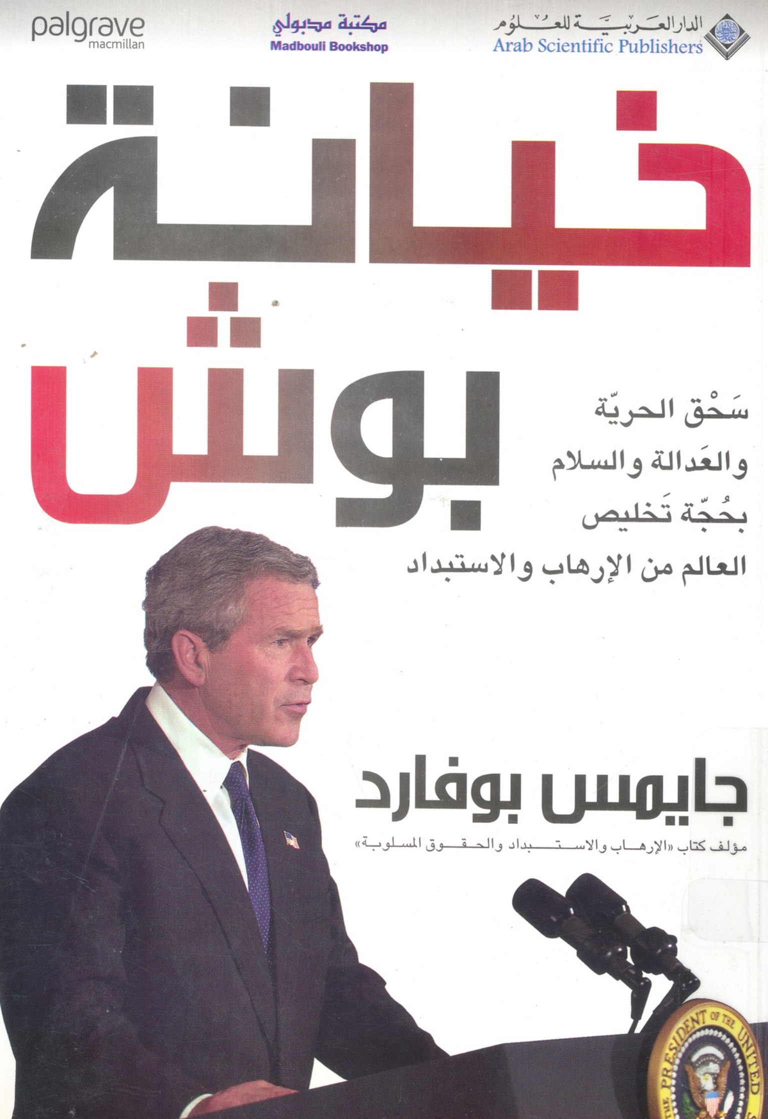

palgrave
macmillan
مكتبة مدبولي
Madbouli Bookshop
الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers
خيانة بوش
سَحْق الحريّة
والعَدالة والسلام
بحُجّة تَخليص
العالم من الإرهاب والاستبداد
جايمس بوفارد
مؤلف كتاب «الإرهاب والاستبداد والحقوق المسلوبة»

خيانة بوش

سحَقُ الإرهاب والاستبداد في العالم بإسم الحرية والعدالة والسلام، بحجة تخليصه من الشر



يضم هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
THE BUSH BETRAYAL
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر
PALGRAVE MACMILLAN
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم

خيانة بوش

سحقٌ الإرهاب والاستبداد في العالم بإسم الحرية والعدالة والسلام، بحجة تخليصه من الشر

تأليف

جايمس بوفارد

ترجمة

مركز التعريب والبرمجة



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

ISBN 9953-29-690-1

الطبعة الأولى

1426 هـ - 2006 م



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم،

هاتف: 860138 - 785108 - 785107 (1-961)

فاكس: 786230 (1-961) ص.ب: 5574-13 - بيروت - لبنان

البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

الترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت - هاتف 811373 (9611)

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات

الفصل الأول

المقدمة

ونحن ندافع عن الحرّية والعدالة في الخارج، يتعين علينا احترام هذه القيم في الوطن.

– جورج دبليو بوش، 25 أكتوبر 2003[1]

وصل جورج بوش إلى سدّة الرئاسة بناء على وعود قطعها بالتواضع وتحقيق الازدهار، والسلام. لكنه تسبّب بدلاً من ذلك في عجز قياسي في الموازنة، وشنّ حرباً لم يكن لها داعٍ، وجعل من أميركا أكثر دولة مكروهة في العالم. وهو يعمل على زيادة القدرة الفيدرالية وتوسيع امتيازات الولايات المتحدة في كل منطقة تقع عينه عليها. وبالرغم من استمرار بوش في استغلال الحرّية في تبرير مواقفه وسياساته، غير أن هذه الحرّية تعتمد على الثقة غير المحدودة باستقامة الحكّام وكل ما يبدر عنهم من تصرّفات.

تعتبر الحقيقة مؤشراً متخلّفاً في السياسة. فوعود الرئيس وخطاباته تحظى بدعاية تفوق كثيراً الصدى الذي تلقاه التقارير والفضائح التالية التي تبيّن فشل وتداعي برامجه التي يعتزّ بها. لا يهدف هذا الكتاب إلى تحليل كل سياسات بوش، إنما يهدف إلى دراسة جملة من تصرّفاته على الصعيدين المحلّي والخارجي والتي تزيد من فداحة الأضرار التي يتسبب بها بوش والخطر الذي يمثّله على أميركا والعالم.

يتصرّف بوش كما لو كان ملكاً منتخَباً، تحظى مواقفه في مختلف القضايا بالتبجيل والاحترام. ويعمل عملاء الوكالات السرّية على ضمان عدم رؤية بوش لمعارضي حكمه إلاّ في ما ندر، وعلى عزلهم بعناية ضمن "مناطق خاصة بحرّية

التعبير" أبعد ما تكون عن الرأي العام. فقد طلب مكتب التحقيقات الفيدرالي بشكل رسمي من أجهزة الشرطة المحلّية مراقبة المجموعات المناهضة للحرب وإرسال المعلومات المتعلّقة بالمتظاهرين إلى الوحدات الخاصة بمكافحة الإرهاب التي تخضع لإشراف المكتب مباشرة. وبفضل مرسوم تمويل الحملات الذي وقّعه بوش، فقد الأميركيون أيضاً الكثير من الحرّية في انتقاد حكّامهم - على الأقل خلال فترة الستين يوماً التي تسبق الحملة الانتخابية.

عقب أحداث الحادي عشر من أيلول، باتت الخصوصية رفاهيةً لم يعد في مقدور الأميركيين تحمّل تكاليفها. فالإدارة حاولت بمختلف الطرق أن تعطي لنفسها الحق في التجسس على البريد الإلكتروني لعامّة الناس عبر نظام كارنيفور التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي، فأطلقت العنان لعملاء المكتب للبدء بعمليات المراقبة في كل مكان تقريباً، وسمحت لرجال المباحث بتفتيش بيوت الناس سرّاً، وشرّعت للبنتاغون فتح مئات الملايين من الملفات الخاصة بمواطنين أميركيين، ووسّعت دور المؤسسة العسكرية في عمليات المراقبة المحلّية، واستبدلت البيانات الشخصية بكود فيدرالي ملوّن لكل مسافر بالطائرة. كما أن الإدارة منهمكة في إعادة تعريف معنى الحرّية، وهي تزعم أن الحماية من التجسس الفيدرالي لم يعد لها صلة بالحرّية. ويفترض بالأميركيين القبول بفكرة أن الحرّية من *الإرهاب هي قمة الحرية* - ولا شيء آخر يهم بعد ذلك.

يسدل بوش ستاراً حديدياً حول الحكومة الفيدرالية. وتعمل إدارته على تفريغ مرسوم حرّية المعلومات من محتواه، بهدف زيادة صعوبة اطلاع المواطنين الأميركيين على الإجراءات التي تتخذها الحكومة ومساوئها. فقد عمل بوش على وقف إجراء تحقيق يشرف عليه الكونغرس كان الهدف منه التقصّي عن دور مكتب التحقيقات الفيدرالي في جريمة جماعية حصلت في بوسطن وتوريطه رجالاً أبرياء في تلك الجرائم. وأيّدت المحكمة العليا ضمناً مذهب بوش الذي يفتح الباب أمام العملاء الفيدراليين للقيام بعمليات اعتقال جماعية سرّية ومنع تسرّب أية معلومات حول عمليات الاعتقال (بما في ذلك أسماء المحتجَزين، والتهم الموجهة إليهم، والتفاصيل المتعلّقة بضربهم أثناء الاعتقال).

يلف بوش نفسه بعلم غارق بدماء الأميركيين الذين قُتلوا بسبب فشل الحكومة الفيدرالية التي يرأسها بوش. وعملت حملة إعادة انتخاب بوش على نشر إعلانات تلفزيونية تظهر علماً أميركياً يرفرف أمام أنقاض برجَي مركز التجاري العالمي، وجثةً ملفوفة بالعلم الأميركي أثناء نقلها من الموقع صفر (الغراوند زيرو) من قبِل رجال الإطفاء. وسوف يعقد الجمهوريون مؤتمرهم القومي في نيويورك قبل حلول الذكرى السنوية الثالثة للهجمات الإرهابية. يستغل بوش ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر (9/11) مع مماحكة لجنة التحقيق في ملابسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر. ويبدو أن الفريق الذي يشرف على حملة إعادة انتخاب بوش على اقتناع بأن الإجراءات التي اتخذها بوش في ذلك اليوم تخوّله حكم الأميركيين مدة أربع سنوات أخرى.

ملك كافّة الأعمال التافهة

سيُجبر الأميركيون على دفع آلاف المليارات من الدولارات على شكل ضرائب مرتفعة في العقود القادمة من أجل تمويل حملة إعادة انتخاب بوش للعام 2004. فقد أجبر بوش الكونغرس على سنّ قانون يجيز أضخم توسعة لدولة الرفاهية منذ مبادرة المجتمع الكبير لليندون جونسون. فقد خدع البيت الأبيض الكونغرس على نحو فاضح بشأن كلفة برنامج الرعاية الصحية عبر حجب معلومات أساسية كانت ستضمن هزيمة البرنامج المقترح. كما أطلقت الإدارة حملة إعلانية ممولة من الصندوق الفيدرالي تظهر حشداً يهتف لبوش أثناء توقيعه على القانون الجديد، حيث حكم المراقبون الفيدراليون بأن الإعلانات كانت بروباغندا غير قانونية. إن مشروع الإعانات الطبّية الجديد سيسرّع في إفلاس برنامج الرعاية الطبّية ولا يقدم شيئاً لتحسين الرعاية الطبّية لمعظم المسنّين.

يعتبر شراء الأصوات الحافزَ الرئيسي في العديد من سياسات بوش. فقد وقّع بوش على مشروع قانون هو الأكثر كلفة في التاريخ عام 2002، وخدع دافعي الضرائب بإغداقه 180 مليار دولار على شكل إعانات لمالكي الأراضي الذين يملكون الملايين وغيرهم من المستعطين الذين يستحقون المساعدات. وقد تباهى بوش في أكثر من

مناسبة بأن مشروع قانونه "سخي" - كما لو كان السياسيون في واشنطن يملكون الحرّية المطلقة في إعادة توزيع ما يدفعه الأميركيون من ضرائب على أية مجموعة يختارونها. فقد فرض بوش تعريفات جمركية عالية على المستوردات من الفولاذ، مدمّراً بدون مبرّر آلاف الوظائف الصناعية الأميركية لمجرّد أنه كان يسعى إلى الحصول على تأييد "عمال الفولاذ المتّحدين" ولزيادة فرص إعادة انتخابه.

عقب أحداث 9/11 (الحادي عشر من سبتمبر)، باتت كل عملية توسيع حكومية تقريباً بمثابة انقلاب لصالح أمن الوطن. وعندما أعلن بوش عن خططه لدعم برنامج "المتطوّع الأجير" الذي تشرف عليه أمريكوربس، صرّح بما يلي: "إحدى طرق إلحاق الهزيمة بالإرهاب هي بأن نظهر للعالم القيم الحقيقية لأميركا عبر تجميع زخم الملايين من الأفعال التي تنمّ عن المسؤولية، والاحترام، والخدمة"[2]. وفي حين يصف بوش مجنّدي أمريكوربس بالأبطال، يشغل أعضاء أمريكوربس أنفسهم في تنظيم استعراضات عرائسية لإقناع الأطفال الذين بلغت أعمارهم ثلاث سنوات بأهمية أجهزة الإنذار من الدخان، وبذر الذرة في مزارع السياح، والتملّق بالتقاط النفايات من الجوار. وطلب بوش من كل مواطن تقديم أربعة آلاف ساعة من "الخدمة". وبعد أن أظهرت الإحصاءات الفيدرالية المشكوك فيها ارتفاعاً هامشياً في أعداد المتطوعين، بالغ بوش في مدح هذه النتائج كدليل على أن قيادته تنعش أميركا على الصعيد الأخلاقي[3].

تعتبر إدارة أمن النقل وجيش احتلال المطارات التابع لها والذي يبلغ عديده 45000 عضو، واحدة من أكبر مظاهر الدجل في إدارة بوش. فعلى الرغم من إنفاق ما يزيد عن 10 مليارات دولار منذ أحداث 9/11، لم تتحسن كفاءة أجهزة المسح عما كانت عليه في العام 1987. ومع ذلك، طالما أن إدارة أمن النقل تتباهى بأنها تضع يدها على الملايين من الأشياء الدقيقة التي تسقط من الجدّات كل عام وغيرها من الأشياء التافهة الأخرى، فمن المفترض أن يعتقد الأميركيون بأن التأخير المتواصل يستحق منهم الصبر. وتعاقب إدارة النقل هذه منتقديها، وتغرّم المسافرين على متن الطائرات بما يصل إلى 1500 دولار بجرم إظهار "الموقف" الخاطئ أثناء مرورهم عبر بوابات التفتيش التي استحدثتها.

ينطوي بعض الإصلاحات التي يعتزّ بها بوش على ما هو أكثر بقليل من العثور على أسماء جديدة لتفاهات قديمة. فقد زاد بوش بدرجة حادّة من مقدار المساعدات الخارجية واستحدث برنامجاً جديداً، أُطلق عليه حساب تحدّي الألفيّة. وهو انتقد المساعدات الخارجية التقليدية بسبب الفساد الذي يكتنفها، ويصرّ على أن برنامجه يكافئ الحكومات على صدقها. ومع أن المساعدات لا تزال تخصَّص للسارقين السياسيين أنفسهم في دول العالم الثالث، فالبلاغة المطنبة للبرنامج الجديد تحوّل المال تلقائياً إلى قوة تخدم الصالح العام.

تسود مستحضرات التجميل السياسية في العديد من سياسات بوش. وربما كان مرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا" أكبر عملية احتيال قام بها بوش على الصعيد المحلّي. فقد جرى الترويج للمرسوم على أنه يعطي الحرّية للمسؤولين في المدارس المحلّية، لكنه في الواقع يمنح صلاحيات للعملاء الفيدراليين لكي يحكموا على مدى كفاءة المدارس المحلّية ويعاقبوها لعدم تقيّدها بالإرشادات الاعتباطية العامّة. فالعديد من الولايات "تهمل" المعايير الأكاديمية، وتستخدم طرق الاحتيال البيروقراطية من أجل تجنّب العقوبات الفيدرالية القاسية. ومع أن مرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا" يعد بالسماح للأطفال بالهروب من المدارس التي "تشكل خطراً باستمرار"، غير أن معظم الولايات فسّرت تلك العبارة بالإدعاء بأن كافّة المدارس فيها آمنة. وطالما أن الناس يعتقدون بأن بوش يهتم للأطفال، فلا يهمّ إن كانت سياسته التعليمية تمثيلية.

وفي حين يبالغ بوش في مدح نفسه معتبراً أنه "محافظ رحيم"، فإن سياساته المتعلّقة بمحاربة المخدرات تعتمد على الغضب والعقوبات القاسية (باستثناء الحالات الخاصة مثل بنت أخته نويل بوش ومقدّم البرامج الحوارية روش ليمْبو). فحون والترز، قيصر محاربة المخدرات لدى بوش، حوّل الذين يتعاطون المخدرات إلى شياطين في الإعلانات التجارية المموَّلة من الميزانية الفيدرالية، مصوراً الأشخاص الذين يشترون المخدرات بأنهم مموّلو الإرهابيين الذين يهددون أميركا بالدمار الشامل. وألقى محاربو المخدرات الفيدراليون القبض على مرضى بالسرطان لأنهم يدخنون الماريجوانا بهدف التخفيف من شعورهم بالغثيان الناتج عن العلاج الكيميائي، واعتقلوا الأطباء الذين أعطوا المرضى جرعات من مسكنات الألم تفوق

الجرعات التي حددها إدارة صرف العقاقير، واتخذوا إجراءات صارمة طالت مصنّعي السلع الغذائية المصنوعة من القنّب والممثل الفكاهي تومي شونغ.

الترهيب باسم محاربة الإرهاب

يبدو بوش عازماً على إجبار الأميركيين على دفع أي ثمن لكي يكون مخلّص العالم. وقد صرّح في ديسمبر 2003، بما يلي: "أعتقد بأنه تقع علينا مسؤولية نشر الحرّية [في الخارج] والتي هي بمثل مهابةِ مسؤوليةِ حماية الشعب الأميركي، لأنهما متشابكتان"[4]. لكن الدستور لا يمنح الرئيس امتياز تقرير مصير أرواح الجنود الأميركيين في أي مكان في العالم يتوق إلى القيام بصنيع جيّد فيه. وعلى الرغم من مهارة بوش في تقويض الحرّية في أميركا، فلا تزال أمامه فرصة إثبات تلك القدرة في الأراضي الأجنبية.

يبالغ بوش بدرجة كبيرة في نتائج فتوحاته. فعقب الحرب الأفغانية، أعاد بوش القول على مسامع الأميركيين في أكثر من مناسبة بأنهم حرّروا النساء الأفغانيات، وأن الفتيات الأفغانيات يذهبن الآن إلى المدارس. ومع ذلك، فلا تزال النساء تتعرّضن للقمع في معظم أرجاء أفغانستان، كما أن معظم الفتيات هناك لا تذهبن إلى المدارس. وفي حين يصف بوش أفغانستان بالديموقراطية الجديدة المتحرّرة، فلا يزال معظم الشعب الأفغاني يعامَل بوحشية إما على أيدي أمراء الحرب أو على يد حركة طالبان المنبعثة من جديد. غير أن البيت الأبيض تحت إدارة بوش نادراً ما يسمح للحقائق الباردة باعتراض مسار قصة دافئة ومؤثرة.

في وجهة نظر بوش، يبدو من الواضح أن الحق بالحكم يتضمن الحق بالكذب. ففي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في العام 2004، صرّح كنتيجة للإجراءات التي اتخذها إدارته مثل اجتياح العراق، بأنه "لم يعد هناك الآن من يشكّ بكلمة أميركا". وقبل ذلك بسنة، وتحديداً في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في العام 2003، عدّد لائحة طويلة بالأسلحة البيولوجية والكيميائية التي ادّعى معرفته بأن العراق يمتلكها. لم يتم العثور على تلك الأسلحة، كما لم يُظهر بوش ذرّة ندم بسبب تصريحاته التي سبقت الحرب. وبدلاً من ذلك، تصرّف كساحر أخرق يعتقد

بأن مشاهديه من البلاهة بحيث لن يمكنهم اكتشاف الخدعة المتقَنة التي تناثرت أشلاءً أمام أعينهم.

تعتبر الحرب في العراق الانحدار الأكثر وضوحاً لحرب بوش على الإرهاب. في 1 مايو 2003، استدار الرئيس الذي كان يلبس بزّة طيار على ظهر حاملة الطائرات إبراهام لينْكولن، أمام راية عملاقة كُتب عليها "المهمّة أُنجزت". غير أن العراق تحوّل لاحقاً إلى بلد لا أمان فيه. وفي 2 يوليو، عندما سُئل عن هجمات العراقيين على القوات الأميركية، قال بوش بطريقة ساخرة "أحضروهم". وخلال الشهور التالية، قُتل أكثر من 600 أميركي وجُرح الآلاف وبُترت أعضاؤهم بعد أن قبل العراقيون بتحدّي بوش. وفي حين يتباهى بوش باستمرار بالطريقة التي تمكّنت فيها الولايات المتحدة من "تحرير" 25 مليون عراقي، تقوم حكومة الولايات المتحدة بقمع المحطات التلفزيونية بلا هوادة وإغلاق الصحف التي تنتقد القوات الأميركية أو سياسة الولايات المتحدة. وفي الوقت الذي يغالي فيه بوش في الحديث عن الفوز بقلوب العراقيين وعقولهم، يقوم جنود الولايات المتحدة بعمليات تحت أسماء مثل عملية المطرقة الحديدية، ويشنّون غارات مفاجئة على منازل المواطنين بحثاً عن الأسلحة، ويهدمون بشكل روتيني البيوت التي يشكّون في أنها تعود إلى مقاتلي المقاومة، ويعتقلون الأشخاص لمجرّد أنهم أقرباء للمتمرّدين، ويقتلون المئات من المدنيين الأبرياء. وأفضل تصوير للأعمال الخيّرة على طريقة بوش ما قاله العقيد في الجيش الأميركي ناثان ساسمان، آمر كتيبة أحاطت قرية عراقية بأكملها بالأسلاك الشائكة، عندما قال "مع جرعة كبيرة من الخوف والعنف، والكثير من المال للمشاريع، أعتقد بأنه في مقدورنا إقناع هؤلاء الناس بأننا جئنا إلى هنا لكي نساعدهم"[5].

وفي السنة الفائتة، أدلى بوش بكل فخر بالتصريح التالي: "لم يسبق أن قدّم أي رئيس قبلي لحقوق الإنسان ما قدّمتُه"[6]. لكن في الحقيقة، قام بوش بتقويض هذه الحقوق بطريقة رسمية أكثر من أي رئيس أميركي آخر في العصر الحديث. ادّعى بوش حق تسمية الناس بالمحاربين الأعداء وبالتالي جرّدهم من كافة حقوقهم القانونية. وبما أنه لم يعد للمحتجَزين حقوق، فقد أصبح تعذيبهم أمراً مسموحاً به

- على الأقل في أعين بعض المسؤولين في وزارة العدل والبنتاغون. وقد تجاهلت إدارة بوش التحذير تلو التحذير من سوء المعاملة الفاضح للمحتجَزين في أفغانستان، وكوبا، والعراق. وبعد نشر صور التعذيب الذي حدث في سجن "أبو غريب" في أبريل 2004، ادعى بوش زوراً في مناسبات عدة بأن إساءة معاملة المحتجَزين تسببت بها حفنة من الجنود المتمرّدين. وفي الخطابات التي كان يلقيها أثناء حملة إعادة انتخابه، استمرّ بوش في التباهي بأنه أنهى عمليات التعذيب التي كان يقوم بها صدام.

لم تقدّم "الانتصارات" العسكرية الخارجية شيئاً لزيادة الأمن في البلاد. وبالرغم من أن فشل الوكالات الفيدرالية في الجمع بين لوائح الإرهابيين الذين يخضعون للمراقبة قد ساعد اثنين من أعضاء القاعدة المعروفين في الدخول إلى الولايات المتحدة قبل هجمات 9/11، فلا تزال الحكومة الفيدرالية تفتقر حتى إلى لائحة وحيدة حديثة بأسماء الإرهابيين. وخلص مكتب المحاسبة العامة في أواخر العام 2003 إلى أن العملاء الفيدراليين لا يزالون يقومون بعمل تافه يتمثل في متابعة مصادر تمويل الإرهابيين، بالرغم من الزيادة الهائلة في عمليات المراقبة المالية للأميركيين العاديين. وفي ديسمبر من العام 2003، رفعت إحدى اللّجان الفيدرالية المسؤولة عن دراسة الأخطار الإرهابية تقريراً يفيد بأن الوكالات الفيدرالية، ووكالات الولايات والحكومات المحلّية لا تزال تقوم بعمل ضعيف جداً في تقاسم المعلومات الأساسية المتعلّقة بتهديدات الإرهابيين، وأن بعض المعلومات التي يرسلها العملاء الفيدراليون - مثل تحذير مكتب التحقيقات الفيدرالي من أن الأشخاص الذين يحملون تصانيف عالمية يمكن أن يخططوا لشنّ عمليات إرهابية - تخدم فقط في توفير المادّة التي تحتاج إليها المسلسلات التلفزيونية الساخرة التي تذاع ليلاً.

إن السياسة الخارجية التي يتّبعها بوش توجد إرهابيين أكثر من الذين تخلّصنا منهم. فالهجمات الإرهابية في الشرق الأوسط باتت الآن أكثر مما كانت عليه قبل اجتياح الولايات المتحدة للعراق. وفي أوائل العام 2004، صرّحت النائبة جاين هارمان (عن ولاية كاليفورنيا)، ممثلة الحزب الديموقراطي في لجنة استخبارات المجلس، بأن "تنظيم القاعدة لا يزال خطراً كما كان قبل 11 سبتمبر"[7]. ويحذّر

الخبراء في الاستخبارات البريطانية بأن خطر القاعدة بات أكبر من أي وقت مضى. فسياسات التدخل والتطفّل التي يتّبعها بوش تثير الكراهية في مجمل العالم العربي والإسلامي. وما من دليل على أن إدارة بوش قادرة على حماية الأميركيين من كافّة الأعداء الجدد الذين تفرّخهم سياساتُها.

إبطال حقائق 1776

يحرص المدّعي العام في إدارة الرئيس بوش، جون أشكروفت، وغيره من المسؤولين في الإدارة، على تذكير الأميركيين باستمرار بأن كل شيء قد تغيّر بعد أحداث 9/11. لكن هل يشمل ذلك الدستور؟ وهل تعني خرافات 9/11 تقويض حقائق العام 1776؟

لقد علّم الآباء المؤسسون الأميركيين بأن السلطة خطرة بصرف النظر عمن يستخدمها. ويريد الرئيس بوش من الشعب أن يعتقد بأن أميركا ستفنى، بعد 9/11، إن لم يكن يملك صلاحيات غير محدودة. لقد رأى الآباء المؤسسون في حقوق الفرد متاريس ضد سوء استخدام الحكومة لسلطاتها، ويتصرّف بوش كما لو كانت حقوق الفرد عوائق أمام السلامة العامّة. لقد سعى الآباء المؤسسون إلى ردع الطغيان بأعمال المراقبة والتوازنات داخل الحكومة الفيدرالية، ويتصرّف بوش كما لو كان تصويت الناس مرّة كل أربع سنوات المراقبَ الشرعي الوحيد لسلطته. يتحدث بوش باستمرار كما لو كان تخفيض الضرائب الحماية الوحيدة التي يحتاج إليها الناس من الحكومة الكبيرة.

تعمل رئاسة بوش على استمرار وتسريع العديد من الميول الضارّة التي برزت إبّان عهد كلينتون، والتي بدأ معظمها قبل وقت طويل من وصول وليام جيفرْسون كلينتون إلى سدّة الرئاسة. فالعديد من حالات سوء استخدام الصلاحيات التي حدثت في السنوات القليلة الأخيرة على الأرجح أنها كانت ستحدث بغض النظر عن الشخص الذي كان سيُنتخَب رئيساً في العام 2000. غير أن تمجيد بوش عقب 9/11 لم يكن ليصل إلى هذه المستويات المتطرّفة لولا الجهود المضنية التي بذلها العديد من الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس والكثير من وسائل الإعلام المحافظة.

وحالات انتزاع السلطة من جانب الرئيس والتي نادراً ما برزت اعتراضات عليها تكشف جبن العديد من أبطال الحرّية المزعومين في واشنطن.

ومع أن هذا الكتاب يركّز أساساً على أضاليل بوش وفريقه وأخطائهما الفاحشة، لكنه لا يستثني الأعضاء الديموقراطيين في الكونغرس الذين هم إما متواطئون أو مذعنون لمعظم إساءات بوش في استخدام سلطاته. ومعظم النقاشات التي تتناول الميزانية تدور حول كيفية تبديد أموال الضرائب، لا حول ما إذا كان ينبغي تبديدها. وهناك بعض الديموقراطيين الذين قاموا بأعمال عظيمة - مثل السيناتور روبرت بيرد الذي عارض شنّ الحرب على العراق، والسيناتور روسيل فينْغولد الذي عارض مرسوم المواطنة، والمندوب جون كونيرز الذي وقف في وجه أشكروفت. غير أن الأعضاء الديموقراطيين في الكونغرس كانوا كمجموعة أقل يقظة وشجاعة مما كان الجمهوريون في معارضة سوء إدارة الحكم خلال الفترة الأولى لإدارة كلينتون.

وبغض النظر عمن سيفوز في نوفمبر 2004، يتعين على الأميركيين أن يعرفوا الضرر الذي تلحقه الحكومةُ الفيدرالية في حقوقهم، وحرّياتهم، وأمنهم. وحتى لو فاز بوش برئاسة ثانية، فإنه كلما زادت معرفة الأميركيين بإخفاقات عهده الأول وأضاليله، كلما كان من الصعب على بوش ارتكاب إساءات جديدة في استخدم سلطته في ولايته الثانية. لذا يتعين على الأميركيين أن يفهموا خيانة بوش إذا كانوا يريدون أن يتمكّنوا يوماً من كبح عنان حكومتهم.

الفصل الثاني

أحداث الحادي عشر من سبتمبر

التقديس والتورية

رحّب الرئيس بوش باستجابة البلاد لأحداث 9/11 في خطاب حالة الاتحاد في 29 يناير 2002 بقوله: "بدا الأمر كما لو أن البلاد بأكملها نظرت في المرآة ورأت أنها باتت في وضع أفضل. فلمدة طويلة وثقافتنا تقول، 'إذا كنت تشعر بالارتياح لهذا الأمر، فعليك أن تقوم به'. والآن، تعتنق أميركا مبدأً أخلاقياً جديداً وعقيدة جديدة: 'دعنا نبدأ'... لقد لمحنا شكل الثقافة الجديدة للمسؤولية. لقد سنحت لنا فرصة فريدة، ويتعين علينا عدم تفويتها"[1].

صوّر بوش أحداث 9/11 كميلاد أخلاقي وطني جديد - كما لو كانت رضوض 9/11 أعتقت روح أميركا. لقد كان تقديس إدارة بوش واستغلالها لأحداث 9/11 بمثابة الأحداث المحورية لرئاسة بوش.

هناك قول مأثور في واشنطن يقول بأن التورية أسوأ من الجريمة. ويمكن أن تكون هذه هي الحالة عندما يخلّف الإهمالُ الإجرامي وانعدام الكفاءة آلاف الأميركيين قتلى.

لن يدان بوش بسبب فشل الحكومة الفيدرالية في وقف مؤامرة عمليات الاختطاف في 9/11. فمساعي الحكومة لمكافحة الإرهاب فشلت في مرّات عديدة في السابق، بدءاً من التعثّر في بيروت في العام 1983 إلى تفجير الرحلة 103 لطائرة بان آم في العام 1988 إلى التفجير الأول لمركز التجارة العالمي في العام 1993

وتفجير السفارات الأميركية في أفريقيا في العام 1988. وربما كانت هجمات 9/11 ستحدث لو كان كلينتون أو آل غور رئيساً.

لكن الذي جعل أحداث 9/11 مختلفة عن سابقاتها هو الجهود المنسقة التي بذلتها إدارة بوش من أجل تحويل 9/11 إلى دانكرك أخلاقية. فقد استغلّ بوش أحزان الناس ومخاوفهم من أجل وضع المزيد من الأغلال حول أعناق المواطنين الأميركيين، ومن أجل منح العملاء الفيدراليين مزيداً من الصلاحيات في التدخل في حياتهم الخاصة، والسعي إلى تغيير التوازن الدائم في السلطات بين الحكومة الفيدرالية والمواطنين الأميركيين.

"قيادة ثابتة في أوقات التغيّر"

يجري استخدام الشعار المتقدم في الإعلانات التجارية التلفزيونية في حملة إعادة انتخاب بوش، والتي يظهر فيها علم أميركي أمام أنقاض مركز التجارة العالمي. وعندما أثار الإعلان نقاشاً حامياً، أدلى مارك راسيكوت، رئيس حملة إعادة انتخاب بوش بالتصريح التالي: "إن استحضار هذه اللحظة يتعلّق بسجل خدمة الرئيس في لحظة صعبة جداً جداً"[2]. كما صرّح مدير الحملة كين ميلْمان بأن أحداث 9/11 كانت "لحظة تعريف... وهي هامّة في تحديد من سيكون الرئيس"[3]. وقال الناطق الرسمي للبيت الأبيض سكوت ماكْليلان، "لقد غيّرت أحداث 11 سبتمبر المعادلة في سياستنا العامّة. والقيادة الثابتة للرئيس عنصر حيوي في تحديد كيفية شنّ الحرب على الإرهاب"[4].

بما أن بوش بنى حملته الانتخابية بدرجة كبيرة على الأعمال التي قام بها في ذلك اليوم وفي الشهور التي تلته، فهذه الأعمال تستحق منا أن نقيّمها. إن بوش – على غرار أي أميركي آخر – عرضة للوقوع في الخطأ. وحقيقة أن ردة فعله حيال 9/11 لم تكن بمثل بطولة ردة فعل عمدة مدينة نيويورك رودولف جولياني ليست جريمة كبرى في نظر بوش. وحقيقة أن حكمه قد لا يكون أكثر برودة من حكم دوايت آيزنْهاور عشية عملية دي داي في العام 1944 ليست كافية من أجل إدانته. وحقيقة أن خطاباته التي ألقاها أدنى مستوى بكثير مما كان سيقوله الرئيس رونالد

ريغان لا تشكل مفاجئة أو تصبّ في غير صالحه بالضرورة. لقد كان يوماً حافلاً بالصدمات وأصاب العديد من الناس بالذعر.

وبعد مرور ثلاثة شهور على تلك الهجمات، وصف بوش أحداث ذلك اليوم في لقاء عُقد في دار بلدية في فلوريدا بقوله: "كنت جالساً خارج الصف الدراسي، في انتظار أن أدخل، وشاهدت طائرة تصطدم بالبرج – كان جهاز التلفاز مضاء. وأنا نفسي كنت طياراً، فقلت، 'حسن، إنه طيار سيئ'". لكن من المعلوم أنه لم تكن هناك صور تلفزيونية لحادث التصادم الأول في ذلك الصباح. ولم يتم بث التصوير الذي التقطه أحد الهواة لحادث التصادم الأول إلاّ في وقت متأخر من ذلك اليوم[5].

وبالرغم من حادث اصطدام الطائرة بمركز التجارة العالمي، تابع بوش المشاركة في المناسبة الدعائية لاقتراحه التشريعي "لا طفل نخلّفه وراءنا" في إحدى المدارس الإعدادية في سراسوتا، في ولاية فلوريدا. احتجب بوش خلف طاولة صغيرة وكان يصغي إلى ما تقوله مدرّسة الصف الثاني للأولاد.

في الساعة 9:08 صباحاً، تقدّم كبير موظفي البيت البيض أندرو كارد من الرئيس وهمس في أذنه: "هناك طائرة ثانية إصطدمت بالبرج الثاني. إن أميركا تتعرض للهجوم". أما ردة فعل بوش، كما التقطتها عدسات الكاميرات التلفزيونية التي كانت تصوّر المناسبة فكانت أشبه بوعل أمام أضواء إحدى السيارات الأمامية.

وقال كبير الموظفين اندرو كارد في العام 2002 بأنه عقب إبلاغه الرئيس بخبر الحادث، "بعد ثوانٍ معدودات، إستأذن الرئيس في مغادرة الصف، وعقدنا اجتماعاً في غرفة مجاورة وناقشنا الوضع". لكن، وكما أشار تحليل نشرته وول ستريت جورنال، "أظهر شريط الفيديو الذي لم يُحذف منه شيء لزيارة الصف المدرسي والذي تم الحصول عليه من مدير إحدى المحطات الكابلية المحلّية الذي قام شخصياً بالتصوير، والمقابلات التي أُجريت مع المدرّسة والمدير، أن السيد بوش بقي في الصف لأكثر من ثوانٍ معدودات، بل إنه ظل هناك لمدة لا تقل عن سبع دقائق إضافية. وأتبعها بخمس دقائق وهو يستمع إلى الأطفال الذين كانوا يقرأون بصوت عالٍ قصة عن معزاة صغيرة. ثم بقي بعد ذلك لمدة لا تقل عن دقيقتين أخريين،

يطرح الأسئلة على الأطفال"[6]. وفسّر الناطق باسم الرئاسة، دان بارتْلت، ذلك "بأن فريق الرئيس كان يسعى إلى معرفة المزيد عن حادثتي الاصطدام، ولم يكن هناك داعٍ للتحدث إلى السيد بوش أو اصطحابه إلى خارج الغرفة". وأشار بارتْلت إلى "قدرة بوش الطبيعية التي أملت عليه بضرورة عدم ترويع الأطفال بالإسراع بمغادرة الغرفة"[7].

وأثناء جلوس بوش مصغياً إلى قصة المعزاة، كان الناس يحترقون حتى الموت في نيويورك، في حين كان آخرون يقفزون إلى حتفهم من الطوابق العليا للمركز التجاري. وقرابة الساعة 9:30 صباحاً، أدلى بوش بتصريح مقتضب ومتلعثم قبل مغادرته المكان.

وفي وقت لاحق، أعلن بوش، بكل فخر "بأن أول أجراء قام به" صباح 9/11، "كان وضع المؤسسة العسكرية في حالة جهوزية"[8]. في الحقيقة لم يكن لبوش دور في رفع مستوى جهوزية المؤسسة العسكرية في ذلك اليوم. وبدلاً من ذلك، أعطى رئيس الأركان المشتركة، ريتشارد مايرز، أوامره في البنتاغون بدون انتظار إشارة من بوش[9].

لجأ بوش إلى القوة الجوّية الأولى، التي نشرت على جناح السرعة على طول الطريق المؤدية إلى واشنطن. لكن، بعد أن حلّقت الطائرة ببوش، أجرى محادثة مع نائب الرئيس تشيني، الذي قال له بأنهم تلقّوا معلومات بأن الإرهابيين قد يستهدفون طائرة الرئيس. وأعلن الناطق باسم البيت الأبيض، آري فلايشر، في اليوم التالي بأن بوش تفادى البقاء في واشنطن معظم ذلك اليوم "لأن المعلومات التي تلقّيناها كانت حقيقية وموثوقة بشأن القوة الجوية الأولى". وأقرّ المسؤولون في البيت الأبيض في وقت لاحق بأنه لم يكن يوجد مثل هذا الخطر، وبدلاً من ذلك، كان ذلك سوء فهم في أحد مخابئ البيت الأبيض.

وقال كبير مستشاري البيت الأبيض، كارل روف، بأن الرئيس أرجأ عودته إلى واشنطن بسبب التقارير التي كانت تفيد بوجود "ثلاث أو أربع أو خمس طائرات لا تزال تحلّق في الجو" ولم يكن يُعرف مصيرها لغاية الساعة 4 من بعد ظهر يوم 11 سبتمبر. غير أن إدارة الطيران الفيدرالية أعلمت البيت الأبيض في

الساعة 12:16 من بعد الظهر بأنه لم تبقَ في الجو أية طائرات مختطَفة. كما أشار تحليل نُشر في وول ستريت جورنال إلى أن بوش "تلقّى تقريراً موجزاً قبل الساعة 1 من بعد الظهر، فيما كان لا يزال في القاعدة الجوّية في باركسْدايل، ذُكر فيه بأن الأجواء كانت خالية من أية طائرات مختطَفة"[10].

وفي الساعة 12:30 من بعد الظهر، أدلى بوش بتصريح مقتضب قال فيه "لقد هوجمت الحرّية في حدّ ذاتها، هذا الصباح من قِبل جبان مجهول، وسيتم الدفاع عنها"[11]. لقد أعاد استخدام عبارة "الجبان المجهول" التصريحات الملزمة التي تشجب الإرهاب والتي كانت تصدر في العقود السابقة. وأشار المحرّر في الواشنطن بوست، بوب وودوارد، الذي اختارتْه إدارة بوش لكتابة سيرة حياة الرئيس، إلى أن "عينَي الرئيس كانتا حمراوتين عندما دخل، ولم يكن أداؤه يبعث على الاطمئنان، وكان يتلعثم في كلامه، حيث أساء لفظ العديد من الكلمات فيما كان ينظر إلى ملاحظاته"[12]. ولم يحدد وودوارد ما إذا كانت عينا بوش حمراوتين بسبب الإجهاد الناجم عن قراءة عدد كبير جداً من التقارير.

وبدلاً من أن يعود إلى واشنطن، استقل بوش طائرة نقلته إلى قاعدة عسكرية أخرى – وهذه المرّة في نبْراسكا. وبعد أن عاد أخيراً إلى البيت البيض، ألقى خطاباً متلفزاً في الساعة 8:30 مساءً وأعلن بأنه "عقب الهجوم الأول مباشرة، أمرتُ بتطبيق خطط الردّ الطارئة التي أعدّتها الحكومة". لكن بوش لم تكن له علاقة بإطلاق مثل هذه الخطط، وبدلاً من ذلك، قام المسؤولون في مكتب التحقيقات الفيدرالي بتطبيق مفهوم الإرهاب المحلّي لخطط العمليات بين الوكالات. وأشار موظف سابق في البيت البيض إلى أن بوش "لم يكن يشارك يوم 9/11 في صناعة القرارات المتعلّقة بخطط الطوارئ إلى حين وقّع على تصريح يشير إلى وجود كارثة" بعد ذلك بثلاثة أيام، في 14 سبتمبر[13].

كما قال بوش في خطابه: "تم استهداف أميركا بالهجمات لأنها المنارة الأكثر إشراقاً للحرّية والفرص في العالم". وأعلن بوش للعالم عن دوافع المختطِفين – حتى قبل أن تتعرّف الحكومة الفيدرالية على هوياتهم. وختم بوش قائلاً: "سنمضي قدماً في الدفاع عن الحرّية وعن كل ما هو صالح وعادل في عالمنا"[14].

نافذة الخديعة

سعت إدارة بوش منذ الأيام الأولى التي تلت 9/11 إلى صنع أسطورة تبجّل كلاً من الرئيس والحكومة. والمفتاح لإيجاد هذا التبجيل كان في التكتم على الحقيقة. فخلال الأيام التي تلت 9/11، أنكر بوش وكبار موظفيه مراراً ما تردّد عن أن حكومته تلقّت تحذيرات سبقت الهجوم الإرهابي. ولو أن الأميركيين علموا في منتصف سبتمبر 2001 كم كان فشلُ العملاء الفيدراليين ذريعاً على جميع الصعد، لكانت السنين التالية حملت تعاطفاً أقل بكثير مع الوحش.

ساعد بوش وكبار المسؤولين الآخرين إلى استدراج الناس نحو الالتفاف حول الحكومة عقب الفشل الاستخباراتي الأهم منذ هجوم بيرل هاربور. ففي استطلاع أجري في أكتوبر 2001، تبيّن أن عدد الأشخاص الذين يظهرون "تأييداً كبيراً" للحكومة في واشنطن تضاعف أربع مرّات منذ 9/11 (من 9 في المئة إلى 36 في المئة). كما أظهر الاستطلاع نفسه أن عدد الأشخاص "غير الراضين بعض الشيء أو الساخطين" هبط بمقدار الثلثين تقريباً، من 45 في المئة قبل 9/11، إلى 16 في المئة بعد وقوع الكارثة[15].

هذا الاندفاع في منح الثقة للحكومة عزز إيمان الناس بكل وكالة تابعة للحكومة. ففي استطلاع أجراه معهد غالوب بعد وقت قصير على وقوع الهجمات، تبيّن أن عدد الأشخاص الذين ينظرون بعين الرضى إلى موظفي مصلحة الضرائب، ارتفع من 44 في المئة قبل ذلك بسنة إلى 63 في المئة[16]. كما أن عدد الذين وافقوا على لجنة الشؤون الأمنية والاتصالات قفز بمقدار 18 نقطة، من 53 في المئة إلى 71 في المئة. والوكالة الوحيدة التي تراجع تأييد الناس لها كانت إدارة النقل الفيدرالية، حيث هبط من 58 في المئة إلى 54 في المئة. تثير هذه النتائج السؤال التالي: كم عدد الطائرات التي كان ينبغي أن تُختطَف لكي يتراجع التأييد لإدارة النقل الفيدرالية إلى ما دون الخمسين في المئة؟ قامت مجلّة أميركان ديموغرافيكس بجمع نتائج الاستطلاعات التي صبّت في مصلحة الحكومة وتوصلت إلى أن "حبّ البلاد اليوم يبدو أنه توسع ليصبح حباً للحكومة"[17].

فرح العديد من المعلّقين بكيفية رفع الأزمة من شأن بوش. فقد رحب آر

دبليو آبل، رئيس مكتب نيويورك تايمز في واشنطن، بوقْع أحداث 9/11 على بوش حيث قال: "يمكنك رؤيته يكبر في ثياب الرئاسة"[18]. وقال الأستاذ الجامعي ألان ليتْشمان: "لقد حوّلت الأحداثُ الرئاسةَ تماماً، لأن بوش وجد هدفاً ومعنى في ما كان يعتبر رئاسة هائمة قبل 11 سبتمبر"[19]. وادعت كريستشان ساينس مونيتور بأنه "لا شيء يضاهي أزمة وطنية - والأفضل أن تكون حرباً - في توطيد عظمة الرئاسة"[20].

وأشارت مقالة لغانيت سيرفس تحت عنوان "الله والحكومة يوفران الراحة في هذه الأوقات العصيبة ربما كانت سياسة الاستهتار هي من وجهت الضربة القاتلة في 9/11. ولم تعد الحكومة، بالرغم من كل الأخطاء التي ارتكبتْها وصولاً إلى 11 سبتمبر، موضع ازدراء الناس"[21]. وسرعان ما حازت هذه الروح الجديدة على اهتمام هوليوود. فقد أشارت نيويورك تايمز إلى أنه " لم يسبق أن طغى مثل هذا الحماس الوطني على هوليوود منذ الحرب العالمية الثانية... وبات من غير المرجَّح أن ترى ضوءَ النهار تلك النصوصُ التي تحتقر الحكومة أو الجيش أو وكالة الاستخبارات المركزية"[22].

رحّبت إدارة بوش بالاندفاع نحو تقديس الحكومة. وعلّق نائب الرئيس - تشيني - في أكتوبر على ذلك بالقول: "من الأمور التي تغيرت كثيراً منذ 11 سبتمبر، مدى ثقة الناس بالحكومة وتقييمهم لها، وآمالهم الكبيرة التي علّقوها على ما ستقوم به"[23]. وأعلنت السيدة الأولى - لورا بوش - في نادي الصحافة الوطني بأن "ازدراء الناس للحكومة وانعدام ثقتهم بها تحوّلا إلى روح من التقدير والاحترام لخدّام الشعب، وهذا أمر صحّي من أجل ديموقراطيتنا"[24].

أحسّ فريق الرئيس بطعم المجد الذي حصل عليه بوش. فعندما ذهب بوش إلى مدينة نيويورك من أجل إلقاء الكرة الأولى في المباراة الثالثة في السلسلة العالمية لسنة 2001، ساد الحماس في أوساط الجمهور. وأشار كاتب السيَر، بوب وودوارد إلى ذلك فقال: "رأى كارل روف الحدث من مقصورة جورج ستاينْبرينر، كما لو كان حشداً نازياً"[25].

ومع تنامي ثقة الناس بالحكومة، تسابقت إدارة بوش والكونغرس من أجل

الاستفادة من نافذة الخديعة. فكلما قلّ عدد الأشخاص الذين هم على دراية بانعدام كفاءة الحكومة، كلما كان من الأسهل خداع الناس بحملهم على الاعتقاد بأن منح الحكومة مزيداً من الصلاحيات سيوفر لهم الأمن. وهذا ما مكّن الكونغرس المتسلّح بإدارة بوش من سنّ قانون المواطنة بسرعة وبدون أية جلسات مناقشة أو فحص لسجلاّت الوكالات الفيدرالية التي منحها هذا المرسوم صلاحيات جديدة.

تقوى 9/11

بعد ثلاثة أيام على الهجمات، خطب بوش في قدّاس في الكاتيدرائية الوطنية في واشنطن فقال: "مسؤوليتنا أمام التاريخ واضحة: الردّ على هذه الهجمات وتخليص العالم من الشرّ"[26]. ومع أن العديد من الناس استخفّوا بهذا التصريح باعتباره كلاماً منمقاً طناناً لا صلة له بالأزمة، فقد كان مفتاحاً لمعرفة مقدار السلطة التي يسعى بوش إلى الحصول عليها ومقدار الاستقامة التي سيظهرها في السنين القادمة.

وفي خطاب ألقاه في مقر مكتب التحقيقات الفيدرالي في 25 سبتمبر 2001، قال بوش: "إن الأشخاص الذين هاجموا أميركا والذين ربما يخططون لمزيد من الهجمات هم أناس أشرار. وهم لا يمثلون إيديولوجيا، كما أنهم لا يمثلون مجموعة سياسية شرعية من الناس. إنهم شرّ مطلق. فكل ما يمكنهم التفكير فيه هو الشرّ. وبما أننا أمّة طيّبة، فسوف نقوم باصطيادهم"[27]. وسرعان ما أصبح مثالُ بوش الحكمةَ التقليدية للنظام العالمي الذي تلا أحداث 9/11.

بالتزام الحكومة بشنّ حملة "صليبية" ضدّ الشرّ، حوّل بوش الحكومة بطريقة فعالة إلى قوة أساسية للدفاع عن الخير[28]. ولم تعد لكافّة إخفاقات الحكومة الفيدرالية السابقة أي شأن. والحل البسيط كان في زيادة قوة الخير - أي الحكومة - من أجل القضاء على الشرّ.

وسرعان ما تم تصميم الرواية الرسمية لأحداث 9/11 بحيث تكون لها نهاية سعيدة - على الأقل من أجل بوش وسمعة الحكومة الفيدرالية. فلم يتم فصل

موظف فيدرالي رفيع واحد أو معاقبته بسبب إخفاقات 9/11. وفي الأسابيع التي تلت الحادثة، زار بوش مقري وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي من أجل إظهار دعمه لهما. وبالغ بوش في مديح نورمان مينيتا، أمين عام وزارة النقل بالرغم من فشله في اتخاذ تدابير كانت ستحول دون نجاح الخاطفين في عمليتهم.

حوّل بوش أحداث 9/11 إلى قصة رمزية أخلاقية. واستمرّ في إثارة قصة الرحلة 93 من أجل إقناع الأميركيين بالحاجة إلى إصلاح حياقم:

أعتقد بأن الحادثة الأشد أثراً يوم 11 سبتمبر، والتي أرغب في أن يتذكّرها الكثير من الناس، هي ما حصل للرحلة 93. من حيث الأساس، ما أودّ قوله هو أنه من المهم أن تقوم في هذه الحياة بخدمة شيء أعظم من نفسك. من المهم أن تخدم شيئاً أكبر من نفسك وقضيّة أكبر من نفسك. على متن الرحلة رقم 93 وجد مواطنون عاديون يسافرون عبر البلاد، أدركوا بأن طائرتهم تُستخدم كسلاح لضرب عاصمة الأمّة. أجروا اتصالات هاتفية مع أحبّائهم، وتلوا صلواقم وقالوا لهم بأنهم يحبّونهم. تلوا صلواقم ثم ارتطموا بالأرض من أجل خدمة شيء أكبر من أنفسهم. هذه هي روح أميركا التي أعرفها. وهذا هو جوهر التضحية التي تجعل هذه الدولة قوية جداً[29].

وعلى الأرجح أن كل شخص لم يكن في حالة غيبوبة طوال العام 2002 لا بدّ وأنه سمع كلام بوش. ففي 18 مارس 2002، أعلن بوش أن الرحلة 93 ستساعد في إطلاق "مرحلة جديدة من المسؤولية الشخصية"[30]. وفي كنوكسفيل، صرّح بوش في 8 أبريل 2002، بأن "الرحلة 93 علّمتني الكثير عن أميركا... إنها الروح الحيّة والجيدة في أميركا، وهي الروح التي جعلتني كثير التفاؤل بشأن مستقبل هذا البلد العظيم"[31]. وفي 29 أبريل 2002، أثار بوش قضية الرحلة 93، أثناء تجمّع سياسي لجمع الأموال في كاليفورنيا، كبرهان على "الثقافة الجديدة لخدمة أمر أعظم من نفسك في هذه الحياة"، وادّعى بأنه "سينتج عن الشرّ الذي أصاب أميركا خيرٌ لا يصدّق، لأننا أمّة خيِّرة"[32]. وفي اليوم التالي، وفي تجمّع آخر لجمع الأموال، صرّح بوش بأن "الرحلة 93 تجسّد حقيقة ما هو الأفضل لأميركا"[33]. ومع ذلك،

أثناء تجمع آخر للجمهوريين لجمع الأموال، لكن هذه المرّة في فلوريدا يوم 21 يونيو 2002، أعلن بوش بأن الرحلة 93 كانت "القصة الأكثر إثارة في تقديري، بالطبع، بعد 9/11 أو أثناء 9/11"[34]. وفي 17 سبتمبر 2002، وفي إحدى مدارس ناشفيل، وسّع بوش قصته الأخلاقية لتتضمن حب الحرّية: "إنه لدرس للأشخاص الذين يحبّون الحرّية كثيراً ويحبّون بلدهم كثيراً، أن تجد أناساً يهبوطون بطائرة على الأرض من أجل إنقاذ حياة أشخاص آخرين"[35]. ومع ذلك، لم يكن هناك أي دليل على أن ركاب الرحلة 93 اختاروا الانتحار (بدلاً من محاربة الخاطفين لانتزاع السيطرة على الطائرة منهم).

هذا التركيز الوسواسي لبوش على الرحلة 93 حوّل انتباه الناس نحو المواطنين الأبطال وبعيداً عن البيروقراطيين غير الكفوئين. لكن لم يكن لدى بوش أي عذر في عدم معرفته بأن قصته الرمزية التي تتمحور حول الرحلة 93 كانت زائفة. فقد صرّح روبرت مولر، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي في جلسة مغلقة أمام الكونغرس في العام 2002 بأن الطائرة التي كانت في الرحلة 93 تحطمت بعد بضع دقائق بعد أن طلب أحد الخاطفين "من زياد الجرّاح (وهو أحد الخاطفين الذين كانوا يقودون الطائرة) أن يدمّر الطائرة لإنهاء محاولة الركّاب الذين كانوا يريدون السيطرة عليها"[36]. وأشار تقرير نشرته الأسوشايتد برس إلى أن تفسير مكتب التحقيقات الفيدرالي "استند إلى تحليل الحكومة لتسجيلات مقصورة الطيار، مع التحفّظ على الفكرة الرائجة عن صراع الركاب مع الإرهابيين من أجل السيطرة على الطائرة". ولم يقم أحد بالترويج لهذه الرواية الزائفة للأحداث أكثر من بوش. ولم يتم الإعلان عن استنتاج مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي إلاّ بعد نشر التقرير المشترك للجان الكونغرس في أواخر يوليو 2003.

رفض مكتب التحقيقات الفيدرالي السماح بتداول أشرطة التسجيل الخاصة بمقصورة الطيار التي تضمنت المحادثات الأخيرة التي جرت أثناء الرحلة. والدقائق الثلاث الأخيرة من شريط التسجيل اختفت بطريقة غامضة[37]. كما أن الصندوق الأسود في حوزة الحكومة وهو يحتوي على معلومات هامة تتعلّق بحادث التحطم ولكنها تزعم بأنه يتعين تجنّب الكشف عن محتوياته لمقتضيات الأمن القومي.

(ادّعت وزارة العدل في البداية بأنه يتعين الإبقاء على الصندوق الأسود سرّياً من أجل حفظ المعلومات التي سيصار إلى كشفها عند محاكمة زكريا موسوي، ابن العشرين والمتهم باختطاف طائرة). وتكهّن البعض بأن طائرة نفاثة أميركية أسقطت الطائرة المختطَفة بعد أن تمكّن الركاب الذين كانوا على متنها من انتزاع السيطرة عليها من المختطفين[38]. وكان نائب الرئيس ريتشارد تشيني قد أصدر أمراً بإسقاط الطائرة التي كانت في الرحلة رقم 93 عندما كانت على مسافة 80 ميلاً – أي حوالى 15 دقيقة – من واشنطن[39]. واستناداً إلى إدارة بوش، تحطمت الطائرة قبل أن يطلق عليها قائدُ الطائرة الحربية النار.

الكونغرس المتيبّس

في يونيو 2002، بدأت لجان الاستخبارات التابعة لمجلس النواب ومجلس الشيوخ جلسات استماع مشتركة للبحث في تطبيق القانون والإخفاقات الاستخباراتية التي أدّت إلى 9/11. حاربت إدارة بوش هذه اللجان في كل خطوة كانت تخطوها – برفض طلباتها، والتلكّؤ في الإجابة عن أسئلتها، والتقليل من أهمية عملها متى أمكنها ذلك. وبالرغم من هذا الجدار الصخري، تمكنت اللجنة من الكشف عن مجموعة واسعة من الأدلّة على إخفاقات مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة الأمن القومي، وغيرها من الوكالات، والتي بلغت أوجها بنجاح مخطط الإرهابيين[40].

انتهت اللجان الاستخباراتية المشتركة التابعة للكونغرس من كتابة التقرير الذي بلغ 858 صفحة في أواخر العام 2002، لكنّ إدارة بوش أثارت الاعتراض تلو الآخر بغية عدم السماح بنشره. غير أن التقرير نُشر أخيراً في أواخر يوليو من العام 2003. وعلّق السيناتور السابق ماكس كليلاند على ذلك بقوله، "السبب الذي أدّى إلى تأخر نشر هذا التقرير – بعد معارضته عن قصد أولاً، ثم المماطلة في السماح بنشره بعد الانتهاء منه – هو أن الإدارة أرادت شنّ حرب على العراق قبل نشره"[41].

لقد تضمن التقرير ملحقاً يُفصّل جهود إدارة بوش في إفشال التحقيق بعد أن

كانت قد وعدت محقّقي الكونغرس بإمكانية الحصول "الكامل وغير المسبوق" على المعلومات وبتعاون الوكالات الفيدرالية في تقديم المعلومات التي يطلبونها في سياق التحقيق"[42].

لا يمكن أن يكون هناك مثل هذا الحظ

من المعلوم أن اثنين من الخاطفين استأجرا غرفاً في مترل أحد مخبري مكتب التحقيقات الفيدرالي في سان ديغو في الشهور التي سبقت 9/11[43]. سعى التحقيق المشترك إلى مقابلة هذا المخبر من أجل "حل بعض التناقضات في إفادة المخبر والتوصل إلى تقييم أدقّ لمدى فعالية مكتب التحقيقات الفيدرالي في الاستفادة من المعلومات"[44]. رفضت إدارة بوش السماح بإجراء المقابلة مع المخبر كما رفضت الكشف عن مكان وجوده، مما حال دون تمكّن الكونغرس من استدعائه. ومع أن مكتب التحقيقات الفيدرالي وافق على تقديم أسئلة مكتوبة من جانب لجنة التحقيق المشتركة إلى مخبره، غير أن المخبر رفض الإجابة عن تلك الأسئلة.

اشتكى العديد من المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية وغيرها من الوكالات الاستخباراتية الأخرى الذين أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة التحقيق المشتركة من الميزانيات غير الكافية المخصصة لمحاربة الإرهاب. ورفضت إدارة بوش الكشف عما إذا كان مكتب الإدارة والموازنة – ذراع الموازنة للبيت الأبيض – قد زاد أو خفّض من طلبات الموازنة التي تقدمت بها الوكالات الاستخباراتية.

ورفضت إدارة بوش أيضاً السماح للجنة التحقيق المشتركة بمقابلة جورج تينت، مدير وكالة الاستخبارات المركزية. وقد أصرّت الوكالة والوكالات الاستخباراتية الأخرى على "حضور ممثلي الوكالة من أجل مراقبة كافة المقابلات التي تُجرَى مع موظفيها – الحاليين والسابقين". كما رفضت وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي السماح لمحققي الكونغرس بالحصول على نسخ عن مستنداتهما. فوكالة الأمن القومي رفضت توفير ما هو أكثر من قشور المعلومات حول تخطيطها لكيفية "التعامل مع التكنولوجيا المتغيرة ومتطلباتها، وكيف جهزت إدارة تخصيص الموارد النادرة لعمليات البحث والتطوير في ميدان مكافحة

الإرهاب". وعلى الرغم من إخفاقات وكالة الأمن القـومي في ترجمـة الرسـائل الأساسية المعترَضة بطريقة آنيّة قبل 9/11، فقد اعتقدت الوكالة بأن الكونغرس لا يمتلك الحق في معرفة مخططات الوكالة (أو إهمالها في التخطيط) بما يفي والتحديات المستقبلية.

التزمت إدارة بوش بالمحافظة على سرّية الموجز اليومي الذي قُدّم للرئيس في 6 أغسطس 2001. ووصفت مستشارة الأمن القومي كوندوليسا رايـس والعديـد غيرها باستمرار ذلك بأنه ببساطة مراجعة "تاريخية" للدلائل التي تشير إلى وجـود تهديدات إرهابية. حتى أن الإدارة رفضت السماح لموظفي وكالـة الاسـتخبارات المركزية بمناقشة "العملية البسيطة التي يتم فيها إعداد الموجز اليومي للرئيس" مـع محققي الكونغرس.

قاومت إدارة بوش بعناد محققي الكونغرس بقصد منعهم من معرفة متى تلقّـى بوش معلومات تحذيرية خاصة بشأن مخططات الإرهابيين. وبدا الأمر كما لـو أن أي شيء يمكن أن يقوّض من الإيمان والثقة بجورج دبليو بوش يعني خرقاً للأمـن القومي.

لجنة أخرى
مقدار آخر من الحقيقة

بما أن إدارة بوش كانت تحجب المعلومات عن لجنة التحقيـق الـتي عيّنـها الكونغرس، بدأت أرامل ضحايا 9/11 وناشطون آخرون في النصف الثاني من العام 2002 بالضغط من أجل تشكيل لجنة مستقلة يمكنها التعمق في التحقيق في أحداث 9/11. قاومت إدارة بوش وحلفاؤها الجمهوريون الاقتراحات بتأسيس مثل هـذه اللجنة بكل ما لديهم من قوة، ولكنهم أذعنوا في أكتوبر 2002. وتمكّن الرئيس من وضع قيود مشدّدة على اللجنة، محتفظاً بالحق في تعيين رئيس اللجنـة وإضـعاف قدرتها على استدعاء الشهود.

وعشية عيد الشكر في العام 2002، أعلن بوش عن الإسم الذي رشحه لكـي يرأس اللجنة الوطنية المكلّفة بالتحقيق في الهجمـات الإرهابيـة الـتي وقعـت في

الولايات المتحدة – وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر. أصيب العديد من الناس بالصدمة من جرّاء هذا الاختيار، على اعتبار أن كيسنجر كان مشهوراً بتضليل لجان الكونغرس وغيرها من لجان التحقيق عندما كان يعمل في إدارة كل من نيكسون وفورد. خسر كيسنجر رئاسة اللجنة بعد تعرّضه للضغوط من أجل الكشف عن لائحته الخاصة بعملاء الحكومة الأجانب.

وأخيراً، بدأت اللجنة أعمالها في العام 2003. وقامت بإصدار عدد من مذكرات الاستدعاء إلى موظفين في إدارة النقل الفيدرالية والوكالات الأخرى. قاومت هذه الوكالات محاولات الاستدعاء، لكنها أفشت في النهاية عن بعضٍ من بياناتها الداخلية القيّمة.

بدا أن بعض الأعمال الأولى التي قامت بها اللجنة كانت غير فعالة. ووجه المستشار في النقل، مايكل بويد، انتقادات إلى لجنة 9/11 بسبب جلسات الاستماع التي عقدتها في يناير 2004 والتي تناولت أمن النقل. وأشار بيود إلى أن اللجنة تضمنت خمسة أعضاء سابقين في الكونغرس – جميعهم على علم أو ينبغي أن يكونوا على علم بفشل الإجراءات الأمنية في المطارات قبل وقوع أحداث9/11. وأشار إلى أن اللجنة ضمّت "أربعة أعضاء كانوا شركاء أو موظفين كباراً في بعض أقوى الشركات القانونية في واشنطن – أو كانوا على اتصال بها. وهذا يعني أنه من غير المرجَّح أن يستهدفوا بشكل جدّي أياً من الموظفين الفيدراليين الحاليين أو السابقين". كما تعرّضت اللجنة لمزيد من الانتقاد لأن ثلاثة من أعضائها "يعملون لدى شركات قانونية تمثل شركات النقل الجوّي التي تعرّضت طائراتها للاختطاف يوم 9/11"[45].

وأشار بويد إلى أنه في حين تعاملت اللجنة مع الرئيسة السابقة لإدارة النقل الفيدرالية، جاين غارفي، بطريقة فيها الكثير من الأدب، فإنها تجاهلت تقريباً بوغْدان دزاكوفيتش، القائد السابق لفريق النخبة في إدارة النقل الفيدرالية، الذي أجرى اختبارات سرّية لإجراءات الأمن في المطارات. وفي أوائل العام 2002، أعلن دزاكوفيتش على الملأ أن إدارة النقل الفيدرالية تجاهلت لمدة طويلة تحذيرات فريقه الشديدة بشأن الحالة المزرية لإجراءات الأمن المتبعة في المطارات. *وأشار بويد إلى*

أن اللجنة "عاملت هذا الرجل كما لو كان مندوباً يبيع آلات النسخ دخل إلى الغرفة عن طريق الخطأ. هنا يوجد بطل دُمّر مستقبله المهني ببساطة لأنه كان صادقاً سعى إلى حماية الشعب"[46].

الضغط على زر بافلوف

كلما صُبّ المديح على بوش عقب 9/11، كلما ازداد غروره. وفي النهاية، أصبح بوش على قناعة بأنه كان قائداً عظيماً في ذلك اليوم.

في مارس 2004، بدأت حملة إعادة انتخاب بوش تذيع إعلانات تلفزيونية تستخدم صوراً لحادثة 9/11 من أجل حشد الدعم للرئيس. في إحدى هذه الدعايات، والتي كانت بعنوان "أكثر أمناً، أكثر قوة"، ظهر رجال الإطفاء وهم يخرجون جثة لُفّت بالعلم من أنقاض (الغراوند زيرو). وفي إعلان ثان، يرفع الشعار "مجرَّب"، بدأ بتصريح للرئيس - "أنا جورج بوش وأنا أوافق على هذه الرسالة". وبعد ذلك، يقول مذيع للمشاهدين: "لقد اختبرت السنوات الأخيرة أميركا بعدد من الطرق. بعضها كان تحديات رأينا مثلها سابقاً، وبعضها لم يكن يشبه التحديات السابقة. لكنّ أميركا نهضت لذلك التحدّي... الحرّية، الإيمان، العائلات، والتضحية. الرئيس بوش. قيادة ثابتة في أزمنة التغيّر"[47].

أثارت الإعلانات انتقادات حادّة من قبل أرامل وأقارب ضحايا 9/11 وأفراد عائلات الذين نجوا من الحادثة. وفي الوقت نفسه، استغلّ بوش الجثة التي لُفّت بالعلم وبقي مصرّاً على منع نشر صور أكفان الجنود الأميركيين الملفوفة بالأعلام أثناء نقلها من العراق أو لدى وصولها إلى الولايات المتحدة في قاعدة دوفر الجوّية.

لم يضيّع المراقبون الجمهوريون الوقت في تلطيخ سمعة النقّاد. وعلى سبيلَ المثال، اتهم المحافظ روش ليمبو، الذي يُعدّ أحد البرامج الحوارية (بعد إكماله برنامج إعادة التأهيل وشفائه من الإدمان على المخدرات) أفرادَ عائلات الضحايا الذين اشتكوا من إعلانات إعادة انتخاب بوش، بأنهم أدوات في أيدي الحزب الديموقراطي:

لا يمكنني أن أصدّق بأن الحزب الديموقراطي سيهبط إلى هـــذا المســتوى، باستغلاله واستفادته من تعاسة العائلات وفقدانها بعضاً من أفرادها. لكن هذا ما قاموا به فعلاً. لقد وجدوا طريقة. في الواقع، وجدوا بعضاً مــن أفــراد العائلات – وأنا مضطر لأن أقول ذلك – وجدوا بعضاً من أفراد العــائلات الذين بدوا أكثر اهتماماً فيمن سيكون رئيس هذه الــبلاد منــهم بقدســية خسارة أفراد عائلاتهم. إنه أمر خارج عن نطاق ما هو مقبــول... وكمــا تعرف، هؤلاء الأشخاص جرى تسميمهم. لقد أصبحوا مسمَّمين بالكراهية بكل ما في الكلمة من معنى. لقد أصبحوا مسمَّمين بحــنقهم. إنــه أمــر لا يصدَّق، أن ترى الأعماق التي سيهوون إليها... لقد جرى تحضيرهم من قِبل الاستشاريين في حملة الحزب الديموقراطي... أنا لا أعرف هذا النــوع مــن الكراهية، وأنا لا أعرف هذا النوع من الضغينة[48].

من الأشخاص الذين أساء ليمبو إليهم، كريستين بريتْوايزر، وهــي وطنيــة أميركية ناضلت بعناد من أجل معرفة الحقيقة، وهي تجد نفسها الآن وقد جُرَّت إلى الوحول خلف ما يمكن اعتباره عربة فرقة بوش الموسيقية. ردّت بريتْوايزر، وهي أمّ لطفلين وتبلغ من العمر ثلاثة وثلاثين عاماً بقولها: "أنا لست ديموقراطيــة، وقــد أدليت بصوتي للرئيس بوش. وكذلك فعل زوجي الذي قُتل يوم 9/11... وبكــل أسف، فإن الرئيس بوش هو عدوّنا الأكبر في محاولتنا معرفة ماذا حصل في 9/11. وبعد أن أدليت بصوتي لصالحه في الانتخابات الأخيرة، أشعر بخيبة أمــل مريــرة لسلوكه في محاربة هذه اللجنة وجهودها النبيلة في شرح السبب الذي جعل أمّتنــا معرّضة إلى هذا الحدّ للإرهاب يوم 9/11"[49]. وطوال ثمانية عشر شهراً، استمرّت بريتْوايزر في الإدلاء بتصريحات علنية تنتقد فيها عبارات القدح التي كــان يقولهــا ليمبو. كما أنها أبدت شجاعة فاقت كثيراً شجاعة الغالبية العظمى مــن أعضــاء الكونغرس، وأبدت تفانياً كبيراً في محاولة التوصل إلى الحقيقة فاق ما بذله أعضــاء السلك الصحافي في واشنطن.

ردّ بوش على النقاش الدائر بشأن الدعايات الانتخابية بــالإعلان عــن أنــه "*سوف أستمرّ في الحديث عن تأثيرات 9/11 على البلاد وعلى رئاســتي*. فلــديّ

واجب تجاه هؤلاء الذين قضوا في الحادث. لديّ واجب تجاه أولئك الذين كانوا أبطالاً في المحاولات التي بذلوها لإنقاذ [الجرحى الذين أصيبوا في ذلك اليوم]. وأنا لن أنسى ذلك الواجب". ومع ذلك، كان من الواضح أن واجب بوش تجاه القتلى لا يتضمن الكشف عن المعلومات التي كانت الحكومة على علم بها قبل الهجوم وعن سبب فشل الحكومة في منع الخاطفين من تنفيذ عملياتهم. وأضاف بوش: "إن مسألة كيفية تعامل هذه الإدارة مع ذلك اليوم، وكذلك مسألة الحرب على الإرهاب، تستحق المناقشة. وأنا أتطلّع إلى مناقشة ذلك مع الشعب الأميركي"[50].

تظهر الدعايات الانتخابية كيف تنظر إدارة بوش إلى الشعب. وكل ما هو ضروري في هذه المسألة هو أن يرى الأميركيون القليل من الصور السريعة للدمار الذي حدث في ذلك اليوم، والتعرّف مرّة أخرى على بوش بوصفه قائداً عظيماً أنقذ أميركا عقب أحداث 9/11. ومن المتوقع أن يرفع زر بافلوف الرئيس بوش من رئيس متعثر متوسط المستوى إلى منتقم تقيّ وعظيم.

تحذير؟ أيّ تحذير؟

تلقّت محاولة بوش لاستغلال أحداث 9/11 هزّة عنيفة من المسؤول السابق عن مكافحة الإرهاب، ريتشارد كلارك. فقد وضع كلارك أمام لجنة 9/11 تفاصيل فشل الإدارة في اعتبار القاعدة خطراً وشيكاً. وردّ بوش على ذلك في 23 مارس 2004: "لو كانت إدارتي تمتلك أية معلومات عن أن الإرهابيين كانوا سيهاجمون نيويورك سيتي في 11 سبتمبر، لكنّا اتخذنا الإجراءات المناسبة"[51]. وعلى ما يُظن، فإنه ما لم يكن بوش قد تلقّى تحذيراً من أن الإرهابيين ينوون شنّ هجومهم في 11 من سبتمبر على وجه التحديد، فإن أحداً لم يعر أي اهتمام للتحذيرات من التهديدات المتنامية للإرهابيين ونشاطاتهم المريبة وتنبيهات الاستخبارات الأجنبية من مخططات القاعدة لضرب الولايات المتحدة.

مع اقتراب لجنة 9/11 من اختتام أعمالها، رفعت من وتيرة الضغط. ومن جانبها، حاربت إدارة بوش من أجل إحباط الجهود الهادفة إلى حمل كوندي رايس على الإدلاء بشهادتها، ولكنها أذعنت أخيراً. أظهر أعضاء اللجنة اهتماماً بالغاً

بالموجز اليومي للرئيس، الذي اطّلع عليه في 6 أغسطس 2001. أدلت رايس بشهادتها تحت القسم، وشدّدت على أن الموجز "كان مذكّرة تاريخية... و لم يكن يستند إلى معلومات تتحدث عن تهديد جديد"[52].

جرى الإفصاح في نهاية الأمر عن إصدار معدّ للنشر للمذكّرة عشية يوم السبت، في 10 أبريل 2004 – أي بعد يومين من انتهاء رايس من الإدلاء بشهادتها. حذّرت المذكّرة من أن "أعضاء القاعدة – الذين كان من بينهم مواطنون أميركيون – أقاموا في الولايات المتحدة أو سافروا إليها منذ عدة سنين، وأنه من الواضح أن المجموعة حافظت على هيكلية دعم يمكن أن تساعد في تنفيذ الهجمات". وأشارت المذكرة إلى النداء الذي أطلقه بن لادن في مقابلات متلفزة من أجل "نقل الحرب إلى أميركا"، واقتبست من مصدر في حركة الجهاد الإسلامي المصرية التحذير من أن "بن لادن كان يخطط لاستغلال الاختراق العملياتي للولايات المتحدة من أجل شنّ هجوم إرهابي". وأشارت المذكرة إلى تقرير أُعدّ في العام 1998 يفيد بأن "خليّة تابعة لابن لادن تعمل في نيويورك على تجنيد الشباب الأميركي المسلم من أجل شنّ هجمات". وسلّمت المذكرة بأن وكالة الاستخبارات المركزية "لم تكن قادرة على تأييد بعض التقارير التي كانت تستشعر بوجود خطر، مثل... [قسم منقّح]... الخدمة في المقولة التي راجت في العام 1998 بأن بن لادن أراد اختطاف طائرة ركّاب أميركية من أجل المطالبة بإطلاق سراح "الشيخ الضرير" عمر عبد الرحمن وغيره من المتطرّفين الذين تحتجزهم الولايات المتحدة. ومع ذلك، كانت المعلومات التي ترِد إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي تشير منذ ذلك الحين إلى وجود أنماط من النشاطات المشبوهة في هذا البلد وتتماشى مع التحضيرات من أجل اختطاف طائرات أو القيام بأنواع أخرى من الهجمات، بما في ذلك عمليات المراقبة الأخيرة للمباني الفيدرالية في نيويورك". كما أشارت المذكرة إلى "ورود مكالمة إلى سفارتنا في إحدى الدول العربية في شهر مايو تقول بأن مجموعة من مؤيدي بن لادن كانت تخطط لشن هجمات في الولايات المتحدة باستخدام متفجرات"[53].

وفي اليوم الذي تلا نشر المذكرة، علّق بوش على كاتبي التقرير بقوله: "لم

يكن هناك ما يفيد، كما تعرف، 'بأن هناك هجوماً وشيكاً'. وهذا أمر لم يقله التقرير. فالتقرير كان شكلاً من أشكال السرد التاريخي لنوايا بن لادن". وشدّد بوش على أن الوثيقة "لم تكن تشير إلى هجوم سوف يُشنّ على أميركا، ولكنها تحدثت عن نوايا، عن شخص يكره أميركا - حسن، نحن نعرف ذلك"[54]. ربما فات بوش عنوانُ الموجز الرئاسي - "بن لادن عازم على توجيه ضربته داخل الولايات المتحدة". وعندما طرح أحد الصحافيين سؤالاً حول التحذير الوارد في الموجز من أن لدى القاعدة خططاً لخطف طائرات، ردّ بوش بقوله "لم يكن اختطاف الطائرة يعني الاصطدام بمبنى، بل من أجل تحرير شخص محتجَز داخل سجن في الولايات المتحدة"[55]. ولم يشرح بوش لماذا تعتبر عمليات اختطاف الطائرات الإرهابية عمليات حميدة.

أصرّ بوش في أكثر من مناسبة على أنه كان الشخص الذي طلب الحصول على مذكرة 6 أغسطس التي تناولت نشاطات القاعدة. وخلص فريد كبلان إلى أن "هذه القصة غير صحيحة بشكل شبه مؤكد. ففي 19 مارس من ذلك العام، قال تينت للجنة 9/11 بأن الموجز الرئاسي تم إعداده، كالمعتاد، من قِبل محلّل في وكالة الاستخبارات المركزية. وفي وقت لاحق، تراجع عن شهادته، قائلاً بأن الرئيس هو الذي طلب هذا الموجز"[56]. وأشارت الواشنطن بوست إلى أنه "استناداً إلى موظفين كبار في الاستخبارات على دراية بهذه الوثيقة، فقد بدأ العمل عليها في نهاية يوليو، بمبادرة من محلّل في وكالة الاستخبارات المركزية"[57].

في شهادتها أمام لجنة 9/11، ادّعت رايس بأنه بعد حصول بوش على موجز 6 أغسطس، "جعلنا في مواقع متصارعة خلال تلك الفترة من الزمن"[58]. لكن، بالاستناد إلى أحد مساعدي بوش السابقين، كان ردّ الحكومة عادياً: "في عالم ما قبل 9/11، كان الأمر شبيهاً بالقول 'تحقق من الأمر لنرى ما توصلتَ إليه، ثم عد إلينا بعد عيد العمال. لم يكن الرئيس في إجازة وحسب، بل ومكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية أيضاً"[59]. وفي مقابلة أُجريت مع الرئيس بوش في العام 2003، وصف موقفه قبل 9/11 بقوله: "لم أشعر بوجود أمر ملّح في ما يتعلّق بتنظيم القاعدة. لم يكن تركيزي منصباً عليه، وإنما كنت أركّز على فريقي"[60].

كان ينبغي أن يطلق الموجز اليومي الرئاسي صفارات الإنذار لأن المذكرات والتقارير التي حصل عليها بوش من وكالة الاستخبارات المركزية في أبريل ومايو من العام 2001 كانت تحمل عناوين مثل "بن لادن يخطط لشن عدة عمليات"، و"الظهور العلني لابن لادن ربما ينذر بقرب وقوع هجوم"، و"مخططات شبكات بن لادن في تطوّر مستمرّ". وأشارت لجنة 9/11 إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية "دأبت على وصف الهجمات القادمة بأنها ستحصل على مستوى كارثيّ، مشيرة إلى أن ذلك سيجعل العالم في حالة من الفوضى، بسبب هجمات متعددة محتملة - لكن ليس بالضرورة أن تكون متزامنة"[61]. ولخّصت النيويورك تايمز تقارير موظفي اللجنة فقالت: "إن تنظيم القاعدة وقائده السيد بن لادن لم يغمض عينيه عن الولايات المتحدة، لكنه كان خطراً معروفاً وتمت مناقشته بانتظام على أعلى المستويات في الحكومة قبل حوالى خمس سنوات من وقوع الهجمات، وفي آلاف التقارير، التي غالباً ما كانت مصحوبة بتحذيرات وشيكة من جانب خبراء على مستويات أدنى"[62].

وفي مؤتمره الصحافي، الذي عقده في 13 أبريل 2004، برّر بوش أفعاله التي سبقت 9/11 عبر الاستشهاد بعدد من التقارير التي تلقّاها: "كنت أعالج مسألة الإرهاب كثيراً بوصفي رئيساً عندما قدم جورج تينت إليّ ليقدّم لي موجزه. أردت الاجتماع بتينت في المكتب البيضاوي طوال الوقت". لكنّ تينت قال للجنة 9/11 بأنه لم يقدم أي موجز للرئيس في أغسطس من العام 2001. وأشار أحد مساعدي تينت في وقت لاحق إلى أن تينت نسي موجزين قدّمهما لبوش - أحدهما في 17 أغسطس، والثاني في 31 أغسطس[63].

وفي 13 أبريل 2004، أدلى بوش بالتصريح التالي: "لم يكن هناك أي شخص في حكومتنا على الأقل، وأنا لا أعتقد بأن الحكومة السابقة كان في مقدورها تصوّر قيام أشخاص بتوجيه الطائرات نحو الاصطدام بمبانٍ في عملية بهذا الحجم". غير أن لجنة 9/11 ذكرت بعد ذلك بعدة أيام بأنه "في السنوات القليلة الأخيرة، أصدرت وكالة الاستخبارات المركزية عدة تحذيرات من أن إرهابيين قد يوجهون طائرات للركاب نحو مبانٍ أو مدن"[64]. ومن جانبه، درس البنتاغون لوقت قصير

في صيف العام 2001 فكرة إجراء تدريبات تتضمن "سيناريو يتم فيه خطف طائرة تجارية وتوجيهها نحو البنتاغون"، ولكن الفكرة رُفضت باعتبارها "غير واقعية إلى حدٍّ بعيد"[65]. وفي يوليو من العام 2001، وأثناء زيارة بوش لمدينة جنوى الإيطالية من أجل حضور قمة الدول السبعة الكبار، أغلقت الحكومة الإيطالية المجال الجوّي "ونصبت بطاريات مضادّة للطائرات بناء على معلومات مفادها أن متطرفين إسلاميين كانوا يخططون لاستخدام طائرة في قتل الرئيس بوش"[66].

ضغطت لجنة 9/11 كثيراً لكي يدلي بوش بشهادته أمامها. ووافق بوش أخيراً على التحدث إلى أعضاء اللجنة - شريطة ألاّ يجري تسجيل تعليقاته أو تدوينها، وأن يُعقد اللقاء في البيت الأبيض، وأن يكون مساعدوه بجانبه. وأكّد البيت الأبيض في البداية على أن في مقدور بوش تخصيص ساعة فقط للردّ على أسئلة اللجنة، ولكنه عدّل عن موقفه في وقت لاحق.

في مؤتمره الصحافي الذي عقده في 13 أبريل، وعندما سُئل "لماذا تصرّ ونائب الرئيس على المثول سويّة أمام لجنة 9/11؟"، أجاب بوش "لأن لجنة 9/11 تريد أن تطرح علينا بعض الأسئلة، وهذا هو سبب عقدنا للقاء. وأنا أتطلّع نحو الاجتماع بهم والإجابة عن أسئلتهم". أوضح الصحافي ما أراده قائلاً: "كنت أسأل عن سبب ظهوركما معاً، بدلاً من مثول كل منكما بشكل منفصل، وهو ما طالبت به اللجنة". أوضح بوش قائلاً: "لأنها ستكون فرصة جيدة لنا نحن الاثنان للرد على الأسئلة التي تودّ لجنة 9/11 أن تطرحها علينا. وأنا أتطلّع نحو الردّ عليها".

وبعد لقائه مع أعضاء اللجنة الذي استمرّ لعدة ساعات في 29 أبريل، أعلن بوش بسرور في الروز غاردن قائلاً "لقد أجبنا عن كافّة الأسئلة... وأنا أعتقد بأنه كان من المهم بالنسبة إليهم أن يروا لغة جسدَينا، أيضاً، وكيفية عملنا معاً"[67]. لكنّه كان يُفترض بأعضاء اللجنة أن يبحثوا عن دليل تاريخي، لا البحث في التوقعات في قفص اتهام واحد أو النظر إلى الرئيس ونائب الرئيس كمستشار في الشؤون الزوجية يدرس الحياة الزوجية العصيبة لزوجين. وصرّح بوش نفسه بأن "الأمر كان فيه الكثير من الاهتمام في كيفية حماية أميركا على نحو أفضل. وبعبارة أخرى، كانا مهتمّين بالتوصيات التي كانا ينويان تقديمها"[68]. وطريقة تصرّف

بوش الخالية من الهموم عقب اللقاء أشارت إلى أنه من المرجَّح أن أعضاء اللجنة انحنوا احتراماً للرجل ولمنصبه. ووصف بعض أعضاء اللجنة لقاءهم مع الرئيس بأنه "مرح"[69]. وعلّقت شوان واترمان، المحرّرة في شؤون الأمن القومي في يونايتد برس انترناشونل، على ذلك بقولها "اختارت اللجنة بوجه عام التراجع عن توجيه اللكمات، وتجنّب المواجهة بقدر الإمكان"[70].

بدا أن بعضاً من أعضاء اللجنة لم يكونوا عازمين على التعمّق في البحث بقدر الإمكان وأخذ الوقت الكافي للوصول إلى الحقيقة. فقد غادر اثنان من الأعضاء الديموقراطيين لقاء البيت الأبيض باكراً لأنه كانت لديهما ارتباطات سابقة. كما أن نائب رئيس اللجنة، لي هاملْتون، غادر اللقاء لأنه عُهد إليه "بالتعريف برئيس الوزراء الكندي في مأدبة غداء، وغادر السيناتور السابق بوب كيري، عن ولاية نبراسكا، اللقاء بصحبة السيناتور بيت دومنيشي من أجل المشاركة في حملة لجمع التبرّعات لجامعة نيو سكول، التي يرأسها كيري"[71]. وكان أعضاء اللجنة قد عبّروا بحماس عن استعدادهم لدفع أي ثمن والقيام بأية تضحية من أجل معرفة الحقيقة بشأن 9/11.

أشكروفت: الحكومة بوصفها الضحية

"الحقيقة البسيطة لما حدث يوم 11 من سبتمبر هي التالية: لم نكن نعرف بأن هجوماً كان سيحدث لأنه ولقرابة عقد من الزمان، أعمت حكومتنا بصرها عن أعدائها"[72]. هذا ما كشفه جون أشكروفت للجنة 9/11 في 13 أبريل. يمكن اعتبار تعليق أشكروفت بأنه صحيح فقط إذا اعتبرنا الحماقة شكلاً من أشكال العمى. سعى أعضاء اللجنة إلى الحصول على معلومات تتعلّق بالإخفاقات الفيدرالية التي أدت إلى 9/11. غير أن أشكروفت قلب الجلسة رأساً على عقب عندما صوّر الحكومة على أنها ضحية وسعى إلى إلقاء الاتهام بشتى الطرق على سوء معاملة شرطة المباحث.

صرّح أشكروفت بأن "السبب الهيكلي الأهم والوحيد لمشكلة 11 سبتمبر كان الجدار الذي يفصل بين المحققين الجنائيين وعملاء الاستخبارات. فالحكومة

شيّدت هذا الجدار، والحكومة دعّمته، وقبل 11 سبتمبر، كانت الحكومة عمياء بسبب هذا الجدار"[73]. من وجهة نظر أشكروفت، أدى ذنب تشييد الجدار إلى جعل كافة إخفاقات الحكومة الأخرى غير ذات صلة. كما أن الرئيس بوش أثار ضمناً موضوع الجدار في تفسير الإخفاقات التي سبقت 9/11 عندما قال "كنا محجوبين نوعاً ما، واعتقد بأنها طريقة لوصف ما حدث. كانت هناك، كما تعرف، أقسام لا تتواصل مع بعضها في بعض الأحيان - بسبب القانون، كما في حالة مكتب التحقيقات الفيدرالي"[74].

في العام 1978 صدر مرسوم مراقبة الاستخبارات الأجنبية FISA (فيزا) الذي أجاز عمليات التنصت السلكي، والبحث، وغيرها من أنواع التدخلات ضد عملاء أجهزة الاستخبارات الأجنبية المشبوهين بناء على معايير أقل من المعايير التي يشترطها عادة الدستور والمحاكم الفيدرالية. تُمنح مذكّرات البحث من قِبل محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية، وهي عبارة عن مجموعة سهلة الانقياد من قضاة يلتقون في غرفة معزولة في مقرّات وزارة العدل. ومن أجل منع المدّعين العامّين من الاعتماد على هذه المذكرات في تنفيذ عمليات مراقبة روتينية على الأميركيين، قيّد المرسوم مجال التعاون بين عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي والمدّعين العامّين.

ادّعى أشكروفت بأن الجدار "أعاق على وجه الخصوص التحقيق في حالة زكريا الموسوي". ومن المعلوم أنه كان لدى الموسوي صلات بالقاعدة وكان يتصرف على نحو مريب جداً عندما اعتُقل في منتصف شهر أغسطس من العام 2001. وفي 18 أغسطس، أرسل عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في مينيوبوليس مذكّرة من 26 صفحة إلى مقرّات المكتب يحذّرون فيها من أن الموسوي يتعاون "مع آخرين غير معروفين لغاية الآن" في مؤامرة لخطف طائرة. وبعد ذلك بثلاثة أيام، أعلم العملاء في مينيوبوليس قيادتهم بأنه "إذا أقدم الموسوي على اختطاف طائرة متجهة من هيثرو إلى نيويورك سيتي، فسوف يكون لديه ما يكفي من الوقود لكي يصل إلى واشنطن دي سي". تم تمرير بعض هذه المعلومات إلى وكالة الاستخبارات المركزية، والتي بدورها حذّرت مراكزها في ما وراء البحار بأن الموسوي "يشتبه في أنه خاطف انتحاري للطائرات" يمكن أن يكون "مشتركاً في

مخطط أكبر يستهدف الرحلات المتوجهة من أوروبا إلى الولايات المتحدة"[75].

كان يمكن لعملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي الحصول بسهولة على مذكّرة تفتيش عادية من أي قاضٍ فيدرالي - لولا القيود التي فرضتها عليهم قيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي. وقال أشكروفت للجنة 9/11 بأن عملاء المكتب "سعوا إلى الحصول على موافقة من أجل استصدار مذكرة تفتيش للبحث في حاسوبه. لكن طلبهم رُفض لأن عملاء المكتب في مينيوبوليس طلبوا الإذن من قيادتهم من أجل طلب استصدار رخصة من قاضٍ فيدرالي في مينيسوتا (والذي كان من شأنه تجنّب "الجدار"). رفضت قيادة مكتب التحقيقات الفيدرالي منح الإذن بذلك، وأصرّت في المقابل على أن يقوم العملاء في مينيسوتا بطلب الحصول على ترخيص وفقاً لمرسوم مراقبة الاستخبارات الأجنبية والذي كان سيتم عبر خبراء في مقرّات مكتب التحقيقات الفيدرالي. أخطأ عملاء المكتب في مقرّات القيادة بالإصرار على طلب حصول العملاء في مينيسوتا على ترخيص وفقاً للمرسوم المذكور لإثبات أن الموسوي على ارتباط بقوة أجنبية قبل أن يصبح من الممكن إصدار الترخيص. وبما أن وكالة استخباراتية فرنسية أشارت إلى أن الموسوي ربما يكون على علاقة بالمقاومة الشيشانية، فقد أصرّت قيادة مكتب التحقيقات على أن يجد العملاء في مينيسوتا دليلاً يربط الشيشانيين بإحدى المنظمات الإرهابية المعروفة. وأشار تقرير اللجنة الاستخباراتية المشتركة التابعة للكونغرس المتعلّق بالإخفاقات التي سبقت 9/11 إلى أنه "بالنظر إلى هذا اللغط، أمضى عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في مينيسوتا ثلاثة أسابيع وهم يحاولون إيجاد صلة بين المجموعة الشيشانية والقاعدة"[76]. وخلصت اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ في تقرير أعدته في 2003 إلى أنه "من الصعب فهم كيف أن العملاء الذين يعتمد عملهم بشدّة على المرسوم 'فيزا' لم يكن في مقدورهم فهم القانون فيزا"[77].

ربما أدى المنع المتهوّر لمقرات مكتب التحقيقات الفيدرالي من السماح بإصدار إذن بالتفتيش للعملاء في مينيسوتا، إلى وفاة آلاف من الأميركيين. وتقرير لجنة 9/11 يفيد بأنه "لو تم بذل جهود أميركية مكثفة في التحقيق مع الموسوي، لكان في المقدور كشف صلاته بخليّة هامبورغ [التي كان ينتمي إليها

الخاطفون]... كما أن نشر المعلومات المتعلّقة بالخطر ربما كان سيعرقل مخططهم"[78]. وعلّق رئيس اللجنة توماس كين على ذلك بقوله: "كل شيء عمل في مصلحة الخاطفين. ولو أنهم شعروا بأنه تم اكتشاف أحد رفاقهم، لربما كان أدّى ذلك إلى تأخيرهم"[79].

ومع ذلك، فإن إخفاقات مكتب التحقيقات الفيدرالي في مينيسوتا، في نظر أشكروفت، غير ذات صلة لأن الوكالة لم تكن تمتلك سلطة غير محدودة لتنفيذ عمليات المراقبة. حتى أن أشكروفت هاجم شخصياً إحدى أعضاء لجنة 9/11، واسمها جامي غورِلْيك، بسبب مذكّرة كتبتها في العام 1995 تشير فيها إلى "الجدار". ولكي تدعم هجمه، رفعت وزارة العدل السرّية عن مذكّرة (كتبتْها غورْليك في العام 1995) لكي يكشفها أشكروفت في جلسة الاستماع لشهادته. وبعد ذلك ببضعة أسابيع، رفعت وزارة العدل السرّية عن مذكّرات أخرى تعود لإدارة كلينتون. ومع أن أشكروفت يلوم الآن "الجدار"، فقد أفادت النيويورك تايمز بأنه قبل حدوث الهجمات الإرهابية، "قاوم أشكروفت طلب التوقيع على مذكرات ملحّة كانت ستسمح بالتنصت على المحادثات التي كان يجريها الإرهابيون، والسبب في ما يظهر هو أنه كان لا يملك سوى معرفة بدائية بكيفية استصدار المذكرات"، وذلك استناداً إلى أعضاء في لجنة 9/11[80].

باءت جهود مراقبة الإرهابيين التي بذلها مكتب التحقيقات الفيدرالي بالفشل قبل وقت طويل من 9/11 – ليس بسبب وجود أي جدار. فقد كتبت لجنة 9/11 في تقريرها ما يلي:

> كما أخبرنا العديد من العملاء بأن عملية الحصول على أذونات وفقاً للمرسوم فيزا بعد موافقة مقرات مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة العدل كانت تستغرق وقتاً طويلاً على نحو لا يصدق كما أنها غير فعالة. وأضاف العديد من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى أن المعلومات الاستخباراتية التي كان يتم الحصول عليها بالاعتماد على المرسوم فيزا، قبل 9/11، لم تكن تستغل بشكل كامل وإنما كانت تُجمع أساساً من أجل تبرير الاستمرار في المراقبة... ولم يكن مكتب التحقيقات الفيدرالي يملك العدد

الكافي من المترجمين المتمكّنين من اللغة العربية واللغات الأخرى التي تفيد في التحقيقات الخاصة بمحاربة الإرهاب مما أدى إلى تراكم عدد كبير في الرسائل المعترَضة وفقاً للمرسوم فيزا وغير المترجَمة بحلول مطلع العام 2001[81].

وعلى الرغم من زيادة ميزانية مكتب التحقيقات الفيدرالي منذ العام 2001، فقد كانت عمليات التنصت وفقاً للمرسوم فيزا مستنقعاً بيروقراطياً. فقد ظلّت إجراءات مكتب التحقيقات ووزارة العدل التي تسبق الموافقة على عمليات التنصت "طويلة وبطيئة". كما أن أعداد طلبات الموافقة على عمليات التنصت "فاقت قدرة النظام على معالجتها" مما تسبب في حدوث "اختناقات" وفقاً لتقرير أعدته لجنة 9/11 في أبريل من العام 2004[82].

قدّم أشكروفت تفسيراً إلى أعضاء اللجنة قال فيه: "بناء على المرسوم فيزا، لا يمكنك إصدار أمر بدون الرجوع إلى القاضي الفيدرالي أولاً أو ما لم يكن الأمر ملحّاً، يتعين عليك تقديم الطلب إلى القاضي في غضون 72 ساعة. أي أنه يوجد الكثير من الإجراءات الوقائية هنا[83]. غير أن العديد من عمليات التفتيش تنفَّذ بناء على أوامر صادرة عن أشكروفت وبموافقة ذات أثر رجعي فقط من قِبل محكمة الشكاوى العليا في أميركا. وقام أشكروفت شخصياً بإصدار أكثر من 170 مذكّرة طارئة تجيز التجسس المحلّي في العام 2002 - تسمح للعملاء بالقيام بعمليات تنصت وتفتيش المنازل والمكاتب في مدّة أقصاها 72 ساعة قبل أن يطلب الفيدراليون مذكرة تفتيش من محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية. ولقد استعمل أشكروفت هذه الصلاحيات مئات المرّات بقدر ما كان يستعملها المدّعون العامّون قبل 9/11[84]. ولا توجد على وجه الخصوص أية "إجراءات وقائية" منذ أن وافقت محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية على كافة طلبات التفتيش البالغ عددها 15000 طلباً تقدم بها الفيدراليون منذ العام 1978.

كما أعلم أشكروفت اللجنة بأن "القيد الآخر الذي وضعته الحكومة على قدرتنا على جمع خيوط التهديد الإرهابي قبل 11 سبتمبر... كان قلّة الدعم اللازم للحصول على تكنولوجيا المعلومات لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي". وأكّد أشكروفت على "أن البنية التحتية لمعلومات مكتب التحقيقات كانت في حالة يرثى

لها. وبحلول 11 سبتمبر، بدأت تنهار بسبب الإهمال في تخصيص الأموال اللازمة". وكشف أشكروفت عن دليل قاطع: "على مرّ ثمانية أعوام، مُنع المكتب من قرابة 800 مليون دولار من طلبات تمويل تكنولوجيا المعلومات"[85].

كان أشكروفت محقّاً في أن النظام الحاسوبي لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي كان في حالة يرثى لها. فالماكينات التي في حوزة العملاء كانت قديمة ولا يمكنها إرسال البريد الإلكتروني. كان لدى مكتب التحقيقات 42 قاعدة بيانات منفصلة وغالباً ما كان من المستحيل إجراء بحوث في أكثر من قاعدة بيانات واحدة في كل مرّة. وقد أقلع العديد من عملاء المكتب ببساطة عن محاولة استخدام الحواسيب المكتبية واعتمدوا على حواسيب أطفالهم التي في منازلهم من أجل القيام بعملهم.

كان لدى أشكروفت فكرة منحرفة عن الإهمال في تخصيص الميزانية. فقد منح الكونغرس مكتبَ التحقيقات الفيدرالي قرابة ملياري دولار في السنين الثماني التي سبقت 9/11 من أجل مشاريع تحديث الحواسيب. لكن المكتب بدّد كافة هذه الأموال أو حوّلها ببساطة من أجل تغطية التكاليف وفقاً للأولويات التي حدّدها مدير المكتب لُويس فري. وعلّق روب نابروس، العضو الجمهوري في لجنة تخصيص الاعتمادات، على ذلك بأن فري "أراد تجنيد المزيد من العملاء، وكان يسرق من المال المخصص للمعدات من أجل أن يدفع للعملاء"[86]. وقال المسؤولون عن تطبيق القانون للوس أنجلوس تايمز بأن فري "سمح لمكتب التحقيقات بالإغارة على ميزانيته المخصصة للحواسيب مراراً، ليأخذ المال الذي خصصه الكونغرس من أجل ترقية النظم والبنْية التحتية، ويستخدمه في المقابل في تمويل العجز في الموظفين والمكاتب الدولية. بلغ إجمالي المبالغ المحوَّلة، التي كان الكثير منها مخصصاً لعمليات ترقية الحواسيب الحيوية، 60 مليون دولار في العام 2000، إضافة إلى المزيد من الملايين في السنين الأخرى، وذلك استناداً إلى أحد كبار المسؤولين السابقين في وزارة العدل"[87].

كما يعاني مكتب التحقيقات الفيدرالي من نفور بدائي من استخدام أي شكل من أشكال الكتابة كوسيلة لخزن المعلومات وإرسالها. وقد اشتكى ريتشارد كلارك، قيصر محاربة الإرهاب لدى بوش من أن مجلس الأمن القومي "لم يتلقَّ أي

شيء مكتوب من مكتب التحقيقات الفيدرالي في أي شكل من الأشكال". وكان "المسؤولون في المكتب مرتاحين للاعتماد على تقديرهم المهني الفردي في ما يتعلّق بالتهديدات الإرهابية وكانوا لا يعلّقون أية أهمية على التقديرات الرسمية المكتوبة التي تستخدم منهجية بنْيوية"، كما أشار تقرير لجنة 9/11[88].

يعود فشل مكتب التحقيقات في وقف الخاطفين في جزء منه إلى أن بعض العملاء كانوا يخشون محامي الدفاع أكثر مما يخشون الإرهابيين. وأشار تقرير اللجنة إلى أن "العملاء أجروا تحقيقات في حالات فردية مع علمهم بأن أية معلومات مدوّنة على الورق ومخزّنة في ملفات القضايا يمكن أن تُكشف في المحاكم... وكان المحلّلون يُمنعون من إجراء أية تقديرات مكتوبة يمكن أن تُكشَف وتُستخدم في مهاجمة جانب الإدعاء في المحاكم"[89].

كان انعدام كفاءة الحكومة سبباً أهم بكثير لوقوع أحداث 9/11 من القيود المفروضة على عمليات المراقبة الحكومية. فقد ضاعف مكتبُ التحقيقات عدد المحلّلين الاستخباراتيين ثلاث مرّات في جداول رواتبه في فترة التسعينات. غير أن مراجعة داخلية وجدت أن ثلثي هؤلاء المحلّلين كانوا غير مؤهلين "من أجل القيام بالمهام التحليلية"[90]. وعلى الرغم من التحذيرات التي كانت تفيد بأن لدى القاعدة عملاء داخل الولايات المتحدة وينوون القيام بهجوم ما، فقد كان لدى مكتب التحقيقات محلّلان فقط يبحثان في المعلومات المتعلّقة بالتهديد الذي يشكّله بن لادن. وأشارت لجنة 9/11 في تقريرها إلى أن "مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يستكمل أبداً تقييمه للخطر الإرهابي الإجمالي الذي كان يهدد أراضي الولايات المتحدة"[91].

يتحدث أشكروفت كما لو كانت محاربة الإرهاب إحدى أولوياته دائماً. لكن في مايو 2001، أشارت لجنة التحقيق 9/11 إلى أن وزارة العدل "أصدرت توجيهاً من أجل إدخال تعديلات على الميزانية السنوية للعام 2003 تجعل من تخفيض حوادث إطلاق النار وتهريب المخدرات كهدفين أوّليين. وقال لنا دايل واتسون، رئيس شعبة مكافحة الإرهاب في مكتب التحقيقات الفيدرالي بأنه كاد يقفز عن كرسيّه عندما رأى المذكرة، لأنها لم تأتِ على ذكر محاربة الإرهاب"[92].

وفي 10 سبتمبر 2001، رفض أشكروفت طلباً تقدم به مكتب التحقيقات من أجل إضافة 58 مليون دولار إلى ميزانيته المخصصة لمحاربة الإرهاب. وعندما سألته لجنة 9/11 عن ذلك أجاب: "أودّ فقط أن أشير في معرض الحديث عن تخصيص الميزانية إلى أنه لا ينبغي أن يكون بندُ محاربة الإرهاب البند الغالب عند تقدير مدى أهمية بنود الموازنة في تطوير دفاعاتنا عن مصالح الأمن القومي عبر مكافحة الإرهاب أو مكافحة التجسس أو أي شيء آخر يمثل تحدياً للولايات المتحدة"[93].

من الواضح أنه كان لدى أشكروفت القليل من الاهتمام بالخطر الذي يشكله الإرهاب قبل 9/11. فقد أعلم توماس بيكارد، رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي بالوكالة، لجنة 9/11 بأنه على الرغم من أنه كان يطلع أشكروفت على موجز بالمعلومات مرّة كل أسبوع، فإنه "بعد اطلاعه على موجزين، قال له المدّعى العام بأنه لا يرغب في سماع هذه المعلومات [التي تتعلّق بخطر حدوث هجمات إرهابية] بعد الآن"[94]. (أنكر أشكروفت الإدلاء بهذا الكلام لبيكارد). وأشارت النيويورك تايمز إلى أن تقرير اللجنة "سيقتبس من المذكرات الداخلية التي أعدّها بيكارد في صيف العام 2001، والتي يصف بيكارد فيها شعوره بالإحباط بسبب أشكروفت وما اعتبره قلّة اهتمام من جانب أشكروفت في مسألة كيفية تحقيق المكتب مع المشتبه في ضلوعهم بالإرهاب في الولايات المتحدة"[95]. لكن التقرير الأولي تجنّب الإشارة إلى هذه المسألة، وربما يعود سبب ذلك جزئياً إلى "الجهود العدائية في الدقيقة الأخيرة" التي بذلتها وزارة العدل من أجل "إقناع اللجنة بإعادة كتابة الأجزاء من التقرير الخاصة بأشكروفت، والتي تصفه بأنه منحاز وغير منصف في حقّ بيكارد"[96].

وعندما سُئل عن ردوده على التهديدات قبل 9/11، أجاب أشكروفت: "حسن، أعتقد بأنه من الواضح أنني كنت أرسل إشارات إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي. وكنت أسألهم على نحو منتظم أثناء جلسات الاستماع إلى الموجز عما إذا كانوا يملكون أي دليل في ما يتعلّق بالتهديدات على الصعيد المحلّي، والأعمال التي كان يقوم بها مكتب التحقيقات كانت من النوع الذي أتوقع أن يكون منهمكاً فيه نتيجة للطلب الذي تقدمت به"[97]. من الواضح أن فكرة أشكروفت

"بإرسال الإشارات" لم تتجاوز إجراء تحقيق بسيط - كما لو كان طرح سؤال بسيط يوازي التلويح بعصا سحرية فوق رأس البيروقراطية.

وبناء على طلب من كوندي رايس، أطلعت وكالةُ الاستخبارات المركزية أشكروفت في 5 يوليو على فيض من المعلومات التي تتحدث عن هجوم إرهابي وشيك. لم يكن أشكروفت على اللائحة الصغيرة من الأشخاص الذين وافق بوش على أن يتلقّوا الموجز الرئاسي اليومي غداة 6 أغسطس 2001. لكن في اليوم التالي، كان أشكروفت في عداد الذين حصلوا على موجز الاستخبارات التنفيذي المخصص لكبار الموظفين. والنسخة التي حصل عليها أشكروفت حملت العنوان ذاته الذي كان يحمله الموجز الرئاسي: "الإرهاب: بن لادن عازم على الضرب في الولايات المتحدة".

عندما توجهت جامي غورليك، إحدى أعضاء اللجنة، بالسؤال إلى أشكروفت حول ما إذا كان يتذكر شيئاً عن ذلك الموجز، أجاب أشكروفت: "لا أذكر أنني رأيته. أعتقد بأنني كنت في شيكاغو أتحدث في لقاء جمعية المحامين الأميركيين، أعتقد أن الاجتماع حصل في ذلك الوقت. وبالتالي لا يمكنني أن أتذكر بأنني اطلعت على الموجز". وعندما سألته غورليك إن كان موظفوه أحضروا له الموجز في وقت لاحق، أجاب أشكروفت، "تم إطلاعي على هذه المسائل"[98]. لكن في الأيام القليلة التي سبقت جلسة الاستماع، أصرّ مارك كارولا، كبير المتحدثين باسم أشكروفت، على أن أشكروفت "لم يُطلع على أي خطر يتهدد الولايات المتحدة"[99]. فإذا كان قد أُطلع على الموجز فعلاً، فإن ذلك لم يحمله على قراءة مذكرة مؤلفة من صفحة ونصف. وحقيقة أنه من الواضح أن أشكروفت تجاهل التحذير الذي ينذر بالسوء قبل شهر من 9/11 لم تؤثر على استقامته في ما بعد، بالرغم من أنه كان مسؤولاً، بوصفه مدعياً عامّاً، عن مكتب التحقيقات الفيدرالي وإخفاقاته من أواخر يناير وحتى سبتمبر من العام 2001.

في نهاية التصريح الذي أعدّه للجنة 9/11، قال أشكروفت: "أنا على دراية من بأن القضايا التي أثرتها هذا المساء تتضمن تأملات باطنية مؤلمة في بعض الأحيان بالنسبة إلى اللجنة والأمة". سعى أشكروفت إلى وصف هجماته على غورليك

وعلى أي شخص رفض طلب مكتب التحقيقات الفيدرالي من أجل تخصيص المزيد من الأموال له بأنها فرصة للتأمل – بدلاً من أن يروي قصة تهيمن على التغطية الإخبارية وتصرف الانتباه عن فشله قبل 9/11. ختم أشكروفت تصريحه بالتأكيد لأعضاء اللجنة وللعالم بقوله: "لقد تكلمت اليوم لا من أجل إضافة المزيد إلى الألم الكبير الذي تشعر به الأمّة، وإنما لكي أشفي جراحها"[100]. وأكثر الطرق ضمانة من أجل شفاء أميركا من جراحها هي في تلويث سمعة أي شخص يسعى إلى الحدّ من صلاحيات الحكومة.

الخلاصة

بعد 9/11، استخدم بوش والعديد من رؤساء الوكالات الفيدرالية الأخرى معايير "الطبق الفضي" في تبرئة أنفسهم. وكان من المفترض أن يتقبل الأميركيون حقيقة أنه ما لم تكن إدارة بوش قد حصلت على كافّة المعلومات المتعلقة بمكيدة 9/11 – بما في ذلك هويّات الخاطفين، وربما المقاعد المخصصة لهم، وجداول الرحلات – فلا يمكن اعتبار الحكومة مهملة. ومن الأمثلة الأكثر وضوحاً ما يتعلّق بوكالة الاستخبارات المركزية. فقد وفّر جهاز الاستخبارات الألماني لوكالة الاستخبارات المركزية الاسم الأول ورقم هاتف مروان الشهّي، وهو أحد أعضاء القاعدة الذين قادوا الطائرة المختطَفة التي اصطدمت بمبنى البنتاغون يوم 9/11. كما نبّه الخبراءُ الألمان وكالةَ الاستخبارات المركزية في العام 1999 إلى أن مروان أجرى اتصالاً بالخلية المشتبه في أنها تنتمي إلى القاعدة في هامبورغ. غير أن الوكالة لم تكلّف نفسها عناء تعقّب ذلك الرجل. وعندما سُئل مدير وكالة الاستخبارات المركزية 'تينت' عن هذا الفشل في جلسة استماع أمام الكونغرس في فبراير 2004، أجاب تينت "أعطانا الألمان اسماً، وهو مروان ورقماً هاتفياً. لكنهم لم يعطونا الاسم الأول أو الأخير إلاّ بعد 9/11، إضافة إلى معلومات أخرى"[101]. ومن المعلوم أن ميزانية وكالة الاستخبارات المركزية سرّية. لكن بصرف النظر عن مليارات الدولارات التي حصلت عليها الوكالة، من الواضح أنه لم يكن في المقدور توقع أن يدر عن دهائها تلك المبادرة الروتينية التي بدرت عن موظف يتقاضى أجره بالساعة

ويجلس في مركز للاتصالات في أوماها، في ولاية نبراسكا، ويتابع أخر الـــدفعات التي تُسدّد بواسطة بطاقات الاعتماد.

إن تمجيد بوش بحكومته يضع الأميركيين في خطر. وباختياره تقديس حكومته عقب 9/11، فإن بوش يضمن بذلك أن عمليات التحسين الضـــرورية إمـــا أنها ستتأخر أو أنها لن تحدث على الإطلاق. وكلما سُمح لبوش وأشكروفت وسواهم بتبرئة تصرفات الحكومة الفيدرالية وإهمالها قبل 9/11، كلما قلّ احتمـــال إجـــراء إصلاحات جذرية تهدف إلى منع حصول المزيد من الهجمات الإرهابية المـــدمّرة. وكلما زدنا في تبجيل الحكومة، كلما قل احتمال تحسين دفاعات أمننا القومي.

ربما يفسِّر استغلالُ بوش أحداث 9/11 في حملة إعادة انتخابه سببَ كفـــاح إدارته العنيد من أجل كتمان حقيقة ما حدث في ذلك اليوم. وكلما عرف المزيـــد من الأميركيين عن 9/11، كلما قل احتمال تبجيلهم لبوش والحكومة الفيدراليـــة. وبشذا التقوى التي تكتنف 9/11، يمكن فقط لبوش تحويل واحد من أكبر إخفاقاته إلى سبب لدعمه.

تشرح أميركا ما بعد 9/11 ماذا يحصل عندما تعبد أمّةٌ قائدها وتســـمح لـــه بالتفوّه بالكذبة تلو الأخرى، وتشويه الحقائق والتلاعب بعواطف الناس. ولـــو لم يعامَل بوش بهذا الاحترام الكبير عقب 9/11، لربما ما كان في مقدوره قيادة الأمّـــة بهذه السهولة نحو الدخول في حرب مع العراق. ولو لم يتم السماح لبوش باستغلال فشل الحكومة، لما كان قادراً على جعل حكومته أقوى مما سبق بكثير.

تستمر أسطورة 9/11 في تهديد أمن الأميركيين. وما لم تفتح الحكومة ملفاتها وتكشف عن حقيقة ما حدث في ذلك اليوم وفي الشهور والسنين التي أوصلتنا إلى هذا الانهيار المفاجئ وما تلاه، فلن يكون في مقدور الأميركيين أن يثقوا بأقاويـــل حكومتهم حول الإرهاب. لا تزال توجد بعض التفاصيل التي يمكن الكشف عنها، غير أن المعايير التي تحكم ذلك ينبغي أن تكون متماشية مع متطلبات أمننا الوطني لا مع حملة إعادة انتخاب الرئيس.

كان يوم 11 سبتمبر بمثابة اختبار لسياسات بوش المقدسة. فعنـــدما يكـــون ملائماً للرئيس – أي عندما يخدم مصالحه الشخصية – يصار إلى الكشـــف عـــن

المعلومات بسرعة. بينما حارب بوش قرابة السنتين لمنع الكونغرس ولجنة 9/11 من الإطلاع على الموجز اليومي للرئيس الخاص بيوم 6 أغسطس 2001، فقد عرض بوب وودوارد، كاتب السيّر الذي اختاره بوش، نسخاً أخرى عن الموجزات اليومية للرئيس[102]. وبالمثل، كان نزع صفة السرّية عن مذكرات إدارة كلينتون من قبل المدّعي العام أشكروفت مكيدة سياسية في لباس الخدمة العامة.

لم تقدم إدارة بوش على كشف أي شيء يحرجها ويتعلّق بهجمات 9/11 إلاّ بعد تعرضها لضغوط شديدة. والأمر أشبه بإدراج صفة "الصدق في الحكومة" الآن في الحاجة إلى "تبجيل الحكومة" - كما لو وُجدت المعلومات فقط من أجل مساعدة الحكومة في تليين مواقف الناس إلى الحدّ الأقصى.

إن هجمات 11 سبتمبر تعود في جانب منها إلى أن الأميركيين وثقوا بسذاجة بقدرة حكومتهم على توفير الحماية لهم. والاستنتاج من أحداث 9/11 بأنه ينبغي أن تكون الحكومة أكثر قداسة سيكون من بين أسوأ الدروس التي يمكن استخلاصها.

الفصل الثالث

حرب على الاعتراض؟

أحب أن أخرج من عاصمة الأمّة لأن ذلك يمنحني فرصة رؤية الأميركيين وهم يصطفّون في الطرقات، ويحيّون الموكب الرئاسي أثناء مروري بالقرب منهم.

– جورج دبليو بوش، 11 أبريل 2001[1]

في 6 ديسمبر 2001، أعلم المدّعي العام جون أشكروفت اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ بما يلي: "إلى أولئك الذين يخيفون الشعب المحبّ للسلام بأشباح فقدان الحرّية... أساليبكم لن تساعد سوى الإرهابيين لأنها تقوّض وحدتنا الوطنية... وتمنح الحصانة لأعداء أميركا"[2]. أبدى بعض المعلّقين شكوكهم في أن تصريح أشكروفت، الذي فحصه مسبقاً كبار المحامين في وزارة العدل، يشير إلى أن إدارة بوش سوف تنظر بمزيد من العدائية إلى المنتقدين كما لم يفعل الرؤساء السابقون من قبل.

قامت إدارة المخابرات السرّية بكل ما في وسعها من أجل إثبات صحة هذه المخاوف. فعندما قدم بوش إلى منطقة بيتسبورغ يوم عيد العمال في العام 2002، كان بيل نيل، وهو عامل متقاعد في صناعة الصلب ويبلغ من العمر 65 عاماً، في ذلك المكان لكي يستقبل الرئيس بلافتة كتب عليها "لا بدّ وأن عائلة بوش تحب الفقراء – فقد تسببت في وجود الكثيرين منهم"[3]. ونزولاً عند طلب إدارة المخابرات السرّية، أنشأت الشرطة المحلّية "منطقة مخصصة للكلام الحرّ" في ملعب لكرة القاعدة محاط بسياج على بعد ثلث ميل من المكان الذي سيلقي فيه بوش

خطابه. أخلت الشرطة الطريق الذي سيسير عليه موكب السيارات من كافة اللافتات المنتقدة، إلا أنه سُمح للرفاق الذين كانوا يحملون لافتات مؤيدة لبوش بالاصطفاف على طول الطريق التي سيسلكها الرئيس. رفض نيل أن يذهب إلى المنطقة المخصصة له واعتُقل بسبب سلوكه غير النظامي، كما صادرت الشرطة اللافتة التي كان يحملها. وهنا، وصف نيل المنطقة المسيّجة "بمعسكر اعتقال"[4].

أثناء محاكمة نيل، أدلى التحرّي في الشرطة، جون إياناشون، بشهادته التي قال فيها إن إدارة المخابرات السرّية طلبت من الشرطة المحلّية احتجاز "الأشخاص الذين كانوا يدلون بتصريحات تعارض الرئيس ووجهات نظره في "منطقة الكلام الحر""[5]. وقال بول وولف، وهو أحد كبار المسؤولين في قسم شرطة أليغني كاونتي، بأن عملاء المخابرات السرّية "قدموا وأجروا مسحاً ميدانياً، وقالوا 'هنا المكان الذي يمكن أن يتواجد الناس فيه، ونحن نرغب في وضع المحتجّين في مكان يمكن تطويقه'"[6]. أما قاضي مقاطعة بنسلفانيا، شيرلي تركولا، فقد رفض التهمة الموجهة إلى نيل بالتصرف غير النظامي، وقال "أعتقد بأننا في أميركا. ماذا حصل لمبدأ "أنا لا أتفق في الرأي معك، ولكنني سأدافع عن حقّك في التعبير عنه حتى الموت؟""[7].

حدثت عمليات قمع مشابهة خلال الزيارات التي قام بها بوش لفلوريدا. وعلّقت مقالة افتتاحية في سان بيترسبورغ تايمز على ذلك بالقول: "في تجمع لمناصري بوش في ليجندز فيلد في العام 2001، تم اعتقال ثلاثة متظاهرين - اثنان منهم كانتا جدتين - لرفعهم لافتات صغيرة مكتوبة باليد خارج المنطقة المحددة. وفي السنة الماضية، تم اعتقال سبعة متظاهرين عندما قدم بوش إلى تجمع للمناصرين في صن دوم. وكانوا قد رفضوا أن تتم محاصرتهم في منطقة خاصة بالمحتجّين على مسافة تفصلهم عن مدخل مكان التجمع تقدَّر بمئات الياردات "[8]. أحد هؤلاء المعتقلين كان رجلاً يبلغ من العمر 62 عاماً حمل لافتة كُتب عليها "الحرب تجارة جيدة. استثمر أولادك فيها". حُكم على السبعة بتهمة التعدّي، و"اعتراض الطريق بدون استخدام العنف"، والسلوك اللانظامي.

وعندما زار بوش سان لُويس في 22 يناير 2003، تم إبعاد 150 شخصاً كانوا يحملون لافتات، بعيداً عن موقع الزيارة. وعلّقت دينيز ليبرْمان التي تنتمي إلى

الاتحاد الأميركي للحريّات المدنية في ميسوري الشرقية، على ذلك بالقول: "لم يكن في مقدور أحد أن يراهم من الشارع. وعلاوة على ذلك، مُنعت وسائل الإعلام من التحدث إليهم. ولم تسمح الشرطة بدخول وسائل الإعلام إلى منطقة التظاهر كما لم تسمح لأي من المتظاهرين بالخروج من منطقة التظاهر والتحدث إلى وسائل الإعلام"[9]. وعندما توقف بوش عند أحد المصانع التابعة لشركة بوينغ لكي يتحدث إلى العمال، خالفت كرستين مايتر، التي كانت برفقتها ابنتها التي لا يتجاوز عمرها خمسة أعوام، الأوامر التي كانت تقضي بالانتقال إلى منطقة صغيرة للاحتجاج بعيدة عن مسرح الأحداث. ألقت الشرطة القبض على مايتر وأخذت الطفلة الباكية بعيداً في سيارة منفصلة تابعة للشرطة[10].

أما الشرطة في فينكس فقد كانت أشدّ قسوة على المتظاهرين أثناء زيارة بوش لتلك المدينة. وأشار الاتحاد الأميركي للحريّات المدنية في ميسوري الشرقية إلى تلك الواقعة بالقول:

> في 27 سبتمبر 2002، قدم الرئيس بوش لزيارة المركز المدني لحضور عشاء لجمع التبرّعات لصالح اثنين من المرشحين المحلّيين. تفاوض ائتلاف من مجموعات معارضة لجملة من سياسات بوش وتتألف من حوالى 1500 شخص، مع الشرطة المحلّية من أجل الحصول على ترخيص بتنظيم مظاهرة. أعلمت شرطة فينكس المحتجّين بأن الرئيس طلب تخصيص منطقة تخضع للحماية الفيدرالية. وطُلب من هؤلاء المحتجّين أن يقفوا في الجانب الآخر من الشارع المقابل للمركز المدني. أما الأشخاص الذين يرفعون لافتات تدعم سياسات الرئيس والمتفرّجون الذين لا يعبّرون عن أية آراء فقد سُمح لهم بالوقوف في مكان أقرب من الرئيس. وكان إلينور أيزنبيرغ، وهو مدير الاتحاد الأميركي المحلّي للحريّات المدنية في ميسوري الشرقية حاضراً بوصفه مراقباً قانونياً. وعندما هاجم رجال الشرطة الذين يمتطون الأحصنة بلباس محاربة أعمال الشغب الحشود بدون سابق إنذار، اعتُقل أيزنبيرغ، الذي كان يلتقط الصور في الجانب الآخر من الشارع، واتُّهم بأنه يقوم بسلوك غير انضباطي. وتم إسقاط التهمة عنه في وقت لاحق[11].

في 24 أكتوبر 2002، سافر الرئيس بالطائرة إلى كولومبيا، ساوث كارولينا، لكي يلقي خطاباً في أحد المطارات أمام مرشحين جمهوريين في انتخابات الكونغرس. قال بوش للحشد المتيّم به: "هناك عدوّ يكره أميركا بسبب الأشياء التي نحبّها. نحن نحب الحرّية، ونحن نحب حقيقة أنه يمكن للناس أن يمارسوا عباداتهم بحرّية في أميركا. ونحن نحب صحافتنا الحرّة. ونحن نحب كافة أوجه حرّيتنا، ولن نتحوّل عن ذلك"[12].

عملت إدارة المخابرات السرّية على تأمين منطقة المطار من أجل الخطاب البلاغي الذي يعشق الحرّية وذلك بقمع المخالفين في الرأي قبل وصول بوش. فقد اعتُقل بريت بورسي، البالغ من العمر 54 عاماً لأنه كان يرفع لافتة كُتب عليها "لا للحرب من أجل النفط" في مكان قريب جداً من عنبر الطائرات حيث كان بوش سيلقي خطابه. عمدت قوات الشرطة المحلّية، التي كانت تتصرف بناء على أوامر من إدارة المخابرات السرّية، إلى إقامة "منطقة خاصة بالكلام الحرّ" في مكان بعيد عن عنبر المطار. كان بورسي يقف وسط مئات من الأشخاص الذين كانوا يرفعون لافتات تمتدح الرئيس أو تمتدح سياساته. طلبت الشرطة من بورسي أن ينتقل إلى "منطقة الكلام الحرّ".

وبعد انتقاله إلى هناك مرّتين، رفض بورسي الانتقال مجدداً واعتقل. قال بورسي بأنه سأل الشرطي عما "إذا كان الأمر يتعلّق بفحوى لافتتي، فقال 'أجل سيدي، إن فحوى لافتتك هو سبب المشكلة'"[13]. قال بورسي بأنه ابتعد أصلاً مسافة 200 ياردة عن المكان الذي يُفترض أن يتحدث فيه بوش. واشتكى من أن "المشكلة هي في أن منطقة الحظر كانت تتغير باستمرار. إنها في كل مكان صدف أنني أقف فيه"[14]. وعلّق بورسي على ذلك لاحقاً بقوله: "وضعوا الأغلال في يديّ خلف ظهري، ووضعوني في عربة لنقل السجناء، ونقلوني إلى مكان خلف العنبر حيث يمكنني أن أرى المطار. كان الأمر غريباً حقاً. خرج بوش من الطائرة، وكان في وسعي رؤية كامل المشهد من خلال القضبان في العربة. دخل إلى العنبر وألقى خطابه الذي قال فيه 'إنهم يكرهوننا لأننا أحرار'، فيما كانت يداي مغلولتين خلف ظهري، فقلت لنفسي 'لا يا سيد بوش، إنهم لا يكرهوننا لأننا أحرار، ولكنهم يكرهوننا لأننا منافقون'"[15].

اتُّهم بورسي بالتعدّي، لكن تم إسقاط التهمة عنه بعد ذلك بخمسة شهور لأن القانون في ساوث كارولينا يحظر اعتقال الأشخاص بسبب التعدّي على الأملاك العامّة (وجاء ذلك نتيجة لقرار المحكمة العليا في الولاية بسبب اعتقال تعرض له بورسي في العام 1969). غير أن وزارة العدل – في شخص المدعي العام ستورم ثورْموند – تدخلت بسرعة، واتّهم بورسي بخرق قانون فيدرالي نادراً ما كان يُطبَّق يتعلّق "بدخول منطقة محظورة تحيط برئيس الولايات المتحدة".

رفض القاضي الفيدرالي، بريستْو مارْشنت، طلب بورسي بعقد محاكمة تحضرها هيئة محلّفين لأن جريمته تصنّف بأنها "اعتداء بسيط"[16] – بالرغم من أن القضية تقع في صلب الحرّية الأميركية. اعتقد المراقبون بأن الفيدراليين يهدفون إلى إحداث سابقة في ولاية محافظة مثل ساوث كارولينا يمكن استخدامها ضد المحتجّين في شتى أرجاء البلاد.

وأثناء محاكمته أمام القاضي الفدرالي، طلب محامو بورسي الحصول على وثائق إدارة المخابرات السرّية التي كانوا يعتقدون بأنها تملي السياسات الرسمية المتعلّقة بمنع توجيه الانتقادات أثناء الزيارات الرئاسية. وسعت إدارة بوش إلى سدّ كافة السبل، غير أن القاضي أصدر حكماً في سبتمبر يسمح للمحامين بالحصول على بعض الوثائق. سعى بورسي إلى الحصول على طلب استدعاء للمدعي العام جون أشكروفت وكارل روف، المستشار السياسي لبوش، لكي يدليا بشهادتيهما. وأدلى محامي بورسي لُويس بيتس بالتصريح التالي: "نودّ أن نعرف من السيد أشكروفت لماذا تم اتخاذ القرار بمحاكمة السيد بورسي وكيفية التوصل إلى ذلك القرار"[17]. لكن القاضي الفدرالي رفض إصدار طلبي الاستدعاء.

أدلى عملاء إدارة المخابرات السرّية بشهادتهم التي قالوا فيها بأن لافتة بورسي كانت مثبّتة على عصا خشبية، والتي يمكن استخدامها كسلاح. غير أن الدليل أظهر أن المنطقة حيث كان يقف بورسي كان فيها الكثير من "اللافتات المكدسة على الأرض والتي تؤيّد مرشحي الحزب الجمهوري"[18].

وفي شهادته التي أدلى بها أمام المحاكمة، قال العميل في المخابرات السرّية، هولي أبِل، بأنه طُلب من بورسي الانتقال إلى منطقة التظاهر، ولكنه رفض

التعاون[19]. وشهد بورسي ومتظاهرون آخرون بأنه، على الرغم من أنه طُلب منهم التوجه إلى "منطقة التظاهر"، فإن تلك المنطقة لم تكن محددة، بل كانت تعني ببساطة "الذهاب بعيداً".

وأدلى جيرالد رودلف، وكان متظاهراً يقف إلى جانب بورسي في ذلك اليوم، بشهادته التي قال فيها بأن رجال الشرطة "لم يطلبوا مني مغادرة المكان في الواقع، ولكنهم قالوا لي بأنه لا يمكنني البقاء هناك رافعاً لافتة... ثم قالوا 'ألقوا القبض عليهما'. كنا نرفع لافتتين، ولكنني ألقيت بلافتتي في تلك اللحظة، فتركوني وشأني ولكنهم اعتقلوا بورسي. وفي شهادة لاحقة أدلى بها أمام المحكمة، قال رودلف "أمر عميل في المخابرات السرّية رجال الشرطة باعتقالي ما لم أضع اللافتة على الأرض. وبعد أن ألقيت باللافتة، سُمح لي بالبقاء في المكان". وأشار رودلف إلى أن القمع الذي مارسته المخابرات السرّية اكتسى أهمية خاصة لأن "هناك القليل جداً من المناسبات التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن وجهات نظرهم مباشرة إلى الرئيس أو المشاركة في حشد قام بجمعه"[20].

وقال بورسي في شهادته بأن ردّة الفعل التي أبداها متظاهر ثالث جعلته مصمماً على البقاء في مكانه: "فيرجينيا ساندرز، التي كانت تقف إلى جانبه لحظة اعتقاله، كانت تبكي. فحقيقة أنها كانت خائفة من حكومتها كانت نقطة التحوّل في قراري باعتلاء المنصة من أجل التحدث بكلام حرّ".

أصرّت وزارة العدل في تصريح رسمي مقتضب على أنه ليس من حق أية محكمة "أن تعيد تقييم المخابرات السرّية وتطبيق القانون في ما يتعلّق بالقرارات الأمنية"[21] - مما يتيح للفيدراليين إمكانية إسكات كافة المحتجّين في المستقبل الذين يتواجدون بالقرب من الرئيس. لم يقتنع القاضي بهذه الحجة. ومن جانبه، شرح مساعد المدعي العام، جون بارتون، وجهة نظر الحكومة فقال "أنا لا أعتقد بأنه يمكن أن يثار أي جدل حول حقيقة أن عميلاً من المخابرات السرّية للولايات المتحدة قال لبورسي 'بأنني من إدارة المخابرات السرّية التابعة للولايات المتحدة، وأنت في منطقة محظورة'. فما هو الشيء الذي يحتاج إلى معرفته أكثر من ذلك؟" فردّ عليه بورسي بغضب قائلاً "لم أشعر بأنه يتوجب عليّ الإذعان لما اعتبرته أمراً غير قانوني"[22].

اقترح القاضي مارشنت رأياً ينبغي أن يؤهله لكي يكون على قائمة بوش القصيرة بالمرشحين لجلسة الافتتاح التالية في المحكمة العليا. تمحور قراره بدرجة كبيرة حول عدم حمل بورسي بطاقة حضور. وشدد القاضي على أن "حضور المناسبة كان مقتصراً على حاملي البطاقات فقط... وتم التحقق بالبرهان القاطع من أن المدَّعى عليه لم يكن يحمل بطاقة لحضور تلك المناسبة، كما أنه لم يكن هناك من أجل حضورها. وبالتالي، فهذا خرق للتشريعات التي تحكم الدخول أو عدم الدخول فضلاً عن أن المدَّعى عليه بقي في المنطقة المحظورة". و لم يحدد قرار القاضي سعر البطاقة من أجل الدخول إلى منطقة الكلام الحرّ.

رفض القاضي مقولة أنه لم تكن هناك منطقة مخصصة للكلام الحرّ. وأشار في قراره إلى أن "العميل الميداني الذي عاين موقع زيارة الرئيس شهد بأن المنطقة المحظورة تتألف من مساحة تبعد عن العنبر مسافة 100 ياردة في موقف للسيارات، من الجانب الأيمن للعنبر وصولاً إلى بولفار المطار ونقطة تقاطعه مع الطريق السريع الرئيسي (رقم 302)، ومن الجانب الأيسر للعنبر وصولاً إلى بولفار المطار على مسافة تقدر بحوالى 100 ياردة بجوار نقطة التقاطع". وبما أن "منطقة الكلام الحرّ" لا تزال، كما هو واضح، ضمن ولاية ساوث كارولينا، فالحكومة لم تخرق حقوق أحد. والمنطقة التي يُزعم بأنها خُصصت للمحتجّين كانت ستحجبهم عن العيان – وهو الأمر الذي اختلط مع فهم القاضي "للتعديل الأول".

ورفعت إدارة المخابرات السرّية قضية جديدة في المحاكمة – التأكيد على أن بورسي كان يقف بجانب الطريق الذي تحتاج سيارة الليموزين التي يستقلّها بوش إلى أن تخفف من سرعتها فيه قبل انعطافها. وأشار القاضي إلى أنه "في عصر حاملي المتفجرات الانتحاريين، من البديهي أن تكون هواجس المخابرات السرّية بشأن السماح لشخص بالوقوف بالقرب من سيارة الرئيس التي يتوقع أن تسير ببطء، مبرّرة"[23]. ومع أن هذا يمكن أن يكون قلقاً مشروعاً، غير أن بورسي لم يكن واقفاً في "بقعة المتفجر الانتحاري المحددة" إلى أن أبعدته الشرطة عن المكان الذي كان فيه أصلاً.

وأعلن القاضي بأنه لا يرى دليلاً على الإدعاء الانتقائي – مع أنه أعاق محاولة

محامي بورسي تقديم دليل يظهر الإجراءات الصارمة التي تتخذها المخابرات السرّية في حقّ المتظاهرين في مختلف أرجاء البلاد. كما تساءل القاضي عن السبب الذي دفع بوزارة العدل إلى تكلّف عناء مقاضاة بورسي[24] وقال بأنه شعر بأن بورسي كان "يتخذ موقفاً مبدئياً" في دفاعه عن حرّية التعبير و لم يقصد أذيّة الرئيس. وبدلاً من إنزال العقوبة القصوى ببورسي التي تنص على سجنه لمدة ستة شهور وتغريمه 5000 دولار، غُرّم مبلغ 500 دولار فقط.

أكّد بورسي عقب صدور الحكم على أن قضيته "ستساعد في تحديد ما إذا كان يمكن حصر الكلام الحرّ في مناطق مخصصة من أجل حماية المصالح السياسية لكل من يترأس الحكومة"[25]. كما صرّح بورسي بأن مناطق المخابرات السرّية 'المقدسة' "تقلقني لأن الناس الذين يشاهدون التلفاز في مختلف أرجاء العالم يعتقدون بأن كافة الأميركيين يحبون جورج بوش وسياساته. وما يقلقني أكثر هو أن جورج بوش ربما يعتقد بأن الشعب الأميركي يحبه"[26]. وقدر رفع بورسي دعوى استئناف ضد الحكم.

دفعت محاكمة بورسي العشرات من أعضاء الكونغرس، بمن فيهم رون بول (العضو الجمهوري عن ولاية تكساس) وبارني فرانك (العضو الديموقراطي عن ولاية ماساشوستس)، إلى توجيه رسالة إلى الرئيس بوش يحتجّون فيها على الإجراءات الصارمة التي تتخذها الإدارة في حق المتظاهرين:

> عندما نقرأ التعديل الأول للدستور، نجد أن الولايات المتحدة بمثابة "منطقة للكلام الحرّ". في الولايات المتحدة، الكلام الحرّ هو القاعدة، وليس الاستثناء، وحقوق المواطنين في التعبير عنه لا تعتمد على قيامهم بذلك بطريقة يجدها الرئيس مرضية من الناحية السياسية... ونحن نطالبك بتوضيح بأنه ليست لنا مصلحة كحكومة في توزيع الحرّيات الدستورية على "مناطق"، وأنّ كون المرء مزعجاً لرئيس الولايات المتحدة لا يعدّ جريمة. ومحاكمة [بورسي] هذه يُشتَمّ منها استخدام مراسيم العصيان التي سُنّت قبل مئتي سنة من أجل حماية الرئيس من الإزعاج السياسي. لقد كانت هذه المراسيم خطأً حينها، كما هي خطأ اليوم[27].

قدّم الفيدراليون بعض التعليلات المنطقية الغريبة لتقييد المحتجّين، حيث شرح العميل في المخابرات السرّية، برايان مار، للراديو العام الوطني، تلك التعليلات بقوله "يمكن أن يكون هؤلاء الأفراد مشتركين في محاولة إظهار تأييدهم أو عدم تأييدهم، وفي أثناء ذلك يمشون عن غير قصد في مسار الموكب ويصابون بجروح. وهذا هو السبب الحقيقي الذي دفعنا إلى إقامة هذه الأماكن، بحيث يمكننا التأكد من أنهم يتمتعون بحقهم في حرّية التعبير، ولكننا أردنا أيضاً التأكد من أنهم سيكونون قادرين على العودة إلى منازلهم في نهاية اليوم من غير أن يصابوا بجروح لأي سبب كان"[28].

وفي ما عدا تمزيق حقوقهم الدستورية، فإنه بعد أن أصبح جورج بوش الرئيس، أصبح الناس، بطريقة ما، أغبياء لدرجة أن العملاء الفيدراليين باتوا مضطرين إلى حبسهم في أقفاص لمنعهم من المشي أمام العربات التي تمرّ بسرعة. أو ربما أن إدارة المخابرات السرّية تفترض بأن التحول إلى معارض سياسي يحوّل الناس بطريقة تلقائية إلى بلهاء تتعين حمايتهم من أنفسهم.

وقد رفع الاتحاد الأميركي للحرّيات المدنية، إلى جانب العديد من المنظمات الأخرى، دعوى ضد إدارة المخابرات السرّية لقمعها المحتجين في المناسبات التي أقامها بوش في أريزونا، وكاليفورنيا، وكونيتكت، وميتشيغان، ونيو جرسي، ونيو مكسيكو، وتكساس وغيرها من الولايات. وعلّق ويتولد والْزاك، من الاتحاد، على ذلك بقوله بأن المحتجين "لم يشكّلوا أي تهديد أمني، وإنما شكّلوا تهديداً سياسياً"[29].

إن واجب إدارة المخابرات السرّية يقتصر على حماية الرئيس. لكن سيكون أمراً مضحكاً الافتراض بأن من سيكونون إرهابيين مغفلون بما فيه الكفاية لكي يرفعوا لافتات معادية لبوش عندما توفر اللافتاتُ المؤيدة لبوش لحامليها مكاناً أقرب إلى الرئيس. كما أنه لا جدوى من سياسة إبعاد كافة الأشخاص الذين يرفعون لافتات - كما حصل في بعض المظاهرات - لأن المهاجمين المحتملين سيتجنّبون ببساطة رفع اللافتات. وبدلاً من حماية أمن الرئيس، تستهدف المخابرات السرّية قمع محاولات "الطعن في الذات الملكية" - أية إهانة لكرامة الحاكم الأعلى.

أصاب انحياز إدارة بوش ضد المحتجين عليها دولتين حليفتين لأميركا، لهما تاريخ طويل في الكلام الحرّ المباح، بالإحراج. فقد زار بوش أوستراليا في أكتوبر 2003. ولاحظ، مارك رايلي، المعلّق الصحافي في سيدني مورنينغ هيرالد، أن "الحقّ الأساسي في حرّية التعبير سيعتمد تفسيراً جديداً أثناء زيارات كانْبيرا التي سيقوم بها هذا الأسبوع الرئيس الأميركي جورج بوش، ونظيره الصيني هو جنْتاو. سيكون في مقدور المحتجين التحدث بحرّية بقدر ما يشاؤون طالما أن أحداً لا يمكنه سماع صوتهم"[30]. تم تحويل المتظاهرين إلى منطقة بعيدة عن مبنى البرلمان الفيدرالي ومُنعوا من استخدام أي نظام للتحدث إلى العامّة في تلك المنطقة. في الحقيقة، عندما تحدث الرئيس الصيني هو جنتاو في اليوم التالي، سُمح للمحتجّين بالاقتراب كثيراً من مبنى البرلمان أكثر مما سُمح لهم عندما تحدث بوش[31].

وأشارت سيدني صنداي تلغراف إلى أن بوش "أُبقي في شرنقة" خلال الزيارة. وقالت الصحيفة، "هناك القليل جداً من المواطنين الذين رأوه، لكن كافّة اللافتات كانت هناك" - بمن فيهم "القناصة على سطح مبنى البرلمان" و"الطائرات المقاتلة التي تسيّر دوريات فوق الرؤوس". ومُنع الصحافيون الأوستراليون من التقاط صور لطائرة الهليكوبتر التي استخدمها الرئيس وجرى تحذيرهم من أن كاميراتهم سوف تصادَر إن هم خرقوا الحظر. كما أنه "تم الإبقاء على سكان العاصمة الأوسترالية، كانْبيرا، على بعد 50 متراً من 'منطقة العزل' وهو الأمر الذي لم يدع أية فرصة لكي يرى الناسُ الرئيس"[32]. ومن حسن الحظ أن القيود المنتشرة لم تقلّل من مثالية الرئيس. فقد قال بوش للبرلمان الأوسترالي: "ينبغي أن لا يكون مفاجئاً أنّ بقايا المناصرين للطاغية يحاربون تقدّم الحرّية. ولا يمكن لتقدّم الحرّية أن يتوقف"[33].

وتحضيراً لزيارة بوش لمدينة لندن في نوفمبر 2003، طالب البيت الأبيض في البداية بأن تمنع الشرطة البريطانية كافة المسيرات الاحتجاجية، بالقرب من مركز المدينة، وأن تفرض "إغلاقاً على المحلات لمدة ثلاثة أيام في مركز المدينة في محاولة لإحباط محاولات عرقلة الزيارة من قبل المعارضين للحرب"، وذلك استناداً إلى صحيفة إيفنينغ ستاندارد البريطانية[34]. لكن بدلاً من إقامة "منطقة للكلام الحرّ"، طالبت إدارة بوش بإقامة "منطقة عزل" لحماية بوش من رسائل المحتجّين.

غير أن هذه القيود غير المسبوقة لم تمنع بوش من تصوير نفسه كبطل للحرّية أثناء زيارته. ففي خطاب ألقاه في وايتهول في 19 نوفمبر، امتدح بوش "الإستراتيجية التقدمية للحرّية" وصرّح "بأننا نسعى إلى دفع الحرّية قدماً والسلامَ الذي ستأتي به الحرّية"[35]. وحاول بوش أن يهزأ بالمحتجّين عندما قال: "أنا هنا منذ مدّة قصيرة، لكنني لاحظت أن تقاليد حرّية التعبير - التي تمارَس بحماس - لا تزال حيّة وجيدة هنا في لندن. لدينا مثل هذه الحرّية في الوطن أيضاً. ولديهم هذا الحق الآن في بغداد أيضاً". لكن الحرّية وفقاً لأسلوب بوش أقل حرّية من تلك التي يتمتع بها المواطنون البريطانيون عادة، إذا وضعنا جانباً ماذا يحدث في زيارته لنا. وإشارته إلى بغداد مثيرة للضحك: ففي الشهور التي تلت تصريحات بوش، قتل الجنود الأميركيون والبريطانيون أو جرحوا العديد من العراقيين العزل الذين كانوا يحتجّون على الاحتلال[36].

النظر إلى المتظاهرين كإرهابيين مستقبليين

إن محاولات إدارة بوش لصرف انتباه المحتجّين وقمعهم تنذر بمزيد من السوء على ضوء التوصية التي تقدّمت بها وزارة الأمن الداخلي بأن تنظر أقسام الشرطة المحلّية إلى منتقدي الحرب على الإرهاب على أنهم إرهابيون محتملون. ففي مايو 2003، حذّرت وزارة الأمن الداخلي وكالات تطبيق القانون المحلّية بوجوب مراقبة كل "من عبّر عن كراهيّته لمواقف حكومة الولايات المتحدة وقراراتها"[37]. وفي حال عملت الشرطة بنشاط بهذه النصيحة، فسيكون بالإمكان إضافة الملايين من الأميركيين إلى القوائم الرسمية "بالإرهابيين المحتملين".

ادّعى المحتجّون بأن الشرطة اعتدت عليهم أثناء المظاهرات التي أقيمت في نيويورك، وواشنطن، ومدن أخرى. وأفلام الفيديو التي التُقطت في فبراير 2003 والتي تصوّر تجمّعاً مناهضاً للحرب في نيويورك، تظهر رجل شرطة على صهوة حصانه وهو يهاجم مواطنين محتجّين من كبار السنّ.

وأحد أكثر ردود الحكومة عنفاً على الاحتجاجات المناهضة للحرب حدث في 7 أبريل 2003، عندما أطلقت الشرطة المحلّية طلقات خشبية والغاز المسيّل

للدموع على محتجّين سلميين وعلى متفرّجين أبرياء في ميناء أوكْلاند، مما أدّى إلى إصابة عدد من الأشخاص بجروح. كانت شرطة أوكلاند شديدة العدوانية، ويعود ذلك في جانب منه إلى أنها تلقّت قبل المظاهرة بخمسة أيام، تحذيراً من مركز كاليفورنيا للمعلومات المتعلّقة بمحاربة الإرهاب، أفاد بأن أحداث عنف قد تقع في المناسبة. وأشارت أوكلاند تريبْيون إلى أن "تحذيراً من اندلاع أحداث عنف محتملة صادراً عن مركز محاربة الإرهاب في الولاية، الذي كان يضم موظفين من مكتب التحقيقات الفيدرالي، ووكالة الاستخبارات الدفاعية، وغيرها من الوكالات الفيدرالية، والمحلّية والحكومية، يحمل إشارات قوية على وجود خطر". لكن ذلك لا يعني بأن الخبراء الفيدراليين والخبراء في الولاية يركّزون بالضرورة على منع وقوع هجوم آخر مشابه لهجمات 9/11؛ وأشارت التريبيون إلى أن "التسبب في زحمة سير يمكن أن يكون كافياً لكي يعدّ المركزُ تحليلاً ونشرةً إخبارية" لأجهزة تطبيق القانون المحلّية والحكومية.

وعندما أطلق هجوم الشرطة موجة عارمة من الانتقادات في أوساط أجهزة الإعلام، قال مايك فان وينكل، الناطق الرسمي باسم مركز كاليفورنيا للمعلومات المتعلّقة بمحاربة الإرهاب لأوكلاند تريبيون "يمكنك ببساطة إيجاد رابط هنا يفيد بأنه إذا كانت لديك مجموعة تندّد بحرب يُخاض غمارها ضد الإرهاب الدولي، فقد تكون هناك مظاهر للإرهاب في ذلك الاحتجاج". وبرّر فان وينكل تصنيف المحتجّين كما لو كانوا إرهابيين بقوله: "سمعت بأن الإرهاب يوصف بأي شيء يمثل العنف أو له تأثيرات اقتصادية، وإغلاق مرفأ سيكون له بالتأكيد تأثيرات اقتصادية. فالإرهاب لا يقتصر على متفجرات تنفجر وتقتل الناس"[38].

يمكن أن تصبح الأساليب العدوانية التي تتبعها أجهزة الشرطة المحلّية والتابعة للولايات أكثر شيوعاً في المستقبل. ففي مسودة مشروع قانون المواطنة الثاني، تدافع إدارة بوش عن إلغاء كافة المراسيم القضائية المتفَق عليها والتي تمنع أجهزة الشرطة الحكومية والمحلّية من التجسس على الأفراد والمجموعات التي يمكن أن تكون معارضة للسياسات التي تتّبعها الحكومة[39]. كانت هذه القيود القضائية قد وُضعت استجابة للانتهاكات التي تفشّت في الستينات والسبعينات، والفترات التي تلتها.

وقد بدأت بعض أقسام الشرطة المحلّية سرّاً في اختراق المنظمات التي تخطط للتظاهرات[40]. وفي بعض الحالات، يمكن للشرطة القيام بنشاطات متخفّية كجزء من عمليات وحدة مكافحة الإرهاب المشتركة التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي.

وربما يكون المكتب منهمكاً في الاختراق المباشر للمجموعات المناهضة للحرب وغيرها من المجموعات أكثر منه في السنين القليلة السابقة. وفي 30 مايو 2002، ألغى أشكروفت القيود التي كانت مفروضة على مراقبة الحياة اليومية للأميركيين وأنشطتهم السياسية من قِبل مكتب التحقيقات والتي كانت قد فُرضت في العام 1976[41]. وقبل إعلان أشكروفت عن ذلك، كان لدى عملاء مكتب التحقيقات مطلق الحرّية في الدخول إلى المساجد أو حضور اللقاءات السياسية، لكن فقط في حال كان هناك مؤشر على سلوك إجرامي. لكن أشكروفت أطلق العنان لعملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي بالتجسس على أي تجمع غير خاص يختارونه، بناء على نزواهم – أو بغضائهم.

أدت القيود التي فُرضت في العام 1976 بعد أن فصّل تقريرٌ أعدته لجنة تابعة لمجلس الشيوخ، كيف كانت عمليات 'كوينْتل برو' التي كان يشرف عليها مكتب التحقيقات تقمع حرّية التعبير، وتثير الحرب بين العصابات، وتدمّر الزيجات، وتتسبب في طرد الناس من أعمالهم، وتلطّخ سمعة أشخاص أبرياء بتصويرهم على أنهم مخبرون تابعون للحكومة، وتحطّ من سمعة المنتقدين، وتسعى إلى تدمير الجناح اليساري، والسود، والشيوعيين، والمجموعات الأخرى. وشجّعت إحدى الرسائل الإخبارية الداخلية عملاءَ المكتب على إجراء مزيد من المقابلات مع النشطاء في مناهضة الحرب "لأسباب كثيرة أهمّها أنها تقوّي الرّهاب المتفشّي في مثل هذه الدوائر وأنها ستعزز من الرسالة التي فحواها أنه وراء كل صندوق بريدي يوجد عميل لمكتب التحقيقات الفيدرالي"[42]. وانتهج عملاء المكتب مقاربة سريعة مع المحتجّين، ويعود ذلك في جانب منه إلى اعتقاد المكتب بأنه "ينبغي منع الجمعيات والخطابات المتمرّدة لأنها كانت بمثابة الخطوات الأولى التي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى ارتكاب أعمال ربما تكون إجرامية"، وذلك استناداً إلى تقرير لجنة مجلس الشيوخ حول انتهاكات 'كوينْتل برو'[43].

في 15 أكتوبر 2003، أرسل مكتب التحقيقات الفيدرالي نشرة استخباراتية حملت الرقم 89 إلى 17000 وكالة محلّية وحكومية لتنفيذ القانون في مختلف أرجاء البلاد. حذّرت النشرة من احتمال تنظيم مسيرات وشيكة في واشنطن وسان فرانسيسكو مناهضة لسياسة بوش في العراق جاء فيها: "في حين أن مكتب التحقيقات الفيدرالي لا يملك أية معلومات تشير إلى أنه يجري التخطيط لأعمال عنف أو نشاطات إرهابية كجزء من هذه الاحتجاجات، فهناك احتمال في أن تسعى عناصر من تلك المجموعات إلى القيام بأعمال عنف أو تخريب أو ترويع"(44).

قام المكتب بتصنيف بعض الأخطار الجديدة التي تهدد السلامة العامة: "يشيع استخدام العديد من الإستراتيجيات الفعالة والمبتكرة من قِبل المحتجّين قبل القيام بالتظاهر، وأثناءه وبعده... وغالباً ما يستخدم المحتجّون الإنترنت من أجل تجنيد الأعضاء، وجمع الأموال، وتنسيق النشاطات قبل القيام بالمظاهرات. كما أن النشطاء ربما يستفيدون من مخيمات التدريب في تجربة التكتيكات والإستراتيجيات المضادّة للتعامل مع الشرطة..."(45).

توحي الايحاءات بأن المخالفين في الرأي الذين يشاركون في "مخيمات تدريبية" بأنهم شبيهون بالقتلة الذين كانوا يشاركون في مخيمات التدريب التي كان يديرها الإرهابيون في أفغانستان. وحقيقة أن المحتجّين يستخدمون الإنترنت غير ذات صلة لأن أجيال المحتجّين الأولى كانت تستخدم البريد الأميركي. (بما أن حواسيب مكتب التحقيقات متخلّفة جداً عن الركب التكنولوجي(46)، فقد لا يكون عملاء المكتب على دراية بأن استخدام الإنترنت متفشّ بين الأميركيين من مختلف الشرائح السياسية).

في أعقاب التحذير من أن "عناصر متطرّفة يمكن أن تشارك في "عمليات تخريب عشوائية"، و"تعدّيات"، وفي "تشكيل سلاسل بشرية"، بات مكتب التحقيقات يشكّ في كل شخص تقريباً يشارك في مناسبة احتجاج: "حتى التقنيات الأكثر سلمية يمكن أن توجد جواً يخلّ بالأمن، وتسدّ الطرقات، وتجذب أعداداً غفيرة من رجال الشرطة إلى موقع معين من أجل إضعاف الأمن في مواقع أخرى، وتعرقل حركة المرور، وربما تخيف الناس من حضور المناسبات التي يجري

الاحتجاج فيها"[47]. وبذلك، يعمل مكتب التحقيقات الفيدرالي على نشر مذهب الخطيئة الجماعية التي تعمّ كافة المتظاهرين - كما لو كان كافة الأشخاص في شوارع المدينة ذاتها مثيري شغب مقنّعين ومذنبين مثل ذلك الشخص الذي يرمي الحجارة على نافذة ستارباكس.

أوحت النشرة الاستخباراتية السرّية لمكتب التحقيقات لضباط القانون في البلاد أن المحتجّين ربما يستخدمون "معدات وسائل الإعلام (كاميرات فيديو، معدات تصوير، مسجلات صوتية، وحواسيب ومعدات إذاعية)... من أجل توثيق الحالات التي تستخدم فيها الشرطة القسوة ومن أجل توزيع المعلومات عبر الإنترنت". من الواضح أن مكتب التحقيقات يرى التسجيل الفيديوي لعملية اعتقال على أنه انتهاك لا حدّ له لإبداعية رجال الشرطة.

كما صوّر مكتب التحقيقات الفيدرالي أية تدابير دفاعية يقوم بها المتظاهرون على أنها تصرفات تثير الكثير من الريبة:

> ربما يكون المتطرفون مستعدّين للدفاع عن أنفسهم في مواجهة رجال الشرطة أثناء مشاركتهم في المظاهرات. ويمكن أن تخدم الأقنعة (أقنعة الغاز، المناظير، وأقنعة التنفس، وأقنعة الترشيح، والنظارات الشمسية) في التقليل من تأثير الغاز المسيل للدموع إضافة إلى كونها تحجب هوية صاحبها. وربما يستخدم المتطرفون أيضاً... معدات لحماية الجسم (ثياب من عدة طبقات، قبعات قاسية وخوذات، ومعدات رياضية، وسترات النجاة، إلخ) لحماية أنفسهم في المسيرات[48].

إن الإيحاء بأن ارتداء ثياب من عدة طبقات أمر غير مشروع، يدعو إلى الاستغراب - كما لو كان أي شيء يثير هراوة رجل الشرطة ينبغي أن يعتبر مساعداً ومشجعاً لتنظيم القاعدة. كما أن مكتب التحقيقات الفيدرالي يوحي بأن أية تدابير تُتخذ للدفاع عن النفس ينبغي أن تُعتبر بمثابة استفزاز.

خلصت النشرة الاستخباراتية إلى أنه "ينبغي أن تتنبّه الوكالات التي تعمل على تطبيق القانون إلى هذه المؤشرات المحتملة للنشاط الاحتجاجي والتبليغ عن أية تصرفات غير قانونية محتملة إلى أقرب مركز لوحدة مكافحة الإرهاب المشتركة

التابعة لمكتب التحقيقات". وفي حال عملت الشرطة المحلّية بالنصيحة وبدأت بضخ المعلومات، فسوف تبني الوحدة "وعياً شاملاً بالمعلومات" - قاعدة بيانات تضم معلومات متعلّقة بالمجموعات، والنشطاء، المناهضين للحرب.

كان إريك ليتشْبلو من نيويورك تايمز أول من قام بنشر تفاصيل هذه النشرة الاستخباراتية في 23 نوفمبر 2003[49]. وأضافت التايمز بأنه "يبدو أن النشرة توفر أول تأييد لجهد منسق على صعيد الوطن لجمع المعلومات الاستخبارية حول المتظاهرين"[50]. وأشار مايكل راتنر، رئيس مركز الحقوق الدستورية إلى أن "عمليات التجسس الروتينية على المعارضين علامة على وجود دولة بوليسية، وما لم نضع حدّاً لهذا الموقف المتعجرف الذي تتخذه الإدارة تجاه الحقوق الأساسية، فسوف نواجه خطراً جدّياً على ديموقراطيتنا"[51]. وحول الموضوع ذاته، علّق هيرمان شفارتز، وهو بروفسور في القانون الدستوري في الجامعة الأميركية، على ذلك بقوله: "إذا ذهبتَ تقول للناس 'نحن ننوي البحث عن المعلومات المتعلقة بالمتظاهرين'، فذلك سوف يردع الناس، لأن الناس لا يرغبون في أن تظهر أسماؤهم وصورهم في ملفات مكتب التحقيقات الفيدرالي"[52].

وقال مسؤول في مكتب التحقيقات الفيدرالي، أصرّ على عدم كشف هويته، للنيويورك تايمز: "لسنا قلقين من الأفراد الذين يمارسون حقوقهم الدستورية. لكن من الواضح أن هناك أفراداً قادرين على القيام بأعمال عنف في هذه المناسبات"[53]. ومعايير "القدرة على القيام بأعمال عنف" تبرّر مراقبة كل شخص تقريباً باستثناء المصابين بالشلل الرباعي المثبّتين بالكراسي المدولبة. في أواخر الستينات ومطلع السبعينات، برّر مكتب التحقيقات الفيدرالي عمليات مراقبة لقاءات السحاقيات - بما في ذلك الاحتفاظ بسجلات مفصّلة حول المظالم الجنسية لكل من الحاضرات - مستنداً إلى الخوف من أن السحاقيات قد تتحولن إلى نساء عنيفات[54]. وبالنظر إلى تعريف مكتب التحقيقات القابل للاتساع "للعنف المحتمل" الذي كان سائداً في الماضي، ففي وسع هذه الشبكة أن تشمل أية مجموعة أو فرد تقريباً يقع ضمن دائرة الاستياء الرسمي.

وكردّ على المقالة التي نشرتها صحيفة التايمز، بعث مكتب التحقيقات

الفيدرالي برسالة إلى المحرّر، والذي قام بنشرها إلى جانب النشرة الاستخباراتية السرّية. ومما جاء في هذه الرسالة: "إن النشرة لا تركّز على المعارضين السياسيين أو غيرهم ممن يمارسون حقوقهم وفقاً للتعديل الأول في الاحتجاج على السياسات التي تنتهجها الحكومة، ولكنها تسرد ببساطة حقيقة أن الفوضويين وغيرهم استخدموا وسائل العنف في عرقلة ما كانت ستعتبر مظاهرات سلمية لولا ذلك... والنشرة لا تقترح وجوب أن تقوم الولاية ووكالات تنفيذ القانون المحلّية بجمع المعلومات عن المتظاهرين السلميين"[55].

لكنّ هذا التفسير المقدس يتعارض مع الطلب المحدد في النشرة والذي يقول بأن على وكالات تطبيق القانون المحلّية أن تتنبّه إلى "المؤشرات المحتملة لأي نشاط احتجاجي" وتبليغ مكتب التحقيقات الفيدرالي "بالتصرفات غير القانونية المحتملة". وإشارة مكتب التحقيقات إلى "المتطرّفين" الذين يرتدون "ثياباً من عدة طبقات" يعني أن معظم المحتجين شتاءً في المنطقة الواقعة إلى الشمال من خط مايسون – ديكسون ينبغي أن يكونوا على اللائحة المستهدفة.

في فبراير 2004، أصدرت وحدة محاربة الإرهاب المشتركة التابعة لمكتب التحقيقات أوامر استدعاء من أجل جمع المعلومات عن لقاء مناهض للحرب عُقد في دي موان، بولاية أيوا، في حرم جامعة درايك. طالب الاستدعاء "بكافة سجلات أمن حرم جامعة درايك التي تعكس أية ملاحظات على لقاء 15 نوفمبر 2003، بما في ذلك أية سجلات عن أشخاص مسؤولين أو موجِّهين للقاء، وأية سجلات عن الحاضرين"[56]. كما استدعى الفيدراليون أربعة ناشطين مناهضين للحرب، بمن فيهم رئيس الكهنوت، لإجبارهم على تقديم شهاداتهم أمام هيئة محلّفين. وبعد أن نشب خلاف حول مذكرات الاستدعاء هذه، أصدر الفيدراليون استدعاءً جديداً يكمّم أفواه المسؤولين في جامعة درايك ويمنعهم من الإدلاء بأية تعليقات علنية حول الاستدعاءات السابقة[57]. كما طالب الفيدراليون "بمعلومات عن قادة مجلس جامعة درايك التابعين لنقابة المحامين الوطنية، وعن أمكنة المكاتب المحلّية للنقابة، وسجلات العضوية فيها، وأية تقارير صدرت عنها منذ 2002"[58].

وتقدم مايكل أيرز، رئيس النقابة، بشكوى قائلاً "القانون واضح في أن استخدام

هيئة المحلّفين في التحقيق في النشاطات السياسية المحمية أو في ترويع المحتجّين يتجاوز صلاحياتها"[59]. واستناداً إلى عدد من الخبراء، كانت تلك المرّة الأولى التي يصدر فيها الفيدراليون مذكرة استدعاء إلى جامعة منذ عقود.

فقد الفيدراليون السيطرة على التحقيق، وبعد أن كثرت الانتقادات، عمدوا إلى إلغاء مذكرات الاستدعاء التي وُجهت إلى المسؤولين في جامعة درايك. ولا تتوفر لدينا أية طريقة لمعرفة عدد مذكرات الاستدعاء الأخرى التي ربما امتثل لها بهدوء زملاء أو منظمات أخرى من أجل تجنّب الدخول في مواجهة علنية مع الفيدراليين.

وفي الأسبوع التالي، انقضّ عميلان تابعان لاستخبارات الجيش على كلّية الحقوق في جامعة تكساس في أوستن، فدخلوا إلى مكتب "مجلّة النساء والقانون" وطلبوا من المحرّرين تسليم قائمة بأسماء الأشخاص الذين حضروا مؤتمراً عُقد منذ مدة وجيزة عن الإسلام والمرأة. أنكر المحرّرون امتلاكهم لمثل هذه اللائحة؛ ووُصف سلوك أحد هذين العميلين بأنه مرعب. وبعد ذلك، طلب العميلان معلومات تمكّنهم من الاتصال بالطالبة، سحر عزيز، التي أشرفت على تنظيم المؤتمر[60]. وعلّق دوغلاس لايكوك، أستاذ القانون في جامعة تكساس على ذلك قائلاً "نحن نأمل بكل تأكيد في أن لا يعتقد الجيش بأن حضور مؤتمر عن الشريعة الإسلامية أو الإسلام والمرأة يشكل في حدّ ذاته أرضية للتحقيق"[61]. ومع أنه من المفترض أن مرسوم "بوز كوميتاتس" الذي صدر في العام 1878 يحظر استخدام القوات المسلّحة في تطبيق القانون المحلّي، فقد نجحت إدارة بوش في ضغوطها لكي يكون للجيش مشاركة أكبر في عمليات التجسس المحلّية[62].

تطلّب الأمر أكثر من عقد عقب أول مظاهرة احتجاج كبيرة ضد الحرب في الستينات لكي يعرف الأميركيون مدى تورّط مكتب التحقيقات الفيدرالي في قمع وتقويض المعارضة الشعبية لحرب فيتنام. ففي فترة الستينات ومطلع السبعينات، أنكر مكتب التحقيقات والعديد من أعضاء الكونغرس بلهجة عنيفة أن يكون المكتب متورطاً في تقويض حرّية التعبير. وما من دليل على أن مراقبة الكونغرس أكثر كفاءة أو شجاعة الآن منها في زمن "كوينتل برو". فلم يحدث أن عقد

الكونغرس جلسات استماع كان الدافع لها النشرة الاستخباراتية التي تحمل الرقم 89 الصادرة عن مكتب التحقيقات الفيدرالي - بالرغم من الكراهية البحتة التي يكنّها مكتب التحقيقات لحرّية التعبير في هذا الشأن.

هل يدرس مكتب التحقيقات الفيدرالي توجيه أمر مماثل إلى المكاتب الميدانية مثل الأمر الذي صدر في العام 1968 الذي طلب منها جمع معلومات توضح "الطبيعة البذيئة والمفسدة للعديد من الشخصيات، والنشاطات، والعادات، وظروف المعيشة التي تتجلّى في معتنقي مذهب اليسار الجديد"[63] - لكن مع التركيز هذه المرّة على أولئك الذين يعارضون العالم الجديد الشجاع الخاص ببوش؟

بما أن مكتب التحقيقات يقرّ بأنه يراقب المجموعات المناهضة للحرب ويحثّ الشرطة المحلّية على إرسال ما لديها من معلومات عن المتظاهرين، فإلى أين يتجه الفيدراليون الآن؟ وهل يتبع المكتبُ المعاييرَ التي أعلن عنها أشكروفت في ديسمبر 2001 - التي تفترض بأن أولئك الذين يثيرون "أشباح الحرّية المفقودة" يعطون "الحصانة لأعداء أميركا"؟ وهل يتبع مكتبُ التحقيقات معاييرَ "مصلحة أمن الوطن" ويفترض الأسوأ من أي شخص "عبّر عن كراهيته لموقف حكومة الولايات المتحدة وقرارالها"؟ لسوء الحظ، لا يمكن للأميركيين، بالنظر إلى السياسة الأمنية التي تتّبعها إدارة بوش، معرفة مقدار الشوط الذي قطع في قمع المعارضين.

الفصل الرابع

الفولاذ الأجوف

بوش مقابل التجارة الحرّة

إن التجارة الحرّة تدعم الحريّة وتصونها في شتى أشكالها. عندما نفتح التجارة، فإننا نفتح العقول.

– جورج دبليو بوش، 29 مايو 2001[1]

أدلى الرئيس بوش في خطاباته ببعض أكثر العبارات بلاغة والتي تتحدث عن فوائد التجارة التي حققها أي رئيس أميركي:

- "سنعمل بالتعاون مع حلفائنا وأصدقائنا على أن نكون قوة للخير ونصيراً للحرّية. وسنعمل من أجل الأسواق الحرّة، والتجارة الحرّة، والحرّية من الطغيان. نحن نصدّر الحرّية كل يوم عندما نصدّر البضائع والمنتجات التي تحسّن حياة الملايين من الناس"[2]. (27 فبراير 2001)
- "التجارة الحرّة تستخدم قوة الأسواق في تلبية حاجات الفقراء... ونحن نعرف أيضاً بأن التجارة الحرّة تشجّع عادات التحرّر التي تصون الحرّية على المدى الطويل"[3]. (17 يوليو 2001)
- "التجارة الحرّة إستراتيجية مجرّبة أيضاً في بناء الازدهار العالمي ودعم القوة الدافعة للحرّية السياسية... والحرّية الأوسع للتجارة عبر الحدود ستؤدي في النهاية إلى توفير حرّية أكبر للمواطنين داخل الحدود"[4]. (12 أغسطس 2002)

العمود الفولاذي الكبير

تحظى صناعة الصلب بحماية شديدة منذ تشييد أول مصنع للفولاذ في أميركا في العام 1875. لقد كلّفت القيود التجارية المفروضة على الواردات من الفولاذ مستخدمي الفولاذ الأميركيين 120 مليار دولار منذ العام 1971، وذلك استناداً إلى معهد الاقتصاد الدولي[5]. كما دعمت الحكومة الفيدرالية بسخاء صناعة الصلب بـ 17 مليار دولار على شكل معونات غير مباشرة لإنقاذها من الإفلاس وغيرها من أشكال المساعدات منذ العام 1977[6].

من الناحية التاريخية، كلما كانت صناعة الصلب تتلقّى المزيد من الصدقات! كلما رفعت سقف مطالبها من أجل تأمين مزيد من الحماية ضد المنافسة. ومع تولّي بوش سدّة الرئاسة، كانت القيود قد فُرضت على أكثر من نصف الواردات من الصلب من قِبل أجهزة مراقبة الأسعار الفيدرالية - بفرض عقوبات ردّاً على الإعانات الأجنبية أو ردّاً على البيع بأسعار منخفضة (أو ما يعرف "بالإغراق")[7]. وكان لجماعات الضغط المدافعة عن صناعة الصلب دور رئيسي في صياغة قوانين "التجارة المنصفة" الأميركية، مما ساعد في ضمان تجريم المنافسة الأجنبية بشكل روتيني بالرغم من انتفاء أية دلائل على تعمد الإضرار. وبالرغم من المعونات والحماية، تستمر العديد من المصانع المحلية للفولاذ في التعثّر. لقد ضغط هذا اللّوبي على بوش من أجل وضع المزيد من العراقيل أمام المنافسة الأجنبية.

في 5 يونيو 2001، قام بوش بزيارة للكابيتول هيل وأعرب أكثر من مرّة عن قلقه بشأن "الممارسات التجارية غير المنصفة" لصناعة الفولاذ الأجنبية[8]. وأمر بوش اللجنة الأميركية للتجارة الدولية بالبدء بالتحقيق لمعرفة ما إذا كانت الواردات من الفولاذ تضرّ بمصانع الفولاذ المحلّية. بعد أن حصل بوش على الدراسة التي أعدّتها اللجنة، كان من المتوقع أن تجد لجنة التجارة الدولية "ضرراً ملموساً" أو تهديداً بالضرر بسبب الواردات من الفولاذ. وغالباً ما تتصرف اللجنة كما لو كانت مؤسسة تابعة للّوبي المؤيد لصناعة الصلب. لقد حرص أعضاء هذا اللوبي على اختيار العديد من أعضاء هذه اللجنة على مرّ السنين. إن سؤال اللجنة عما إذا كانت صناعة الفولاذ تستحق مزيداً من الحماية لهو شبيه بسؤال البنتاغون عما إذا

كان يرغب في إعطاء الشركات المال من أجل بناء نظم جديدة للأسلحة.

أدركت إدارة بوش، حتى قبل أن تفرض التعريفات الجمركية، أن المشكلات التي تعاني منها صناعة الفولاذ لا ترجع إلى التجارة غير المنصفة. ففي مطلع العام 2001، طلبت وزارة الخزانة من "مجموعة بوسطن الاستشارية" تحليل أوضاع صناعة الفولاذ الأميركية والوضع العالمي لهذه الصناعة. وأشارت "أميركان ميتال ماركت" إلى أن هذه الدراسة "أبرزت أوجه انعدام الكفاءة في الإنتاج الأميركي من الفولاذ مقارنة بالمنافسين العالميين وصنّفت كفاءة صناعة الفولاذ الأميركية في الثلث الأخير على المستوى العالمي". ثار غضب شركات تصنيع الفولاذ الأميركية بسبب هذه الدراسة، وكنتيجة لاحتجاجاتها، حجبت وزارة الخزانة هذا التقرير[9].

وعلى الرغم من أن الواردات الإجمالية من الفولاذ كانت في تراجع مستمرّ، فقد خلصت اللجنة إلى أن مصانع الفولاذ تتضرر من هذا "التدفّق" والمنتج الوحيد الذي زادت الواردات منه بشكل حادّ كان البلاطات الفولاذية – وهي عبارة عن منتجات شبه مكتملة تشتريها مصانع الفولاذ الأميركية وتحوّلها إلى منتجات مكتملة ذات قيمة أعلى[10]. وخلصت اللجنة إلى أن مصانع الفولاذ الأميركية تتضرّر بشدّة بسبب البلاطات الفولاذية التي تشتريها بملء إرادتها وتجني أرباحاً منها. وهذا أمر غير منطقي، لكن بما أن ذلك هو القانون الأميركي، فليس بالضرورة أن يكون الأمر منطقياً.

لم يكن بوش مجبراً على الموافقة على توصيات لجنة التجارة الدولية بفرض تعرفات جمركية على الواردات من الصلب. ففي لقاء لمجلس الأمن القومي الذي انعقد في 11 فبراير 2002 في البيت الأبيض، أبدى كافة المسؤولين الكبار تقريباً معارضتهم لفرض تعرفات جمركية. وممن عارض الاقتراح، وزير الخارجية كولن باول الذي قال "لا يمكننا حتى أن نقول بأن ذلك سوف يحسّن أوضاع صناعة الفولاذ لدينا. بل إنه سيلحق الضرر بالمنتجين النهائيين"[11]. وقال نائب الرئيس ديك تشيني، الذي كان يرأس الاجتماع، إن "الواردات تشكل في الواقع طريقة للحماية من التدفق"[12]. (في لقاء مع وزير الخزانة بول أونيل، قبل يوم من ذلك، تحدث تشيني عن انتخابات الكونغرس القادمة وعن الوعود التي قطعها بوش بتقديم

مساعدات لولاية وست فيرجينيا، وهي ولاية تنتج الفولاذ، أثناء حملته الانتخابية في العام 2000[13]).

في 5 مارس 2002، خفّف الرئيس بوش من الصوت المعترض على الواردات من الفولاذ. وقد بدأ إعلانه هذا بالتصريح "إن التجارة الحرّة محرّك هام للنمو الاقتصادي وحجر زاوية في جدول أعمالي الاقتصادية". ثم كشف عن كيفية الحماية التي سيقدمها للعمال الأميركيين من حجر الزاوية ذاك: "من الأجزاء المكمّلة لالتزامنا بالتجارة الحرّة تعزيز القوانين التجارية من أجل التأكد من أن الصناعات الأميركية والعاملين فيها يتنافسون على قدم المساواة مع الشركات الأخرى. ولا ينبغي أن تعني التجارةُ الحرّة التهاون في تطبيق القوانين... وأنا أعلن اليوم عن قراري بفرض إجراءات حماية مؤقتة من أجل المساعدة في توفير الفرصة لصناعة الفولاذ الأميركية والعاملين فيها من أجل التكيّف مع التدفّق الكبير للفولاذ الأجنبي". بدأ بوش بإثارة الحديث عن القوانين الجارية الأميركية المنصفة وعن "التنافس على قدم المساواة" - ثم أعلن عن أنه سيقدم مساعدة خاصة لمنتجي الفولاذ والتي لا علاقة لها بالقوانين التي توفر للشركات الأميركية الحماية من الواردات التي يُزعم بأنها غير منصفة. برّر بوش المساعدة لشركات تصنيع الفولاذ الأميركية على ضوء "الأضرار التي نتجت عن تدخلات الحكومات الأجنبية التي استمرّت 50 سنة في أسواق الفولاذ العالمية"[14].

وعندما سئل عما إذا كان ينبغي النظر إلى الزيادة الجديدة في التعرفات الجمركية والتي بلغت 30 في المئة على أنها زيادة في الضرائب، أجاب بوش "نحن أمّة تؤمن بالتجارة الحرّة، ولكي نظل أمّة تمارس التجارة الحرّة، يتعين علينا تطبيق القانون، وهذا بالضبط ما قمت به. لقد وجدت أن الواردات تؤثر بشكل حادّ على صناعتنا، وهي صناعة مهمة، ولذلك قمت بتوفير مساعدة مؤقتة لكي تتمكن الصناعة من إعادة هيكلة نفسها. وهذا بالضبط ما تسمح لنا منظمة التجارة العالمية بالقيام به"[15]. لا يوجد في القانون الفيدرالي ما يجبر الرئيس على وضع عوائق تجارية من أجل إفادة صناعات غير فعالة أو متخلّفة. ووفقاً لهذه المعايير، سيكون من حق بوش أن يفرض تعريفات جمركية متى كان لارتفاع الواردات وقع سلبي

على إحدى الصناعات الأميركية - وبالتالي حماية المستهلكين الأميركيين من فوائد التجارة العالمية.

في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية (التي وقّعت عليها طوعاً حكومة الولايات الأميركية إلى جانب العديد من البلدان الأخرى)، يمكن للحكومة أن تفرض قيوداً مؤقتة على الواردات من أجل حماية صناعة محلّية من تدفّق الواردات. لكن في هذه الحالة، لم يكن هناك تدفّق في الواردات في ذلك الوقت، والإجراء الذي قام به بوش خرق فاضح لقواعد منظمة التجارة العالمية.

لقد عمد الفريق التجاري التابع لبوش إلى تشويه الحقيقة بوقاحة في ما يتعلّق بزيادة التعرفة الجمركية بنسبة 30 في المئة على الواردات من الصلب معتبرين أنها ليست أكثر من إجراء شكلي على الورق لا ينبغي أن يشكل قلقاً بالنسبة إلى الأميركيين. وأدلى الممثل التجاري للولايات المتحدة، روبرت زويليتش، بالتصريح التالي: "الآن، تركّز طبيعة هذه المساعدات - وأعتقد بأن هذا تمييز هام - على الأجانب لا على الأميركيين. وبذلك، فهي لا تؤثر على قدرة الشركات الأميركية والمستهلكين الأميركيين [على شراء المنتجات من الفولاذ]. وهكذا، تم تطبيق هذه الإجراءات الحمائية ضد الصادرات إلى الولايات المتحدة، وليس الإنتاج الأميركي"[16]. لكن لم يكن هناك سبب يدعو إلى الافتراض بأن الضرائب على الواردات لن تطال المشترين الأميركيين أو أن مصانع الفولاذ المحلّية ستهزأ من هذه الدعوة برفع الأسعار على زبائنها. وفي تعليقاتهم على الزيادات في التعرفة الجمركية، وصف المسؤولون في الإدارة الأميركية تلك الزيادات بأنها "إجراءات حمائية" - كما لو كان بوش وزويليتش يتمتعان بما يكفي من الذكاء لكي يتمكنا من إثراء شركات الفولاذ الأميركية بدون نهب مشتري الفولاذ الأميركيين.

لقد دافع بوش عن تقليد عريق للرؤساء الجمهوريين بمدح التجارة الحرّة مع فرض القيود على الواردات من الفولاذ. فعندما فرض الرئيس ريغان نظام الحصص على الواردات من الفولاذ في العام 1983، صرّح بأن تلك القيود "مفصّلة من أجل الوفاء بمتطلبات الصناعة إضافة إلى الهدف من تحرير التجارة"[17]. وبرنامج تحرير تجارة الفولاذ للعام 1989 للرئيس بوش الأب مدّد العمل بنظام الحصص المفروضة

على الواردات من الفولاذ لسنين أخرى. وأعلن بوش أن هذه الحصص المفروضة على الواردات تهدف إلى "إنهاء التدخل الحكومي في التجارة العالمية في ما يختص بصناعة الفولاذ" - بالرغم من أن استمرار حكومة الولايات المتحدة في فرض قيود على الواردات كان طريقة غير مألوفة لتحقيق ذلك الهدف.

مع فرض التعرفات الجمركية في مارس 2002، ضحّى جورج دبليو بوش بمصالح قرابة 13 مليون أميركي يعملون في الصناعات التي تستخدم الفولاذ من أجل تملّق 226000 عامل في صناعة الصلب - وبالتالي أيّد تقليداً أجوف آخر - لكنه غبي من تقاليد واشنطن. فالقيود المفروضة على تجارة الفولاذ أضرّت بالصناعة الأميركية، حيث أشارت بولا ستيرن، رئيسة لجنة التجارة الدولية، في العام 1989 إلى أن "الأسعار الأميركية المتضخمة كانت عاملاً هاماً في تآكل التفوق الأميركي في التصنيع والتوظيف في الفترة الواقعة بين أواسط الستينات وأواسط الثمانينات"[18]. وقدّرت لجنة التجارة الدولية في دراسة أعدّتها في العام 1984 بأن نظام الحصص المفروض على الواردات من الفولاذ يكلّف الاقتصاد الأميركي 25 دولاراً مقابل كل دولار إضافي على الأرباح التي يجنيها منتجو الفولاذ[19].

كانت إدارة جورج دبليو بوش على علم بأن التعرفات الجمركية المفروضة على الواردات من الفولاذ ستدمر الوظائف الأميركية في مجال التصنيع ومع ذلك فرضتها. وعمل غلين هوبارد المستشار الاقتصادي الأول لبوش على "صياغة تحليلات مفصلة تعارض التعرفات، بما في ذلك الخسائر في الوظائف في كافة الولايات التي توقع بها في مجال التصنيع"، كما ذكرت الواشنطن بوست في وقت لاحق[20]. (لم يتم نشر هذه التوقعات أبداً). وقدّر تحليل اقتصادي أعدّته في أواخر العام 2001 مؤسسة ترايد بارتنرشيب وورد وايد الاستشارية بأن "التعرفات الجمركية الجديدة على الواردات من الفولاذ ستتسبب في خسارة حوالى ثماني وظائف أميركية مقابل كل وظيفة تتم حمايتها"[21]. وعبّر جورج ويل، المحرّر في الواشنطن بوست، عن سخريته من تعريفات بوش بقوله "تخيّلها كما لو أنها مساهمة بمبلغ 8 مليارات دولار تم الحصول عليها قسراً من مصنّعي المنتجات الفولاذية ومستهلكيها، من أجل فائدة حوالى ستة مرشحين لعضوية الكونغرس عن الحزب

الجمهوري في الولايات المنتجة للفولاذ، ومن أجل فائدة حملة إعادة انتخاب بوش"[22].

توقّع المسؤولون في الإدارة بأن زيادة التعرفة بنسبة 30 في المئة ستتسبب في زيادة متوسطة في أسعار الفولاذ لا تتعدّى 5 في المئة فقط - بناء على التأكيدات التي حصلوا عليها من المدراء التنفيذيين في مصانع الفولاذ المحلّية[23]. وبدلاً من ذلك، ارتفعت أسعار الفولاذ المدلفَن على الساخن بمقدار الضعف تقريباً في الفترة الواقعة بين توصية لجنة التجارة الدولية بفرض زيادة على التعرفة الجمركية على الواردات في ديسمبر 2001، وصيف العام 2002. كما ارتفعت أسعار المنتجات الفولاذية الأخرى بنسبة 50 في المئة أو أكثر. كما تضرّر المصنّعون بسبب النقص في المنتجات الفولاذية، باعتبار أن التعرفات عرقلت التجارة الدولية وجعلت المصدّرين يحجمون عن توريد منتجاتهم إلى الولايات المتحدة. وفي العديد من الحالات، فسخت مصانع الفولاذ الأميركية عقودها وأجبرت زبائنها الأميركيين على دفع أثمان أعلى.

وأكّد وكيل وزارة التجارة غرانت ألدوناس لوسائل الإعلام بأن الهدف من التعريفات "لم تكن التسبب في أرباح غير متوقعة"[24]. وهذا يثير التساؤل عما إذا كان المسؤولون في إدارة بوش على علم بما ستؤدي إليه هذه التعرفة أو ما إذا كانوا يعتقدون فعلاً بتأثيرات "الإجراءات التجارية الحمائية". من الواضح أن فريق بوش التجاري افترض بأنه سيكون للتعرفة تأثير ضئيل على أي شيء عدا احتمالات إعادة انتخاب بوش.

ارتفعت أسعار الفولاذ الأميركي إلى مستويات أعلى بكثير من أسعار الفولاذ العالمية، مما أدى إلى تجريد العديد من المصانع الأميركية من مزاياها التنافسية. ووجد تقرير للجنة التجارة الدولية بأنه خلال السنة الأولى على بدء العمل بهذه التعريفات، "أفاد ربع مجموع الشركات التي تستهلك الفولاذ بأن عملاءها تحوّلوا نحو شراء قطع مكتملة التصنيع أو تجميعها في الخارج نتيجة للتعريفات الجمركية المفروضة على الفولاذ"[25]. واشتكى ريتشارد كلايتون، رئيس تكسترون فاستنيغ سيستمز من أن "صناعة قطع السيارات هي الأكثر تضرّراً من تعريفات الفولاذ.

وبعد أن دخلت هذه التعريفات حيّز التأثير، بتنا نعاني من ارتفاعــات حــادّة في الأسعار، والعقود المفسوخة، والمشكلات المتعلقة بنوعية الفولاذ وزمن التسليم"[26].

في الخطاب الذي ألقاه السيناتور الأميركي عن ولاية تينيسي لامار ألكســندر في 17 يوليو أمام مجلس الشيوخ، وهو من المؤيدين المخلصين لبوش، ســخر مــن التعرفة بقوله "أصبحت هذه التعريفات قاتلة الوظــائف في الولايــات المتحــدة، وأصبحت برنامجاً لتنمية الوظائف في كوريا واليابان وألمانيا وغيرها من البلدان التي تنتج قطعاً للسيارات تتمتع بجودة عالية. ومنذ أن بوشر بتطبيقها في مارس 2002، قارب عددُ الوظائف التي قضت عليها هذه التعرفة في الشركات المستهلكة للفولاذ عددَ الوظائف المتوفرة في مجمل الصناعة المنتجة للفولاذ في أميركا. وهناك بعــض مصانع قطع غيار السيارات في ولايتي تينيسي التي أقفلت بسبب التكاليف المرتفعة للفولاذ التي نتجت عن هذه التعريفات"[27]. واستشهد ألكسندر بدراسة أجراهــا الائتلاف التجاري للصناعات الاستهلاكية وجدت أن "الأسعار المرتفعة للفــولاذ كلّفت 200000 وظيفة أميركية و4 مليارات دولار على شكل أجور مفقودة منــذ فبراير وحتى نوفمبر من العام 2002"[28].

وفي سبتمبر 2003، كتبت الواشنطن بوست تقول "خلص كبار المسؤولين في الإدارة إلى أن أمر بوش تحوّل إلى كارثة"[29]. ووُجد في تحليل للجنة التجارة الدولية أُجري في العام 2003 أن التعريفات تكلّف الصناعات التي تستهلك الفولاذ تســعة دولارات مقابل كل دولار يضاف إلى أرباح الفولاذ[30]. وأشارت البوست إلى أن الأرقام الحقيقية للخسائر في الوظائف "ربما تكون أقل أهمية مما هــو متصــوَّر في الولايات الرئيسية التي أمكنتها هذه التعريفات"[31]. لقد فشلت التعريفات العالية في تحقيق هدف أساسي عندما أيّد اتحاد عمّــال الفــولاذ العضــو الــديموقراطي في الكونغرس، ريتشارد غيفارد، بدلاً من تأييد بوش لمنصب الرئاسة.

أثارت التعريفات التي فُرضت على الفولاذ غضب الحكومــات في أوروبــا واليابان وكوريا وغيرها. وأشارت الوول ستريت جورنال في العــام 2002 إلى أن "مساعدي بوش يقولون بأنهم فوجئوا بالصخب [الخارجي]، ولكنهم اعتبروه نباح أكثر منه عضّة"[32]. وتقدّمت الحكومات الأجنبية بشكاوى إلى منظمــة التجــارة

العالمية، وحكمت المنظمة في أكثر من مناسبة بأن تعريفات بوش تمثّل خرقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية لأنه لم يكن هناك تدفّق للواردات يبرّر هذه التعريفات.

افترض فريق بوش التجاري بأنه حتى لو حكمت منظمة التجارة العالمية ضدهم، ففي وسعهم الإبقاء على هذه التعريفات سارية إلى ما بعد انتخابات العام 2004. وأخطأ الخبراء التجاريون لدى بوش في توقّعاتهم بأن الحكومات الأجنبية ستتلكّأ في اتخاذ إجراءات ثأرية ضد صادرات الولايات المتحدة[33]. فقد أصيبت إدارة بوش بصدمة عندما نشر الاتحاد الأوروبي على الفور لائحة مستهدفة بتعريفات ثأرية عقابيّة في نوفمبر 2003، بانتقائه المنتجات التي تصدّرها ولايات وذات الأهمية الاستراتيجية من الناحية السياسية في انتخابات العام 2004، بما في ذلك المنسوجات التي تصدّرها نورث وساوث كارولينا، ودرّاجات هارلي دايفيدْسون التي تصدّرها ويسْكنسون وبنسيلفانيا، والحمضيات التي تصدّرها فلوريدا. كما أسرعت اليابان والصين وكوريا الجنوبية إلى فرض تعرفات ثأرية على الصادرات الأميركية.

استسلم بوش للتهديدات الأجنبية باتخاذ إجراءات ثأرية وادّعى النصر في تصريحه الذي أدلى به في 4 ديسمبر 2003، والذي أعلن فيه عن وقف العمل بالتعريفات. وتشدّق بذكره بعض المنجزات التي حققتها هذه التعريفات فقال "بدأ منتجو الفولاذ والعمال بالتفاوض على عقد اتفاقات جديدة تخص العمل تسمح بمزيد من المرونة وزيادة الاستقرار الوظيفي"[34]. إن مصانع الفولاذ الأميركية لا تزال مقيدة منذ قرون بالقيود الوظيفية التي استحدثها "اتحاد عمال الفولاذ". وهذه الاتفاقيات الجديدة الخاصة بالعمل سمحت بتخفيض عدد عمال المناوبة بنسبة قد تصل إلى 90 في المئة. ولم يوضح بوش السبب الذي يجعل "اتحاد عمال الفولاذ" يستحق رشوة فيدرالية (أي أسعار أعلى للفولاذ) من أجل وقف تخريب إنتاجية مصانع الفولاذ الأميركية.

وكمثال آخر على كيفية تحسّن الحياة في أميركا أثناء فترة فرض التعريفات، قال بوش "لقد تكفلت 'مؤسسة ضمانة إعانات رواتب التقاعد' بإعفاء رواتب تقاعد عمال الفولاذ المستحقّين والمتقاعدين من تكاليف رواتب التقاعد الكبيرة التي

تثقل كاهل بعض الشركات"[35]. وبدلاً من ذلك، باتت التكاليف المرتفعة تثقل الآن كاهل دافعي الضرائب الأميركيين، الذين يموّلون رواتب تقاعد عمال الفولاذ السخية أكثر مما سيجمعه معظم دافعي الضرائب. وتكرّمت إدارة بوش بتحويل قرابة 10 مليارات دولار على شكل التزامات بدفع رواتب التقاعد من شركات الفولاذ الغارقة إلى دافعي الضرائب الأميركيين المنهَكين. ومن دواعي السخرية أن الممثل التجاري زويليتش، أشار في اجتماع لمجلس الأمن القومي في 11 فبراير 2002، إلى خطر حالات تخلّف الشركات عن سداد رواتب التقاعد كسبب وجيه لفرض تعرفات جمركية على الواردات من الفولاذ[36].

غير أن وقف العمل بتعريفات الفولاذ لم يخفِ نفاق بوش:

- ففي 17 نوفمبر 2003، قال بوش "أنا تاجر حرّ شرس... ولكي نكون تجاراً أحراراً، يتوجب علينا دعم قوانين التجارة الحرّة، لقد قمت بذلك من خلال تقرير لجنة التجارة الدولية"[37].
- في خطاب "المهمّة أُنجزت" الذي ألقاه في 4 ديسمبر، أعلن بوش بأن "جزءاً مكمّلاً من التزامنا بالتجارة الحرّة هو التزامنا بدعم قوانيننا التجارية"[38].
- وفي 4 ديسمبر أيضاً قال في تصريح صحافي سريع أدلى به قبل لقائه بالملك عبد الله عاهل الأردن، بأن تعريفات الفولاذ سمحت للولايات المتحدة "بأن تقول للعالم بأننا سنتاجر، ولكننا نريد التجارة بطريقة منصفة"[39].

لم يكن للتعريفات أية علاقة بالإنصاف، بل كانت مجرّد رشوة لصناعة محلّية ومحاولة لكسب تأييد نقابة وأصوات متأرجحة في الانتخابات القادمة. غير أن التعرفات المؤقتة تسببت بضرر دائم. فقد أشار بيل أدْلر، رئيس شركة ستريْماتيك برودكتس التي تصنّع قطع غيار للسيارات في كليفلاند، إلى أنه "عندما بُدئ بتطبيق التعريفات، أصابت بجرح قاتل نسبة هامّة من العاملين في صناعة الصلب. لقد أحدث ذلك الكثير من الأضرار فعلاً"[40].

بصرف النظر عن الأذى الذي تسببت به تعريفات الفولاذ، توقّع بوش أن يكال له المديح بسبب نواياه الطيّبة وتعاطفه مع عمال الفولاذ. ولقد عرّضت إدارة بوش للخطر بمحض إرادتها آلاف الشركات، ودمّرت وظائف عدد غير معروف

من العمال الأميركيين - من أجل خدمة مصالح الرئيس السياسية الخاصة فقط. من الواضح أن بوش توقّع من مستخدمي الفولاذ ببساطة أن "يتلقّوا رصاصة" تكريماً لحملة إعادة انتخابه.

حروب حاملات الصدر

سعت حكومات الولايات المتحدة على مدى قرنين تقريباً إلى حماية الأميركيين بكل عزيمة من الملبوسات الأجنبية رخيصة الثمن. وتتمسك الولايات المتحدة بما يزيد على ألف حصة في منتجات الأقمشة والملبوسات. فالعديد من أكبر تعريفات الولايات المتحدة تطال الملبوسات والأزياء. واستناداً إلى دراسة أعدّها مصرف الاحتياط الفيدرالي، تضيف العوائق التجارية 33.6 مليار دولار إلى السعر الذي يدفعه الأميركيون مقابل شراء الملبوسات والأقمشة كل عام[41].

في العام 1994، وكجزء من اتفاقية دولية لتحرير التجارة، تعهدت الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى بإزالة كافة الحصص الخاصة بالواردات من الملبوسات والأقمشة بحلول 31 ديسمبر 2004. وبناء على ذلك، أُوقف العمل في العام 2002 بحصص الواردات من حاملات الصدر - ويعود ذلك في جزء منه إلى عدم وجود شركات أميركية تصنع حاملات الصدر. وكانت الواردات من حاملات الصدر القادمة من الصين مقيدة بالحصص التي فرضتها الولايات المتحدة منذ ما يزيد على 20 عاماً. وبعد رفع القيود، تضخمت الصادرات الصينية من حاملات الصدر إلى الولايات المتحدة بنسبة 71 في المئة.

ثار غضب شركات النسيج الأميركية بسبب تدفّق حاملات الصدر الصينية. تصدّر بعض الشركات الأميركية الأقمشة والقطع إلى أميركا الوسطى حيث تقوم الأيدي العاملة الرخيصة بتجميع المكونات وتحويلها إلى حاملات صدر، ليصار إلى تصديرها إلى الولايات المتحدة لتدخل البلاد بدون أية تعرفة جمركية (لأنها صنعت بواسطة شركات أميركية). تقدم مصنّعو الأقمشة الأميركيون بالتماس إلى وزارة التجارة من أجل إعادة فرض الحصص، معلّلين ذلك بأن أسعار حاملات الصدر القطنية الصينية انخفضت في مطلع العام 2003 من 6.53 دولار إلى 5.56 دولار

لكل متر مربع[42]. (ولحسن الحظ، فإن معظم المستهلكين يشترون حاملات الصدر بالقطعة وليس بالمتر المربع).

وحتى بدون نظام الحصص، يتعين أن تقفز حاملات الصدر فوق حواجز جمركية مرتفعة من أجل الدخول إلى الولايات المتحدة. فحاملات الصدر المصنوعة من القطن أو البوليستر تخضع لتعرفة نسبتها 16.9 في المئة. أما الحاجز الجمركي على حاملات الصدر الحريرية التي تحتوي على تطريز مخرّم فهو أدنى بكثير - 4.9 في المئة فقط. وبالنسبة إلى حاملات الصدر الحريرية "متوسطة الجودة" الخالية من التطريز فالتعرفة هي 2.7 في المئة فقط[43]. وهذه الضرائب المفروضة على الملبوسات النسائية لا تحقّق شيئاً عدا زيادة العائدات الفيدرالية وتغريم المتسوّقين في متاجر وال مارت، وفيكتوريا سيكرت، وغيرها.

في 18 نوفمبر 2003، أعلنت وزارة التجارة عن تطبيق نظام حصص الواردات على حاملات الصدر الصينية، والعباءات المنزلية، والأقمشة المحبوكة، مقيدة إيّاها بنسبة 7.5 في المئة في السنة التالية. وكانت لجنة تطبيق اتفاقيات الأنسجة، التي تعتبر المجموعة الأكثر حمائية في حكومة الولايات المتحدة، هي من قام بصياغة هذا القرار. وبرّر غاري ألدوناس، وكيل وزارة التجارة، هذه القيود بقوله "مع أن الأسعار الصينية تدخل في معدلات التجارة الإجمالية في هذه الفئات، فالأسعار الصينية تتفوق على الزيادة الإجمالية المتوسطة في التجارة"[44]. بدا كلام ألدوناس كما لو أن الحكومة مجبرة على كبح جماح أي شيء يتحرك بسرعة أعلى من المعدل الطبيعي.

وقال دون إيفانز وزير التجارة، بأن الولايات المتحدة "تطبّق قوانينها التجارية" من أجل "إفهام القيادة الصينية والشعب الأميركي بأننا نرى أن التجارة الحرّة تعني توفير المزيد من الوظائف للأميركيين. لكن يتعين أن تكون تجارة منصفة"[45]. ولم يكشف إيفانز عن الصيغة السرّية التي استنبطت منها إدارة بوش نسبة 7.5 في المئة كمعدل "منصف" لنمو الواردات من حاملات الصدر.

وعلّق الرئيس بوش بعد بضعة أيام على الأمر بتطبيق نظام الحصص بقوله "تتطلب اتفاقات التجارة الحرّة أشخاصاً يحترمون هذه الاتفاقيات. وهناك حالات

بلبلة في الأسواق تتسبب بها منسوجات صينية معينة؛ ونحن نعالج هذه الحالات... وكما كنت أقول علناً، التجارة الحرّة تتطلب أيضاً تنافساً تجارياً على قدم المساواة"[46]. إن الصين لا تضع حواجز أمام وارداتها من حاملات الصدر الأميركية، ولا تصنع حاملات الصدر داخل الولايات المتحدة. والتعليق الذي أدلى به بوش يوضح كيف أن "المنافسة على قدم المساواة" صيغة مرتجلة يتحدث عنها السياسيون أمام مستهلكي الملبوسات، وأشبه ما تكون بعبارة لاتينية مبهمة يدمدم بها كاهن من القرون الوسطى قبل تنفيذ حكم بالإعدام.

لم يسبق أن كان بين الولايات المتحدة والصين أي اتفاق ضمني أو صريح يقضي بعدم ارتفاع الصادرات الصينية من حاملات الصدر بعد توقف حكومة الولايات المتحدة عن كبحها. ويلمّح بوش وفريقه التجاري باستمرار إلى أن الصينيين مذنبون بسوء النية، في حين أن إدارة بوش هي التي تقوم في الواقع بمحاولات رخيصة.

يرجَّح بدرجة كبيرة أن تزيد القيودُ على حاملات الصدر من أرباح شركات المنسوجات أكثر مما تزيد من حماية الوظائف في قطاع النسيج. ومن غير المرجَّح أن تواكب نسبةُ 7.5 في الزيادة في الواردات التوسعَ في أسواق الولايات المتحدة. (ارتفع الحجم المتوسط لحمالة الصدر من B34 إلى C36 في الفترة الواقعة بين عامي 1991 و2003)[47].

أما القيود الصينية فلم تكن تضاهي إرضاءات بوش لعمال النسيج وتأمين قاعدته الانتخابية الجنوبية. وربما فكرت إدارة بوش أيضاً بأن إيماءاتها القربانيّة قد تلهم مصنعاً أميركياً ما لكي يبدأ بصنع حاملات الصدر من جديد.

ربما تكون القيود على حاملات الصدر بمثابة طلقات المدفعية الافتتاحية لحرب جديدة على الواردات من الملبوسات. قال ألدوناس بأنه يسعى إلى عقد مناقشة "أوسع" مع الصين في ما يتعلّق بصادراتها الأخرى من النسيج إلى أسواق الولايات المتحدة[48]. وأشارت النيويورك تايمز إلى أن "شركات ونقابات النسيج تضع ضغوطاً كبيرة على الرئيس بوش من أجل توسيع جدول الأعمال بحيث يشمل كافة الواردات من الملبوسات والأقمشة الصينية التي يبلغ حجمها 10.3 مليار دولار"[49].

بدلاً من التجارة الحرّة

يروق للرئيس بوش التحدث عن التجارة الحرّة بدون أن يعرّض المصنّعين والمزارعين الأميركيين لخطر التنافس مع البضائع المستوردة. وما يوصف بأنه اتفاقات للتجارة الحرّة يعدّ من وسائله المفضلة لتلميع مؤهلاته بدون المجازفة بالتبرّعات لحملته الانتخابية.

في رسالته إلى الكونغرس بتاريخ 29 يناير 2003، والتي سعى فيها إلى الحصول على موافقة لعقد اتفاقية للتجارة الحرّة مع سنغافورة، صرّح بوش بأن "الاتفاقية التي تفاوضنا بشأنها تشجع التزامنا بضمان المنافسة على قدم المساواة، وفتح فرص جديدة لعمال أميركا، ومزارعيها، وتجارها، ومستهلكيها في التجارة العالمية"[50]. لكن ذلك كان دجلاً، فحتى قبل أن يتم التوقيع على الاتفاقية، كانت تعريفات سنغافورة الجمركية المتوسطة أدنى من تعريفات الولايات المتحدة. نصّت الاتفاقية على حق دخول صادرات سنغافورة من الملبوسات إلى الأسواق الأميركية مع إعفائها من الرسوم الجمركية فقط في حال اشترت منسوجاتها من المصانع الأميركية. وهذا أشبه بإجبار الشركات الإيطالية على شراء جلود البقر الأميركية من أجل صادراتها من الأحذية الجلدية أو إجبار الشركات اليابانية على استخدام الرمل الأميركي في صادراتها من أشباه الموصّلات.

أكبر انتصار حققه بوش في اتفاقيات التجارة الحرّة كان في الاتفاقية التي عقدها مع أوستراليا في فبراير 2004. تعتبر أوستراليا واحدة من بين أكثر منتجي السكّر واللحوم والألبان، كفاءة في العالم. ولذلك، حرص بوش على رؤية هذه المنتجات مستثناة من الاتفاقية. وبالمقابل، وافقت الولايات المتحدة على إعفاء الصناعة الدوائية وصناعة الأفلام الأوسترالية من المنافسة الأميركية القوية وأشار تحليل للوس أنجلوس تايمز إلى هذه الاتفاقية بقولها "يوفر الميثاق لإدارة بوش فوزاً سياسياً محلّياً هامّاً في سنة الانتخابات عبر استرضاء لوبي المزارعين القوي وتوفير وظائف في القطاع الزراعي في الولايات الانتخابية الهامّة مثل كاليفورنيا، وفلوريدا، وبنسيلفانيا"[51].

أطاحت الاتفاقية التي عُقدت بين الولايات المتحدة وأوستراليا بنيوزيلاندة، الشريك التجاري الأهم لأوستراليا، وربما صاحبة السوق الأكثر انفتاحاً في العالم. وأشار غريغ راشفورد، ناشر راشفورد ريبورت، الذي يُعتبر أفضل مصدر للمعلومات المتعلقة بالسياسة التجارية للولايات المتحدة، إلى أن "اتفاقية التجارة الحرّة المقترحة بين الولايات المتحدة وأوستراليا مصممة لكي تلحق بعض الضرر باقتصاد نيوزيلاندة. فبناءً على الاتفاق، يحصل الأوستراليون على فرص خاصة للوصول إلى الأسواق الأميركية التي ستُقفل أمام نيوزيلاندة... وسوف تشجع هذه الاتفاقية المستثمرين المحتملين في نيوزيلاندة على تأسيس شركات في أوستراليا بدلاً من نيوزيلاندة"[52]. فأوستراليا أرسلت جنودها لكي يقاتلوا في أفغانستان وفي العراق، بخلاف نيوزيلاندة - التي لم تكن تدعم دائماً السياسة الخارجية للولايات المتحدة بدون نقاش.

إن الولع المرضي لإدارة بوش في عقد اتفاقيات للتجارة الحرّة يضعف مسيرة التقدم نحو اتفاق عالمي يوفر مزايا أوسع بكثير. أشار بوش في بيانه الرسمي في 17 مايو 2002، في "أسبوع التجارة العالمي إلى أن خبراء الاقتصاد توصّلوا إلى أن تخفيض الحواجز الجمركية بمقدار الثلث فقط سيقوّي الاقتصاد العالمي بما يصل إلى 613 مليار دولار ويدعم اقتصادَ الولايات المتحدة بحوالى 177 مليار دولار. وهذا يعني بالنسبة إلى العائلة الأميركية المؤلفة من أربعة أشخاص توفيراً سنوياً مقداره 2500 دولار"[53]. لكن بدلاً من التركيز على اتفاق دولي واسع، تكرّس إدارة بوش نفسها للتوصل إلى عقد اتفاقيات للتجارة الحرّة مع اقتصادات عدم الأهمية بالنسبة للاقتصاد الأميركي مثل المغرب وسوازيلاندة.

يمكن للمرء الافتراض بأن اتفاقية شريفة للتجارة الحرّة ستتطلّب ما هو أكثر من مصافحة بين القادة السياسيين للدول المعنيّة. فإذا كانت التجارةُ حرّةً، فما الداعي إلى المراوغة؟ غير أن ذلك سيقوّض مجمل الهدف من استخدام اتفاقيات التجارة الحرّة المتمثّل في إعطاء الأفضلية للدول الغنية والصناعات القوية.

إن التجارة الحرّة ليست بالأمر المعقّد؛ فهي لا تتطلب جيشاً من

البيروقراطيين الذين يجادلون في أتفه الأمور لكي يتم التوصل إليها. ومن ناحية أخرى، فإن اتفاقيات التجارة الحرّة عادة ما تفوق الإنجيل أهمّية وتتضمن بنوداً ملغومة أكثر مما يتضمنه اتفاق فيلم في هوليوود. (تتألف اتفاقية التجارة الحـرّة بين الولايات المتحدة وأوستراليا من تسعمائة صفحة من المداهنة، والنحْنحـة، واللعثمة).

تقلّل التجارة الحرّة من قدرة الحكام على تقويض القدرة الشرائية للمواطنين. كما تسمح اتفاقيات التجارة الحرّة للسياسيين والبيروقراطيين باختيـار الفـائزين والخاسرين بصيغ غامضة تضمن عدم معاناة المحامين المختصين بالأمور التجارية من الجوع.

كما تسمح التجارة الحرّة للمستهلكين والتجار بالاستفادة من أفضل البضائع التي يمكن للعالم أن ينتجها وبأدنى الأسعار، في حين أن اتفاقيات التجارة الحرّة مـع دولة وحيدة تغيّر مجرى التجارة. فهي توفر معاملة تمييزية للمنتجين الـذين توقّـع حكوماتهم الاتفاقيات مع واشنطن وتضع المنتجين في كافة الدول الأخرى في وضع سيّئ.

كما تسمح اتفاقيات التجارة الحرّة للتأثير السياسي بامتلاك ميزة اقتصـادية تفضيلية، وهي تهدف إلى تحويل التجارة في أي اتجاه يدرّ أقصـى الأربـاح علـى السياسيين الذين يبرمونها، بدلاً من ترك التجارة تنساب من قرارات المنـتجين إلى المستهلكين.

إن اتفاقيات التجارة الحرّة تجعل الحدود أكثر مهابة وإرهاقاً لكافـة الـدول باستثناء الدول التي يفضّلها السياسيون، في حين تهدف التجارة الحـرّة إلى جعـل الحدود الدولية مخفيّة المعالم بالنسبة إلى التجارة.

إن مفهوم "التجارة الحرّة" - فقط مع الدول التي تحظى بمباركة السياسـيين الأميركيين - لا يعدو عن كونه تمثيلية خفيّة. فهي أشبه بالمناداة بحرّية الصحافة، ثم اشتراط أنه يمكن للناس شراء الكتب من دور النشر التي تحظى بموافقة خاصة مـن الكونغرس فقط.

الخلاصة: حيلة تجارة بوش المنصفة

في احتفال أداء وزيرة الزراعة، آن فينْمان، للقسم في 2 مارس 2001، قال بوش "سأنقل بالتعاون مع آن هذه الرسالة الملتبسة إلى العالم: يتعين فتح الأسواق. والولايات المتحدة لن تتسامح مع الإعانات التفضيلية وغير المنصفة"[54]. كان بوش محقاً في كلمته: فرسالته لا يمكن أن تكون أكثر التباساً من ذلك. والإعانات الوحيدة غير المنصفة هي تلك التي لا يمنحها السياسيون الأميركيون. والمعاملة التفضيلية الوحيدة غير المسموحة هي تلك التي لا تعود بالربح على بوش وحزبه الجمهوري.

يطلق بوش على التجارة الحرّة اسماً سيّئاً - يثير الارتباك وعدم الثقة. وبالتحدث عن التجارة الحرّة كما لو كان في المقدور التوفيق بينها وبين فرض تعرفات جمركية على الواردات من الفولاذ وتقييد حجم الواردات من حاملات الصدر، فإن بوش يجعل التجارة الحرّة أضحوكة. وبتغليف السياسة الحمائية بلباس من البلاغة في مديح التجارة الحرّة، يشرّع بوش السياسة الحمائية ويحدث سابقة لا مثيل لها في فرض القيود التجارية في السنين القادمة.

الفصل الخامس

جريمة الاحتيال 101

إن مرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا" تاريخي، يبشّر بعهد جديد من المساءلة والتعليم.

– جورج دبليو بوش، 2 مارس 2002[1]

كانت الإصلاحات في حقل التعليم موضوعاً هامّاً في الحملة الرئاسية لبوش في العام 2000، وربما كان الجزء الأكثر شعبية لدى قاعدته المحافظة المتعاطفة. وعد بوش بإعطاء أميركا خلاصة خبرته الخاصة في إحداث ثورة في النظام التعليمي في تكساس عندما كان حاكماً للولاية. كان بوش، على غرار كلينتون، عازماً على أن يُنظَر إليه على أنه "رئيس للتربية".

عندما وقّع الرئيس مرسوم التعليم التاريخي، وعد بتحقيق أمور عظيمة من:

> أول مشروع تعليمي شامل يوضع أمام الكونغرس. إنه يمثل التزاماً جديداً عظيماً من جانب الحكومة الفيدرالية برفع مستوى النوعية والمساواة في التعليم الذي نوفّره لأولادنا... بتمرير هذا القانون، نردم الفجوة بين العوز والأمل لأكثر من خمسة ملايين طفل محرومين من التعليم. إننا نقلّص من تخلّفنا الزمني بإدخال تقنيات جديدة في التعليم إلى الصفوف المدرسية في البلاد. إننا نعيد إشعال الثورة – ثورة الروح ضد طغيان الجهل. وبوصفي رئيس الولايات المتحدة، لديّ إيمان عميق في أنه ما من قانون وقّعت عليه أو سأوقع عليه يوماً ما يهمّ مستقبل أميركا أكثر من هذا القانون[2].

إن الرئيس المشار إليه هو ليندون جونسون، والتاريخ كان 11 أبريـل 1965، والمرسوم كان "مرسوم التعليم الإعدادي والثانوي"، والذي كان عبارة عن تدخل فيدرالي واسع النطاق في شؤون المدارس المحلّية. اعتُبر مرسوم جونسون حينها بأنـه "ثوري". فالدستور لا يعطي أي دور للحكومة الفيدرالية في حقل التعليم، ولمـدة تزيد على 180 عاماً، كان التعليم مسؤولية تقع على عاتق الولاية والمدارس بشكل كامل تقريباً. أغدق العنوان الأول في المرسوم 250 مليار دولار على المـدارس في المناطق المحرومة نسبياً في العقود التي تلت، بهدف تقريب فجوة الإنجـازات بـين الطلاب من أبناء العائلات ذات المداخيل المتدنّية وأبناء العائلات الميسورة، وبهدف تقريب الفجوة بين الأجناس المختلفة.

أظهرت الدراسات التقييمية الرئيسية أن العنوان الأول لم يعد بفوائد مستديمة على الطلاب[3]. فقد تدهور أداء الطلاب في المدارس الأميركية بشكل حادّ في فترة السبعينات. وقام الرئيس ريغان بتعيين شخصيات مرموقة في لجنة حـذّر تقريرهـا الذي كان بعنوان "أمّة في خطر: حتميّة الإصلاح التعليمي"، والذي رفعته في العام 1983 من أنه "إذا سعت قوة أجنبية معادية إلى فرض أداء تعليمي دون المتوسـط على أميركا مثل الذي نشهده اليوم، لكنا سنعتبر ذلك بمثابة عمل حـربي... إننـا نقوم في الحقيقة بترع متهوّر أحادي الجانب للسلاح التعليمي"[4].

أثار تقرير العام 1983 الذعر ودفع في اتجاه اتخاذ قرارات عنيفة مـن أجـل تحسين مستوى التعليم في أميركا. والاستجابة الأكثر شيوعاً كانت في إنفاق المزيد من الأموال. فقد زاد الإنفاق الحكومي الإجمالي بالنسبة إلى كل طالـب بمقـدار الضعف تقريباً في العقدين التاليين. لكن لم يطـرأ تحسـن دائـم في المنجـزات التعليمية[5]، واستمرّت معدلات القراءة لدى طلاب المدارس الثانوية في التـدهور. وبدأت بعض حكومات الولايات بالضغط من أجل أن تعمـل المـدارس بمبـدأ المساءلة.

عمل الرئيس كلينتون على الاستفادة من القلق الأميركي من أوضاع التعليم، وكان له العديد من الزيارات للصفوف المدرسية ودفع في اتجاه سنّ تشريع يساعد في توظيف مئة ألف معلّم جديد وتحديث المدارس في الأرياف[6].

لطالما كانت السياسة التعليمية الفيدرالية شديدة التأثر بالهراء السياسي. فقد سعى الأشخاص الذين قام كلينتون بتعيينهم إلى استخدم السلطة الفيدرالية في ردم الهوّات في المنجزات. وفي مايو من العام 1999، اقترحت وزارة التعليم في إدارة كلينتون إنزال عقوبات قاسية في حق الكلّيات الأميركية التي تستخدم علامات التقييم المدرسي SAT بسبب الفجوة المستمرة بين علامات الأميركيين البيض والآسيويين مقارنة بعلامات الطلاب السود والوافدين من أميركا اللاتينية. غير أن الاقتراح أثار ضجة في الأوساط الأكاديمية عندما أقرّ مدراء الجامعات بأن السياسة الجديدة يمكن أن تجعل من السهل على الفيدراليين فرض حصص عرقية في عملية قبول الطلاب. كما أيّدت وزارة التعليم في إدارة كلينتون عشرة برامج لمادّة الرياضيات خاصة بأطفال المدارس تهدف، حسب تعبير مئات من الرياضيين والعلماء (بمن فيهم أربعة من الفائزين بجائزة نوبل)، إلى "إغفال" المناهج الدراسية بهدف التقليل من الفجوات العرقية في منجزات الطلاب[7]. غير أن إدارة كلينتون تراجعت عن كِلا الاقتراحين.

كانت جهود كلينتون على الصعيد التعليمي إخفاقات في السياسة ونجاحات سياسية. "فالتصنيف الإيجابي" لكلينتون في ميدان التعليم كان أعلى بمقدار خمسة أضعاف من تصنيف المرشح الرئاسي الجمهوري روبرت دول.

وعندما استلم بوش سدّة الرئاسة في العام 2001، كان العديد من نظم المدارس الأهلية في شتى أرجاء البلاد قاحلة ذهنياً. كان في مقدور 13 في المئة فقط من تلامذة الصف الحادي عشر في فيلادلفيا "قراءة صحيفة بشيء من الاستيعاب"[8]. ووجد المسح "تقييم التقدم التعليمي على الصعيد القومي" في العام 2000 (وهو المسح الشامل الوحيد على الصعيد القومي لقدرات الطلاب) أن "في وسع أقل من ثلث تلامذة الصف الرابع القراءة بشكل جيد". ووجد أن 3 في المئة فقط من السود و4 في المئة فقط من المتحدرين من أصول لاتينية من تلامذة الصف الرابع ماهرون في الرياضيات[9]. ولم يقدم الإنفاق الفيدرالي سوى القليل أو ربما لم يقدم أي شيء على الإطلاق في علاج مثل هذه المشاكل، ويعود ذلك جزئياً، كما أشار مكتب المحاسبة العامّة، إلى أن "البرامج المموَّلة من الصندوق الفيدرالي جعلت

طوال تاريخها التركيز على النتائج والمساءلة من آخر أولوياتها"[10]. وعلى الرغم من فشل كافة الجهود الفيدرالية تقريباً، وليس فقط جهود كلينتون التعليمية، التي بُذلت في إصلاح التعليم في المرحلتين الإعدادية والثانوية منذ ليندون جونسون، فقد عزم جورج دبليو بوش على توسيع دائرة الصلاحيات الفيدرالية لتشمل المدارس المحلّية. وعندما أرسل بوش اقتراحه التشريعي إلى الكونغرس في 23 يناير 2001، صرّح بأن "التغيير لن يأتي بازدراء الدور الفيدرالي في التعليم أو تعريته"[11]. وفي 7 يوليو 2001، ادّعى بوش بأن مشروع قانونه التعليمي كان "الخطة الأكثر جرأة لتحسين مدارسنا الأهلية طوال جيل كامل، وهي خطة تهدف إلى رفع المعايير التعليمية لكل طفل، وإلى اشتراط مبدأ جديد للمساءلة في كل مدرسة"[12].

وقّع بوش مرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا" في إحدى المدارس الأهلية الثانوية في أوهايو في 8 يناير 2002. واشتكى السيناتور الديموقراطي جوزف ليبرْمان عن ولاية كونتيكت من أن اقتراح بوش التعليمي "سرق جوهر ما في خطتنا"[13]. ووصف البروفسور في التعليم ريتشارد إلمور من جامعة هارفارد مرسوم بوش بأنه "التوسع الأضخم والوحيد والأكثر ضرراً للصلاحيات الفيدرالية في النظام التعليمي في تاريخ الأمّة". وقال شيسْتر فين، الأمين العام المساعد لوزارة التعليم إبّان ولاية بوش الأب، بأن مرسوم بوش الابن "واجهة إصلاحات تضمن صرف المليارات في أوجه إنفاق جديدة"[14].

آليات حرّية التعليم لدى بوش

في الوقت الذي كان مرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا" يرمي إلى فرض معايير عالية، كان من المفترض أيضاً أن يحرّر الموظفين والمعلّمين في المدارس. ففي 20 يونيو 2001، صرح بوش بأنه "عندما تصبح هذه الإصلاحات قانوناً، سيتوفر للمدارس المزيد من التحرّر من تدخّلات واشنطن في شؤونها. سيكون هناك عدد أقل من الأوامر الرسمية والتشريعات التي يتعين على المدارس العمل بموجبها، وسيتوفر لها المزيد من الحرّية والمزيد من المرونة، مع وفائها بالمعايير العالية التي سيُطلب منها من الآن فصاعداً الالتزام بها"[15].

يشترط مرسوم بوش على كافة المدارس إجراء فحص سنوي لكل طفل في القراءة والرياضيات بدءاً من الصف الثالث وحتى الصف الثامن. وعلى المدارس أن تُفصّل علامات الفحص وفقاً للعِرق، ومستوى الفقر، والوضع التعليمي الخاص، وما إذا كان التلاميذ يملكون مهارات محدودة في اللغة الإنكليزية. كما يشترط المرسوم أن يكون كافة الطلاب قادرين على الإنجاز عند "مستوى الصف" - أي اجتياز الفحوصات التي تتطلب كفاءات دنيا في القراءة والرياضيات - بحلول العام 2014. ويشترط المرسوم أيضاً خضوع كافة الطلاب تقريباً لهذه الفحوصات. في السابق، كان العديد من النظم في المدارس المحلّية والمدارس التابعة للولايات تضخّم المعدلات المتوسطة للعلامات عبر إعفاء الطلاب الذين يحققون معدلات متدنية من الخضوع للفحص.

والمفتاح للامتثال لمرسوم بوش هو في "التقدم السنوي المناسب" كما تحدده الخطط التعليمية في الولاية ومعاييرها. والمدارس التي تفشل في تحقيق "التقدم السنوي المناسب" على سنتين متتاليتين ستصنف بأنها "بحاجة إلى تحسين" - أي أنها فاشلة. وفشل مجموعة إثنية وحيدة أو مجموعة تنتمي إلى طبقة اجتماعية ذات دخل معين في تحقيق التقدم المستهدف يعني أن المدرسة فاشلة. وفي حال فشلت المدرسة في تحقيق "التقدم السنوي المناسب" في أربع سنوات متتالية، فهذا يعني أن مجلس إدارة المدرسة مضطر إلى إعادة هيكلة إطاره التعليمي. وبعد خمس سنوات متتالية من الفشل، يمكن أن تُفصل الهيئة التعليمية بكاملها، ويتعين في هذه الحالة أن تتولّى حكومة الولاية الإشراف على المدرسة (أو تأجيرها).

توفر حرّية بوش للمدارس حرّية الوفاء بمهل مرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا" أو التعرض لإجراءات تأديبية. وبموجب هذا المرسوم يملك الفيدراليون سلطة اتخاذ إجراءات عقابية في حق مدارس الولايات أوسع من أي وقت مضى.

تخفيض المعايير

في الخطاب الذي ألقاه بوش في يوليو 2003، صرّح بأن مرسوم 'لا طفل نخلّفه وراءنا' "من حيث الجوهر يقول بأنه ستكون هناك معايير عالية وتدابير قوية للمساءلة لكل ولاية في الاتحاد"[16]. وقال وزير التعليم، رودريك بايج، بعد ذلك

بشهرين في نادي الصحافة الوطنية، بأنه بسبب هذا المرسوم، "سيكون لدى كل ولاية لأول مرّة في تاريخ أمتنا خطة للمساءلة تلزم كافة المدارس وكافة الطلاب فيها بمعايير عالية تتبنّاها المدرسة"[17].

وفي الوقت الذي كان بوش وبايج يتباهيان بشأن المعايير العالية، كان تأثير "الدومينو" للمرسوم يعرّض المعايير القائمة للانهيار ويقلّل من التوقعات في شتى أرجاء البلاد.

جاء مرسوم بوش استجابة لعقود من البيروقراطيات في التعليم على الصعيد المحلّي وعلى صعيد الولاية والتي كانت تحمل الآباء على الاعتقاد بأن أداء المدارس على خير ما يرام. كان يجري التلاعب ببيانات الفحوصات التي تجريها المدارس للسماح "لكافّة الوكالات التعليمية الخمسين في الولايات بالتبليغ عن معدلات تفوق المتوسط في مدارسها الإعدادية، وادعاء معظمها بأنها حققت هذه المعدلات في كل ناحية تعليمية وكل مستوى دراسي"، كما صرّح المسؤول السابق في وزارة التعليم لاري أوزل في العام 1989[18]. وكان مرسوم بوش يهدف إلى الصدق في التبليغ عن الإحصاءات الرسمية.

وبما أن المرسوم يتمحور حول "التقدم السنوي المناسب"، فهذا يعني أنه كلما تدنّى مستوى المعايير التي تفرضها الولايات، كلما صار سهلاً عليها إظهار تقدم كافٍ. ومنذ تمرير المرسوم، خفّضت العديد من الولايات مستويات الفشل لديها.

كانت ميتشيغان تتمتع ببعض أعلى المعايير في البلاد قبل مرسوم بوش. غير أن نيويورك تايمز أشارت إلى أن "المسؤولين [في حقل التعليم] في ميتشيغان خفّضوا النسبة المئوية للطلاب الذين يتعين عليهم اجتياز الفحوصات التي تُجرى على صعيد الولاية للدلالة على أن المدارس فيها تحرز تقدماً مناسباً - بحيث صارت نسبة طلاب المدارس الثانوية التي يتعين أن تجتاز اختبارات اللغة الإنكليزية 42 في المئة بعد أن كانت 75 في المئة"[19]. وهذا ما خفّض من عدد المدارس في ميتشيغان التي تصنّف وفقاً للمرسوم على أنها فاشلة من 1513 إلى 216 مدرسة.

تحت عنوان "تحسّن المدارس مع انخفاض مستوى المعايير" في "إلْميرا"، نيويورك، صوّرت ستار غازيت روح لعبة المعايير:

أدخلت المدارس المحلّية تحسينات جذرية في اختبارات اللغة الإنكليزية على مستوى الولاية، ويعود الفضل في ذلك إلى المعايير المخفّضة... وقد خفّضت ولاية نيويورك هذا العام المستوى الذي يُعتبر أداء المدارس عنده بأنه مرضٍ مقارنة بالسنة الفائتة. والحصيلة: حقّق تلامذة الصف الرابع في 46 من أصل 50 مدرسة إعدادية محلّية متطلّبات اختبار اللغة الإنكليزية، في حين حقّق تلامذة الصف الثامن في 25 من أصل 26 مدرسة متوسطة هذه المتطلّبات. أما في السنة الفائتة، فقد وفت 39 من أصل 50 مدرسة إعدادية، و12 من أصل 26 مدرسة متوسطة بالمعايير التي كانت أعلى بكثير"[20].

لتجنّب العقوبات التي ينص عليها المرسوم، تخلّت ميرلاند عن اختبار تقييمي حسن السمعة كان يُجرى على صعيد الولاية واستحدثت اختباراً جديداً يناسب هذا المرسوم، "تقييم مدارس ميرلاند". وعلّقت بولتيمور صن في مارس 2003 على ذلك بالقول:

بما أنها السنة الأولى لاختبار "تقييم مدارس ميرلاند"، لم يعد المعلّمون والنظّار تحت ضغط تحسن معدلات طلابهم. ولسوء الحظ، فإن البعض يرحّب بالنتائج المتواضعة في هذا الاختبار الأساسي لكي يسهل عليهم إظهار التقدم لاحقاً. وللسبب ذاته، سيتعرّض المسؤولون في ميرلاند إلى مزيد من الضغوط من أجل تحديد معدل أدنى "للمهارة" عندما يتولّون تلك المهمة الهامّة في الصيف القادم[21].

حدّدت بعض الولايات الحدود الدنيا لمعايير المرسوم عند مستويات ينبغي تحقيقها باختيار مجموعة عشوائية من الناس ليست في مشرحة. وأشارت الناشونال جورنال في العام 2003، إلى أنه "في ديلاوير... يتعين على 33 في المئة [من الطلاب] هذا العام الوصول إلى مستوى الصف في الرياضيات"[22]. في مقاطعة كولومبيا، كان 30.3 في المئة فقط من تلامذة المدارس الإعدادية مجبرين على اجتياز اختبار القراءة من أجل الوفاء بهدف المرسوم للعام 2003. وأشارت الواشنطن بوست إلى أن "المسؤولين في مدارس المقاطعة، حيث كانت المعدلات متدنية،

توقّعوا بأن قرابة 80 في المئة من التلامذة في مدارسهم سيحققون الهدف المتواضع 'بتحقيق تقدم مناسب' لهذا العام"[23].

وحددت ولاية أركنساس معايير متدنية للتقدم والوفاء بمتطلبات المرسوم. وفي الخريف من العام 2003، وبالرغم من أن 90 في المئة من تلامذة المدارس فشلوا في اختبار المهارة في الرياضيات، ستظل المدرسة قادرة على الوفاء بمعايير الولاية – لأنه يتعين على 9.3 في المئة فقط من التلامذة تحقيق مستوى "ماهر" أو "متقدم"[24]. وتعتبر المدارس في ألباما من بين أسوأ المدارس في البلاد، ومع ذلك، فالمستوى الأساسي الذي حددته الولاية للمرسوم يضمن بأن تكون معدلات الفشل في مدارسها من بين أدنى المعدلات – 4 في المئة فقط[25].

أدّى مرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا" إلى إحجام ولاية نورث كارولينا عن رفع مستوى معاييرها. فمعايير هذه الولاية تتميز بأنها متدنية جداً، لدرجة أنه إذا أجاب التلامذة خطأً عن نصف الأسئلة، فسوف يحصلون على تقدير "يجتهدون عند مستوى الصف". ومع أن 84 في المئة من تلامذة الصف الرابع في الولاية يصنفون على أنهم ماهرون في الرياضيات بناء على الاختبار الذي تجريه الولاية، فبالكاد يصنَّف ربع التلامذة على أنهم ماهرون وفقاً لاختبار التقدير الوطني للتقدم التعليمي NAEP[26]. وسلّم المراقب في الولاية مايك وارد بأن المعايير القائمة تقيس فقط ما إذا كان لدى التلميذ "الجهوزية الدنيا للسير قدماً". غير أن مايك حذّر وزارة التربية في الولاية من أن رفع المعايير يمكن أن يتحول إلى كارثة سياسية. وأشارت شارلوت أوبزيرفر إلى أن "اشتراط إجابة الطلاب بشكل صحيح عن مزيد من الأسئلة سيقلّل من عدد المدارس في نورث كارولينا التي تفي بمعايير التعليم الفيدرالية ويثير عاصفة من الاحتجاج في صفوف المعلّمين"[27].

بدا الهبوط في المعايير التعليمية الذي سبّبه مرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا" واضحاً بعد فترة قصيرة على توقيع بوش على القانون. وهذا ما دفع بوزير التعليم بايج إلى إرسال رسالة غاضبة إلى المفوضين التعليميين في كافّة الولايات في أكتوبر 2000 جاء فيها "عمدت بعض الولايات إلى تخفيض مستوى التوقعات من أجل إخفاء حقيقة الأداء المتدنّي في مدارسها. وهذا ليس أهلاً ببلد عظيم"[28]. وحذّر

بايج من أن الخطط التي تضعها الولايات من أجل "تخفيض معاييرها بهدف إزالة أسماء المدارس من لوائح المدارس ذات الأداء المتدني لا يمكن أن يوصف بأقل من أنه معيب". وصرّح بايج بأن "هذا الأسلوب السياسي ليس مدعاة للإحراج وحسب، بل ويقوّض ثقة الناس في التعليم. والأشخاص الذين يتلاعبون بالألفاظ أو يحاولون تحريف أرقام الولايات... يقفون في طريق التقدم والإصلاح. إنهم المدافعون عن الفشل"[29].

لكن في ما يتعلّق بتراجع ثقة الناس بالمدارس الحكومية، كانت تصريحات بوش وبايج بأن المرسوم يشترط معايير عالية، مضلّلة مثل أي شيء يقوم به البيروقراطيون في الولايات. وهكذا، ساعدت إدارةُ بوش في خداع الشعب الأميركي مرّة أخرى في ما يتعلّق بنوعية المدارس الحكومية.

خفضت العديد من الولايات عدد المدارس الفاشلة عبر التلاعب بالإحصاءات. فهناك 35 ولاية تستخدم صيغاً 'مع هامش خطأ' "مما يوفر للمدارس تفاوتاً "يتراوح ما بين البسيط والجذري - للوفاء بمعايير الرياضيات والقراءة لدرجة أن العديد من الآباء وحتى بعض المعلّمين كانوا يعتقدون بأنها ثابتة"، كما أشارت شيكاغو تريبيون[30]. وعمدت إحدى المدارس الثانوية في أوريغون إلى التلاعب في علامات طلابها لدرجة أنه بالرغم من أن 28 في المئة فقط من الطلاب نجحوا في اختبار القراءة، فقد وفت بمعايير المرسوم التي وضعتها الولاية التي تشترط نجاح 40 في المئة من الطلاب. وحددت ولاية ميرلاند مستوى معيناً للمهارة، ولكنها سمحت للمدارس بالوصول إلى مستوى أدنى منه بنسبة تصل إلى 15 في المئة[31]. وتمكنت ولايتا كنساس وميرلاند من تخفيض عدد المدارس الراسبة بمقدار النصف عبر التلاعب بنتائج الاختبارات. ووافقت وزارة التعليم الفيدرالية صراحة على صيغ التعديل المشكوك فيها والتي استخدمتها الولايات من أجل خفض عدد المدارس الراسبة. ولاحظ، بول سالي، الأستاذ المدرّس لمادّة الرياضيات في جامعة شيكاغو بأنه لا يوجد "أساس نظري" لهذه التعديلات وقال "ما تحاول هذه الولايات فعله هو الكذب علينا، بكل صراحة وبساطة"[32].

في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في العام 2004، تباهى بوش بأن مرسوم

"لا طفل نخلّفه وراءنا" يفتح باب الفرص أمام كافة أطفال أميركا"[33]. غير أن تحديد القانون لحدٍّ أدنى من الجدارة وجّه ضربة قاضية للعديد من البرامج الخاصة بالتلامذة الموهوبين والمتقدمين. فقد أشارت وول ستريت جورنال في ديسمبر 2003 إلى أن "المدرسة لا تواجه أية عقوبات في حال تراجع مستوى الطلاب المتفوقين طالما أنهم يحافظون على مهاراتهم. ومن أجل التقيد بمعايير المرسوم، تعمل المدارس على توجيه مواردها بعيداً عن البرامج التي تساعد طلابها الأكثر موهبة"[34]. فولايات إيلينوي، وميسوري، وكاليفورنيا خفضت من حجم تمويلها لبرامج الطلاب الموهوبين، كما فعل ربع مدارس كونتيكت في العام 2003. ولاحظ مايكل كيرست البروفسور في التعليم في جامعة ستانفورد، بأنه بسبب هذا المرسوم، "تتركّز الحوافز على المستويات الدنيا والمتوسطة، وإعادة توزيع الموارد في هذين المستويين أمر منطقي إن كنت ترغب في الابتعاد عن المشاكل"[35]. وأشارت جويس فانتاسل باسكا التي تعمل في كلّية وليام ومركز ماري لتعليم الموهوبين، إلى أن المرسوم "أبعد كافة الموهوبين تقريباً عن شاشة الرادار بدلالة قلّة عدد الأشخاص القلقين بشأن تلك المجموعة من المتعلّمين"[36]. ورفض وكيل وزارة التعليم إيوجين هيكوك في ديسمبر 2003 القبول بالانتقادات الموجهة إلى المرسوم بسبب تأثيره على الأطفال الموهوبين وقال "إنها تفرقة زائفة. إذا استطاعوا التخلّص من الثغرة في المنجزات، فسوف تتحسن المدرسة برمّتها"[37]. لكن ما من سبب يدعونا إلى توقع أن ينتج عن تركيز الموارد على الطلاب الذين حققوا علامات متدنية توفيرُ البيئة المناسبة التي ترعى الطلاب الأكثر موهبة. وفي مارس 2004، سلّم هيكوك في حديثه إلى نيويورك تايمز بأن وقف العمل بالبرامج التعليمية الخاصة بالموهوبين كان "نتيجة غير مقصودة" للمرسوم[38]. لكن هذا التأثير المعاكس لن يظهر أبداً في سجلات علامات الإدارة.

سراب الانتقال

تباهى بوش في 1 يوليو 2002، بأنه "بدءاً من سبتمبر من هذا العام، سيكون أمام 3.5 مليون طفل في مختلف أرجاء أميركا الذين يذهبون إلى المدارس الراسبة

خيارات مختلفة للانتقال إلى مدارس أهلية أخرى. وهذا جزء من حقيقة أننا مجتمع يؤمن بمبدأ المساءلة"[39]. إن مرسوم بوش يعطي الطلاب الحق في الانتقال من مدرسة لا تحقق أهداف "التقدم السنوي المناسب" على مدى عامين متتالين، إلى مدرسة أهلية أخرى. وفي سبتمبر 2003 صرّح رودريك بايج، وزير التعليم بأنه "عندما يعرف الآباء بأن المدارس التي يدرس فيها أولادهم راسبة، وعندما يكون في مقدورهم فعل شيء إزاء ذلك، ففي مقدورهم التحكّم بمصائر عائلاتهم الخاصّة"[40].

لكن سرعان ما تحوّل خيار الانتقال إلى سراب، بسبب إبهام البيروقراطيين المتواطئين لهذا الحق أو بسبب تجاهل الآباء. ففي تكساس، كان هناك ما يقارب مئة ألف تلميذ في المدارس التي كان أداؤها سيئاً لدرجة تخوّل التلامذة الانتقال إلى مكان آخر، غير أن 107 تلامذة فقط على صعيد الولاية اختاروا الانتقال إلى مدارس أخرى[41]. وفي خريف العام 2003 تلقّت 20000 عائلة في أوكلاند وكاليفورنيا رسائل تعلمهم بأن لهم الحقّ في نقل أولادهم، غير أن 39 منهم فقط مارسوا هذا الحق. وفي إيست بالو ألتو تلقّت 2000 عائلة مثل هذه الرسائل، ولم تختر أي منها نقل أولادها إلى مدارس أفضل[42]. وعلّقت سان خوسي ميركوري نيوز على ذلك بالقول بأن "الآباء يميلون إلى انتقاد التعليم بوجه عام – لكنهم لا يميلون إلى انتقاد مدارسهم"[43].

وأشارت الواشنطن بوست في ديسمبر 2003، إلى أن عدداً "صغيراً جداً" من التلامذة اختاروا الانتقال إلى مدارس أخرى بسبب ضعف أدائها وفقاً لمعايير المرسوم[44]. وأشارت البوست إلى أنه "في المناطق الريفية، غالباً ما يكون من الصعب على الآباء العثور على مدارس أفضل بدون الاضطرار إلى اجتياز مسافات كبيرة. وحتى في المناطق الحضرية، غالباً ما تكون المدارس الجيدة مزدحمة ومتردّدة في قبول التلامذة القادمين من مدارس "راسبة"[45]. وفي نورث كارولينا، اختار 50 تلميذاً على صعيد الولاية الانتقال بسبب المرسوم في السنة الدراسية 2002 – 2003. ولا تتوفر لدى وزارة التعليم أية معلومات عن عدد التلامذة على صعيد البلد الذين اختاروا ممارسة حق الانتقال الذي منحهم إيّاه المرسوم.

كما يوجب المرسوم على المدارس التي فشلت في تحقيق "تقدم سنوي مناسب" لمدة عامين متتاليين توفير دروس خاصة مدفوعة الأجر من غير أن تتقاضى من تلاميذها ذوي الدخل المتدنّي شيئاً. والشركات التي توفر الدروس الخاصة المموَّلة من الصندوق الفيدرالي ترشي التلامذة لحثّهم على طلب الحصول على خدماتها[46]. ففي باتون روج بولاية لويزيانا، تقدّم الشركات الخاصة هواتف خلوية مجانية، وأجهزة تلفاز، ودراجات "سكوتر" كهربائية، وحاملات ألعاب الفيديو "للتلاميذ الذين ينهون برامج الدروس الخصوصية مدفوعة الضرائب بعد انتهاء دوام المدرسة". وعلّق جون هويت من دائرة التعليم في لويزيانا على ذلك بقوله "إذا كنت تعتقد بأن الأطفال يشتركون في هذه البرامج لأنها برامج رائعة توفرها الحكومة الفيدرالية، فعليك أن تتحلّى بالمزيد من الواقعية. عليك أن تقنعهم بذلك"[47].

تعاني الدروس الخصوصية التي يشترطها المرسوم من التعثر في شيكاغو. فقد انضم ستة آلاف تلميذ في الولاية إلى برامج الدروس الخصوصية، غير أن أقل من نصفهم تكلّفوا عناء حضورها. وأشارت نيويورك تايمز إلى أن "الشركات تتصارع مع المقرّر نفسه، وتعاني من مشكلة الحضور وما إلى ذلك من المشكلات التي منعت المدارس الراسبة من رفع مستوى كفاءتها من تلقاء نفسها". وعلّق أحد المدرسين الخصوصيين الساخطين على ذلك بقوله "كان من الصعب جداً لفت انتباه هؤلاء الأطفال. كانوا يصخبون ويصرخون منذ اليوم الأول الذي دخلت فيه إلى الصف"[48]. إن النظام التعليمي في شيكاغو يعمل على تهيئة ما لديه من معلّمين من أجل توفير خدمات الدروس الخصوصية - مما يعني أن المعلّمين سيحصلون على علاوات نتيجة لفشل المدارس أثناء ساعات التدريس العادية.

لا تزال برامج التعليم الخصوصي حديثة الولادة في بعض الأماكن لأن المدارس قامت بعمل أخرق عندما أعلمت الآباء بهذا الخيار. فقد أشارت ديترُويت فري برس إلى أن "مدارس ديترُويت أعلمت الآباء في أغسطس من العام 2003 في رسالة من صفحتين مليئة بالكلمات الطنّانة مثل 'الخدمات التعليمية المكمّلة'، ولم تأت على ذكر عبارة 'دروس خصوصية مجانية'"[49]، وقبِل 3 في المئة فقط من تلامذة

ديترُويت المؤهلين الانضمام إلى برامج التعليم الخصوصي المجاني. وهذه البرامج تموَّل من المساعدات الفيدرالية المخصصة للتعليم والتي كانت ستذهب إلى المدارس لولا ذلك. أي أنه كلما قلّ عدد الأطفال الذين ينضمون إلى برامج التعليم الخصوصي التي يشترطها المرسوم، كلما زاد مقدار المال الذي يمكن للنظام التعليمي أن ينفقه على أولوياته الخاصة.

لقد افترض واضعو المرسوم بأن الآباء سيتصرّفون متى علموا أن المدارس التي وضعوا أطفالهم فيها قد رسبت. غير أن دراسة بعنوان "تلمّس مفتاح الخروج: الآباء، الخيار ومستقبل 'لا طفل نخلّفه وراءنا'" أعدّها لصالح معهد الروّاد في بوسطن البروفسور وليام هويل في جامعة هارفارد، تبيّن أن "الغالبية العظمى من الآباء المؤهلين فعلاً لممارسة حق الاختيار وفقاً للمرسوم والاستفادة من الخدمات المتممة لا يعرفون بأن أداء مدارس الولاية التي فيها أطفالهم دون المستوى المطلوب". وسخر هويل من الاعتماد على مدارس المقاطعة "في نشر المعلومات المتعلّقة بالمدارس التي حققت 'تقدماً سنوياً مقبولاً'، والتي يحق لتلامذتها بالتالي اختيار الانتقال والحصول على خدمات تعليمية إضافية". وحثّ هويل "حكومات الولايات والحكومة الفيدرالية على التوصل إلى طرق مباشرة للاتصال بالآباء لضمان معرفتهم بالفرص التعليمية المتاحة لهم"[50].

تحرير الطلاب للهروب من العنف

عندما قدّم بوش اقتراحه التعليمي إلى الكونغرس، صرّح بأنه:

> يتعين علينا مواجهة وباء العنف في المدارس... يتعين عدم ترك الأطفال الأميركيين في المدارس التي يسود فيها الخطر بشكل دائم أو في المدارس الفاشلة... عندما يذهب الأطفال والمراهقون إلى المدرسة وهم يخشون من تعرّضهم للتهديد أو الاعتداء أو إلى ما هو أسوأ من ذلك، يتعين على مجتمعنا توضيح هذا الأمر، إنها الخيانة العظمى لمسؤولية الراشدين[51].

في العام 2000، وقع 700000 جريمة عنف في المدارس الأهلية في شتى أرجاء البلاد[52]. والمدارس في المدن الداخلية كانت معرضة بشكل خاص لأعمال العنف،

بالرغم من أن المدارس في الضواحي والأرياف نالت حصتها من هذه الأعمال أيضاً. و لم تبذل معظم الولايات والسلطات المحلّية سوى القليل لتعقب معدلات الجرائم التي تُرتكب في المدارس.

كان من المفترض أن يوفر المرسوم فتحة للهروب من هذا الوضع. فالمرسوم يشترط أن تضع الولايات تعريفاً "للمدرسة الخطرة بشكل دائم" وأن تسمح للآباء بنقل أولادهم بعيداً عن حفر الأفاعي تلك. كان في مقدور إدارة بوش إصدار قوانين ملزمة للتعريفات التي تضعها الولايات، وتحذرها من "أننا ندرس بجدّية تنظيم هذا الأمر"[53]. وبدلاً من ذلك، بعثت وزارة التعليم بثلاث عشرة صفحة من الإرشادات غير الملزمة.

وبعد فورة من الاجتماعات والمذكّرات، أنهى المسؤولون في الحقل التعليمي في الولايات بشكل جذري مشكلة العنف المدرسي في أميركا. ففي العام 2003، تم بشكل رسمي تصنيف 38 مدرسة فقط من أصل 90000 في أميركا بأنها "خطرة بشكل دائم"[54]. وتبيّن أنه ما من مدرسة واحدة في سبع وأربعين ولاية يمكن أن توصف بأنها خطرة بشكل دائم.

يركّز تعريف ولاية كولورادو حصراً على أعمال العنف الخطيرة ويوفر للمراقبين في المدارس تفاوتاً مسموحاً وواسعاً للحوادث البسيطة من غير أن تصنّف المدارس بأنها تشكّل خطراً دائماً. فقد أشارت النيويورك تايمز إلى أن "مدرسة تضم 1000 طالب يمكن أن تحصل فيها 179 جريمة كل عام، عدا جرائم الاعتداء الأخرى، ولا تصنَّف بالرغم من ذلك على أنها خطرة". وسلّم دايف سميث، وهو أحد كبار المسؤولين في وزارة التعليم في كولورادو، بأن حدوث 179 جريمة في مدرسة مع عدم تصنيفها بالرغم من ذلك بأنها خطرة كان "صحيحاً من الناحية التقنية". وألقى سميث باللوم على واشنطن قائلاً "مشكلتنا كانت في انعدام التوجيه بشكل كامل من قِبل الجهات الفيدرالية. وهم يكتفون بالقول "عرّف ما تعنيه المدرسة الخطرة كما تشاء، وسنخبرك إن كان هذا التعريف يعجبنا أم لا"[55]. وقد درست الهيئة التشريعية في كولورادو في أبريل 2004 مشروع قانون من أجل تغيير المعايير، وصفه رئيس مجلس الشيوخ جون أندروز بأنه "سخيف"[56]. هُزم مشروع

القانون بسبب خشية المشرّعين من أن مراجعة المعايير يمكن أن تلطّخ سمعة المدارس التي تشهد العديد من حوادث العنف.

وقد سنّت ولاية نيويورك قانوناً يقضي بأن المدرسة الإعدادية أو الثانوية يمكن تصنيفها بأنها دائمة الخطورة "إذا شهدت المدرسة في كل سنتين متتاليتين حوادث إطلاق نار تصل إلى 3 في المئة أو أكثر نسبة إلى عدد الطلاب المسجّلين فيها"(57). وطالما أن نسبة تلامذة المدرسة الإعدادية الذين يتم ضبطهم وفي حوزتهم مسدسات وسكاكين تقلّ عن 3 في المئة، فالمدرسة تعتبر آمنة من وجهة نظر المرسوم. وقد انتقد إيلي سيلفرْمان البروفسور في كلّية جون جاي للقضاء الجنائي، المعايير التي حددتها الولاية قائلاً "إذا نظرت إلى عدد الحوادث التي استُعملت فيها أسلحة، ستجد أنه قليل بالمقارنة مع عدد الاعتداءات الفعلي. وإذا سألت الناس عن أكثر ما يخافونه في النظام المدرسي، ستجد أن معظمهم يخشون من حوادث العراك"(58).

يمكن اعتبار معايير نيويورك معقولة تقريباً إذا قارنّاها بمعايير ويسكونسن التي تشترط أن "يتجاوز عدد حالات التوقيف بسبب اقتناء الأسلحة 5 في المئة من مجمل الجسم الطلابي". وبالتالي، يمكن اعتبار مدرسة في ويسكونسن دائمة الخطورة فقط في حال تم طرد واحد في المئة من عدد التلامذة فيها بسبب ارتكابهم جرائم عنف على مدى ثلاث سنوات متتالية. وشرح المراقب في قسم التعليم الأهلي، توني إيفرز ما يعنيه ذلك بقوله "إن مدارس ويسكونسن آمنة جداً"(59).

وفي ولاية إيلينوي، كان المسؤولون أكثر تساهلاً مع التلامذة الخارجين عن القانون. وتشترط الولايات أن تتجاوز حالات الطرد المرتبطة بارتكاب أعمال عنف ثلاثة في المئة من مجموع أعداد المسجّلين في المدرسة وعلى امتداد سنتين متتاليتين لكي تصنَّف على أنها مدرسة خطرة. والأكثر تساهلاً من ذلك كانت نورث كارولينا، التي كانت تشترط "سنتين متتاليتين تحدث فيهما خمسة اعتداءات إجرامية عنيفة أو أكثر مقابل كل 100 تلميذ". لكن حتى هذا المستوى من المجازر لا يخوّل الولاية حق إطلاق صفة "خطرة بشكل دائم" على المدرسة ما لم "يقرّر مجلس إدارة المدرسة التابعة للولاية بأن الظروف التي ساهمت في هذه الجرائم يرجَّح أن تستمرّ في السنة الثالثة"(60).

في إحدى المدارس المتوسطة في جاكسونفيل، حصلت 478 جريمة وحادثاً عنيفاً في سنة واحدة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي على صبي يبلغ من العمر 12 عاماً في حمام المدرسة شارك فيه أربعة طلاب. ومن حسن حظ الأولاد وآبائهم أن المدرسة لا تشكل خطراً بشكل دائم لأن ولاية فلوريدا وضعت حداً أقصى يشترط، بالإضافة إلى اشتراط وجود العديد من الطلاب المجرمين، بأن "غالبية الطلاب، والآباء وموظفي المدرسة" يوافقون على إطلاق صفة "الخطرة" عليها في مسح رسمي[61]. إن السماح لمسؤولي المدرسة بالتصويت ضدّ إطلاق صفة "الخطرة" يعني منحهم صلاحية إخفاء الدليل على فشلهم في حماية الطلاب.

حدثت في إحدى المدارس الثانوية في لوس أنجلوس "28 حالة اعتداء بالضرب، وحالة سرقة، واعتداءين بسلاح قاتل وثلاثة اعتداءات جنسية" في السنة الدراسية 2001 – 2002[62]. لكن هذه المدرسة لا تشكل خطراً دائماً وفقاً لمسؤولي التعليم في كاليفورنيا. وأشارت لوس أنجلوس تايمز إلى أن "تعريف كاليفورنيا سيؤدي إلى إفشال أي اختبار منطقي... وبدلاً من التصدي للجريمة الحقيقية، تقيس الولاية كيفية تعامل المراقبين مع الجريمة. فإذا تم طرد واحد في المئة على الأقل بسبب ارتكابهم جرائم عنف، فإن المدرسة تصنَّف بأنها خطرة، لكن فقط في حال وقعت حادثة واحدة على الأقل استُخدم فيها سلاح ناري في كل سنة من السنين الثلاث الأخيرة. ويمكن أن يكون سجل المدرسة نظيفاً حتى وإن كان الطلاب يتعرّضون فيها للضرب أو السرقة بانتظام تحت التهديد بالسكاكين"[63]. وعلّق تيم بيوريش المسؤول الإداري الرئيسي في منطقة المدارس الموحدة في لوس أنجلوس على ذلك بقوله "هذا مؤشر على أنك تحصل على المكافآت لأنك تغمض عينك عن المشكلات التي تحصل"[64]. وأشارت التايمز إلى أن أحد المسؤولين التعليميين ممن ساعد في صياغة المعايير المنصوص عليها قال بأن "أحد الهواجس التي كانت تساور بعض المدارس هو أن تعريفاً موسعاً للخطر يمكن أن يؤدي إلى حالات انتقال كثيرة جداً"[65].

وفي أوهايو، بدأ المسؤولون بدراسة معايير يمكن أن تؤدي إلى تصنيف 36 مدرسة على أنها خطرة بشكل دائم، غير أن حشداً من المسؤولين في المدارس المحلّية

أقنع الولاية بوضع معايير تمنع وصف أية مدرسة في أوهايو بأنها خطـرة بشـكل دائم[66]. وعلّقت باربرا بيرد بينيت المسؤولة التنفيذية الرئيسية في مدارس كليفلاند، على ذلك بقولها "لا أعتقد بأنك ستجد معلّماً واحداً يمكن أن يقول لك بـأن في ذلك أية ذرّة من المنطق"[67].

هناك العديد من الولايات التي وضعت معايير لكي تضمن عدم الحكم علـى أية مدرسة بأنها مذنبة من الناحية العملية. وتعترف جينين أوزْبـورن، العضـو في مجلس إدارة مدرسة ميسوري "بأننا لا نتوقع أبداً وجود مدرسة على لائحة المدارس الخطرة بشكل مستمر"[68]. وعلّقت سو آدامز التي تعمل في وزارة التعليم في ألباما، على ذلك بقولها "لم نكن نتوقع أن تتمكن أي من مدارسنا من الوفاء بتلك المعايير هذه السنة. غير أنه لا توجد لدينا أية مـدارس يمكـن وصـفها بأنهـا دائمـة الخطورة"[69].

كان من المفترض أن يكون السماح للأطفال بالانتقال من المدارس "الخطـرة بشكل دائم" أحد أكثر الأوجه الإنسانية لمرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا". لكن بدلاً من ذلك، عرّف المسؤولون في الحقل التعليمي هذه العبارة من أجل تقييـد حرّيـة الطلاب في الفرار من العنف. فقد رفض البيروقراطيون السماح للأطفال بـالهرب من المدارس الخطرة لأن ذلك سيؤدي إلى الإضرار بسمعة مديري هـذه المـدارس ويتسبب في إحراج المعلّمين والموظفين الآخرين.

الشيء الوحيد الذي يثير الضحك أكثر مما يثيره العديد من التعريفـات الـتي وضعتها الولايات هو استجابة إدارة بوش، التي كانت تموّل هذه الأعمال وتقرّها. ففي سبتمبر 2002 حذّر وليام موذْزلسْكي الذي كان مدير المكتـب الفيـدرالي للمدارس الآمنة والخالية من المخدرات، الولايات من أنه "لا يمكنها زيادة العراقيل بحيث تستثني كل مدرسة في الولاية"[70].

لكن بعد أن قامت حكومات الولايات بما هو مخالف لـذلك تمامـاً، فقـد المراقبون الفيدراليون أصواتهم فجأة[71]. وفي يوليو 2003 وبعد أن أثـارت معـايير كاليفورنيا السخيفة عاصفة من الاحتجاجات، قال موذْزلسْكي بأنـه "لا يوجـد تعريف واحد صحيح. وأحد النواتج الجانبية لذلك سيؤدي إلى نقاش بين النـاس

والوكالات التابعة للولايات. فإذا لم تكن توجد مدارس خطرة بشكل دائم، فما العيب في ذلك؟"[72].

في سبتمبر 2002 ومع إعلان الولايات عن تعريفاها السخيفة الواحد تلو الآخر، حاز مودْزلسْكي على الميدالية الذهبية بسبب تفكيره الإيجابي: "أنظروا. أنا لا أعير اهتماماً لعدد المدارس المسردة على أنها خطرة بشكل دائم. فقد أصبحت الأرقام مسألة ثانوية أمام حقيقة أنه لدينا الآن 50 ولاية تقول 'مرحباً، بعد تركيزنا على كل أمر نقوم به في التدريس والتعليم، ينبغي علينا أيضاً ضمان أن البيئات آمنة'... ناهيك عن أنه لم يسبق أن قامت بذلك قبلاً، ولكن الآن، بدأت النتائج بالظهور"[73]. غير أنه لم تظهر أية ردّات فعل معاكسة من إدارة بوش تجاه الولايات التي خدعت الناس بشأن حالة الأمن في مدارسها.

يعتقد بعض الخبراء في القطاع الخاص بأن مرسوم بوش سيجعل المدارس أكثر خطورة. فرئيس قسم السلامة والخدمات الأمنية في المدارس الوطنية كينيث ترومب يقول إن "النتيجة النهائية قانون آخر لن يحسّن من مستوى السلامة في المدارس، بل من المرجَّح أن يجعلها أقل أمناً لأنه يوفر كافة الحوافز لإدارات المدارس لكي لا تبلّغ عن الجرائم المدرسية ولأنه لا يوفر لها أية حوافز من أجل التبليغ عن هذه الحوادث"[74].

وحتى بعد أن ثبت أن النظام احتيال مطلق، فقد استمرت إدارة بوش في مديحه كما لو كان يؤدي الغرض منه كما هو مطلوب. ففي يناير 2004، قال مودْزلسْكي بأنه "لدينا شعور قوياً جداً بأنه ينبغي تنفيذ ذلك على مستوى الولاية - لا على المستوى الفيدرالي. ولو كان لدينا تعريف قياسي، لكنا سمعنا المزيد من صيحات الاحتجاج في أوساط الرأي العام"[75]. فتجنّب صيحات الرأي العام أكثر أهمية من تجنّب الوضع الذي تصبح فيه الحكومة الفيدرالية طرفاً في الحيلة الكبيرة المتعلّقة بالسلامة في المدارس. فإذعان الفيدراليين يشير إلى استعداد إدارة بوش للتسامح مع العديد من عمليات الاحتيال التي يقوم بها البيروقراطيون في الولايات. والقانون الذي كان من المفترض أن يُنتج الصدق في التعليم أنتج بدلاً من ذلك المزيد من السخافات أكثر من أي وقت مضى. وربما كانت إدارة بوش مهتمّة

بالمحافظة على ثقة الناس في المرسوم أكثر من اهتمامها برؤية الوعود السامية لهذا القانون تتحقّق.

نموذج الفضائح في تكساس

لقد استند مرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا" إلى ما يصفه بوش باعتزاز "بمعجزة تكساس"[76] – إصلاحاته في ميدان التعليم أثناء ولايته كحاكم على تكساس طوال دورتين متتاليتين. فعندما انتُخب بوش حاكماً في نوفمبر 1994، ضغط من أجل إصدار قانون يفرض إجراء اختبارات أكثر صرامة ويربط الرواتب التي يتقاضاها المعلّمون وأعضاء مجالس الإدارة في المدارس بمعدلات التوقف عن الدراسة وعلامات الطلاب في الاختبارات التي تجريها الولاية. ويعود فوز بوش في حملة إعادة انتخابه في العام 1998 جزئياً لأنه وعد بفرض معايير أكثر صرامة على المدارس[77].

أنتجت هذه الإصلاحات أرقاماً مذهلة. فقد انخفض معدل التوقف عن الدراسة في تكساس من 6.1 في المئة في العام 1989 إلى 1.6 في المئة في العام 2000، في حين ارتفعت نسبة تلامذة الصف العاشر الذين نجحوا في الامتحان من 58 في المئة في العام 1995 إلى 80 في المئة في العام 2000[78]. ومن المفترض أن إصلاحات تكساس تثبت كيف أن فرض معايير عالية يمكن أن يحدث ثورة في أداء المدارس.

لم يكن التقدم أكثر دراميكية في أي مكان في تكساس أكثر منه في هيوستن. ووقع اختيار بوش على رودني بايج كوزير للتعليم بسبب إنجازاته الأسطورية كمشرف على النظام المدرسي في هيوستن من العام 1995 وحتى مطلع العام 2001. وحصل بايج على راتب سنوي مقداره 275000 دولار في هيوستن بسبب نجاحاته تلك[79].

لكن بحلول العام 2003، ظهرت معجزة هيوستن على أنها فضيحة. فقد كان النظام المدرسي يواجه خطر خسارة التفويض الحكومي بسبب المعدلات المرتفعة لحالات الانقطاع عن الدراسة قبل تولّي بايج منصبه، ليواجه الخطر مرّة أخرى بعد سنتين من رحيله، لكن هذه المرّة بسبب التقليل المبالغ فيه في أعداد المنقطعين عن

الدراسة. وأشارت هيوستن كرونيكل إلى أنه "في العام 1995، طلب بايج من المسؤولين الإداريين إعادة تقييم الطريقة التي يحصون بها أعداد المنقطعين عن الدراسة لأن الطلاب كانوا يتركون مدارسهم لأسباب لا علاقة لها بالتعريف الرسمي 'للانقطاع عن الدراسة'. وفي وقت لاحق، عزى التحولَ الكبير في أعداد المنقطعين عن الدراسة إلى التدريب الجديد الذي يخضع له الموظفون الذين يحددون معايير "الانقطاع عن الدراسة" التي تصنّف الأسباب التي دفعت بالطلاب إلى ترك المدرسة"[80]. وأشار لو دوبوز، وهو أحد المؤلفين في تكساس، إلى أن الهيئة التعليمية في تكساس "أوجدت حتى لائحة موسّعة بمعايير الحضور والتسجيل تسمح (وحتى تشجّع) المسؤولين الإداريين في المدارس على وضع "المغادرين" في أية فئة عدا فئة 'المنقطعين عن الدراسة'"[81].

كان من المفترض أن يكون الطابع الاحتيالي للمزاعم المتعلّقة بأعداد المنقطعين عن الدراسة واضحاً منذ الوهلة الأولى. فقد وصفت نيويورك تايمز إحدى المدارس إبّان فترة تولّي بايج منصب المراقب بأنها "المدرسة الثانوية التي تضم أبناء الأقليات الفقيرة الذين يبلغ عددهم 1650 طالباً والتي انخفض عدد الطلاب فيها من 1000 في السنة الدراسية الأولى إلى ما دون 300 طالب في سنة التخرّج. ومع ذلك – وهنا تكمن المعجزة – لم يتم التبليغ عن حالة انقطاع واحدة عن الدراسة"[82]. وسلّم روبرت ستوكْويل، المسؤول الأكاديمي الرئيسي في منطقة مدارس هيوستن، في العام 2003 بأن "المعدل السنوي للانقطاع عن الدراسة بأنه كِسرة من الفخار، وأننا لم نعد نستخدمه الآن"[83].

كما تدّعي بعض المدارس الثانوية داخل المدن بأن 100 في المئة أو قرابة 100 في المئة من طلابها يخططون للدخول إلى الجامعة. فيما قال مدير سابق في إحدى المدارس الثانوية بأن معظم الطلاب في مدرسته "لا يستطيعون تهجئة كلمة "الجامعة، ناهيك عن دخولها"[84].

خلال مدة تولّي بايج منصب المراقب، ارتفع معدل نجاح تلامذة الصف العاشر في هيوستن بناء على "تقدير تكساس للمهارات الأكاديمية"[85]. وتعمد المدارس في هيوستن إلى ترسيب تلامذة الصف التاسع أكثر من مرّة لمنعهم من

الخضوع لامتحان الصف العاشر وتشويه سمعة المدرسة. ففي إحدى المدارس الثانوية في هيوستن، كان يوجد 1600 تلميذ في الصف التاسع و284 تلميذ فقط في الصف العاشر، ويرجع الفضل في ذلك إلى الحيلة السياسية القائمة على "تكديس تلامذة الصف التاسع"[86]. والنتيجة هي أن العديد من التلامذة المحتجزين في الصف التاسع يصابون بالإحباط ويتوقفون عن الدراسة في نهاية الأمر.

استندت "معجزة تكساس" إلى اختبار في غاية البساطة. فبعد أن أصبح جورج بوش حاكماً لولاية تكساس، خفّضت وزارة التربية في تكساس بدرجة كبيرة عدد الإجابات الصحيحة اللازمة لاجتياز اختبار تكساس للمهارات الأكاديمية. يمكن أن يمتلك التلميذ مهارات في القراءة أسوأ من مهارات 95 في المئة من الطلاب في مجمل البلاد وبالرغم من ذلك تبقى قصة تكساس قصة نجاح. وأشار أحد رجال الفكر المحافظين جيف جودسون، والذي يعمل لدى مؤسسة تكساس للسياسات العامّة، إلى أنه "متى بدأتَ بالتعمق في البحث، ستصاب بالدهشة عندما تعرف كيف يمكن التلاعب بهذه العلامات من أجل تحقيق أغراض سياسية. إنها سياسة مجحفة، وهي تعمل على جعل النظام يبدو جيداً على حساب مصلحة التلاميذ"[87]. فالمسؤولون في الولاية خفّضوا معايير النجاح، ثم ادّعوا بأن المدارس حوّلت الماء إلى نبيذ.

هناك علامات تحذيرية تشير إلى عملية احتيال سياسية واسعة النطاق. ففي العام 1999، حذرت جامعة تكساس من "تدهور ملحوظ في عدد الطلاب المؤهلين من الناحية الأكاديمية لمتابعة التعليم العالي"[88]. ولذلك، أسس المراقب العام في ولاية تكساس "وحدة سلامة التعليم الأهلي" في العام 1999 بعد ذيوع التقارير التي تتحدّث عن استثناء المدارس للطلاب الضعاف من الخضوع للامتحانات التي تجريها الولاية[89]. كما سخر بعض الخبراء في التعليم من نسبة 1.6 في المئة لمعدل التوقف عن الدراسة في المدارس الثانوية[90].

ردّ بايج، الذي كان يمتدح المساءلة بلا توقف بوصفها الميزة الرئيسية في مدارس هيوستن، على حالات الكشف عن عمليات الغش بتصوير نفسه على أنه شهيد. وقال لصحيفة دالاس مورنينغ نيوز "هناك دراسة غير عادلة على نحو لا

يصدِّق للمسألة"[91]. وعندما ظهر بايج في نادي الصحافة الوطنية في سبتمبر 2003، طرح عليه رئيس النادي سؤالاً عن التحقيق الجاري في النظام المدرسي في هيوستن: "ما مدى انعكاس ذلك على قيادتك لتلك المقاطعة؟"، أجاب بايج بطريقة غاضبة "أعتقد بأن طريقة تصوير المسألة تتحدث عن طريقة تصوير المسألة أكثر من الحديث عن أي شيء آخر"[92].

إلغاء ثغرات الاختبارات التي تميّز بين الأعراق

ينص مرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا" على إلغاء كافة التباينات العرقية في معدلات النجاح في اختبارات الرياضيات واللغة الإنكليزية بحلول العام 2014. وعن هذه التباينات، قال وكيل وزارة التربية هيكوك لوول ستريت جورنال في ديسمبر 2003 بأن "الأولوية القصوى لإدارة بوش في حقل التعليم هي تضييق الفجوة في المنجزات بين الطلاب من أبناء الأقلّيات والطلاب البيض"[93]. وقال الوزير بايج "أعتقد بأن مرسوم لا طفل نخلّفه وراءنا على الأرجح هو أعظم برنامج إجرائي تأكيدي في البلاد"[94].

لا يتوقف بوش عن توجيه الاتهامات لما يصفه "بالتزمّت اللّيّن للتوقعات المتدنية"، ملمّحاً إلى أن التحامل هو السبب الرئيسي للفجوات في المنجزات التي مردّها العِرق. وفي يناير 2004 أعلن بايج في خطاب ألقاه أمام رجالات الفكر في واشنطن بأن "مرسوم لا طفل نخلّفه وراءنا يتصدى لمشكلة التمييز المستترة، التفرقة العنصرية الفعلية الآخذة في البروز في مدارسنا". وأكّد بايج على أن المرسوم "هو الخطوة المنطقية التي تلي إنهاء وزارةِ التعليم زمن براون للتفرقة العنصرية، ومرسومِ الحقوق المدنية الذي صدر في العام 1964 الذي وعد بمجتمع عادل... يتحدث مرسوم لا طفل نخلّفه وراءنا عن الحرّية والمساواة والعدل". حتى أن بايج أثار بلاغة خطاب جيتيسبْورغ المسهب للينكولن، "خمسون سنة مرّت منذ حكومة براون". ووصف بايج معارضي المرسوم بالعنصريين، محذراً من أنه "إذا نجح الأشخاص الذين يخشون التغيير في إحباط الإصلاحات الوطنية، فسوف ينتصر الانقسام، والإقصاء، والتمييز العنصري، والقسوة"[95].

إن الفجوة التي يُزعَم بأن المرسوم سيردمها أكبر بكثير مما يعتقده معظم الأميركيين. فأداء طلاب السنة الأخيرة في مدارس السود "أسوأ بقليل من تلامذة الصف الثامن البيض في كل من القراءة وتاريخ الولايات المتحدة، وأسوأ بكثير في الرياضيات والجغرافيا"، وفقاً لما قاله البروفسور ستيفن ثيرنستورم وزوجته مندوبة جمعية الحقوق المدنية، أبيغايل ثيرنستورم، في كتابهما No Excuses: Closing the Racial Gap in Learning الذي نُشر في العام 2003[96]. ففي مينيسوتا، التي تعدّ من بين أكثر الولايات رُقيّاً، 78 في المئة من الطلاب البيض في قسم الرياضيات يجتازون امتحان التخرّج من الثانوية العامة، في حين ينجح 33 في المئة فقط من الطلاب السود[97].

يصف مرسوم بوش أربع فئات مختلفة للمنجزات، أدناها الفئة التي هي "دون المستوى الأساسي، وهي مخصصة للطلاب غير القادرين على إظهار حتى 'الامتلاك الجزئي' للمهارات والمعرفة المطلوبة"[98]. يصنَّف أداء معظم تلامذة الصف الثاني عشر من السود بأنه دون المستوى الأساسي في معظم فئات اختبارات المرسوم. والتباين بين منجزات الطلاب السود والبيض أكبر من ذلك في الفئة الأعلى وفقاً للمرسوم. فاحتمال وجود الطلاب البيض والطلاب الآسيويين الأميركيين يزيد بمقدار 30 ضعفاً عن الطلاب السود في اختبار العلوم المتوافق مع معايير المرسوم. (كما يتخلّف الطلاب المتحدرين من أصول لاتينية بدرجة كبيرة عن الطلاب البيض). ومع أن الفجوة بين البيض والسود في علامات الامتحانات ضاقت في السبعينات وحتى أواسط الثمانينات، فقد عادت لتتّسع في التسعينات.

إن الثغرة العرقية في علامات الاختبارات لا ترجع إلى نقص في الإنفاق الحكومي. فالمدارس العادية ذات الأغلبية من التلامذة السود أو المتحدرين من أصول لاتينية تنفق على كل تلميذ أكثر مما تنفقه المدرسة العادية ذات الغالبية من التلامذة البيض[99]. ولاحظ ثيرنستورم بأن الطلاب الآسيوين المتحدرين من عائلات فقيرة في مدارس المدن الداخلية ذات المستوى المتدنّي يتفوقون على نظرائهم السود والمتحدرين من أصول لاتينية. فالمدارس هي نفسها، وكذلك المعلّمون، لكن النتائج مختلفة"[100]. (كما أن الطلاب الآسيوين يتفوّقون كثيراً على الطلاب البيض في الرياضيات).

والعرق عامل أقوى بكثير في التوقع بنتائج الاختبارات من المدخول. وكما لاحظ البروفسور في جامعة هارفارد ناثان غلايزر فإن "معدلات الطلاب السود من أبناء العائلات التي تتراوح مداخيلها بين 80000 و100000 دولار في اختبار التقدير المدرسي أدنى من معدلات الطلاب البيض من أبناء العائلات التي تقل مداخيلها عن 10000"[101]. ومع أن مستوى التحصيل العلمي لدى أبناء السود قد زاد بدرجة كبيرة في العقود الأخيرة، لكنّ "التباين في الأداء الأكاديمي بين الأطفال البيض والسود الذين يتمتع آباؤهم بمستوى مرتفع من التحصيل العلمي، أكبر" من التباين بين الأطفال السود والبيض[102].

ومع أن الوزير بايج يصف المرسوم بالضربة الموجهة ضد التفرقة العنصرية، لكن ثقافة السود ربما تكون المصدر الأهم للثغرة في المنجزات. فاحتمال أن يجلس طلاب السنة الأخيرة في مدارس السود الثانوية لمشاهدة التلفاز مساء لمدة لا تقل عن خمس ساعات يزيد بمقدار خمسة أضعاف عن نظرائهم البيض[103]. كما أن احتمال عيش الطلاب السود في عائلات تضم أحد الأبوين يزيد مقدار الضعف مقارنة بالطلاب البيض – وهو ما يتسبب في توفير مستوى أدنى بكثير من التربية والضغط الأبويّ من أجل تحقيق أداء جيد في المدرسة. ولاحظ جون ماكهورتر، وهو بروفسور أسود في جامعة كاليفورنيا في بيركلي ومؤلف كتاب Loosing the Race: Self - Sabotage in Black America بأن "الطلاب السود لا يبذلون جهوداً مثل تلك التي يبذلها الطلاب الآخرون... وينتمي هؤلاء الطلاب كافّة إلى ثقافة تعاني من توتر معادٍ للعلم، تنشئهم منذ الولادة على نحو دقيق ولكن قاطع على عدم القيام بالواجبات المدرسية بإخلاص شديد"[104]. وعلّق البروفسور في جامعة هارفارد هنري لويس غايتس على استطلاع أُجري مؤخراً بقوله "عندما طُلب من أبناء السود أن يعدّدوا لائحة بالأشياء التي يعتبرونها 'تليق بالبيض'"، كانت الإجابتان الأكثر شيوعاً "الحصول على تقديرات بدرجة ممتاز والتحدث بالإنكليزية الفصحى". وأشار غايتس إلى أنه "لو أنّ أياً منهم قال مثل هذا الشيء عندما كنا في فترة الخمسينات، لكانت أمّه ضربته على رأسه أولاً، ولكانوا أدخلوه إلى مصحّ للأمراض العقلية عقلي ثانياً"[105].

يعتبر بند "العلامات المتساوية" في مرسوم بوش أحد أكثـــر إمـــلاءات المـــؤمنين بالمساواة شمولاً وحماقة في تاريخ الحكومات الفيدرالية. فمن السذاجة توقّع أن يـــؤدي التدخل الفيدرالي إلى جعل كافّة المجموعات متساوية في حسن القراءة (أو في سوئها).

إن التركيز على تضييق الثغرة بين الأعراق يصرف الانتباه عـــن حقيقـــة أن الطلاب الأميركيين يزدادون تخلّفاً عن الطلاب في البلدان الأخرى. وكمـــا أشـــار البروفسور في جامعة هارفارد بول بيترْســـون فالاختبـــارات الدوليـــة تظهـــر أن الأميركيين الذين تبلغ أعمارهم 17 عاماً يعدّون من بين أضعف الطـــلاب في دول العالم المتقدم، ولا يتفوقون إلاّ على أقرانهم في ليتوانيا وقـــبرص ودولـــة جنـــوب أفريقيا[106]. وكلما طالت مدة دراسة الأميركيين في المدرســـة، كلمـــا ضـــعف تحصيلهم وفهمهم العلمي مقارنة بالطلاب الأجانب. والمسوحات الدوليـــة الـــتي تجري مقارنات بين الأميركيين من مختلف الفئات العمرية والأجانب مـــن حيـــث نسبة الأمّية تظهر تقدماً ثابتاً وبسيطاً نحو الأسفل" بدءاً بالفئة العمريـــة ذات 56 - 65 عاماً ووصولاً إلى الفئة العمرية ذات 16 - 25 عامـــاً بـــين أفـــراد الشـــعب الأميركي[107].

وعود فارغة، مخاطر حقيقية

في أبريل 2002، أي بعد ثلاثة شهور من توقيعه على المرسوم، أعـــاد بـــوش بعث وعد فاشل آخر من وعود كلينتون عندما حدد هدفاً فيدرالياً بأنه ينبغي على كل طفل أن يكون قادراً على القراءة مع بلوغه الصف الثالث. وأعلن بوش بأنـــه "فيما نحارب من أجل الحرّية، أنا أفهم أيضاً بأن الحرّية توجب عدم ترك أي طفـــل في أميركا وراءنا. فالحق المدني الجديد في أميركا هو القـــراءة"[108]. غلّـــف بـــوش اقتراحه من أجل الحصول على تفويض فيدرالي جديد - الحق بـــالقراءة، بفضـــل واشنطن - بلغته الوطنية التي يتحدث فيها عن حربه العالمية على الإرهاب. وهناك قول مأثور يقول بأنه إذا كان هناك شخص يتعرض للقمع، فإنه لا يوجد شـــخص واحد حرّ. أما تحوير بوش لهذه المقولة فهو: "إذا كان يوجد طفل في الصف الثالث لا يحسن القراءة، فإن كافّة الأميركيين أمّيّون".

اقترح بوش بأن تقوم الحكومة الفيدرالية بتمويل برامج التدريب لكافّة معلّمي "الهيد ستارت" الخمسين ألفاً في مختلف أرجاء البلاد وأنه – كما أشارت الواشنطن بوست – "للمرّة الأولى، يتم تقييم أداء مراكز التطوير الخاصة بالأطفال التي تحظى بتمويل فيدرالي في تعليم الأطفال دون سنّ الدراسة المسجّلين فيها والذين يتحدّرون من عائلات متدنية الدخل"(109). إنه لأمر مثير للسخرية أن يصف بوش هذا الاقتراح بأن إصلاح حالم، بدلاً من أن يكون اعترافاً بتقصير فاضح ودائم. وحقيقة أن الحكومات الفيدرالية موّلت هذه المراكز قرابة نصف قرن من غير أن تتكلّف عناء التأكد من نجاحها ينبغي ألاّ تثير أية شكوك بشأن الحكمة من توسيع الدور الفيدرالي في صياغة عقول الناشئة.

ومما جاء في إعلان بوش: "إذا كنا نتوقع منجزات من كل طفل، فإن كافة أطفالنا بحاجة إلى الدخول إلى المدرسة مع فرصة متساوية في تحقيق المنجزات. يتعين أن يكون لكل طفل مكان متكافئ عند خط الانطلاق"(110). وهذا كان وعد ليندون جونسون القديم: فقد وعد الرئيس جونسون في العام 1965 بأن "هيد ستارت" سوف يضع الأطفال "على قدم المساواة مع رفاقهم في الصف عندما يدخلون إلى المدرسة"(111). لكن ما من طريقة يمكن أن تساوي بين الآباء الأغبياء المدمنين على مشاهدة التلفاز والذين لا يلاحظون كتاباً إذا سقط عليهم. وتعليقات بوش المتعلّقة "بخط الانطلاق" تنمّ عن الديماغوجية المعتادة التي طالما تخلّلت الوعود التعليمية للسياسيين في واشنطن.

الإنفاق مثل التعليم

اختار بوش الرسالة الليبرالية الديموقراطية التي تقول بأن رفع مستوى الإنفاق الحكومي سينمّي عقول الشبيبة. ففي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في 20 يناير 2004 قال بوش "إننا نوفر المزيد من التمويل لمدارسنا، بزيادة مقدارها 36 في المئة منذ العام 2001"(112). وعندما لم يلقَ تأكيده صدى واسعاً بما فيه الكفاية في البلاد، أصيب دكاترة كتابة النصوص في البيت الأبيض بالاضطراب. وبعد ذلك بثلاثة أيام، قال بوش في خطاب ألقاه في مؤتمر رؤساء البلديات في الولايات المتحدة،

"دعوني أشرح لكم وجهة نظري في ما يتعلّق بتلك القطعة الهامّة من التشريع، بما أنني كنت الشخص الذي طلب من الكونغرس تمريره. قلت لهم، أولاً وقبل كل شيء، 'سنعمل على زيادة الميزانيات'، وهو ما قمنا به حيث بلغت نسبة الزيادة 49 في المئة منذ العام 2001"[113]. وفي حين تباهى بوش بالزيادة الكبيرة في الإنفاق التي أمر بها، شجب الديموقراطيون والليبراليون ما قام به بوش لأن الزيادات في الإنفاق لم تكن تتم بوتيرة أسرع. وفي يناير 2003، أرسلت مجموعة من الأعضاء الديموقراطيين في مجلس الشيوخ رسالة إلى بوش طالبوه فيها بإنفاق المزيد "لأن المدارس الأهلية في أميركا لا يمكنها التغلّب على العوائق الضخمة التي تواجهها بالقليل من الأموال"[114].

لطالما كانت المعادلة "المزيد من الإنفاق = المزيد من التعليم" بمثابة أحجية. فقد خلص تقرير أعدّته وزارة التعليم الأميركية في العام 1999 إلى أن "التمويل الإضافي الذي خُصص للتعليم... في الماضي لم يفضِ بوجه عام في الحقيقة إلى منجزات أفضل"[115]. فهناك العديد من النظم المدرسية الحضرية التي تنفق مبالغ مالية أكبر بكثير من متوسط الإنفاق القومي على التعليم - مثل واشنطن، دي سي - والتي سجل طلابها يُعد من أسوأ العلامات في البلاد. ومن ناحية أخرى، فإن ولاية مونتانا "تنفق مبلغاً عادياً من المال على التعليم ولكنها استطاعت أن تحقق ثاني أعلى مرتبة في القراءة وفقاً لمعايير مرسوم 'لا طفل نخلّفه وراءنا' من بين الولايات الأربعين التي أشركت في اختبار العام 1998"[116]. وهناك تقرير أُعدّ في العام 2003 لصالح منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي قارن بين مستويات الإنفاق على التعليم في البلدان الصناعية وخلص إلى أن الولايات المتحدة تعدّ "من بين أكثر الدول إنفاقاً على التعليم الابتدائي والثانوي - 10240 دولار مقابل كل تلميذ في العام 2000 - لكن أداء الطلاب الأميركيين ضعيف بالمقارنة مع أداء الطلاب في العديد من البلدان التي تنفق مبالغ أقل على التعليم"[117].

أعلن بايج في العام 2003 بأنه "ما من فكرة في السياسة أضرّت الأطفال أكثر من الفكرة الخاطئة والمضلّلة التي تقول بأن نوعية التعليم يحددها مقدار المال الذي ننفقه"[118]. ومع ذلك، اشتكى بايج إلى الواشنطن بوست من أن فقرة حساسة من

مرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا" تضمنت "القليل من التركيز على مقادير الدولارات غير المسبوقة التي تتدفق إلى الولايات من أجل دعم مرسوم 'لا طفل نخلّفه وراءنا،"[119]. إن إدارة بوش تقول الشيء وتفعل نقيضه - بتباهيها بالزيادات في الإنفاق على التعليم أولاً، ثم بشجب النقّاد الذين طالبوا بإنفاق المزيد.

تعترف إدارة بوش بأهمية النشاط التعليمي بوصفه استثماراً سياسياً. ففي أوائل العام 2002، قال المستطلع الجمهوري لآراء الجماهير دافيد ونستون للأعضاء الجمهوريين في الكونغرس: "عندما نتكلم عن التعليم، فإننا نصوّر الأرقام بطريقة إيجابية. وعندما لا نتكلم عن التعليم، فإن أداءنا يتراجع"[120]. وفي يناير 2003، تباهت مذكّرة صادرة عن اللجنة الوطنية للجمهوريين "بالتحوّل الكبير" في الموقف العام تجاه الجمهوريين والتعليم"[121]. غير أن مسحاً أجراه مستطلع جمهوري للآراء بعد سنة من ذلك وجد أن الديموقراطيين يتقدمون بإحدى عشرة نقطة مئوية في مسألة التعليم. وحثّت مذكّرة في 27 يناير 2004، أعدّتها النائبة الجمهورية ديبورا بوهنر (عن ولاية أوهايو)، ورئيسة المؤتمر الجمهوري، رفاقها الجمهوريين في الكونغرس على تسليط الأضواء والإدعاء بالفضل "في زيادة التمويل الفيدرالي لبرامج تحسين نوعية المعلّمين والتي بلغت 35 في المئة وحقيقة أن التمويل الفيدرالي المخصص لبرامج تعليم القراءة تضاعف أكثر من ثلاث مرّات منذ أن تولّى بوش سدّة الرئاسة"[122].

نظام التعليم ثلاثي الدرجات

في تعليقاته التي أبداها في سبتمبر 2003 أمام نادي الصحافة الوطنية، صرّح الوزير بايج بأننا "نواجه أزمة تعليمية، غير أنها لا تحظى بالاهتمام اللازم في بلادنا. والفجوة الواسعة والمتنامية أحياناً في المنجزات تؤكد ذلك. يوجد نظام تعليمي ثنائي الدرجات في هذا البلد"[123]. كان بايج يشير بذلك إلى الفجوة في علامات الامتحانات بين البيض من ناحية، والمتحدرين من أصول لاتينية والسود من ناحية أخرى.

غير أن أوضح درجتين في التعليم الأميركي تقعان بين المدارس الحكومية

والمدارس الخاصة والمدارس المنزلية. تتجاهل "ثورة" بوش التعليمية بشكل شبه كامل النجاحات الكبيرة التي تحققها المدارس الخاصة والتدريس المنزلي. فكل دراسة تقريباً تقارن بين المنجزات تظهر أن طلاب المدارس الخاصة يقرأون بشكل أفضل من طلاب المدارس الأهلية المتحدرين من طبقات متشابهة[124].

ومع أن العديد من الإصلاحات التعليمية تركّزت في العقود الأخيرة على الحاجة إلى معلّمين يتقاضون أجوراً أفضل، فالنجاح الذي حققه الأطفال الذين يتعلمون في المنازل ينبغي أن يلقي بظلال من الشك على هذه المؤسسة التعليمية. وفي مسح أجراه البروفسور لورنس رودْنر في جامعة ميرلاند، تبيّن أن "التلامذة الصغار الذين تلقّوا تعليمهم في المنازل تقدّموا بمقدار درجة كاملة في الامتحانات على نظرائهم في المدارس الأهلية والخاصة. ومع وصول التلامذة إلى الصف الثامن، تقدّموا بمقدار أربع درجات في الامتحانات على نظرائهم في المدارس الحكومية"[125]. يعود تفوّق التلامذة الذين يدرسون في المنازل، مقارنة بالتلامذة الذين يدرسون في المدارس الحكومية، جزئياً إلى أن المدارس المنزلية لا تبدّد الوقت في آخر الصرعات التعليمية والإصلاحات السياسية. وهناك ما يصل إلى مليوني طفل في الولايات المتحدة يدرسون في المنازل حالياً.

وعلى الرغم من أن بوش نصح – في معرض دعمه للكفلاء – الطلابَ الذين رسبوا في المدارس الحكومية بأن يلتحقوا بالمدارس الخاصة أثناء حملته الانتخابية الرئاسية في العام 2000، فالمرسوم الذي اقترحه لم يفعل شيئاً لمساعدة الآباء الذين أرادوا إخراج أبنائهم من مستنقعات المدارس الأهلية. وأغفل بوش أي حديث عن الكفلاء لكي يضمن نصراً سياسياً عريض القاعدة في ميدان التعليم ولكي يحصل على دعم السيناتور تيد كيندي لمشروع قانونه ويحظى بحضوره حفل توقيعه.

مرسوم لا طفل نخلّفه وراءنا تحت المجهر

تعرّض المرسوم لانتقادات واسعة في مطلع العام 2004. فقد أجاز مجلس مندوبي فرجينيا الذي يسيطر عليه الجمهوريون قراراً حصل على 98 صوتاً مقابل صوت واحد في فبراير 2004 يشجب المرسوم بوصفه "أحد أكثر التدخلات شمولاً

في شؤون الولاية والمراقبة المحلّية للتعليم في تاريخ الولايات المتحـدة"[126]. وفي 24 مارس طلبت 14 ولاية من إدارة بوش إعفاءها من معايير المرسوم لأنها لم تكن تملك أصلاً مجموعة مقاييس للأداء الأكاديمي مطبقة على صعيد الولايـة و"قياساً للنمو" قبل سنّ مرسوم لا طفل نخلّفه وراءنا. وحذّر 14 مسؤولاً رئيسياً في مدارس الولايات من أنه "بدون إدخال أية تعديلات في القانون، تشير الحسابات إلى أنه في غضون بضع سنين، سيتم تصنيف الغالبية العظمى من المدارس على أنها بحاجة إلى تحسين"[127]. غير أنه ما من دليل في اختبارات التقدير الوطنية يشير إلى أن الغالبية العظمى من المدارس ليست بحاجة إلى تحسين.

سعت إدارة بوش إلى استرضاء النقّاد عبر التخفيف من المعايير الخاصة بمعدلات نجاح الطلاب، عبر السماح للمزيد من الأطفال بعدم الخضوع للاختبارات، وعبر السماح للولايات بضبط تعريف "المعلّم ذي المؤهلات العالية". لكن، ومع ارتفاع حرارة انتخابات العام 2004، بدا أنه لم ينتج عن هذه التنازلات سوى المزيد من الانتقادات.

شجب الوزير بايج مؤسسةَ التعليم الوطني مدّعياً أن الاتحاد كان يتصرف "كمنظمة إرهابية" بسبب معارضته للمرسوم. وشرحت الناطقة باسم المؤسسة سوزان أسبي الموقف قائلة "كان الوزير يجيب عن سؤال"[128]. ومع أن مؤسسة التعليم الوطني كانت ولا تزال سبباً رئيسياً للتدهور في الأداء المدرسي، فقد كانت انتقادات بايج مؤشراً على الصوابية العمياء التي تتخلّل مواقف إدارة بوش في العديد من القضايا.

الخلاصة

لا يحتاج الإصلاح التعليمي الفيدرالي لكي يكون ناجحاً على الصعيد السياسي إلى تحسين نوعية المدارس في أميركا. وبدلاً من ذلك، كل ما يحتاج إليه هو إقناع ما يكفي من الناخبين غير المكترثين أو الجهلة بأن الرئيس يبذل كل ما يستطيع من أجل تحسين المدارس. هناك نسبة قليلة من الآباء الذين تعمّقوا في دراسة آليات المرسوم، غير أنه يمكن للعديد من الآباء أن يروا بوش على شاشات

التلفزة وهو يدعي الفضل في حل المشكلات الخاصة بتعليم الأميركيين.

يتحدث بوش عن مهلة المرسوم التي تنتهي في العام 2014 لكي تصل مهارات كافة الأطفال في الرياضيات والقراءة إلى المستوى المطلوب. غير أن المهلة الحقيقية هي يوم الثلاثاء الأول من نوفمبر 2004. وطالما أن المرسوم يتجنب أن يكون موضع سخرية إلى ما بعد إعادة انتخاب بوش، فسوف يمثل القانون نجاحاً.

إن بوش وبايج محقّان في أنه ينبغي على المدارس أن تخصص وقتاً لتعليم القراءة أكثر مما تخصصه لشرح القيم والكلام الفارغ. وبوش وبايج محقّان في أنه ينبغي إخضاع الطلاب لاختبارات أكثر صرامة من أجل تحديد كم يعرفون من معلومات. وبوش وبايج محقّان في أن العديد، إن لم نقل معظم، نظم المدارس الأهلية تتسبب في فشل طلابها وأنه ينبغي أن يتعلّم الطلاب المزيد. وبايج محقّ في أن التدخلات الفيدرالية السابقة في حقل التعليم لم تحقق سوى القليل أو لم تحقق شيئاً على الإطلاق، وأنها غالباً ما كانت تضرّ أكثر مما تنفع.

حدد فريق بوش بدقّة بعض المشكلات العميقة التي تعاني منها المدارس الحكومية في أميركا، ولكنه وفّر علاجاً ثلاثة أرباعه من الدخان وثمنه من المرايا، بحيث لم يعد يحتوي سوى على القليل من المضمون الحقيقي. فلا شيء يحتويه المرسوم يمكن أن يوقف عمليات الاحتيال البيروقراطية المتفشية التي طالما تخلّلت السياسة التعليمية للحكومة.

إن قيادة بايج لحملة صليبية من أجل "الصدق في رفع التقارير" من قِبل البيروقراطيين في المؤسسات التعليمية في الولايات أشبه بقيادة آل كابون حملة لوقف تعاطي المسكرات. لقد حصد بايج شهرة على صعيد الوطن بعد أن تورّط النظام المدرسي الذي ترأسه في عملية تلاعب إحصائي وقح من أجل التستّر على إخفاقاته. وهو لم يعبّر عن ندمه على تقصيره ولم يظهر أي حسّ بالمسؤولية تجاه الإساءات التي حدثت أثناء عمله كمراقب في هيوستن. وإذا لم يكن في إمكان بايج أن يقول الحقيقة بشأن ما حصل في هيوستن، فما هو احتمال أن يكون صادقاً في حديثه عن تأثيرات المرسوم؟ وإذا كان بايج لا يدري فعلاً بعمليات التلاعب التي حصلت في هيوستن، فما هو احتمال أن

يكون على دراية بالفضائح المشابهة التي تحصل في شتى أرجاء البلاد نتيجة لاستخدام الأموال الفيدرالية المخصصة للتعليم؟

يمكن أن يكون الفشل في تضييق الفجوة العرقية "في معدلات النجاح في الاختبارات علبة الشرور التي تدفع نحو التقدم بمطالب لا نهاية لها من أجل تدخلات فيدرالية جديدة ومن أجل المزيد من الإنفاق الفيدرالي. إنها لحماقة أن يتم التركيز على الفجوة العرقية في المنجزات مع تجاهل التدهور العام الحاصل في مستوى القراءة وإنجازات الطلاب الأميركيين.

ومع أن مرسوم لا طفل نخلّفه وراءنا أمر فيدرالي يقرّ مبدأ المساءلة في المدارس المحلّية، فلم يسبق أن جرى تحميل الحكومة الفيدرالية نفسها المسؤولية عن إخفاقاتها في ميدان التعليم. وبدلاً من ذلك، يوجد بند غير مكتوب يخوّل الفيدراليين دائماً في المستقبل صلاحيات لا تقل في حدّها الأدنى عن الصلاحيات التي كانت ممنوحة لهم في السابق، بصرف النظر عن إخفاقاتهم. حقّق الرؤساء، والكونغرس والبيروقراطيون مصالحهم طوال عقود عبر إعطاء وعود سخية وإغداق المال على نظم المدارس المحلّية والنظم التابعة للولايات، بصرف النظر عن فشل البرامج الفيدرالية. ولا يوجد أي شيء في مرسوم لا طفل نخلّفه وراءنا يمكن أن يغيّر الحوافز أو صفات السياسيين والبيروقراطيين الذين يصوغون السياسة التعليمية.

الفصل السادس

أمريكوربس والإصلاح الأخلاقي

أعتقد بأنه لكي تعيش في مجتمع حرّ، أنت بحاجة إلى إعطاء شيء بالمقابل... ولكي نجعل المجتمع مفعماً بالحيوية، يتعيّن علينا جميعاً أن ندين بشيء لأميركا. وإحدى الطرق لفعل ذلك هي من خلال الجيش أو من خلال حب شخص وإظهار هذا الحب بأفعال ملموسة.

– جورج دبليو بوش، 12 مارس 2002[1]

يصف الرئيس بوش الأفعال الجيدة بأنها العلاج للهجمات الإرهابية. ومما قاله في خطاب ألقاه أمام أعضاء الكونغرس من الجمهوريين، "بما أنها حرب الخير ضد الشر، ففي وسع الأشخاص الذين يريدون المشاركة في الحرب ضد الإرهاب القيام بأعمال تنمّ عن الرأفة للتغلّب على الشرّ الذي لحق بالبلاد"[2].

وبعد مرور شهرين على هجمات 9/11، أعلن بوش عن توسيع أمريكوربس AmriCorps وقال بأنه "يمكن لكل واحد منا أن يصبح أحد متطوّعي 11 سبتمبر بالتزامه بالخدمة في مجتمعاتنا الخاصة"[3]. لطالما كان بوش أحد المعجبين بأمريكوربس، وقد تفاخر بتحمسه لها أثناء حملته الرئاسية في العام 2000 كبرهان على خطه المحافظ المفعم بالشفقة.

أنشأ الرئيس كلينتون منظمة أمريكوربس في العام 1993 من أجل توظيف فرقة من الأشخاص الذين لديهم استعداد للقيام بأعمال خيّرة بتوجيهات فيدرالية. ففي المسيسبي، كان أعضاء أمريكوربس ينتقلون من دار إلى دار من أجل تجنيد

الناس للمشاركة في توزيع حصص الطعام. وفي بوفالو بولاية نيويورك، ساعد أعضاء أمريكوربس في إدارة برنامج كان يتم بموجبه إعطاء الأطفال 5 دولارات مقابل كل مسدس دمية يحضرونه. وفي ساوث كاليفورنيا، تكلّف أعضاء أمريكوربس عناء توزيع المراحيض القديمة على الناس الفقراء. وفي سان دييغو، قام المجنّدون في أمريكوربس بحملة لجمع الثياب الداخلية وحاملات الصدر والسراويل الضيّقة لصالح أحد المراكز النسائية المحلّية[4].

عندما تولّى بوش منصبه، كان العديد من المحافظين يرون أن أمريكوربس غير قابلة للإصلاح وطالبوا بإلغائها. لكن بوش كان مهتماً جداً في الاستفادة من البرنامج من الناحية السياسية من أجل إظهار ما في حقيبته من أعمال خيّرة.

وطوال 1700 ساعة من الخدمة، تلقّى أعضاء أمريكوربس حوالى 1600 دولار سنوياً نقداً وعلى شكل إعانات، بما في ذلك 4725 دولاراً على شكل منَح تعليمية يمكن استخدامها في تغطية تكاليف الدراسة في الجامعة أو سداد قروض الكلّيات. والعديد من أعضاء أمريكوربس لا يتمتّعون بالمهارة ويحصلون من التمويل الفيدرالي بقدر ما يحصل عليه الموظفون في القطاع الخاص أو أكثر منه. وعلى الرغم من المبالغ المالية التي يحصلون عليها، فإن بوش يصفهم "بالمتطوعين"[5]. يلخّص الاستغلال السياسي لصفة التطوع التقوى المصطنعة التي تشعّ دائماً من أمريكوربس[6].

اختار بوش البروفسور ليزلي لينْكوفسكي الذي يدرّس في جامعة إنديانا، لكي يرأس هيئة "التعاون من أجل خدمة الوطن والمجتمع" والتي تعتبر أمريكوربس أهم وأكبر برنامج تابع لها. وكان ليزلي عضواً في مجلس الإدارة الذي يشرف على أمريكوربس. وتعليقاته التي أدلى بها في لقاء عام لمجلس الإدارة في سبتمبر 1999 أظهرت أنه قليل الإطلاع أو غير مطلع على تقارير المفتشين العامّة المتعلّقة بالمشكلات التي تعاني منها أمريكوربس والتي كان يرسلها بانتظام بوصفه عضواً في مجلس الإدارة[7]. ويفتخر لينْكوفسكي بنفسه بوصفه صانع أفكار.

كان وصف بوش للأعمال الصالحة لأمريكوربس عقب أحداث 9/11، بوصفها جزءاً من الدفاع الوطني، نعمة بالنسبة إليها، وفي خطاب ألقاه في 26

أكتوبر 2001 الذي يصادف ذكرى فرانكلين روزفلت، في واشنطن دي سي، أعلم لينْكوفسكي أعضاء أمريكوربس بأن "المهام اليومية التي يؤدّونها ستساعد أيضـاً في إفشال الإرهاب في حدّ ذاته... لأن الإرهاب زرع بذور انعدام الثقة، وأنتم زرعتم بذور الثقة، في وقت تجد أمّتكم نفسها في أمس الحاجة إليها"[8]. وأكّد لينْكوفسكي لأعضاء أمريكوربس على أن أهمية جهودهم "بالنسبة إلى أمننا القومي وسـلامتنا" بمثل أهمية الأعمال التي يقوم بها الجنود الأميركيون في قتال طالبان في أفغانستان.

تجدر الإشارة إلى أن تأثير معظم نواحي نشاط أمريكوربس تافه – في أحسن الأحوال:

- ففي لويزيانا، قام أعضاء أمريكوربس بتوزيع أقفال مجانيـة للمسدسـات في متاجر وال مارت[9].
- أمضى فريق مؤلف من 80 من أعضاء أمريكوربس أكثر من 20000 ساعة في حرث حقول الذرة والقيام بأعمال أخرى في غارْفيلد فارم ميوزيم خـارج جينيفا، بولاية إلينوي[10].
- قاد أدريان بلوزر، العضو في أمريكوربس حملة لإقناع وزارة النقل في إيـداهو بإطلاق اسم Sacajawea Historical Byway على أجزاء من طريقين سريعَين في الولاية[11].
- ساعد عضو في أمريكوربس في تنظيم حفلة "بينك بروم"، وكانت أول حفلـة راقصة للشاذّين جنسياً في سنوهوميش كاونتي، واشنطن[12].
- قدّم أعضاء في أمريكوربس في وركسْتر، ماساشوستس دروساً في حفنة مـن المدارس عن "فورة السوبر بول" – المشكلات التي تظهر عنـدما يسـتخدم الملايين من الأشخاص الذي يشاهدون مباراة كبيرة، الحمامات أثنـاء فتـرة الاستراحة بين الشوطين. وأشارت وركستر تيليغرام أند غازيت إلى أنـه "في أحد الدروس، طُلب من الطلاب التفكير في ما سيحصل إذا نجح فريـق نيـو إنغلند باتريوتس في الوصول إلى دوري السوبر بول"[13].
- في بوفالو، تكلّف أعضاء أمريكوربس عناء إصلاح المساحات المزروعة الـتي تعود إلى ملكيات خاصة والتي تضرّرت بسبب جرف الحكومة للثلوج[14].

- بيبلو، كولورادو أمضى فريق من أمريكوربس الأسبوع الأول من شهر مارس 2004 في فرز النفايات والموادّ الأخرى في الطابق السفلي لأحد المتاحف المحلّية. وقالت جاين هاوارد كراتشْفيلد، وهي من أعضاء الفريق "إننا نتعلم الكثير عن التاريخ، بمجرّد تصفح وفرز كافة المجلات القديمة التي صدرت في فترة الأربعينات وحتى الآن، يوجد الكثير منها فعلاً"[15].
- في كنوكسْفيل، بولاية تينيسي زرع أعضاء في أمريكوربس بضع أكرات بأنواع الخضار لتوزيعها على مطابخ الحساء ومراكز توزيع الأغذية. كما تضمن البرنامج الاستعانة بأربع قطط - ويلو وتايغر وليلي ولوتس - للمساعدة في السيطرة على القوارض، وذلك استناداً إلى كنوكسفيل نيوز سنتينل[16]. ومع أن هذا المشروع ربما ملأ أعضاء أمريكوربس فخراً، لكن كان في المقدور تدبير محصول بهذا الحجم من أجل الفقراء بكلفة أقل ومن مكان أقرب. فأعضاء أمريكوربس يتقاضون أجوراً تفوق ما يتقاضاه المزارعون. وبناء على ملاحظاتي لأعضاء أمريكوربس والمزارعين، فإن إنتاجية المزارعين أعلى بكثير.
- عمل أعضاء أمريكوربس على الإئتلاف الاختياري للتبغ في وود كاونتي، ويكينسون وطلبوا من السكان المحلّيين الإفصاح عن مواقفهم بشأن تدخين السجائر المستعملة. وسوف تستخدم الحكومة المحلية نتائج المسح في تحديد ما إذا كان ينبغي منع كافة أشكال التدخين في المطاعم[17].
- أشارت الهيرالد ديسْباتش، في وست فيرجينيا إلى أن عضواً في مجموعة أمريكوربس محلية "أشرف على حملة 'مسيرة الوجبات' كجزء من النشاطات الأسبوعية لمارتن لوثر كينغ. ونتيجة لذلك، تم جمع 207 علبة طعام ومنحها لأحد مصارف الطعام المحلية. يمكن بسهولة أن تتجاوز كلفةُ راتب العضو في أمريكوربس على دافعي الضرائب أثناء حملة جمع الطعام المعلّب قيمةَ الطعام الذي تم جمعه (ما لم تكن 207 علبة كافيار). كما قاد هذا العضو نفسُه "الطلاب في تلوين الصور لتوزيعها على الأطفال" في إحدى المستشفيات المحلّية[18].

تعتبر العروض في مسارح الدمى نشاطاً مفضلاً لدى أعضاء أمريكوربس. ففي سبرينغ فيلد، وإلينوي قدّم أعضاء أمريكوربس عرضاً لتهذيب الأطفال الذين بلغوا ثلاث سنوات في مركز ليتل أينجلز لرعاية الأطفال من أجل جمع التبرعات لشراء أجهزة كشف الدخان[19]. وفي آشفيل بولاية كاليفورنيا، أشرف أعضاء أمريكوربس على عرض في مسرح عرائس للأطفال حذّروهم فيه من مخاطر الإساءة للطفل. (لم يحتوِ التقرير الذي أعدّته آشفيل ستزن تايمز أية تفاصيل بيانية لما قامت به الدمى)[20].

تحظى منظمة أمريكوربس بشعبية في مجلس النواب، ويعود ذلك جزئياً إلى كونها توفر في بعض الأحيان فرصاً سهلة لأعضاء الكونغرس لكي يتباهوا بفضائلهم. وبعد أن ظهر بعض أعضاء الكونغرس في أحد الأيام في مارس 2004 من أجل دقّ بعض المسامير في المشروع السكني هابيتات فور هيومانيتي في واشنطن دي سي، أصدرت أمريكوربس نشرة صحفية بالغت فيها في مدح مشاركتهم في هذا العمل الخيّر. وذكرت النشرة أسماء ثمانية أعضاء في الكونغرس وقالت "كان يعمل إلى جانب المسؤولين المنتخَبين عشرات من أعضاء أمريكوربس من نادي هابيتات فور هيومانيتي وأمريكوربس"[21]. وتم تقديم المنزل الذي ساعدوا في بنائه إلى أمّ لثلاثة أطفال تعيش لوحدها. والصور الفوتوغرافية التي التُقطت لمشروع هابيتات يمكن أن تساعد بعض أعضاء الكونغرس في حملاتهم الانتخابية.

من بين أكثر المهمات التي يقوم بها أعضاء أمريكوربس أهمّية، الانتظار في مهابط الطائرات عندما يصل بوش وينزل من طائرته من أجل جمع التبرّعات والمشاركة في المناسبات الأخرى. ويشير بوش باستمرار إلى أعضاء أمريكوربس بالاسم في الخطابات التي يلقيها في مثل هذه المناسبات. وقد انتقد المحافظون بشدّة الرئيسَ كلينتون بسبب استخدامه أعضاء أمريكوربس كمرحّبين رسميين في رحلاته. لكنّ بوش لم يتعرّض لانتقادات مماثلة.

إن أمريكوربس برنامج حكومي يُفترض به تقويم أخطاء البرامج الحكومية الأخرى. واستناداً إلى "التقدير الوطني للتقدم التعليمي"، فإن معظم تلامذة الصف الرابع في المدارس الحكومية غير قادرين على القراءة بطلاقة. والنشاطات المدرسية

والنشاطات التي لها علاقة بالتعليم هي المهام التي يُكثر أعضاء أمريكوربس من القيام بها – برغم حقيقة أنهم لا يملكون أية كفاءات في هذه النواحي أو أيـــة مهـــارات خاصة أو قدرة على التدريب كمعلّمين.

وبالمقابل، تدّعي أمريكوربس بأن القراءة للأطفال عمل "قريب كفايـــة مـــن العمل الحكومي" من أجل تعليمهم كيفية القراءة. ويمكن وصف العديد من برامج أمريكوربس التعليمية على أنها تزيد قليلاً عن "التسلية بالكتب" – وهي النشاطات التي تتميز بتأثير يدوم بقدر تأثير مشاهدة القليل من حلقات "سيسايم ســتريت". ويظهر أعضاء أمريكوربس في بعض الأحيان "كقرّاء ضيوف" في المدارس. ومـــع ذلك، يمكن أن يجد بعض الأعضاء أن هذه المهمة مضنية. فمساعدة أمريكـــوربس للمعلّمين في ولاية ميسيسبي مثلاً كانت تقتصر فقط على القـــراءة أمـــام تلامـــذة الصف الثامن. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من أعضـــاء أمريكـــوربس لم ينـــهوا دراستهم الثانوية.

إن العديد من النشاطات التعليمية لأمريكوربس لها تأثير طفيف في التعلـــيم. فقد رسم أعضاء أمريكوربس أقواس قزح الملوّنة على جـــدران مكتبـــة إحـــدى المدارس الابتدائية في بيكيتر، بولاية كاليفورنيا[22]. وأشارت غرينفيـــل نيـــوز في ساوث كاليفورنيا، إلى جانب منجزات أخرى تستحق الذكر، إلى أن العضو كيلي جين إروين "ساعد في تنظيم خزانة للتحف الفنّية لكي يتوفر للمعلّمة وصول أسهل للمواد لتعليم طلابها"[23].

يمكن أن تكون نشاطات أمريكوربس نابعة من النظرية التعليمية "الدنوّ مـــن العظمة" – بمعنى أن مجرّد وجود المرء بالقرب من عضوٍ في أمريكـــوربس ســـيولّد القدرة على التعلّم بطريقة عفوية. لكن حتى إدارة بوش تعترف الآن بأن النشاطات التعليمية لأمريكوربس تفشل في أغلب الأحيان. ففي 27 فبرايـــر 2004، أصـــدر الرئيس بوش أمراً تنفيذياً، يشترط توظيف نشـــاطات أمريكـــوربس في المـــدارس "البرامج التعليمية التي تتطابق مع المواصفات شبه المهنية"[24]. ومن شأن ذلـــك أن يقلّل بدرجة كبيرة من عدد تدخّلات أمريكوربس في الصفوف المدرســـية. ومـــن ناحية أخرى، يمكن أن يتلاءم مع برامج التجميل العمرانية، لأنه يمكن تحويل المزيد

من أعضاء أمريكوربس نحو تجميع النفايات (وهو نشاط محبّذ يجذب تغطية صحفية إيجابية).

وعلى الرغم من كثرة ظهور أمريكوربس في مشاريع "الشعور الجيد"، فهي لم توفّر أي دليل يمكن التعويل عليه على أنها تعود بالفائدة على الولايات المتحدة. وقد خلص مكتب الإدارة والموازنة في العام 2003 إلى أن "أمريكوربس لم تكن قادرة على إظهار النتائج. وتركيزها الحالي ينصبّ على مقدار الوقت الذي يمكن للشخص أن يقدم الخدمات فيه، كمقابل للتأثير على المجتمع أو المشاركين"[25]. وأشار مكتب الإدارة والموازنة في العام 2004 إلى أن "منجزات أمريكوربس يصعب قياسها، غير أنه تمت الإفادة عن أن تأثيرها بسيط"[26]. وفي العام 2000، أشار مكتب المحاسبة العامّة إلى أن أمريكوربس "تشير بوجه عام إلى نتائج برامجها ونشاطاتها بقياس مقدار النشاطات التي يقوم بها المشاركون من أعضاء أمريكوربس"[27]. وانتقد مكتب المحاسبة أمريكوربس لفشلها في بذل أي جهد في قياس التأثير الفعلي للأعمال التي يقوم بها أعضاؤها.

مستوعب الثقة

في مارس 2002، عرض بوش تقديم معونات حكومية من أجل مساعدة أمريكوربس على "إيجاد بعض النظام في الخدمة الطوعية. ومن الأمور التي طلبتُ من موظفي البيت الأبيض القيام بها، توفير كتيّب يوفر لهم الفرصة لتسجيل خدماتهم. وإذا كنت مهتماً بتسجيل ما قمت به لجعل أميركا مكاناً أفضل، ليس فقط من أجلك، بل ومن أجل عائلتك أو طفلك، ربما سيكون ذلك التزاماً جيداً"[28].

من دواعي السخرية أنه في الوقت الذي أظهر فيه بوش كرمه، كانت أمريكوربس تتداعى وتحترق بسبب انعدام كفاءتها الفاضح في متابعة "متطوعيها". غير أن الدعوات التي أطلقها بوش للناس للانضمام رفعت أعداد المشاركين في أمريكوربس. وفي مشروع الموازنة للسنة المالية 2002، طالب بوش بتوفير التمويل لخمسين ألف عضو في أمريكوربس ووافق الكونغرس على ذلك. ومع أن بوش

أشار عقب 9/11 إلى أن هدفه هو رفع عدد أعضاء أمريكوربس إلى 75000 عضو، لكنه لم يسعَ أبداً إلى الحصول على اعتمادات مالية إضافية من الكونغرس لدفع رواتب الأعضاء الجدد.

بحلول أغسطس 2002، وصل عدد أعضاء أمريكوربس إلى 60000 عضو مسجّل. وهذا ما حدا بمدير التخطيط في الوكالة إلى بعث رسائل إلكترونية إلى كبار المسؤولين يحذّرهم فيها من خطر النقص المحتمل في الميزانية. غير أن المشرفين على الوكالة أخفوا قلقهم لأنهم رأوا في ارتفاع أعداد المجنّدين أمراً جيداً.

وحتى بعد أن اعترفت أمريكوربس بوجود عجز في ميزانيتها وتجميدها لعمليات التوظيف في نوفمبر، استمرّ البيت الأبيض بالتباهي بتوسّعها السريع. فقد عبّر بوش في 10 ديسمبر 2002، عن شعوره بالرضى لأن أمريكوربس "تتوسع بقوة"[29]، وفي 30 يناير 2003 تباهى البيت الأبيض في نشرة صحفية بأن "برنامج أمريكوربس حقق أهدافه في التجنيد بوتيرة أسرع من أي وقت مضى"[30].

إن المرسوم المانع للعجز يجرّم الوكالة الفيدرالية التي تنفق من المال أكثر مما خصصه لها الكونغرس. وقد أنفقت أمريكوربس 64 مليون دولار علاوة على ما كان قد خُصص لها في السنة المالية 2002. ومع أن مخالفة المرسوم المانع للعجز يعرّض صاحبه لعقوبة قد تصل إلى قضاء سنتين في السجن، فقد خلص المفتش العام في الوكالة إلى عدم وجود أية نوايا إجرامية لأن رؤساء أمريكوربس لم يكن لديهم علم بما يجري[31].

وأفاد مكتب المحاسبة العامة بأن الأعداد الزائدة للمجندين في أمريكوربس نتجت بسبب "الاتصالات الضعيفة أو المقطوعة بين كبار المدراء في الوكالة، والمرونة الزائدة في ما يختص بالتجنيد، والبيانات غير الموثوقة المتعلقة بعدد المشاركين في أمريكوربس"[32]. لم يكن لدى رؤساء أمريكوربس أية فكرة عن عدد الأشخاص المشاركين في برامج أمريكوربس لأن القيّمين على التجنيد ليسوا مجبرين على إعلام واشنطن بعدد أعضاء المنظمة.

أشارت مقالة افتتاحية في الوول ستريت جورنال إلى أن "الخدعة المتمثلة في توظيف الأشخاص قبل تحديد المخصصات المالية هي في الحقيقة جهود سياسية

متعمّدة من أجل الاستفادة أكثر من الأموال الفيدرالية"[33]. وشجبت السيناتور باربرا مكيولسْكي من الحزب الديموقراطي أمريكوربس واصفة إياها بأنها "'إنرون' لا تحقق الأرباح" وطالبت بإقالة لينكوفسكي[34]. وأشار السيناتور كيت بوند من الحزب الجمهوري بأنه ربما يكون من المناسب اتخاذ إجراءات جنائية، لكن أحداً لم يأخذ زمام المبادرة[35].

إن خطأً مقداره 64 مليون دولار في عائدات ضرائب الأفراد يمكن أن يتسبب في ملاحقة قانونية. غير أن ردة فعل بوش والكونغرس تجاه الخطأ الجسيم الذي وقعت فيه أمريكوربس كانت: ماذا يعني مبلغ 64 مليوناً بالنسبة إلى الأصدقاء؟ كما أن الأجيال القادمة من الأميركيين بالكاد ستلاحظ الدّين الحكومي الإضافي.

لم تقبل أمريكوربس ولا إدارة بوش أبداً فكرة التعرض للعقاب. وبالمقابل، صوّرت أمريكوربس على أنها ضحية حماسها الكبير. وأعلن جون بريجيلاند، مدير يو أس أي فريدوم كوربس أن "أمريكوربس اختُبرت من جانب الأعداد الهائلة من الأميركيين الذين أرادت خدمتهم"[36].

استجاب الكونغرس، الذي كان يتعاون مع إدارة بوش، لهذه المشكلة بتمرير مرسوم تدعيم أمريكوربس. كان لكلمة "تدعيم" الواردة في اسم مشروع القانون معنى خفيّ. والتغيير الأولي في القانون كان يهدف إلى تسهيل تجنيد المجندين في أمريكوربس دونما الحاجة إلى وجود كامل مبلغ 4725 دولاراً من المِنَح التعليمية في الصندوق الائتماني للخدمات الوطنية. جرى تدعيم أمريكوربس عبر السماح لها بتوظيف المزيد من الأشخاص بما يفوق قدرتها على دفع رواتبهم. سرعان ما ضجر العديد من مجنّدي أمريكوربس من العمل الخيّر وتركوا المنظمة قبل انتهاء المدة المحددة، وبالتالي لم يحصلوا على منَح تعليمية).

إن العجز في ميزانية أمريكوربس لم يمنعها من توزيع المكافآت السخية على الموظفين في مقرّاتها بسبب الأداء المتفوق. وقدمت مؤسسة خدمة المجتمع والوطن 411655 دولاراً على شكل مكافآت إلى 265 مسؤولاً (أي ما يقارب نصف عدد الموظفين في الوكالة)، بمن فيهم الموظفين المسؤولين عن إنفاق مبلغ 64 مليون دولار. وقد وصف السيناتور ميكيولسْكي هذه المكافآت بأنها "باهظة وغير

مقبولة"، وأضاف بأنه "ينبغي عدم مكافأة قلّة الجدارة تحت أي ظرف من الظروف"[37]. أما ساندي سكوت، الناطق الرسمي باسم أمريكوربس فقد برّر تلك المكافآت بقوله "إنها تقدّر غالياً موظفيها وتعتقد بأنه من المهم أن تستثمر فيهم. إنها ممارسة سليمة في حق الموارد البشرية"[38].

تطويع أموال الآخرين

اشترط الكونغرس على أمريكوربس أن تدفع رواتب للأعضاء الإضافيين الذين انضموا إليها في العام 2002 من ميزانيتها المخصصة للعام 2003، آمراً بأول تخفيض في الإنفاق في تاريخه. خفّضت أمريكوربس من مستويات تمويلها في يونيو 2003، وخفضت إجمالي عدد المجندين لتلك السنة من 50000 إلى 35000 عضو.

وسرعان ما تعالت الصيحات بعد ذلك. فقد أصدر ائتلاف من 12 منظمة بياناً صحفياً قالوا فيه بأن "الديموقراطية يجري إحباطها" لأن مجلس المندوبين لم يوافق على الفور على تخصيص أموال إضافية للبرنامج[39]. وفي تجمّع لمناصري أمريكوربس في بوسطن، أعلن عمدة المدينة توماس منينو بأن بوش "جرح قلب المتطوعين" وحذّر من أن "أمراً خطأً يحدث في أميركا اليوم عندما ننسى أن من واجب الحكومة أن تحسّن من نوعية حياة الناس". ورفع المئات من الطلاب لافتات حملت شعارات مثل "أريد أن أخدم"[40]. من الواضح أنه لم يعد بالإمكان تصوّر القيام بالأعمال الخيرية بدون توجيه فيدرالي ومِنَح فيدرالية.

في سبتمبر، نظّم المدافعون عن أمريكوربس حملة امتدت لمئة ساعات اشتملت على تقديم شهادات في برنامج في مجلس النواب مع دافيد جيرْجين، المساعد المرموق السابق للبيت الأبيض الذي ترأس حفل الافتتاح.

كما شجب السيناتور الجمهوري جون ماكاين عن ولاية أريزونا "قلّة الإيمان" بوجود عجز في ميزانية أمريكوربس ورحّب بمجنّدي أمريكوربس قائلاً "لقد تعلّم هؤلاء الأميركيون الطيبون أن خدمة قضية أكبر من أنفسهم أمر حيوي من أجل احترامهم لأنفسهم بقدر ما هو مفيد لبلادنا"[41]. وكان ماكاين يشير بذلك إلى أن هؤلاء الأشخاص سيفقدون الثقة بالنفس إن لم تشهد الحكومة

الفيدرالية بمناقبهم. ومن المعلوم أن ماكاين يدافع عن فكرة جعل الخدمة الوطنية إجبارية، بالرغم من أن التعديل الثالث عشر يحظر الخدمة غير الطوعية[42].

لطالما نوّمت ادعاءات أمريكوربس الأخلاقية معظم سلك الصحافة في واشنطن، مغناطيسياً. فقد هتف إي جاي ديون، الكاتب في الواشنطن بوست قائلاً "من كان يعرف بأن برنامج أمريكوربس كان يملك - كما نحب أن نقول هنا - هذه القاعدة السياسية العميقة؟ بالطبع، المفاجأة السياسية الكبرى في الشهور القليلة الماضية هي أنه في وسع برنامج صغير جداً أن يرفع صوته... ربما أدت أحداث 9/11 إلى تغييرنا"[43].

في الواقع، كان ذلك عمل واشنطن المعتاد. فالجلبة التي أحدثتها ميزانية العام 2003 توضح مدى التدنّي المستمرّ في مستوى أمريكوربس. فنهيق المستفيدين بات الآن برهاناً كافياً على الفوائد السامية. والخلاف كان في إصدار واشنطن لمسرحية أخلاقية ترجع إلى عصر القرون الوسطى، حيث تحدّد الميزانيةُ الفيدرالية المقدارَ الدقيق للجود الذي ينبغي توزيعه على البلاد.

ومع أن التخفيضات في ميزانية أمريكوربس أثارت موجة مدّ حشدت الدعم، غير أن هذه التخفيضات لم تغدق التبرعات على البرامج المحلية المدعومة من قِبل أمريكوربس. فمرسوم ميثاق خدمة الوطن والمجتمع الذي سُنّ في العام 1993 يعتبر أن مساعدة أمريكوربس دفعة مؤقتة للجماعات غير الربحية وأنه سيفطم أمريكوربس عن التمويل بعد بضع سنين. أمِلَ بعض أعضاء الكونغرس في أن تكون نشاطات أمريكوربس جيدة جداً، وصحّية، ومفيدة بحيث تجذب تمويلاً واسعاً من مصادر غير فيدرالية. وبدلاً من ذلك، يبدو أن عبارة "متى أعنْته بشيءٍ مرّة، يصبح حقاً له إلى الأبد" أصبحت شعار العديد من مانحي أمريكوربس.

عارض العديد من الجمهوريين بقوة تمويل البرنامج. فالمندوب الجمهوري جايمس والش عن ولاية نيويورك أعرب عن معارضته للتمويل بقوله "إن أمريكوربس تعاني بكل أسف من الإدارة السيّئة والإشراف المالي الضعيف. وينبغي علينا عدم مكافأة وكالة تخرق القانون الفيدرالي وتسيء استخدام أموال دافعي الضرائب"[44]. وعلى الأرجح أن دعم بوش الضمني لأمريكوربس أحدث فارقاً

وأمال ما يكفي من الأصوات (أو المعارضة التي لم تكن حازمة كفاية) من أجل تأييد تلقّي أمريكوربس أكبر زيادة في تاريخ ميزانيتها - زيادة من 327 مليون دولار في السنة المالية 2003، إلى 452 مليون دولار في السنة المالية 2004. ومع أن قيادة البيت الجمهوري سعت - ربما أكثر من أي وقت مضى أثناء فترة رئاسة بوش - إلى التشدّد في منع الهدر في الإنفاق الحكومي - لكن البيت الأبيض تخلّى عنهم.

في 2 فبراير 2004، أعلنت إدارة بوش عن ميزانيتها المقترحة للسنة المالية 2005، والتي دعت إلى زيادة بنسبة 9 في المئة لصالح وكالة التعاون من أجل خدمة الوطن والمجتمع. رحّب البيان الصحفي للوكالة بهذا الاقتراح قائلاً "إن ميزانية الرئيس للعام 2005 سوف تشرك عدداً قياسياً من الأميركيين في الخدمة"[45]. وكرّرت الإدارة دعوتها من أجل توسيع قاعدة أمريكوربس لتشمل 75000 عضو.

وبعد ذلك بعدّة أسابيع، أصدر بوش أمراً تنفيذياً لَمّح إلى أن أمريكوربس تُدار بشكل سيّئ، فقد أعلن بوش عن أن "برامج خدمة الوطن والمجتمع ينبغي أن تجعل الدعم الفيدرالي عرضة للمساءلة أكثر وفعالاً أكثر... وينبغي على 'التعاون' تطبيق إصلاحات إدارية داخلية من أجل تقوية إشرافه على برامج خدمة الوطن والمجتمع عبر تدعيم معايير الأداء والامتثال وغيرها من أدوات الإدارة". وطالب بوش بضمانات من المسؤول التنفيذي الرئيسي "لوكالة التعاون" بأن تكون كشوفاته المالية "دقيقة وموثوقة" ودعا إلى "إصلاحات إدارية تربط أداء الموظف بالمسؤولية المالية، وبلوغ الأهداف التي تحددها الإدارة، والسلوك المهني"[46]. كما أمر بوش وكالة التعاون برفع تقريرها إليه في غضون 180 يوماً تشير فيه إلى مدى الامتثال للأوامر.

بعد أن بالغ بوش في مديح أمريكوربس في خطاباته، وبعد كافة الصور الفوتوغرافية التي التُقطت له مع أعضاء أمريكوربس على مهابط الطائرات في المطارات، وبعد أن تم إنفاق أكثر من مليار دولار على البرنامج إبّان حكمه، وبعد مضيّ أكثر من 3 سنوات على تحمّله المسؤولية عن البرنامج، أصدر بوش فجأة أوامره التي بدت أشبه بالمكافئ الإداري لوقف المسكرات فجأة عن مدمن على الكحول.

ضريبة الحرّية في نظر بوش

في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في 29 ينـاير 2002، سـعى بـوش إلى استخدام أحداث 9/11 من أجل تحقيق إصلاح أخلاقي على الصعيد الوطني. قـال بوش "لقد لمحنا الشكل الذي ستكون عليه الثقافة الجديدة للمسؤولية. ونحن نرغب في أن نكون أمّة تخدم أهدافاً أكبر منها". وأصدر بوش النداء التالي: "أدعو في هذه الليلة كل أميركي إلى الالتزام بسنتين على الأقل - أربعة آلاف ساعة - في ما تبقّى من عمره لخدمة جيرانه وأمّته"[47].

شعر بوش بأنه مخوّل بطلب تقديم 4000 ساعة من الخدمة من كل شخص في البلاد، بصرف النظر عن المدّة التي سبق أن أدّاها في الخدمة وبصرف النظـر عـن حالته. بدا الأمر كما لو أن الحياة الأخلاقية للأمة - والوجود الأخلاقي الخـاص بالأفراد - لم يكن متوفراً قبل نداءات بوش. ففي خطاب ألقاه في فيلادلفيا في 12 مارس 2002 قال بوش: "من الأشياء التي طلبتُ من البلاد أن تقوم بها، التفكير في نداء 4000 ساعة من الخدمة العامّة، لما تبقى من حياتكم أو لمدة سنتين. وهذا ليس بالأمر الصعب بالنسبة إلى البعض، وأنا أفهم ذلك. وأنا أراهن على أنكم قد قمتم بذلك فعلاً".

صرخ أحد الحاضرين: "أعتقد ذلك".

فأجابه بوش: "حسن، عليك أن تخدم 4000 ساعة أخرى"[48].

وبعد بضعة أسابيع، رفع بوش تلك المدة، فأعلن عن رغبتـه في قيـام كـل أميركي بالتطوع لمدة "4000 سنة". وعمل البيت الأبيض إلى تزوير النص الرسمـي للخطاب من أجل تخفيض الأمر السابق إلى مستوى يمكن التقيد به[49].

عندما أعلن بوش عن أن الناس في المجتمع الحرّ "بحاجـة إلى تقـديم شـيء بالمقابل"، فهو بذلك يدّعي بأن الحكومة لا تأخذ من الشعب شيئاً عندما تصـادر أمواله فقط. ووفقاً لتقديرات مكتب الإدارة والموازنة في العام 1994، يتعين علـى الذكور الذين وُلدوا بين عامي 1980 و1992 أن يتنازلوا عن أكثر مـن نصـف مكاسبهم المادّية طوال حياتهم لصالح جامعي الضرائب. وسوف يُجبـر الشـخص

العادي الذي وُلد في العام 1967 على أن يدفع للحكومة على شكل ضرائب ما يزيد عن 200000 دولار أكثر مما يتلقّاه منها[50]. ومع ذلك، وبصرف النظر عن المبالغ التي تأخذها الحكومة من الشعب، يمكن للسياسيين دائماً أن يطلبوا "رطلاً آخر من اللحم".

يوضح أمر الأربعة آلاف ساعة الذي أصدره بوش كيف ينظر أكثر الحائزين على درجة الماجستير في إدارة الأعمال شهرة في البلاد إلى بيروقراطية الحكومة. فالرئيس بوش يقترح قياس الأعمال الخيّرة بالطريقة نفسها التي يحصل بها العمال الفيدراليون على معاشات تقاعدهم. وخدمة المرء للإنسانية تُقاس باختبار بسيط: هل قدّم الوقت المطلوب؟

في نظر بوش، بما أن الوكالات الفيدرالية فشلت في اكتشاف الهجوم الإرهابي يوم 9/11 ووقفه، فقد صار يحق له أن يطلب من كافة المواطنين أن يخدموا 4000 ساعة. فهل هذه الخدمة كفّارة عن فشل الحكومة؟ وكلما زادت التضحيات التي تطلبها الحكومة، كلما بدا الحاكم أكثر استقامة.

انتقدت سوزان إليس، رئيسة إنرجايز، وهي شركة تقدّم الاستشارات للمتطوعين، دعوة بوش مراراً في كرونيكل أُف فيلانثروفي، مشيرة إلى أن "إعلان بوش المفاجئ... صِيغ بطريقة بلغت من السوء درجة أن يمكن أن تهدر الكثير من الوقت والمال في بناء بيروقراطية جديدة بدون فائدة أو منطق واضح. تم وضع خطة الرئيس بطريقة اعتباطية لدرجة أنه يبدو من شبه المؤكد أنها تثني الأميركيين المتأثرين عن التطوع". وقالت إليس بأن "البيت الأبيض خرق القاعدة الأساسية في التجنيد: لا تطلب من الناس التطوع ما لم يتم تحديد مهمة واضحة يؤدّونها. لكن الرئيس بوش كثير الانشغال بتوليد قدر من الاهتمام لدرجة أنه لا يبالي إن كانت ستؤدي إلى تحقيق أية منجزات حقيقية"[51].

في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في العام 2002، أعلن بوش أيضاً عن معيار هيئة الحرّية في الولايات المتحدة – وهي وكالة تابعة للبيت الأبيض أُريد منها الإشراف على الجهود التي يبذلها المتطوعون الأميركيون والإشراف على أمريكوربس، وبيس كوربس، وغيرها من برامج الخدمة الفيدرالية. وفي كُتيّب

أصدره البيت الأبيض عن البرنامج حمل العنوان "دعوة إلى الخدمة"، هناك اقتباس من عبارة قالها الرئيس ليندون جونسون تقول "إن الرجال الذين أسّسوا بلدنا عرفوا أن الحرّية ستكون آمنة فقط إذا حارب كل جيل من أجل تجديد معناها وتوسيعه"[52].

عملت هيئة الحرّية على توسيع معنى الحرّية عبر تجنيد العناصر في أوبرايشن تيبس (نظام جمع المعلومات عن الإرهاب ومنعه). هدف 'تيبس' إلى تجنيد الملايين من المخبرين – من سائقي الشاحنات إلى سعاة البريد إلى مركّبي أجهزة التقاط المحطات الكابلية – ليقوموا بإبلاغ الجهات الفيدرالية عن أي سلوك "خارج عن المألوف"[53]. لم يتم تحديد أية خطوط إرشادية عامّة تتعلّق بما يمكن اعتباره "نشاطاً مريباً" ويستحق أن يسجّل في الملف الفيدرالي لشخص ما. شجب النائب الجمهوري بوب بار نظام تيبس بوصفه "نظام وشاية" وحذّر من أن "برنامجاً رسمياً، منظماً، وتغطي تكاليفه وتشرف عليه حكومتنا الفيدرالية بهدف تجنيد الأميركيين من أجل التجسس على رفاقهم الأميركيين، تُشتَمّ منه رائح حكومة فاشسْتية أو شيوعية حاربنا بشدّة من أجل استئصالها في البلدان الأخرى خلال العقود الماضية"[54].

أمر الكونغرس بإلغاء برنامج تيبس. وكانت محاولة بوش استخدام هيئة الحرّية في إطلاق برنامج تيبس ستثير قلقاً واسعاً بشأن هذا المفهوم الملتبس للحرّية.

ثورة بوش الأخلاقية الزائفة

يفتخر بوش بنفسه كيف أن مناشدته عقب 9/11 جعلت أميركا مكاناً أفضل. ففي 20 ديسمبر 2003، تباهى في بث إذاعي بجهوده التي دفعت المزيد من الأميركيين على التطوّع:

> في هذا الأسبوع فقط، وجد تقرير حكومي أن أكثر من 63 مليون أميركي تطوّعوا في السنة الفائتة – أي ما يزيد بحوالى 4 ملايين عن السنة التي قبلها... وهذه الزيادة في التطوع دليل على ثقافة الخدمة الجديدة التي نعمل على بنائها في أميركا، وخصوصاً بين الشباب. قبل سنتين من الآن تقريباً،

طالبت كل أميركي بالالتزام بتقديم 4000 ساعة في عمره – أي حوالى 100 ساعة في السنة – من أجل خدمة الجيران المحتاجين. جاءت الاستجابة فورية وحماسية، وظلت قوية بعد ذلك[55].

أشاد عنوان كبير في بيان صحفي صدر عن البيت الأبيض بنجاح بوش في "تعبئة المزيد من الأميركيين للخدمة" – جاعلاً الأمر أشبه بحملة سوفياتية لزيادة المحصول من البطاطا[56]. وأعلن بريدجْلاند مدير هيئة الحرّية عن أن مسحاً أجرته الحكومة حول أعداد المتطوعين "أظهر أن هناك المزيد من الأميركيين يتقدمون من أجل خدمة مجتمعاتهم، وهو الأمر الذي شرع الرئيس وهيئة حرّية الولايات المتحدة التابعة له في عمله"[57]. وأصبح كل أميركي جديد يتطوع قصةَ نجاح لبوش. وكلما زاد عدد الأميركيين الذين يلبّون نداء بوش، كلما بدا بوش أكثر إحساناً.

إن رقم "4 مليون الجديد تخمين ناتج عن تفاوت في الاستجابة بين المسح الأول والثاني الذي أشرف عليهما مكتب إحصائيات العمل التابع لوزارة العمل للأميركيين المتطوعين. غير أن نتائج المسح تثير الشك بقدر ما تثيره الأعداد الشهرية للعاطلين عن العمل التي يصدرها المكتب نفسه.

تألفت ثورة بوش الثقافية من الزيادة المزعومة في أعداد المتطوعين من 27.4 في المئة إلى 28.8 في المئة من عدد السكان. لكنّ نسبة الزيادة البالغة 1.4 في المئة في المتطوعين ربما تكون أقل من هامش الخطأ في المسح (والذي يساوي 1.6 في المئة). وأفاد مكتب إحصاءات العمل عن أن هناك "احتمالاً يقدر بحوالى 90 في المئة، بأن التقدير الذي استند إلى عيّنة لن يختلف بأكثر من 1.6 أخطاء معيارية عن القيمة السكانية 'الحقيقية' بسبب الخطأ في اختيار العيّنة"[58]. والخبير في مكتب الإحصاءات الذي كتب هذه الملاحظة التقنية لم يكن قادراً على توفير التقدير بالنسبة المئوية لهامش الخطأ في المسح[59].

ربما ولّدت صياغة مسح العام 2003 لوحدها إجابات أكثر جزماً من مسح العام 2002. وكإشارة "تقنية"، شرحت منهجية المسح "في سؤال أُعيد تصميمه، فقد سئل غير المتطوعين إن كانوا قد تطوعوا سابقاً. فإذا أجابوا 'بنعم'، يصار إلى

سؤالهم عن السبب الذي دعاهم إلى عدم التطوع خلال السنة الفائتة". وربما أثار هذا السؤال ذكريات البعض عن أعمال تطوعية قصيرة قاموا بها في السنة الفائتة - أو شجعهم على "تذكّر" شيء قاموا به فعلاً في وقت سابق ووضعه في جملة ما قاموا به في السنة السابقة[60]. (لم يشمل المسح الذي أجراه مكتب الإحصاءات مجنّدي أمريكوربس "كمتطوعين" لأن التمويل الذي يتلقونه لا يؤهلهم للمشاركة في المسح).

تتعارض النتائج التي توصل إليها مكتب إحصاءات العمل مع الأعداد والميول التي أظهرتها مسوحات المتطوعين غير الحكومية:

- قدّر القطاع المستقل، وهو أكبر ائتلاف في البلاد للمنظمات غير الربحية، في تقرير العام 2001 بأن 84 مليوناً من الأميركيين الراشدين - 44 في المئة من مجمل الراشدين - تطوعوا في منظمة رسمية خلال العام 2000[61]. (وكان مكتب الإدارة والموازنة التابع لبوش قد اعتمد على أعداد المتطوعين وفقاً لتقديرات القطاع المستقل، وليس على تقارير مكتب إحصاءات العمل، في الانتقادات التي وجهها في العام 2004 إلى أمريكوربس).
- خلص مسح أجرته المنظمات غير الربحية في العام 2002 إلى أن ما يقارب 110 مليون راشد أميركي يتطوعون في المجموعات غير الربحية كل عام[62].
- ادعت الجمعية الأميركية للأشخاص المتقاعدين في مسح أجرته في نوفمبر 2003 بأن "51 في المئة من متوسطي الأعمار وكبار السن قالوا بأنه سبق أن تطوعوا"[63].
- أفاد العالم النفساني لوبس بينر من جامعة متشيغان بأن حركة التطوع ارتفعت بعد وقت وجيز من 9/11 فقط. وأشارت ناشونال جورنال في سبتمبر 2003 إلى أنه "من خلال متابعة نشاط أحد المراكز الوطنية لتوزيع المتطوعين ويدعى فولنتير ماتش، وجد بينر أن زيادة نسبتها ثلاثة أضعاف في حركة التطوع حدثت في الأسبوع الذي تلا 9/11. وبعد ثلاثة أسابيع من ذلك، هبط معدل التطوع وعاد إلى مستواه، وبقي عليه منذ ذلك الحين"[64].

الخلاصة

قبل وقت قصير من تقديمه لاستقالته في أغسطس 2003، أدلى لينكوفسْكي بحديث إلى الصفحة الافتتاحية لوول ستريت جورنال، التي عاملته باحترام وتبجيل كبيرين في أيامه الأولى عندما كان رئيس أمريكوربس. وفي هذا الحديث، صرّح لينكوفسْكي بأن أمريكوربس هي مجرّد "بيروقراطية حكومية ثقيلة أخرى لا يمكن التوقع بنتائجها"، وتساءل "حتى وإن خضعت [أمريكوربس] لإدارة جيدة، فهل نحن بحاجة إليها فعلاً؟ إنه سؤال وجيه"[65]. ثارت ثائرة البيت الأبيض عندما صدمت تعليقات لينكوفسْكي الشارع، وندّدت ساندي سكوت، الناطقة باسم أمريكوربس، على الفور بلينكوفسْكي وقالت "الكلمات جاءت خارجة عن السياق"[66]. ولم يصرّح لينكوفسْكي أبداً بأن كلامه أسيء اقتباسه.

إن أمريكورس هي الرمز الأكثر وضوحاً والبرهان على فراغ برنامج عمل بوش العطوف. وبوش أكثر اهتماماً باستغلال البريق الأخلاقي لأمريكوربس منه بمنع هدر أموال الضرائب. إنه لمن العته الأخلاقي الاعتقاد بأنه يمكن للحكومة أن توجد الفضيلة بمجرّد الاستيلاء على مصادر تمويل بعض الناس وصرفها على أشخاص آخرين لكي يطوفوا بورع في البلاد مرتدين قمصاناً وقبعات رمادية.

الفصل السابع

الإخفاق الزراعي التام لبوش

عندما تولّى بوش سدّة الرئاسة، كان يُنظر إلى السياسة الزراعية على نطاق واسع على أنها الحفرة الفيدرالية الأكثر عمقاً. دأبت الحكومات الفيدرالية على إفساد الأسواق الزراعية منذ الثلاثينات. ولا تزال الأخطاء نفسها تتكرّر عقداً بعد عقد.

ردّ الجمهوريون على هذا الفشل المزمن بمرسوم حرّية الزراعة في العام 1996 وصدرت وعود بوضع حدٍّ للإعانات الزراعية إلى الأبد. واتضح أن هذا المرسوم أكبر ضرب احتيال لنيوت غينْريتش، الناطق باسم البيت الأبيض.

أعطى المرسوم الزراعي للعام 1996 معونات نقدية للمزارعين في العامين 1996 و1997 فاقت بمقدار ثلاثة أضعاف ما كانوا سيحصلون عليه بموجب البرنامج الزراعي السابق. وعندما هبطت أسعار المحاصيل، هبّ الكونغرس لتخصيص مليارات إضافية من الدولارات للمزارعين في الأعوام 1998 و1999 و2000. ومع كل صومعة إعانات تُمنح للمزارعين، يكرّر الجمهوريون حديثهم عن إخلاصهم "لحرّية الزراعة".

في حملته الرئاسية للعام 2000، صرّح بوش بأن "أفضل طريقة لضمان قطاع زراعي قوي، ومتنامٍ ونشط هي في اتباع مقاربة أكثر تجاوباً مع حركة السوق "[1].

كان من المقرّر أن ينتهي العمل بمرسوم حرّية الزراعة في العام 2002، وبدأت عملية صياغة تشريع زراعي جديد بعد وقت قصير من تولّي بوش لمنصبه.

نادراً ما كان النقاش بشأن مشروع القانون الزراعي للعام 2002 يتطرّق إلى

دراسة الحقائق الأساسية. ومع أن الغالبية العظمى لأنواع المحاصيل التي تُنتَج في الولايات المتحدة لا تحظى بأية إعانات، فالبلاد لا تعاني من أي نقص في الإنتاج. والمزارع العادي الذي يعمل بدوام كامل يجني أرباحاً صافية تزيد عن مليون دولار[2]. ووصف أعضاء الكونغرس تدخّلاتهم بأنها تصحيح للإخفاقات في السوق. لكن من حيث الواقع، تشبه السياسة الزراعية الفيدرالية سائقاً يضع إحدى قدميه على دوّاسة المكابح والأخرى على دوّاسة الوقود. لكن المشكلة لا تكمن من ذلك لأن السائق غير مضطر إلى دفع ثمن الوقود الذي يضيع هباءً والمكابح التي تبلى.

تحدد مشاريع القوانين الزراعية عادة السياسة الزراعية وتخوّل حق منح معونات زراعية لمدة يمكن أن تصل إلى ست سنين. من الناحية التاريخية، عندما كانت تجري صياغة مشاريع القوانين الزراعية، وحدها التهديدات باستعمال الفيتو من جانب رئيس قائم بواجباته كانت تُحدّ من حجم المجزرة في الميزانية التي يرتكبها أعضاء الكونغرس الذين يمثّلون الولايات التي تُشتهر بالزراعة وذلك بهدف تسميد مستقبلهم السياسي.

وعلى العكس من معظم الإدارات السابقة، لم يكلّف فريق بوش نفسه عناء كتابة مشروع قانونه الزراعي الخاص. وفي هذا الصدد، أشارت الناشونال جورنال إلى أن إدارة بوش كانت "غير معنيّة بدرجة كبيرة" في مشاورات مشروع القانون الزراعي[3]. وقبل أربعة أيام من وقوع أحداث 9/11، كتبت الوول ستريت جورنال تقول "بالرغم من الشكوك في إدارة بوش، فإن النواب الجمهوريين في مجلس النواب منهمكين في إعداد مشروع قانون زراعي ضخم سيزيل ما تبقّى من فوائض التأمينات غير الاجتماعية المتوقعة في السنين القليلة القادمة"[4].

عندما اشتكى ميتش دانيالز، مدير مكتب الإدارة والموازنة من الكلفة المرتفعة لمشروع القانون الزراعي في أوائل أكتوبر 2001، شجب لاري كومْبست، العضو الجمهوري في الكونغرس عن ولاية تكساس، ورئيس لجنة الزراعة في المجلس، ما جاء على لسان ميتش وقال "أنت تأتي الآن في الدقيقة الأخيرة، هذا يعتبر إهانة. كيف تجرّأت على فعل هذا بنا؟"[5]. وفي نوفمبر 2001، حذّرت آن فينْمان، وزيرة

الزراعة، من أن مشروع قانون مجلس النواب سيعمل على زيادة الفائض في الإنتاج، ويقلّل من حجم الصادرات الأميركية، ويتسبب في "الضغط على الحكومة من أجل دفع المزيد من الأموال، مما يوجد دائرة لا تطاق وتجلب الهزيمة لنفسها في نهاية المطاف"[6]. غير أن الكونغرس لم يعرْ فينمان أيّ اهتمام.

هذه النبرة العالية للجدل الذي دار حول مشروع القانون الزراعي أفسدها موقع وب إحدى المجموعات غير الربحية الذي كشف عن المعونات التي حصدها المزارعون. فقد كشفت مجموعة العمل البيئي عن أن كبار المزارعين يحصلون على نسبة مئوية أعلى من الصدقات وقالت بأنه "في العام 1995، تلقّت فئة العشرة في المئة التي تشكّل كبار المزارعين الأميركيين 55 في المئة من الإعانات الحكومية، وفي العام 2001، ارتفعت حصتهم إلى 67 في المئة"[7]. وأضافت بأن "أكبر المزارعين، الذين يشكلون واحداً في المئة - أي 24111 مزارعاً - حصلوا على 13.5 مليار دولار في الفترة الممتدة بين عامي 1996 و2001، أي ما يعادل 558698 دولار لكل مزارع"[8].

وقدمت لوس أنجلوس تايمز في وقت لاحق تحليلاً رائعاً للمعونات الزراعية في كاليفورنيا:

> لم يحصل من الناحية الفعلية سوى 9% فقط من مَزارع كاليفورنيا التي يبلغ عددها 74000 مزرعة على إعانات مالية، وذهب حوالى ثلثي هذا المال منذ العام 1996 - أي 1.8 مليار دولار - إلى أقل من 3500 مزرعة. ولا تتلقّى معظم المحاصيل التي تغذّي الماكينة الزراعية للولاية والتي يبلغ حجمها 29 مليار دولار - العنب، الدرّاق، الإجاص، المشمش، التوت، اللوز، الجوز، والخضار على كافة أشكالها - أي فلس من المساعدات، لأنه لا يحق لها ذلك. وبالمقابل، يذهب معظم هذا المال لدعم حقول القطن، والأرز، والقمح، والشعير الضخمة - وهي المحاصيل التي لدينا فائض منها. ومن بين المستفيدين العشرين الأوائل في كاليفورنيا، يوجد سبعة من كبار مزارعي القطن الكبار و11 من كبار مزارعي القمح. وهم يأخذون في المتوسط 596000 دولار من المعونات الزراعية كل عام[9].

لقد جاءت الصياغة التشريعية الدقيقة لمشروع القانون الزراعي ثمرة للخبرة الشخصية التي يتمتع بها العديد من أعضاء الكونغرس في المعونات. فالنائب الديموقراطي ماريون بيري عن ولاية أركنساس حصل على 750449 دولاراً من وزارة الزراعة بين عامي 1996 و2001، والسيناتور الديموقراطي بلانش لينكولن عن ولاية أركنساس حصل على 351085 دولاراً. والنائب الديموقراطي كال دولي عن ولاية كاليفورنيا حصل على 306903 دولاراً، في حين حصد النائب توم لاثان عن ولاية أيوا 286862 دولاراً. وحصل النائب الديموقراطي ستِنْهولم عن ولاية تكساس 39298 دولاراً. والأعضاء الآخرون في الكونغرس الذين يتلقون إعانات زراعية هم النائب الجمهوري دوغ أوس عن ولاية كاليفورنيا، والسيناتور الجمهوري شارلز غراسلي عن ولاية أيوا، والسيناتور الجمهوري ريتشارد لوغار عن ولاية إنديانا، والجمهوري بوب ستومب عن ولاية أريزونا، والناطق باسم المجلس النائب الجمهوري دينيس هاسْترت عن ولاية إلينوي، والجمهوري سام براونباك عن ولاية كانساس، والسيناتور الجمهوري فيل غرام عن ولاية تكساس، والجمهوري فيل كراين عن ولاية إلينوي[10]. والقوانين الأخلاقية المعمول بها في الكونغرس تعفي عضو الكونغرس من الكشف عن مقدار الإعانات الزراعية التي يحصل عليها، وربما يعود سبب ذلك إلى منع أية مظاهر لتضارب المصالح. وقد رفضت وزارة الزراعة الأميركية الكشف عن مقدار ما قدّمته إلى المزارعين الإفراديين إلى أن أجبرت دعوى قضائية، رفعتها في العام 1996 الواشنطن بوست، الوكالةَ على فتح دفاترها[11]. (وقد صوت بعض أعضاء الكونغرس ممن حصلوا على إعانات ضد مشروع القانون الزراعي، بمن فيهم لوغار وكراين ودولي).

ردّ أعضاء الكونغرس على فضائح الاستغلال الفاحش المحرجة بالسعي إلى تحويل الإعانات الزراعية إلى أسرار قومية. فقد أضاف السيناتور الديموقراطي توم هاركين عن ولاية أيوا نصاً إلى القانون الزراعي لمجلس الشيوخ بهدف منع وزارة الزراعة الأميركية من الكشف عن أسماء المستفيدين من الإعانات الزراعية[12]. وأيّد لاري كومبست، رئيس لجنة الزراعة في الكونغرس، إجراءً مشابهاً في مشروع المجلس. غير أن هذه النصوص الإضافية أُسقطت بعد أن تعالت صيحات وسائل الإعلام.

اندلعت نقاشات هي الأكثر سخونة حول مقدار الإعانات التي يمكن أن يحصل المزارعون الإفراديون عليها كل عام. فحتى أواخر الثمانينات، كان الحدّ الأقصى للمعونات التي يحصل عليها المزارعون، 50000 دولار من الدفعات الفيدرالية كل عام. لكن القانون حينها كان مكتوباً بحيث يمكن لكل مزارع أن يحصل على ثلاث دفعات منفصلة مقدار كل منها 50000 دولار. وفي حال ضم المزارع زوجته وأولاده إلى اسم المزرعة، ففي مقدور كل منهم الحصول على 50000 دولار كل عام[13].

وافق معظم أعضاء الكونغرس الذين يمثلون ولايات زراعية في العام 2002 على أن الوقت قد حان من أجل تعديل القيود المفروضة على الحدّ الأقصى للإعانات للأخذ بعين الاعتبار الكلفة المرتفعة للحياة الريفية. وصرّحت لجنة الزراعة في الكونغرس بتقديم إعانات يمكن أن تصل إلى 550000 دولار في العام لكل مزارع، في حين عرضت لجنة الزراعة في مجلس الشيوخ حداً غير ملزم مقداره 275000 دولار على شكل إعانات كل عام.

تسبب تقتير مجلس الشيوخ بالكثير من اللوعة. فقد حثت السيناتور الجمهورية جين كارْهان عن ولاية مونتانا زملاءها على مراجعة مشروع القانون "من أجل حماية مزارعي الأرز والقطن" الذين سيكون للقيود على إعاناتهم "تأثير غير متناسب"[14]. واشتكى النائب الديموقراطي شارلز ستنْهولم عن ولاية تكساس، القديس الشفيع لأعمال وزارة الزراعة التافهة من أن "لغة تقييد الدفعات التي استعملها مجلس الشيوخ كتبها زملاء لا يقدّرون بالضرورة الفوارق الجوهرية في الزراعة بين الأجزاء المختلفة من الولايات المتحدة... فزراعة القطن والأرز هي الأكثر كلفة"[15]. ولم يقدّم أحد أي دليل على أن مزارعي القطن والأرز مجبرون على زراعة هذين المحصولين.

تشاور أعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ بشأن الاختلافات في القوانين الزراعية وتوصلوا إلى تسوية حول كيفية "نشر" دافعي الضرائب من أجل صالح المزارعين[16]. وقد خوّل مشروعُ القانون الجديد المزارعين حق الحصول على مبلغ يمكن أن يصل إلى 360000 دولار سنوياً. وهذا الحدّ يمكنه احتواء منفذ بحجم

كينغ كونغ بحيث يمكن للمزارعين العودة بحصّاداقم عبر صناديق وزارة الخزانة من أجل نقل حمولة ثانية وثالثة.

ذُهل بعض الجمهوريين من مشروع القانون النهائي. فقد اشتكى السيناتور لوغار من أن المشروع يتسبب في "عملية تحويل ضخمة من غالبية الأميركيين إلى أقلّية ضئيلة جداً" وحذّر أيضاً من أنه سينتج عن الإعانات السخية "إمدادات فائضة حتماً وبأسعار متدنية"[17]. واشتكى النائب الجمهوري جيف فلايك عن ولاية أريزونا من أن "التشريع سيكلّف العائلة الأميركية العادية 4377 دولاراً في السنين العشر القادمة – 1805 دولاراً على شكل ضرائب و2572 دولاراً على شكل أسعار متضخمة للمواد الغذائية بسبب سياسات دعم الأسعار"[18]. ولاحظ فلايك أن 90 في المئة من الإعانات التي تقدّر بخمسين مليار دولار "ستذهب إلى المزارعين الذين ينتجون خمسة محاصيل فقط: القمح، والذرة، والأرز، والقطن، وفول الصويا. كما أن ثلثي هذه المبالغ ستذهب إلى 10% فقط من المزارعين"[19]. وقدّر مكتب الموازنة في الكونغرس بأن كلفة الإعانات ستزيد بنسبة 80 في المئة تقريباً في السنين الست القادمة[20].

استحدث مشروع القانون الزراعي إعانات جديدة للمزارعين الذين ينتجون أنواع التفاح، والحِمّص، والبِسلّة الجافة، والعدس، والبصل، وغيرها من المنتجات الزراعية، إضافة إلى إعانات مزارع سمك السّلّور. وربما سعى أعضاء الكونغرس إلى إلقاء عباءة الإعاناتِ على مزيد من المحاصيل لإخفاء الدليل على أنه يمكن للمزارعين البقاء والنمو بدون المساعدات الحكومية.

صاغ هذا القانون سياسيون يمثلون العديد من المزارع الأقل قدرة على المنافسة في أميركا. وأشارت ناشونال جورنال إلى أن "أحجار الزاوية في الخطة وضعتها اثنتان من أكثر المناطق الزراعية إثارة للمشاكل في البلاد. في الطرف الشمالي، لقد دافع السيناتور الديموقراطي توماس داشل عن ولاية ساوث داكوتا، والسيناتور الديموقراطي كينت كونراد عن ولاية نورث داكوتا، عن مصالح الداكوتيين الذين يعتمدون في زراعتهم على الحبوب. وفي الطرف الجنوبي، توجد مزارع القطن والأرز الأقل إنتاجية في مقاطعات وست تكساس الممثّلة بالنائب كومبست

والنائب ستنهولم[21]. والأمر أشبه بترك سياسة التقنيات العالية القومية في أيدي رفاق لا يزالون يعانون من صعوبات في كيفية استخدام الهاتف الخلوي.

وقّع بوش على مرسوم الأمن الزراعي والاستثمار الريفي للعام 2002 في 13 مايو 2002. (أعيدت تسمية مشروع القانون الزراعي ليصبح مرسوم "الأمن" لاستغلال الغضب الذي تلا أحداث 9/11). أثارت الزيادة الكبيرة في الإنفاق التي اقترحها مشروع القانون الزراعي سخط بعض المحافظين. وعلّق كارل روف، أحد كبار مستشاري البيت الأبيض، ساخراً بأن بوش قد يوقّع على القانون "على ضوء شمعة"[22]. وخلافاً للتوقّعات، وقّع بوش مشروع القانون في الساعة 7:45 صباحاً في أحد المباني الفيدرالية. وأشارت الواشنطن بوست إلى أن "مستشاري بوش قالوا بأن التوقيت صُمم من أجل التقليل من التغطية الصحفية في واشنطن والاستفادة إلى أقصى حدّ من نشرات المحاصيل في المناطق الزراعية"[23]. وفسّر مسؤول رفيع المستوى في الحزب الجمهوري سبب قبول بوش بالمستويات المرتفعة للإنفاق "بأن الأرض الأكثر خصوبة للفوز بالمقعد الوحيد المطلوب لكي يحوز الجمهوريون على الغالبية في مجلس الشيوخ يعود إلى الولايات الزراعية مثل ساوث دكوتا، ومونتانا، ومينيسوتا، وميسوري، وأيوا، وجورجيا"[24].

حضر حفل التوقيع عدد من أعضاء مجموعات الضغط، وكبار المتبرّعين للحزب الجمهوري، وأعضاء من الكونغرس، وغيرهم ممن جاؤوا ليشاهِدوا ويُشاهَدوا.

بدأ بوش، الذي بدا كملك يتحدث إلى مجموعة من الفلاحين المرعوبين الذي سُمح لهم بدخول القصر لمشاهدة حفلة تتويج، بالقول "عندما أوقّع على هذا المشروع، أودّ منكم جميعاً أن تأتوا إلى هنا وتشاهدوني وأنا أوقّعه"[25].

عدّد بوش الأسباب التي تجعل من هذا المشروع قانوناً زراعياً جيداً:

- أعلن بوش بأن المشروع "سيوفر خشبة الخلاص للمزارعين". فالقانون الزراعي يخوّل المزارعين حق الحصول على إعانات سنوية تزيد بأربعة أضعاف مقدار ما يجنيه نصف العائلات في الولايات المتحدة. (تكسب العائلة متوسطة الحجم في الولايات المتحدة 86100 دولار)[26].

- بعض البنود الواردة في القانون مجرّبة مثل طوابع الغذاء. فالمزارع المتخصصة في إنتاج اللبن ومشتقّاته التي تعاني من خسائر بسبب كارثة جفاف حسب توصيف الحكومة يحقّ لها الحصول على مساعدات يمكن أن تصل إلى 40000 دولار. غير أن ذلك مشروط بما إذا كان مدخولها السنوي الإجمالي يقل عن 2.5 مليون دولار[27]. (يمكن لشخص أن يحصل على مساعدات غذائية فقط في حال كان مدخوله السنوي يقل عن 12000 دولار).
- أكّد بوش على أن القانون سيوفر للمزارعين مساعدات كبيرة "بدون التشجيع على الإنتاج الزائد وانخفاض الأسعار". زاد القانون أسعار الدعم لمعظم المحاصيل المدعومة، مما يضمن خداع دافعي الضرائب. وقد احتوى المشروع على العيوب نفسها التي سبق أن شجبتها وزيرة الزراعة في إدارة بوش قبل ذلك بستة شهور.
- أكّد بوش على أن القانون "يقلّل من التدخل الحكومي في السوق، وفي قرارات المزارعين وأصحاب المزارع الكبيرة في ما يختص بالمحاصيل التي يرغبون في زراعتها". غير أن تحديد مقدار المساعدات عند مستويات مرتفعة يضمن حدوث تمزّقات في الريف الأميركي. فقد اشتكى النائب الجمهوري لاثان بعد شهرين من التوقيع، من أن الإعانات الضخمة لكبار المزارعين تسببت في ارتفاع أسعار الأراضي في أيوا و"زادت من صعوبة شراء صغار المزارعين للأراضي وزادت من التكاليف على المزارعين الذين لديهم عائلات صغيرة ممن يستأجرون الأراضي"[28]. وحذّر صندوق تمويل الحماية البيئية من أن القانون الزراعي سيوفر لكبار المزارعين "إعانات غير مسبوقة تساعدهم في ابتلاع جيرانهم الصغار".
- ادّعى بوش بأن القانون "سيشجع على استقلالية المزارع". ولكنه يقوم بذلك بقدر ما يؤدي إعطاء كافة الفقراء سيارات كاديلاك مجاناً إلى التشجيع على "حرّية النقل". (بعد أن وقّع بوش على القانون، كان كين وود الشخص الأول الذي صافحه، وهو أحد عملاقة زراعة القطن والذي حصدت مزارعه 750000 دولار من الإعانات في العام 2001)[29].

- أعلن بوش أن "هذا القانون سيوفر حوافز من أجل ممارسات جيدة في حفظ المحاصيل في الأراضي العاملة". لكن الجهود التي بذلتها وزارة الزراعة في حفظ المحاصيل غالباً ما كانت تمثيلية للتخفيف من حدة الانتقادات التي سببها الدمار البيئي الناتج عن البرامج الزراعية. وعلى سبيل المثال، اشترط القانون الزراعي للعام 1985 على المزارعين الذين يتلقّون إعانات أن يتّبعوا إرشادات صارمة تتعلّق بالمحافظة على البيئة للتقليل من تآكل التربة وحماية المستنقعات. لكن مكتب المحاسبة العامة أشار في العام 2003 إلى أن قرابة نصف مكاتب خدمة المحافظة التابعة لوزارة الزراعة لم تكلّف نفسها عناء إجبار المزارعين على تنفيذ الأوامر الرسمية "بسبب قلّة عدد الموظفين أو لأن الإدارة لا تشدّد في التقيّد بهذه الاحتياطات أو لأنها لا ترتاح إلى لعب دور العامل على تنفيذ القانون"[30].

كرّر بوش الإشارة ثلاث مرّات أثناء حفل التوقيع إلى أن القانون "سخي". لكن من أعطى جورج بوش الحق في أن يكون كريماً بإغداق أموال الآخرين؟ تحدّث بوش كما لو كان مصدر المعونات الزراعية خزائنه الشخصية – أو ربما مصروفات مشتركة من خزائنه والمخزونات الشخصية لأعضاء الكونغرس. تبهرج بوش وأعضاء الكونغرس آملين في أن ينالوا الإعجاب والهتاف بسبب وضع يدهم على مصادر تمويل من يغسل الصحون ويحفر الخنادق وتسليمها إلى ملاّك الأراضي الذين يملكون الملايين. والفكرة القائلة بأن السياسي يكون كريماً عندما يصادر مال شخص ما ليعطيه لشخص يعتبره أهلاً لهذا المال تعتبر واحدة من أكثر الأوهام الضارّة في التفكير السياسي والأخلاقي المعاصر.

اعترف بوش بأنه يأسف على أمر واحد يتعلّق بالقانون الزراعي: "ظننت أنه كان مهماً وجود ما يسمّونه حسابات ادخار الزراعية لمساعدة المزارعين وأصحاب المزارع الكبيرة في إدارة العديد من المخاطر التي يواجهونها. اعتقدت بأنها ينبغي أن تمثل جزءاً هامّاً من القانون. لكن الأمر لم يحصل. وأنا عازم على الاستمرار في العمل من أجل إيجاد هذه الحسابات". وربما أعاق لوبي المزارعين هذه المغامرة لأن بعض المزارعين لا يزالون متشبّثين ببقايا عزّة النفس.

سعى بوش إلى إيجاد حسابات ادخار للمزارعين الأفراد بحيث يمكن أن تديرها

وزارة الزراعة. يمكن للمزارع أن يودع ما يصل إلى 10000 دولار كل عام، وتودع الحكومة الفيدرالية مبلغاً مماثلاً، على أن تسمح له بسحبها فقط في السنوات التي تكون أسعار المحاصيل فيها متدنية نسبياً.

في الفترة التي سبقت استحداث البرامج الزراعية الفيدرالية، كان المزارعون الأميركيون مشهورين بالنسب العالية لمدخراتهم. وربما يعتقد بوش بأن المزارعين أصبحوا مستهترين (بسبب إدمانهم على الإعانات) لدرجة أنهم أصبحوا الآن غير قادرين على الادخار تحسّباً ليوم ماطر أو سنة قاحلة. ولذلك يتعين على الحكومة أن تودع مبالغ بقدر مدخرات المزارعين كما يشجع الأبوان ولديهما على الاقتصاد.

ربما كانت فكرة بوش المتمثلة في إنشاء "حسابات ادخار زراعية" إيماءة عفوية لتلميع مؤهلاته بوصفه "محافظاً عطوفاً". وربما كان بوش يأمل في احتفال مهيب (على غرار العرض الذي يقدَّم وقت الاستراحة في مباراة في السوبر بول لكن بدون كشف للصدور). وتحت الأضواء الكاشفة لوسائل الإعلام في البلاد، كان بوش سيقبل "الإيداع" الأول من مزارع (يتم اختياره بعناية من ولاية متأرجحة تضم العديد من الأصوات الانتخابية). وكان بوش، الذي يقف أمام لافتة عملاقة كُتب عليها "مهمة الادخار أُنجزت"، سيربت على رأسه ويستخدم إيماءات مسرحية مدروسة (من تصميم كارل روف)، ويودعان الشيك الذي تقدم به المزارع والمبلغ المناظر الذي تدفعه الحكومة في حصّالة نقود عملاقة صدف أنها تشبه الفيل، رمز الحزب الجمهوري.

إن قلق بوش بشأن عادات المزارعين في الادخار في غير مكانه. في الواقع، يملك المزارع النموذجي مهارات مالية أعلى بكثير، على الأقل من ناحية حلب أموال الحكومة، مما يمكن للفيدراليين أن يعلّموه.

وبعد ذلك ببضعة شهور، ظهر بوش أمام جمهور في إحدى الولايات الزراعية وتحدث كما لو كان يستحق ميدالية "آغي" تقديراً لشجاعته: "أريد منكم أن تعرفوا بأنني وقعت على القانون الزراعي، وأنا فخور بذلك. البعض منا في هذا الحضور ممن يدعم قانوناً زراعياً يشعر بالكثير من الحماس... ونحن نشعر بالحماس

أيضاً، لأنه في اعتقادي، هناك بعض الأشخاص الذين لم يفهموا مدى أهمية الاقتصاد الزراعي. ولكنني قلت، عندما وقّعت على ذلك القانون، بأنه يوجد 180 مليار دولار يوفرها هذا القانون من أموال دافعي الضرائب لمساعدة مجتمعنا الزراعي". وطمْأن بوش بسرعة كل شخص من بين الحضور قد ينتابه القلق من الهدر الحكومي بقوله "من المهم أن نراقب إنفاقنا في واشنطن. من المهم أن نضع الأولويات ونراقب الأموال التي ننفقها"[31].

فضيحة السكّر

في الوقت الذي بدأت فيه اللجان الزراعية في الكونغرس بالعمل على مشروع القانون الزراعي، كانت وزارة الزراعة تدفع ملايين الدولارات شهرياً من أجل تخزين أكوام من السكر الفائض. كما كافأت الحكومةُ الفيدرالية المزارعين في العام 2001 بسبب زراعتهم لعشرات الآلاف من الأكرات بسكّر البنجر في مسعى لزرع الاستقرار في سوق السكّر المحلّية.

يوجد تقريباً حوالى 8000 مزارع في الولايات المتحدة يعملون في زراعة السكّر. وهناك ما يزيد عن 720000 شخص يعملون في الصناعات الأميركية التي تستخدم السكر[32]. أي أن عدد من يعتمدون على السكر في وظائفهم يزيدون بمقدار تسعين ضعفاً تقريباً عن الأشخاص الذين يزرعونه. وتقدّر جمعية مستخدمي المواد المحلّية بأن الخسائر في الوظائف بين عامي 1997 و2002 ربما وصلت إلى 10000 وظيفة، والفضل في ذلك يعود إلى برنامج السكّر الفيدرالي[33].

اعترف أعضاء الكونغرس بالمشكلة وأدخلوا تعديلات على البرنامج لجعل إعانات السكّر أكثر ربحية بالنسبة إلى المزارعين وأكثر كلفة بالنسبة إلى دافعي الضرائب. وبفضل القانون الزراعي للعام 2002، باتت أسعار السكّر في الولايات المتحدة تزيد بمقدار ثلاثة أضعاف عن السعر العالمي للسكّر.

يقدّر مكتب المحاسبة العامة بأن برنامج السكر الأميركي يكلّف المستهلكين الأميركيين حوالى ملياري دولار كل عام. كما أنه قدّر بأن 17 من بين أكبر مزارع قصب السكّر في البلاد حصلت على أكثر من نصف المساعدات التي وفرها

برنامج إعانات سكّر القصب. وإذا نظرنا إلى مستوى البلاد ككل، نجد أن واحداً في المئة من مزارعي السكّر حصلوا على قرابة ثلثي الإعانات التي يوفرها البرنامج. وهذه تعتبر سياسة عامة رشيدة - من منظور الكونغرس. وكلما زاد تركيز الفوائد المترتبة على الإعانات، كلما كان من يحصل عليها أكثر كرماً. فقد قدّم لوبي السكّر تبرعات بلغت 13 مليون دولار إلى السياسيين، ولجان العمل في الكونغرس، وغيرها من الجهود السياسية في الدورة الانتخابية للعام 2000 ويمكن أن يكسر هذا الرقم القياسي في سنة الانتخابات الرئاسية لهذا العام[34] (أي عام 2004).

لا حاجة إلى وجود برنامج للسكر لأن في استطاعة الولايات المتحدة أن تشتري كافّة احتياجاتها من السكّر بأسعار تقلّ عن الأسعار التي يطالب بها مزارعو السكّر الأميركيون. فالسكّر يعدّ أهم المحاصيل التي لا تقدر على المنافسة في أميركا: فأسعار الأراضي، وتكاليف العمالة تضمن عدم قدرة مزارعي أميركا على منافسة مزارعي دول العالم الثالث في المناطق الاستوائية.

جنون الحليب

عندما وقّع بوش على القانون الزراعي، كانت وزارة الزراعة المالك الذي يفتخر بامتلاكه كميات من حليب البودرة تساوي من حيث القيمة مليار دولار. وكانت تصل أسبوعياً كميات تقدّر بعشرين مليون رطل من بودرة الحليب الجاف إلى كهوف التخزين التي هيّأتها وزارة الزراعة خصيصاً لهذا الغرض بالقرب من كنساس سيتي، بولاية ميسوري[35]. وقد اشترت وخزنت الحكومة الفيدرالية قرابة نصف الحليب الجاف منزوع الدسم الذي أنتجته الولايات المتحدة في العام 2000[36]. وقد رأت وزارة الزراعة أن من الحكمة إبقاء حليب البودرة في المخازن إلى أن يفسد ثم تبيعه بأسعار رمزية لكي يُستخدم كعلف للحيوانات. ومن المعلوم أن 75 في المئة من الأميركيين يستهلكون كمّيات غير كافية من الكلسيوم[37]، لكنّ مبيعات وزارة الزراعة بأسعار مخفضة تضمن حصول الأبقار على كمّيات وفيرة من الكلسيوم.

يعاني برنامج الحليب ومشتقاته من كمّيات فائضة من الحليب الجاف، والزبدة، والجبن منذ 25 عاماً. ودأب الكونغرس على تحديد أسعار الدعم الفيدرالي

بما يفوق الأسعار السائدة في السوق - لتمتصّ الحكومة الكميات الفائضة الناتجة.

ردّ الكونغرس على هذا التاريخ من الإخفاقات في العام 2002 بزيادة أسعار الدعم وإنشاء ثلاثة برامج جديدة لتمويل أصحاب المزارع المتخصصة في إنتاج الحليب ومشتقاته. وهذه التوليفة من برامج الإعانات الجديدة والتعقيدات الإضافية التي نتجت عنها تعمل على عصر سوق الحليب ومشتقاته، وأثمر ذلك عن أسعار منخفضة نسبياً بالنسبة إلى المزارعين، وعن تكاليف مرتفعة بالنسبة إلى دافعي الضرائب. فقد وصلت كلفة الإعانات المباشرة لمزارع الأبقار المنتجة للحليب إلى 4 مليارات دولار في الفترة الواقعة بين عامي 2002 و2004، والقيود المحلّية المفروضة على التسويق تكلّف المستهلكين مليارات الدولارات كل عام. وفي هذا الصدد، اشتكى شارلز أهليم، وهو أحد أصحاب المزارع المتخصصة في إنتاج الحليب في كاليفورنيا من أن "الحكومة أرسلت إشارات خاطئة تفيد بأنه يوجد طلب غير محدود على منتجات الحليب"[38]. وقال النائب الديموقراطي عن ولاية كاليفورنيا كال دولي، والذي يمثل بعضاً من أعلى منتجي الحليب كفاءة في البلاد، "لقد آن الأوان لكي نجري تحليلاً جدّياً لمعرفة ما إذا كان برنامج مثل هذا البرنامج منطقي بأي حال من الأحوال"[39].

تشجع السياسات الفيدرالية أصحاب مزارع الأبقار المنتجة للحليب والكثير من أرباب صناعة مشتقات الحليب على احتقار ما يفضله المستهلكون. وأدلت "كونستانس يتبتون" التابعة للجمعية الدولية لمنتجي الأطعمة التي يدخل الحليب في تكوينها بشهادتها أمام الكونغرس وقالت بأن برنامج دعم أسعار مشتقات الحليب "يشجع على الاستمرار في إنتاج الحليب الجاف الخالي من الدسم الذي لا يوجد طلب عليه في الأسواق، بدلاً من السماح للطلب على المشتقات اللّبنية، ذات المحتوى العالي من البروتين والتي تستخدم على نحو متزايد في منتجات الأطعمة الجديدة وفي صناعة المنتجات الغذائية، في الأسواق بالدفع في اتجاه إنتاج هذه المنتجات"[40]. فمعامل إنتاج مشتقات الحليب "ليس لديها الحافز... لإعادة التجهيز وإنتاج منتجات جديدة" طالما أن العم سام يدفع أجوراً إضافية لقاء الحليب الجاف الخالي من الدسم، كما أشارت تيبتون.

تبلغ أسعار منتجات الألبان الأميركية ضعف الأسعار العالمية في ما يختص بالمنتجات الأساسية. وفي مقدور الأميركيين توفير 1.6 مليار دولار سنوياً في حال خفضت الولايات المتحدة من الحواجز التجارية أمام أنواع الحليب، والأجبان، والزبدة الأجنبية[41]. لكن ينبغي ألاّ يقلق الأميركيون من حصص استيراد الألبان التي تمنع وصول منتجات الحليب الأجنبية لأنه، وكما يدعي الرئيس بوش بكل فخر "يتعين علينا الحصول على أفضل الأجبان في العالم، هنا في أميركا"[42].

كرة الصوف

أعاد القانون الزراعي للعام 2002 إحياء خطأين كبيرين مضحكين في تاريخ السياسة الزراعية - إعانات الصوف والموهير. كان الكونغرس قد أوقف العمل بهذه البرامج في العام 1993، لكن وكما لو كان مجرماً ارتكب سلسلة جرائم، لم يكن في مقدور الكونغرس الذي يحمل الرقم 107 أن يقاوم الرغبة في العودة إلى مسرح جرائم الميزانية السابقة. وكان برنامج الصوف قد أدخل أكثر من مليار دولار في جيوب مربّي الأغنام بين عامي 1954 و1993. والبرنامج لم يعر اهتماماً لنوعية الصوف الأميركي عبر تشجيعه المزارعين على الاعتماد على العم سام في تحصيل القسم الأعظم من دخلهم[43]. ودفعت وزارة الزراعة الأميركية لمربّي الأغنام السعر نفسه لشراء الصوف الذي ينتجونه بصرف النظر عن مقدار الأوساخ والشوائب التي يحتوي عليها - وهذا ما كان يجعل الصوف الأميركي غير صالح لمصانع النسيج الأميركية غالباً. إن برنامج الموهير الجديد يموّل مجموعة بسيطة من مزارع الماعز من فصيلة الأنغورا في تكساس ويقدم الإعانات بطريقة غير مباشرة للمصانع البريطانية (بما أنه لا يوجد معمل نسيج أميركي يرضى بأن يلطّخ يديه بصوف الماعز). ويتم تصدير كافة الكميات من صوف الموهير تقريباً من أجل إنتاج السترات والمعاطف الصوفية الجميلة التي يمكن لقلّة من دافعي الضرائب الأميركيين أن تشتريها. وسيكلف البرنامج الجديد دافعي الضرائب الأميركيين *مئات الملايين من الدولارات في السنين القادمة.*

المكسرات

تشرّفت مزارع الفول السوداني - التي تعتبر أصلاً من بين المزارع التي تتلقّى أكبر قدر من الإعانات - بحصولها على أرباح ضخمة جديدة. فقبل القانون الزراعي للعام 2002، كان يُشترط على مزارعي الفول السوداني امتلاك رخصة فيدرالية تجيز كل رطل من الفول السوداني تنتجه لأغراض الاستهلاك المحلّي. والمزارعون المحظوظون الذين يملكون تراخيص جمعوا عائدات تزيد عن ثمانية أضعاف متوسط أرباح الشركات الأميركية[44]. يضمن برنامج الفول السوداني للمزارعين الأميركيين بيع محاصيلهم بأسعار تقترب من ضعف الأسعار العالمية، مما يجبر كل شخص يشتري الزبدة المصنوعة من الفول السوداني على الإشادة بالمحسوبين على الكونغرس.

ألغى القانون الزراعي للعام 2002 نظام الترخيص الإقطاعي لزراعة الفول السوداني. وكان يجدر بالكونغرس أن يعرف بأن الحاجة إلى دعم الفول السوداني لا تزيد عن الحاجة إلى دعم الجوز الأميركي (الذي نما لفترة طويلة من غير أن يتلقّى أي دعم فيدرالي). وبدلاً من ذلك، أوجد الكونغرس برنامجاً جديداً للسماح لأي مزارع لمحصول الفول السوداني بتلقّي إعانات من برنامج دعم الفول السوداني. كما أن الكونغرس قدّم تعويضات سخية لمالكي حصص إنتاج الفول السوداني. والعديد من المزارعين باعوا رخص زراعة الفول السوداني إلى أطباء معالجين أو أطباء أسنان أو إلى شركات التأمين، والذين بدورهم قاموا بتأجيرها لشركة جون هانكوك إنشورنس، التي حصلت على مليوني دولار في العام 2002 ومن المتوقع أن تحصل على مبالغ تزيد كثيراً عن ذلك في السنين القادمة. وقدّر مكتب الموازنة التابع للكونغرس بأن برنامج الفول السوداني والمشتريات من هذا المحصول ستكلّف 4 مليارات دولار خلال العقد القادم[45].

القطن: استيراد الموت والشقاء

يحصل مزارعو القطن على بعضٍ من أكثر الإعانات سخاء التي يحصل عليها كافة المزارعين الأميركيين. ومنذ العام 1990، وبرنامج القطن يكلّف دافعي الضرائب أكثر من 20 مليار دولار - أي ما يوازي 6 ملايين دولار لكل مزارع

يخصص كل وقته لزراعة القطن. والقانون الزراعي للعام 2002 يرخص بزيادة الإعانات التي يمكن لمزارع القطن العادي أن يحصل عليها بنسبة 16 في المئة تقريباً[46].

إن الإعانات السخية تحث على إنتاج المحاصيل الوفيرة، والتي تغرق بها حكومةُ الولايات المتحدة الأسواقَ العالمية، مما ساعد في تخفيض أسعار القطن بنسبة 50 في المئة في الفترة بين عامي 1996 و2002. وفي يوليو 2003، اشتكى أمادو توماني توري رئيس مالي، وبلايز كومباوري رئيس بوركينا فاسو من أن "الإعانات التي تقدَّم إلى حوالى 2500 مزارع [قطن أميركي] ميسور الحال لها تأثير غير مقصود ولكنه حقيقي في إفقار حوالى 10 ملايين من سكان الأرياف الفقراء في أفريقيا الوسطى والغربية"[47]. وعمد العديد من مزارعي القطن في أفريقيا إلى تخفيض أسعار إنتاجهم إلى ما دون سعر القطن الأميركي، غير أن الإعانات الأميركية توفر ميزة تنافسية في كل مرّة. وأشار مارك ريتشي من معهد السياسة الزراعية والتجارية إلى أن القانون الزراعي للعام 2002 "سيؤدي إلى إفلاس الملايين من صغار المزارعين في أفريقيا. وسيُضطرّون إلى التروح إلى المدن ليصبحوا جزءاً من تجمعات اليد العاملة العاطلة عن العمل"[48].

لقد اقترحت حكومة الولايات المتحدة، نتيجة للانتقادات التي وُجِّهت إليها، علاجاً لمشكلة القطن في مفاوضات التجارة الدولية التي عُقدت في كانكون، في المكسيك في سبتمبر 2003، حيث اقترح مسؤولو الحكومة الأميركية تشجيع الحكومات الأفريقية على طلب المساعدة من البنك الدولي "من أجل توجيه البرامج القائمة والموارد بطريقة أكثر فعالية نحو تنويع اقتصاداها حيث تشكل محاصيل القطن حصة كبيرة من الناتج المحلّي الإجمالي لديها"[49]. وأشار غريغ روشفورد، محرّر روشفورد ريبورت إلى أنه قيل للأفارقة بأنهم إذا اعترضوا على برنامج القطن الأميركي، فبوسعهم الطلب من مزارعيهم أن يتوقفوا عن زراعة القطن ويتحوّلوا إلى زراعة محاصيل أخرى. ووصف روشفورد هذه المغامرة بأنها "أثر استعماري مهين"[50]. وقد أثار اقتراح الولايات المتحدة سخط دول العالم الثالث وساعد في انهيار المفاوضات التجارية.

المِنح المجانية

من نتائج المشروع الزراعي للعام 2002 استمرار دافعي الضرائب الأميركيين في تمويل الإعلانات الغذائية في مختلف أرجاء العالم. في القانون الزراعي للعام 1985، استحدث الكونغرس برنامج مساعدة الصادرات المستهدفة من أجل تغطية تكاليف الإعلانات التجارية للماكدونالدز وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات. ووصل هذا البرنامج إلى درجة من العار دفعت بالكونغرس في القانون الزراعي للعام 1990 إلى تغيير اسمه ليصبح برنامج الترويج في السوق. وفي العام 1995، وبعد الفضيحة التي تضمنت إعلانات تجارية للملبوسات الداخلية اليابانية، أعيدت تسمية البرنامج ليصبح برنامج الوصول إلى الأسواق (ماب). استمرّ ماب في تغطية تكاليف الإعلانات للماركات التجارية في الخارج ولكنه لم يعد يعين شركات فورتشن الخمسمائة بطريقة مباشرة. ووجد مكتب المحاسبة العامة أن المزاعم حول نجاح البرنامج تثير الضحك وأنه لا يوجد دليل موثوق يشير إلى ارتفاع حجم الصادرات[51].

ولذلك، ضاعف الكونغرس في القانون الزراعي للعام 2002 حجم نفقات ماب ليصل إلى 200 مليون دولار سنوياً. وبالرغم من ذلك، تبين في العديد من الحالات أن السياسات الفيدرالية هي أسوأ عدوّ للمصدرين. فقد أعطى الفيدراليون لجنة كانْبيري للتسويق 736959 دولاراً لتغطية تكاليف الترويج للصادرات في العام 2003، بعد أن كافأت الحكومة مزارعي التوت على تخفيض إنتاجهم. وتدفع وزارة الزراعة الأميركية المال من أجل تعزيز صادرات كاليفورنيا من اللوز والزبيب في الوقت نفسه الذي تقوم فيه إدارات التسويق الفيدرالية بفرض قيود صارمة على الصادرات من أجل رفع أسعار المحاصيل. وقد حصل مجلس صادرات الحليب في الولايات المتحدة على أكثر من مليوني دولار من أجل تعزيز صادراته في الوقت الذي تجعل السياساتُ الفيدرالية منتجاتِ الحليب الأميركية غير قادرة على المنافسة. كما حصل اتحاد مصنّعي الشوكولاته على مليون دولار تقريباً من أجل تعزيز الصادرات من الشوكولاته، غير أن جهوده أُحبطت لأنه يتعين على الشركات المصنّعة للشوكولاته في الولايات المتحدة أن تدفع مقابل الحصول على السكّر

ضعف ما تدفعه الشركات الأجنبية المنافسة. لكن إعمال العقل هو المهم. فالممتنعون عن المسكّرات من الأميركيين حازوا على شرف تمويل جهود ماب لتمويل الصادرات من النبيذ، والتي تضمنت في العام 2003 منح 3.7 مليون دولار لمؤسسة النبيذ، و438000 دولار لائتلاف الترويج للنبيذ في الشمال الغربي، و170000 دولار لمؤسسة النبيذ والأعناب في نيويورك[52].

القديم الجذّاب

في الوقت الذي غمس فيه القانون الزراعي المزارعين في المستنقعات السياسية التي تهدد إمكانية بقائهم على المدى الطويل، أوكل الكونغرس إلى وزارة الزراعة "تأسيس برنامج للمحافظة على مخازن الغلال التاريخية... ورعاية البرامج التعليمية المرتبطة بهذا التاريخ، وتقنيات بنائها، وإعادة تأهيلها، والمساهمة في مجتمع مخازن الغلال التاريخية"[53]. يعرّف "مخزن الغلال التاريخي" على نطاق واسع بأنه المخزن الذي لا يقل عمره عن 50 عاماً "يتميز بالسلامة الكافية من حيث التصميم، والمواد، والبناء الذي يحدد بوضوح أن مخزن الغلال مبنى زراعي". يمكن أن يكون هذا التفويض في المشروع الزراعي إشارة تدل على التحوّل نحو الإعانات على الطريقة الفرنسية – تحويل المَزارع إلى متاحف لكي يزورها تلامذة المدارس من أبناء المدن. وربما يقضي المشروع الزراعي القادم بطلي المباني الخارجية في تينيسي بالذهب.

الخلاصة

في الخطاب الذي ألقاه بوش في 7 يونيو 2002 في ورلد بورك إكسبو في دي موانز، في أيوا، أكّد للحاضرين على خبرته: "نشأت في ثاني أكبر ولاية زراعية في الاتحاد. وأنا أفهم الاقتصاد الزراعي"[54]. إذا كان بوش يفهم "الاقتصاد الزراعي" فعلاً، فهذا يعني بأنه غير معذور في تكرار أخطاء البرامج والسياسات التي تقضي على الكفاءة، وتفسد الابتكار، وتسحق دافعي الضرائب والمستهلكين. وحتى لو كذب بوش عندما ادّعى بأنه يفهم "الاقتصاد الزراعي"، فهو غير معذور بجهله بالضرر الذي تتسبب به تصرفاته.

يبدو أن إدارة بوش - على غرار الإدارات السابقة وصولاً إلى هيربرت هوفر - لم تتعلّم شيئاً و لم تنسَ شيئاً عن السياسة الزراعية. إن التأثير الأساسي للبرامج الزراعية يتمثل في إجبار المزارعين على أداء عمل بطريقة عديمة الكفاءة مع أنهم كانوا سيؤدّونه بكفاءة لولا الإعانات، وفي إجبار الأميركيين على دفع المزيد من المال لقاء الحصول على الطعام، وعلى زيادة أسعار الأراضي الزراعية (وبالتالي فإنها تقضي على الميزة التنافسية للمزارعين الأميركيين)، وتؤدي إلى تبديد عشرات المليارات من الدولارات كل عام. وكل محصول مدعوم (إذا استثنينا السكّر) سيظل ينمو في أميركا حتى ولو لم تقدم وزارة الزراعة ملايين الدولارات. فالمسألة ليست في ما إذا كانت الولايات المتحدة ستتمتع بالكثير من الغذاء في المستقبل، وإنما في ما إذا كان السياسيون سيستمرون في التلاعب بالزراعة الأميركية.

لطالما كلّفت البرامجُ الزراعية دافعي الضرائب والمستهلكين أضعاف ما أفادت به المزارعين. والسياسة الزراعية بددت دولارين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من أجل توفير دولار واحد من الفوائد، وهي تهدر المال دائماً ثم تنفق المزيد منه من أجل تغطية الهدر.

في العام 1930، خلص مسح أجرته نيويورك تايمز للأضرار التي لحقت بالأسواق الزراعية عقب محاولة الحكومة الفيدرالية رفع أسعار القمح، إلى أنه "ربما يكون من حسن حظ البلاد أن أصابعها أصيبت بحروق بالغة لدى محاولتها الأولى لتنفيذ هذا المخطط"[55]. وعلى الرغم من سلسلة الإخفاقات التي لم تنقطع، فالحكومة الفيدرالية ماضية في عرقلة الزراعة منذ ذلك الحين. ويجري تكرار كافة أخطاء الماضي تقريباً: و لم يتغير سوى أسماء الرؤساء، والوزراء، وأعضاء الكونغرس الذين يمثلون الولايات الزراعية. لا يوجد شيء يمكن أن تقوم به البرامج الزراعية الفيدرالية ولا تقوم به الأسواق على نحو أفضل - باستثناء توفير إعانات لمزارعين لا يستحقّونها.

الإنفاق بوصفه رعاية

عادة ما يكون من السهل على السياسي أن يشتري سمعة بسبب الأعمال الخيّرة التي يقوم بها مستخدماً أموال الآخرين. يقدّم بوش، على غرار الرؤساء السابقين في العصر الحديث، تعليلات منطقية سامية لحفلات السمر التي يُنفق عليها من الأموال العامّة والتي لا هدف لها سوى تلميع سمعته أو زيادة مجموع ناخبيه المتوقّعين. ولسوء الحظ، سيحدِث إنفاق بوش ضرراً عميق الأثر، سواء هنا أم في الخارج.

محاربة الفساد على طريقة بوش

وزّع الرئيس بوش أكثر من 70 مليار دولار على شكل معونات خارجية وضمانات قروض لحكومات أجنبية، ولدول، ولمنظمات دولية. والتزم بوش بدفع المليارات على شكل معونات جديدة في جزء كبير منها للحصول على تأييد من نجم في غناء الروك أو لكيل من المدائح في قمّة تعقدها الأمم المتحدة.

وبما أن نسبة مئوية ضئيلة نسبياً من المساعدات ستُدفع من برنامج جديد جرى استحداثه من أجل تشجيع السياسيين الأجانب على عدم السرقة، فالرئيس بوش يتحدث كما لو كانت مساعداته ستحدث ثورة في العالم الثالث. ومنذ المراحل الأولى، كان بوش وكبار مساعديه صادقين وصريحين في التحدث عن فشل المساعدات الخارجية:

- شجب وزير الخزانة بول أونيل البنكَ الدولي وصندوق النقد الدولي بسبب

دفعهما الكثير من البلدان الفقيرة "إلى الوقوع في الحفرة" بإقراضهم الكثير من المال الذي تهدره حكومات تلك الدول[1].

- في خطاب ألقاه في 30 أبريل 2002 أمام حشد من المحافظين المتعاطفين، أعلن بوش عن أن "الطريقة القديمة لإغداق مقادير ضخمة من المال في برامج الإعانات الخارجية بدون مراعاة للنتائج قد فشلت، مخلّفة في الغالب البؤس والفقر والفساد"[2].
- جاء في تقرير للبيت الأبيض في شهر سبتمبر 2002 أن المساعدات الخارجية "غالباً ما خدمت في دعم سياسات فاشلة، مخففة من تأثير الضغوط الهادفة إلى إجراء إصلاحات، ومطيلة عمر البؤس"[3].

يُعزى فشل المساعدات الخارجية في جانب منه إلى الفساد المستشري. وقدّر تقرير أعدته مؤخراً في العام 2003 إحدى الجامعات المرموقة في بنغلادش بأن 75 في المئة من كافة المساعدات الخارجية التي حصلت عليها الدولة تضيع في بؤر الفساد[4]. وقدّر العالم في الاقتصاد جيفري وينترز من جامعة نورث وستيرن بأن أكثر من 50 في المئة من مساعدات البنك الدولي تضيع بين أيدي الفاسدين في بعض البلدان الأفريقية[5]. وأعلن الرئيس النيجيري أوليوسجين أوبسانغو في العام 2002 أن القادة الأفارقة "سرقوا ما لا يقل عن 140 مليار دولار من شعوبهم في العقود التي تلت الاستقلال"[6]. وهناك دراسة للاتحاد الأفريقي ترفع تلك النسب إلى مستويات أعلى بكثير، مقدّرة بأن حصيلة خسائر أفريقيا بسبب الفساد تصل إلى 150 مليار دولار كل عام[7]. فالسيارات الفاخرة باتت شائعة الاستخدام لدى الموظفين الحكوميين الأفارقة لدرجة أفرزت استخدام كلمة وابنْزي في اللغة السواحلية - " رجال المرسيدس بتز". وأعلن الخبير في قضايا الاستثمار، جيم روجرز، الذي جاب العالم مؤخراً قائلاً "معظم المساعدات الخارجية تنتهي بين أيدي الاستشاريين الخارجيين، والضباط المحليين، والبيروقراطيات الفاسدة، والمشرفين على المنظمات غير الحكومية الجديدة، وتجّار المرسيدس. فهناك وكلاء لسيارات المرسيدس في مناطق لا تتوفر فيها حتى الطرقات"[8].

وقد أشار تقرير لمعهد بروكليتز إلى أن "تاريخ مساعدات الولايات المتحدة مليئ بقصص المسؤولين الأجانب الفاسدين الذين يستخدمون المساعدات في ملء جيوبهم بالمال، ودعم الترسانات العسكرية، ومتابعة المشاريع العبثية. فلا عجب من أن القليل من الدراسات أظهر وجود ترابط واضح بين تدفق المساعدات والنمو"(9). وأشار تقرير لمؤسسة هيريتدج إلى أن "معظم من يتلقّى المساعدات الأميركية المخصصة للتطوير أصبح اليوم أفقر مما كان عليه قبل تلقّيه المساعدة الأميركية الأولى"(10). وقدّر وليام إيستري، المسؤول الاقتصادي الكبير السابق بأن قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي "زادت في الواقع من الفقر على مستوى العالم بمقدار 14 مليوناً من السكان"(11).

إن المساعدات الخارجية تفرّخ حكومات اللصوص. فقد خلصت دراسة أعدّها المكتب الدولي للبحوث الاقتصادية في العام 1999 إلى أن "البلدان التي تحصل على الكثير من المعونات الخارجية تميل إلى أن تكون أكثر فساداً"(12). وأشارت دراسة في العام 2002 أعدها المؤلفون أنفسهم لأميركان إيكونوميك ريفيو إلى أن "الزيادات في المساعدات الخارجية تترافق مع زيادات في الفساد"(13)، وأن "الفساد مرتبط بالمساعدات التي تقدّمها الولايات المتحدة". كما أن المساعدات الخارجية يمكن أن تساعد في اندلاع الحروب الأهلية. وكما أشار الخبير الاقتصادي بي تي بوير، الحائز على جائزة نوبل، "لقد كانت الزيادة الكبيرة في جوائز السلطة السياسية عملاً رئيسياً في كثرة النزاعات السياسية وشدّتها في أفريقيا المعاصرة وفي باقي أنحاء العالم الأقل تطوراً"(14).

لطالما كانت تعليقات بوش عن فشل المساعدات الخارجية من بين أكثر أحاديثه دهاءً. وبما أن المساعدات الخارجية فشل لا يجادل فيه أحد، فقد عزم بوش على البدء ببرنامج جديد للمساعدات الخارجية.

جاء الدافع "لتحوّل" بوش في موضوع المساعدات الخارجية في قمّة عقدتها الأمم المتحدة عن الفقر العالمي في مونتيري، المكسيك في مارس 2002. وافق بوش على الحضور والتحدث أمام المشاركين بعد الضغوط التي تعرّض لها من جانب صديقه الرئيس المكسيكي فيشنتي فوكس. وبما أن الموظفين في الإدارة جاهروا

بانتقاداتهم للمساعدات الخارجية، فقد خشي مساعدو البيت الأبيض أن يتلقّى بوش استقبالاً عدائياً.

لكن بوش تمكن بذكاء من تلطيف حدّة المنتقدين بتقديمه وعوداً بزيادة كبيرة في الإنفاق على المساعدات الخارجية. ورتّب بوش أمر مشاركة نجم الروك الأيرلندي بونو في حفل إعلانه في 14 مارس 2002؛ وأشارت الواشنطن بوست إلى أن البيت الأبيض "توسل بوضوح" من أجل الحصول على دعم بونو وأن "بونو ينظر في احتمال الموافقة" بعد أن وعد بوش قبل أربعة أيام من مؤتمر الأمم المتحدة بزيادة المساعدات الخارجية بمقدار 5 مليارات دولار في غضون ثلاث سنوات[15].

انزعج البيت الأبيض عندما لم يولّد اقتراح بوش ترحيباً دولياً واسعاً. ولهذا السبب، وقبل يوم واحد من سفر بوش إلى المكسيك، كشف المسؤولون في البيت الأبيض عن جزء من الإعلان الأصلي وعن أن بوش قد خطط فعلاً لمنح ضعف مقدار المساعدات السابقة في البرنامج الجديد. وقال الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض آري فلايشر بأن الغلطة كانت ببساطة ناتجة عن خطأ حسابي[16]. وفسرت مستشارة الأمن القومي كوندوليسا رايس ذلك بقولها "لم نكن نرغب في الذهاب إلى هناك وفي جعبتنا أرقام خاطئة أو زائفة"[17]. وأشارت النيويورك تايمز إلى أن "المشكّكين قالوا بأن البيت الأبيض لا يفعل أكثر من إضافة المليارات من أجل التأكد من أن مشاركة الرئيس في مونتيري ستكون ناجحة جداً"[18].

وحتى قبل وصوله إلى مونتيري، تباهى بوش بالمال الذي جاء به. ففي 20 مارس 2002، وأثناء مقابلة أجرتها معه المحطة الإذاعية في البيرو، قال بوش "أنا قادم ومعي ما نسمّيه "صندوق التحدي للألفية، والذي هو عبارة عن 10 مليارات دولار من الأموال الجديدة"[19]. (تم تغيير هذا الاسم في وقت لاحق ليصبح حساب تحدّي الألفية).

في تلك الفترة، كانت الولايات المتحدة أصلاً المانح الأكبر للمساعدات في العالم. غير أن العديد من الحكومات الأجنبية استاءت لأن حكومة الولايات المتحدة لم تقدم نسبة أعلى من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة. فالبنك الدولي وغيره من المنظمات الدولية كان يقرع الطبول من أجل مضاعفة حجم

المساعدات الخارجية بحلول العام 2015. وربما افترض البنك الدولي أن مضاعفة حجم هذه المساعدات ستحلّ، وبشكل نهائي، مسألة ما إذا كان المال يختفي في الواقع في ثقوب لا قعر لها.

وفي الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر الأمم المتحدة، أعلم بوش بكل ورع قادة العالم بأن المساعدات الخارجية يمكن أن تكون مصدراً للإيذاء: "إن إغداق المال على الوضع الراهن الفاشل يسهم قليلاً في مساعدة الفقراء، ويمكن أن يؤخر في الواقع من التقدم في العملية الإصلاحية"[20]. وبما أن الخطاب أُلقي بعد 9/11، فقد استغل بوش محاربة الإرهاب في تبرير هذا الكرم: "إننا نحارب الفقر لأن الأمل هو في الردّ على الإرهاب". وفي إعلان مذهل غيّر فجأة الجهود الإنسانية في مختلف أرجاء العالم، قال بوش "يتعين علينا القيام بما هو أكثر من شعورنا بالرضى عما نقوم به، يتعين علينا أن نفعل الخير".

وبعد مرور أقل من ثلاثة أسابيع على رفعه للتعرفات الجمركية على الواردات من الفولاذ، ألقى بوش محاضرة على العالم قال فيها "لكي نكون جدّيين في محاربة الفقر، يتعين علينا أن نكون جدّيين بشأن توسيع التجارة... فالتجارة تجلب الآمال بالحرّية". وصوّر بوش عملية فتح الأسواق بأنها العلاج الحاسم: "كمثال واحد، وفي سنة واحدة، زاد مرسوم النمو والفرص الأفريقية صادرات أفريقيا إلى الولايات المتحدة بأكثر من 1000 في المئة..." في الحقيقة، لقد انخفضت قيمة الصادرات الأفريقية إلى الولايات المتحدة بعد البدء بتطبيق المرسوم (ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى تراجع أسعار النفط)[21].

قال بوش بأن المساعدات التي تم تقديمها من خلال برنامج "حساب تحدّي الألفية" ستكون "مخصصة للمشاريع في البلدان التي تُحكم بالعدل، وتستثمر في شعوبها، وتشجّع على الحرّية الاقتصادية". وأكّد بوش للعالم بأنه "بالاصطفاف بجانب الحرّية والحكومة الجيدة، سنحرّر الملايين من سجن الفقر"[22]. كان بوش على ثقة بأن مساعداته وبلاغته الجديدة أعطته وأعطت أميركا الأرضية الأخلاقية العالية.

تلقّى بوش عبارات الترحيب من الأعيان الذين طالما خذلت برامجُهم فقراءَ

العالم. فقد مدح مارك مالوك براون، رئيس برنامج تطوير الأمم المتحدة بوش قائلاً "لن يكون هناك ناطق أكثر إقناعاً بضرورة زيادة المساعدات من جورج دبليو بوش، القائد الحربي"[23].

لم يكلّف البيتُ الأبيض نفسه عناء تقديم مشروع قانون إلى الكونغرس من أجل المصادقة على البرنامج الجديد حتى يناير 2003. وأعلنت كوندوليسا رايس بفخر في فبراير 2004 بأن "حساب تحدّي الألفية أحدث ثورة في طريقة تقديم أميركا للمساعدات إلى البلدان النامية"[24]. وحتى ذلك الحين، لم يتمّ صرف أي من أموال البرنامج و لم تتكلّف وزارةُ الخارجية عناء نشر المعايير التي ستحدد الدول التي يحق لها الحصول على هذه الأموال.

وأخيراً، نشرت وزارة الخارجية معايير برنامج المساعدات في 10 مارس 2004. ومن بين العوامل الستة عشر التي سيُحكم على الدول بناء عليها، الحرّيات السياسية، والتضخم في الأسعار، و"نوعية الإجراءات التنظيمية"، و"الأيام اللازمة للبدء بعمل". وسوف تستند حكومة الولايات المتحدة في حكمها على "فعالية حكومة" البلد المرشح لنيل المساعدات وعلى "نوعية الخدمات العامة التي توفرها"، إلى تقديرات البنك الدولي (وهذا أشبه بالطلب من الاتحاد السوفياتي إصدار الحكم على السياسة الزراعية لإحدى الدول). كما أنه سيتم الحكم على الحكومات بناء على "أدائها في ضمان حقوق الأشخاص الذين يعانون من إعاقات"[25].

عندما كشف لأول مرّة عن برنامجه الحالم، أوضح بوش بأن البرنامج سيضع المعايير التي سيتم الحكم على كافة المساعدات الخارجية بناء عليها: "أعتقد بأنه من غير المنطقي إعطاء المساعدات، والأموال، إلى البلدان الفاسدة... لأن المال لن يساعد الناس، ولكن سيساعد نخبة من القادة. ولن يكون ذلك منصفاً لشعوب تلك البلدان، كما أنه لن يكون منصفاً لدافعي الضرائب في الولايات المتحدة. وإذا كانت هناك دولة تعتقد بأنها ستحصل على مساعدات من الولايات المتحدة فيما هي تسرق المال، فهي لن تحصل على ذلك المال من صندوق الألفية – وآمل ألاّ تحصل عليه من أي صندوق آخر"[26].

ومع أن بوش أشار في العام 2002 إلى أن الولايات المتحدة ستتوقف عن تمويل الحكومات الفاسدة، لكنه غيّر نبرته في أكتوبر 2003 عندما وصف برنامج حساب تحدّي الألفية بأنه "يقول بأننا مستعدون من حيث المبدأ لزيادة المساعدات في حال طوّرت البلدان العادات الضرورية لكي تكون قادرة على تطوير مجتمع عادل وشريف"[27]. وأكّدت وزارة الخارجية على هذا التراجع في مطلع العام 2004 عندما قالت "إن حساب تحدّي الألفية برنامج يعتمد على الحوافز ومتمّم لبرامج مساعدات الولايات المتحدة الأخرى"[28].

يستند برنامج حساب تحدّي الألفية إلى الاعتراف بأن تقديم المال إلى القادة الأجانب الذين يسرقونه سيكون سياسة غير حكيمة، لكن إدارة بوش تبالغ في تجنّب تطبيق "درس" محاسبة تحدّي الألفية على المساعدت الأميركية الخارجية الأخرى. والفكرة من رشوة السياسيين الأجانب من أجل التشجيع على النزاهة أشبه ما تكون بتوزيع واقيات ذكرية مجانية من أجل التشجيع على التعفّف. لقد قدّمت الولايات المتحدة أكثر من 500 مليار دولار على شكل مساعدات خارجية منذ العام 1946، وواشنطن مليئة بالخبراء في المساعدات الخارجية.

والدول التي تتلقّى أكبر قدر من المساعدات الخارجية تتميز بسمعة سيئة من حيث الفساد أو القمع أو الاثنين معاً:

- إسرائيل (14 مليار دولار على شكل مساعدات وضمانات قروض في العام 2003): لقد أوصى المدّعي العام في إسرائيل في مارس 2004 بإدانة رئيس الوزراء أرييل شارون بتهمة تلقّي رِشى"[29]. وقد مكّنت المساعداتُ الأميركية الحكومةَ الإسرائيلية من تنفيذ سياسات قمعية في الأراضي المحتلّة، بما في ذلك بناء جدار عبر مصادرة ملكيات أراضي الآلاف من الفلسطينيين.
- باكستان (300 مليون دولار في العام 2003): لطالما ابتُلي هذا البلد بالسرقات. وكان الرئيس الباكستاني برويز مشرّف قد أعلن في أبريل 2004 عن أن "البؤرة الأكبر للفساد في باكستان هي من صنع القادة أنفسهم، فهم يسرقون الثروات ويكدّسونها في المصارف الغربية، وفي حسابات خارج البلاد، وفي حسابات سويسرية". (كان مشرّف يقصد بذلك الرؤساء الذين سبقوه فقط)[31].

ربما تعوّل وزارة الخارجية على "الشفافية الدولية"، وهي منظمة دولية لا تبتغي الربح، في تقدير مستويات فساد الحكومات التي تتقدم بطلبات للحصول على مساعدات من برنامج حساب تحدّي الألفية. لكن، واستناداً إلى تصنيفات منظمة الشفافية، فإن حكومة الولايات المتحدة تمول العديد من الحكومات الأكثر فساداً في العالم، بمن فيها حكومة كل من نيجيريا، وبنغلادش، وهاييتي، وطاجيكستان، وباراغواي، وإندونيسيا، وكينيا، وأذربيدجان، وقرغيزستان. وإطلاق بوش لبرنامج الحساب لم يفعل شيئاً من أجل التخفيف من الآثار المفسدة لبرامج المساعدات الأخرى.

كما تفاخر بوش بتقديم الولايات المتحدة مبلغ 2.1 مليار دولار للبنك الدولي. ومع أن الموظفين في الإدارة أدانوا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بسبب إلحاقهما الضرر بالعديد من بلدان العالم، فقد برّر بوش تباهيه بهذه المساعدة بقوله "نحن نتوقع من البنك الدولي أن يصرّ على الإصلاح وعلى التوصل إلى نتائج تُقاس بدلالة تحسن مستوى معيشة الناس"[32].

غير أن البنك الدولي يَستخدم منذ مدة طويلة مقاييس ويصرّ على تحقيق نتائج. لكن بما أنه يسعى باستمرار إلى وضع سجلات جديدة للقروض المقدَّمة، فإن الشروط التي يضعها ليست أكثر من خدعة. فقد أشار الخبير الاقتصادي والموظف الرفيع السابق في البنك الدولي، وليام إيسْترلي، إلى أن "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قدّما في الثمانينات والتسعينات 958 قرضاً مشروطاً؛ وخلال العقد الأخير فقط، قدّمت هاتان المؤسستان 10 أو أكثر من القروض المشروطة إلى 36 دولة فقيرة... وكان معدل النمو بالنسبة إلى الفرد في هذه المجموعة خلال العقدين السابقين يساوي صفراً"[33]. وأشار إيسْترلي إلى أن "البنك الدولي وضع 'تصنيفات للأداء' كأساس لمنح القروض منذ العام 1977، لكنه ظلّ حتى عقد التسعينات يمنح قروضاً للبلدان ذات الأداء السيّئ تفوق في قيمتها تلك التي يمنحها للبلدان التي تحقق أداءً جيداً"[34]. وقرّر بوش بأن الوعود غير المجدية للبنك الدولي بتحقيق الإصلاح تساوي المليارات من الدولارات التي يجتهد الأميركيون في كسبها.

إن وصف بوش للمساعدات الخارجية بأنها رصاصة فضّية ضد الإرهاب كان محل سخرية السيناتور الجمهوري عن ولاية مونتانا كريستوفر بوند الذي قال "إن المقدمة التي تقول بأن المساعدات الأميركية غير المناسبة كانت السبب في شنّ الهجمات الإرهابية خاطئة بالمطلق. فالذين اختطفوا الطائرات جاؤوا في معظمهم من دولة غنية وتعدّ واحدة من أغنى البلدان من حيث دخل الفرد في الشرق الأوسط. والآخرون قدموا من دولة تعدّ إحدى أكثر الدول التي تحصل على مساعدات أميركية"[35]. وبصرف النظر عما إذا كانت المساعدات الخارجية تحبط الأعمال الإرهابية فعلاً، فإن بوش يستفيد من ربط هاتين المسألتين في خطاباته.

من النادر أن تقدّم المساعدات الخارجية شيئاً لا يمكن للبلدان أن تحققه بدونها. فقد أجرى هارولد بلوم، الخبير الاقتصادي رفيع المستوى في مكتب المحاسبة العامّة، تحليلاً لأثر المساعدات على شريحة واسعة من البلدان وخلص في العام 2003 إلى أنه كان "للمساعدات الخارجية تأثير سلبي على النمو حتى عندما كانت السياسة الاقتصادية حكيمة"[36]. وأفضل برنامج للمساعدات الخارجية هو في تحديد المواطنين الأميركيين للأجانب (أو الحكومات الأجنبية) الذين يستحقّون مِنَحهم أو استثماراتهم. فهذا يوفر تحقيقاً في الهدر، والاحتيال، وسوء استخدام المال، أكثر مما يمكن أن توفره الوكالة الأميركية للتطوير الدولي. وهناك طرق لمساعدة الشعوب الفقيرة في العالم أفضل بكثير من إلقاء المزيد من الأموال إلى الحكّام.

يجني بوش فوائد من المساعدات الخارجية الأميركية بصرف النظر عن مقدار الضرر الذي تلحقه هذه المساعدة بالعالم الثالث. فالمساعدات الخارجية يتم الحكم عليها عادة بوصفها فكرة مجرّدة ومثالاً أخلاقياً. وكل ما يهمّ في هذا المجال هو وجود سياسي أميركي لديه من الاهتمام ما يكفي لصرف أموال الأميركيين خارج البلاد – وبالتالي يستحق ثناء نجوم غناء الروك، ووسائل الإعلام، والقادة الأجانب الملطخة أيديهم في السرقات.

يصف بوش كيف يتعين على السياسيين الأجانب أن يبرهنوا عن أحقّيتهم بتلقّي مكافآت تأخذ شكل مساعدات خارجية أميركية. لكن ما من شرط يوجب على السياسيين الأميركيين إثبات أنهم تمكنوا من إدخال إصلاحات، وبرهان أنهم

جديرون بتوزيع أموال الآخرين على أصدقائهم الأجانب وعلى المأجورين لديهم. يتحدث بوش عن الفساد الأجنبي، لكن من الأمور المفسدة أيضاً استيلاء بوش على أموال الأميركيين وإرسالها إلى الخارج وهو يعلم بأن المساعدات ستموّل الفساد.

وكلما جاهر بوش في مديح برنامج حساب تحدّي الألفية، كلما كان يلعن نفسه بسبب فشله في إنهاء المساعدات الخارجية الأميركية التقليدية. وبما أن الدراسات تشير إلى أن "الفساد يترافق على نحو إيجابي" مع تلقّي المساعدات الأميركية، فالطريقة الأضمن للتقليل من الفساد هي في وقف المساعدات الخارجية الأميركية.

تحقيق الأرباح من المتخلّفين عن سداد ديونهم

إن الرئيس بوش عازم على وضع حدٍّ للانحياز ضد الأشخاص الذين يرغبون في شراء منازل ولكنهم يفتقرون إلى المال اللازم.

صرفت لجنة الإسكان والتنمية العمرانية، منذ وصول بوش إلى سدّة الرئاسة، أكثر من 120 مليار دولار. وتستمر المشاريع السكنية العامة التي تشرف عليها اللّجنة في تدمير الأحياء الفقيرة. كما يستمرّ كرم اللّجنة على الحكومات المحلّية في تمويل عمليات مصادرة المنازل الخاصة وتدميرها، وتستمرّ برامج اللّجنة في التشجيع على الاحتيال والفساد في مختلف أرجاء البلاد[37].

لم يقم بوش بأي شيء تقريباً للتقليل من الضرر الذي تلحقه لجنة الإسكان والتنمية العمرانية بأميركا. وبدلاً من ذلك، يكرّس بوش نفسه من أجل التوسّع في عطايا الإسكان. وفي 16 يونيو 2003 صرّح بوش بأن "تملّك المترل هو أكثر من مجرّد رمز للحلم الأميركي؛ وهو يمثل جزءاً هاماً من طريقتنا في العيش. فالقيم الجوهرية الأميركية المتمثّلة في الشخصية الفردية، وحسن التدبير، والمسؤولية، والاعتماد على النفس يجسّدها تملّك المترل"[38]. من وجهة نظر بوش، الاعتماد على النفس أمر في غاية الروعة لدرجة أنه ينبغي على الحكومة أن تدعمه.

يمكن لبوش أن يعرّض دافعي الضرائب لخسائر قيمتها عشرات المليارات من الدولارات، ويوقع الآلاف من أصحاب الدخل المتدني أو المتوسط بخسارة مترلهم

الأول التي تفطر القلب، ويخاطر بتدمير أحياء بكاملها. إن مبادرات الإسكان التي أطلقها بوش - وخصوصاً "مرسوم الدفعة الأولى للحلم الأميركي" الذي يوفر دفعات أولى مجانية لمتملّكي منازل مختارين - هي الأسس الانتخابية في حملته الرئاسية[39]. كما أن بوش يضغط على الكونغرس من أجل سنّ قانون يسمح للفيدراليين بتقديم رهونات بدون دفعات أولى.

لقد استند بوش في مرسوم "الحلم" وخطة الدفعة الأولى الصفرية إلى "برامج مساعدة الدفعة الأولى" التي انتشرت في السنين الأخيرة. وهذه البرامج، التي غالباً ما تشرف عليها مجموعات غير ربحية، تتضمن بشكل روتيني قيام مقاول بتقديم "هدية" إلى المنظمة غير الربحية، والتي بدورها تقدّم المال لمن يشتري المنزل. في بعض الأحيان، يرتفع سعر المنزل بمقدار قيمة "هدية" المقاول. وكافّة الرهونات تقريباً التي يتم الاتفاق عليها عبر المساعدة في الدفعة الأولى تحصل في نهاية الأمر على ضمانة إما من إدارة الإسكان الفيدرالية أو جيني ماي (جمعية الرهونات الوطنية الحكومية).

في العام 2000، قرّر المفتش العام في لجنة الإسكان والتنمية العمرانية بأن الهدايا التي يقدّمها البائعون لمتملّكي المنازل غير قانونية، لكن اللّجنة تجاهلت رأي المفتش العام. والمحاولة لتشديد القوانين على الرهونات التي تضمنها الحكومة أفشلها تجمع قوي لمنظمات تشترك في تجارة "مساعدة الدفعة الأولى".

تنطوي الدفعات الأولى المجانية على مخاطر كارثية. فمعدل التخلّف في الرهونات التي تشرف عليها نهيميا كورب، كبرى منظمات مساعدة الدفعة الأولى، تزيد بمقدار 25 ضعفاً عن معدل التأخر في دفع الرهونات على صعيد البلاد ككل، وذلك استناداً إلى المفتش العام في لجنة الإسكان والتنمية العمرانية. وقد تضاعف معدل التخلّف عن سداد قيمة رهونات نِهيميا أربع مرّات في الفترة الواقعة بين عامي 1999 و2002، لتصل نسبتها إلى 20 في المئة تقريباً[40]. وقد حذّر المفتش العام من أن السماح لإدارة الإسكان الفيدرالية بضمان الرهونات المصحوبة بتقديم هدايا من جانب منظمات الدفعة الأولى "تهدد مجموعة ضمانات إدارة الإسكان الفيدرالية"[41]. وليس لدى لجنة الإسكان أية فكرة عن عدد القروض التي تضمنها إدارة الإسكان والتي قُدّمت مع هدايا الدفعة الأولى.

بدأ بوش بالترويج لخطة "دفعة الحلم الأميركي" في العام 2002. والبلاغة الخطابية للإدارة ردّدت صدى مرسوم الإسكان الذي صدر في العام 1968، الذي ألغى القيود المحلّية والقيود التي تفرضها الولايات على الأمكنة التي يمكن للسود والجماعات الأخرى العيش فيها. وأشارت نشرة الحقيقة التي أصدرها البيت الأبيض في 17 يونيو 2002 إلى أن جدول أعمال بوش "سيساعد في هدم الحواجز التي تعوق التملّك والتي تقف في طريق عائلاتنا المتحدرة من أصول أفريقية، ولاتينية، وغيرها من الأقلّيات، عبر توفير مساعدة الدفعة الأولى. والحاجز الأكبر والوحيد أمام تملّك المنازل هو جمع المال لتقديم الدفعة الأولى"[42]. ويبدو كما لو أن اشتراط إدارة بوش تقديم دفعة أولى هو الإصدار الجديد لقوانين جيم كرو.

لقد تمكّنت إدارة بوش أخيراً من تمرير مرسوم "الحلم" في الكونغرس في خريف العام 2003. واختارت رئاسة مجلس النواب النائبة كاثرين هاريس (البطلة الجمهورية في عملية إعادة إحصاء الأصوات الانتخابية في فلوريدا في العام 2000) لتنال شرف الإشراف على مشروع القانون. وصرحت هاريس بأنه "مع استمرار بلدنا في مواجهة الأخطار المروّعة في الداخل والخارج، فإنه لا يمكننا إهمال أكثر القضايا الأمنية إلحاحاً على الإطلاق، ألا وهي توفير مكان آمن ونظيف ومناسب للعيش فيه"[43]. وأثار أحد أعضاء الكونغرس سؤالاً حول ما إذا كانت "لجنة الإسكان ستخصص عما قريب خادمات من أجل ضمان حقّنا في الحصول على منزل نظيف"[44].

عندما وقّع بوش على المرسوم في 16 ديسمبر 2003، صرّح بأن "أحد أكبر العوائق التي تحول دون امتلاك منزل، هو الحصول على المال... ولذلك، أتشرّف اليوم بالتوقيع على قانون سيساعد العديد من المشترين ذوي الدخل المحدود في التغلّب على ذلك العائق، وفي تحقيق جزء هام من الحلم الأميركي"[45]. وعبّر بوش عن حزنه لأن "معدل تملّك المنازل لدى الأقلّيات هو أقل من 50 في المئة. وهذا ليس عادلاً، والبلاد بحاجة إلى أن تفعل شيئاً حيال هذا الوضع"[46]. لم يحدّد بوش النسب المئوية الدقيقة للسود والمتحدّرين من أصول لاتينية التي ستجعل الوضع "صحيحاً". وقانونه يسمح بتقديم معونة فيدرالية مقدارها 5000 دولار لأربعين

ألف مشترٍ يقلّ مدخولهم عن 80 في المئة من متوسط المداخيل في مناطقهم المحلّية.

تصف إدارة بوش والجمهوريون معونات الدفعة الأولى كما لو كانت تستهدف أبناء الأقليات بشكل أساسي:

- عقب زيارة بوش لأحد أحياء السود في أتلانتا في العام 2002 من أجل الترويج لاقتراحه بتقديم معونات إسكانية، قال ميل مارتينيز، أمين السرّ الأول للجنة الإسكان والتنمية العمرانية "نحن نبيع بهذه الطريقة - بوصفه برنامجاً مخصصاً للأقلّيات - لأننا نريد أن يشتري أبناء الأقلّيات من هذه المنازل، ولكنها متوفرة لكل شخص" مؤهل حسب الإرشادات المتعلّقة بالدخل[47].
- عندما مرّر مجلس النواب مرسوم الدفعة الأولى للحلم الأميركي في 1 أكتوبر 2003، مدح الناطق باسم المجلس دينيس هاسْتيرت القانون قائلاً "سنساعد في رفع المستوى للأميركيين من أصل أفريقي والمجتمعات اللاتينية"[48].
- صرّح أمين سرّ لجنة الإسكان، ألفونسو جاكسون، في فبراير 2004 بأن جهود إدارة بوش "ستساعد مزيداً من الأميركيين، والأقلّيات منهم بشكل خاص، على تحقيق حلمهم "بتملّك منزل[49].

إذا كان برنامج الدفعة الأولى يستهدف الأقلّيات على وجه التحديد، فإنه بذلك يخرق الكثير من القوانين الفيدرالية كما يخرق دستور الولايات المتحدة.

يتكلّم بوش كما لو كان ينبغي على الناس أن يكون قادرين على شراء منزل بالطريقة ذاتها التي يشترون بها أريكة من متجر مشكوك بأمره يبيع الأثاث بدون دفعة أولى. ففي 23 يناير 2004، وأثناء خطاب أمام مؤتمر رؤساء البلديات في الولايات المتحدة، قال بوش "أنا أطالب الكونغرس بتوفير مبلغ 200 مليون دولار من أجل مساعدة الناس في تقديم دفعاتهم الأولى... فالعديد من المواطنين لديهم الرغبة في امتلاك منزل، ولكنهم لا يملكون المال لسداد الدفعة الأولى. ولذلك، فهم يحجمون عن اتخاذ هذا القرار"[50]. غير أن تصوير ذلك بأنه "إحجام" أشبه بانتقاد أحد متوسطي الدخل لعدم شرائه يختاً.

عندما يعلن بوش عن هدف قومي، فإنه يخوّل نفسه حقّ إرجاع فضل كافة جهود الأميركيين إلى نفسه. ففي حديث إلى رويز فودس (التي تعدّ أكبر شركة

لتصنيع الطعام المكسيكي المجلّد في البلاد) أجراه بتاريخ 15 أكتوبر 2003، ذكّر بوش المستمعين بتفانيه في زيادة نسبة التملّك فقال "لذلك فقد حددت هدفاً. قلت بأننا نرغب في العقد القادم في وجود 5.5 مليون متملّك جديد من أبناء الأقلّيات". ثم أعلم المستمعين بما ساعد على تحقيقه فقال "في السنة الفائتة، قمنا بعمل جيد. يوجد الآن 809000 متملكٌ جديد من أبناء الأقلّيات في أميركا"[51]. وبذلك، فإن بوش يُرجع إلى نفسه فضل شراء كل أسود ولاتيني لمترل في فترة ولايته - مع أن الغالبية العظمى منهم لم تتلقَّ أية مساعدة من جورج دبليو بوش.

وبالطريقة ذاتها للتلميح في تعليقات بوش حول مرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا" الذي يشير إلى أن الفجوة في الإنجازات الدراسية بين الأعراق هي نتيجة التحامل ضد السود، يشير بوش ضمناً إلى أن الفجوة في نسبة امتلاك المنازل ناتجة عن الانحياز. غير أن الدراسات الفيدرالية تبرهن عكس ذلك. ففي دراسة أجراها مجلس الاحتياط الفيدرالي في العام 1995 وشملت أكثر من مئتي ألف قرض مع رهن، تبيّن أن "نسبة السود المتخلّفين عن السداد تبلغ ضعف نسبة المتخلّفين عن السداد من البيض"[52]. فاحتمال أن يكون للسود تصنيف ائتماني سيّئ يزيد على نظيره لدى البيض بنسبة تقارب الضعف حتى بين الأفراد ذوي الدخل نفسه، وذلك استناداً إلى مسح أجرته في العام 1999 مؤسسة فريدي ماك (التي كانت تعرف بمؤسسة الرهونات القومية الفيدرالية)[53].

لو طالب بوش بالتوصل إلى نسب متساوية لأعداد المتملّكين بين المجموعات ذات التصنيف الائتماني الجيد والمجموعات ذات التصنيف الائتماني السيّئ، فربما كان الناس سيتساءلون إن كان رئيسنا غبياً. لكن طالما أنه يشير إلى العرق بدلاً من الإشارة إلى التصنيف الائتماني، فسوف يُكال المديح لبوش بوصفه صاحب رؤية. فليس هناك تحامل يجبر السود على امتلاك تصنيفات ائتمانية أسوأ من تصنيفات البيض. كما لا يوجد تحامل يجعل مدخرات السود والمتحدرين من أميركا اللاتينية أدنى بكثير من مدخرات الآسيويين.

يثني بوش على الزيادة الأخيرة في أعداد الأميركيين الذين يملكون منازلهم بوصفها واحدة من منجزاته العظيمة: "لقد تبين أن إحدى أروع إحصائياتنا

وإحدى حقائق مجتمعنا اليوم تتمثل في أن هناك المزيد من الأشخاص الذين يمتلكون منازل أكثر من أي وقت مضى"[54]. فقد ارتفعت النسبة المئوية للأميركيين الذين يملكون منازل من 66.2 في المئة في العام 2001 إلى 68.6 في المئة في أواخر العام 2003. لكنّ معدلات حبس الرهن ترتفع بوتيرة أسرع بكثير من معدل تملّك المنازل. فقد تضاعف معدل حبس رهونات المنازل ثلاث مرّات منذ مطلع الثمانينات، حيث "ارتفع إلى مستويات عالية... في الأحياء الفقيرة داخل المدن الكبيرة"، وذلك استناداً إلى إدوارد غرامْليش، حاكم الاحتياط الفيدرالي[55].

وبعد مرور شهر على التوقيع على المرسوم، حثّ بوش الكونغرس على السماح لإدارة الإسكان الفيدرالية على البدء بتقديم قروض بدون دفعة أولى إلى الأميركيين من ذوي الدخل المحدود. وتتوقع الإدارة بأن مثل هذه الرهونات يمكن أن تُقدّم إلى 150000 مشترٍ في السنة الأولى[56]. وصرّح مدير لجنة الإسكان والتنمية العمرانية ألفونسو جاكسون بأن "توفير رهونات إدارة الإسكان الفيدرالية بدون دفعات أولى سوف يفتح الباب أمام مئات الآلاف من العائلات الأميركية، ومن الأقلّيات بشكل خاص، لتملّك المنازل"[57]. وصرّح جون ويشر، مفوض الإسكان الفيدرلي في يناير 2004 بأن "البيت الأبيض لا يعتقد بأنه ينبغي أن يُحرم الأشخاص الذين يمكنهم سداد الأقساط الشهرية، ولكنهم غير قادرين على ادخار المبلغ المخصص للدفعة الأولى، من امتلاك منزل"، كما أفادت ناشونال مورتغايج نيوز[58]. وعلى الرغم من الاعتقاد السائد منذ مدة طويلة بأن الرهونات بدون دفعات أولى غير آمنة بدرجة كبيرة (وخصوصاً بالنسبة إلى المستدينين الذين لديهم تاريخ ائتماني مريب)، فقد أكّد ويشر على القول "بأننا لا نتوقع أية تكاليف يتحمّلها دافعو الضرائب"[59]. وارتفعت النسبة المئوية لقروض إدارة الإسكان الفيدرالية لشراء منازل العائلة الواحدة التي تخلّف المشترون عن سدادها بنسبة 54 في المئة في الفترة الواقعة بين عامي 1999 و2002، لتصل إلى 4.25 في المئة. وهناك حوالى 12 في المئة تقريباً من كافة رهونات إدارة الإسكان قد تجاوزت مواعيدها المحددة[60].

يهدف بوش إلى زيادة أعداد مالكي البيوت في الوقت الذي سلّمت فيه برامج

الحكومة الأخرى مفاتيح المنازل للكثير جداً من المشترين غير الجــديرين بالثقــة. ولاحظ فينْسنت كوايب، المدير التنفيذي لمركز سان أمبروز لمساعدات الإسكان في بالتيمور بأنه "لخمس سنين خلت، كانت الأسباب التقليدية لخسارة الناس لمنازلهم الزواج الفاشل أو فقدان الوظيفة أو الإصابة بالمرض. لكن الآن، أصبح الناس يأتون إلينا لأنه ليس في مقدورهم شراء منزل أصلاً"[61]. وعلّق وليام روهي، مدير مركز الدراسات الحضرية والمناطقية في جامعة نورث كارولينا في العام 2003 على ذلــك قائلاً "هناك الكثير من الرهونات التي يمكن سدادها في هذه المرحلة، وهناك الكثير من الأشخاص المؤهلين الذين لا يرجَّح أن يكونوا مالكي منازل ناجحين"[62].

ويبدو أن تجنب الرهونات المشكوك في سدادها آخر بند في لائحة أولويــات لجنة الإسكان والتنمية العمرانية. وصرّح ويشر في يناير 2004 قائلاً "نحن نسعى إلى معالجة مشكلة معدل التخلّف عن السداد، وبتنا الآن قادرين على مساعدة نصــف العائلات المتخلّفة عن السداد في تفادي حبس الرهن"[63]. وهذا لا يؤدي سوى إلى تدمير البرهان على وجود سياسة فاشلة ويلزم دافعي الضرائب بدفع فاتورة أكبر ما إن يتهاوى السقف أخيراً. وقد رفضت لجنة فتح الاعتمادات في مجلــس النــواب الاقتراح الذي تقدم به بوش ولجنة الإسكان في العام 2003 لتخفيض المعايير الــتي تحدد المؤهلين للحصول على رهونات إدارة الإسكان الفيدرالية[64].

إن سياسات بوش تضع الملايين من مالكي المنازل الأميركيين في خطر إضافي. فبرنامج الدفعة الأولى والاقتراحات الأخرى التي اقترحها بوش شــبيهة بالبرنــامج الذي أُطلق في العام 1968 من أجل توفير رهونات فيدرالية مضمونة إلى الســكان الفقراء - والذي كان له نتائج كارثية. فقد كتبت الناشونال جورنــال في العــام 1971 " تعمل إدارة الإسكان الفيدرالية... على تمويل انهيار مســاحات ســكنية كبيرة في المدن المركزية"[65]. وبما أنه ليس لدى معظم العائلات أية حقوق قانونيــة في منازلهم، فغالباً ما كان التخلّي عن هذه المنازل أقل كلفة من إصلاحها. ونــتج عن البرنامج إخلاء آلاف المنازل وتركها تتداعى في الأحياء التي كانت مستقرّة في السابق. وفي العام 1973، تحسّر الرئيس ريتشارد نيكسون لأن "الحكومة الفيدرالية في كافة أنحاء أميركا أصبحت أكبر سيّد للأزقة الحقيرة في التــاريخ"[66]. وعلــى

مستوى البلاد ككل، يكلّف البرنامجُ الحكومةَ الفيدرالية ما يفوق 4 مليارات دولار على شكل خسائر غير مباشرة نتيجة للرهونات التي تخلّف المشترون عن سدادها وتكاليف عمليات الهدم. كما لحقت أضرار في الملكية تقدّر بمليارات الدولارات.

تستمرّ إدارة الإسكان الفيدرالية في عمليات التدمير في بعض الأحياء والمدن في شتى أرجاء البلاد. وأشارت دراسة أعدّها مركز المعلومات والتدريب الوطني، التابع لمنظمة غير ربحية في شيكاغو، إلى أن نسبة التخلّف عن سداد قروض إدارة الإسكان في المناطق ذات الدخل المتدنّي بلغت 21 في المئة في بالتيمور، وأن نسبة التخلّف في سداد قروض إدارة الإسكان في المناطق ذات الدخل المتدنّي بلغت 25 في المئة في منطقة كويتر بنيويورك، وذلك في الفترة الواقعة بين عامي 1996 و2000[67]. وتميزت ثماني مدن من أصل 22 مدينة بمعدلات تخلّف عن السداد فاقت 12 في المئة. ودفعت إدارة الإسكان الفيدرالية أكثر من 5 مليارات دولار في عمليات تسوية للرهونات التي تخلّف المشترون عن سدادها في العام 2001. وهُجر وأُخلي أكثر من خمسة وأربعين ألف منزل لإدارة الإسكان. وأشار معهد الإسكان الوطني إلى أن تركيز حالات التخلّف عن سداد قروض إدارة الإسكان في المدن "حوّل الحلم الأميركي بامتلاك منزل إلى كابوس. وشهدت المنظمات الأهلية في مختلف أرجاء البلاد بأم العين التأثيرات المدمّرة للمنازل المهجورة والجرائم التي تلت ذلك، وترويج المخدّرات، والدعارة، والإساءة إلى الأطفال، وهبوط معدلات الاستثمار"[68].

تحمل ملكية المنازل مفاجآت مالية أكثر (مثل كلفة عمليات الإصلاح الرئيسية) مما يحمله الاستئجار. ففي حال دخلت عائلة إلى منزل لا تملك القدرة المالية على إدارته وعانت من الإفلاس، فسيكون أثر ذلك عليها أسوأ بكثير مما لو لم تتلقَّ مساعدة في سداد دفعته الأولى. إن إعطاء الناس مساعدات تؤدي بهم إلى الإفلاس المالي - كما تفعل إدارة الأعمال التجارية الصغيرة باستمرار في الأشخاص الذين لا يصلحون لأن يكونوا مالكي تجارات صغيرة - بمثابة كرة إحسان مدمِّرة.

إن مزايا امتلاك المنزل لا تنبع من العيش في مسكن خاص بعائلة واحدة

والحصول على ورقة من مصرف. وفي هذا الصدد، علّق النائب الجمهوري رون بول عن ولاية تكساس، على ذلك بقوله "في النسخة الأصلية للحلم الأميركي، يجني الأفراد المال ليشتروا به منزلاً من خلال مجهوداتهم الخاصة، مع التضحية غالباً بمنافع أخرى من أجل توفير المال اللازم لسداد الدفعة الأولى... تم استبدال ذلك الحلم الأميركي القديم بحلم جديد بإجبار الحكومة الفيدرالية لرفاقك من المواطنين على تقديم المال لك لكي تتمكّن من سداد قيمة الدفعة الأولى"[69]. ولاحظ المحلّل رون أوت من مؤسسة التراث بأن "غياب الدفعة الأولى التي يوفرها المالك والتي كانت تتطلّب تقديم بعض التضحيات الشخصية من أجل جمع قيمة الدفعة وفّر للمشترين الذين يتلقّون الإعانات القليل من الحافز لكي يكونوا مالكين جديرين بتحمّل المسؤولية"[70]. والمبالغة في مديح عطايا بوش يمكن أن تجعل الملايين من الأميركيين من ذوي الدخل المتدنّي والمتوسط، القادرين على الادخار والاقتصاد في العيش من أجل سداد قيمة الدفعة الأولى، يبدون بلهاء. فبوش يتحدث كما لو كانت الحكومة الفيدرالية مجبَرة على إراحة كافة الأميركيين من القلق الذي تتسبب به الحاجة إلى جمع مدّخرات شخصية.

إن تقديم المساعدة في سداد الدفعة الأولى وبرامج التقسيط التي لا تشترط تقديم دفعة أولى استراتيجية سياسية رائعة في نظر بوش. فهي تجلب له المديح والفضل السياسي الآن، وحالات التخلّف عن السداد في هذا البرنامج قد لا تظهر إلاّ بعد نوفمبر من العام 2004. يعمل بوش على نقل مخاطرة تملك المنازل من المشترين إلى دافعي الضرائب ثم يدّعي بأنه ضاعف من المناقب في أميركا. يُبرز بوش نفسه كمحسن عظيم في الوقت الذي يعمل على تقويض تلك الفضائل التي يدّعي بأنه ضاعف من أعدادها.

في مطلع الثلاثينات، كانت أحياء الأكواخ الحقيرة التي يعيش فيها الأشخاص المعوزون العاطلون عن العمل تُعرف "بالهوفرْفيلز". وفي السنوات القادمة، إذا تداعى حيّ سكني بعد آخر تحت وطأة أمواج التخلّف عن سداد القروض وحبس الرهونات نتيجة السياسات الرهنية الجديدة المتهوّرة، فينبغي أن تُعرف هذه الأماكن "بآفات بوش".

أكبر جريمة احتيال في حقل الرعاية الطبّية على الإطلاق

كان بوش عازماً على توسيع برنامج ميديكير عبر تضمين إعانات صرف العقاقير في هذا البرنامج. يعتبر ميديكير، الذي يوفر الإعانات أساساً من أجل توفير الرعاية الصحية للمسنّين، أحد أسرع أجزاء الميزانية الفيدرالية نمواً، حيث ارتفعت مخصصاته من 31 مليار دولار في العام 1980 إلى 245 مليار دولار في العام 2003[71]. تتجاوز قيمة الرعاية الطبّية التي يحصل عليها المسنّون بدرجة كبيرة ما قدّموه من إسهامات وضرائب في السابق. غير أنه ليس لهذا الأمر علاقة بالحسابات السياسية. تتوقّع إدارة بوش بأن خطة ميديكير الموسعة ستكلّف 400 مليار دولار في العقد الأول. وستنفجر التكاليف بعد ذلك، حيث قدّر مكتب الموازنة التابع للكونغرس بأن العقد الثاني الذي يلي البدء بتطبيق البرنامج يمكن أن تصل كلفته إلى تريليوني دولار[72].

يصف بوش باستمرار مسألة الإعانات الجديدة بأفخم العبارات الأخلاقية. ففي خطاب ألقاه في فلوريدا في 13 نوفمبر 2003، صرّح بوش بأن "برنامج ميديكير بمثابة ثقة أساسية يتعين تدعيمها على مدى الأجيال"[73]. وبما أنها كانت مسألة ثقة، فقد كان يحقّ لفريق بوش استخدام الخداع وأية وسيلة أخرى يراها ضرورية لفرض القانون من خلال الكونغرس.

اعتقدت القيادة الجمهورية بأنه في مقدورها تسجيل نصر في مجلس النواب عندما يتم طرح مشروع القانون مساء 22 نوفمبر 2003. لكن عندما ظهرت نتائج التصويت الأولي في الساعة الثالثة من بعد الظهر، خسر اقتراح بوش بفارق صوتين. خرقت القيادة الجمهورية قوانين المجلس التي كانت تقيد مدة التصويت بنصف ساعة أو أقل من ذلك، وتابعت أطول عملية تصويت في تاريخ المجلس - حيث امتدت حتى الساعة السادسة مساءً، عندما عدّل نائبان جمهوريان عن موقفهما الأول الرافض وصوّتا لمصلحة القانون، وليمرّ القانون نتيجة لذلك.

تلقّى النائب الجمهوري المحنّك نيك سميث في ولايته الأخيرة عن ولاية ميتشيغان انتقادات قوية بسبب معارضته للقانون. والجهود التي هدفت إلى حمل سميث على تعديل موقفه ركّزت على ابنه الذي ترشّح عن المقعد الذي يشغله والده

في الكونغرس. وأشار الكاتب الصحفي روبرت نوفاك إلى ذلك بقوله "قيل لنيك سميث على مقاعد الكونغرس بأن المصالح التجارية ستقدّم لابنه مبلغ 100000 دولار في مقابل تصويته لمصلحة القرار. وعندما أصرّ على الرفض، قال له رفاقه الجمهوريون في المجلس بأنهم سيحرصون على ألاّ يدخل براد سميث إلى الكونغرس. وبعد أن صوّت نيك "بلا" ومرّ القانون، سخر ديوك كانينغهام وجمهوريون آخرون منه قائلين بأن ولده لحم ميت"[74]. اشتكى سميث من تعرّضه للتهديدات ولعروض الرشاوى خلال الأيام التي تلت التصويت. وفي النهاية، فتحت لجنة الأخلاقيات في المجلس على مضض تحقيقاً بدعوى عرض الرِّشوة.

بالكاد مرّ شهر واحد على توقيع بوش على القانون، حتى أعلم جوش بولْتون، مدير الموازنة لدى بوش، مجلسَ الكونغرس بأن الكلفة المتوقعة قفزت إلى 540 مليار دولار خلال العقد القادم، بدلاً من سعر البطاقة المعلَن عنه والذي كان يساوي 400 مليار دولار. أثارت هذه المراجعة غضب أعضاء الكونغرس من الجمهوريين المحافظين، غير أن زعامة الكونغرس حاولت أن تجعل منها قضية لا تستحق الذكر. وقال السيناتور الجمهوري عن ولاية تينيسي وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، بيل فيرست، "في الحقيقة، لا يملك أحد أية فكرة عن الرقم الحقيقي الذي ستصل إليه الكلفة في نهاية اليوم، لأننا لا نعرف ما ينبغي أن تكون عليه الافتراضات مع مرور الوقت"[75]. ولو أن السيناتور فيرست كان يعتقد فعلاً بأنه ما من أحد كان يملك فكرة عن كلفة المشروع، لكان هو والمؤيدون الآخرون مقصّرين ومضلّلين في المزاعم التي قُدّمت إلى الشعب الأميركي عندما كان الكونغرس يدرس القانون. (أشار تحليل لنيويورك تايمز إلى أنه "ما من أحد يعرف إن كان المشروع سينجح كما هو مأمول" بسبب كل هذه العبارات المبهمة وردود الأفعال المشكّكة من قبل المطمْئنين، وأرباب العمل، وأصحاب المراكز العليا، على القانون الجديد)[76].

لقد عمدت إدارة بوش إلى تضليل الكونغرس بشأن الكلفة المتوقعة للقانون. فقد تعهّد ثلاثون عضواً محافظاً في المجلس بالتصويت ضد أي قانون تزيد كلفته عن 400 مليار دولار[77]. وأعطى ريتشارد فوستر، كبير المحاسبين في مراكز ميديكير

وخدمات ميديكير الفيدرالية، تقديرات غير رسمية في يونيو 2003 - أي قبل خمسة شهور من التصويت النهائي - أشارت إلى أن كلفة المشروع الحقيقية هي 550 مليار دولار. وكان أعضاء ديموقراطيون قد اتصلوا بفوستر بغرض الحصول منه على تقديراته بشأن كلفة اقتراح بوش. ووفقاً للقانون، يتعين عليه توفير تلك المعلومات لهم، غير أن توماس سكولي، كبير مدراء ميديكير هدّد بطرد فوستر إن قدّم تلك المعلومات[78]. وعلّق فوستر في وقت لاحق على ذلك بقوله "هناك نمط من حجب المعلومات لأغراض سياسية في رأيي"[79]. والتقدير الذي يعتبر أعلى بكثير لكلفة قانون ميديكير كان يعرفه كبار المسؤولين في البيت الأبيض. وقد طالب ثمانية عشر عضواً ديموقراطياً في مجلس الشيوخ مكتبَ المحاسبة العامة بالتحقيق في احتمال خرق قانون يحظر استخدام الأموال الفيدرالية في دفع راتب أي مسؤول "يحظر أو يمنع أو يهدد بحظر أو منع" موظف آخر من الاتصال مع الكونغرس[80]. وفي 1 أبريل، أحبط الجمهوريون في المجلس الجهود التي بذلها الديموقراطيون من أجل استدعاء سكولي ومساعد البيت الأبيض دوغ بادجر من أجل الشهادة أمام لجنة من أعضاء الكونغرس[81].

وفي 3 مايو، نشرت خدمة البحوث في الكونغرس تحليلاً قانونياً خلص إلى أن "مثل 'أوامر الإسكات' هذه يحظرها القانون الفيدرالي منذ العام 1912". وقد قضت المحكمة العليا، في الحكم الذي أصدرته في العام 1927 بشأن قانون العام 1912، بأنه "لا يمكن للهيئة التشريعية أن تشرّع بحكمة أو بفعالية في ظل غياب المعلومات التي تتعلق بالظروف التي يهدف التشريع إلى التأثير فيها أو تغييرها"[82]. لكنّ إدارة بوش كانت أكثر ذكاء من أن تقع فريسة لهذه الأفكار الراديكالية.

سعى الجمهوريون إلى الاستهانة بتأثير كتمان التقديرات الدقيقة. وصرّح زعيم الأغلبية في مجلس النواب توم ديلاي، بأن الأرقام الحسابية كانت "غير ذات صلة بالسياسة التي جرى تمريرها"[83]. وربما كان ديلاي يعتقد بأنه ينبغي أن يشعر الأميركيون بأنهم محظوظون لإعادة انتخاب الجمهوريين بأي ثمن.

أصرّ بوش على إقرار ميديكير الذي سيحوّل غالبية الفوائد إلى المسنّين غير المحتاجين، وإلى المؤسسات، وشركات التأمين. وفي خطاب ألقاه في 13 نوفمبر،

قال بأن "ثلاثة أرباع المسنّين يتمتعون بشكل من أشكال تغطية التكاليف العلاجية، وهذه أخبار طيّبة. لكن المسنّين الذين يعتمدون بشدّة على ميديكير لا يحظون بتغطية الأدوية التي تُصرف لهم – وذلك بالنسبة إلى معظم الأدوية والعديد من أشكال الرعاية الوقائية. وهذا الأمر بحاجة إلى الإصلاح. إنه ليس علاجاً جيداً، ولا يوفر مردودية عالية"[84].

لم يفسّر بوش أبداً كيف أنه ستكون هناك مردودية عالية بتوفير الإعانات لكافة المسنّين لأن ربعهم يفتقر إلى تغطية التأمين لتكاليف العلاج. ومع أنه لا يوجد في ذلك أي حسّ بالمنطق الاقتصادي، ولكنه منطق سياسي مثالي. بالنسبة إلى السياسيين، لا تتحقق المردودية العالية بترك شخص ما يدفع أثمان فواتيره الخاصة عندما يكون في المقدور شراء امتنانه.

قدّر المركز الوطني لتحليل السياسات بأن 6 إلى 7 في المئة فقط من النفقات التي تُصرف على قانون ميديكير ستخصَّص لتغطية التكاليف الإضافية للعقاقير التي يتعاطاها المسنّون[85]. ومن أجل توفير دولار واحد للمسنّين الذين لا يقدرون على شراء العقاقير التي تُصرف لهم، من الواضح أن إدارة بوش شعرت بأنها بحاجة إلى إنفاق 15 دولاراً في تمويل الأشخاص المسنّين غير المحتاجين وتمويل شركات التأمين. كما أن البرنامج الجديد يوفر مكاسب غير متوقعة للشركات؛ فقد توقع مكتب الموازنة في الكونغرس بأن "ثلث الشركات الخاصة ستحوّل نفقات المتقاعدين لديها إلى نظام ميديكير نتيجة لهذا القانون الجديد"[86].

واجه بوش مقاومة شديدة لفكرة توسيع برنامج ميديكير لأن بعض الجمهوريين وبعض المحافظين رفضوا أن يتخلّوا عن مبادئهم ببساطة من أجل المساعدة على إعادة انتخاب بوش. وكانت هناك مجموعة من 30 عضواً جمهورياً في الكونغرس يفضّلون اقتراحاً منافساً كان سيوفر فوائد ميديكير فقط للمسنّين الذين يفتقرون إلى أية تغطية تأمين خاصة. غير أن فريق بوش نسف ذلك الاقتراح. وأثناء المعركة التي دارت حول القانون، قال النائب الجمهوري جيف فلايك عن ولاية أريزونا "أنا جمهوري، وأنا لا آتي إلى هنا من أجل المساهمة في أكبر عملية توسيع لبرنامج إعانات في التاريخ"[87]. وأثناء "ليلة التصويت الطويل"، طالب بوش

بالضغط على الجمهوريين. وعندما ضغط على النائب الجمهوري توم فيني، ردّ فيني قائلاً "أتيت إلى هنا من أجل تخفيض حجم الإعانات لا زيادهّا". وردّ بوش بغضب "وأنا أيضاً، يا صديقي"، وأقفل سماعة الهاتف[88]. وأوضح المؤيدون الجمهوريون بأن المحافظين الذين صوّتوا ضدّ الرخاء الذي يعِد به بوش، سيعانون من جرّاء ذلك[89].

ظل بوش طوال العام 2003، بدءاً بخطاب حالة الاتحاد، متمسكاً بالبطاقة الصحية التي تبلغ كلفتها 400 مليار دولار كبرهان على كرمه. وبعد أن التقى بأعضاء الكونغرس في 17 نوفمبر 2003، تباهى بوش بأن هناك "400 مليار دولار إضافية متوفرة لكبارنا في هذا القانون"[90]. وبعد أن أصبحت الكلفة مقياساً لكرم بوش، صار أي برنامج إصلاحي يطال الإعانات سيجعل بوش يبدو أقل عطفاً.

تباهى بوش في 30 يوليو 2003 بأن "تغطية ميديكير ساعدت في حماية مدخرات كبارنا"[91]. يعتبر ميديكير سبباً رئيسياً لكون المسنّين أكثر ثراء من سائر الفئات العمرية الأخرى في أميركا. واستناداً إلى الاحتياطي الفيدرالي، فإن العائلة المتوسطة التي يوجد على رأسها شخص يتراوح عمره بين 65 و74 عاماً تملك ثروة صافية تساوي 674000 دولار - وهي أكبر بكثير من متوسط الثروات الصافية للعائلات التي يرأسها أشخاص تتراوح أعمارهم بين 35 و44 عاماً (260000 دولار) أو تقل أعمارهم عن 35 عاماً (91000 دولار). كما أن الثروة الوسطية للعائلة - بمعنى أنه يوجد 50 في المئة من العائلات التي تملك ما هو أكثر منها، و50 في المئة من العائلات التي تملك أقل منها - بالنسبة إلى مجمل السكان، تساوي 86100 دولار[92]. وسيكلّف توسيع بوش لبرنامج ميديكير "رب عائلة أميركية يبلغ من العمر 40 عاماً 16127 دولار في المتوسط كضرائب يدفعها خلال الفترة الممتدة من الآن وحتى بلوغه سنّ التقاعد"، وذلك استناداً إلى دراسة أعدّهّا مؤسس هيريتج[93]. وبقدر ما يستطيع بوش توفيره من فوائد التغطية العلاجية الجديد لكافة المسنّين (بدلاً من الاقتصار على المحتاجين منهم فقط)، بقدر ما تعاقب خطتُه الفقراءَ نسبياً من أجل إفادة الأثرياء نسبياً. كما أنه يعاقب الأشخاص غير المسنّين أيضاً.

وصف بوش جهوده الهادفة إلى توسيع برنامج ميديكير بأنها خدمة مميزة

للإنسانية. ففي حديث في البيت الأبيض عن ميديكير، قال بوش "لدى كل واحد منّا شخص يكبره سنّاً"[94]. غير أن معظم البحوث العلمية حول الأخلاقيات لا تعترف "بإعادة الانتخاب" كفئة خاصة من "الخدمات".

ومن أجل الترويج للقانون الجديد، تنفق إدارة بوش عشرات الملايين من الدولارات على الإعلانات التلفزيونية وغيرها من الحملات الدعائية الأخرى. بعض هذه الإعلانات "المعلوماتية" التي يُصرف عليها من الأموال الفيدرالية تُظهر بوش وهو يتلقّى الترحاب وقوفاً من جمهور يهتف أثناء توقيعه المرسوم ليتحوّل إلى قانون. كما وزّع الموظفون الفيدراليون نشرات إخبارية فيديوية على البرامج الإخبارية في محطات التلفزة المحلّية وهي تظهر شخصاً يدّعي بأنه مراسل يغطي قصة إخبارية زائفة عن القانون المدهش الجديد. (بثّت أربعون محطة تلفزيونية هذه النشرات الفيديوية أثناء عرض برامجها الإخبارية). تحثّ الإعلانات التلفزيونية وأشرطة الفيديو الناسَ على الاتصال بالرقم 800؛ والمتصلون مجبَرون على القول بصوت عالٍ الكلمات التالية "تحسين ميديكير" لكي يسمعوا رسائل مسجَّلة تتكلم عن الفوائد الجديدة للبرنامج. وفي مايو 2004، خلص مكتب المحاسبة العامة إلى أن هذه الإعلانات "دعاية مقنَّعة" غير قانونية. وأشار مكتب المحاسبة إلى أن أشرطة الفيديو عانت من "عمليات حذف ونقاط ضعف" ولم تكن "رسائل إخبارية تعرض الواقع بشكل صارم"[95]. لكنّ وليام بيرس، الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة والخدمات الإنسانية، أنكر أن تكون أشرطة الفيديو تحمل دلالات خفيّة، وقال "كانت محطات التلفزة على علم بأنها حصلت على الأشرطة منّا وكان في مقدورها معرفة أن الحكومة هي مصدرها لو أنها أرادت ذلك"[96]. غير أن أشرطة الفيديو كانت تستهدف المشاهدين، لا منتجي البرامج التلفزيونية، ولم يكن فيها ما ينبّه الناس إلى أنهم يشاهدون دعاية حكومية. كما خلص مكتب المحاسبة إلى أن هذه الحملة الإعلانية خرقت منع العجز، بما أنها لم تحصل على ترخيص من الكونغرس. وقال السيناتور الديموقراطي كينت كونراد عن ولاية نورث داكوتا "أعاني من صعوبة في التمييز بين هذه الرسالة التلفزيونية التي تستغرق 30 ثانية وبين أية دعاية سياسية حزبية"[97].

في يوليو 2001، عندما تقدم بوش بمشروع توسعة ميديكير، أعلن بأنه يتعين على أي إصلاح أن "يقوّي الأمن المالي طويل المدى للبرنامج"[98]. غير أن مشروع بوش يعتبر أسوأ ضربة مالية تلقّاها برنامج ميديكير في تاريخه. فقد حذّر تقرير أعدّه مجلس الإدارة الرسمي لأمناء ميديكير بعد مرور أربعة شهور على توقيع بوش على القانون من أن الأوضاع المالية للبرنامج "أخذت منعطفاً خطيراً نحو الأسوأ"[99]. وبفضل هذا القانون الجديد، يُتوقّع أن يفلس البرنامج قبل سبع سنين من التوقعات السابقة – في العام 2019 بدلاً من 2026. وأشارت الواشنطن بوست إلى أن "البرنامج لم يسبق له في غضون سنة واحدة أن بات أقرب إلى التهاوي"[100]. وتوقع الأمناء بأن الفوائد الجديدة التي يوفرها البرنامج على صعيد صرف الدواء ستصل كلفتها إلى 7 ترليون دولار في غضون السنوات الخمس والسبعين القادمة[101]. كما حذّر الأمناء من أن العجز المشترك لميديكير والضمان الاجتماعي (أي الفجوة بين الفوائد الموعودة والإيرادات المتوقّعة) باتت الآن في حدود 50 ترليون دولار – أي حوالى ثلاثة أضعاف مبلغ 18 ترليون دولار الذي توقعت به إدارة بوش.

وبالتالي فإن الكلفة الفادحة للإعانات الجديدة التي يوفرها ميديكير لغاية الآن لم تفعل سوى القليل في زيادة توقعات بوش في شهر نوفمبر. فقد أظهر استطلاع أجراه معهد غالوب في مارس 2004 بأن الرضى عن طريق بوش في معالجة موضوع ميديكير هبطت بعد سنّ القانون، وأن 35 في المئة من المشاركين فقط وافقوا على إجراءات بوش في ما يختص بميديكير، في حين عارضها 55 في المئة[102]. كما أظهر الاستطلاع بأن 40 في المئة من المشاركين يعتقدون بأن إدارة بوش "تعمّدت تضليل الشعب الأميركي بشأن كلفة قانون ميديكير الجديد"[103].

ذُهلت إدارة بوش بسبب الانتقادات التي طالت عملية الخداع التي مارستْها عند الإعلان عن ميزانية البرنامج وللدعاية الإعلانية المموّلة من قِبل دافعي الضرائب. وأعلن السكريتير الصحفي للبيت الأبيض، سكوت ماكْليلان بأن "قضية ميديكير مثال أساسي على كيفية انغماس البعض في واشنطن في استغلال هذه القضية من أجل تحقيق مكاسب حزبية، ومدى قلقهم بشأن من سينال الفضل،

لدرجة أن القيام بما هو أفضل لكبارنا يضيع هباءً"[104]، إن هذه الجلبة بكاملها ليست سوى مثال آخر على مقدار العمل الذي لا يزال يتعين على الرئيس بوش القيام به لتغيير النبرة في عاصمة البلاد.

يتحدث بوش عن كيفية حصول المسنّين على مزيد من الحرّية بفضل هذا القانون. فهو يعطي كبار السنّ "الحرّية الطبّية" بنفس الطريقة التي أعطى بها المدارس المحلّية "الحرّية التعليمية" عبر المرسوم "لا طفل نخلّفه وراءنا". وقد كانت المحكمة العليا قد قضت في العام 1942 بأنه "من الصعب على الحكومة أن تنظّم الإعانات التي تمنحها"[105]. والبلاغة الخطابية لبوش لن تؤمّن الحماية من فرض المزيد من القيود في الوقت الذي ستكافح فيه مجالسُ الكونغرس والرؤساء المستقبليون من أجل التحكّم بالتكاليف المتضخمة لإعاناته الطبّية. فتوسيع بوش لبرنامج ميديكير سيزيد حتماً السيطرة الحكومية على العلاج الطبّي في أميركا - وهو خطر صحي مميت يتهدّد الأميركيين جميعاً.

الخلاصة

ربما يرى بوش في دافعي الضرائب دواباً طبيعية لحمل الأثقال، وُجدت لكي تدعم مجد حكّامها. إن ميل بوش نحو الهدر في الإنفاق أثبتته الحماسة المفاجئة لبرنامج فضائي يساعد في تنشيط حملة إعادة انتخاب الرئيس. فقد أشارت الواشنطن بوست في ديسمبر 2003 إلى أن "مساعدي بوش يدرسون برنامجاً جديداً لاستكشاف القمر وغيره من الأهداف الوطنية التي توحّد الأمّة... فيما كانوا يمحّصون الأفكار بحثاً عن برنامج عمل جديد خاص بالسنة الأخيرة من ولاية الرئيس". كما أشارت البوست إلى أن "عملية تطوير الأفكار الكبيرة لبرنامج عمل بوش للعام 2004 يرأسها كبير مستشاري الرئيس، كارل روف". وشرح أحد المسؤولين للصحيفة بأن "أقرب المساعدين للرئيس يعمل على الترويج لمبادرات ضخمة بناء على النظرية التي تقول بأنها تسهم في إظهار صورة بوش كقائد حاسم حتى ولو كان شعبه لا يوافق على بعض من أهدافه. 'فهدف العراق كان كبيراً. وهدف محاربة الإيدز كبير' أضاف المسؤول. 'أعمال كبيرة. فالطابع الكبير يجذب

الانتباه"[106]. أعقب ذلك اقتراح بوش القيام بمبادرة كبيرة لاستكشاف القمر، غير أنه تم التخلّي عن الفكرة بعد أن أظهرت استطلاعات الرأي قلّة حماسة الجمهور لها.

إن تعليقات بوش حول الإنفاق الحكومي مغمورة بالورع منذ اليوم الذي تولّى فيه منصبه. ففي خطابه الأول أمام الكونغرس في 27 فبراير 2001، أعلن بوش بأن مناقشات الميزانية في واشنطن "تُختزَل بجدال قديم مبتذَل: ففي الجانب الأول، يوجد من يرغب في المزيد من الحكومة، بصرف النظر عن الكلفة، وفي الجانب الثاني، يوجد من يرغب بما هو أقل من الحكومة، بصرف النظر عن الحاجة"[107]. سعى بوش إلى إلقاء المسؤولية الأخلاقية على أولئك الذين لا يرغبون في دعم خططه لزيادة الإنفاق - وإلى تصوير نفسه على أنه متفوق أخلاقياً على المحافظين الذين لم يعتقدوا بأن الإنفاق الفيدرالي هو الدواء لأمراض أميركا.

يقدّم بوش لأميركا أعلى مستويات العجز في تاريخ ميزانيتها. ويتوقع الخبراء الاقتصاديون بأن العجز سيتراوح ما بين 400 و500 مليار دولار في معظم سني العقد القادم. ومع ذلك، لا ينحني بوش ليعترف علناً بالأعباء التي يجبر الأميركيين اليافعين ودافعي الضرائب المستقبليين على تحمّلها. وبدلاً من ذلك، يتم الافتراض بأن أي إنفاق حكومي يصبّ في مصلحة بوش بأنه خالٍ من التكاليف.

الفصل التاسع

المكاسب السياسية لعقوبة لا جدوى منها

جاء بوش إلى الرئاسة ولديه من الخبرة في التجارة غير المشروعة بالمخدرات أكثر من العديد من شاغلي المناصب حديثاً في المكتب البيضاوي. فخلال حملته من أجل الوصول إلى الرئاسة، راجت شائعات على نطاق واسع بأن بوش كان يتعاطى الكوكايين وأنواع المخدرات الأخرى. وعندما سُئل في 17 أغسطس 1999 عن ماضيه في تعاطي المخدّرات، أجاب بوش "ارتكبت عدداً من الأخطاء في السنين السابقة، ولكنني تعلّمت من أخطائي". وفسّر بوش ذلك بقوله "وحسب فهمي للمسألة، فإن استمارة مكتب التحقيقات الفيدرالي تطرح السؤال التالي، 'هل تعاطى شخص ما المخدّرات في السنين السبع الأخيرة؟' وسأكون سعيداً بالإجابة عن هذا السؤال، والجواب هو لا"[1].

يعترف بوش من الناحية العملية بأنه واحد من بين أكثر من 90 مليون أميركي، وفقاً للمسوحات الممولة من الأموال الفيدرالية، تعاطوا المخدّرات مرّة على الأقل في حياتهم[2]. ولسوء الحظ، فإنه من الواضح أن تجارب بوش الخاصة لم تفعل شيئاً من أجل إضفاء مسحة إنسانية على نظرته تجاه المدمنين على المخدّرات. وبدلاً من ذلك، يشنّ محاربون من جماعة بوش عمليات دهم متوالية من أجل قمع الرذيلة ومعاقبة الأشخاص المذنبين بالإدمان على اللذة الممنوعة.

الحرّية من أدوات تعاطي المخدرات

في 7 فبراير 2003، وفيما كانت حكومة الولايات المتحدة تتهيّأ لاجتياح العراق، رفع توم ريدج درجة التأهب لاحتمال وقوع هجوم إرهابي إلى المستوى البرتقالي وأعلن عن "قرب اتخاذ تدابير استباقية من قِبل كافة الوكالات الفيدرالية من أجل التقليل من مواطن الضعف". وأضاف ريدج بطريقة معزّية "على الأرجح أنها ليست فكرة سيّئة أن يجلس المرء ويضع شكلاً من أشكال خطط الاتصال بحيث أنه في حال حدث هجوم إرهابي... ففي مستطاع أفراد العائلة أن يتصلوا ببعضهم". وخلال المؤتمر الصحفي نفسه، حثّ المدّعي العام أشكروفت الأميركيين على التنقّل "مع الانتباه الشديد للبيئة والنشاطات [أي الهجمات الإرهابية المحتملة] التي قد تحدث في محيطهم"[3].

وبعد ذلك بسبعة عشر يوماً، وتحديداً في 24 فبراير، تباهى أشكروفت بالإعلان عن الهجوم الأكثر حسماً على مموّني أدوات تعاطي المخدرات – البايبيات والأوعية التي تُستخدم غالباً عند تدخين الماريجوانا. وفي الوقت الذي حذّر فيه القادة السياسيون من أن هجوماً إرهابياً على البلاد قد يكون وشيكاً، اشترك أكثر من 1200 رجل قانون فيدرالي في عملية "أحلام البايبيات"، حيث بدأوا بشنّ الغارات في بنسيلفانيا، وتكساس، وأوريغون، وكاليفورنيا، وآيداهو[4]. ووُجّهت التهم إلى خمسة وخمسين شخصاً وعشر شركات في أكبر هجوم على الأوعية الزجاجية في التاريخ الأميركي. صادر المسؤولون الفيدراليون 124 طنّاً من أجهزة تصنيع المخدرات غير المشروعة، بما في ذلك الأكياس البلاستيكية التي يمكن استخدامها في توضيب المخدرات غير المشروعة[5].

وأثناء المؤتمر الصحفي الانتصاري الذي أعلن فيه عن شنّ الغارات، قال أشكروفت "مع مجيء عصر الإنترنت، توسعت صناعة تجهيزات المخدرات غير المشروعة. وبكل بساطة، اجتاحت صناعة تجهيزات المخدرات غير المشروعة منازل العائلات في البلاد بدون علمها"[6]. (لم يأتِ أشكروفت على ذكر الاجتياحات المنزلية المشابهة التي قامت بها أجهزة مراقبة البريد الإلكتروني والإنترنت الفيدرالية).

استخدم الفيدراليون قوانين حقبة الثمانينات التي نادراً ما كانت تُطبّق والتي تجرّم عمليات بيع تجهيزات المخدرات. تسرّبت حمّى عمليات المصادرة إلى هجوم على أدوات تعاطي المخدرات. وعلّق مراقب الأمن المحلّي دايل أورتْمان على ذلك بقوله "كانت تلك أكبر عملية مصادرة للموجودات رأيتها في ثماني سنوات". وأشار ريتشارد غاري إلى أنه بفضل الأموال التي أخذناها من التجارات التي قمنا بالإغارة عليها، "بات في متناولنا المال الذي سندفعه ثمناً لتخزين" 124 طناً من البضائع.

وأكبر غنائم عملية "أحلام البايبيات" كان تومي شونغ البالغ من العمر 64 عاماً.

هاجمت إدارة مكافحة المخدرات منزل شونغ في كاليفورنيا في الساعة 5:30 صباحاً فيما كان شونغ وزوجته نائمين. وعلّق شونغ على ذلك في وقت لاحق فقال "كانت غارة كبيرة شاركت فيها الطوافات، وعملاء مكتب التحقيقات الذين كانوا يقرعون الأبواب. اقتحموا المنزل بأسلحتهم الأوتوماتيكية المحشوّة، وستراهم الواقية، وخوذاهم، كانوا حوالى 20 عميلاً. لقد اقتحموا المنزل. صادروا كل نقودي، وصادروا حواسيبي، وصادروا كل الأدوات الزجاجية التي أمكنهم العثور عليها[7].

استخدمت الطوافات وفرق "الأسلحة والتكتيكات الخاصّة" (سوات) في العديد من عمليات الاعتقال في هذه الحملة. ومن حسن الحظ أن أياً من رجال المباحث لم يُصب عرضاً بإطلاق النار أثناء هذه الغارات. وعلّقت مجلّة يو أس مارشالز سيرفس على ذلك بالقول "خلَت كافة عمليات الاعتقال من أية حوادث" - وهو الأمر الذي لم يكن مفاجئاً، بما أن بيع الأوعية الزجاجية وورق الحمامات لا يعتبر في العادة مؤشراً على وجود ميول إلى ارتكاب أعمال عنف.

أثار اعتقال شونغ التعليقات الساخرة على نطاق واسع، بما في ذلك التعليقات اللاذعة من كل من دافيد ليترْمان وجاي لينو. وعلّقت بيتسْبورغ بوست غازيت بقولها "مع الإعلان عن حالة التأهّب عند المستوى البرتقالي في البلاد حينها، كان الرجال الملتحون الذين يتوق الأميركيون بشدّة إلى رؤيتهم قيد الاعتقال هم أعضاء

تنظيم القاعدة"[8]. ومع أن شونغ كان يسيطر على ما هو أقل بكثير من واحد في المئة من سوق أدوات تعاطي المخدرات الوطني، فقد ضمن اعتقاله للفيدراليين تغطيةً إعلانية واسعة.

استمرّ شونغ في تعليقاته الفكاهية حول محاكمته المرتقبة. وعندما سُئِل عن عملية أحلام البايبية، ردّ شونغ "أشعر بحزن عميق، لكن يبدو أنها أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي تمكنوا من العثور عليها هذا العام"[9].

في 11 سبتمبر 2003، أي في الذكرى السنوية الثانية للهجمات الدنيئة، ظهر شونغ أمام القاضي الفيدرالي آرثور شواب في بيتسْبورغ في جلسة إصدار الحكم، بعد أن ترافع بوصفه مذنباً "بتهمة التآمر على بيع تجهيزات تستخدم في تعاطي المخدرات". طالب محامي شونغ بإطلاق سراح مشروط، على اعتبار أنها كانت الجريمة الأولى التي يرتكبها شونغ وأنها جريمة لا تتّسم بالعنف. وحثّت المدعية العامة ماري بيث بوشنان (التي عيّنها بوش) على إصدار حكم قاسٍ بسبب ماضي شونغ *"في احتقار رجال القانون" في دعاباته*[10].

حُكم على شونغ بالسجن مدة تسعة شهور في سجن فيدرالي، ودفع غرامة مقدارها 20000 دولار لبيعه أدوات تستخدم في تعاطي المخدرات وغيرها من التجهيزات التي تستخدم في تعاطي المخدرات، وأُجبر على التنازل عن 103514 دولاراً إلى المسؤولين الفيدراليين، إضافة إلى خسارته لشركته التجارية على الإنترنت Chongglass.com. كما أُجبر شونغ على التعهد أمام القاضي بعدم استغلال عملية اعتقاله ومحاكمته. وهذا يعني من الناحية العملية هدم حرّية شونغ في التعبير عند مناقشة حالته في تمثيلياته الفكاهية المستقبلية. في حالة شونغ على الأقل، سيعتبر التهكّم على الفيدراليين جريمة فيدرالية.

لم يكن للغارات التي شُنّت على شونغ أي تأثير على سوق الماريجوانا في البلاد ولا على الغالبية العظمى من العشرين مليون أميركي الذين يتعاطون الحشيشة كل عام. وأشار أوثور جاكوب سولوم إلى أنه "على الرغم من أن فكرة وجود هيبّي يحمل تلك الأدوات تحت كل سرير ربما تبقي أشكروفت يقظاً في الليل، فمن الصعب فهم كيف أن مصادرة بايبيات الماريجوانا يُتوقّع أن يكون لها أي تأثير على

تعاطي الماريجوانا. وطالما أنه يوجد ورق ورقاقات من الألمنيوم، فسيتوفر للمدخنين في الأوعية بدائل أخرى"[11]. واستناداً إلى أحد الموظفين في متجر إيثاكا في نيويورك، فإن غارات قسم مكافحة المخدرات ساعدت هذه التجارة لأن الزبائن سارعوا إلى شراء هذه التجهيزات قبل أن تغلق الحكومةُ المتاجر[12]. وهذا شبيه "بطفرة مبيعات عيد الميلاد" التي تشهدها متاجر بيع البنادق عندما يدرس الكونغرس تشريعاً للتحكم في تجارة الأسلحة.

اعتُبرت هذه الغارات على نطاق واسع بأنها خطة إعلانية أشرف عليها أشكروفت ووحدات مكافحة المخدرات الفيدرالية. وحقيقة أن كافة هذه المتاجر كانت تعمل علناً (وبعضها كان عضواً في غرفة التجارة المحلّية) أثبتت أن فرق 'سوات' والطوافات لم تكن أكثر من مسرحية لزيادة حجم التغطية الإعلانية.

اعتمدت جهود تطبيق القانون التالية على التخويف المستتر. ففي أكتوبر 2003، زار عميلان تابعان لقسم مكافحة المخدرات متجرين في بوتسْدام، نيويورك، يبيعان *أدوات تستخدم في تعاطي المخدرات* وحذّراهما *من أنهما يخرقان القانون*. وصرّح العميل وليام هيربرت من قسم مكافحة المخدرات لواترتاون دايلي تايمز بأن هناك "الكثير من الأشخاص الذين لا يعرفون القانون. والكثير منهم يعملون في تجارات مشروعة. إنها رسالة للتقصّي عن الحقائق، وهي توفر الحقائق للناس"[13]. وللمساعدة في غرس هذه الحقائق في الأذهان، كان يصاحب عملاء قسم مكافحة المخدرات في زيارات المجاملة هذه رجالُ شرطة من وحدة مكافحة المخدرات في المقاطعة.

ألم وورع

في أكتوبر 2003، شعر المحافظون والجمهوريون في شتى أرجاء البلاد بالأسى عندما أعلن نجم البرامج الحوارية روش ليمبو عن أنه مدمن على الحبوب المسكّنة وأنه سيدخل مصحاً لإعادة التأهيل. أدلى ليمبو باعترافه هذا بعد أن ادّعت إحدى الصحف الشعبية بأن ليمبو يضغط على خادمته لكي تشتري له حبوباً مسكّنة تصل قيمتها إلى عشرات الآلاف من الدولارات من الشوارع من أجل تلبية رغباته. وتسرّبت أنباء عن أنّ ليمبو يخضع للتحقيق بسبب "زيارات التسوق عند الأطباء" (الذهاب إلى عدد من

الأطباء للحصول على وصفات للمادّة المخدرة نفسها)، وهو ما يعتبر جريمة في فلوريدا. ويصنّف القانون الفيدرالي كل شخص يشتري مسكّنات تخضع للإشراف الطّبي مثل البيروكوسيت أو الأوكسيكونتين بدون وصفة طبّية بأنه مرتكب لجناية، يمكن أن يدخل السجن لمدة عام مقابل كل حبّة يحصل عليها بطريقة غير شرعية.

كان ليمبو أحد أشهر أبطال محاربة المخدرات. ففي العام 1995، اشتكى ليمبو بمرارة من أن "العديد من البيض يفلتون من عقوبة تعاطي المخدّرات... والردّ هو بالبحث عن الأشخاص الذين يفلتون من العقاب، وإدانتهم وإرسالهم إلى النهر أيضاً"[14]. وأُفيد عن أن الرئيس بوش كان متعاطفاً جداً مع المحنة التي يمرّ فيها ليمبو. وقال بوش في لقاء لموظفي البيت الأبيض "روش أميركي عظيم. وأنا على ثقة بأنه سيتغلّب على أية عوائق تواجهه الآن"[15].

لسوء الحظ، لم يتوسع عطف بوش ليطال غير الجمهوريين، والأشخاص الذين لا يقدّمون البرامج الحواريّة، والذين يتعاطون المخدّرات ممن ليسوا من أصحاب الملايين. يتسبب قسم مكافحة المخدرات بآلام أعمق بكثير للملايين من الأميركيين عبر ملاحقة الأطباء الذين يعالجون الآلام المبرّحة. فمن المعلوم أن الإرشادات الطبّية حول استخدام المسكّنات (التي تحتوي على أفيون) في علاج حالات الألم الشديد تتفاوت بين ولاية وأخرى. ومع ذلك، نجد أن المدّعين الفيدراليين يتصرفون كما لو أنه في مقدورهم التعامل مع أي طبيب ينحرف عن الإرشادات العلاجية السرّية لقسم مكافحة المخدرات على أن تاجر مخدرات. ووعد مساعد المدعي العام جين روسي بأن "مكتبنا سيبذل كل ما في وسعه لاستئصال [أطباء معيّنين] كما تُستأصل حركة طالبان"[16].

أغارت الفِرق المسلحة التابعة لقسم مكافحة المخدرات على العديد من عيادات الأطباء. ولاحظ الطبيب رونالد مايرز، رئيس معهد الآلام الأميركي أن "الحرب على المخدرات تحوّلت إلى حرب على الأطباء والمرضى الذين يعانون من الألم. في هذا المناخ من الخوف الذي يعمّ المجتمع الطبّي من احتمال انتزاع رخصة أي طبيب من قِبل قسم مكافحة المخدرات، بات المئات من الأطباء يخشون وصف الدواء المناسب لتسكين الألم مخافة أن يُزَجّ بهم في السجن"[17]. وأشارت الواشنطن

بوست إلى أنه بفضل الغارات التي شُنَّت على الأطباء "تم سجن طبيبَين على الأقل، أقدم أحدهما على الانتحار، وهناك العديد ممن ينتظرون صدور الأحكام، والعديد ينتظرون بدء محاكماتهم، والكثيرون فقدوا رخصة مزاولة مهنة الطب وتراكمت عليهم شكاوى قانونية ضخمة"[18].

استهان قسم مكافحة المخدرات بالقلق الذي تسببه عمليات الدهم، وأعلن في أواخر العام 2003 عن أن "الأطباء الذين يعملون ضمن أطر الممارسة الطبية المقبولة ليس لديهم ما يخشونه من قسم مكافحة المخدرات". لكن لا توجد معايير واضحة "للممارسة الطبية المقبولة" في علاج الألم[19]. وانتقدت الطبيبة جاين أورينت، رئيسة جمعية الأطباء والجرّاحين الأميركيين، قسمَ مكافحة المخدرات قائلة "يتعرّض الأطباء للتهديد في مختلف المناطق في الولايات المتحدة، وللإفقار، وسحب التراخيص، والسجن لوصفهم، بدوافع طبّية، أدوية لتسكين الألم. وعملاء تطبيق القانون يستخدمون أساليب مضلّلة للإيقاع بالأطباء، ويتلاعب المدّعون بالنظام القانوني لتخويف الأطباء الذين ربما يكون لديهم استعداد لتقديم شهاداتهم لصالح الأطباء المتهمين زوراً"[20].

فتح العملاء الفيدراليون أكثر من أربعمائة تحقيق في الحالات التي وصف فيها الأطباء الأوكسيكونتين، وهو عقار حديث نسبياً شديد الفعالية في تسكين الألم. يسيء بعض الناس استخدام الأوكسيكونتين أحياناً من أجل الحصول على نشوة رخيصة. وقد ادّعى المدعي العام أشكروفت بأن اعتقال طبيب بسبب مبالغته في وصف الأوكسيكونتين يظهر "التزامنا بإحضار كافة الأشخاص الذين يتاجرون بهذا العقار الخطير جداً، للمثول أمام العدالة"[21]. وبرّر قسم مكافحة المخدرات شنّه لهذه الغارات عبر المبالغة في ذكر أرقام الوفيات التي تنتج عن تناول الأدوية المسكّنة للألم، زاعماً بأنه توُفي حوالى خمسمائة شخص بسبب تناولهم جرعات زائدة من الأوكسيكونتين في العام 2002. غير أن جورنال أوف أنليتيكال توكسيكولوجي أشارت إلى حصول عشر حالات تقريباً في العام 2002 كان فيها الأوكسيكونتين سبب الوفاة[22]. وفي باقي الحالات الأخرى، نتجت الوفاة عن الجمع بين الأوكسيكونتين والكوكايين أو الكحول أو أية مادّة أخرى.

إن الغارات التي يشنها قسم مكافحة المخدرات، بخنقها للأطباء الذين على استعداد لوصف مسكّنات ألم قوية، توجد حالة من اليأس لدى الأشخاص الذين يعانون من آلام مبرّحة. وقال سيوبان رينولدز، مؤسس شبكة تخفيف الآلام "يقدم المرضى الذين يعانون من الألم على الانتحار في كافة أنحاء الولايات المتحدة بسبب الحملة التي يشنّها قسم مكافحة المخدرات... إنه لأمر مدهش حقاً حجم المجزرة الإنسانية التي تسببت بها هذه الحملة لغاية الآن"[23].

في مارس 2004، أعلن مكتب البيت الأبيض للسياسات الوطنية للتحكم بالمخدرات عن خطط لشنّ غارات جديدة لزيادة الضغط على الأطباء الذين يصفون أكثر مسكّنات الألم فعالية[24]. كما أن قسم مكافحة المخدرات يضغط من أجل إعادة تصنيف الهيدروكودون، الذي يعتبر المسكّن الأكثر استخداماً في الوصفات الطبّية، من أجل وضعه في القائمة نفسها الخاصة بالعقاقير شديد الخطورة مثل الهيرويين والكوكايين. وهذا التصنيف سيجعل من الصعوبة بمكان على المرضى (الذين لا يستطيعون الحصول على عبوات بديلة من غير زيارة الطبيب ثانية)، وعلى الأطباء (الذين سيُحظَر عليهم إعطاء وصفاتهم للصيدليات عبر الهاتف)، وعلى الصيدليين (الذين زادت عليهم أعباء الأعمال المكتبية والمخاطر والذين سيُضطرون إلى إبقاء خزانات عقاقيرهم مقفلة طوال الوقت).

ومن دواعي الأسف أنه بالنظر إلى طريقة عمل النظام القانوني الأميركي، فلن يستطيع أحد تحميل بوش المسؤولية المترتبة على كافّة الآلام التي تتسبب بها سياساته للمواطنين الأبرياء. وبدلاً من ذلك، يستفيد بوش من ذلك بفضل تذكير نشرات الأخبار التلفزيونية للأميركيين بأن لدى إدارته من الاهتمام ما يكفي لحمايتهم من الشرّ.

تمجيد التثقيف السيّئ بعواقب تعاطي المخدرات

يكنّ الرئيس بوش إعجاباً كبيراً لبرنامج "التعليم من أجل مقاومة سوء استخدام العقاقير" (داير). وفي خطابه في 2 أبريل 2002 في يوم داير الوطني، قال بوش "يلعب داير دوراً هامّاً في مساعدة شبابنا على فهم الأسباب العديدة التي تبرّر

ضرورة تجنّب تعاطي المخدّرات. يساعد داير في بناء العلاقات بين الآباء، والمعلّمين، وضباط الشرطة، وغيرهم من المهتمّين بمنع تعاطي المخدّرات في مجتمعاتهم"[25]. وفي الخطاب الذي ألقاه في المناسبة نفسها في العام 2003، قال بوش "ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لهذا البرنامج الهام، نعترف بالسجل الناصع لداير في مساعدة الملايين من الشباب على عيش حياة منتجة، وخالية من المخدّرات، وخالية من العنف... يخدم المسؤولون في داير كنماذج لأدوار داعمة لتشجيع الشباب على تطوير اعتداد صحّي بالنفس"[26]. وفي مناسبة مماثلة في العام 2004، قال بوش "بتقديم الطلاب إلى ضباط الشرطة المحلّيين وتعليمهم كيف يصبحون مواطنين صالحين، تعمل داير كذلك على تقوية المجتمعات"[27].

يُدرَّس داير، الذي يعتمد على ضباط الشرطة كمصدر لتوفير الحكمة في التعاطي مع موضوع المخدرات، في 80 في المئة من مدارس المقاطعات في البلاد، وبكلفة تزيد عن مليار دولار سنوياً. ويعتبر أحد أكثر البرامج الدعائية شعبية في الأزمنة الحديثة، وهو برنامج محبَّب لدى الشرطة، والمسؤولين في المدارس، والسياسيين، والعديد من الآباء.

وبتبنّي بوش لبرنامج داير، فإنه يجسّد المقاربة "التجميلية السياسية" للحرب ضد المخدرات. لكن الدراسات تتوالى لتثبت فشل داير في الحدّ من تعاطي المخدرات:

- ففي العام 2001، خلص وزير الصحة إلى أن داير "غير ناجح" وأن "الأطفال الذين يشاركون فيه يرجَّح أن يتعاطوا المخدرات بنسبة مماثلة لمن يتعاطونها من غير المشاركين"[28].
- خلصت الأكاديمية الوطنية للعلوم في العام 2001 إلى أن داير واحد من البرامج التي وُجد "أن لها تأثيراً بسيطاً على السلوك المستهدَف، بل وكان له نتائج عكسية لدى بعض الشرائح السكانية"[29].
- أشار المركز الوطني للإدمان وسوء استعمال الموادّ في سبتمبر 2001 إلى توفّر "دليل ضعيف على وجود تأثير طويل المدى "لبرنامج داير[30].
- أشار مكتب المحاسبة العامّة في العام 2003 إلى أنه "لم تكن هناك فروق هامّة

في التعاطي غير المشروع للمخدرات بين الطلاب الـذين درسـوا داير... والطلاب الذين لم يدرسوه"[31].

وبالنظر إلى أنه لا يوجد دليل علمي يثبت فعالية برنامج داير، لم تعد تسمح وزارة التعليم الفيدرالية باستخدام مِنح 'مدارس آمنة وخالية من المخدرات' الفيدرالية في دعم داير منذ العام 1998. لكن وزارة العدل استمرّت في تمويل داير، على اعتبار أن البرنامج يبقى استثماراً جيداً في العلاقات العامّة.

ترجع أسباب عدم فاعلية داير في جانب منها إلى كونه يعتمد على شعار "قل لا وحسب" الذي يُفرح رجال الشرطة والسياسيين ولكنه يفشل في إثارة العديد من المراهقين. فغالبية المراهقين يرون في داير برنامجاً يبالغ على نحو غير حقيقي في شرح مخاطر المخدرات. وبذلك فإن الحكومة تضعف من مصداقيتها وبالتالي تضعف من جهودها الكليلة الهادفة إلى تحذير الأطفال من الأخطار الحقيقية التي تشكلها المخدرات على صحتهم.

أشار تقريرٌ لإدارة سوء استعمال الموادّ والخدمات الصحية العقلية إلى "وجود العديد من البرامج التي أثبتت فعاليتها في منع الصغار من سوء استعمال الموادّ"[32]. لكن بما أن داير يستحوذ على اهتمام رجال الشرطة والمؤسسة السياسية، فلن تصل البرامج التعليمية الأكثر فعالية في منع تعاطي المخدرات إلى غالبية الصفوف المدرسية الأميركية.

إن عطف بوش على أطفال المدارس لا ينتهي عند داير. ففي خطاب حالة الاتحاد للعام 2004، حثّ بوش على إخضاع الطلاب لاختبارات إلزامية للكشف عن تعاطي المخدرات. قال بوش "أثبتت فحوصات المخدرات في مدارسنا أنها تمثل جزءاً فعالاً في هذه الجهود. ولذلك، فأنا أقترح هذا المساء تقديم 23 مليون دولار إضافية للمدارس التي ترغب في استخدام فحص المخدرات كأداة لإنقاذ حياة الأطفال"[33]. لقد هدف بوش إلى زيادة الإنفاق الحكومي على اختبارات المخدرات بمقدار عشرة أضعاف. ووصف جون والترز، قيصر مكافحة المخدرات في إدارة بوش، فحوصات البول الإلزامية بأنها "رصاصة فضية" موجهة ضد سوء استعمال المراهقين للمخدرات[34].

يخطئ بوش بتصويره فحوصات تعاطي المخدرات بأنها رادع فعال: فقد وجدت دراسة أعدّها جامعة ميتشيغان أنه لا يوجد فارق في معدلات تعاطي المخدرات بين المدارس التي تشترط إجراء هذه الفحوصات والمدارس التي لا تشترط ذلك[35]. كما أن بعض المدارس تستخدم فحوصات البول للتأكد مما إذا كان طلابها يدخنون السجائر[36].

بعد مرور بضعة أسابيع على حثّ بوش على إجراء فحوصات للكشف عن تعاطي المخدرات، ثار جدل حول ما إذا كان بوش قد ذهب إلى أحد المصحّات قبل إنهائه لخدمته في الحرس الوطني. ومع أن بوش وعد في مقابلة أجرتها معه محطة الأن بي سي في برنامج 'ميت ذي برس' بالكشف عن كافة سجلاته بدءاً من تلك الفترة، فقد سارع البيت الأبيض إلى الامتناع عن ذلك. وكان الصحافيون مهتمين بشكل خاص بالإطلاع على السجلات الطبّية لبوش، ويعود ذلك جزئياً إلى الشائعات التي تقول بأنه كان مدمناً على المخدرات في نفس الفترة.

وأعلن دان بارليت، مدير الاتصالات في البيت الأبيض، عن أنه سيُسمح لعدد قليل من الصحافيين الذين ينتمون إلى السلك الصحافي في البيت الأبيض بالدخول إلى غرفة لمدة 20 دقيقة حيث توجد 44 صفحة من السجلاّت الطبّية الخاصة ببوش على إحدى الطاولات. مُنع الصحفيون من نسخها أو حتى تدوين ملاحظات بناء عليها. وبرّر بارليت هذا الإجراء بأنه يهدف إلى حماية "دائرة الخصوصية" للرئيس[37].

وفي نفس الوقت الذي أعطى بوش لنفسه "دائرة خصوصية" تقلّل من القدرة على إجراء فحص دقيق للوثائق الطبّية التي وعد بنشرها، كان يدعم التدخلات الفاضحة في خصوصية كافة الأحداث الأميركيين. وأشارت مارشا روزنْبوم، الأخصائية الطبّية في علم الاجتماع، إلى أنه "مع إجراء فحوصات تعاطي المخدرات حالياً، يتعين مراقبة الطلاب (من قبل معلّم أو راشد آخر) للتأكد من أن عيّنة البول التي يقدّمها لا تعود إلى شخص آخر. إن الحصول على عيّنات البول، أمر مذلّ، وخرق فاضح للخصوصية"[38]. فالسياسات الإلزامية لأخذ عيّنات البول تحت المراقبة تعامل كافة الطلاب كسجناء حصلوا على إطلاق سراح مشروط.

وبالتعامل مع كافة الأطفال على أنهم مذنبون مفترَضون، تغذّي هذه السياسات الشعور بالإذلال أو الامتعاض.

يوجد دليل أقوى بكثير يدين بوش بسبب تعاطيه السابق للمخدرات أكثر مما يدين فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً تتعرّض للإذلال بسبب خطة بوش. وربما يعتقد بوش بأن الخصوصية حقّ للحاكمين، لا المحكومين.

إفساد الحرب الإعلامية

بعد أن شعر بالقلق من ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات بين الشباب، أطلق الكونغرس بالاشتراك مع إدارة كلينتون في العام 1998 برنامجاً مدّته خمس سنوات لعرض إعلانات تهدف إلى مكافحة المخدرات وتحظى بتمويل فيدرالي. واشترط الكونغرس وجوب وقف العمل بالبرنامج ما لم تساعد هذه الإعلانات في الحدّ من تعاطي المخدرات.

ومع امتلاء موجات الأثير بدعايات بلغت كلفتها ملياراً من الدولارات، ارتفعت نسبة تعاطي الأحداث للمخدرات بشكل حادّ في الفترة الممتدة بين أواخر التسعينات والعام 2002. ردّ قيصر مكافحة المخدرات، جون والترز، في إدارة بوش بجعل الدعايات التي تهدف إلى مكافحة المخدرات أكثر وعيداً. لقد أنفق مكتب السياسة القومية للسيطرة على المخدرات التابع للبيت الأبيض ثلاثة ملايين دولار على بث إعلانين تلفزيونيين أثناء مباريات السوبر بول في العام 2002. يسأل أحد الإعلانين المشاهدين: "من أين يحصل الإرهابيون على المال؟" الجواب: "إذا اشتريت المخدرات، فإن بعضاً من هذا المال سيكون منك". وهذا الإعلان يصوّر الذين يتعاطون المخدرات بأنهم مموّلون للإرهابيين – وعلى وجه الخصوص المكافئ الأخلاقي لمختطفي الطائرات الذين دمّروا برجي مركز التجارة العالمي.

غير أن الديماغوجية المموَّلة من قِبل الحكومة الفيدرالية فشلت في حل مشكلة المخدرات، حيث خلص مكتب إدارة الموازنة في العام 2003 إلى أنه "لا يوجد دليل على حدوث تأثير مباشر على سلوكيات الشباب" نتيجة للإعلانات الهادفة إلى مكافحة المخدرات[39]. وأكبر دليل على فشل هذه الإعلانات جاء من جامعة

بنسيلفانيا، التي طلب منها المسؤولون الفيدراليون إجراء عمليات تقييم نصف سنوية لهذه الإعلانات. وفي يونيو 2003، أدلى البروفسور روبرت هورنيك بشهادته أمام الكونغرس فقال "يوجد لدينا القليل من الأدلة أو لا يوجد لدينا شيء على الإطلاق على أن الحملة أقنعت الشباب بتجنّب تعاطي الماريجوانا أو تغيير أفكارهم المتعلّقة بها... والعرض المبكر للحملة توقع بزيادة عدد المؤيدين لتعاطي المخدرات في المقابلة الثانية وزيادة احتمال البدء بتعاطيها... واحتمال بدء الفتيات اللواتي كنّ الأكثر تعرّضاً لتأثيرات الحملة في البداية بتعاطي الماريجوانا كان أكبر من احتمال تعاطي الفتيات اللاتي كنّ أقل تعرّضاً لتأثيرات الحملة"[40]. غير أن هذه التقديرات الكئيبة لم تكبح جماح الحماس من أجل بثّ مزيد من الإعلانات.

كما حوّل والترز تركيز بعض الإعلانات من أضرار المخدرات إلى أضرار التشريعات التي تبيح تعاطيها. ففي مايو 2003، تقدم النواب الجمهوريون (الذين يتعاونون مع مكتب قيصر المخدرات) باقتراح لبثّ إعلانات مموَّلة من الصندوق الفيدرالي تهاجم المرشحين السياسيين الذين يعارضون الحرب على المخدرات ويهاجمون الاستفتاءات التي تجريها الولايات حول تعاطي الماريجوانا. حصل الاقتراح على موافقة اللجنة الفرعية للقضاء الجنائي التابعة لمجلس النواب، وموافقة شرطة مكافحة المخدرات، والموارد البشرية. وفسّر أحد المساعدين الجمهوريين للّجنة ذلك بقوله "ما نسعى إلى توضيحه بكل بساطة هو أن العمل المنتظم للحملة الإعلانية، عندما يتدخل في الأمور التي يرغب بعض الأشخاص المطالبة بها أو تفسيرها على أنها سياسية، ليس سياسياً"[41]. وبعبارة أخرى، استخدم أعضاء الكونغرس تعديلاً تشريعياً لإعادة تعريف اللغة الإنكليزية.

ووصف ستيف فوكس أحد المشرفين على مشروع سياسة الماريجوانا هذه التدابير بأنها "توجد صندوقاً للمصاريف السياسية السرّية يحتوي على مليار دولار من أموال ضرائبنا"[42]. وقال بيل بيبر من تحالف سياسة المخدرات بأن "ذلك سيكون أشبه بإدارة مصلحة جباية الضرائب للإعلانات التجارية الموجهة ضد الاقتراحات بخفض الضرائب والمرشحين الذين يدعمونها. فاستخدام المال العام في إرشاد الناس إلى كيفية التفكير والشعور حيال السياسة هو تعريف الدعاية"[43].

لقد جرى حذف النص الذي يجيز لقيصر المخدرات الاستخدام العلني لأموال الضرائب في التهجم على السياسيين الذين يهاجمون مشروع القانون قبل نيل المشروع الموافقة النهائية في سبتمبر 2003. غير أن الكونغرس زاد الميزانية المخصصة للإعلانات من 150 مليون دولار إلى 180 مليون دولار سنوياً لمدة خمس سنوات قادمة، على الرغم من الافتقار إلى أي دليل موثوق يشير إلى أن هذه الإعلانات تمنع تعاطي المخدرات.

المخدرات والقيم العائلية لدى بوش

لا يملك الرئيس بوش احتكاراً عائلياً للإدّعاء الزائف بشنّ الحرب على المخدرات. فقد تم إلقاء القبض على نُويل بوش، ابنة جيب بوش حاكم ولاية فلوريدا وابنة أخ الرئيس بوش التي تبلغ من العمر 25 عاماً، بعد أن خرقت القانون الفيدرالي عدة مرّات في العام 2002. حدث الاعتقال الأول في 29 يناير بينما كانت تحاول شراء إكزاناكس، وهو عقّار مسكّن يخضع لإشراف إدارة مكافحة المخدرات، مستخدمة وصفة طبّية زائفة. وكان من الممكن أن يُحكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة تزوير وصفة طبّية من أجل تعاطي المخدرات. وبدلاً من ذلك، أُوكلت قضيتها إلى برنامج يسبق المحاكمة حيث أُرسلت إلى مركز فخم لإعادة التأهيل، وهو 'مركز عَيش حياةٍ خالية من المخدرات' في أورلاندو.

وفي يوليو 2002، ضُبطت من قِبل موظفين في مركز إعادة التأهيل وفي حوزتها عقاقير موصوفة لشخص آخر. وهذه جريمة أيضاً، على الأقل عندما يرتكبها شخص من غير أفراد عائلة الحاكم. رمى مركز إعادة التأهيل بالمطرقة على نويل وأرسلها إلى السجن لمدة ثلاثة أيام. وفي سبتمبر، في ما بات يُعرف "بمحادثة كوكايين 'الكراك'"، أفادت ميامي هيرالد بأن "مريضاً في مركز إعادة التأهيل استدعى رجال الشرطة واشتكى من أن 'الأميرة' ضُبطت أكثر من مرّة من غير أن تتعرض للعقوبة"[44]. وأُفيد عن ضبط الموظفين في المركز لنويل عدة مرّات وهي تخبّئ الكراك في حذائها. وعندما وصل رجال الشرطة، كان أحد الموظفين قد كتب إفادة ليقدمها إليهم، ولكنه مزقها بعد أن منعه أحد المشرفين من كشف تلك المعلومات.

وعندما حاولت شرطة أورلاندو أن تسأل الموظفين عن تصرّف نويل الإجرامي المزعوم، هرع محامي مركز إعادة التأهيل إلى المحكمة لمنع رجال الشرطة من جمع الأدلّة. وبعد أن منع القاضي رجالَ الشرطة من ذلك، نشرت أورلاندو سنتينال مقالة بعنوان "القاضي يقفل التحقيق في قضية نويل بوش"[45]. وانتقد مساعد المدّعي العام جيف اشتون قرار القاضي وقال "إذا كان هذا الأمر صحيحاً، فهذا يعني بالضرورة أن مراكز علاج المدمنين على المخدرات مناطق تتمتع بالحصانة حيث لا يمكنك مقاضاة أحد بسبب جريمة تعاطي المخدرات"[46]. وبما أن الموظفين في مركز إعادة التأهيل رفضوا الإدلاء بشهاداتهم تحت القسم، فلم يكن في المقدور توجيه أي تهم إلى نويل.

سُرّ الحاكم جيب بوش كثيراً لهذا الخبر. وخلال محطة انتخابية في أثناء حملته من أجل إعادة انتخابه حاكماً، قال بوش "لنضع موضوع ابنتي جانباً للحظة، إنها مسألة خطيرة... إن الطلب من الاستشاريين في المرفق العلاجي أن يبلّغوا عن كل خرق للقانون يجعل احتمال النجاح في العلاج أمراً صعباً جداً"[47].

هذا التدقيق الشديد والمفاجئ من جانب بوش في ما يحق للناس أثناء علاجهم من الإدمان على المخدرات مثير للسخرية، لأنه قبل وقت قصير من إلقاء القبض على ابنته، هجّم على سياسة الإنفاق على برامج إعادة تأهيل المدمنين على المخدرات في فلوريدا[49]. إن معظم المواطنين من أبناء الطبقات الفقيرة، والفقراء من السود والمتحدرين من أصول لاتينية بشكل خاص، لا يحصلون على خيار الذهاب إلى مركز للتأهيل. وبدلاً من ذلك، يذهبون إلى السجن مباشرة. ومنذ أن أصبح بوش حاكماً للولاية، تم حبس مئات الآلاف من سكان فلوريدا بسبب جرائم تتعلّق بالمخدرات[50].

أرسل المركزُ العلاجي نويل إلى المحكمة مجدداً لكي تحصل على عقوبة أخرى مخففة. ففي جلسة النطق بالحكم على نويل في أكتوبر 2002، لم يقدّم قاضي الدائرة ريجينالد وايتهيد "سبباً معيناً في المحكمة لحبس نويل بوش ولكنه قال لها بأنه على علم بالمزاعم التي تقول بأنها ضُبطت وهي تخبّئ كوكايين الكراك في حذائها أثناء مدة إقامتها في المركز العلاجي"[51]. إن إتيان قاضٍ على

ذكر أنه كان على "علم بالمزاعم" بأن شخصاً قد ارتكب جريمة فيدرالية - بعد وقت قصير من ارتكابه جرائم سابقة تتعلق بالمخدرات - أمر ملفت للنظر. فلو أن قاضياً أشار في معرض إصداره للحكم على متّهم ما بأنه كان على "علم بالمزاعم التي تقول بأنك ارتكبتَ جريمة قتل" أو"على علم بالمزاعم التي تقول بأنك أضرمتَ النار في دار للحضانة"، لكانت التعليقات ستثير العجب. لكن ليس في حالة نويل. فقد كافأها القاضي وايتْهيد بمنحها عشرة أيام في السجن بتهمة "الإهانة" - وهو حكم أخفّ بكثير من الحكم الذي كان سيطالب به المحافظون الذين يدافعون عن "تشريع الضربات الثلاث" في حق مجرم ارتكب سلسلة من الجرائم.

لم يكلّف جيب بوش ولا زوجته كولومبا، والدة نويل، نفسيهما عناء حضور جلسة الاستماع إلى الحكم الذي صدر في حق ابنتيهما. فجيب كان مشغولاً في مقابلة تلفزيونية، وشارك في وقت لاحق من ذلك اليوم في حملة لجمع التبرّعات. غير أنه تمكّن من تدبير الوقت اللازم لشجب الادعاءات التي تقول بأن ابنته حصلت على علاج خاص "غير منصف أبداً" و"خاطئ تماماً"[52].

لم تكن نويل تستحق عقوبة قاسية بسبب جرائمها التي خلت من أية ضحايا، لكن لم يكن يستحق كافة أبناء فلوريدا الذين أُرسلوا إلى السجن بسبب جرائم مشابهة، عقوبات قاسية أيضاً. يعود سبب وصول جيب بوش إلى السلطة وتجديد فوزه بها جزئياً إلى الوعود التي قطعها بتقديم علاج قاسٍ للمدانين بجرائم غير عنيفة تتعلّق بالمخدرات. وبعد أن ألقي القبض على ابنته أول مرّة، سحب جيب بوش منديله وبكى أمام الجمهور المتعاطف في مؤتمر مؤيد للحرب على المخدرات في فلوريدا. لكن وكما أشار منتدى ستيفن للصحة وسياسات المخدرات، شنّ بوش "حملة قوية امتدّت لاثني عشر شهراً ضدّ اقتراح بالتصويت كان سيمنح أبناء فلوريدا حق الحصول على علاج من الإدمان بعد ارتكاب جريمة حيازة مخدرات للمرّة الأولى والثانية إذا خلت من العنف" - وهو العلاج نفسه الذي تلقّته نويل[53].

لم يطرح أي من الصحافيين المعتمدين في البيت الأبيض أي سؤال على

الرئيس بوش لمعرفة إن كان للجرائم التي ارتكبتها نويل وعلاجها المريح للغاية أي تأثير على وجهات نظره في ما يتعلّق بالحرب على المخدرات. كما لم يتمّ تحدّي ورع بوش في قضية المخدرات أثناء مؤتمر صحفي أو أي نص لمقابلة نشره البيت الأبيض.

مجمّع السجن الصناعي

تشير الإجراءات الصارمة التي اتخذها بوش إلى زيادة شدّة الحرب ضد المخدرات التي كان قد أشعل فتيلها رونالد ريغان في مطلع الثمانينات. ومنذ أن أصبح جورج دبليو بوش رئيساً، جرى اعتقال خمسة ملايين شخص في الولايات المتحدة لخرقهم القوانين المتعلقة بالمخدرات، بمن فيهم أكثر من مليوني شخص اعتُقلوا بتهمة حيازة الماريجوانا.

قبل أربعين سنة، غالباً ما كان يُنظر إلى السجون على أنها بقع سوداء تنتشر في أرجاء البلاد. أما الآن، باتت البلدات الفقيرة اقتصادياً مولعة بالسجون بوصفها منجم الذهب عند طرف قوس قزح. فالمسؤولون في ليوزرين تاونْشيب بولاية بنسيلفانيا، يبتهجون عندما يتم اختيار موقعهم ليكون مكان إنشاء سجن جديد لأن ذلك يعني الحصول على ما يوازي 4 ملايين دولار من مشاريع التوسعة لأنابيب الصرف الصحي[54]. ووعدت مقالة هيرالد ليدر على صفحتها الأولى في ليكينغْتون، كنتاكي، بأن تشييد سجنين جديدين "سينعشان" اقتصاد كنتاكي[55].

قبل بدء الحرب على المخدرات، كانت معدلات الدخول إلى السجن في الولايات المتحدة شبيهة بالمعدلات التي تشهدها البلدان الغربية الأخرى. غير أن عدد المحكومين في السجون الفيدرالية وسجون الولايات زاد بمقدار عشرة أضعاف منذ العام 1980. وبدءاً من العام 1987، يشكّل المدَّعى عليهم بتهم تتعلق بالمخدرات حوالى ثلاثة أرباع المساجين الفيدراليين الجدد. حتى أن قيصر محاربة المخدرات السابق باري ماكافري أقرّ بأن سيل مرتكبي الجرائم التي تتعلق بالمخدرات حوّل السجون إلى مستنقع داخلي في أميركا"[56]. ولاحظ أحد أعضاء

بحلس الشيوخ عن ولاية لويزيانا بأن الوضع بلغ درجة من السوء "جعل نصف السكان في السجن والنصف الآخر يشاهدونهم"[57].

لطالما كانت السياسات الفيدرالية والرّشى الفيدرالية للولايات والحكومات المحلّية القوة الأعظم التي تقف خلف ازدهار السجون خلال العقد الأخير. في العام 1994، أصرّ الرئيس كلينتون على تمرير مشروع قانون يتعلّق بالجريمة في الكونغرس فتح المزيد من الأبواب أمام تدفق المعونات الفيدرالية من أجل بناء سجون في الولايات. ومنذ ذلك الحين، منحت الحكومة الفيدرالية أكثر من 8 ملايين دولار من أجل بناء سجون في الولايات، بما في ذلك أكثر من 500 مليون دولار منذ أن أصبح بوش رئيساً للبلاد[58].

كما عملت سياسات فيدرالية كريمة أخرى على ضخ المال إلى صناعة السجون. وبات ممكناً أن يتضاعف عدد سكان البلدات التي أصبحت مدناً مرتين أو ثلاث مرات، بسبب بناء سجن جديد فيها أو التي بات فيها سجن نتيجة لعملية ضمّ. ويتم توزيع العديد من المِنح الفيدرالية على أساس العدد الإجمالي للسكان، بصرف النظر عن عدد المحتجَزين في الحبس الانفرادي. وأصبح المساجين عملة يمكن استبدالها بمزيد من المعونات الفيدرالية التي تخصَّص للمشاريع السكنية، ومشاريع شقّ الطرقات، ومعالجة القضايا البيئية، والنفقات الاجتماعية على السكان. كما تحصل الحكومات المحلّية على الهبات الفيدرالية لأن معظم المساجين ليس لديهم دخل - مما يجعل الأماكن التي توجد السجون فيها مناطق فقيرة. وأشارت الوول ستريت جورنال إلى أن بلدة فلورانس بولاية أريزونا تحصل على قرابة ثلثي مجموع ميزانيتها من المِنح الفيدرالية المخصصة للمدانين داخل أراضيها. كما أشارت إلى أن الطوفان في السجن يعيد تشكيل المشهد السياسي أيضاً: "بالرغم من أنه لا يُسمح للمقيمين في السجون بالتصويت في معظم الولايات، فإنه يتم إحصاء عددهم من أجل تحديد التوزيعات ورسم الحدود. ففي ولاية مثل نيويورك، ساعد ازدهار السجون في نقل العضلة السياسية من أحياء المدينة الداخلية التي تسيطر عليها الأقلّية إلى المناطق الريفية التي يغلب عليها السكان من البيض"[59].

الخسارة الأميركية المفاجئة
للحرب على المخدرات في أميركا اللاتينية

في أميركا الجنوبية، ساعدت الحرب التي تشنها الولايات المتحدة على المخدرات في إسقاط الحاكم الأكثر موالاة لأميركا في القارة. ففي أكتوبر 2003، جرت الإطاحة بالرئيس البوليفي غونزالو سانشيز دي لوزاد عقب مظاهرات احتجاج عنيفة خلّفت 70 قتيلاً ومئات من الجرحى في البلاد التي يبلغ عدد سكانها 8 ملايين نسمة. ووصف أحد المسؤولين في السفارة الأميركية سقوط سانشيز دي لوزادا "بانقلاب المخدرات"[60].

في السنين الخمس التي سبقت ذلك، كانت بوليفا البلد المستفيد من خطة الكرامة، وهي حملة مموَّلة من قِبل الولايات المتحدة بميزانية مقدارها 500 مليون دولار من أجل القضاء على مزارع الكوكا. والكوكا نبتة تُستخرج منها مادّة الكوكايين. استولى الجيش البوليفي على المناطق التي تُزرَع فيها الكوكا في البلاد، منهياً في الواقع الحكم المدني في تلك المناطق. اقتلع الجنود نبتات الكوكا من جذورها. فبعد أن يمسح الجنود منطقة ما، كان عملاء قسم شؤون المخدرات التابع لسفارة الولايات المتحدة يترلون إلى تلك المنطقة لتفحّص الأضرار وتحديد ما إذا كان يلزم بذل مزيد من الجهود لاستئصال هذه النبتة[61]. نهب الجنود أو أساؤوا معاملة المئات، إن لم يكن الآلاف، من المزارعين والهنود. ومع أنه كان من المفترض أن القضاء على إنتاج الكوكا سيجعل البوليفين يشعرون بالكرامة، غير أن وضع الفلاحين تحت سيطرة الجيش ساعد على اندلاع أحداث عنف.

كما شعر البوليفيون بالامتعاض من تدخل الولايات المتحدة في الانتخابات الرئاسية ضد المرشح الاشتراكي، إيفو موراليس، الذي كان يفضّل تقنين زراعة الكوكا. وقبل وقت قصير من الانتخابات، حذّر السفير الأميركي لدى بوليفيا، مانويل روشا قائلاً "يتعين على جمهور الناخبين البوليفيين التفكير في عواقب اختيار قادة على صلة بطريقة ما بتهريب المخدرات والإرهاب. وأودّ أن أذكّر جمهور الناخبين البوليفيين بأنهم إذا صوّتوا لصالح أولئك الذين يريدون من بوليفيا أن تعود إلى تصدير الكوكايين، فذلك سيشكل خطراً جدّياً على احتمال وصول أية

مساعدات مستقبلية إلى بوليفيا من الولايات المتحدة". أغضب التحذير الذي أطلقه روشا الشعب البوليفي، ووصف موراليس السفيرَ الأميركي بأنه "أفضل رئيس في حملته الانتخابية"[62].

وقبل حدوث "انقلاب المخدرات"، كانت بوليفيا ساعي البريد بالنسبة إلى الحرب الدولية التي تشنّها الولايات المتحدة على الإرهاب. فقد هبط إنتاج الكوكا بشكل حادّ! في أواخر التسعينات، ولكنه يعود الآن إلى مستوياته السابقة. وفي جمهورية البيرو المجاورة، هددت مقاومة كبيرة ضد حرب المخدرات التي تشنّها الولايات المتحدة بإسقاط الحكومة في أكتوبر 2003، وقد تدفّق آلاف من المزارعين إلى العاصمة ليما، وطالبوا الحكومة بالتوقف عن استئصال نبتة الكوكا وإساءة معاملتها لهم. وهذا ما دفع الحكومة إلى استرضاء المتظاهرين وتقديم وعود بلجم الجيش.

كما كانت البيرو واجهة إحدى أكثر حالات الإحراج بالنسبة إلى محاربي المخدرات في الولايات المتحدة. ففي 16 أبريل 2001، أسقطت طائرةٌ بيروفية نفّاثة مقدّمة من الولايات المتحدة إلى جيش البيرو طائرةً صغيرة كانت تقلّ خمسة مدنيين أميركيين، إلى جانب العديد من المبشرين المعمدانيين. ومن بين القتلى كانت فيرونيكا بورز البالغة من العمر 35 عاماً وابنتها الرضيعة تشاريتي. أما زوجها جيم، فقد أُصيب بجروح بليغة. وكانت إحدى طائرات المراقبة التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية قد أرسلت إلى طائرات جيش البيروفي معلومات عن وجود طائرة مشتبهة. في البداية، سعت حكومة الولايات المتحدة إلى إنكار أن يكون لها أي دور في إسقاط تلك الطائرة، ولكن سرعان ما أُذيعت الحقائق المرتبطة بالحادث[63].

انفجرت الطائرة التي تعود إلى الإرسالية في الجو نتيجة لسياسة إطلاق النار التلقائية المموَّلة من الولايات المتحدة. وأدّى الجدل حول القتلى إلى تعليق تلك السياسة مؤقتاً، وغسلت وكالة الاستخبارات المركزية يديها من البرنامج. وعندما استُؤنفت تلك السياسة، تولّت وزارة الخارجية المسؤولية عنها. لكن تم تعليق العمل بها مجدداً بعد وقت قصير في سبتمبر 2003 بعدما قامت طائرة تابعة لسلاح الجو

الكولومبي، في أول مهمّة بعد استئناف العمل بالبرنامج، بإجبار طائرة مدنية على الهبوط على الأرض ثم قصفها وتدميرها تماماً. لم تعرف حكومة الولايات المتحدة إن كانت هناك أية إصابات في الهجوم، كما لم يتمّ العثور على أي دليل على وجود مخدرات في الموقع الذي دُمّرت فيه الطائرة. وظلّت الأخبار التي تتحدث عن تدمير طائرة مدنية أخرى قيد الكتمان إلى أن فضحت نيويورك تايمز القصة في يناير من العام 2004[64].

وفي كولومبيا، استمرّت حكومة الولايات المتحدة في تمويل عمليات التطهير التي تجري في الريف. وهبط إنتاج الكوكا في العام 2003، بعد ارتفاعه بشكل حادّ في السنين السابقة بالرغم من جهود الاستئصال. وقد أثارت عمليات رش الأراضي بالمبيدات جدلاً حادّاً، وأمرت هيئتان قضائيتان كولومبيتان بوقف هذه العمليات إلى حين إجراء تحليل علمي يحدّد ما إذا كان رشّ الأراضي بالمبيدات يؤدي إلى إلحاق الضرر بالبشر. لكن الحكومة الكولومبية، وبضغط أميركي، تجاهلت الأحكام التي أصدرتها محاكمها الخاصة واستمرّت في رشّ المبيدات في المناطق الريفية والغابات. وبالرغم من هبوط معدلات إنتاج الكوكا، فقد زاد إنتاج زهرة الخشخاش بمقدار الضعف تقريباً في السنين الأربع الأخيرة، وهو الأمر الذي يغذّي فورة جديدة للهيروين في الولايات المتحدة.

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تسعى إلى عصر كولومبيا، والبيرو، وبوليفيا شهد إنتاج المخدرات في المكسيك انتعاشاً. وقدّرت وزارة الخارجية بأن إنتاج المكسيك من الماريجوانا ارتفع بنسبة 78 في المئة في العام 2003[65]. لكن كان لحكومة الولايات المتحدة ميل تاريخي في التقليل من إنتاج المكسيك من المخدرات.

المجزرة الجماعية التي تمّت بموافقة أميركية

أكثر الإجراءات صرامة لوقف الإتجار بالمخدرات إثارة للبهجة تُتخذ في تايلاند، وهي ديموقراطية حديثة نسبياً انبثقت بعد عقود من الحكم العسكري. فقد قتل رجال الشرطة والعملاء الحكوميون الآلاف ممن يُشتبه في أنهم يتاجرون

بالمخدرات أو يتعاطونها في العام 2003 على شرف الملك بهوميبول أدْيولياداي بهدف جعل تايلاند بلداً "خالياً من المخدرات" في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميلاد الملك. وعمل رئيس الوزراء ثاكسين شيناواترا على إضفاء نكهة خاصة على الحملة عندما قال "في هذه الحرب، يتعيّن قتل تجار المخدرات"[66]. ووعد وزير الداخلية وان محمد نور ماثا بوضع تجار المخدرات "خلف القضبان أو حتى محو آثارهم بالكامل. ومن يأبه لذلك؟ فهم يعملون على تدمير بلادنا"[67].

شعرت الحكومة التايلاندية بالقلق للأعداد المتزايدة من التايلانديين الذين يتناولون أقراصاً من نوع الأمفيتامين – المعروفة باليابا. بدأت الحكومة باتخاذ إجراءاتها في أوائل فبراير 2003. وفي غضون أسابيع، كان المسؤولون الحكوميون يتباهون بعدد الأشرار الذين تم قتلهم. وأشارت مقالة لنيويورك تايمز إلى أن "عمليات القتل بدأت فور إعطاء الإشارة. والعديد من الضحايا كانوا على لوائح سوداء سرّية، ولكن رسمية"[68]. وأنشأ الموظفون المحلّيون في شتى أرجاء البلاد صناديق سوداء أو صناديق بريد وشجّعوا الناس على اتهام أي شخص يُشتبَه بتورّطه في تجارة المخدرات – دونما الحاجة إلى تقديم أي دليل. وهذا ما دفع بالعديد من الأشخاص إلى استخدام هذا النظام المجهول في توجيه الاتهام إلى منافسيهم التجاريين أو أعدائهم الشخصيين. واستناداً إلى تقرير حقوق الإنسان الذي أعدّته وزارة الخارجية الأميركية في العام 2004، فقد حذّر وزيرُ الداخلية "الحكام ورجال الشرطة في الأقاليم بأن الذين يفشلون في تصفية النسبة المئوية من الأسماء الموجودة في لوائحهم السوداء سيُفصلون من عملهم"[69].

أصدرت الحكومة المركزية حصصاً محددة لعمليات الاعتقال في كل ولاية، ومدينة، وقرية. وأشارت منظمة سوناي فاسوك للدفاع عن حقوق الإنسان، التابعة لمنتدى آسيا والتي توجد مقراتها في بانكوك، إلى أن "العديد من الضحايا قُتلوا أثناء عودتهم من مراكز الشرطة. فقد وجد الناس أسمائهم في إحدى اللوائح السوداء، واقتيدوا إلى مراكز الشرطة، ثم لاقوا حتفهم"[70]. وأشار السيناتور التايلاندي تيونْياي ديتيس إلى أن "النظام القضائي قد دُمِّر... هنا، يصدر الموظف الحكومي أو رجل الشرطة حكمه على الفور، 'أنت تتعاطى المخدرات، ويتعين قتلك'"[71]. وتم

زرع المخدرات في أجساد العديد من الضحايا بعد قتلهم. واشتكت منظمة العفو الدولية من أن "السلطات لا تسمح للأطباء الشرعيين بتشريح الجثث، وأُفيد عن أن الرصاصات يجري انتزاعها من الجثث"[72].

حتى أن وزير الداخلية حدد حصة لعمليات اعتقال تطال السياسيين المحلّيين، محذّراً الحكّام من أنه "لكي تبرهنوا عن كون الحكومة جادّة وأنها لن توفّر أحداً، ستقومون في شهري مارس وأبريل باعتقال كبار تجار المخدرات - المشتبهين مثل المستشارين الإقليميين والساسة المحلّيين - على أن تشمل هذه العمليات اعتقال ما بين أربعة وخمسة في كل إقليم"[73]. وسُمح للحكّام المحلّيين بالاحتفاظ بخمسة وثلاثين في المئة من كافّة أرصدة المخدرات التي يصادرونها، وسُمح لمفتّشي الشرطة بالحصول على 15 في المئة من الغنائم[74].

يعتقد العديد من التايلانديين ممن لهم اطلاع بأنه تتوفر فرصة ضئيلة أو لا تتوفر أية فرصة على الإطلاق للقضاء بشكل نهائي على المخدرات. فقد قال شاران باكْديثناكول، أمين سرّ رئاسة المحكمة العليا، بأن "الناس ربما يلقون نظرة على حصيلة عدد القتلى ويصفّقون للحكومة، لكنك إذا تفحّصت بدقة أسماء الذين قُتلوا، فلن تجد اسم تاجر كبير واحد"[75]. فالعديد من عصابات الترويج للمخدرات تعمل في ظل حماية السياسيين والجيش ويبدوا أنها نجت من حملة رئيس الوزراء تاكسين.

في أوائل مايو 2003، أعلنت الحكومة التايلاندية بكل فخر عن مقتل 2275 شخص يُشتبَه في أنهم يتاجرون بالمخدرات، وبأنه تم التخلّص من 90 في المئة من عمليات تهريب المخدرات في البلاد[76]. وأصرّت الحكومة على القول بأنه لم يكن لها دور في الغالبية العظمى من عمليات قتل تجار المخدرات، باستثناء عدد صغير من التجار الذين يُفترَض بأن الشرطة قتلتهم دفاعاً عن النفس.

لم تؤدِّ بعض عمليات القتل هذه إلى تلميع صورة الحكومة، بما في ذلك قتل صبي يبلغ من العمر 9 سنوات فيما كان يسير برفقة أمّه في أحد شوارع بانكوك، وقتْل طفل لم يتجاوز عمره 16 شهراً مع أمّه عندما انهمر الرصاص على السيارة التي كانت تقلّهما، وقتلت امرأة حامل في شهرها الثامن، وقتلت جدّة تبلغ من

العمر 75 عاماً فيما كانت تسير في أحد الشوارع[77]. وقلّل رئيس الوزراء من أهمية العنف المتفشّي في تنفيذ الإجراءات الصارمة المتعلّقة بالمخدرات، قائلاً بأن جريمة القتل "ليست مصيراً غير عادي للناس الأشرار"[78].

أثارت المذبحة تعليقات مكتومة صدرت عن سفارة الولايات المتحدة في بانكوك. ففي 7 مايو، صرح مسؤول في السفارة الأميركية أصرّ على عدم البوح باسمه، للأسوشياتد برس بأن إدارة بوش "أعلنت بوضوح تام بأنه توجد لدينا أسباب جدّية للقلق حيال عدد عمليات القتل التي ربما تكون مترافقة مع الحرب التي تشنّها تايلاند على المخدرات" وأن حكومة ثاكْسين "بحاجة إلى...فتح تحقيق في كافة عمليات القتل غير المبرّرة وتحديد أولئك المسؤولين عنها ومحاكمتهم"[79].

تجاهلت الحكومة التايلاندية تعليقات الموظف في وزارة الخارجية الذي لم يتم الإعلان عن اسمه. وفي الشهر التالي، دُعي رئيس وزراء تايلاند لزيارة البيت الأبيض من أجل الاجتماع مع بوش. رفع بوش درجة علاقات تايلاند مع حكومة الولايات المتحدة إلى "حليف رئيسي من خارج الناتو" (مما يخوّل الحكومة التايلاندية حق الحصول على فوائد ومساعدات من الحكومة الأميركية، بما في ذلك الحق بشراء ذخائر مصنوعة من اليورانيوم المنضّب)[80]. وفي بيان مشترك للحكومتين التايلاندية والأميركية في 11 يونيو 2003، تم الإعلان عن أن:

> يعترف الرئيسين بالتاريخ الطويل والناجح للتعاون بين الولايات المتحدة وتايلاند في تطبيق القانون ومكافحة المخدرات. والرئيس بوش يكنّ كل تقدير للقيادة التايلاندية لقيامها بواحدة من أكبر عمليات إدارة مكافحة المخدرات وأكثرها نجاحاً في العالم واستضافتها للأكاديمية الأميركية التايلاندية لتطبيق القانون الدولي. ويعترف الرئيس بوش بإصرار رئيس الوزراء ثاكسين على محاربة الجريمة الدولية في كافّة صورها، بما في ذلك تهريب المخدرات وتهريب المهاجرين.

ورفض البيان المشترك للبيت الأبيض الادعاءات بارتكاب مجازر في الحرب على المخدرات:

وفي ما يتعلّق بالمزاعم الصحفية التي تتحدث عن أن المخابرات التايلاندية قامت بتنفيذ عمليات قتل خارجة عن نطاق المحاكم خلال حملة مكافحة المخدرات في تايلاند، فقد صرّح رئيس الوزراء ثاكسين بما لا يحتمل اللَّبس بأن الحكومة التايلاندية لا تتسامح مع عمليات القتل التي تتم خارج إطار القانون وأكّد للرئيس بوش على أن المزاعم المتعلّقة بعمليات القتل هذه يجري التحقيق فيها بشكل شامل[81].

والإشارة الوحيدة إلى حدوث مجزرة كانت الكذبة الوقحة التي قالها رئيس الوزراء التايلاندي والتي ظهرت في بيان رسمي للبيت الأبيض. وتعهّد رئيس الوزراء أشبه بوعده بإعادة إحياء كافّة الأشخاص الذين قُتلوا خطأً في العمليات بسبب الإجراءات التي تتخذها الحكومة. وأشارت ذي نايشون، وهي إحدى أكثر الصحف التايلاندية شأناً، إلى أن "الرئيس الأميركي رأى الهالات في رأس ثاكسين"، بما في ذلك هالة "حملة قمع المخدرات"[82]. ومن جهته، قال وزير الداخلية ماثا بأن بوش امتدح حملة مكافحة المخدرات التي تشنها تايلاند، أثناء اللقاء الذي جرى في البيت الأبيض[83].

في 27 أكتوبر، زار بوش تايلاند وادّعى بأن "تايلاند أيضاً قوة تعمل لصالح الخير في جنوب شرق آسيا"[84]. وبعد شهر من ذلك، رحّب وليام سنايس، المدير الإقليمي لقسم مكافحة المخدرات في شرق آسيا والمقيم في بانكوك، بالإجراءات التايلاندية وقال "بشكل مؤقت، نحن ننظر إليها على أنها ناجحة". وأقرّ سنايس بأنه لمعرفة إن كان للانخفاض في نشاط تهريب المخدرات "تأثير دائم، يتعين علينا الانتظار وترقّب الأمور"[85].

وبحلول شهر سبتمبر، ارتفعت الحصيلة الرسمية لعدد القتلى من الأشرار إلى 2625 شخصاً[86]. وأمام حشد كبير اجتمع للاحتفال بالنصر شهده الآلاف من موظفي الحكومة، قال ثاكسين، "يمثل هذا اليوم معلماً هامّاً. فقد بات في مقدور أكثر من 90% من المواطنين التايلانديين العاديين أن يعيشوا حياة نزيهة خالية من المخدرات في مجتمعاتهم... ونحن الآن في وضع يمكّننا من الإعلان عن أن المخدرات، التي كانت في السابق تشكل خطراً على بلادنا، لم يعد في إمكانها أذيّتنا بعد الآن"[87].

وفي رسالته السنوية في ذكرى عيد ميلاده في 5 ديسمبر 2003، بـدأ الملـك بهوميبول أدْيولياداي - الذي أُعلن على شرفه بأن تايلانـد باتـت خاليـة مـن المخدرات - بالقول بأن عمليات القتل المزعومة لتجار المخدرات "أمر تافـه". ثم أصرّ على القول بأن العديد من عمليات القتل لم تقم بها الحكومة. ولكنه دعـا إلى فتح تحقيق في هذه العمليات. وعبّر الملك عن قلقه بأنه ما لم تنجلي حقيقة عمليات القتل هذه، فسوف يلقي الناس باللائمة على الملك. وهذا يعدّ خرقاً للدستور الذي ينص صراحة على عدم تحمّل الملك مسؤولية أية حادثة تقع في البلاد"[88].

لكن الحكومة عطّلت هذه التحقيقات. واشتكى نائب المدعي العام، برابـان ناياكويت، كبير المحققين في عمليات القتل، في أوائل ديسمبر من أنـه "أكمـل في مايو دراسة التقرير الذي أُعدّ حول حوادث القتل التي لها علاقة بـالحرب علـى المخدرات. ومنذ ذلك الحين، لم تقدّم الشرطة أي تقرير عن أية حادثة قتل إفرادية حصلت أثناء حملة مكافحة المخدرات"[89]. وخلصت لجنة تابعة لمجلـس الشـيوخ التايلاندي إلى أن "الحكومة استخدمت فنّ الخطابة والاحتفـالات لجعـل النـاس يكرهون بعضهم، وتدمير الكرامة الإنسانية للمشتبَه في أنهم تجار مخدرات، وتحريض الناس على معالجة مشكلة المخدرات بالعنف وبدون رحمة"[90]. أثارت موجة القتل التي تسببت بها الحكومة الخوف في نفوس الكثير من السكان. واشتكى مفوّض لجنة حقوق الإنسان الدولية في تايلاند، شاران ديتّابيشاي، من المحنة التي يعـاني منـها 329000 شخص مذكورة أسماؤهم في اللوائح السوداء وقال "إنهم يشعرون بأنهم ما عادوا آمنين وبأنه يمكن تصفيتهم في أي وقت"[91]. وأشارت لجنة العفو الدولية إلى أن موجة الجرائم التي ارتكبتها الحكومة جعلت العديد من التايلانديين "يخشون من مغادرة منازلهم، واضطر الآخرين إلى تجنّب التنقل في المناطق التي لا يعرفهم فيهـا أحد مخافة الاشتباه في أنهم تجار مخدرات وإطلاق الرصاص عليهم"[92].

عقب هجمات 9/11، كرّر بوش الإدعاء بأن أي بلد أو حكومة متورّطة في مساعدة الإرهابيين وتحريضهم ستعتبر مجرمة مثل الإرهابيين أنفسهم. لكن حكومة الولايات المتحدة ساعدت في تمويل حملة الحكومة التايلاندية التي أرهبت الشـعب التايلاندي. فقد منحت إدارةُ بوش تايلاند 3.7 مليون دولار كمساعدات لحملـة

مكافحة المخدرات في العام 2003[93] - مجبرة بذلك دافعي الضرائب الأميركيين على تمويل إرهاب الدولة التايلاندية[94].

واستناداً إلى وزارة الخارجية الأميركية، قُتل 307 أشخاص في مختلف أنحاء العالم في الهجمات الإرهابية التي وقعت في العام 2003[95]. وقد أيدت وساعدت الإدارة الأميركية في تمويل إجراءات مكافحة المخدرات التي أدت إلى قتل ما يزيد على سبعة أضعاف من قتلوا في أي بلد نتيجة للعمليات الإرهابية الدولية في السنة الماضية.

ومع أن الإجراءات التي اتخذها ثاكسين أدّت إلى رفع سعر أقراص الأمفيتامين إلى ثلاثة أمثال سعره السابق في تايلاند، فقد هبط سعر هذه الأقراص بمقدار الثلثين في كومبوديا حيث تم تحويل العديد من هذه الأقراص (والتي تأتي في معظمها من بورما). وحذّر ساندرو كالفاني، الموظف في قسم المخدرات التابع للأمم المتحدة، من أن تدفّق المخدرات إلى كومبوديا، ولاوُس، والهند يمكن أن يولّد مشكلات جديدة. وشرح كالفاني ذلك بقوله "هذا ما يسمى بتأثير البالون - فأنت تعصر في موضع معين لينتفخ في موضع آخر. ومن الواضح أن التجار يبحثون عن أسواق جديدة"[96].

في 28 فبراير 2004، كشف ثاكسين عن حقيقة أن مشكلة المخدرات "عادت إلى الظهور مجدداً" في تايلاند. وأعلن عن حرب جديدة ضد المخدرات، لكنها هذه المرّة من أجل الأطفال[97]. وفسّر ثاكسين ذلك بقوله "ربما يقع الأحداث فريسة للباعة المتجوّلين في أيام العطل. وستعمل الحكومة على التأكد من أن ذلك لن يحصل. وسوف تشمل الجولة الجديدة من الحرب على المخدرات بانكوك والمدن الرئيسية الأخرى"[98].

الخلاصة

صرّح بوش في 7 أبريل 2004 "بأننا سوف نستمرّ في العمل نحو إيجاد مجتمع يكون فيه كافة المواطنين في مأمن من التأثيرات المدمّرة للمخدرات"[99]. لكن ما من سبب يدعونا إلى التوقّع بأن حملة بوش القاسية من أجل تحرير الأميركيين من التأثيرات المدمّرة للمخدرات ستكون أكثر نجاحاً من الحملة التايلاندية التي هي أقسى بكثير.

وعلى غرار الإدارات السابقة، تستمرّ إدارة بوش في خسارة الحـرب الـتي تشنّها على المخدرات وتستمرّ في خداع الشعب الأميركي بشأن عـدم جـدوى الحرب الفيدرالية على المخدرات. كما يستمرّ المسـؤولون في الإدارة في تصـوير القضية على أنها مسألة خير في مقابل الشرّ بدلاً من إثارة السؤال البديهي التـالي: "ما مدى صوابية تكرار السياسات الفاشلة التي تعاقب شريحة واسعة من الأميركيين في حين تفشل في تحقيق أهدافها؟

عندما أدلى آسا هوتشنسون، رئيس قسم مكافحة المخدرات بقسمه في 20 أغسطس 2001، أعرب عن "أمله في أن يُحكَم علينا بعدد الأرواح التي ننقذها وبالأمل الذي نعطيه لأميركا"[100]. لكن يبدو أن بوش وفريقـه المشـترك في الحرب على المخدرات يهتم بتخوين الناخبين أكثر مما يهتم بحمايـة الصـحة العامّة. توضح الحرب على المخدرات أخلاقيات بوش في أسوأ حالاتها – الـتي تهدف ببساطة إلى تلميع سمعة الرئيس بوصفه مهتمًا، وعطوفـاً، ومحقـاً أو أي وصف آخر.

الفصل العاشر

عندما تعمل الحكومة في الخفاء

الستار الحديدي الجديد

أعتقد بأنه من المهم بالنسبة إليكم أيها الرفاق، بصرف النظر عن الحزب السياسي الذي تؤيّدونه... أن تنظروا إلى واشنطن وتفخروا بما تروه.

– جورج دبليو بوش، 21 يونيو 2001[1]

كل سرّ سوف يتحلّل، حتى وزارة العدل.

– لورد أكتون[2]

تسعى إدارة بوش إلى إسدال ستار حديدي يلف الوكالات الفيدرالية. وبوش يدافع عن المذاهب الأقرب إلى الملكية منها إلى الديموقراطية. والتكاليف والسياسات السرّية التي يتّبعها بوش منعت أصلاً الأميركيين من معرفة بعض من أكثر الإساءات التي ارتكبتها الحكومة منذ عقود.

التمتّع بحق إخفاء المعلومات، أو طريقة بوش في الدفاع عن الحرّية

في 12 ديسمبر 2001، أعلن بوش عن تمسكه "بالامتياز التنفيذي" الذي يخوّله حق حجب الوثائق التي يطالب الكونغرس بالإطلاع عليها لأن كشفها "يتعارض مع المصالح القومية". وحذّر بوش من أن التحقيقات التي يجريها الكونغرس تهدّد الحرّيات الأميركية التي يعتزّ بها الأميركيون وقال "إن الغرض الأساسي الذي حدا

بالآباء المؤسسين إلى تكريس مبدأ الفصل بين السلطات في الدستور كان حماية الحرّية الفردية. والضغط الذي يمارسه الكونغرس على عملية صنع القرارات القضائية للفرع التنفيذي لا تنسجم مع مبدأ فصل السلطات وتهدّد الحرّية الفردية"[3].

أثار بوش مسألة حماية الحرّية الفردية للتغطية على دور مكتب التحقيقات الفيدرالي في الجريمة الجماعية التي حدثت في بوسطن وتضليله للعدالة في نيو إنغلند. فبدءاً من العام 1965، جنّد مكتب التحقيقات مجرمي العصابات لكي يعملوا لديه كمخبرين ووفّر لمجرميه مرّة بعد أخرى الحماية من المدّعين العامّين الذين كانوا يسعون إلى النيل منهم. كما ساعد مكتبُ التحقيقات في زجّ أربعة رجال أبرياء في السجن مدى الحياة بسبب جريمة ارتكبها أحد المحظيّين لديه. (توفي اثنان من هؤلاء في السجن). أما المخبر الممتاز، بولغار "الأبيض"، فقد فرّ سرّاً في العام 1995 وسرعان ما وُضع اسمه على لائحة "المطلوبين العشرة الأُول"، ويعود الفضل في ذلك إلى علاقته بأكثر من 20 جريمة قتل.

إن استشهاد بوش بالامتياز التنفيذي أزعج النائب الجمهوري دان بورتن عن ولاية إنديانا، ورئيس لجنة الإصلاح الحكومي التابعة للمجلس، والذي كان يرأس التحقيق في خيانة مكتب التحقيقات الفيدرالي. وعندما مثل نائب مساعد المدّعي العام أمام اللجنة في اليوم التالي لتصريح بوش، صاح بورتن في وجه الرجل قائلاً "هذه ليست ملَكية... لدينا رئيس ديكتاتوري... إنّ صاحبكم يتصرّف كما لو كان ملكاً"[4].

قال بورتن للمدعي العام أشكروفت "يحيّرني كيف أنه من المصلحة القومية أن نطوي هذا الفصل المظلم من تاريخ وزارة العدل بالسرّية"[5]. ولخّص في وقت لاحق الإساءات التي له ملاحظات عليها بقوله "لقد سمحت وزارة العدل الأميركية لشاهد كاذب بإرسال رجال إلى جناح المحكوم عليهم بالإعدام في السجن. ولم تحرّك ساكناً في الوقت الذي أمضى فيه رجال أبرياء عقوداً خلف القضبان. لقد سمحت لمخبرين بارتكاب جرائم قتل، وأعطت معلومات سرّية للقتلة لكي يتسنّى لهم الهرب قبل أن يُلقى القبض عليهم... وبعد ذلك، عندما ذهب بعض الأشخاص

إلى وزارة العدل وفي أيديهم الدليل المتعلّق ببراءة بعض المسجونين، وجدوا أن بعضهم قد تُوفّي"[6].

شجب التقرير النهائي للجنة الإصلاح الحكومي التابعة للمجلس حول تحقيقات اللجنة، والذي نُشر في نوفمبر 2003 - تصرف مكتب التحقيقات الفيدرالي في نيو إنغلند بوصفه "واحداً من أكبر الإخفاقات في تاريخ تطبيق القانون الفيدرالي". فهناك أكثر من 20 جريمة قتل يُزعم أن مرتكبيها كانوا مخبرين لدى مكتب التحقيقات وأن "التحقيقات الجنائية ومحاولات فتح تحقيقات في جرائم القتل المروّعة في عدد من الولايات، بما في ذلك ماساشوستس، وكونتيكت، وأوكلاهوما، وكاليفورنيا، ونيفادا، وفلوريدا، وورود أيلاند، تم إحباطها أو احتواؤها من قِبل مسؤولين عن تطبيق القانون الفيدرالي بنيّة حماية المخبرين". إن التشجيع على ارتكاب جرائم من قِبل مخبرين يعملون لدى مكتب التحقيقات لم يكن عملية فظيعة ارتُكبت في بوسطن؛ وبدلاً من ذلك، امتدّ نطاق المعرفة بهذه الجرائم "ليصل إلى مكتب جاي إدغار هوفر رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي". كما أثارت اللجنة سؤالاً حول "ما إذا كان مكتب التحقيقات قد استخدم صلاحياته في حماية الرئيس السابق لمجلس ولاية ماساشوستس، وليام بولغار [شقيق بولغار (الأبيض) من المراجعة الدقيقة من قِبل رجال القانون أو دفع مسيرته السياسية إلى الأمام"[7].

استمرّ عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في بوسطن بإنكار حدوث أي تصرف سيّئ حتى أواخر 2001 - أي قبل وقت قصير من إثارة بوش لموضوع الامتيازات التنفيذية. ومع أن اثنين من الرجال الأربعة الذين زُجّ بهم خطأً في السجن مدى الحياة بسبب مكتب التحقيقات لا يزالان على قيد الحياة، فقد تعاملت وزارة العدل مع هذه المسألة بوصفها قضية مغلقة غير ذات صلة.

أسقطت إدارة بوش في نهاية المطاف دعاوى التمسك بالامتيازات التنفيذية وعرضت تعاونها بشكل بطيء. وأشارت اللجنة إلى أن "دعوى الرئيس بالامتياز التنفيذي كان ابتعاداً جذرياً عن التاريخ الطويل الذي يشهد على وصول ذراع الكونغرس إلى أنواع الوثائق التي سعت اللجنة إلى الحصول عليها". واعتاد

الكونغرس على الحصول على مثل هذه الوثائق منذ فضيحة تيبوت دوم في العام 1923.

لم يتم اتخاذ إجراءات تأديبية في حق أي من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي، كما لم يطرد أحد من هؤلاء العملاء بسبب وجود علاقة تحريض على ارتكاب جريمة جماعية في بوسطن والتسامح مع مرتكبيها. وبعد أن نشرت اللجنة تقريرها في نوفمبر 2003، أصدر مكتب التحقيقات البيان التالي: "في حين أن مكتب التحقيقات الفيدرالي يعترف بحدوث حالات من إساءة التصرّف من قِبل قلّة من موظفيه، فهو يعترف أيضاً بأهمية المصدر البشري للمعلومات في قضايا الإرهاب، وفي التحقيقات الجنائية ومكافحة الاستخبارات الأجنبية"[8]. ولم يحدد مكتب التحقيقات عدد جرائم القتل التي سيشجّع مخبريه على ارتكابها في المستقبل.

كان لدى الإدارة أسباب تكتيكية لإحباط التحقيق في قضية بوسطن. فقد أشارت صحيفة ذي هيل إلى أنه حتى "الكشف عن حالات إساءة تصرّف مكتب التحقيقات القديمة نسبياً، يمكن أن تثير المشكلات لأشكروفت في الوقت الذي يدفع فيه نحو التوسيع الكبير في صلاحيات تطبيق القانون كجزء من الحرب على الإرهاب"[9]. وفي إعلان مايو 2002، الذي قال فيه بأنه سيطلق العنان لعملاء مكتب التحقيقات بالشروع في عمليات المراقبة في أي مكان "عام" يختارونه (بما في ذلك الكنائس، والمساجد، واللقاءات السياسية)، تباهى أشكروفت "بأن مكتب التحقيقات الفيدرالي وعبر تاريخه الذي يمتد 94 عاماً كان المدافع الذي لا يكلّ عن الحقوق المدنية والحرّيات المدنية لكافّة الأميركيين"[10]. وفي الوقت الذي أطلق فيه أشكروفت تصريحه، كانت وزارة العدل لا تزال تستخدم الحيلة تلو الأخرى من أجل التغطية على الحقائق التي توصلت إليها اللجنة التابعة للكونغرس حول الفظاعات التي ارتكبها مكتب التحقيقات الفيدرالي. ولم تتردد إدارة بوش في معرض ردّها على لجنة التحقيق التي يرأسها بورتن، في إثارة أسمى المبادئ من أجل التغطية على أفعالها الجبانة، لأن الحفاظ على السمعة الطيّبة للحكومة بالنسبة إلى بوش أكثر أهمية من الكشف عن الإساءات البالغة والتي لا تنتهي لمكتب التحقيقات الفيدرالي أو منع حصولها.

السرّية المطلقة للوحدة التكتيكية

كشفت إدارة بوش أيضاً عن تفسير جديد للامتيازات التنفيذية في حالة الوحدة التكتيكية لنائب الرئيس تشيني التي كُلّفت بوضع السياسة الخاصة بالطاقة. لقد جمع تشيني وحدته بعد وقت قصير من انتخاب بوش، ورفض تشيني الكشف عن أسماء مستشاريه، بالرغم من أن تقرير الوحدة كان الأساس لتشريعات الطاقة التي ستؤثر بشكل بالغ على اقتصاد البلاد. (بعد إفلاس شركة إنرون، اعترف البيت الأبيض على مضض بأن تشيني أو مستشاريه عقدوا ستة لقاءات مع المسؤولين في إنرون أثناء صياغة سياسة بوش الخاصة بالطاقة). جادل النقّاد بأن مشاركة الشركات الخاصة في صياغة هذه التشريعات جعلت الوحدة التكتيكية لجنة استشارية فيدرالية. وبناء على قانون العام 1972، يتعين على هذه اللّجان أن تكشف عن أسماء أعضائها وغيرها من المعلومات الأخرى. وكانت إدارة كلينتون قد وقفت عند هذا الحاجز بعد أن حكم قاضٍ فيدرالي بأن سرّية وحدته التكتيكية المكلّفة بوضع سياسة الرعاية الصحّية خرقت القانون الفيدرالي[11].

في البداية، طلب مكتب المحاسبة العامّة، الذي هو بمثابة الذراع التشريعية للكونغرس، الحصول على كافة سجلات وحدة الطاقة، بما في ذلك محاضر الاجتماعات. وبعد أن رفضت الإدارة توفير أية معلومات، رفع المكتب دعوى قضائية من أجل الحصول على لائحة "بالأشخاص الذين حضروا اجتماعات وحدة الطاقة، والعملية التي حددت الأشخاص الذين ينبغي دعوهم، وكم كانت كلفة كل ذلك"[12].

وصف بوش عمل مكتب المحاسبة بأنه تهديد لبقاء الرئاسة. قال بوش "لن أسمح للكونغرس بالانتقاص من سلطة الفرع التنفيذي. فلديّ واجب يتمثل في حماية الفرع التنفيذي من التعدّي التشريعي التدريجي... هل يمكنك تخيّل الاضطرار إلى تسليم كل نص قدّم النصح لي أو لنائب الرئيس؟ وعند ذلك، لن تكون النصيحة [التي نتلقّاها من الآخرين]، جيدة، وصادقة وصريحة"[13]. وفي الوقت الذي أدلى بوش فيه بتصريحه، كان مكتب المحاسبة قد تنازل منذ وقت بعيد عن طلبه بالحصول على تلك النصوص. لقد أثار بوش نقطة الصراحة في نصيحة

مستشاريه كذريعة لإقفال أبواب الحكومة أمام أي شخص آخر.

رفضت الدعوى القضائية التي تقدّم بها مكتب المحاسبة العامّة من قِبل جون بايتس قاضي الشكاوى الفيدرالي الذي كان بوش قد عيّنه في العام 2001. أصدر بايتس ذلك الحكم لأن مكتب المحاسبة لم يتعرّض للإساءة، ولم يكن بالتالي يملك صفة ليرفع دعوى قضائية للحصول على هذه المستندات. ووفقاً لقانون العام 1980، صرّح الكونغرس لمكتب التحقيقات برفع مثل هذه الدعاوى القضائية، لكن بايتس لم يبالِ بهذه النقطة القانونية. وأشارت الواشنطن بوست إلى أن هذا القرار "يمكن أن يضعف بدرجة كبيرة مكتب المحاسبة العامّة ويوفّر حصانة واسعة للرئيس من المراقبة المطردة للكونغرس ما لم يكن الحزب المعارض يملك الأغلبية"[14].

لم تتمكن إدارة بوش من الإفلات من دعوى مماثلة حول وثائق وحدة الطاقة والتي رفعها نادي سييرا وجوديشال واتش، وهو مؤسسة قانونية اشتُهرت بملاحقتها لإدارة كلينتون. تمسّك البيت الأبيض بالامتيازات التنفيذية لرفض كافة الطلبات بالحصول على معلومات، في سعي منه إلى إقفال أبواب البيت الأبيض أمام أية مراقبة خارجية تقريباً. وعنّف القاضي الفيدرالي إيميت سيوليفان فريق بوش قائلاً "إن مضامين القانون الذي تدافع عنه الحكومة تبعث على الذهول". وحذّر سيوليفان من أن القبول بهذا المذهب "سوف يستأصل مفهوم التدقيق ومبدأ الموازنة بين أفرع الحكومة الثلاثة التي يعتمد عليها نظامنا الدستوري"[15].

أبلغت إدارةُ بوش المحكمة في سبتمبر 2002 بأنها لن تسلّم المستندات لأنها "تتمتع بالحصانة باعتبارها تتضمن جميعاً اتصالات حساسة جرت بين الرئيس وأقرب مستشاريه"[16]. لكن في جلسة الاستماع لحكم المحكمة في أكتوبر 2002، اعترف محامو وزارة العدل بأنهم لم يطّلعوا على كافة المستندات التي ادّعوا أنها تحتوي معلومات حساسة. وقال القاضي سيوليفان لمحامي إدارة بوش: "عليك أن تبرز المستندات التي لا تتمتع بالحصانة والتأكيد على الامتياز [التنفيذي] لتلك التي تتمتع بها. وأنت ترفض التأكيد على الحصانة وترفض الانصياع لأوامر المحكمة"[17]. وشرح نائب المدّعي العام شانين كوفين الأمر بقوله "نحن لن نطلب من عملائنا استكمال تلك المراجعة لأن ذلك يشكل عائقاً غير دستوري"[18]. بدت فكرة

"العائق غير الدستوري" كما لو كان في الإمكان تطبيقها على أميرة لا ترغب في الضغط عليها من أجل حضور مناسبة احتفالية.

وبدلاً من الامتثال لأمر القاضي سيوليفان، لجأت إدارة بوش إلى رفع دعوى استئنافية أمام المحاكم الفيدرالية. وأبدى قاضي محكمة الاستئناف الفيدرالي هاري إدواردز تذمّره من محامي وزارة العدل قائلاً "أنت لا تملك حجّة... وأنت لا تملك الصلاحية من أجل رفع دعواك أمام هذه المحكمة"[19]. ورفضت المحكمة تأييد مطالب إدارة بوش بإسدال ستار من السرّية على المستندات.

رفع فريق بوش القضية إلى المحكمة العليا. وبعد أن قبلت المحكمة بالنظر في القضية، قال محامي نادي سيرا، دافيد بوكْبايندر "لقد انتظر الشعب الأميركي طويلاً من أجل معرفة كيف أثّرت صناعات الطاقة على سياستنا الوطنية في مجال الطاقة"[20]. وردّ المتحدّث باسم وزارة العدل، ماركو كورالو بقوله "إن خطة الطاقة التي أعدّتها الإدارة متوفرة لمن يرغب في مراجعتها، وسبق أن عرضت الإدارة 36000 صفحة إضافية من المستندات التي على علاقة بتطوير تلك السياسة"[21]. لكن لا توجد أهمية لعدد صناديق المستندات التي تُلقى أمام المدّعي العام في المحكمة إذا تم الاحتفاظ بالمعلومات الأساسية. ولم يتم الكشف ولا عن صفحة واحدة من المعلومات من قِبل وحدة الطاقة التابعة لتشيني.

لقد كانت الحجج التي تقدمت بها إدارة بوش في قضية وحدة تشيني "مشابهة على نحو مذهل" لحججها الخاصة بصلاحية الرئيس في وصف الناس بالمحاربين الأعداء واحتجازهم إلى الأبد بدون محاكمة، كما أشارت النيويورك تايمز[22]. ففي كلتا الحالتين، "أسقطت الإدارة رؤية السلطة الرئاسية في كل من الحرب والسلم إلى ما هو أبعد من قدرة أية محكمة على الوصول إلى هذه الرؤية وطرحت أسئلة هامّة حول المبدأ الدستوري للفصل بين السلطات". وادّعت الإدارة بأن مرسوم اللجنة الاستشارية الفيدرالية للعام 1972 "غير دستوري بشكل واضح" في التصريح "تطفّل غير مبرَّر" و"تدخّل متطرّف" في "صلب" مهامّ الرئيس الدستورية. وأعلم المدّعي العام ثيودور أولسون المحكمة بأن "الكونغرس لا يملك صلاحية المنع أو التقييد أو التحكم بالعملية التي يصوغ الرئيس من خلالها التدابير التشريعية التي

يقترحها أو الإجراءات الإدارية التي يأمر بها"[23]. وحذّرت إدارة بوش من أن تفسيراً فضفاضاً لمرسوم اللجنة الاستشارية الفيدرالية سيحوّل القانون "إلى ترخيص عامّ بالبحث في مجموعات الفروع ولجانها بحثاً عن اتصالات أُجريت مع أطراف خارجية ممن يمكن اعتبارهم أعضاء بحكم الأمر الواقع"[24]. ومن دواعي السخرية أن تشتكي إدارة بوش من منح رخصة عامّة، باعتبار أنها الطريقة المفضلة لديها في التعامل مع المواطنين الأميركيين.

في 27 أبريل، عندما استمعت المحكمة العليا للمرافعات الشفهية حول القضية، أعلن المدعي العام لدى بوش، ثيودور أولسون بأن "مسألة الفصل بين السلطات في هذه القضية تتعدّى التأكيد على الامتيازات التنفيذية. فالامتيازات التنفيذية تتعلّق بوثائق معينة أو بالعلاقة التي تشير إليها مستندات معينة. وينصبّ الاعتراض هنا على العملية". وأعلن أولسون بأنه لا ينبغي للرئيس حتى أن يتكلّف عناء ادعاء الامتيازات التنفيذية في هذه القضية، لأن ذلك "سيتطلب من الرئيس ونائب الرئيس تمضية الوقت في الإطلاع على المستندات". وصرّح أولسون بأنه حتى مجرّد السماح لمنظمة خاصة بالحصول على مستندات البيت الأبيض سيوجد "عملية تعتدي على الامتيازات الرئاسية الأساسية ومسؤولياتها". وسخر من جهود المجموعات الخاصة الهادفة إلى معرفة ما قاله موظفو البيت الأبيض أو فعلوه، معلناً بأن "الكشف في حدّ ذاته يخرق الدستور". وعندما سأله القاضي روث بايدر غينسْبيرغ "كافة حالات الكشف؟" ردّ أولسون "أجل". واقترح أولسون مذهباً "للحصانة الدستورية" جعل من البيت البيض شبيهاً للفاتيكان ويستحق نفس الوضعية التي يتمتع بها الفاتيكان في روما.

واقترح القاضي سكاليا، في معرض استجوابه لمحامٍ يرافع عن نادي سييرا، مذهباً شاملاً يمكن أن يرضي حتى سلطات بوش المطلقة وقال "أعتقد بأن الامتياز التنفيذي يعني أنه متى شعر الرئيس بأنه مهدَّد، فبوسعه بكل بساطة أن يرفض الامتثال لأمر تصدره محكمة. فلديه سلطة... قول 'لا، فهذا يتداخل كثيراً مع سلطاتي. وأنا لن أفعل ذلك'"[25].

ستصدر المحكمة العليا حكمها في هذه القضية بنهاية يونيو 2004. ويتوقع

معظم المعلّقين النصر لإدارة بوش، بناء على أسئلة القضاة وتعليقاتهم أثناء تقديم الحجج الشفهية[26]. وتجاوز إدارة بوش لهذه القضية كان موضع تهكّم الكوميدي جاي لينو الذي صوّر وجهة نظر الإدارة لمبدأ "فصل السلطات" بقوله "إنما تعني أن الأشخاص الذين لا يتمتعون بصلاحيات لا يُسمح لهم بمعرفة ما يقوم به الأشخاص الذين يتمتعون بها"[27].

وفي الوقت الذي كانت فيه إدارة بوش تستخدم كافّة الأساليب القانونية لتأخير الكشف عن وحدة الطاقة التابعة لتشيني، كانت تضغط على الكونغرس للمضي قدماً في سنّ قانون الطاقة الذي اقترحته. وسعت الإدارة جاهدة من أجل الحصول على الموافقة النهائية من الكونغرس قبل أن تُضطرّ إلى الكشف عن المقوّمات التي ساعدت على صياغة القانون.

"الحرّية من المعلومات"

في الخطاب الذي ألقاه في يناير 2004 أمام الأغنياء وأصحاب النفوذ الذين تجمعوا من أجل حضور مؤتمر عُقد في دافوسن في سويسرا، ألقى المدّعي العام جون أشكروفت محاضرة على العالم جاء فيها "إن المعلومات بمثابة أهم مصادر العلاج التي نملكها والتي تساعدنا في تحقيق النزاهة في أسواقنا وحكوماتنا. وعندما يقدّم دليل على وجود فساد إلى الشعب، فسوف تخضع المؤسسات للمساءلة. وبهذه الطريقة، تصبح الحكومة المفتوحة أداة أساسية لإيجاد حكومة جيدة"[28]. وتجنّب أشكروفت بحرص شديد السماح لمثل هذه التحاملات الشخصية بالانحياز لتصرّفاته بوصفه مسؤول تنفيذ القانون الرئيسي في البلاد.

في العام 1974، ومع تراكم الأدلّة على سيل الأكاذيب التي أطلقها نيكسون، أقرّ الكونغرس توسعة شاملة لمرسوم حرّية المعلومات، الذي كان قد سُنّ في العالم 1966. حثّ دونالد رامسفيلد، كبير الموظفين لدى فورد، وديك تشيني، مساعد رامسفيلد، الرئيسَ فورد على ممارسة حق النقض الفيتو ضد هذا المرسوم لأنه "غير عملي وغير دستوري"[29]. وعمل فورد بنصيحة تشيني، لكن الكونغرس ضرب بفيتو فورد عرض الحائط.

أثبت المرسوم مدى أهميته في الكشف عن إساءات الحكومة على جميع الأصعدة، كما استخدم المرسومَ الملايينُ من الناس في متابعة سجلاتهم المحفوظة لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي، وإدارة جمعية قدامى المحاربين، وغيرها من الوكالات الفيدرالية. وفي العام 1993، أعلمت جانيت رينو، المدّعية العامّة لدى كلينتون، الوكالات الفيدرالية بضرورة تفسير المرسوم بطريقة تضمن عدم "إفراط الحكومة في الحدّ من فتح السجلات التي يتضح أنها تستجيب لتلك الطلبات" ما لم "يتضح أن كشفها سيكون ضاراً"[30]. عملت بعض الوكالات الفيدرالية بتوصية رينو وزادت من تجاوبها مع المواطنين ووسائل الإعلام التي تسعى إلى الإطلاع على السجلّات الحكومية.

لكن على الرغم من المذكّرة التي أصدرتها رينو، بقي مرسوم حرّية المعلومات واحداً من بين أكثر القوانين التي تُنتهَك في واشنطن. فالمرسوم يتطلّب من الوكالات الفيدرالية الاستجابة إلى الطلبات في غضون 20 يوم عمل. لكن العديد من الوكالات اشتُهرت بتأخرها عدة سنين قبل أن تستجيب لطلب، هذا في حال استجابت أصلاً. وحتى العام 2001، كان متوسط مدّة تأخر المدعي العام في الاستجابة لطلب قُدّم بناء على هذا المرسوم 137 يوماً، وتزيد تلك المدة عن 500 يوم قبل أن يستجيب مكتب التحقيقات الفيدرالي للطلبات المعقدة[31]. كما يزيد متوسط مدة استجابة وزارة الطاقة لتلك الطلبات عن خمس سنين.

وبعد تولّي اشكروفت منصبه، أجرى دراسة للوضع ووجد أن المشكلة كانت في أن بعضاً من الوكالات الفيدرالية استمرّت في الامتثال لمرسوم حرّية المعلومات. وبعد مرور شهر على هجمات 9/11، أصدر أشكروفت توجيهاً إلى كافّة المسؤولين الفيدراليين المعنيين بتطبيق المرسوم.

انحنى أشكروفت احتراماً و"امتثل بشكل كامل" للمرسوم، ولكنه سرعان ما ذكّر المسؤولين عن تنفيذه بأن وزارة العدل "وإدارته ملتزمتان بالمثل بحماية القيم الأساسية الأخرى التي يؤمن بها المجتمع. ومن بينها حماية أمننا القومي، وتعزيز فعالية وكالاتنا التي تعمل على تنفيذ القانون، وحماية المعلومات الحسّاسة، وما هو أهم، الحفاظ على الخصوصية الفردية". لقد أشار أشكروفت إلى أن بعض هذه القيم

يتعارض بشكل ما مع مرسوم حرّية المعلومات. ومع ذلك، فقد كـــان المرســـوم يتضمن إعفاءات تمنع الكشف عن المستندات في معظم الفئات الـــتي أتـــى علـــى ذكرها.

وتابع أشكروفت قائلاً:

> أشجّع وكالتكم على التفكير ملّياً في حماية كافة هذه القيم والمصالح عندما تنوي الكشف عن وثائق بناء على المرسوم. وأي قرار اختياري من قِبـــل وكـــالتكم بالكشف عن معلومات محميّة بناء على هذا المرسوم ينبغي اتخاذه فقـــط بعـــد دراسة شاملة ومستفيضة للمصالح المؤسساتية، والتجارية، والخصوصية الشخصية التي يمكن أن تتأثر بالكشف عن هذه المعلومات... وبعد أن تدرســـوا بعنايـــة طلبات تنفيذ المرسوم وتقرّروا الاحتفاظ بالسجلاّت، جزئياً أو بالكامل، يمكنكم الاطمئنان إلى أن وزارة العدل سوف تدافع عن قراراتكم ما لم تكن تفتقـــر إلى أساس قانوني متين أو تشكّل مخاطرة لا داعي لها بالتأثير الســـلبي علـــى قـــدرة الوكالات الأخرى على حماية سجلاّت أخرى هامّة[32].

في الواقع، يشجع أشكروفت الوكالات على رفض الطلبات التي تقدّم وفقـــاً للمرسوم. ويبدو كما لو أنه يعتقد بأن الكونغرس قد ارتكب خطأ تقنياً في صياغة التشريع الأصلي، متجاهلاً عن غير قصد تسميته "بمرسوم الحرّية من المعلومـــات". لقد سعى أشكروفت إلى إيجاد افتراض بمبدأ عدم الكشـــف، مـــدعوماً بـــالجيوب العميقة للمؤسسة القانونية الأضخم في العالم. والمسؤولون الفيدراليون يعرفون بأن قلّة من المتقدمين بالطلبات يملكون الوسائل لخوض معارك قضائية طويلة مع أي من الوكالات الفيدرالية للحصول على الوثائق التي يريدون.

وبعد سنة من ذلك، أفاد مكتب المحاسبة العامّة بأن "عدد الطلبات التي تنتظر الرد لدى الوكالات كبير وأنه يتنامى في مختلف المصالح الحكومية"[33]. وتبـــيّن أن متوسط مدة التأخير في دراسة الطلبات في معظم الوكالات التي شملها المسح يبلـــغ عشرة أسابيع. وقال ستيفن أفترْغود، مدير مشروع السرّية الحكوميـــة في اتحـــاد العلماء الأميركيين، بأنه "كلما زاد حجم الطلبات، كلما زاد التـــأخير، وكلمـــا أصبح القانون أقل فعالية في القيام بوظيفته"[34].

تقدّم أرشيف الأمن القومي، وهو منظمة غير ربحية تعمل في واشنطن، بطلبات بناء على المرسوم، إلى الوكالات الفيدرالية سعياً وراء الحصول على معلومات تتعلّق بتأثير المذكّرة التي أصدرها أشكروفت. وتبيّن أن 10 بالمئة تقريباً من هذه الوكالات "فقدت" الطلبات التي قدمت إليها المنظمة، وأن أقل من ثلثها استجاب في غضون مهلة العشرين يوماً المنصوص عليها. وعلّق توماس بلانتون، مدير أرشيف الأمن القومي على ذلك بقوله "إن النظام الإداري، الذي يحوّل مرسوم حرّية المعلومات إلى حقيقة، في وضع مزرٍ للغاية، ومليء بالعقبات، وبيزنطي في تعقيداته بالنسبة إلى المواطن العادي الذي يتقدم بطلب؛ ويبدو أن المدّعي العام أشكروفت هو الشخص الوحيد الذي يضع العصي في الدواليب"[35]. ومن ناحية أخرى، أظهر مسح أجراه مكتب المحاسبة العامّة في سبتمبر 2003 أن قرابة نصف الموظفين الفيدراليين المسؤولين عن تطبيق المرسوم قالوا بأنه كان للمذكّرة التي أصدرها أشكروفت القليل من التأثير، في حين أن 31 في المئة منهم قالوا بأنهم يعتقدون بأن معلومات أقل يجري الكشف عنها نتيجة لهذا القرار[36].

ساعدت عدائية أشكروفت للمرسوم في التشجيع على رفض كافة الطلبات تقريباً التي تقدم بها الاتحاد الأميركي للحرّيات المدنية وغيره من المنظمات والأفراد الذين كانوا يسعون إلى معرفة كيفية استخدام وزارة العدل للصلاحيات الجديدة التي منحها إياها المرسوم الوطني. كما رفضت وزارة الدفاع الطلبات التي كانت تسعى إلى معرفة العمليات التي كانت تنفّذ وفقاً لمخطط مراقبة "الإدراك التام للمعلومات".

وأكثر حالات الرفض للطلبات التي قُدّمت بناء على المرسوم تضمنت ادعاء الإدارة لسرّية المعلومات المتعلقة بأسماء 1200 عربي، ومسلم، وغيرهم ممن جرى اعتقالهم على خلفية "الاشتباه بأنهم إرهابيون" عقب هجمات 9/11. لقد أصرّت وزارة العدل على جلسات استماع مغلقة في المحاكم حول كافة قضايا الترحيل اللاحقة. ومع أن أحداً من هؤلاء المعتقلين لم تكن له أية صله بهجمات 9/11، لكن إدارة بوش استمرّت في الإدعاء بأن الكشف عن أي من هذه الأسماء يمكن أن يوفر "فسيفساء" ربما تقدم مساعدة حتمية لمدبّري الهجمات الإرهابية. وأصدر قاضي الاستئناف الفيدرالي دايمون كيث حكماً ضد سياسة بوش في العام 2003 جاء فيه

"إن الديموقراطيات تموت خلف الأبواب الموصدة... والحكومة التي تعمل في ستار من السرّية تتعارض بشكل كامل مع المجتمع كما رغب به مؤسسو دستورنا. وعندما تبدأ الحكومة بإغلاق البوابة، فهي تتحكم بذلك بطريقة انتقائية بالمعلومات التي هي من حق الناس. إن المعلومات الانتقائية معلومات مضلّلة"[37]. كما هاجم القاضي الفيدرالي غلاديس كيسْلر بعنف سياسة بوش قائلاً "الاعتقالات السرّية مفهوم بغيض في مجتمع ديموقراطي... ومعرفة الناس بهويّة أولئك المعتقَلين والمحتجَزين ضرورية من أجل التأكد مما إذا كانت الحكومة تعمل ضمن أطر القانون"[38].

انقسمت آراء المحاكم الابتدائية حول هذه القضية، لتصل إلى المحكمة العليا. تمثلت القضية في ما إذا كان تأكيد الحكومة الذي لا أساس له بأن شخصاً يُشتبَه بارتكابه جرماً شنيعاً، يمكن أن يبرّر المحافظة على سرّية كافة التفاصيل المتعلقة بقضيته إلى الأبد، بصرف النظر عن براءته من الجرائم الخطيرة. ولم تشرح وزارة العدل أبداً كيف أن الكشف عن أسماء المئات من غير الإرهابيين الذين اعتُقلوا عقب 9/11 سيساعد المجموعات الإرهابية.

رفضت المحكمة العليا الاستماع إلى الطعن. ووصفت الواشنطن بوست رفض المحكمة العليا دراسة سرّية عمليات الاعتقال بأنه "نصر هام لإدارة بوش"[39]. وقال أشكروفت بأنه "كان مسروراً لرفض المحكمة النظر في قرار من الواضح أنه ينطوي على خطر إعطاء الإرهابيين خريطة طريق فعلية لتحقيقاتنا تمكّنهم من التخطيط للالتفاف على جهودنا بطريقة ربما تكون مهلكة"[40]. لكن "خريطة الطريق" تلك هي التي كانت ستبين عدد عمليات المطاردة الفيدرالية للأوز البرية. وعلّق كايت مارتن من مركز دراسات الأمن القومي على ذلك بالقول "لدينا حالة حيث اعتقلت الحكومة أكثر من ألف شخص بسرّية تامّة، والمحاكم تركتها تفلت من العقاب المترتب على ذلك. فلا توجد محاسبة على هذه الإساءات، والسرّية هي التي سمحت بحدوث هذه التجاوزات"[41]. وبفضل الموافقة الضمنية للمحكمة العليا، لن تكون الحكومة الفيدرالية بحاجة إلى أكثر من تكرار لشعار "الأمن القومي" إذا ما أرادت القيام بجولة جديدة من الاعتقالات السرّية واسعة النطاق.

غالباً ما يستشهد المسؤولون الحكوميون بكلفة الامتثال لمرسوم حرية المعلومات كسبب لتجاوز المهل المنصوص عليها. فقد قدّرت وزارة العدل في العام 2002 بأن الاستجابة لطلبات تنفيذ المرسوم كلّفت الوكالات الفيدرالية 300 مليون دولار في العام 2002[42]. والأجور التي يدفعها الأشخاص الذين يطلبون المعلومات تغطّي قسماً من هذه التكاليف. وبالمقابل، تنفق الحكومة الفيدرالية زهاء 5 مليارات دولار سنوياً في تصنيف المستندات من أجل منع الكشف عنها[43]. أي أن الحكومة الفيدرالية تنفق على حجب المعلومات حوالى 15 ضعفاً مما تنفقه على الاستجابة لطلبات الحصول عليها.

ينتهك المسؤولون الفيدراليون المكلّفون بدراسة الطلبات القانونَ على نحو منتظم، ومع ذلك، نجد أن وزارة العدل لم تسعَ أبداً إلى معاقبة الموظفين الفيدراليين الذين ينتهكون حقّ الأميركيين في معرفة كيفية استخدام الحكومة لسلطتها عليهم.

حماية الرؤساء من التاريخ

في 1 نوفمبر 2001، أصدر الرئيس بوش أمراً تنفيذياً سمح "بمزيد من التطبيق لمرسوم السجلّات الرئاسية". في الواقع، نقض أمرُ بوش مرسوماً للكونغرس وقراراً للمحكمة العليا، ويمكن لأمر الرئيس بوش هذا أن يجعل من الصعوبة بمكان على الأميركيين الإطلاع على الإساءات التي ترتكبها الحكومة. وصرّح جوناثان تيورْلي، أستاذ القانون بجامعة جورج واشنطن، بأن الأمر التنفيذي الذي أصدره بوش "أعاد في الواقع كتابة مرسوم السجلّات الرئاسية، محوّلاً إيّاه من إجراء يضمن وصول الناس إلى هذه السجلّات إلى إجراء يحول دون ذلك"[44].

في العام 1978، أقرّ الكونغرس مرسوم السجلّات الرئاسية، معلناً أن "الولايات المتحدة سوف تحتفظ بالملكية الكاملة للسجلّات الرئاسية، وامتلاكها، والتحكم فيها"[45]. لقد جاء هذا المرسوم كردّ على الاشتباكات العنيفة التي دارت بين الكونغرس، والمحكمة العليا، وإدارة نيكسون حول الجهة التي تملك سجلّات نيكسون (وخصوصاً تلك المتعلقة بأشرطة التسجيل المزعجة). ويشترط المرسوم نشر الأوراق غير السرّية الخاصة بالرئيس بشكل روتيني بعد مضيّ 12 عاماً على

انتهاء ولايته. وهناك بنود شرطية في المرسوم لتبرير عدم الكشف عن المعلومات التي يمكن أن تهدد الأمن القومي.

وبعد شهرين من تولّيه منصبه، أصدر ألبرتو غونزاليس، مستشار البيت الأبيض لدى بوش، أمراً يؤخر نشر ثمانٍ وستين ألف صفحة تعود إلى إدارة ريغان والتي أكّد العاملون في الأرشيف في مكتبة ريغان بأنها لا تهدّد الأمن القومي أو تنتهك الخصوصية الفردية[46]. وكان نشر هذه السجلاّت (بما في ذلك السجلاّت المتعلّقة بإيران وحركة الكونترا) التي تعود إلى إدارة ريغان سيتسبب بحرج بالغ للعديد من الموظفين في إدارة جورج دبليو بوش - بمن فيهم والده (الذي كان نائباً للرئيس في إدارة ريغان).

حرّف البيت الأبيض قانون العام 1978 والأمر التنفيذي الجديد بالكامل. وعلّق بوش بعد يومين على أمره المفاجئ بقوله "لقد استجبنا لقانون جديد سنّه الكونغرس يحدد إجراءً أعتقد بأنه منصف في حق الرؤساء السابقين"[47]. (لم يعد يُنظر إلى معظم القوانين التي صدرت منذ 23 سنة على أنها جديدة). وفي مؤتمر صحفي عُقد في اليوم الذي أُعلن فيه عن أمر بوش، قال آري فلايشر، الناطق باسم البيت الأبيض "كنتيجة للقانون الجديد الذي صار ساري المفعول الآن، وبفضل الأمر التنفيذي الذي سيصدره الرئيس قريباً، سيتم الكشف عن المزيد من المعلومات". وأصرّ فلايشر على القول بأن الأمر الذي أصدره بوش كان نصراً للحكومة المفتوحة لأنه "في ظل الإجراءات القائمة، والقانون ساري المفعول، يحق لأي رئيس سابق الاحتفاظ بالمعلومات لأي سبب من الأسباب، إذا كان لا يريد أن تُنشر على الملأ". كان ذلك أمراً مضحكاً، لأن مجالس الكونغرس عقب فضيحة واترْغيت لم تكن لتمرّر قانوناً يعطي قياصرة الرئاسة سيطرة أبدية على سجلاّت أفعالهم طوال سني شغلهم للمنصب.

أصرّ فلايشر على أنه "سيكون هناك وقت مدّته 90 يوماً" يحق للرؤساء فيه مراجعة الطلبات. ومع أن قرار بوش التنفيذي أشار إلى مدة التسعين يوماً هذه، لكن سيكون من حق رئيس سابق أن يتلكأ بالقدر الذي يحلو له.

وبعد أن سأل أحدُ الصحفيين فلايشر عن الشرط الجديد "للأشخاص الذين

يحتاجون إلى إثبات حاجتهم إلى المعلومات" المتعلّقة بأفعل رئيس سابق، أجاب فلايشر بسرعة قائلاً "إذن أنت تجري تخمينات وتصدر أحكاماً، تشير جميعها إلى ارتكاب محظور أو حجز معلومات من قِبل هذه الإدارة. وأنا لن أقبل بذلك، فهذه ليست الحالة هنا".

ردّ الصحفي بالقول "إذن أنت تقول، ثقوا بنا، وستكون الأمور على ما يرام؟".

فردّ فلايشر على الفور قائلاً "أنت تقول، نحن لا نثق بكم"[48].

القضية كانت مسألة ثقة - بصرف النظر عما إذا كان الأمر الذي أصدره بوش قانونياً أم دستورياً، وبصرف النظر عن مقدار المعلومات التي يمكن إخفاؤها إلى الأبد بسبب القيود الجديدة. وأي من الأوصاف غير الدقيقة لفلايشر يمكن أن تسوّق لمصداقية الإدارة.

لخصت الوايت هاوس ويكلي التغييرات في الأمر الذي أصدره بوش:

- إنه يحظر نشر السجلاّت ما لم يوافق كل من الرئيسَين السابق والحالي بشكل قاطع على نشرها.
- ولا يفرض مهلة زمنية محددة لمراجعة السجلاّت والتأكيد على مزاعم الخصوصية. وهو يسمح للرئيس السابق أو الحالي بتمديد فترة المراجعة من جانب واحد ولأمد غير محدود.
- ويشترط على العامل في الأرشيف حجز السجلاّت استجابة إلى أية دعوى خصوصية من جانب رئيس سابق، بصرف النظر عن مدى أحقيتها. وهو بذلك يضع عائقاً أمام المتقدمِ بالطلب يحول دون رفع دعوى قضائية للطعن في دعوى الخصوصية.
- يمكن أن يُفسَّر على أنه سماح لرئيس سابق بادّعاء الامتياز التنفيذي.
- إنه يؤكد على نظرة واسعة جداً لمدى الامتياز التنفيذي. وهو يقترح وجوب تقديم صاحب الطلب - بناء على مرسوم السجلاّت الرئاسية - إثباتاً يوضح حاجة محددة إلى السجلاّت لكي يتجاوز دعوى الخصوصية[49].

لقد جرى استبدال "حق الناس بالمعرفة" بحق رئيس سابق بالكتمان. ومرسوم بوش عكس عبء التقدم بالدليل في نظر القانون - كما لو كان الرئيس السابق مخوّلاً بإبقاء الحقائق والوثائق المحرجة مخبّأة إلى الأبد.

كما سعى بوش إلى إيجاد امتياز وراثي ليس فقط للرؤساء السابقين، بل ولزوجاتهم وأبنائهم وغيرهم "بالتأكيد على الامتيازات السرّية". وأشار البروفسور تيورلي إلى أنه في ظل هذا الأمر، "يمكن لرئيس سابق نقل حق استخدام الامتياز التنفيذي إلى أي شخص يقع اختياره عليه. كما أن الأمر سيوسع تأثير الامتياز إلى ما بعد وفاة رئيس سابق، مما يسمح بتوريث الامتياز إلى أي شخص من اختياره: ابن أخ أبله أو رفيق كان يتعاطى المسكرات معه"[50].

لقد أوجد بوش عملية لمراجعة المستندات حيكت من أجل التسبب بالكثير من الاختناقات. وأشارت ناشونال جونيور إلى أن "الأمر الذي أصدره بوش يلزم البيت الأبيض بمهمّة - مراجعة الملايين من الوثائق - على الأرجح أنه لا يستطيع القيام بها بطريقة منتظمة. والسبب الذي حدا بهذه الإدارة إلى الاستنتاج بأن الموظف في الأرشيف لا يملك من الخبرة أو الاستقلالية أو المترلة التي يمتلكها مساعد كبير موظفي البيت الأبيض، مثلاً، محيّر أيضاً للعلماء وأعضاء الكونغرس على حدٍّ سواء"[51].

لقد أثار الأمر الذي أصدره بوش غضب العديد من المؤرخين. فالمؤرخة في الجامعة الأميركية، آنا نيلسون، قالت بأن الأمر "يضع حقل ألغام أمام ما كان يُعتبر تشريعاً مباشراً"[52]. ولاحظ هيوغ غراهام، أستاذ التاريخ بجامعة فاندرْبيلت بأنه "ما لم يتم نقض هذا الأمر التنفيذي، فسوف يكون نصراً للسرّية في حكومة شمولية لدرجة تجعل نيكسون يشعر بالغيرة وهو في قبره"[53].

إن الأمر الذي أصدره بوش سيجعل من السهل على الرؤساء السابقين إبقاء خداعهم للشعب الأميركي طيّ الكتمان إلى الأبد. وبالطبع لن يكتم الرؤساء الأخبار التي تتحدث عن مآثرهم ونجاحاتهم. وعلّق ستيفن هينسن، رئيس هيئة موظفي الأرشفة الأميركيين، على ذلك بقوله "يمنع الأمر من الناحية العملية إمكانية الحصول على المعلومات التي تتيح للأميركيين مساءلة رؤسائهم على أفعالهم"[54].

وبإصداره لهذا القرار، بدا بوش كما لو كان قد اكتشف حقاً دستورياً جديداً يحق بموجبه للرئيس أن يحصل على حماية من الحقيقة. أو ربما لا يعدو عن أن يكون حقاً دستورياً يخوّل الرؤساء السابقين امتلاك سمعة أفضل مما يستحقّون.

بدأ الكونغرس دراسته لمشروع قانون بنقض هذا الأمر التنفيذي. ووجّه دانيال بريانت، مساعد المدّعي العام، انتقاداته لهذا المشروع واصفاً إيّاه "بالمشروع غير الضروري وغير الملائم، والأهم من ذلك، بالغير دستوري". لقد سعت إدارة بوش إلى تسوية النزاع عبر نشر معظم الصفحات الثماني والستين ألفاً العائدة إلى سجلاّت ريغان، مما يثبت عدم الحاجة إلى علاج تشريعي. وكتب بريانت قائلاً "يفتقر الكونغرس إلى السلطة اللازمة لتنظيم إجراءات ممارسة الامتياز التنفيذي عبر سنّ تشريع يمهد لذلك"[55]. لكن امتياز بوش لا يعتبر القانون الأسمى في البلاد. (أوقف الكونغرس إجراءات سنّ هذا القانون).

وعلى النقيض من تصرّف بوش، أعلن الرئيس السابق كلينتون في مطلع العام 2003 عن تنازله عن حقوقه في التأخير لمدة 12 عاماً في إمكانية نشر الغالبية العظمى من المشورات السرّية التي تلقّاها إبّان فترة رئاسته (مستثنياً القضايا السرّية مثل بولا جونز، ومونيكا لوينسكي، وايت واتر). ومما صرح به كلينتون "كلما زاد حجم المعلومات التي نجعلها في متناول الدارسين، والمؤرخين، والجمهور العام، كلما زاد اطلاع الناس على كيفية صياغة السياسات العامّة وصنع القرارات في البيت الأبيض"[56]. لكن، بموجب هذا الأمر التنفيذي الجديد، يمكن لبوش أن يعترض على نشر أوراق كلينتون.

في العام 1995، أصدر الرئيس كلينتون أمراً تنفيذياً يقضي برفع السرّية بشكل تلقائي عن معظم المستندات الحكومية بعد 25 عاماً. استثنى الأمر الذي أصدره كلينتون المواد التي لا تزال حساسة للأمن القومي. وفي 25 مارس 2003، أصدر بوش أمراً تنفيذياً أخّر لعدة سنين إمكانية اطّلاع عامّة الناس على ملايين الصفحات من الوثائق التي كان من المقرّر نشرها في الأسابيع التالية لذلك التاريخ. إدّعى بوش بأنه يتعين مراجعة "المعلومات الحساسة" قبل نشرها – بالرغم من توفر العديد من السنين للموظفين الفيدراليين للقيام بهذه المهمة. والأمر الذي أصدره بوش يناقض

الافتراض الذي انطوى عليه أمر كلينتون القاضي بالكشف عن هذه المعلومات. كما أن أمر بوش منح نائب الرئيس امتيازاً يجيز له منع الكشف عن هذه المعلومات. وفي نشوة انتصار مبدأ المراجعة، منح بوش الوكالاتِ الفيدرالية حق إعادة تصنيف الوثائق التي سبق أن تم نشرها[57].

في أبريل 2004، شعر المؤرخون في مختلف أرجاء البلاد بالرعب عندما رشحت إدارةُ بوش ألين وينشتاين لمنصب أمين محفوظات الولايات المتحدة. فالعديد من المؤرخين يعتقدون بأن إدارة بوش ربما دفعت بأمين المحفوظات الحالي، جون كارلين، إلى التقاعد باكراً لكي يتسنّى لبوش تعيين رجله الخاص في الوظيفة الشاغرة - وبالتالي يزيد من صعوبة الحصول على كل من سجلاّته وسجلاّت أبيه (التي كان من المقرَّر أن تُنشر في يناير 2005). ويرجع قلق المؤرخين إلى علاقات وينشتاين الوثيقة بالسياسيين الجمهوريين وبوزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر في مجلس إدارة "مركز الديموقراطية" الذي يرأسه وينشتاين. وعلّق سكوت آرمسْترونغ، الذي يعدّ أحد مؤسسي أرشيف الأمن القومي، على اختيار بوش لوينشتاين بأنه "التعيين الأكثر استخفافاً بمنصب أمين المحفوظات. فهو يملك سجلاً شديد الظلمة، وكثير التعقيد، وذاتي الترويج، ومليء بالخدع الجديدة والتلاعب السياسي"[58]. واشتكى تيموثي سلافين، رئيس مجلس منسّقي السجلاّت التاريخية في الولايات، من أن تعيينه "يوازي إهانة الإدارة لتاريخ البلاد. ويبدو لي أنه يحاولون استعجال تعيينه"[59]. ولاحظت المؤرخة آنا نيلسون من الجامعة الأميركية بأن العملية التي قامت بها الإدارة "تتّسم بالمكر، وأن الدافع الوحيد لها هو قلق البيت الأبيض من احتمال خسارة بوش" لانتخابات العام 2004[60].

الخلاصة

في العام 1798، دافع جايمس ماديسون، واضع الدستور، في قرار يهاجم مرسومي الغرباء والعصيان، عن "الحقّ في دراسة الشخصيات والإجراءات العامّة بحرّية، وعن الاتصالات الحرّة بين الناس، وهو الأمر الذي يُنظر إليه بإنصاف، على أنه الحارس الفعلي الوحيد لكافة الحقوق الأخرى"[61]. والسياسات التي تتّبعها إدارة

بوش، والقائمة على زيادة صعوبة الكشف عن أفعال الحكومة، تعرّض حقوق الأميركيين للخطر.

بدا المدّعي العام أشكروفت أقرب إلى الماديسونية في يناير 2002 عندما صرّح بأن "أفضل صديق للحرّية هي المعلومات، لأن المعلومات تسمح للأشخاص الذين يعشقون الحرّية بأن يصبحوا أفضل خطوط الدفاع عن النفس"[62]. غير أن أشكروفت كان يشير فقط إلى الحصول على مساعدة الآخرين في الكشف عن الإرهابيين. بينما عرف ماديسون حاجة الناس إلى تسليح أنفسهم بالمعلومات من أجل الدفاع عن النفس ضدّ الحكومة.

يبرّر بوش حروبه واجتياحاته الخارجية باستمرار بالإدعاء بأنها تنشر أنوار الحرّية – لأن "الحرّية هبة من الله لكل شخص في العالم"[63]. وفي أبريل 2004، قال بوش "إن بلداً يخفي شيئاً هو بلد يخشى الإمساك به، وهذه الحقيقة كانت جزءاً من حساباتنا"[64]، وهو يشير بذلك إلى العراق متذرّعاً بسرّية صدّام لتبرير الحرب. غير أن بوش يتصرّف كما لو أن نشر الحرّية في الخارج يتطلب إبقاء الأميركيين بعيدين عن الحقيقة في ما يتعلّق بالتصرّفات التي تقوم بها حكومتهم. وقال ثيودور أولسون، النائب العام المساعد لدى بوش للمحكمة العليا "من السهل تخيّل عدد لا نهائي من الأوضاع التي قد تقدّم فيها حكومتنا معلومات كاذبة بطريقة شرعية"[65]. إذا أصبح بوش مخوّلاً باجتياح بلد أجنبي لأن حكومته تحتفظ بأسرارها، فما هو الحق الذي تنعم به سياسات بوش السرّية على الأميركيين في ما يتعلق بكيفية معاملتهم لواشنطن؟

يفترض بالأميركيين الاعتقاد بأنه كلما أصبحت حكومة الولايات المتحدة أكثر سرّية، كلما كانت حرّيتهم أكثر أمناً. لكن حقيقة أن بوش سوف يدّعي التمسك الامتيازات والحقوق الخاصة في قضية تتضمن إساءات مذهلة ارتكبها مكتبُ التحقيقات الفيدرالي تشير إلى ما ينبغي على الأميركيين توقّعه من "السرّية الجديدة". وربما اختار الفريق القانوني لدى بوش بعضاً من أسوأ حالات إساءة استعمال السلطة لكي يبني عليها هذا المبدأ. من الواضح أنه كلما كان سوء تصرّف الحكومة أكثر شرّاً، كلما زادت أحقّية الحكومة في انتهاج مبدأ السرّية.

والطريقة الوحيدة لفهم كافّة دعاوى الامتياز التنفيذي المختلفة لإدارة بوش في ما يختص بالسرّية هي من خلال اعتقاد شبه ديني مفاده أنه لا يحق للشعب الأميركي معرفة التصرّفات التي تبدر عن حكّامه. فالمحافظة على الاحترام أكثر أهمية من منع الإساءة في الحكم.

يقدّم بوش المواعظ للأميركيين عن الحاجة إلى قبول "ثقافة المسؤولية". لكنّ سياساته السرّية تجعل من الصعوبة بمكان محاسبة الحكومة ومحاسبة موظفيها. وربما يرغب بوش من الحكومة الفيدرالية احتكار انعدام المسؤولية. يتميز بوش بأنه الأصعب إرضاءً في ما يتعلّق بالحقوق الدستورية المفترضة للرؤساء والرؤساء السابقين أكثر منه في ما يتعلّق بحقوق الأميركيين العاديين. والسياسات السرّية لبوش - وخصوصاً مرسوم السجلاّت الرئاسية - تعتمد بدرجة كبيرة على ما إذا كانت الحكومة إقطاعية شخصية للحكّام، وما إذا كان للمواطنين أي دور آخر عدا دفع الضرائب والمشاركة في الحروب الخارجية.

إن المطلب المشترك في سياسات بوش السرّية يتمثل بأنه من المصلحة الوطنية للشعب الأميركي أن يكون لديه إيمان غير محدود بالرئيس والحكومة الفيدرالية. وكل ما يمنع عبادة الحكومة هو في الحقيقة تهديدٌ للحرية، والأمن القومي، وربما فطائر التفاح أيضاً.

غالباً ما يرفض المحافظون الهواجس المتعلّقة بعمليات المراقبة التي تقوم بها الحكومة بطرح السؤال "إذا لم ترتكب خطأً، فما الذي لديك لتخفيه؟" ويمكن للمرء أن يسأل أيضاً "إذا لم تقم الحكومة بعمل خاطئ، فلماذا يبذل السياسيون والبيروقراطيون قصارى جهدهم للتستّر على أفعالهم؟" يقول المحرّر دافيد ساراسون في صحيفة أوريغون "على غرار إدارة نيكسون، يبني هذا البيت الأبيض سياسته على مبدأ واضح: كل ما لا تعرفه لن يؤذينا"[66].

تتطلّب المحافظة على الحرّية كبح جماح الحكومة. وكلما قلّ عدد الأشخاص الذين يعرفون سياسات الحكومة، كلما قلّت سيطرتهم على أفعالها.

الفصل الحادي عشر

تصرّفات في المطارات تثير الضحك

سياسة الموقف التي تنتهجها إدارة أمن النقل

بعد وقت قصير على انتهاء عطلة عيد العمال في العام 2003، عقـدت إدارة أمن النقل مؤتمرات صحفية في المطارات في شتى أرجاء البلاد، عرضت فيها بعض السكاكين، وقطّاعات الورق، وغيرها من الأشياء التي صودرت من المسافرين عند نقاط التفتيش التي أقامتها. (تم استبعاد مقصات الأظافر وقطّاعات السجائر من عروض الغنائم). وأعلنت الوكالة عن أنها صادرت أكثر من سبعة ملايين أداة حادّة أو مستدقّة الرأس منذ أن تولّت أمن المطارات في فبراير 2002. وصرّح جايمس لوي، رئيس إدارة أمن النقل، بكل فخر بأن "أجهزة المسح تواجه كل يوم التحدّي المتمثّل في إبقاء الرحلات الجوية آمنة، وغالباً ما تعثر على أسلحة خطرة يحاول الركّاب نقلها إلى الطائرات"[1].

لقد أتاحت هذه المؤتمرات الصحفية تغطية إعلامية تمتدح نجاحات إدارة أمن النقل. فقد نجحت الإدارة، لمدة وجيزة على الأقل، في إقناع بعض الأميركيين بأنهم آمنون في سفرهم لأن عملاءها سيحمونهم من الشرّ.

منذ أحداث 9/11، أنفقت الحكومة الفيدرالية ما يزيد على 10 مليارات دولار على تحديث الإجراءات الأمنية في المطارات. ثم أنشأت إدارة أمن النقل في نوفمبر 2001 بغرض توفير أعلى مستويات الأمن للمطارات الأميركية، والطيّارين، والخطوط الجوية. وربما كانت إدارة أمن النقل أكثر تغيير مرئي أحدثته "الحرب على الإرهاب" في الحياة اليومية للأميركيين.

العدو العام رقم واحد لإدارة أمن النقل

بعد مضي سنتين على هجمات 9/11، تسرّبت أنباء مفادها أن المحقّقين الفيدراليين نجحوا في تهريب قطّاعات ورق وغيرها من الأسلحة المحتملة الأخرى عبر نقاط التفتيش الأمنية التي أقامتها إدارة أمن النقل وذلك في كل مطار أجروا اختبارهم فيه[2]. وفسّر المتحدث الرسمي الرئيسي باسم إدارة أمن النقل، برايان تورمايل، هذه الاختراقات بأنها أخبار طيّبة: "لا يمكننا في الولايات المتحدة الاكتفاء بما حققناه من نجاحات. وهذا بالضبط السبب الذي يدفع إدارة أمن النقل إلى إجراء اختبارات مكثفة على كل عنصر في النظام الأمني. لأن ما قد يُعتبر اليوم جيداً بالنسبة إلى الأمن لن يكون جيداً أبداً غداً أو بعد غد. ولذلك، إن لم نقم بفحص نظامنا، فسوف يقوم تنظيم القاعدة بذلك نيابة عنا"[3].

في الحقيقة، أغلقت إدارة أمن النقل عقب 9/11 ما يعتقد بأنه أكثر نظم اختبار نقاط التفتيش فعالية لأنها لم تشأ أن تخيف أجهزة المسح لديها. كانت إدارة الطيران الفيدرالية قد أنشأت في أواخر التسعينات "نظام إسقاط صورة التهديد"، الذي كان يسقط صور الأدوات التي ربما تشكل تهديداً على شاشات تعمل بالأشعة السينية "خلال العمليات الحقيقية لتسجيل ما إذا كانت الماسحة تكتشف تهديداً من عدمه"[4]. وكانت تلك أكثر الطرق استخداماً في اختبار آلات المسح في المطارات قبل حدوث هجمات 9/11. لكن "جرى إيقاف العمل بالنظام قبل حدوث هجمات 11 سبتمبر الإرهابية بسبب الخوف من أن تتسبب عمليات المسح في تأخير مواعيد الرحلات وإشاعة الذعر، لأن الماسحات ربما تعتقد بأنها ترى أشياء تشكل تهديداً"، كما أفاد تقرير مكتب المحاسبة العامّة في سبتمبر 2003.

كما خفّضت إدارة النقل بشكل حادّ عدد الاختبارات السرّية لآلات المسح، مقارنة بعدد الاختبارات التي كانت تجريها إدارة الطيران الفيدرالية قبل 9/11. وبحلول أواسط 2003، لم يُختبَر غير 1 في المئة فقط من آلات المسح الخاصة بإدارة أمن النقل - وتجاهلت إدارة أمن النقل تلك الإخفاقات التي حدثت في الاختبارات بكل رحابة صدر عندما أرادت تقييم كفاءة آلات المسح. وأشار مكتب المحاسبة

العامّة إلى أن "إدارة أمن النقل لم تعتبر نتائج تلك الاختبارات كمقياس لأداء آلات المسح، بل اعتبرتها "لقطة فوتوغرافية" لقدرة آلة المسح على اكتشاف الأدوات الخطرة في نقطة زمنية معينة".

اشترط مرسوم أمن الطيران والنقل في العام 2001، والذي أنشأ الوكالة، أن تقوم إدارة أمن النقل بتطوير خطة أداء سنوية قصيرة المدى. تجاهلت خطة إدارة أمن النقل، التي جاءت حصيلة للبيروقراطيات في واشنطن، أي جهد لتحديد ما إذا كان في مقدور آلات المسح لديها اكتشاف الأسلحة عند نقاط التفتيش. وركّزت خطة الإدارة على "التقدم في الوفاء بالمهل بدلاً من أن تركّز على فعالية البرامج والمبادرات"، كما أشار مكتب المحاسبة العامّة[5].

عندما بدأت إدارة أمن النقل باستئجار آلات مسح، أعلن وزير النقل، نورمان مينيتا، عن أن الوكالة "ستقوم بتوظيف الأفضل والأذكى" في المراكز الجديدة[6]. لكن لم تكن كل عمليات التوظيف في إدارة أمن النقل منحازة لصالح الذكاء.

وعلى سبيل المثال، لم يكن مطلوباً من المرشحين للعمل على الآلات الماسحة في نيويورك إظهار أية مقدرة على اكتشاف الأسلحة وكانوا يُعطَون الإجابات عن الأسئلة قبل الاختبار الذي يقرّر ما إذا كان يمكن توظيفهم. واشتكى كلارك كينت إرفين، المفتش العام لدى قسم أمن النقل، من أن معظم أسئلة الاختبار "تافهة بكل بساطة"[7]. فقد كان المرشحون للعمل على آلات المسح يُسألون عن سبب تكلّفهم عناء البحث عن قنابل مهرَّبة:

سؤال: ما أهمية إجراء مسح على الحقائب بالنسبة إلى الأجهزة المتفجرة المرتجلة؟

أ. يمكن أن تتسرّب موادّ من بطاريات الأجهزة المتفجرة المرتجلة وتلحق الضرر بحقائب المسافرين الأخرى.

ب. يمكن أن تتسبّب الأسلاك الموجودة في هذه الأجهزة في حدوث دائرة قصر في أسلاك الطائرة.

ج. يمكن أن تتسبب في حدوث خسائر في الأرواح، والممتلكات، والطائرة.

د. يمكن أن يؤدي المؤقت الزمني إلى إزعاج المسافرين الآخرين[8].

ولم يكشف تقرير المفتش العام عن عدد المرشحين الذين اختاروا إجابة خاطئة.

علّق شارلز سليبّيان من مركز تحليل المخاطر التي يمكن توقّعها، وهي منظمة متخصصة في قضايا أمن الرحلات وتعمل في أوريغون، بقوله إن تقريري مكتب المحاسبة العامّة والمفتش العام أظهرا أن أمن المطارات كان "عاراً وطنياً". وأضاف "الخلاصة الوحيدة هي أننا نواجَه بالنفاق في كل يوم ندخل فيه إلى أحد المطارات. وهناك إما إهمال أو ما هو أسوأ منه"[9].

قلّة من الأشخاص أعاروا انتباهاً لتقرير كل من مكتب المحاسبة العامة والمفتش العام، وهكذا استمرّت إدارة أمن النقل في الاستمتاع بأقل قدر ممكن من الجدارة بالاحترام.

استمرّ ذلك لغاية 17 أكتوبر 2003.

في ذلك اليوم، عرف الأميركيون كيف أن طالباً جامعياً يبلغ من العمر 20 عاماً سخر من جيش أمن المطارات الذي يتألف من خمسين ألف عنصر تابعين للعم سام. فقد هرّب ناثانيل هيثوول من دامسكاس، ميرلاند أسلحة مخبّأة – "عبارة عن صندوقين رماديين من قطّاعات الورق كل منها مزود بشفرة، وما بين 10 و12 أونصة من المتفجرات البلاستيكية المقلّدة (قوالب من الطين الأحمر)، وعشرات من أعواد الثقاب، وحوالى 8 أونصات من سائل للتنظيف"[10] – عبر النقاط الأمنية في المطار ودسّ هذه الموادّ في دورات المياه في الطائرات، أولاً في الطائرة التي كانت في رحلة من غرينزبورو في نورث كارولينا إلى بالتيمور، وبعد ذلك بيومين في الطائرة العائدة من بالتيمور إلى نورث كارولينا. ترك هيثوول رسالة يحدد فيها متى وأين أُخذ الصندوقان المهرّبان عبر نقاط التفتيش. وبعد ذلك، بعث برسالة إلكترونية إلى إدارة أمن النقل يشرح فيها ما قام به بالضبط، وتواريخ الرحلات وأرقامها، وأين كان الصندوقان مخبّأين في الطائرتين. أما عنوان موضوع الرسالة الإلكترونية فكان "معلومات تختصّ بستّة خروقات أمنية حديثة". (ترك هيتوول صناديق مشابهة

في طائرتين في أبريل 2003، ومرّر صندوقاً مليئاً بقطّاعات الورق مرّتين من خلال نقاط التفتيش الأمنية في فبراير 2003 من غير أن يخلّف شيئاً وراءه). وقّع هيتوول على الرسالة الإلكترونية باسمه الخاص وختمها بكتابة رقمه الهاتفي، لكن إدارة أمن النقل تجاهلت رسالته.

لم يتم الكشف عن هذا الاختراق الأمني الكبير إلاّ بعد خمسة أسابيع عندما عانت إحدى طائرات شركة ساوث وست من مشكلة في مرحاض الطائرة. تم استدعاء عامل صيانة لإصلاح دورة المياه ووجد تذكارات هيتوول. وكشف بحث ثانٍ أجري في طائرة أخرى تابعة لشركة ساوث وست مفاجأة مماثلة في المرحاض.

أعلمت شركةُ ساوث وست إدارةَ أمن النقل بالخبر في 16 أكتوبر. وبحثت إدارة الأمن في قاعدة بيانات بريدها الإلكتروني في اليوم التالي لتجد رسالة هيتوول.

إن هيتوول طالب في كلّية غيلْفورد في غرينسبورو، بولاية نورث كارولينا، وأحد أفراد "طائفة الأصدقاء 'كواكر'" المناهضة للحرب. وفي إفادة أدلى بها تحت القسم أمام مكتب التحقيقات الفيدرالي عقب اعتقاله، صرّح هيتوول بأن تصرفاته بمثابة "شكل من أشكال العصيان المدني وهَدف إلى تحسين الأمن العام بالنسبة إلى عامّة المسافرين جواً"[11].

ثارت ثائرة إدارة أمن النقل. وصرّح ماكْهايل، مساعد المراقب في إدارة أمن النقل، محتجاً بأن "هاوياً يجري اختبارات مثل هذا لا يساعدنا بحال من الأحوال أو يبيّن لنا أين تكمن العيوب في نظامنا"[12]. وأعلن رئيس إدارة أمن النقل، لوي، في 17 أكتوبر بأن هيتوول "يخضع للمراقبة منذ عدة شهور"[13]. غير أنه لا لوي ولا أي شخص آخر في إدارة أمن النقل عرض علناً أي دليل يثبت هذا الزعم. أضف إلى ذلك أنه لو كان هيتوول تحت المراقبة، لماذا لم تكلّف إدارة أمن النقل نفسها عناء قراءة الرسالة الإلكترونية التي أرسلها إلى الوكالة والتي يعترف لها فيها بجريمته؟ ولماذا لم تكلّف الوكالة نفسها عناء تفتيشه قبل السماح له بركوب الطائرة؟ إذا كانت تلك الطريقة التي تتّبعها إدارة أمن النقل في تعقّب الأشخاص "الذين

يخضعون للمراقبة منذ عدة شهور"، فلماذا إذن يكلّف الفيدراليون أنفسهم عناء جمع "لائحة مراقبة الإرهاب"؟

وسرعان ما أعلنت إدارة أمن النقل عن خطط " لتحديث برمجيات مركز الاتصالات التابع للوكالة من أجل إطلاق أجهزة الإنذار عند تلقّي اتصالات مهدِّدة معينة"[14]. وطمأنت المتحدثة باسم إدارة أمن النقل الشعب الأميركي إلى أن "إدارة أمن النقل ستطلب من الموظفين في مركز الاتصالات التأشير على الرسائل التي تناقش نشاطاً غير مشروع حتى ولو لم تكن تحتوي على معلومات تتضمن تهديدات، كما في هذه الحالة"[15]. بدا وكأن إدارة أمن النقل لم تكن تعتبر الخروقات الأمنية الكبيرة التي قام بها هيتوول تهديداً للأمن، باستثناء تهديدها للعلاقات العامّة. وقال مارك هاتْفيلد، المتحدث الرسمي باسم إدارة أمن النقل "لقد شرعنا في إدخال تغييرات لن تحدث تأشيراً تلقائياً بواسطة البرمجيات نفسها التي تستقبل هذه الرسائل الإلكترونية وحسب، بل وقد خصصنا محلّلين، أشخاصاً يتمتعون بخبرة في تطبيق القانون، من أجل تفسير الرسائل الإلكترونية". وبدلاً من إنفاق المزيد من الأموال في توظيف "أشخاص يتمتعون بخبرة في تطبيق القانون"، ربما كان يجدر بإدارة أمن النقل أن توظف أشخاصاً يمكنهم قراءة الإنكليزية البسيطة. وربما يتوجّب عليها إيجاد عنوان إلكتروني خاص والطلب من أي شخص يودّ أن يعلمها بأية عيوب أمنية أن يرسل رسالته إلى fuckups@tsa.gov.

أدلى هاتْفيلد بتعليقاته خلال عرض رياضي شفهي للعبة الجمباز في برنامج توداي شو الذي تبثّه محطة أن بي سي[16]. وصف هاتْفيلد تلك الخروقات "بالأخبار القديمة": "حسن، ذاك الشخص الذي نتحدث عنه، السيد هيتْوول، كان قادراً على استغلال قصور في مسح المسافرين أشارت إليه إدارة أمن النقل منذ أكثر من سنة في شهادتها التي أدلت بها أمام الكونغرس والمناقشات التي دارت في المنتدى الوطني مع وسائل الإعلام". غير أن المؤتمرات الصحفية التي عقدتها الإدارة لم تشرْ إلى أن أمن المطارات عبارة عن منخل. كما لم تدلِ الوكالة بأية تلميحات تشير فيها إلى أن الآلات الماسحة لا يُتوقّع منها ملاحظة مخزن ذخائر مثل الذي مرّره هيتْوول أمامها.

سعى هاتْفيلد إلى الدفاع عن إدارة أمن النقل فقال "لقد تمكّنا من التقاط ثمانية ملايين قطعة محظورة في الشهور الأربعة عشرة أو الخمسة عشرة الأخيرة، بما في ذلك العثور على اثنتين وخمسين ألف قطّاعة ورق. وهذا يعني أننا نقوم بعمل جيد". وحقيقة أن إدارة أمن النقل عثرت على الملايين من الأدوات التي لا تشكّل خطراً تخفي إلى حدٍّ ما فشل الوكالة في اكتشاف تهديدات كارثية محتملة.

ومع أن المتحدث باسم إدارة أمن النقل تحدث كما لو كان العمل الذي قام به هيثْوول مزحة غير ذات صلة، فقد وصفت وزارة العدل، التي سعت إلى إنزال عقوبة قاسية بالطالب الجامعي، أفعاله بكلام ينذر بمزيد من الخطورة. فقد قال المدّعي الأميركي توماس ديبياغو بأن "ذلك لم يكن اختباراً... كما لم يكن خدمة عامّة. كان تصرفاً في غاية الحماقة، وفي غاية الخطورة"[17]. ومن ناحية أخر، اقترح النائب الديموقراطي إدوارد ماركي عن ولاية ماساشوستس بأن يُحكَم على هيثْوول "بعشرين ساعة عمل في الأسبوع لصالح إدارة أمن النقل" كاستشاري في الشؤون الأمنية[18].

بعد أن انتشرت الأنباء عن هذه الفضيحة، لم تضيّع إدارة أمن النقل وقتاً في فتح تحقيق لتحديد السبب الذي منع شركة الطيران ساوث وست من العثور بسرعة على الأدوات الخطرة التي عبر بها هيثْوول النقاط الأمنية لإدارة أمن النقل. وقال تورمايل، المتحدث باسم الإدارة "أحد الأمور التي سوف نستعلم عنها هي 'هل تتقيّد شركات النقل الجوي كما ينبغي بمتطلبات التفتيش كل صباح، وهل التدابير المتخَذة مناسبة؟' فنحن لا نعرف الإجابة عن ذلك"[19]. ولم تتكبّد إدارة أمن النقل عناء إجراء أي تحليل خاص أو فتح تحقيق في زلاّتها الأمنية في مطارات بالتيمور – واشنطن وغرينسبورو.

في مارس 2004، خفّف الفيدراليون التهمة الموجهة ضدّ هيتوول بحيث باتت تقتصر على الدخول إلى مطار بغرض انتهاك المتطلبات الأمنية. رافع هيتوول بناء على أنه مذنب بارتكاب جنحة في 23 أبريل في عملية تسوية مع المحامين يرجَّح أن تعفيه من قضاء أية فترة في السجن. وكجزء من تعاونه المكثف مع المسؤولين

الفيدراليين، أعطى هيتوول الحكومةَ شريط فيديو قام بتسجيله ويمكن استخدامه في تعليم المشرفين على الآلات الماسحة[20].

ضربات حظ أخرى

لم يكن هيتوول الشخص الوحيد الذي يثبت إمكانية اختراق الإجراءات التي وضعتها إدارة أمن النقل. ومن حسن حظ الوكالة أن معظم حالات الاختراق الأخرى لم تحظَ بتغطية من وسائل الإعلام الوطنية.

تسلسل زمني:

في 2 أغسطس 2003، وفي مطار شيكاغو ميدواي، عبرت امرأة من خلال جهاز الكشف عن المعادن ولكنها غادرت ناحية المسح قبل أن يتمكن عملاء إدارة أمن النقل من فحص ما كان في حوزتها. تداركت الإدارة هذا الخطأ عبر إخلاء ثلاث محطات والطلب من آلاف المسافرين المرور من خلال نقاط التفتيش مجدداً، مما تسبب في تأخير إقلاع كافّة الطائرات لمدّة ساعة. ورفض متحدث رسمي باسم إدارة أمن النقل إعطاء وسائل الإعلام وصفاً للأداة التي تسببت بهذه الفوضى[21].

وفي 12 أغسطس، تم إخلاء أكبر مطار في جزيرة ماوي في هاواي لمدة ساعة ونصف لكي تستعيد الإدارة حقيبة أحد الركاب بعد أن جاءت نتيجة اختبارها إيجابية حيث وصلت إلى الطائرة من غير أن تتمكن الإدارة من استرجاعها[22]. بحث عملاء الإدارة في المطار ولكنهم لم يعثروا على ذلك الراكب.

وفي 17 أكتوبر، تم إخلاء أكبر محطة للركاب في مطار فينكس الدولي بسبب إرباك حصل نتيجة الاشتباه بوجود سكّين في حقيبة يد أحد الركاب. فبعد أن لوحظ السلاح المحتمل على الشاشة في المرّة الأولى لاختبار الحقيبة بواسطة ماكينة الأشعة السينيّة، أعاد الموظفون تمرير الحقيبة على الماكينة مجدداً ولم يروا شيئاً وأخلوا سبيل الرجل. وبعد مرور بضع دقائق، أدرك العاملون على ماكينات المسح بأنهم خرقوا بروتوكول إدارة أمن النقل بعدم إجرائهم تفتيشاً يدوياً للحقيبة. أعيد مسح

حقائب أربعة آلاف مسافر لتتأخر بذلك مواعيد رحلات أربعين طائرة. وأشار تقرير أمن المطار إلى أنه "أثناء مسح الحقائب في المرّة الثانية، اكتشف المشرفون على ماكينات المسح وجود سكّينتين، من غير أن يعرفوا إن كانت إحداهما السلاح الذي تم اكتشافه في عملية المسح الأولى"[23].

وفي 24 نوفمبر، تم إخلاء محطة للركاب في مطار أوستن الدولي بولاية تكساس بعد أن لم يكلّف مسافر، تسبب في إطلاق صفارة جهاز الكشف عن المعادن، نفسه عناء الانتظار من أجل إجراء مسح "بأداة المسح اليدوية". و لم يتم العثور على الأداة التي أطلقت صفارة الإنذار وأُعيد فتح محطة الركاب بعد ذلك بساعة ونصف[24].

وفي 30 نوفمبر، تأخر إقلاع خمس طائرات وسفر ألف راكب في مطار جون كينيدي الدولي في نيويورك بعد مرور أحد المسافرين من ممرّ الخروج لكي يصعد إلى طائرته، بدلاً من المرور عبر إحدى نقاط التفتيش الأمنية. و لم يتمكن عملاء الوكالة من الإمساك به بعد أن ضاع بين الحشود، و لم يكشف مسح أُجري على المطار عن أي شيء[25].

وفي 12 ديسمبر، تعرقلت مواعيد الرحلات في مطار بروفيدنس، في جزيرة رود، لمدة ساعتين بعد أن لاحظ المشرفون على المسح "أداة غريبة في حقيبة كتف" ولكنهم فشلوا في إيقاف الراكب قبل أن يسترجع حقيبته ويصعد إلى الطائرة. وأشار تقرير أمن المطار إلى أن "الأداة لم يُعثَر عليها عند إعادة المسح. واقتنع المسؤولون بعدم وجود أي خطر"[26].

وعشية 25 كانون الأول سنة 2003، تم إخلاء محطة الركاب ديلتا في مطار لاغارديا في نيويورك لأن راكبة تسببت في إطلاق صفارة إنذار جهاز الكشف عن المعادن و لم يُجرَ كشف عليها بواسطة عصا الكشف قبل صعودها إلى الطائرة. وتأخرت نتيجة ذلك مواعيد رحلات عشر طائرات لمدة ساعتين[27].

وفي 20 يناير 2004، تم إخلاء ثلث قاعات مطار برادلي الدولي في هارتفور بعد أن اكتشف أحدهم سكّيناً صغيرة (وُصفت في التقارير الصحفية الأولية بأنها "أداة حادّة") في مستوعب النفايات في أحد الحمامات. وأشار دان لي، مدير إدارة

أمن النقل إلى أن السكّين كانت "من النوع الذي يمكنك شراؤه مقابل 29 سنتاً من أي متجر لبيع الخردوات. وكانت الشفرة القابلة للطيّ موضوعة في غلاف بلاستيكي"[28]. وتأخرت بسبب الحادثة تسع طائرات. وشرح أمين الشرطة، بول فانس، الناطق الرسمي باسم شرطة ولاية كونتيكتيت سبب إغلاق المطار فقال "لم يكن يوجد خطر على الإطلاق. كان ذلك اكتشافاً، ونتيجة لذلك الاكتشاف، بدأنا بتطبيق الخطط المرسومة"[29].

وفي 27 يناير، أعيقت حركة مطار بروفيدنس، في جزيرة رود مجدداً بعد أن التقطت ماكينة المسح أداة محظورة كانت في حقيبة كتف وأُخلي سبيل الراكب. وبعد مرور عدة دقائق، أعاد الموظفون فحص الصورة على ماكينة الأشعة السينيّة وأدركوا أنهم أغفلوا أداة محظورة أخرى. لم يستطع عملاء إدارة أمن النقل العثور على المشتبه فيه ولذلك أعادوا مسح أمتعة كافة الركاب مجدداً. وعلّقت المتحدثة باسم الإدارة، آن دايفيس، على هذه العرقلة بالقول "هذا لا يحدث كل يوم، ولا هو بالأمر غير المعتاد أيضاً". وتباهى مدير العلاقات العامة في المطار، باتي غولدشتاين بأن "الأمر غير مناسب دائماً ولكنه يثبت أن النظام ناجح، وأن الموظفين يقومون بواجبهم"[30].

وفي 10 فبراير، أُخرج المئات من الركّاب من الطائرات ومن إحدى محطات الركاب في مطار رونالد ريغان الدولي في واشنطن. وشرحت المتحدثة باسم الإدارة، آمي فون والتر ما حدث بقولها "شاهدنا امرأة تبتعد عن ناحية المسح فيما كانت تنتظر مسح أمتعتها مرّة ثانية". ولم يُعرف سبب ذلك[31].

وفي 19 فبراير، تم إخلاء إحدى محطات الركاب في مطار نيوارك الدولي لمدة تزيد عن ثلاث ساعات بعد أن لاحظ العاملون على ماكينة المسح صورة على شاشة الأشعة السينيّة لما بدا أنه مسدس – لكنهم لم ينتبهوا لذلك إلاّ بعد أن أخذ المسافر حقيبته وصعد إلى الطائرة[32].

لا تزال إدارة أمن النقل بحاجة إلى إظهار دليل ملموس على وجود منحنى تعليمي. ففي 26 مارس 2004، أُغلق مطار جون واين في أورنج كاونتي بولاية كاليفورنيا مؤقتاً بسبب اختراق أمني. ورفضت السلطات إعطاء أية تفاصيل أو

إيضاحات[33]. وفي 1 أبريل، أُخلي مطار ألبوكيرك الدولي بعد أن فشلت إدارة أمن النقل في مصادرة سكينة الجيش السويسري كانت في حوزة إحدى المسافرات عندما ظهر على صورة الأشعة السينيّة[34]. وفي 2 أبريل، تم إخلاء ألف شخص وتأخرت الرحلات لمدة ساعتين في مطار سان دييغو بعد أن سمح عمال المسح التابعون للإدارة لمسافر يحمل أداة حادّة بمتابعة طريقه نحو الطائرة بدون أن يفتشوا حقيبته[35]. وفي 5 أبريل 2004، أُخليت إحدى محطات الركاب في مطار بالتيمور واشنطن وتأخرت مواعيد رحلات 35 طائرة بعد أن فشل عملاء الإدارة في إجراء تفتيش يدوي لحقيبة أظهرت صورة الأشعة السينية أنها ربما تحتوي على سكّين[36].

لكن لم تكن كافة العراقيل التي تشهدها المطارات ناتجة عن أخطاء ارتكبتها إدارة أمن النقل. ففي 4 أكتوبر 2003، تأخرت مواعيد رحلات العشرات من الطائرات في مطار دنفر الدولي بعد أن أفاد عميل في مكتب التحقيقات الفيدرالي عن فقدانه لمسدّسه وشارته في مكان ما في الناحية التي تخضع للتفتيش في المطار. وبعد نصف ساعة، ظهر المسدس في مطعم كان العميل قد تناول عشاءه فيه. وعلّق مايك فايرْبيرغ، الناطق الرسمي باسم الإدارة على الحدث بقوله "كان هناك احتمال أن تكون المسألة خطيرة. ولحسن الحظ أنها لم تكن كذلك، باستثناء ما حدث لعميل مكتب التحقيقات المسكين الذي سيتوجب عليه تقديم تفسير لما حدث"[37].

مع أن إدارة أمن النقل قد تنظر إلى هذه الخروقات الأمنية على أنها حوادث ثانوية لا تتطلب أكثر من إرسال مذكّرة أخرى إلى واشنطن، لكن الإخلاءات التي تشهدها المطارات الرئيسية يمكن أن تكلّف شركات النقل الجوي مليوني دولار في الساعة وتؤدي إلى تغيير مواعيد الرحلات في شتى أرجاء البلاد[38]. كما أن الإدارة لا تتابع عدد الرحلات الأميركية التي تعرقلت بسبب هذه الحماقات.

أُلقي القبض على بعض عملاء الإدارة بسبب مصادرتهم أموالاً من حقائب المسافرين عند نقاط التفتيش[39]. وهناك عملية واحدة على الأقل تسمح لإدارة أمن

النقل في التدخل في تجارة مصادرة الأموال بشكل رسمي. ففي مطار سان أنطونيو الدولي، أعلم رئيسُ وحدة مسح المسافرين بالوكالة لدى الإدارة مدراءَ نقاط التفتيش بضرورة التبليغ عن "أي راكب يحمل معه مبلغاً يفوق 10000 دولار". وطلب مساعد رئيس جهاز الأمن في الإدارة من مدراء نقاط التفتيش قائلاً "أبلغوني عن المبالغ المالية التي تعثرون عليها لأنني اتفقت مع وحدة المخدرات المحلّية في "نواحي تهريب المخدرات عالية الكثافة" للردّ على أية عمليات مصادرة محتملة للمال"[40]. واقترحت إدارة بوش رسمياً في أكتوبر 2001 السماح لرجال الأمن بمصادرة المبالغ النقدية التي يُعثر عليها في حوزة المسافرين إذا فاقت مبلغ 10000 دولار، ما لم يتمكن حاملها من إثبات براءته[41]. رفض الكونغرس تجريم الأميركيين الذين ينقلون أموالهم الخاصة داخل الولايات المتحدة، برغم أن ذلك قد لا يمنع إدارة أمن النقل من فعل ذلك. وحذّرت سان أنطونيو إكسبرس نيوز قرّاءها بضرورة الاستعداد لبعض عمليات الفحص الشديدة - والتي ربما تكون 'غير دستورية بعض الشيء' من جانب إدارة أمن النقل في حال كانوا يسافرون عبر مطار سان أنطونيو وفي حوزتهم مبالغ كبيرة من المال إذا كانوا لا يستطيعون إثبات شرعية ملكيتهم له. (حدث بعض أسوأ عمليات مصادرة الأموال في السنين السابقة في المطارات، حيث تستهدف الشرطة أو العملاء الفيدراليون ويفتشون الأشخاص الذين تنطبق عليهم "مواصفات مهرّبي المخدرات" - وهو ما يعني بشكل أساسي كل شخص مسافر إلى مدن معينة وكل رجل أسود أو يتحدّر من أصول لاتينية)[42].

ولا تقتصر مشكلات إدارة أمن النقل على لائحة لا نهاية لها على ما يبدو للخروقات الأمنية التي تحدث في المطارات. فالوكالة تعثّرت في كافة الأمور الأخرى تقريباً التي قامت بها. ففي يونيو 2003، اعترفت الوكالة بفشلها في إجراء عمليات مسح على المسؤولين عن إدارة ماكينات المسح لديها. ومنذ إنشائها، تم فصل أكثر من 1200 موظف في الوكالة بعد فشلهم في اختبارات التدقيق في خلفياتهم الإجرامية أو في التحقيقات الداخلية الأخرى. وكشف تقرير أعدّه المفتش العام سنة 2004 عن أن الأعداد الإجمالية ليست سوى

البداية. وفي وقت كان المسؤولون في الوكالة يطمْئنون الشعب الأميركي على مهاراها، كان يوجد 500 صندوق من المستندات المركونة جانباً والتي تتضمن معلومات عن خلفيات 20000 موظف في الوكالة و لم تخضع للفحص لعدة شهور[43]. استخدمت الوكالة معايير متدنية لمنح التصاريح الأمنية لا تصل إلى مستوى المعايير التي تشترطها إدارة الطيران الفيدرالية لكي يتم توظيف العمال الذين سيشرفون على ماكينات المسح قبل 9/11. ووجد المفتش العام بأن الوكالة وظّفت في أحد المطارات 13 عاملاً سبق أن أُدينوا بجرائم خطيرة (اغتصاب، عمليات سطو، قتل غير متعمّد، إلخ). وسمحت الوكالة للعشرات من مرتكبي الجنح بالاستمرار في عملهم لعدة شهور حتى بعد أن اكتشفت بأنهم فشلوا في اختبارات التدقيق في خلفيّاتهم[44].

قنابل أخرى في المطارات

اشترط مرسوم أمن الطيران والنقل بأنه بحلول 31 ديسمبر 2002، يتعين مرور كافة حقائب المسافرين جواً عبر ماكينات الكشف عن القنابل أو فحصها باستخدام الأجهزة اليدوية للكشف عن القنابل. أنفقت إدارة أمن النقل مليارات من الدولارات في شراء ماكينات صغيرة الحجم وأجهزة يدوية للكشف من أجل حماية المسافرين من القنابل. ومن دواعي الأسف أن الماكينات التي سارعت الإدارة إلى شرائها غير جديرة بالاعتماد إلى حدٍّ بعيد، لأن نتائجها في الفحص كانت إيجابية في حوالى ثلث كافة أمتعة المسافرين. ومن المعلوم أنه بعد أن تطلق الماكينة صفارة إنذار خاطئة، يتعين تفتيش الحقيبة يدوياً. وأثارت عمليات التفتيش اليدوي أكثر من عشرة آلاف شكوى إلى إدارة أمن النقل بفقد الأمتعة أو سرقتها أو تضرّرها فيما هي تحت وصاية الإدارة. وتم ضبط أحد العاملين على ماكينات المسح في الإدارة وهو يسرق حُليّاً بقيمة 5000 دولار من أمتعة أحد الركاب حيث تم فصله وحُكم عليه في أبريل 2004 بالخضوع للمراقبة لمدة خمس سنوات والاحتجاز في البيت لمدة ستة شهور، إضافة إلى تغريمه مبلغ 2000 دولار[45].

تسببت الإنذارات الكاذبة بوجود متفجرات في عرقلة الرحلات في العديد من المطارات. ففي 12 نوفمبر 2003، تم إخلاء عدّة مئات من الأشخاص من مطار إنديانابوليس الدولي بعد أن أصدر فحص لآثار المتفجرات قراءة إيجابية. تم الإبقاء على الحقيبة عند نقطة التفتيش فيما غادر الراكب واستقلّ طائرته. ووجد فريق مختص في شؤون المتفجرات بأن الإنذار جاء بسبب فرشاة أسنان كهربائية ومنتج للعناية بالشعر[46]. وفي 16 أبريل 2004، تم إخلاء محطة للركاب في مطار لوس أنجلوس الدولي وتأخرت رحلات الطائرات بعد أن استدعى عملاء إدارة أمن النقل فرقة المتفجرات للتحقق من حقيبة كانت تحتوي على مجموعة من القضبان الحديدية وجهاز بالم بايلوت[47].

غالباً ما تصف إدارة أمن النقل مرضى القلب بأنهم إرهابيون محتملون. وأُغلقت معظم قاعات مطار بورتْلاند في 5 يناير 2004 لأن رجلاً مسنّاً أثار الرعب في نفوس المشرفين على ماكينات المسح بعد أن جاءت نتيجة فحص النيتروغلسيرين إيجابية. وقالت المتحدثة باسم الإدارة، جنيفر مارتي، لبورتلاند أوريغونيان بأنه كان في الإمكان تجنّب الحاجة إلى إغلاق المطار لو أن الراكب "قال للموظفين بأنه يتناول عقّاراً طبّياً يحتوي على النيتروغلسيرين"[48].

وأشارت نيويورك دايلي نيوز في 13 يناير 2004 إلى أن "العديد من الكريمات المعروفة للعناية بالبشرة تتسبب في إطلاق صفارات ماكينات الكشف عن آثار المتفجرات في محطات المسح الحديثة في المطارات الأميركية. وهناك العشرات إن لم نقل المئات من الحالات يومياً تظهر فيها اختبارات الحقائب أو الأحذية نتائج إيجابية تثبت وجود الغلسيرين – وهي مادّة تستخدَم بكثرة في تليين الجلد والتي توجد أيضاً في النيتروغلسيرين الذي يُعتبر أحد المكوّنات الرئيسية في الديناميت". وعلّق أحد المسؤولين عن أجهزة المسح في إدارة أمن النقل في مطار ميدْوستيرن على ذلك بقوله "تحدث مثل هذه الحالات خمس مرّات أو ستّ خلال كل نوبة عمل من ثماني ساعات". وشرحت آن دايفيس، المتحدثة باسم إدارة أمن النقل لماذا تُعتبر الإنذارات الكاذبة التي سببتها كريمات اليد قصة نجاح أخرى بقولها "ينبغي أن يكون الركّاب مطمئنين إلى أن ماكينات الكشف تكتشف حتى آثار هذه المادّة.

وهي تثبت أن النظام يعمل على الوجه المطلوب"[49].

وحتى الإنذارات الكاذبة التي لا تتسبب في إغلاق ممرات المطارات يمكن أن تعرقل خطط المسافرين. ففي 25 أكتوبر 2003، جرى تحذير عملاء الوكالة في مطار نورْفولك الدولي، كما أشار تقرير أمن المطار، من "لعبة مستحدَثة على شكل كلب، تخرج الهواء عندما تنحني، مما يتسبب في إطلاق جهاز الكشف عن المتفجرات إنذاراً كاذباً. أثار هذا الكلب الميكانيكي الذي يماثل كلب 'الترْيـر' في شكله وحجمه المشرفين على ماكينات المسح ورجال الشرطة المسلّحين بعد أن ظهر على أنه 'تي أن تي' في ماكينات الكشف عن آثار المتفجرات. واستجوب عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي شاباً يبلغ من العمر 31 عاماً، كان قادماً من إنكلترا وفي حوزته هذه الدمية. وتم أخذ سلسلة من الخِزعات من مؤخرها (دمية الكلب). كان الموظفون على قناعة بوجود متفجرات داخل الكلب، إلا أنهم أعادوا الكلب في النهاية إلى صاحبه لكن بعد منعه من الصعود إلى الطائرة التي كان يخطط للسفر فيها إلى شارلوت، بولاية نورث كارولينا، وأجبروه على سلوك مسار يمرّ عبر فيلادلفيا"[50]. ومن غير الواضح ما إذا كانت سياسة رسمية لدى إدارة أمن النقل أن يتم تحويل مسارات الكلاب التي يُحتمل أن تكون متفجرة لتمرّ عبر فيلادلفيا بطريقة تلقائية!

رفضت إدارة أمن النقل بجفاء طلبات الكونغرس بضرورة ترقية مهاراتها في الكشف عن القنابل. وفي مرسوم اعتمادات العام 2003 لإدارة أمن النقل، خصّص الكونغرس 75 مليون دولار للبحوث بغرض تطوير معدات أفضل للكشف عن المتفجرات. لكن الإدارة تجاهلت القانون وأنفقت بدلاً من ذلك 60 مليون دولار من ذلك المال على رواتب موظفيها[51]. واشتكى النائب الجمهوري ميكا، رئيس اللجنة الفرعية للطيران التابعة للكونغرس، من أنه بدلاً من تطوير تكنولوجيا جديدة، "أصبحت إدارة أمن النقل خبيرة في مصادرة مقصات الأظافر من النساء المسنّات"[52]. واشتكى العديد من الشركات التي ربما تمكنت من تطوير تكنولوجيات أعلى دقّة كثير في اكتشاف القنابل في أواخر 2003 من أن الإدارة تتجاهل جهودها[53].

سياسة الموقف الفيدرالية

على الرغم من أن المسافرين ربما كانوا أقل عرضة للخطر بدرجة بسيطة من جانب مختطفي الطائرات، فالأميركيون معرّضون لخطر عظيم يتمثل في اعتقالهم أو فرض غرامات مالية عليهم في المطارات لعدم إظهارهم منتهى التواضع للعملاء الفيدراليين.

من حقّ عملاء إدارة أمن النقل أن يُعامَلوا باحترام، بصرف النظر عن مدى الضرر الذي يلحقونه ببرامج سفر المواطنين أو أمتعتهم. وقد فرضت الإدارة على حوالى خمسة آلاف شخص غرامات مالية في العام 2003 من غير أن تذيع أي بيان عام تفيد فيه بأن هؤلاء الأشخاص تعرّضوا لغرامات بسبب ارتكابهم للمنهيات. لم تكن هناك تحذيرات، والأشخاص الذين تلقّوا غرامات عبر البريد لم يبلّغوا بإمكانية الاعتراض على الغرامات أو رفع قضية استئناف بشأنها. وانتظرت الإدارة حتى مطلع العام 2004 لتعلن عن نظام الغرامات، في الوقت الذي رفعت فيه قيمة الغرامة القصوى من 1100 دولار إلى 10000 دولار.

صادر عملاء الإدارة في مطار بالتيمور - واشنطن الدولي، سكّيناً صغيرة لقطع اللحم من المحفظة الجلدية لسوزان براون كامبل، وهي محامية من كاليفورنيا. وبعد أن تلقّت غرامة مالية قدرها 150 دولاراً عبر البريد، أجرت اتصالاً بالإدارة من أجل الحصول على معلومات حول كيفية الاعتراض على الغرامة. اتصل محام للإدارة هاتفياً بكامبل، والذي كان كما قالت في وقت لاحق "مروّعاً جداً جداً"، محذّراً من أن "العقوبة يمكن أن تصل إلى 10000 دولار"[54]. قيل لكامبل بأنها بحاجة إلى السفر مجدداً إلى بالتيمور من أجل الاحتجاج على الغرامة. وعاقبت إدارةُ أمن النقل وقاحةَ كامبل بمضاعفة قيمة غرامتها لتصبح 300 دولار.

يمكن الآن إنزال غرامات كبيرة بالمسافرين لحملهم سهواً الأداة نفسها التي توافق إدارة أمن النقل على تقديمها لركّاب الدرجة الأولى في رحلاتها. فقد قضت الإدارة في سبتمبر 2003 بوجوب سماح شركات الطيران بتوفير سكاكين معدنية لركاب الدرجة الأولى عند تقديم وجبات الطعام. وقالت المتحدثة باسم الإدارة،

يولندا كلارك، بأنه "على الرغم من أنها سكين مصنوعة من الفولاذ الذي لا يصدأ، إلا أن أحرفها مستديرة، وفرص استخدامها في اختطاف الطائرة قليلة على الأرجح"[55]. وربما تكون السكاكين المعدنية التي تقدّم لركاب الدرجة الأولى أعظم خطراً من معظم الأدوات التي تتم مصادرتها عند نقاط تفتيش الوكالة. غير أنه لا يوجد لدى الوكالة خطط لرفع أعداد الأدوات التي تصادرها عبر شنّ غارات على مقاعد ركاب الدرجة الأولى.

وهذه الغرامات ليست سوى امتداد للسلطات التي منحها الفيدراليون لأنفسهم في فبراير 2002، كما أشارت الفيدرال رجيستر التي قالت بأنه يمكن اعتقال الأشخاص في حال تصرّفوا بطريقة "يمكن أن تلهي أو تمنع العامل على المسح من أداء واجباته بطريقة فعالة... ويتعين على ذلك العامل أن يتوقف عن أداء مهامّه الاعتيادية من أجل التعامل مع الشخص الذي يتسبب بالإعاقة، وهو ما قد يؤثر على عمليات المسح التي تُجرى على أمتعة الأشخاص الآخرين"[56]. من الناحية العملية، فإن أي تعليق أو تصرّف يمكن أن يجعل أحد المشرفين على المسح "يتوقف" عن أي شيء كان يقوم به، يمكن أن يكون جنحة فيدرالية.

جرى اعتقال ألف شخص في المطارات بناء على توصية الوكالة في العام 2002، واعتُقل حوالى ألف وخمسمائة شخص في العام 2003[57]. (كان في حوزة العديد من هؤلاء المعتقلين أسلحة نارية أو أسلحة نارية حملوها عن حسن نيّة). وبما أن الوكالة تصادر 15000 أداة محظورة يومياً من المسافرين[58]، فإن نظام الغرامات الجديد يمكن أن يجمع ما يكفي من المال لتغطية تكاليف الكتفيّات التي تزيّن كل بزّة يرتديها عميل لدى إدارة أمن النقل.

يمكن لعملاء الوكالة تغريم الأميركيين ما يصل إلى 1500 دولار بسبب أي "تدخّل غير بدني" مزعوم عند نقاط التفتيش التابعة للوكالة. والوكالة ليست بحاجة إلى امتلاك تعريف رسمي لهذه الجريمة. وقالت آن دايفيس، المتحدثة باسم الوكالة، بأن الجريمة تتضمن "أي وضع غير طبيعي يمكن أن يتداخل في أي شكل من الأشكال مع عمل المشرف على المسح أو يؤثر على قدرته على الاستمرار في عمله

أو يؤثر على قدرته على أدائه لوظائفه"[59]. تبدو هذه العقوبة محدودة حصراً بمخيّلة عملاء الوكالة أو تعمّدهم إيقاع الأذى بالمسافرين.

يمكن لعملاء الوكالة إنزال الغرامات بالأميركيين اعتماداً على "الموقف" الذي تصنّفه الوكالة كواحد من "العوامل المشدِّدة" التي تحدد العقوبات المالية. و لم تصدر الوكالة أية إرشادات بشأن المقدار الدقيق للإذلال القسري عند نقاط التفتيش في المطارات. والأشخاص الذين يشككون في أوامر الوكالة هم الأكثر عرضة للغرامات.

إن نظم الغرامات لدى الوكالة صورة ممسوخة لمرسوم الإجراءات الإدارية - الذي يضمن للأميركيين حقوقاً منصفة في التعامل مع الوكالات الفيدرالية. وبدلاً من ذلك، اختلقت الوكالة ببساطة نظاماً للغرامات، وفشلت في إعطاء الناس تحذيرات أو إشعارات، وفشلت في تعريف العبارات الأساسية، وفشلت في إعلام المنتهكين بأن لهم حقاً في الاستئناف.

لقد بذلت الوكالة القليل من الجهد أو لم تبذل جهداً على الإطلاق من أجل مواقف أو عجرفة العديد من موظفيها العاملين على ماكينات المسح. ففي مارس 2004، رفع المسافرون جوّاً قرابة 3000 شكوى رسمية إلى الحكومة الفيدرالية بشأن التصرفات التي تبدر عن هؤلاء الموظفين. ومع ذلك، فلن تتسبب كافة هذه الشكوى التي يتقدم به دافعو الضرائب والمواطنون في إنزال غرامة وحيدة بسبب موقف أحد موظفي الوكالة. (بلغ عدد الشكاوى التي تقدم بها المسافرون جواً ضد الوكالة أربعة أضعاف عدد الشكوى التي تقدّموا بها ضد شركات النقل الجوّي)[60].

وهذه الغرامات لا تؤثر في منع الهجمات الإرهابية. فقد درس مدبّرو هجمات 9/11 بشكل مكثف الإجراءات الأمنية المتبعة في المطارات الأميركية. وبعد أن يصبح نظام غرامات الموقف معروفاً، يمكن لمن يخططون لاختطاف الطائرات أن يلتفّوا عليه بذكاء - بالطريقة ذاتها التي تعلّم فيها المختطفون كيفية تجاوز العقبات عند نقاط التفتيش قبل حدوث هجمات 9/11.

تعطي غرامات الموقف مثالاً على كيفية تخطيط الوكالة للسيطرة على المطارات بواسطة الخوف. وكل شخص لا يبدو أنه ليّن العريكة كما ينبغي يمكن أن يعامَل كعدو للشعب. وغرامات الموقف توضح كيف أن السلطة وصلت إلى رؤساء إدارة أمن النقل. ووسط فورة من شكاوى المواطنين وأعضاء الكونغرس من إساءات الإدارة، تتطلّع هذه الأخيرة إلى إغلاق أفواه الأميركيين مرّة واحدة وللأبد. فتخويف الناس يشبه توفير الحماية لهم، والثناء على العملاء الفيدراليين مماثل لحماية أمن المواطنين، كما هو واضح.

احتكار الأسلحة

غداة 9/11، طالب العديد من الطيارين بحق حمل سلاح جنْبي من أجل حماية مقصوراتهم من الإرهابيين والمختطِفين. وشرح الكابتن ستيف لوكي، رئيس لجنة أمن الرحلات التابعة لجمعية طيّاري الخطوط الجوّية الأمر بقوله "السبب الوحيد الذي يجعلنا نطالب بامتلاك سلاح قاتل في المقصورة هو توفير فرصة للهبوط بالطائرة على الأرض. فنحن لا يتوفر لدينا الرقم الهاتفي 911، ولا يمكننا التوقف على جنب الطريق"(61).

وبدلاً من السماح للطيارين بتسليح أنفسهم، أصدرت إدارة بوش أوامرها للطائرات الحربية بإسقاط الطائرات المختطَفة في أي مكان في الولايات المتحدة. كما درست إدارة أمن النقل استحداث رقم هاتفي مجاني يمكن للركاب استعماله عندما تتعرّض طائراتهم لعمليات اختطاف – وربما التعجيل في إسقاطها(62).

عارضت إدارة بوش بعناد فكرة السماح للطيارين بالدفاع عن طائراتهم. وبرّر جون ماغاو، الرئيس الأول لإدارة أمن النقل، إبقاء الطيّارين عزلاً من السلاح بأنه "في حال حدث شيء في الطائرة، فسيكونون بحاجة فعلاً إلى البقاء مسيطرين عليها". واقترح ماغاو أن يعتمد الطيارون على "المناورة بالطائرة بحيث يفقد الأشخاص الذين يتسببون بالمشكلة توازنهم"(63).

وبدلاً من السماح بتسليح الطيّارين، وعدت إدارة النقل بزيادة عدد مراقبي الأمن الفيدراليين وجعل نقاط التفتيش في الطائرات جديرة بالثقة. لقد كان

مراقبو الأمن سلاحاً ذا حدّين في العديد من الرحلات، إمّا لأنهم روّعوا الركّاب بدون داعٍ أو لأنهم فقدوا أسلحتهم[64]. ومع أن ماغاو شدّد على "ضرورة الاقتصار في استخدام الأسلحة النارية على رجال الأمن المدرّبين جيداً"، فقد نسي أن يشير إلى أن مراقبي الأمن الجوّيين الذين تم توظيفهم حديثاً لم يعودوا بحاجة إلى اجتياز اختبار متقدّم في الرماية[65]. وبالنسبة إلى نقاط التفتيش في المطارات، لا تزال المسدسات وغيرها من الأسلحة تمرّ على نحو منتظم من غير أن يلحظها أحد[66].

لقد اعترض الكونغرس على الإصرار على منع الطيّارين من حمل الأسلحة. وقال السيناتور الديموقراطي زيل ميلر متسائلاً "هل يتفضل أحد ويشرح لي المنطق الذي يقول بأنه يمكننا الثقة بشخص في بوينغ 747 في أحوال جوية سيّئة، ولا يمكننا الثقة به إذا كان يحمل مسدس غلوك من عيار 9 ملم؟"[67]. ومرّر مجلس الشيوخ مشروع يجيز تسليح الطيّارين بعد أن حصل على 87 صوتاً مقابل 6 أصوات. وأرغم القانونُ الذي صدر في نوفمبر 2002 والذي يقضي بإنشاء وزارة الأمن الداخلي إدارةَ أمن النقل على إعداد برنامج لتدريب الطيارين والترخيص لهم بحمل الأسلحة.

سخرت إدارة أمن النقل من القانون. ومع أنها شرعت في إعداد البرنامج، فقد قامت بذلك بطريقة تهدف إلى ثنْي الطيّارين عن المشاركة فيه. فقد اشتكى الطيّار ترايسي برايس من أن "إدارة أمن النقل تعمّدت التقليل من عدد المتطوعين ونجحت في ذلك من خلال إصدار تهديدات مبطّنة وزيادة صعوبة البرنامج وجعل المشاركة فيه أمراً مخيفاً"[68].

أعلنت إدارة أمن النقل بأن أي طيّار يرغب في أن يكون "ضابطاً فيدرالياً على متن الرحلة – أي شخصاً مرخّصاً له بحمل السلاح في المقصورة – يتعين عليه حضور جلسة تدريب تمتد أسبوعاً كاملاً، إضافة إلى غيرها من المحن والعراقيل الأخرى. والمكان الوحيد الذي توفّر الإدارةُ التدريبَ فيه هو أرتيزيا في نيو مكسيكو، والتي تبعد أربع ساعات عن أقرب مطار في إل باسو في تكساس.

وبعد مرور تسعة شهور على إجازة الكونغرس للقانون، اعترفت إدارة أمن النقل بأهليّة 44 طياراً فقط لحمل السلاح أثناء الطيران. وأشارت الواشنطن بوست في أكتوبر 2003 إلى أن "المدافعين عن فكرة حيازة الطيّارين للأسلحة قالوا بأن الطيّارين مُنعوا من انتقاد البرنامج أمام وسائل الإعلام. وعملت الإدارة على توفير الفرص لوسائل الإعلام من أجل إجراء مقابلات مع الطيّارين المؤيدين للبرنامج"[69]. وأدان بريان دارلينغ من تحالف جمعيات طيّاري الخطوط الجوّية هذا الموقف المتحيز الذي تتخذه الإدارة وقال "ينبغي عليهم عدم دفع الضباط الفيدراليين الذين على متن الرحلات إلى قول أشياء جيدة عن البرنامج مع كمّ أفواه الطيّارين الذين ينتقدونه"[70]. وبعد أن وصلت صيحات التذمّر من سياسات الإدارة بشأن الطيّارين المسلّحين إلى وسائل الإعلام، أرسل مسؤول في الإدارة رسالة إلكترونية يحذّر كافّة الطيارين الذين يعملون كضباط فيدراليين على متن الرحلات من أنه ممنوع عليهم حتى التحدث مع أعضاء الكونغرس بشأن هواجسهم المتعلقة بالبرنامج[71]. وحذّر النائب ميكا الوكالةَ بقوله "سوف يتحدث أعضاء الكونغرس إلى أيّ شخص مشارك في البرنامج وفي أي وقت يشاؤون وبدون تدخل من إدارة أمن النقل وإلاّ فسوف نفتح عليهم نار جهنم"[72].

كما تعمل الإدارة على تعقيد البرنامج بأوامر عليا سخيفة تجعل من السهل استدعاء الطيّارين بتهمة انتهاك القانون. وتوجب الإدارة على الطيّارين الذين يخرجون من المقصورة أثناء الرحلة وضع أسلحتهم في صندوق مقفل داخل المقصورة. واتصل بي أحد الطيارين الذي يعمل كضباط فيدراليين أثناء إعدادي لهذا الكتاب وقال بأن الإدارة اشترطت مؤخراً في حال ذهب الطيار إلى دورة المياه، "أن تقف إحدى المضيفات في الجزيرة التي تفصل بين مقاعد الدرجة الأولى ودورة المياه. ولا يجوز لأي شخص من المسافرين على مقاعد الدرجة الأولى النهوض من مقعده والتوجّه نحو الجزيرة طالما أن الطيّار يستعمل دورة المياه. ولا يُسمح للطيار باستخدام دورة المياه قبل التحدث إلى مضيفة والتأكد من أن دورة المياه لا يستعملها أحد".

كما شعر الطيّارون بالقلق من أنه في حال فشلوا في الامتثال للأوامر العليا الجديدة، فقد يتعرّضون لغرامات بسبب انتهاكهم إجراءً أمنياً فيدرالياً ويخسرون رخصهم التي تجيز لهم العمل كطيّارين. واشتكى الطيّار الغاضب الذي اتصل بي من أنّ القانون الجديد "أوجد حالة من الريبة لدى طاقم المقصورة وطاقم الطائرة. إن الأخ الكبير يراقبنا فعلاً - هل يمكنني الذهاب إلى دورة المياه الآن؟"[73]. يقول الكابتن دايف ماكيت، رئيس تحالف أمن طيّاري الخطوط الجوية، بأن أوامر إدارة أمن النقل الجديدة تجعل من ذهاب الطيّار إلى دورة المياه "الزمن الأكثر تهديداً للرحلة حالياً. من الناحية العملية، أفصحت إدارة أمن النقل للإرهابيين عن أعظم المخاوف: اشتروا بطاقات الدرجة الأولى، ولن تكون بحاجة إلى تحطيم الباب، بل مجرّد الانتظار ريثما يُفتح، وعندها تدخلون إلى المقصورة"[74].

مع أنه يُحظر على الطيّارين حمل سلاحهم عند ذهابهم إلى دورة المياه، فالعملاء التابعون لأكثر من مئة وكالة فيدرالية - بما في ذلك سلك السلام ومكتبة الكونغرس - يُسمح لهم بحمل أسلحتهم أثناء السفر جواً[75]. وعلّق النائب الجمهوري جو ويلسون عن ولاية ساوث كارولينا على ذلك بالقول "عند كل خطوة، هناك جهد يُبذل من قِبل إدارة أمن النقل لتعطيل قدرة الطيّارين على حمل السلاح. فهناك الحاجز تلو الآخر لإفشال الفكرة"[76].

من الواضح أن الإدارة تهدف إلى الإبقاء على اعتماد الطيارين على المشرفين على ماكينات المسح لديها - وعلى مراقبي الأمن الفيدراليين الذين يستقلّون أقل من طائرة واحدة من أصل كل عشر رحلات. تتصرّف الإدارة كما لو كان ينبغي الاقتصار في حماية الناس من الإرهابيين على الطرق التي تزيد من سلطات الحكومة.

وبعد التقدم بالكثير من الشكاوى المتعلقة بالموقع الوحيد للتدريب، صرّح الناطق باسم الوكالة هاتفيلد في مارس 2004 بأن "إدارة أمن النقل تنظر في تسيير رحلة مستأجرة من دالاس لتسهيل عملية وصول الطيّارين إلى أرتيزيان نيو مكسيكو[77].

تأخير الرحلات بسبب إدارة أمن النقل

تعمل إدارة أمن النقل على زيادة الشكوك في خيار السفر جواً في الولايات المتحدة. فبعد وقت قصير على إنشاء الإدارة، أعلن وزير النقل نورمان مينيتا عن هدف متمثل في عدم حاجة المسافرين إلى الانتظار لأكثر من عشر دقائق ريثما ينتهون من الإجراءات الأمنية عند نقاط تفتيش الوكالة. ورفع مينيتا الشعار "لا أسلحة، لا انتظار".

غير أن التأخيرات تضاعفت. فقد وصلت أزمان التأخير بسبب الإجراءات الأمنية للوكالة في يونيو 2003 في مطار أتلانتا هارتسفيلد إلى زمن أقصاه 90 دقيقة، ووصلت في مطار سياتل - تاكوما إلى ساعتين كحدٍّ أقصى[78]. وفي مطار لوس أنجلوس الدولي، تخلف ألفَ مسافر عن الرحلةُ الوحيدة التي كانت ستقلّهم بسبب إجراءات إدارة أمن النقل[79]. وأرجع روبرت جونسون، الناطق الرسمي باسم الإدارة، أسباب التأخير في جزء منها إلى "الأعداد الكبيرة جداً من الناس الذين يأتون إلى المطار في وقت واحد"[80].

في أوائل نوفمبر 2003، أعلنت الإدارة بأنه ينبغي على الأشخاص المسافرين في أيام عطلة رأس السنة وعيد الشكر الانتظار لفترات أطول عند نقاط التفتيش، وحثّت بعضُ المطارات المسافرين على القدوم قبل ساعتين على الأقل من مواعيد أقلاع الرحلات المحلّية[81]. وشهد بعض من أكثر المطارات ازدحاماً في البلاد تأخيراً في مواعيد الرحلات استغرق 30 دقيقة عند نقاط التفتيش التابعة للوكالة، بالرغم من أن حالات التأخير في معظم الأماكن لم تكن بالسوء الذي كان متوقّعاً[82]. والتوقعات الرسمية بحدوث تأخير عنى أن الملايين من الناس أمضوا مزيداً من الوقت وهم ينتظرون في المطارات ووقتاً أقل مع عائلاتهم.

وجد عشرات الآلاف من المسافرين الذين كانوا ينوون مغادرة لاس فيغاس في مطلع العام 2004 أنفسهم في وضع لا يُحسدون عليه. فقد أفادت لاس فيغاس ريفيو جورنال عن أن التأخير عند نقاط التفتيش في المطار دام لغاية أربع ساعات[83]. وكمعدل، يعتبر التأخير لمدة تتراوح ما بين ساعتين وثلاث ساعات

عادياً جداً. ورفض المفتش في إدارة مطار لاس فيغاس، جيم بلير، إلقاء اللوم على إدارة أمن النقل بسبب حالات التأخير هذه[84].

تخلّت الإدارة بهدوء عن هدفها المتمثل في "الانتظار لمدة عشر دقائق" في العام 2003 وهي تسمح الآن بمعايير لحالات التأخير المسموح بها وهي تتفاوت بين مطار وآخر. ففي مطار جاكسونفيل بولاية فلوريدا، تقرّر أن يكون الهدف عدم تجاوز مدة الانتظار 30 دقيقة[85]. ويُنصح المسافرون حالياً بالقدوم إلى مطار جون واين في أورانج كاونتي بولاية كاليفورنيا قبل ساعتين ونصف الساعة من مواعيد رحلاتهم. واحتاجت صفوف الانتظار في المطار في مارس 2004 إلى ما يصل إلى ساعة و37 دقيقة ريثما فرغت من عمليات التفتيش[86].

في 27 ديسمبر 2003، أعلنت إدارة أمن النقل عن إصلاحات ثورية تهدف إلى تسريع خطوط الانتظار في المطارات: سيُسمح من الآن فصاعداً للمسافرين الذين يتسببون في إطلاق صفار الإنذار في جهاز الكشف عن المعادن أثناء المرور فيه بإفراغ جيوبهم أو خلع أحزمتهم أو أحذيتهم ثم محاولة المرور عبر الجهاز مجدداً. وقبل اتخاذ هذا الإجراء، كان الراكب الذي يتسبب في إطلاق جهاز الإنذار يُؤخذ جانباً من أجل إخضاعه لتفتيش مكثف بواسطة جهاز الكشف اليدوي. وأشارت الإدارة إلى أن اختباراً أظهر "حدوث تخفيضات هامّة في عمليات التفتيش اليدوي" نتيجة لخيار الفرصة الثانية، وأن كل شخص لم يخضع للتفتيش اليدوي وفّر ثلاث دقائق على المشرفين على ماكينات المسح. ووصف هاتْفيلد من إدارة أمن النقل ذلك بأنه "جهد لزيادة فعالية عمليات المسح الأمنية، كما أنه مَكسب لخدمة المواطن في الوقت نفسه"[87]. وإذا كان هذا المجهود تغييراً إيجابياً، فلماذا احتاج عباقرة إدارة أمن النقل إلى كل هذا الوقت لإجراء هذا الإصلاح؟ لم تقدّر الإدارة مليارات الساعات التي أهدرها المسافرون لأن الوكالة تأخرت في اتخاذ هذه الخطوة الواضحة.

تعتبر طرق السيطرة والتحكم المركزية على النمط السوفياتي، التي تتّبعها إدارة أمن النقل، مصدر العديد من حالات التأخير. وغالباً ما لم يكن للمفتشين في المطارات التابعين للإدارة (الذين كانوا يُعرفون بمفتشي الأمن الفيدراليين) أي

تأثير في تحديد كيفيّة عمل المشرفين على ماكينات المسح في المطارات. وأشار مكتب المحاسبة العامة إلى أنه "في البداية، حددت مقرّات قيادة إدارة أمن النقل مستويات توظيف المشرفين على ماكينات المسح في كافة المطارات بدون السعي إلى الحصول على المدخلات من مفتشي الأمن الفيدراليين". ومعظم مدراء المطارات التابعين للإدارة الذين أجرى مكتب المحاسبة العامة مقابلات معهم قالوا بأنه "كان لديهم صلاحية محدودة في الاستجابة لحاجات التوظيف في المطارات، مثل التعامل مع التفاوت في تدفق المسافرين اليوميين و/أو الموسميين". كما كان لدى مفتشي المطارات التابعين للإدارة القليل من التأثير في تحديد كيفية أداء عمليات المسح. وهم يشكون من عدم وجود "أي دور لهم في مراجعة طلبات الحصول على وظائف أو مقابلة المرشحين أو اتخاذ قرارات متعلقة بالتوظيف"[88]. ويوجد في العديد إن لم نقل في معظم المطارات الكبيرة أعداد من المشرفين على المسح تقل عن الأعداد التي أوصت بها الإدارة بسبب تأخرها في عملية التوظيف والتدريب.

يقوّض هذا النقص المستمرّ في أعداد الموظفين أخلاقيات العمل لدى الإدارة والانضباط فيها. وقال أحد المفتشين في المطارات لمكتب المحاسبة العامة بأن "عملية التوظيف المطوّلة حدّت من قدرته على التصدي للقضايا المتعلقة بأداء المشرفين على ماكينات المسح، مثل التغيّب أو التعب، وأسهمت في توكّل المشرفين على ماكينات المسح لأنهم على دراية بأنه من غير المرجح فصلهم من أعمالهم بسبب النقص في أعداد الموظفين"[89]. ومع أنه كان من المفترض أن يؤدي إخضاع وظائف الأمن في المطارات إلى الإشراف الفيدرالي إلى جعل الأميركيين تلقائياً أكثر أمناً، فالموظفون لدى الإدارة يظهرون سمات شخصية جعلت الموظفين الحكوميين أضحوكة لمئات من السنين.

التآمر ضدّ الكفاءة

حدّد مرسوم العام 2001 الذي أنشأ إدارة أمن النقل، بأنه بنهاية نوفمبر 2004، يمكن للمطارات الانسحاب من إدارة أمن النقل والطلب من الشركات

الخاصة توفير الأمن فيها بدلاً من الإدارة. ستبقى الحكومة الفيدرالية ملتزمة بمراقبة المعايير ودفع رواتب الموظفين، غير أن المشرفين على ماكينات المسح لن يعودوا عملاء فيدراليين.

كما حدّد مرسوم العام 2001 بأنه سيُسمح لخمسة مطارات بتنفيذ مشاريع تجريبية تعتمد على موظفين يشرفون على ماكينات المسح ينتمون إلى القطاع الخاص. ولسوء الحظ، تعمل إدارة أمن النقل على إفساد هذه المشاريع. فالإدارة تمنع الشركات الخاصة من توفير تدريب لهؤلاء المشرفين أفضل من التدريب الذي توفره الإدارة لموظفيها: ومُنعت الشركات الخاصة على وجه الخصوص من توفير ساعات إضافية من التدريب لموظفيها الذين يشرفون على ماكينات المسح. وأشارت الواشنطن بوست إلى أن الشركات التي تدير مشاريع تجريبية "محبطة بسبب رفض إدارة أمن النقل لطلباتها بتدريب الموظفين على اكتشاف القنابل واستجواب الركاب المريبين، والوصول إلى سرعة المشرفين على ماكينات المسح الذين دربتهم إدارة أمن النقل"[90]. وأوضح تورمايل المتحدث باسم الإدارة أن الوكالة حظرت على الشركات طرح تقنيات أمنية مبتكرة بدون موافقة الإدارة لأنه يقع علينا "واجب التأكد من أن كافة الإجراءات الأمنية منسّقة على الوجه المطلوب"[91]. وإدارة أمن النقل أكثر يقظة في تقويض أسس المنافسة المحتملة منها في مراقبة كفاءة الذين يعملون لديها على ماكينات المسح. وخلص تقرير أمن المطارات إلى أن القيود التي تفرضها الإدارة "قضت من الناحية الفعلية" على الفحص الذي أمرت به الجهات الفيدرالية للمشرفين على المسح في الشركات الخاصة "مما يجعل أية مقارنة بين المشرفين على ماكينات المسح المنتمين إلى كل من القطاع الخاص والوكالة الفيدرالية مثيرة للمشكلات". واشترطت إدارة أمن النقل "ضرورة إدارة المشاريع التجريبية الخمسة وفقاً للطريقة التي تتّبعها الإدارة في تشغيل ماكينات المسح"[92]. وربما كانت الإدارة تعتبر بأنه من الجرائم الفيدرالية معاملة المسافرين جواً بطريقة أفضل من طريقة تعامل الإدارة معهم. وحذّر مكتب المحاسبة العامة في نوفمبر 2003 من أن تقريراً منتظراً حول المشاريع التجريبية الخاصة سيكون

قليل الفائدة لأن الإدارة لا تحتفظ ببيانات موثوقة حول كفاءة العاملين لـــديها على ماكينات المسح"[93].

وعلّق ستيفن فان بيك من المجلس الدولي للمطارات، وهي مجموعـــة ضـــغط تعمل لصالح المطارات الأميركية على ذلك قائلاً "أحد أهم انتقاداتنـــا لإدارة أمـــن النقل هو أنها لا تملك مجموعة من المعايير لخدمة العملاء. وهذا على الأرجح الأمـــر الأكثر مدعاة للإحباط في المطارات"[94]. وقد عبّر ما يزيد على مئة من المطـــارات عن اهتمامها في خصخصة عمليات المسح لديها. فقد باتت خـــدمات الركـــاب وعمليات المسح تسير بشكل أكثر سلاسة في خمسة مطارات تستخدم مشرفين من القطاع الخاص على عمليات المسح منها في العديد من المطارات التي تشرف عليها إدارة أمن النقل.

وهناك بعض المطارات التي يساورها القلق في حال اختارت التخلّي عن إدارة أمن النقل لأن الإدارة قد تمنعها من توظيف المزيد من المشرفين على ماكينات المسح من أجل تسريع حركة المسافرين. فهذا سيؤدي ببساطة إلى إطالة عمـــر مشـــكلة التحكم المركزي. وكما قال النائب ميكا، "إن الحماقات التي ترتكبها إدارة أمـــن النقل في توظيف العمال في هذه المطارات أسطورية أصلاً. وهم لـــن يعمـــدوا إلى تصويب الأمر لأنهم حكومة كبيرة"[95].

أصدر مكتب المحاسبة العامة تقريره حول المشرفين على ماكينات المسح في القطاع الخاص مقابل نظرائهم الحكوميين في أبريل 2004. وجد التقرير، كمـــا لخّصه تقرير أمن المطارات، بأن إدارة أمن النقل وفّرت القليـــل مـــن الفـــرص "لإظهار الابتكارات، والتوصل إلى مستويات مرتفعة من الكفـــاءة، وتطبيـــق مبادرات تتجاوز المتطلبات التنظيمية الدنيا"[96]. كما أن الشـــركات الخاصـــة كانت مقيّدة لأن الإدارة منعتها من توظيف مشرفين على المسح بالقدر الـــذي كانوا يرغبون به. لكن، وبالرغم من هذه القيود، لا تزال المشاريع التجريبيـــة الخاصة تجد طرقاً عديدة للتحديث. وكما لاحظ النائب ميكا، فإن المطـــارات التي يشرف على أمنها القطاع الخاص وجدت فعلاً طرقاً أفضل، بما في ذلـــك "100 في المئة من التدريب المختلط للمشرفين على المسح؛ وتوظيف خليط من

المشرفين العاملين بدوام كامل ودوام جزئي؛ وتوفير التدريب المتكـرّر محلّيـاً، وتطوير مختبرات تعليمية حاسوبية؛ والفحص المسبق لكافّة المرشحين من أجـل ضمان وفائهم بالمتطلبات الدنيا التي وضعتها إدارة أمن النقل". وأشار ميكا إلى أن بعضاً من هذه الابتكارات "يجري تطبيقها الآن في كافة المطارات التي تشرف عليها الوكالة الفيدرالية. إن هذا لا يعتبر مصادفة"[97].

لا يوجد سبب يجعلنا نتوقع أن الشركات الخاصة ستوفر أمناً خالياً مـن الشوائب في المطارات. لكن في حين يرى العديد من الناس في نجاح المختطفين يوم 9/11 دليلاً على فشل الشركات الخاصة على إدارة الأمن، فقـد كانـت أحداث 9/11 فشلاً عاماً من جانب إدارة الطيران الفيدرالية في القيام بواجبها أمام الشعب الأميركي. وقبل 9/11، كانت الحكومة الفيدرالية مسؤولة أصـلاً عن أمن التفتيش في المطارات. فإدارة الطيران الفيدرالية قامت بعمـل أخـرق بتجاهلها القوانين والمهل التي وضعها الكونغرس لفرض معايير أرقى من أجـل حماية المسافرين.

الخلاصة

في أبريل 2004، قدّم كل من المفتش العام للأمن واستشاري مـن القطـاع الخاص تقريراً إلى الكونغرس حول نوعية المشرفين على المسح في المطـارات الـتي كانت "مدمّرة" في رأيهما، وفقاً لما نقلته الواشنطن بوست. (فقد كان التقريـران سرّيين). وأشارت البوست إلى أن "التقريرَين خلصا إلى أنه يوجد فارق بسيط بين النظام الحالي والنظام الذي كان معمولاً به قبل استحداث إدارة أمـن النقـل"[98]. واشتكى النائب الديموقراطي بيتر ديفازيو عن ولاية أوريغون، وهو أرقـى عضـو ديموقراطي في اللجنة الفرعية للطيران التابعة للمجلس، من أن "معـدّلات الفشـل [الذي يقع فيه المشرفون على المسح] لم تتغير من العام 1987 وحتى اليوم"[99]. وفي شهادته، قال المفتش العام لأمن الوطن، كلارك كينت إرفين، بأن أداء كـلّ مـن المشرفين على المسح التابعين لإدارة أمن النقل والتابعين للقطاع الخاص العاملين في خمسة مطارات كان "ضعيفاً" وفقاً للاختبارات السرّية. وأضاف إرفين بأن "النتيجة

لم تكن غير متوقعة، بسبب درجة تدخل الإدارة في توظيف المشرفين على المسح في المشاريع التجريبية، ونشرهم، وتدريبهم". وحذّر إرفين من أن "إدارة أمن النقل بحاجة إلى تطوير معايير يمكن قياسها لتقييم كل من المتعاقدين والمشرفين على المسح من الفيدراليين بالشكل المناسب"[100].

تشير آخر التقارير بجلاء إلى أن الإدارة أعطت القليل باستثناء صفوف الانتظار الطويلة والإزعاج الذي لا جدوى منه للملايين من الأميركيين. غير أن هذه التقارير تحثّ الوكالة على الأقل على الاستمرار بالعمل بحماس على منع تضليل الأميركيين بالحقائق. وقد ظهر المتحدث باسم الإدارة، هاتفيلد في برنامج توداي شو الذي تبثّه محطة أن بي سي واحتج على البيان الذي أصدره المفتش العام، قائلاً بأن "النقطة التي تعنينا في هذا المجال هي أنك تسمع هذه التصريحات الملتهبة بأن أداءهم ضعيف أو أن النظام اختُرق في 9/11. وهذا لا يدخل في صلب الموضوع، وهو أن النظام تعرّض للاختراق في 9/11، وأننا اتخذنا خطوات غير عادية لتحسينه". وأشار هاتفيلد إلى أن "الأخبار المشجّعة التي وردت في التقرير يوم أمس" هي أن "مستويات الأداء باتت أعلى من أي وقت مضى"[101].

تباهى بوش في العام 2002 بأن القانون الذي أوجد إدارة أمن النقل "عزّز بدرجة كبيرة من وسائل حماية الركّاب والبضائع في أميركا"[102]. لطالما كانت إدارة أمن النقل غير مسؤولة وغير أمينة. وبدلاً من أن تجعل الأميركيين آمنين من الإرهابيين، جعلتهم فريسة للعملاء الفيدراليين. ولا يوجد سبب يدعونا إلى توقّع أن تقوم الإدارة بفتح صفحة جديدة.

إن إدارة أمن النقل ليست مسؤولة أمام أي مواطن أميركي. وهي ترى أنها مخولة بإلحاق ما أمكن من أضرار بخطط سفر الأميركيين بالقدر الذي تراه مناسباً. والنائب ميكا أوضح حقيقة المسألة عندما قال "لقد أوجدت الإدارة بيروقراطية ضخمة أثبتت عدم قدرتها على التكيّف ومجاراة متطلبات صناعة الطيران التي تتغيّر باستمرار"[103]. وكما أشار الاستشاري لدى شركات الطيران، مايكل بويد، "فالإدارة خطر على البلاد لأنها تضع ستاراً دخانياً مخادعاً

من الأمن، وتبدّد المليارات التي ينبغي أن تُنفَق على الأمن المحترف والاستباقي. وما لم يتم استبدال الإدارة بنظام أمني يشرف عليه موظفون محترفون، ويتمتع بالاستقلالية السياسية، ويخضع للمساءلة بالكامل، فسوف نظل لقمة سائغة أمام الإرهاب"[104].

إن الحماقات التي ترتكبها إدارة أمن النقل ما هي إلاّ إشارة تنبيه للأميركيين بعدم توقّع الحصول على الأمن من سلطة مجنونة واعتباطية. والإدارة توفّر الدليل تلو الدليل على الطبيعة المخادعة للستار الأمني الفيدرالي.

الفصل الثاني عشر

جون أشكروفت،
ملك "الحرّية المنظّمة"

إن ما ندافع عنه هو الذي حاربت من أجله الأجيال السابقة ودافعت: دولة تتميّز بأنها نموذجية، ومنارة... وموطن للعدالة. موطن للحرّية.

- المدّعي العام جون أشكروفت، 15 نوفمبر 2003[1]

صرّح المدّعي العام جون أشكروفت بأنه وجد "نداءه" بعد 9/11[2]. يعتمد أشكروفت على التقوى والتأكيد على صوابية كشف حقيقة كافّة الانتقادات التي وُجِّهت إلى الأعمال التي قامت بها الحكومة الفيدرالية في الحرب ضدّ الإرهاب.

في العام 1997، عارض أشكروفت بقوة اقتراح إدارة كلينتون بالسماح بعمليات المراقبة، محذّراً من منح الحكومة "قدرة أورْويلية على التنصّت متى شاءت وبشكل فوري على اتصالاتنا التي نجريها عبر الإنترنت". وأعلن أشكروفت بأنه "لا يوجد سبب لتسليم الأخ الكبير المفاتيح من أجل فتح يوميات بريدنا الإلكتروني، وفتح سجلات الصراف الآلي، وقراءة سجلاتنا الطبّية"[3].

غير أن أحداث 9/11 جعلت الحكومة جديرة بالثقة - في نظر أشكروفت على الأقل. أو ربما أصبحت الحكومة الفيدرالية بمثل نقاء الثلج في 20 يناير 2001، عندما أدلى أشكروفت بالقسم كمدّعٍ عام.

شرح أشكروفت رؤيته حول أميركا في العام 2003 فقال "الحرّية المنظمة تعني

عدم وجود ترخيص أو أخ كبير، ولكنها تمثل المفهوم الذي يعتنق الحرّية والأمن بوصفهما قيمتين متمّمتين تدعم إحداهما الأخرى... إن مفهوم الحرية المنظمة يعترف بأنه لكي تنمو الحرّية في أميركا، يتعيّن أن يكون الأميركيون آمنين"[4]. وبالتالي، فإن أي شيء تقوم به الحكومة من أجل زيادة الأمن يعني تلقائياً أنه مؤيّد للحرّية.

يهدف أشكروفت الآن إلى إقناع الأميركيين بأنه كلما زادت الصلاحيات التي تملكها الحكومة، كلما أصبحت حرّيات الشعب أكثر أمناً. وأشارت ناشونال جورنال إلى أن أحد "المبادئ الأساسية" والرئيسية "لمذهب أشكروفت" يتلخص في أن "حكومة قوية شرط أساسي للحرّية الحقيقة"[5].

والمفتاح "للحرّية المنظمة" بالنسبة إلى أشكروفت هو في تخويل الحكومة سلطة شبه مطلقة على أي شخص يُتَّهم بانتهاك أي قانون. فقد أعلن اشكروفت في يونيو 2003 بأنه "عندما ينتهك الناس القانون، فإنه لا يعود لديهم حقّ في البقاء أحراراً"[6]. لم يكن أشكروفت يتكلم عن الجرائم الخطيرة. وبدلاً من ذلك، فإن أي انتهاك للقانون كافٍ كما هو واضح لإلغاء حرّية مرتكبه.

انتهاكات دستورية

في خطاب ألقاه أمام شرطة ممفيس في 18 سبتمبر 2003، تباهى أشكروفت بالقول "في فترةِ ولايتي، ستؤدي وزارة العدل مهامّها بطريقة تعكس أكثر الأفكار نبلاً من حيث المعايير كما ينص دستور الولايات المتحدة"[7]. إن مفهوم أشكروفت حول النبل خارج عن المألوف بعض الشيء، لأنه من الواضح أنه يتضمن قيام الموظفين الفيدراليين بضرب الأشخاص الذين لم يدانوا بأية جريمة.

لا شيء يجسّد "حرّية أشكروفت" أكثر من الجولة العظيمة التي أعقبت 9/11. كان وليام بلاكستون، الفيلسوف القانوني البريطاني الذي عاش في القرن الثامن عشر والذي أثّر بشكل عميق في الآباء المؤسسين، قد حذّر قائلاً "أن تسلب من رجل حياته أو تصادر بالقوة عقاره، بدون اتهام أو محاكمة، تصرّف ينمّ عن طغيان في غاية القبح والسوء، ويتعين أن ينشر الذعر في البلاد بأكملها؛ لكن احتجاز

المرء، عبر زجّه في السجن سرّاً، حيث لا يعرف بمعاناته أحد أو يطويها النسيان، عمل أقل علانية، وأقل بروزاً، وهو بالتالي آليّة أكثر خطراً للحكومة الاستبدادية"[8].

لكن بالنسبة إلى أشكروفت، الاعتقالات الجماعية السرّية هي ذروة الحرّية الجديدة. وحبس الناس سرّاً واحتجازهم بدون توجيه تُهَم رسمية هو التصرّف نفسه الذي تدينه حكومة الولايات المتحدة عندما ترتكبه الأنظمة الأجنبية. لكن عندما يقوم أشكروفت وشركاه بالأمر نفسه، فهذا يثبت فقط إخلاص الحكومة للحرّية من خلال الأمن.

بعد 9/11، كان مقبولاً أن تلقي الحكومة الفيدرالية شبكة واسعة من أجل الإمساك بالمشتبَهين عندما كان يوجد تخوّف كبير من حدوث موجة ثانية من الهجمات الإرهابية. وكان من المفهوم أن تستهدف الحكومة وتستجوب العديد من الأشخاص الذين لم يسبق أن أثاروا الشبهات. غير أن اعتقال ما يزيد عن 1200 من العرب والمسلمين وأبناء الجاليات الأخرى عقب 9/11 سرعان ما أصبح حلبة سياسة بعيدة كل البعد عن النزاهة. وعندما تُثار الشكاوى بشأن معاملة المحتجَزين، كان أشكروفت ينتقم من أي شخص تجرّأ على انتقاد الحكومة في تلك الفترة. وفي شهادته أمام مجلس الشيوخ في 6 ديسمبر 2001، شجب أشكروفت المنتقدين الذين "تحولت تصريحاتهم الجريئة حول ما أسموه حقيقة، بسرعة، بعد التمحيص، إلى افتراض مبهم". وتابع هجومه الشديد قائلاً "كل تصرّف تقوم به وزارة العدل... يستهدف بدقة شريحة ضيّقة من الأفراد - الإرهابيين"[9].

في الواقع، وجد المفتش العام في وزارة العدل بأن الأمر الوحيد الضروري لكي يُعتبَر المهاجر غير الشرعي من المسلمين أو العرب "إرهابياً مشتبهاً به" كان رؤيته من قِبل عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في نيويورك أو نيوجرسي يوم 9/11. جرى احتجاز الطلاب العرب للاشتباه بأنهم إرهابيون لأنهم كانوا يعملون في محلات بيع البيتزا (الذي يعدّ انتهاكاً لشروط التأشيرات التي تُمنح للطلاب)، وتم حبس مهاجر باكستاني بعد أن لفت الانتباه لأن رفاقه فشلوا في جزّ الأعشاب وعلّقوا ثيابهم الداخلية على السياج بغرض تجفيفها. وجرى اعتقال أحد المسلمين

"لتظهيره لفّة فيلم يحتوي على عدّة صور لمركز التجارة العالمي ولا يحتـــوي علـــى صور لمواقع أخرى في منهاتن"[10].

وبعد مرور شهر على أحداث 9/11، كثرت المزاعم الـــتي تفيـــد بتعـــرّض المحتجَزين للضرب ومنعهم من الاتصال بمحامٍ. وفي 16 أكتوبر، صرّح أشـــكروفت بأنه "سيكون سعيداً لكي يسمع من الأفراد عن أي سوء معاملة مزعوم للأفـــراد، لأن تلك ليست طريقتنا في أداء عملنا"[11]. ووعد "بأننا سنحترم الحقوق الدستورية وسنحترم كرامة الأفراد"[12]. لاقت دعوة أشكروفت آذاناً صمّاء، لأن العديد مـــن الأشخاص الذين أسيئت معاملتهم كانوا محتجَزين في زنزانات إفرادية.

في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 27 نوفمبر 2001، قال أشـــكروفت بأنـــه "ليس صحيحاً البتّة أن "المحتجَزين غير قادرين على توكيل محـــامين أو الاتصـــال بعائلاتهم"[13]. وكرّر أشكروفت هذا الزعم أثناء إدلائه بشـــهادته في 6 ديســـمبر 2001 أمام مجلس الشيوخ حيث قال "لقد صيغت جهودنا بعناية من أجل تجنّـــب انتهاك الحقوق الدستورية أثناء عملنا على إنقـــاذ أرواح الأميركـــيين... وجميـــع الأشخاص المحتجَزين يملكون الحق في الاتصال بمحاميهم وعائلاتهم"[14].

كانت تلك كلمات مرتجَلة. فقد أشار المفتش العام في وزارة العدل في يونيو 2003 بأنه تم الإبقاء على المحتجَزين في الحبس الانفرادي لعدة أسابيع بعد اعتقالهم وأنهم مُنعوا من الاتصال بمحامين أو بأفراد عائلاتهم. ومُنع المحامون الذين وكلـــهم أفراد العائلات مراراً من الاجتماع بالمحتجَزين وقيل لهم كذباً بأن موكّليهم ليســـوا في السجون عندما حاولوا زيارتهم. وكانت المحكمة العليا قد قضت في العام 1991 بأنه في ظل "غياب ظروف غير عادية"، فإن الفشل في توجيه التهمة إلى شـــخص "في غضون 48 ساعة من إصدار الأمر بالاعتقال... ينتهك التعديل الرابع"[15].

وأفاد المفتش عن وجود أدلّة تشير إلى أن السجناء تعرّضوا إلى سوء معاملـــة على الصعيدين البدني والذهني، مقتبساً من أحد حراس السجون الفيدرالية الـــذي قال بأنه "رأى ضباطاً يرمون المحتجزين على الجدران وقال بأن تلك ممارسة شـــائعة قبل أن يبدأ السجن بتصوير المحتجَزين على أشرطة الفيديو"[16]. ولم يبذل مكتـــب التحقيقات الفيدرالي أي جهد من أجل التحقق من التهم التي تقول بـــأن حـــرّاس

السجون يضربون السجناء.

غالباً ما كانت تتم عرقلة التحقيقات التي يجريها المفتش العام من قِبل المسؤولين عن السجون الفيدرالية. ويفترض أنه تم إتلاف معظم الأدلة التي تشير إلى سوء معاملة السجناء، وخصوصاً أشرطة الفيديو التي يصرّ المسؤولون عن السجون على أنها مُحيت.

أثار كشف المفتش العام في يونيو 2003 عن إساءة معاملة السجناء غضب فريق أشكروفت. وبعث نائب المدّعي العام، لاري تومبسون، برسالة إلى المفتش العام يشتكي فيها من أنه كان "غير منصف في انتقاده لسلوك العديد من أعضاء فريقه في تلك الفترة"[17]. من الواضح أن الانتقادات الدقيقة التي وجهها المفتش العام جريمة أخطر بكثير من التصريحات الزائفة التي يدلي بها أشكروفت باستمرار. وصرّحت المتحدثة باسم وزارة العدل، باربرا كومْستوك، قائلة "نحن لا نقدم اعتذارات عن محاولتنا العثور على كافة الطرق القانونية الممكنة لحماية الشعب الأميركي من حدوث المزيد من الهجمات الإرهابية غير أن تقرير المفتش العام احتوى على الدليل تلو الدليل على أن المسؤولين الفيدراليين حرموا بدون وجه قانوني المحتجَزين من الحقوق التي أعلنت المحكمة العليا بأنه يتعين على كل معتقَل ومحتجَز أن يتمتع بها"[18].

وبعد مرور ثلاثة أيام على نشر تقرير المفتش العام، كان لأشكروفت ظهور نادر أمام اللجنة القضائية التابعة للكونغرس حيث أعلن عن أن الولايات المتحدة تخوض "حرباً إيديولوجية" ضد الإرهابيين. وعلى الرغم من النتائج الصارخة التي توصل إليها المفتش العام، فقد استمرّ أشكروفت في إنكار حقيقة أن وزارة العدل انتهكت الحقوق القانونية للآخرين: "في كافة نشاطات وزارة العدل، لم ننتهك القانون، كما أننا لن ننتهك القانون. وسندعم القانون"[19]. وربما كان من المفترض بالناس أن يستنتجوا بأن سلطة الحكومة التي لا تخضع للرقابة لا تشكل تهديداً للحرّية لأن عملاء الحكومة يضربون المشتبه في ارتكابهم جرائم فقط. وطالما أنك لا تقوم بعمل خاطئ، فلن تتعرّض للضرب، ما لم ترتكب الحكومة خطأً بريئاً.

وفي الشهر التالي، قال أشكروفت في خطاب ألقاه في بورتلاند، أوريغون بأن

"ما من شخص احتُجز من قِبل وزارة العدل بدون أن توجَّه إليه تهمة. وما من شخص احتُجز بدون أن يكون قادراً على الاتصال بمحامٍ"[20]. لكنّ العديد من المحتجَزين أوقفوا وخضعوا لاستجوابات مكثفة لفترات طويلة قبل أن يُسمح لهم بتوكيل محامٍ. لكن السماح لشخص ما بتوكيل محامٍ فقط بعد ضربه إلى حين الاعتراف بأنه مذنب ليس التصرف الذي خطر على بال الآباء المؤسسين في التعديل السادس لقانون الحرّيات.

وفي الوقت الذي استمرّ فيه أشكروفت بإنكار حدوث أية إساءات فيدرالية، كان يعمل على استغلال حملة الاعتقالات الضخمة للمشتبهين في 9/11 من أجل إثبات صحة تطبيق القانون في الحرب على الإرهاب. وفي خطاب ألقاه في اجتماع لجمعية المطاعم الوطنية في واشنطن (وهم جمهور غير معارض)، تباهى أشكروفت بالقول "بأننا قمنا بترحيل أكثر من 515 فرداً على علاقة بهجمات 11 سبتمبر"[21]. وبعد قرابة سنتين على اتضاح أن حملة الاعتقالات الضخمة التي تلت 9/11 كانت مسرحية هزلية بدرجة كبيرة، أفرط أشكروفت في مديح مئات من الاتهامات الكاذبة التي وُجِّهت إلى الأجانب كبرهان على إخلاص الحكومة وكفاءتها. ولو كان لدى الفيدراليين أي سبب للاعتقاد بأن الأشخاص المرحَّلين كانوا إرهابيين فعلاً، لعمدوا بشكل شبه مؤكد إلى محاكمتهم مع ضجة إعلامية كبرى.

لم يعمد المفتش العام إلى إنهاء تحقيقه بعد نشر تقريره في يونيو 2003. فقد اكتشف مفتش عام كان يزور سجناً فيدرالياً في نيويورك صفوفاً من أشرطة الفيديو في غرفة للتخزين أظهرت كيفية معاملة محتجَزي 9/11. أصدر المفتش العام تقريراً آخر في ديسمبر 2003 كشف فيه عن أن بعض الحرّاس في السجن الفيدرالي الموجود في مركز الاعتقال العاصمي في بروكلين "ضربوا المحتجَزين بالجدران، ولوّوا أذرعهم بطرق مؤلمة، وداسوا على سلاسل الأصفاد التي تكبّل أرجلهم وعاقبوهم بإبقائهم محتجَزين لفترات طويلة من الزمن"[22].

وبعد وقت قصير على 9/11، علّق حرّاس أحد السجون قميصاً مع علم أميركي وشعار "هذه الألوان لا تنسجم مع بعضها" على جدار في الغرفة التي كان يدخل المحتجَزون من خلالها إلى السجن. وأصبح القميص مغطىً ببقع الدماء.

واستناداً إلى أحد الضباط برتبة ملازم في ذلك السجن، بدا أن بعضاً من تلك البقع كانت من "أنوف مدمّاة مسحت بالتسلسل، وأن بقعاً أخرى بدت أشبه بدم بصقه شخص من فمه". وأظهرت أشرطة الفيديو وجوه العديد من المحتجَزين وهي تُدفع في القميص أو يتم الإمساك بها بالقرب منه. كما كشفت الأشرطة عن أن بعضاً من الموظفين الفيدراليين في مكتب السجون كذبوا على المسؤولين الذين أرسلهم المفتش العام. وتابع التقرير فقال "رأينا أن بعض أعضاء الفريق شاركوا في التصرّف عينه الذي أنكروه على وجه التحديد في المقابلات التي أُجريت معهم". وأشار التقرير إلى أن "ثلاثة من أعضاء الفريق صرّحوا في المقابلات التي أُجريت معهم بأنهم لم يدفعوا المحتجَزين إلى الجدار لأن ذلك سيكون تصرفاً غير ملائم. لكن عندما شاهدنا أشرطة الفيديو، رأينا هؤلاء الضباط أنفسهم وهم يدفعون المحتجَزين نحو الجدار... وقال لنا مسؤول سابق بأنه لم يرَ أي ضابط يلوي معاصم المحتجَزين أو يسحب أصابعهم، لكننا شاهدنا في أحد أشرطة الفيديو ذلك الشخص وهو يلوي أصابع أحد المحتجَزين بطريقة بدت مؤلمة جداً ولم يظهر أن طريقته هذه كانت تخدم أي غرض إصلاحي"[23].

يوجد في أشرطة الفيديو التي صُوّرت في السجن العديد من الفراغات المريبة. فقد أشار التقرير إلى أن "العديد من الأشرطة تبدأ أو تنتهي في منتصف أجسام مرافقي المحتجَزين، كما أنه لم يتم العثور على أشرطة تصوّر حوادث 'استخدام العنف'، مع أنه كان ينبغي الاحتفاظ بهذه الأشرطة لمدة سنتين بناء على سياسة "مكتب السجون. ولم يقدّم المسؤولون أي تفسير لعمليات الحذف هذه". وأضاف التقرير بأن "ضباط السجن كانوا على علم بوجود كاميرات التصوير". وعلّق المفتش العام غلين فاين على ذلك بالقول "إذا كانت هذه الحوادث تشير إلى ما يحدث أمام الكاميرا، فما الذي كان سيحدث لو لم تكن موجودة؟"[24].

ما هو عدد الأشخاص الذين يحتاج الحرّاس الفيدراليون إلى ضربهم قبل أن يعترف جون أشكروفت بأنه جرى انتهاك حقوق أحدهم؟ وقد أصدر مارك كورالو، كبير المتحدثين باسم وزارة العدل، البيان التالي: "من دواعي الأسف أن سوء التصرف المزعوم لحفنة من الموظفين تلفت الأنظار عن العمل الجيد الذي قام

به الموظفون الإصلاحيون في مركز الاعتقال العاصمي وفي الأماكن الأخرى في البلاد. لقد قاموا بعمل محترف ولائق في تعاملهم مع الغالبية العظمى من المحتجَزين الغرباء البالغ عددهم 762 شخصاً"[25]. وقال البيان الصحفي بأنه جرى توجيه مكتب السجون من أجل مراجعة تقرير المفتش العام "واتخاذ الإجراءات الملائمة عند اختتام مراجعته" وأن المحامين الفيدراليين يراجعون التقرير لمعرفة "ما إذا كان من المناسب التقدم بشكاوى قضائية".

على الأرجح أنه لم يسمع الأميركيون لغاية الآن حتى عن جزء بسيط من الإساءات التي ارتكبها العملاء الفيدراليون في الحرب ضدّ الإرهاب. فلم تكن توجد في العديد من الجلسات بين الفيدراليين والمشتَبه فيهم أية أشرطة فيديو مزعجة لتوثيق سوء المعاملة المحتمل. ومع ذلك، فإنه لا يوجد سبب يدعونا إلى الافتراض بأن ادعاءات أشكروفت بالطهارة أكثر جدارة بالتصديق في ما يختص بعمليات المراقبة أو الإجراءات غير القانونية منها في ما يتعلّق بمعاملة المحتجَزين.

لو أن مجموعة من حماة البيئة المتطرّفين أخذوا مجموعة من الموظفين الفيدراليين رهائن وضربوهم وأدموهم، لكان أشكروفت أول من يشجب المجرمين ويطالب بإنزال أقصى العقوبات فيهم. لكن عندما يقوم موظفون حكوميون بعمليات الضرب، فعلى الأرجح أن يتعامل مع المسألة على أنها خطأ غير مؤذٍ وشيء يمكن طمسه بسرعة من خلال القليل من المناسبات الإعلامية الخدّاعة التي تلفت الانتباه.

تعريف معنى الحرّية

يتطلّب الدفاع عن مرسوم المواطنة إعادة تعريف معنى الحرّية الأميركية. وكان أشكروفت قد أعلن في خطاب ألقاه في 19 أغسطس 2003 واستهلّ به جولة وطنية للترويج لمرسوم المواطنة، بأن "جهودنا تحصل على المكافأة من ثقة الشعب الأميركي... فهناك واحد وتسعون في المئة من الأميركيين يفهمون أن مرسوم المواطنة لم يؤثر على حقوقهم المدنية أو على الحقوق المدنية لعائلاتهم"[26].

لقد عمل أشكروفت على تشويه البيانات التي أشار إليها استطلاع الرأي العام. فقد طرح الاستطلاع، الذي أجرته شبكة فوكس نيوز (أكثر الشبكات

الإعلامية دفاعاً عن بوش)، على المشاهدين السؤال التالي: "حسب معرفتك، هل تأثر أحد حقوقك المدنية أو أحد الحقوق المدنية لأي فرد من أفراد عائلتك بمرسوم المواطنة؟" فالسؤال الذي طُرح في استطلاع الرأي كان "حسب معرفتك" - وهو ما قام أشكروفت بتحويله إلى "يفهم".

تُغيّب الحكومة الحقائق عن الشعب أولاً، ثم تعتمد على جهله لكي تبرهن أن الناس محكومون بطريقة جيدة. إن مجرّد كون 91 في المئة من المشاركين قد لا يكونون على دراية بتعدّيات الحكومة لا يبرهن أن الحكومة لا تنتهك حقوق الناس.

تلقي وزارة العدل ظلالاً كثيفة من السرّية على السلطات التي يوفرها مرسوم المواطنة وكيف يجري استخدامها وعلى كيفية تأثيرها على الناس. فالمرسوم من حيث الواقع يعطي مكتب التحقيقات الفيدرالي حقّ الإطلاع على البريد الإلكتروني الخاص بالأميركيين، باستخدام نظام "كارنيفور"، وهو نظام يسجل البريد الإلكتروني، يمكن لمكتب التحقيقات بسهولة الحصول على مذكّرة تفتيش لتعقب نشاط البريد الإلكتروني لشخص وحيد. وبعد أن يجبر مكتبُ التحقيقات الفيدرالي مورّدَ خدمات الإنترنت على إرفاق الصندوق الأسود لكارنيفور بنظامه الحاسوبي، يمكن لعميل في المكتب الضرب على مفتاح وحيد لينسخ تلقائياً كافة الرسائل الإلكترونية لعملاء مورّد خدمات الإنترنت[27]. تم تصميم كارنيفور لكي تكون ذراعه بعيدة المنال - وقادراً "عن طريق الصدفة" على انتهاك حقوق أعداد ضخمة من المواطنين. وعلى الرغم من السجل القبيح لإساءات مكتب التحقيقات الفيدرالي في مخططاته الخاصة بالمراقبة الشاملة، فلم يفعل الكونغرس شيئاً للإشراف على كيفية استخدام كارنيفور.

إن مرسوم المواطنة لا يوسّع من الصلاحيات الفيدرالية للقيام بعمليات التنصت وحسب، بل ويزيد من صعوبة معرفة المواطنين وأعضاء الكونغرس لكيفية مراقبة مكتب التحقيقات لهم، والطرق التي يجري استخدامها، وعدد كلمات الأميركيين البريئة وحياتهم التي يجري مسحها بواسطة شبكات سحب المعلومات السرّية. فقد تضاعف عدد أشرطة التسجيل السلكية السرّية التي وافقت عليها

محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية (فيزا) تقريباً منذ سنّ مرسوم المواطنة[28]. وهذه المحكمة، التي لا تعقد جلسات استماع علنية أبداً، والتي تظل كافة إجراءاتها سرّية إلى الأبد، والتي لا تسمح لمحامي الدفاع بالطعن في قرارات الموافقة على التنصت، مشهورة جداً لدى المدّعين العامّين. وفي العام 2003، حصل العملاء الفيدراليون على طلبات بالتنصت من فيزا فاق عددها ثلاثة أضعاف ما حصلوا عليه من القضاة الفيدراليين في القضايا الجنائية. وأشار تيموثي إدغار من الاتحاد الأميركي للحرّيات المدنية في ميسوري الشرقية إلى أن الفورة في مذكّرات المراقبة السرّية التي تصدرها فيزا التي تجيز استخدام أجهزة التنصت توضح أن "إدارة بوش تستخدم أدوات تصيّد الجواسيس من أجل تفادي الإجراءات الحمائية الأساسية التي توجد في القضايا الجنائية"[29].

كما أن مرسوم المواطنة يجعل من السهولة بمكان على عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي الاستيلاء على المعلومات الخاصّة عبر "رسائل الأمن القومي". تجبر رسائلُ الاستدعاء القضائي الأفرادَ، والتجار، والمؤسسات الأخرى على تسليم معلومات خصوصية أو مملوكة بدون الحصول على أمر من المحكمة - بما في ذلك سجلات الحسابات المصرفية، واستخدامات الإنترنت، والمكالمات الهاتفية، وسجلات البريد الإلكتروني، وقوائم المشتريات، وما إلى ذلك. ولا توجد أية مراقبة قضائية لهذه الصلاحيات، وكل مكتب ميداني تابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي يحق له إصدار رسائل استدعاء قضائي خاصة به. وقد وسّع الكونغرس من هذه الصلاحية في نوفمبر 2003، مستجيباً بذلك لطلب تقدّمت به إدارة بوش للسماح لعملاء مكتب التحقيقات باستخدام رسائل الأمن القومي من أجل مصادرة السجلات المالية الخاصة بالمواطنين.

يجيز الفصل 215 من مرسوم المواطنة للعملاء الفيدراليين الحصول على مذكّرات من أجل مصادرة سجلات المكتبات، وسجلات متاجر بيع الكتب، والسجلات التجارية، والسجلات الهاتفية - وأي نوع من السجلات يمكن أن يخطر على المخيّلة. ولكي يتم الحصول على مذكّرة استدعاء وفقاً للفصل 215، يحتاج العميل الفيدرالي إلى ملء طلب يعلم فيه محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية

بأن تلك المعلومات "يراد الحصول عليها من أجل تحقيق استخباراتي مرخّص له"[30]. ولا يحتاج رجل المباحث إلى تقديم أي دليل على وجود سلوك إجرامي مريب. وبدلاً من ذلك، كل ما يحتاج إلى تقديمه هو "استمارة بكبسة زرّ" إلى محكمة تمنح دائماً الطلباتِ الحكومية مذكّرات تفتيش وغيرها من عمليات التدخل الأخرى.

بالنسبة إلى كل من مذكّرات التفتيش وفقاً للفصل 215 ومذكّرات الاستدعاء وفقاً لرسائل الأمن القومي، تكمّ الحكومة أفواه من تفتشهم، وتهدّدهم بقضاء خمس سنين في السجن في حال كشفوا عن عملية التفتيش. فالحكومة تخرس أهدافها ثم تتباهى بأن عدم التقدم بشكاوى يثبت أن عمليات التفتيش ليست مشكلة.

يفرش مرسوم المواطنة سجّادة حمراء أمام العملاء الفيدراليين من أجل التفتيش في منازل المواطنين ومكاتبهم. والشيء الوحيد الضروري لحمل قاضٍ على عدم التوقيع على تدخّل سرّي هو تأكيد رجل المباحث على أنه "توجد قضية معقولة تدفعنا إلى الاعتقاد بأن تقديم بلاغ فوري بتنفيذ مذكّرة ربما يكون له نتائج عكسية"[31]. توجد حالات تكون عمليات التفتيش السرّي فيها ضرورية ومبرّرة، لكن معايير مرسوم المواطنة لمثل هذه العمليات لا تتعدّى نزوات موظف حكومي.

ربما يعتقد أشكروفت بأنه إذا كان هناك شخص لا يعلم بأن منزله أو بريده الإلكتروني يخضع لعمليات تفتيش سرّية، فهذا يعني أن الحكومة لم تنتهك حقوقه. وربما يعتقد بعض المحافظين بأن التدخلات وعمليات التنصت التي تقوم بها الحكومة لا تنتهك الحرّيات لأنه لا يحق لأحد أن يقوم بعمل لا ترضى عنه الحكومة. كما أنه من المفترض أن تجسس الحكومة على الناس لا صلة له بموضوع الحرّية لأنه من المفترض أن الحكومة لن تسيء استخدام المعلومات التي تجمعها من ملفات الناس. وإلى جانب ذلك، فإن الناس الذين يرغبون في إخفاء أشياء عن الحكومة عقب 9/11 هم "مع الإرهابيين" لا "معنا".

على الرغم من كل الجهود التي بذلتها وزارة العدل في الحملات الدعائية، فقد برزت المعارضة لمرسوم المواطنة في كافة أنحاء الولايات المتحدة. وبحلول صيف العام 2003، كانت 200 مدينة وبلدة ودائرة قد مرّرت قوانين تدين مرسوم

المواطنة. وأظهر استطلاع للرأي أجرته محطة سي بي أس الإخبارية بأن أكثر من نصف الأميركيين كانوا "قلقين جداً" أو "قلقين إلى حدٍّ ما" بشأن "فقدانهم لحرّياتهم المدنية نتيجة للتدابير الجديدة التي اتخذتها إدارة بوش لمحاربة الإرهاب"[32].

جولة خلاص مرسوم المواطنة

في ردّ على الانتقادات المتنامية، بدأ أشكروفت بالسفر إلى مختلف الولايات في يونيو ويوليو 2003، لكي يتحدث إلى مجموعات العملاء الفيدراليين والمدّعين العامّين ويكيل المديح لأعمالهم الجيدة. وفي أغسطس، أرسلت إدارةُ بوش المدّعيَ العام أشكروفت في "جولة خلاص مرسوم المواطنة". وكان الهدف من هذه الرحلة "التحدث إلى الشعب الأميركي مباشرة"، استناداً إلى متحدث باسم وزارة العدل[33].

عند انطلاق الجولة، قال أشكروفت في خطاب أمام بعض المفكّرين المحافظين في واشنطن في 19 أغسطس 2003، "لقد بنينا أخلاقاً جديدة للعدالة"[34]. وفي الوقت الذي أدلى فيه بتصريحه، استمرّ مكتب السجون التابع لوزارة العدل في إعاقة تحقيق المفتش العام في عمليات الضرب التي يتعرّض لها السجناء. وفي أي مكان سافر إليه أشكروفت، كان يصف مرسوم المواطنة بأنه الخلاص للحرّية الأميركية. وقال لشرطة فيلادلفيا بأنه بدون مرسوم المواطنة، "ستدفع أميركا الثمن بخسارتها لحرّيتها"[35]. وقال لشرطة مينيابوليس بأن الأميركيين "أكثر حرّية اليوم منهم في أي وقت مضى في تاريخ حرّية البشر... إن أرواح كافة الأميركيين وحرّياتهم محمية بفضل مرسوم المواطنة"[36].

وما من خطاب كان يلقيه أشكروفت إلاّ ويشجب بغضب "هيستيريا" النقّاد. في البداية، امتنع عن تقديم الدليل على ما يقوم به الموظفون الفيدراليون، ثم أصرّ بعد ذلك على أن أي انتقاد هو غير منصف لأنه لا ينمّ عن اطلاع. وبدلاً من الكشف عن كيفية استخدام الصلاحيات الجديدة، تهكّم أشكروفت قائلاً "لا يمكن لبعض الناس تشغيل سياراتهم والقول 'آه، إنه مرسوم المواطنة'"[37]. قال النائب جون كونيرز، العضو الديموقراطي الرفيع في اللجنة القضائية التابعة للمجلس، بأنه

يبدو أن الجولة التي يقوم بها أشكروفت تنتهك القانون الفيدرالي "الذي يمنع استخدام وزارة العدل للمال من أجل أغراض ترويجية أو دعائية لا يصرّح بها الكونغرس"[38].

كانت وزارة العدل والمخابرات السرّية تحكم قبضتها على وسائل الإعلام عندما قَدِمَ أشكروفت. وفسّرت الناطقة باسم وزارة العدل، باربرا كومسْتوك، ذلك بأنَ أشكروفت يرغب فقط في التحدّث إلى محطات التلفزة من أجل شرح "الحقائق الأساسية إلى الشعب الأميركي مباشرة من غير أن يحتاج إلى استثناء الأشخاص الذين يتبنّون أصلاً وجهة نظر مختلفة"[39]. وأضافت كومسْتوك "في بعض الحالات، يمكننا النظر إلى صحيفة محلّية ونقرأ ما كتبه المراسلون فيها مراراً وتكراراً ولا نجد الكلام دقيقاً للغاية. وبعض الأشخاص الذين يكتبون الأخبار فيها يميلون إلى أن يكونوا كتبة مقالات افتتاحية أكثر منهم كتبة أخبار"[40]. وربما أرادت وزارة العدل أن تتأكد من أن أشكروفت لن يواجه أشخاصاً يتمتعون بمهارات جيدة في القراءة أو بذاكرة تتجاوز دورة الأخبار في الـ 24 ساعة الأخيرة.

أشارت أيداهو ستايتسْمان إلى أن "حديث أشكروفت كان موصداً أمام عامّة الناس، وأن مكتب أشكروفت رفض إعطاء مراسلي صحف أيداهو الوقت لطرح الأسئلة. ولم يجرِ أشكروفت مقابلات تلفزيونية مع المحطات المحلّية وأمضى حوالى 10 دقائق مع الأسوشياتد برس"[41].

ومُنع هوارد ألتمان، رئيس تحرير فيلاديلفيا سيتي بايبر، بالقوة من حضور المؤتمر الصحفي المصغّر الذي عقده أشكروفت بعد تحدّثه إلى شرطة فيلادلفيا في مركز الدستور الوطني. وأعلم عميلٌ لدى المخابرات السرّية ألتمان بأن أشكروفت "لا ينوي التحدث إلى الصحافة المطبوعة، وأنه سيتحدث فقط إلى محطات التلفزة". اتصل ألتمان بوزارة العدل لكي يبدي ملاحظاته على هذه السياسة ولكنه لم يلقَ أية إجابة. مثّل ذلك مفاجأة له لأن "مرسوم المواطنة" كما قال، "يسمح للفيدراليين بالتنصت على المكالمات، ولكنه لا يقول شيئاً بالنسبة إلى الردّ عليها"[42].

واشتكت "جمعية الصحفيين المحترفين" إلى أشكروفت في 13 سبتمبر من أن

"قوانين صارمة يجري تطبيقها في نشاطاته الأخيرة التي تدعم مرسوم المواطنة: ففي الوقت الذي يُسمح لمراسلي الصحافة المكتوبة بالمشاركة في المناسبة الرسمية، فإن فرص الحديث المباشر لم يحصل عليها سوى المحطات الإذاعية المحلّية؛ وتم استبعاد المعارضين من حضور المناسبة. وحضور العامّة مشروط بالموافقة على موقفك من المرسوم"[43].

كانت جولة خلاص مرسوم المواطنة أشبه بجولة ملك يتنقّل بين الأقاليم، يحتجب عن الناس داخل حاشيته، ويتحدّث إلى الجماهير التي تملأ السطوح وتهتف للحكومة. وربما اعتقد أشكروفت بأن سماعه للأسئلة بعد إطلاقه للتصريحات كان سيشبه دعوة موسى، بعد أن عاد من جبل سيناء، للمستمعين لكي يناقشوا الوصايا العشر. أو ربما لم تكن محطات جولة الخلاص التي قام بها أشكروفت مفتوحة أمام عامّة الناس لكي يتجنّب مقاطعة ضاحكة ساخرة لخطاباته.

فشلت الجولة، وولّدت انتقادات أكثر مما ولّدت من مداهنات. وبرز خلاف شديد بشأن الفقرة من مرسوم المواطنة التي تجيز للعملاء الفيدراليين مصادرة سجلات مستخدمي المكتبات وعملاء متاجر بيع الكتب. وسعت وزارة العدل إلى إسكات الانتقادات عبر الإعلان عن أن الفيدراليين لم يسبق أن استخدموا صلاحية التفتيش وفقاً للفصل 215 في كافة الحالات.

مثّل ذلك مفاجأة كبيرة لأن مسحاً أجرته جامعة إلينوي حول روّاد المكتبات في العام 2002 أفاد بأن الفيدراليين أو رجال القانون المحلّيين زاروا قرابة 10 في المئة من المكتبات العامّة في البلاد "سعياً وراء الحصول على معلومات مرتبطة بالحادي عشر من سبتمبر وتتعلّق بعادات الروّاد الدائمين في القراءة"[44]. وهناك بعض المكتبات التي تتعرّض إلى ضغوط لكي تقدّم سجلاّت روّادها الدائمين إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي "طوعاً"، وذلك استناداً إلى الاتحاد الأميركي للحرّيات المدنية في ميسوري الشرقية[45]. وأشارت كارلا هايدن، رئيسة جمعية المكتبات الأميركية، إلى أنه "في مارس 2003، قال وارك كورالو، المتحدث باسم وزارة العدل، بأن المكتبات أصبحت هدفاً منطقياً للمراقبة"[46]. وربما يعتمد الفيدراليون على "رسائل الأمن القومي" للحصول على سجلاّت المكتبات بدلاً من الاعتماد على مذكّرات

الفصل 215، وفقاً للمعلومات التي قدّمها أشكروفت إلى اللجنة القضائية التابعة للكونغرس. إن عدم كشف وزارة العدل عن أية عمليات تفتيش مدعاة للحيرة أيضاً لأن موقع وب مرسوم المواطنة، http://www.lifeandliberty.gov/، الذي تشرف عليه الوزارة، وصف الفصل 215 كواحد من أكثر الأدوات أهمية في محاربة الإرهاب.

منفذ الحرّية

في الخطاب الذي ألقاه في يناير 2004 في المنتدى الدولي الذي عُقد في دافوس، سويسرا، قال أشكروفت "الفساد يقوّض شرعية الحكومات الديموقراطية. وفي أشكاله المتطرّفة، يمكن حتى أن يهدّد الديموقراطية نفسها، لأن الديموقراطية تحيا على الثقة، والفساد يدمّر هذه الثقة"[47]. وناشد أشكروفت المثل التي يؤمن بها الحضور النخبوي قائلاً "مع كل محاكمة لموظف حكومي فاسد، نحن نعزز المبدأ القائل بأن هدف الحكومة هو خدمة الشعب"[48].

يمكن أن تكون بلاغة أشكروفت في الخطابة مدعاة للراحة النفسية، لولا مصدر هذا الكلام. ففي كل مرّة يدلي فيها أشكروفت بشهادة كاذبة أمام الكونغرس بأن المحتجَزين عقب أحداث 9/11 لا يتعرّضون إلى إساءات أو لا يُحرمون من حقوقهم القانونية، كان حريّاً بأن يتسبب انتهاكه لقسمه بقول الحقيقة في إصدار حكم بالسجن عليه. وكانت وزارة العدل قد شرعت في محاكمة سُلطت عليها الأضواء لنجمة التصميم الداخلي المنزلي، مارثا ستيوارت، ويعود ذلك جزئياً إلى التصريحات الكاذبة التي يُزعَم بأنها أدلت بها في حق المحققين الفيدراليين في ما يتعلّق بصفقة بيع مجموعة من الأسهم. والتصريحات الكاذبة التي يدلي بها أشكروفت، بتبريره الإساءات المتنامية للسلطة، تشكّل خطراً أعظم بكثير على أميركا. لكن ما من أحد اقترح بأنه ينبغي أن يلقى أشكروفت نفس المعاملة التي تتلقّاها مارثا ستيوارت. (سينكر أشكروفت على الأرجح تعمّد تضليل الكونغرس).

إن العقوبة المعتادة للبقاء في الولايات المتحدة مدة تتجاوز ما هو مسموح به

بموجب تأشيرة الدخول، هي الترحيل. وفي حالات نادرة، يغرَّم منتهكو القانون بقضاء 90 يوماً في السجن. ويمكن أن تكون شهادة أشكروفت الكاذبة أمام الكونغرس أعظم أهمية بكثير في نظر القانون من جرائم الغالبية العظمى التي ارتكبها الأشخاص الذين اعتقلهم الفيدراليون في أعقاب 9/11.

وبالمثل، كان حرّاس السجون الفيدرالية الذين ضربوا المحتجَزين، ومسؤولو السجون الذين كذبوا على المفتش العام، مذنبين بجرائم أخطر بكثير من الغالبية العظمة لمحتجَزي 9/11، لأنه يمكن أن تصل عقوبة الكذب على مسؤول فيدرالي إلى السجن لمدّة قد تصل إلى ثلاث سنوات. وضرب المساجين يمكن أن يتسبب لمن قام به بإدانته بانتهاك الحقوق المدنية للضحية وقضاء عدة سنوات في السجن[49]. لكن يبدو أن وزارة العدل تهزأ بالأدلة التي قدّمها المفتش العام والتي تثبت الإساءات التي قام بها موظفون تابعون للوزارة.

كما أن السجل الشخصي لأشكروفت شيء ينبغي أنه يكبح ادعاءاته بالصلاح (ولكنه لا يفعل ذلك).

فرضت لجنة الانتخابات الفيدرالية في ديسمبر 2003 على أشكروفت غرامة قدرها 37000 دولار عقب حملته الفاشلة لإعادة انتخابه كسيناتور في العام 2000 بسبب انتهاكه لقانون الحملات الانتخابية الفيدرالي أربع مرّات. حتى أن المدير المالي لحملة أشكروفت لم يعترض على الغرامة[50]. ولغاية أوائل شهر مايو 2004، لا يزال قسم النزاهة العامة التابع لوزارة العدل يحقق في ما إذا كان أشكروفت قد ارتكب شخصياً جرائم جنائية أثناء حملة إعادة انتخابه[51].

كما أن أشكروفت لا يملك سجلاً خالياً من الشوائب في ما يتعلّق بالانصياع للأوامر الصريحة التي يصدرها القضاة الفيدراليون. فقد جرت واحدة من أعظم نجاحات وزارة العدل في محاربة الإرهاب في المحاكمة التي جرت في ديترُويت لخليّة مزعومة من الإرهابيين العرب. فقد أقنع محامو وزارة العدل يوسف حميمسا، الذي أُدين بتهم تتعلّق باستخدامه بطاقات اعتماد مزوّرة وغيرها من جرائم الاحتيال في ثلاث ولايات، بأن يكون شاهداً للحكومة ضدّ ثلاثة أشخاص عرب اعتُقلوا في متشيغان عقب 9/11. كان حميمسا الشاهد الأساسي في انتزاع إدانة لاثنين من

المتهمين بالضلوع في الإرهاب. (أُدين اثنان من المتهَمين بدعم الإرهاب). اتهم محامو الدفاع حميمسا بالكذب. ووصفت ديترويت نيوز حميمسا "بالفنان النصاب"[52]. وفي اليوم التالي لانتهاء حميمسا من الإدلاء بشهادته، أعطى أشكروفت تصريحاً علنياً وصف فيه تعاونه بأنه "أداة حاسمة" في محاربة الإرهاب وأن "شهادته كانت ذات قيمة جوهرية". وهذه كانت المرّة الثانية التي يعلّق فيها أشكروفت علناً على القضية. عقب تعليقه الأول، أصدر القاضي الفيدرالي جيرالد روزن أمراً بوجوب التزام محامي الدفاع وكافة مسؤولي وزارة العدل بالصمت. وفي أكتوبر 2002، وأثناء جلسة محاكمة مغلقة، حذّر روزن مساعدَ المدعي العام لاري تومبسون من أنه "إذا حدثت أية انتهاكات أخرى من جانب الحكومة، فسوف أفرض عقوبات، والتي قد تتضمن الطلب من 'مكتب المسؤولية المهنية' فتح تحقيق في الأمر".

وفي 15 ديسمبر 2003، عوقب أشكروفت رسمياً من قبل القاضي. وأرسل أشكروفت رسالة اعتذار إلى القاضي، يقول له فيها "بأنني أوصلت إلى فريقي الحاجة إلى أن نكون أكثر حرصاً عندما نشير إلى أسماء أثناء صياغتنا للتعليقات بشأن القضايا الجارية"[53]. وقدّمت وزارة العدل إلى القاضي روزن تقريراً موجزاً تشرح فيه لماذا لا ينبغي استدعاء أشكروفت إلى المحكمة بسبب خرقه للقانون: "إن إجبار المدّعي العام على المثول من أجل التصدّي لادّعاءات المتهَمين... غير مستحسَن لأنه لن يخدم على الأرجح سوى في إخماد حماس إدلاء [أشكروفت] بتعليقات عامّة مشروعة في المستقبل"[54]. كان في مقدور القاضي تجريم أشكروفت بتهمة الاحتقار الجنائية بسبب انتهاكه للأمر بوجوب التزام الصمت، ولكنه أتاح للمدّعي العام الإفلات بسهولة.

تبيّن أن النصر الذي أحرزته وزارة العدل في ديترويت كان سريع الزوال. فبعد صدور حكم هيئة المحلّفين، ظهرت دلائل تشير إلى أن المدّعين الفيدراليين حجبوا عن محامي الدفاع رسالة أساسية تتّهم حميمسا بالكذب. وفتحت وزارة العدل تحقيقاً رسمياً في احتمال أن يكون المدّعي من قبلها، مساعد المدّعي العام الأميركي ريتشارد كونفرْتينو، قد أساء التصرّف[55]. وبعد بضعة أسابيع، تقدّم

كونفرتينو بدعوى قضائية ضد المدّعي العام جون أشكروفت، يتّهمه فيها "بسوء فاضح في الإدارة" في الحرب على الإرهاب. قال كونفرتينو بأن وزارة العدل عانت من "قلّة الدعم والتعاون، وقلّة المساعدة الفعالة [للمدّعين]، وشحّ الموارد، والشجار بين الأقسام" في التعامل مع قضايا الإرهاب"[56].

الخلاصة

في 6 ديسمبر 2001، انتقد أشكروفت، في شهادته أمام اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ، "أولئك الذين يخيفون الأشخاص الذين يحبّون السلام بأشباح الحرّية الضائعة"، زاعماً بأن جهودهم "تشجّع الأشخاص من أصحاب النوايا الطيّبة على التزام الصمت في مواجهة الشرّ"[58]. في الحقيقة، أشكروفت هو الذي يهدف، عبر سعيه إلى إسكات الأصوات المنتقدة، إلى حمل الناس على الإذعان إلى شرّ الحكومة.

في ظل ولاية أشكروفت، جرى تحويل "افتراض البراءة" من المواطنين إلى الحكومة. والآن، بات الموظفون الحكوميون من يحق لهم تجنّب قول أي شيء يمكن أن يجرّم الحكومة.

إن الطريقة الوحيدة للتوفيق بين مرسوم المواطنة والحرّية هي في الافتراض بأن التدخّلات غير المبرَّرة للحكومة في حياة المواطنين لا صلة لها بالحرّية. وبما أن بوش وأشكروفت يدّعيان بأنهما يدافعان عن الحرّية، فقد أصبحت كافة الطرق التي تتّبعها الحكومة، وأساليبها وإساءاتها مؤيدة للحرّية بشكل تلقائي. وطهارة أشكروفت هي الضمانة الوحيدة التي تحتاج إليها الحرّية الأميركية - أو تستحقّها.

ربما يكون المفتاح "لحرّية أشكروفت" في أحقّية الحكومة فقط في انتهاك القانون. بالنسبة إلى أشكروفت، المفتاح للمحافظة على الحرّية هو في احترام الناس للحكومة، بصرف النظر عما تقوم به. فالحكومة تظل جديرة بالثقة، مهما بلغ عدد الأكاذيب التي تقولها أو عدد الأشخاص الذين تضرهم. وتبقى سمعة الحكومة مصانة، بغض النظر عن عدد الحقوق التي تنتهكها. بالنسبة إلى أشكروفت، هناك أخطار تهدد الحرّية الأميركية أكثر من السماح للأميركيين باكتشاف ما تقوم به الحكومة الفيدرالية.

الفصل الثالث عشر

الإساءة والاحتيال باسم محاربة الإرهاب

بعد وقوع أحداث 9/11، صار في مقدور السياسيين فعل أي شيء تقريباً طالما أنهم يعدون الناس بالأمن. وفي حين تصف إدارة بوش الحرب على الإرهاب بأنها قمّة الأولويات لدى الرئيس، فإن الحرب نفسها تستمرّ في كونها مزيجاً من عمليات الاحتيال، والحماقات، وعمليات الإمساك بالسلطة.

فقدان لوائح المراقبة

كافح الفيدراليون بدون نجاح طوال عدة سنوات من أجل جمع لائحة بالإرهابيين وبالمشتبه في أنهم إرهابيون. فقد فشلت الأجهزة المكلّفة بتطبيق القانون في وقف عملية التفجير الأولى التي تعرّض لها مركز التجارة العالمي في العام 1993، ويعود ذلك جزئياً إلى أن اثنين من الأشخاص المتورّطين في التفجير "كانوا على لائحة مراقبة أعدّها مكتب التحقيقات الفيدرالي ولكنهما تمكّنا من الحصول على تأشيرات لأنه لم يكن لدى وزارة الخارجية ومصلحة الهجرة والتطبيع القديمة إمكانية للوصول إلى بيانات مكتب التحقيقات الفيدرالي"[1]. قبل 9/11، أهملت وكالة الاستخبارات المركزية إضافة اسمي عضوين معروفين في تنظيم القاعدة إلى لوائح مراقبة الإرهابيين إلى أن دخلا إلى الولايات المتحدة وباتا في وضع يمكّنهم من نشر الدمار.

كان الدفاع في مواجهة الإرهابيين القادمين من بين أكثر النواحي المهمَلة في

الدفاع الوطني. فقد أشارت لجنة 9/11 في يناير 2004 إلى أنه "ما بين العام 1992 و11 سبتمبر 2001، لم نجد أية دلائل تشير إلى أن أجهزة الاستخبارات أو أجهزة تطبيق القانون أو أجهزة مراقبة الحدود سعت إلى اكتساب أو تطوير أو نشر معلومات منهجية تتعلّق بممارسات المجموعات الإرهابية في السفر والحصول على جوازات"[2].

وحتى بعد 9/11، تحرّك الفيدراليون مثل الدبس في يوم شتائي بارد من أجل إنشاء لائحة مراقبة جيدة. وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في 28 يناير 2003، أعلن بوش عن إنشاء مكتب فيدرالي جديد، *مركز التحقيق في التهديدات الإرهابية*، "من أجل دمج، وتحليل المعلومات المتعلّقة بكافة التهديدات، في موضع وحيد. يتعين على حكومتنا الحصول على أفضل المعلومات المتوفرة، وسوف نستخدمها للتأكد من أن الأشخاص المناسبين يعملون في المراكز المناسبة من أجل حماية مواطنينا"[3]. وفي 25 مارس 2003، أعلم بوش قادة الكونغرس بأن وزارة الأمن الداخلي "ستعمل على التدعيم الفعلي للوائح المراقبة التي تعود للوكالات المتعددة أو الربط في ما بينها وإنشاء منفذ للأمن الوطني من أجل المستخدمين من كافة مستويات الحكومة"[4]. لكن تم فعل القليل من ذلك أو لم يتم فعل أي شيء على الإطلاق.

حذّر مكتب المحاسبة العامة في أبريل 2003 من أن لوائح مراقبة الإرهابيين التي تعدّها الحكومة لا تزال "بالغة التعقيد، وغير كفوءة، وربما غير فعالة"[5]. فقد احتفظت تسع وكالات مختلفة بلوائح خاصة بها. ولسوء الحظ، تستخدم هذه الوكالات برمجيات مختلفة – مما يجعل من الصعوبة بمكان على الوكالات أن تنسّق جهودها الدفاعية القومية. كما وجد مكتب المحاسبة العامة أن الوكالات تستمرّ في اكتناز المعلومات، مما يمنع الوكالات الفيدرالية الأخرى (وأجهزة تطبيق القانون على الصعيد المحلّي وعلى صعيد الولايات) من الاستعلام عن الإرهابيين المحتملين.

في أغسطس 2003، أقرّت وزارة الأمن الداخلي بأنها قامت بالقليل من أجل توحيد لوائح المراقبة. وشرح غوردن جونْدرو، الموظف في الوزارة، الأمر بقوله "تقترب الإدارة من الانتهاء من عملية التخطيط [للجمع بين لوائح المراقبة]. لكنها

قضية في غاية التعقيد، ونحن لن نعمد إلى استعجال تنفيذ أمر لا يتميز بالفعالية التامّة"[6]. وانتقد السيناتور الديموقراطي عن ولاية كونتيكت جو ليبرْمان عدم تحقيق تقدم واصفاً ذلك بأنه "فشل لا يمكن السماح به يعرّض الشعب الأميركي لمخاطر غير مقبولة"[7].

وفي 16 سبتمبر، أصدر بوش القرار الرئاسي الخامس للأمن الوطني، والذي يأمر بإنشاء لائحة مراقبة وحيدة بأسماء الإرهابيين تعود إلى مكتب فيدرالي جديد، مركز مسح *الإرهاب*[8]. وشارك في هذا الإعلان الكبير كل من المدّعي العام جون أشكروفت، ووزير الأمن الداخلي توم ريدج، ووزير الخارجية كولن باول، ومدير مكتب التحقيقات الفيدرالي روبرت مولر، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج تينت. وأدلت وزارة العدل بتصريح جاء فيه "يشير عمل هذا اليوم إلى خطوة أخرى هامّة نحو الأمام في تطبيق استراتيجية الرئيس بوش الهادفة إلى حماية مجتمعات أميركا وعائلاتها من خلال اكتشاف تهديدات الإرهابيين وعرقلتها وإحباطها"[9]. ووعد أشكروفت بأن "مركز مسح الإرهابيين سيوفر خدمة تمكّن كل عميل فيدرالي من العمل انطلاقاً من قاعدة واحدة - سواء أكان عامل مسح في مطار، أم موظفاً في سفارة يمنح تأشيرات دخول في ما وراء البحار، أم عميلاً في مكتب التحقيقات الفيدرالي يعمل في الشارع"[10]. وأعلنت وزارة العدل في بيان صحفي عن أن المركز الجديد "سيبدأ عمله في 1 ديسمبر 2003"[11].

على الرغم من الافتتاح المهيب لمركز مسح الإرهابيين في كريستال سيتي، بولاية فيرجينيا، فإن شيئاً لم يتغير على الإطلاق. وأشارت الوول ستريت جورنال في مطلع العام 2004، وفقاً لموظفين في مكتب التحقيقات الفيدرالي، إلى أن "المركز لا يزال يتعين عليه البدء بمكاملة كافة اللوائح"[12]. وعلّق أحد أعضاء الكونغرس من الديموقراطيين على ذلك بالقول "في الحقيقة، ما تمّ إنشاؤه ليس أكثر من صندوق فارغ"[13].

تجلى هذا الوضع الكئيب للائحة مراقبة الإرهاب في الولايات المتحدة عشية عيد الميلاد سنة 2003، عندما منعت حكومة الولايات المتحدة، بالتعاون مع الفرنسيين، ثلاث طائرات من القدوم إلى الولايات المتحدة لأنه كان فيها ستة

مسافرين يحملون أسماء تتطابق مع أسماء في لائحة مراقبة الإرهاب الأميركية. تم احتجاز هؤلاء المسافرين واستجوابهم، غير أن الوول ستريت جورنال أشارت إلى أنه "استناداً إلى مسؤولين فرنسيين، ما قاموا بالكشف عنه لم يكن مخططاً إرهابياً دولياً، وإنما قضية ضخمة لهويّات مغلوطة: فقد تطابق أحد الأسماء مع اسم زعيم مجموعة إرهابية تعمل في تونس، وكان اسم طفل، و'الإرهابي' الثاني كان عميلاً لدى شركة ويلش للتأمين. والاسم الثالث كان لامرأة صينية مسنّة كانت تدير في السابق مطعماً في باريس. أما الأشخاص الثلاثة الباقون فكانوا مواطنين فرنسيين"[14]. وأشارت الجورنال إلى أن "الوكالات الفيدرالية مستمرّة في العمل انطلاقاً مما لا يقل عن 12 قاعدة بيانات، غير متوافقة أحياناً، وغير منسقة غالباً ومتخلفة تكنولوجياً"[15].

في 12 مارس، أدلى دونا بوسيلا، مدير مركز مسح الإرهابيين، بشهادته أمام الكونغرس وقال فيها بأنه لن تكون لائحة المراقبة جاهزة للاستخدام بالكامل وممكناً الوصول إليها حتى أواخر العام 2004. فلا يزال البنتاغون يرفض تسليم لائحته الخاصة بأسماء الإرهابيين، وبالتالي، فقد تظل اللائحة النهائية تتضمن فجوات[16].

إخفاقات مالية

لقد زاد مرسوم المواطنة، باسم محاربة الإرهاب، بدرجة كبيرة من السلطة الممنوحة للفيدراليين في التحقيق في الشؤون المالية للأميركيين. وكما قالت نيوزويك، "ففي مقدور وكالات تطبيق القانون تقديم اسم لأي مشتبه به إلى وزارة الخزانة، والتي بدورها تأمر المؤسسات المالية في مختلف أنحاء البلاد بالتفتيش في سجلاّتها بحثاً عن أية أسماء متطابقة. وفي حال تمكّنوا من تحقيق 'إصابة' - دليل على أن ذلك الشخص يملك حساباً - يتم استصدار مذكّرة للحصول على سجلات ذلك الشخص"[17]. لم يكن لمعظم عمليات التفتيش المالي، التي أمر بها الفيدراليون بموجب مرسوم المواطنة، أية صلة بالإرهاب. ولاحظ كيفن بانكستون من مؤسسة الحدود الإلكترونية بأنه "لا توجد أية قضية محتملة هنا. ولا وجود لأية

مراقبة قضائية. ومع ذلك، تستطيع الحكومة أن تستعلم على الفور من المؤسسات المالية في مختلف أرجاء البلاد لمعرفة مكان حسابك أو الأشخاص الذين أجريت معاملات تجارية معهم. فالأمر لا يقتصر على معرفة ما إذا كنت تملك حساباً في مؤسسة معينة، بل وعلى معرفة ما إذا كان لديك أي سجل أو معاملة مالية"[18].

لقد استخدم الفيدراليون صلاحيات إجراء عمليات تفتيش مالية واسعة التي يوفرها مرسوم المواطنة في العام 2003 في القيام بتحقيقات بخصوص رشىً تورطت فيها نوادي الرقص المتعرّي في لاس فيغاس. واشتكى النائب الديموقراطي عن ولاية نيفادا شيلي بيركْلي قائلاً "لم يكن في نيّتي أبداً أن أرى مرسوم المواطنة يُستخدم كبالوعة مطبخ لكافة أدوات تطبيق القانون التي طالما سعى مكتب التحقيقات إلى الحصول عليها في الماضي طوال عقود... إنه زحف مرسوم المواطنة"[19].

ومع أن مرسوم المواطنة زاد بدرجة كبيرة من صلاحيات الفيدراليين في القيام بعمليات مراقبة مالية، فلم يكن الفيدراليون يركّزون مدفعيتهم على أشد التهديدات خطراً على الأمن الأميركي. فلدى مكتب مراقبة الأرصدة الأجنبية التابع لوزارة الخزانة دور رائد في تعقّب الأموال التي يفترض بأنها خطرة. ولسوء الحظ، فقد خصص هذا المكتب عملاء لتعقّب منتهكي الحظر الأميركي على كوبا فاق عددهم عشرة أضعاف عدد العملاء الذين خصصهم لتعقّب مال أسامة ابن لادن. ومنذ العام 1994، تمكن من جمع غرامات لقاء انتهاكات الحظر على كوبا زاد مقدارها على ألف ضعف ما جمعه من غرامات لقاء انتهاك القوانين التي تمنع تمويل الإرهاب (ما يزيد على 8 ملايين دولار في مقابل 9425 دولاراً)[20]. واشتكى النائب الديموقراطي عن ولاية ماساشوستس وليام ديلاهونت قائلاً "إننا نلاحق السيدات المسنّات اللاتي تقمن برحلات على الدراجات في كوبا، في حين ينبغي أن ينصبّ تركيزنا على استخدام أداة هامّة ضد المنظمات الإرهابية المبهمة"[21]. وردّت المتحدثة باسم وزارة الخزانة، مولي ميلرْوايز على ذلك بالقول "لا يوجد شك في موقف الإدارة حيال السياسة مع كوبا. ونحن نتفانى بالمثل في محاربة الشبكة المالية للإرهاب". لكن أن تكرّس الإدارة جهودها في إحباط جولات ركوب الدرّاجة في كوبا بقدر ما تكرّس من جهود لإحباط محاولات منظمة تعمل على تدمير

ناطحات السحاب الأميركية يبدو أمراً ينمّ عن الجنون. وشدّد ميلر وايز على القول "بأننا نركّز فعلاً على كوبا، فهي الجار الأقرب إلينا"[22]. وهذا يثير أسئلة حول ما إذا كانت الخرائط التي استخدمتها إدارة بوش قد محت كلاً من المكسيك وكندا. لكن لا المكسيكيون ولا الكنديون سيشكلون كتلاً انتخابية كبيرة في فلوريدا في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر. (يدعم العديد من الأميركيين ذوي الأصل الكوبي بشدّة الحظر المفروض على كوبا).

هوس المراقبة

أدّت هجمات 9/11 إلى تبرير عمليات المراقبة الفيدرالية غير المحدودة التي تركّز على الأميركيين - في نظر العديد من المسؤولين في إدارة بوش على الأقل. لكن بصرف النظر عن الأسباب التي أدّت إلى فشل وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي في إيقاف المختطفين، فقد كان الحل في القيام بالمزيد من عمليات التجسس وفتح *مئات الملايين من الملفات ربما لمواطنين* أميركيين. وفي ليلة أو ضحاها، بدا من المقبول به على نطاق واسع امتلاك الحكومة صلاحيات غير محدودة للتفتيش في أي مكان بحثاً عن أعداء الحرّية. وكلما كان فشل الحكومة أسوأ، كلما أعطت لنفسها المزيد من الصلاحيات في التدخل في شؤون الآخرين.

وعلى سبيل المثال، أوجد مرسوم المواطنة مكتباً جديداً للمعلومات في البنتاغون بدأ على الفور بتصميم نظام الإدراك الإجمالي للمعلومات. هدف هذا النظام إلى إنشاء شبكة سحب ضخمة من أجل تكوين ملفات عن المواطنين الأميركيين - سعياً إلى "تحقيق الاتصالات بين العمليات - مثل منح جوازات السفر، وتأشيرات الدخول، ورخص العمل، ورخص القيادة، وبطاقات الائتمان، وتذاكر السفر بالطائرة، واستئجار السيارات، والمشتريات من الأسلحة، والمشتريات من المواد الكيميائية - والحوادث - مثل عمليات الاعتقال أو النشاطات المشبوهة وما إلى ذلك"، وفقاً لما جاء على لسان بيت ألدريدج، وكيل وزارة الدفاع[23].

أطلق نظام الإدراك الإجمالي للمعلومات صفّارة الإنذار في كل مكان، وسعى الكونغرس إلى كبح نموه في مطلع العام 2003. لكن بحلول ذلك التاريخ، كان البنتاغون قد منح 26 عقداً من أجل تنفيذ العشرات من مشاريع البحث الخاصة بهدف تطوير مكوّنات النظام. وحتى بعد تهميش نظام الإدراك الإجمالي للمعلومات، لا يزال الفيدراليون مستمرّين في بحث ضخم للتنقيب عن البيانات شبيه بنظام الإدراك الإجمالي للمعلومات - وعلى وجه الخصوص مشروع الاستخبارات المتطورة من البيانات الضخمة الذي تشرف عليه وكالة الأمن القومي. إن العديد من الشركات والباحثين الذين عملوا في السابق على نظام الإدراك الإجمالي للمعلومات يعملون الآن على مشروع الاستخبارات المتطورة من البيانات الضخمة. وعلّق ستيفن أفترْغود من مؤسسة العلماء الأميركيين على ذلك بقوله "يبدو عمل الكونغرس بأكمله مثل لعبة القوقعة. ربما يوجد ما يكفي من الفوارق بالنسبة إليهم للإدعاء بأنه تم وقف العمل بنظام الإدراك الإجمالي *للمعلومات*، في حين *أنه بالنسبة إلى كافة الأهداف العملية*، يبدو أن الأعمال المتشابهة لا تزال مستمرّة"[24]. ومع أن الكونغرس أمر بأن يعمل نظام الإدراك الإجمالي للمعلومات على تطوير مشاريع حاسوبية لحماية الخصوصية، لكن لا نجد مطلباً "لحماية الخصوصية" في الاستخبارات المتطورة من البيانات الضخمة[25].

يُعتبر نظام المسح المسبق بمساعدة الحاسوب التابع لإدارة أمن النقل أو كابس 2، أحد أكبر التدخلات الجديدة. ففي أواخر العام 2001، أمر الكونغرس بإنشاء كابس 2 عقب فشل برنامج كابس الأصلي. وكان برنامج كابس الأول قد أطلق التحذيرات بخصوص 9 من أصل 19 مختطفاً شاركوا في هجمات 9/11. غير أن القواعد التنظيمية لإدارة الطيران الفيدرالية اشترطت مجرّد التدقيق في أمتعتهم للتأكد من أنهم لا يحملون متفجرات. وعلى الرغم من أن الفيدراليين تلقّوا كمّاً هائلاً من التحذيرات باحتمال حدوث عمليات اختطاف للطائرات واستخدام تنظيم القاعدة للطائرات في تنفيذ مخططاته، فلم تشترط إدارة الطيران الفيدرالية إجراء أية بحوث إضافية أو أي شكل من أشكال الاستجابة للإنذارات التي أطلقها كابس.

سوف تستخدم إدارة أمن النقل البرنامج كابس 2 في إيجاد تصنيفات ملوّنة و"صورة عن خطر" كل مسافر بالطائرة في أميركا. كانت الإدارة قد خططت للبحث في السجلاّت الطبّية وبطاقات الائتمان الخاصة بكافة المسافرين جواً ولكنها تراجعت عن ذلك بعد تصاعد الاحتجاجات العامّة. وأعلن مارك هاتْفيلد، المتحدث باسم إدارة أمن النقل، بلهجة مطمئنة قائلاً "إننا نعتمد مقاربة متأنّية جداً يُتوقّع أن تدعم حقوق الخصوصية للأفراد"[26].

ومع أنه جرى الترويج لكابس 2 بوصفه طريقة لمنع الإرهابيين من الركوب في الطائرات، لكن سرعان ما وسّعت إدارة أمن النقل من أهداف البرنامج لكي يطلق التحذيرات بشأن الأشخاص المطلوبين بتهم ارتكاب جرائم فيدرالية أخرى. وأشارت الواشنطن بوست في أوائل سبتمبر 2003، وذلك بالاستناد إلى معلومات متعلقة بكابس 2 حصلت عليها من إدارة أمن النقل ووكالات أخرى، إلى أنه "يقدّر بأن ما بين 1 و2 في المئة [من المسافرين جوّاً] سوف يُرمز لهم "بالأحمر" وسوف يُمنعون من السفر بالطائرة. كما سيخضع هؤلاء المسافرون إلى الاستجواب على يد الشرطة وربما سيُلقى القبض عليهم"[27]. وأنكر لوي، رئيس إدارة أمن النقل، أن يصل عدد الممنوعين إلى هذا الحدّ. وعبّرت نيويورك تايمز عن انزعاجها من حديث إدارة بوش "عن تحويل كابس 2 إلى أداة متعددة الاستعمالات لتطبيق القانون"[28].

تباهى بريان تورمايل، المتحدث باسم إدارة أمن النقل، بفوائد إلقاء شبكة صيد واسعة باستخدام كابس 2 عندما قال "لا يتوجب علينا منع الركاب من الجلوس إلى جانب الإرهابيين وحسب، بل ويتوجب علينا منعهم من الجلوس بالقرب من القتلة السفّاحين"[29]. وبالنظر إلى نقاط التفتيش الدقيقة التابعة لإدارة أمن النقل، ربما تعتقد الوكالة بأنها بحاجة إلى الدعم في حال تمكّن بعض الأشخاص من تهريب الفؤوس إلى الطائرات من أجل إسكات المسافرين الذين يبالغون في الثرثرة.

وعدت إدارة أمن النقل بأن النظام الأمني الجديد سيخفض من عدد المسافرين جواً الذين يخضعون لعمليات تفتيش إضافية من 14 - 15 في المئة إلى حوالى 5 في

المئة. وقال هاتفيلد "سيقطع النظام شوطاً كبيراً في تخفيض عدد الأشخاص الذين تفوهم رحلاتهم بسبب حاجتهم إلى التحدث مع المحقّقين"[30]. غير أن هناك زيادة هائلة في النسبة المئوية للمسافرين الذين يمكن أن يخضعوا للاستجواب على أيدي رجال الشرطة. فلماذا ينبغي على الأميركيين توقّع أن تكون لائحة المجرمين المتهمين التي تعدّها إدارة أمن النقل أكثر جدارة بالاعتماد من أي شيء آخر تقوم به الإدارة؟

كان العديد من المسافرين حذرين من أن كابس 2 سيجعل الفيدراليين يجمعون ملفات لأكثر من مئة مليون أميركي. ومما زاد من هذه المخاوف المعلومات التي تسرّبت من جلسة غير رسمية كشف فيها جايمس لوي رئيس إدارة أمن النقل عن أن جيت بلو سلّمت ما يزيد عن 1.5 مليون سجلّ إلى متعاقد مع الجيش من أجل اختبار نموذج أوّلي لنظام مسح المسافرين جوّاً. أنكرت الإدارة بغضب وجود أي دور لها في نقل بيانات البلو جت. وشجب بريان تورمايل، المتحدث باسم الإدارة، هذا اللغط فقال "استخدم الناس أساليب مرعبة غير مسؤولة من أجل وقف اختبار كابس 2. ومن حق الشعب الأميركي أن يعرف ما إذا كان النظام سينجح. وينبغي أن نتحاور بناء على الحقائق وليس على الأقاويل"[31].

اتضح من تحقيق أجرته وزارة الأمن الوطني في فبراير 2004 بأن إدارة أمن النقل طلبت في رسالة مكتوبة من البلو جت تسليم ما لديها من بيانات تتعلّق بالمسافرين إلى أحد المتعاقدين من الباطن مع الجيش. وخلص التقرير إلى أن "موظفي الإدارة المعنيين تصرّفوا دونما اكتراث لمصالح الخصوصية الفردية أو روح مرسوم المواطنة للعام 1974"[32]. وتعالى القليل من الصيحات العاجزة بسبب هذا التقرير في مجلس النواب.

ردّت إدارة أمن النقل على الكلام الذي يقول بأن عملاءها ينتهكون خصوصية الأميركيين ويتجاهلون القانون الفيدرالي بإصدار بيان صحفي أعلنت فيه بأن كافة موظفي الإدارة سيشاركون في برنامج "تعليمي حول الخصوصية" لمدة أسبوع، عنوانه "احترام الخصوصية، وصيانة الحرّيات"[33]. كما وعدت الإدارة بتوظيف "مسؤول خصوصية".

لم تكن بلو جت شركة الطيران الوحيدة التي مورست ضغوط عليها من أجل تقديم بياناتها المتعلقة بالمسافرين من أجل تلبية مطالب الفيدراليين. ففي يناير 2004، كشف مركز معلومات الخصوصية الإلكترونية عن أن شركة نورث وست الجوية سلّمت 10 ملايين سجل للمسافرين إلى وكالة الناسا من أجل اختبار نظام مسح جديد للمسافرين جوّاً[34].

أشار الكونغرس في تشريع العام 2003 إلى وجوب عدم نشر نظام كابس 2 إلاّ بعد أن يتحقق مكتب المحاسبة العامة ويشهد بأنه سيردع تهديدات الإرهابيين بكفاءة ويتخذ تدابير موثوقة لحماية الخصوصية. لكن عندما وقّع بوش على القانون، أعلن بأنه يلغي هذا البند من القانون، مشيراً إلى أن "الفرع التنفيذي سيفسر ذلك على أنه دعوة للإخطار ببنود المرسوم التي تشير إلى اشتراط موافقة لجنة تابعة للكونغرس على تنفيذ القانون"[35].

أشار مكتب المحاسبة العامة في تقريره في فبراير 2004 إلى أن كابس 2 لن يكون قادراً لا على وقف الإرهابيين ولا على حماية الخصوصية[36]. لقد كان التخطيط الذي أعدّته إدارة أمن النقل لكابس 2 فوضى شاملة. وخلص مكتب المحاسبة إلى أن الإدارة فشلت في التصدّي على الوجه المطلوب لسبعة من أصل ثمانية بنود أساسية تهمّ الكونغرس. سيحتاج كابس 2 إلى معالجة ما يزيد عن 3 ملايين سجل للركّاب في اليوم، ولكن الإدارة اختبرت النظام بـ 32 سجلاً مدبّراً للمسافرين. و لم تشرح الوكالة كيف أن هذا الاختبار سيشير إلى الطريقة التي ستمكّن كابس 2 من معالجة 100000 ضعف ذلك الحمل.

تعاملت الإدارة باحتقار مع تقرير مكتب المحاسبة وأعلنت عن أنها سترغم عما قريب شركات الطيران على تسليم البيانات الشخصية المتعلقة بكافة المسافرين – بصرف النظر عن حقيقة أن مرسوم المواطنة للعام 1974 يحظر مثل هذا الأمر.

يرى العديد من الخبراء الذين ينتمون إلى القطاع الخاص في كابس 2 حطاماً لقطار يجري صنعه. وحذّر لي تاين من مؤسسة الحدود الإلكترونية من أنه يمكن أن ينتج عن كابس 2 "الأسوأ لكل من العالَمين: فهو لا يوفر أمناً فعلياً من أشخاص عازمين على الهجوم، ولكن يوفر نظاماً اجتماعياً ضخماً للمراقبة سيطال كافّة

الأميركيين"[37]. واشتكى باري ستاينهارت من الاتحاد الأميركي للحرّيات المدنية من أنه "بدلاً من تحديد المشتبه فيهم بالاستناد إلى دليل حسي على إضرارهم بالناس، يعمل البرنامج على مسح كل مسافر جوّاً من خلال شبكة سحب"[38].

يجسّد كابس 2 جهل نظم المراقبة التي أعدّها إدارة بوش وانعدام كفاءتها. فعندما ينتهك عملاء إدارة أمن النقل القانون أو يدلون بتصريحات كاذبة، لا يتم إسقاط بعض الرؤوس نتيجة لذلك، بل إن ميزانيتها تتضخم باستمرار. وبرنامج كابس الحالي مجرّد عطاء مفتوح. وبعد أن يُستكمل هذا النظام، سيكون من السهل على المسؤولين إثارة قضية الأمن العام باستمرار لتبرير الإطلاع على خصوصيات المزيد من الأميركيين كل عام. والمعارضون لكل من هذه التوسيعات سيجابَهون بالعبارة الساحرة "هل ترغب في أن يفوز الإرهابيون؟".

حق الرئيس في تدمير كافّة الحرّيات

عقب أحداث 9/11، باتت الكلمة التي يتفوه بها الرئيس بمثابة الحماية الوحيدة التي تحتاج إليها حقوق الشعب الأميركي وحرّياته. ونتيجة لهجمات 9/11، أعطى بوش لنفسه الحق في امتلاك سلطة غير محدودة وغير خاضعة للمراقبة على كل شخص في العالم يُشتبه في كونه إرهابياً. وهذا التأكيد، الذي يفتقر إلى أي أساس، من جانب الرئيس يتجاوز كافة الإجراءات القضائية وتدابير الحماية التي تراكمت خلال ما يزيد عن مئتي عام من تاريخ هذا البلد.

في 13 نوفمبر 2001، أصدر بوش أمراً تنفيذياً يؤسس لتأسيس محاكم عسكرية من أجل محاكمة وربما إعدام كل شخص وصفه بوش "بالعدو المقاتل". أملى بوش رأيه في أن الأشخاص الذين يصنَّفون على أنهم أعداء مقاتلون "لا ينبغي أن يحظوا بامتياز طلب أي نوع من العلاج... بشكل مباشر أو غير مباشر... في أية محكمة في الولايات المتحدة"[39].

عرّف بوش العدو المقاتل بأنه شخص يعطي "سبباً للاعتقاد" بأنه عضو حالي أو سابق في تنظيم القاعدة أو شخص "اشترك أو ساعد أو شجّع على ارتكاب عمليات إرهابية دولية أو التحضير لأعمال تسببت أو تهدد بالتسبب أو تهدف إلى

التسبب في أذيّة الولايات المتحدة أو التأثير عليها سلباً أو على مواطنيها أو على أمنها القومي أو على سياستها الخارجية أو على اقتصادها"[40]. ويمكن وصف شخص ما بأنه عدو مقاتل أيضاً إذا كان يُشتبَه في "إيوائه عن قصد" لمثل هؤلاء الأشرار. وفي الوقت الذي أصدر فيه بوش قراره، أشار على وجه التحديد إلى أنه ينطبق على "غير المواطنين" فقط. لقد أجاز قرار بوش اعتقال المشتبه في أنهم إرهابيون داخل الولايات المتحدة وخارجها وأجاز عقد المحاكمة "في أي زمان ومكان".

والحق الوحيد بالاستئناف ضد حكم تصدره محكمة عسكرية سيكون للرئيس نفسه (وهو أمر لا يبعث على الاطمئنان، بالنظر إلى إشراف بوش غير المبالي لحالات الإعدام في تكساس). وبرّر أشكروفت هذه السلطة غير المحدودة بقوله "لا يحق للإرهابيين الذين يرتكبون جرائم حرب ضد الولايات المتحدة، في رأيي، بالحمايات التي يوفرها الدستور الأميركي ولا يستحقّونها"[41]. غير أن قرار بوش لا يقتصر على الإرهابيين الذين ارتكبوا "جرائم حرب"، بل إنه يمكن أن يطال الأشخاص الذين يُشتبَه في تهديدهم بالتسبب في "تأثيرات معاكسة" على اقتصاد الولايات المتحدة عبر مؤامرات إرهابية مزعومة - وهي فئة غير محددة بدرجة كبيرة.

أشار مايكل راتنر من مركز الحقوق الدستورية إلى أن "الإشاعة وحتى الدليل الذي يتم الحصول عليه نتيجة للتعذيب سيكون مقبولاً"، بناء على الأمر الذي أصدره بوش. ولن تكون هناك حاجة إلى توظيف ناطق رسمي للتحدث إلى الصحافة عن المحاكمات لأن "العملية بأكملها، بما في ذلك التنفيذ، يمكن إجراؤها بسرّية تامّة"، كما أشار راتنر[42].

شجب المحرّر وليام سافاير الذي يكتب في نيويورك تايمز أمر بوش الذي يهدف إلى "استبدال القانون الأميركي بمحاكمات عسكرية غير مشروعة". قال سافاير بأنه بناء على مرسوم بوش، "يواجه غير المواطنين موظفاً إدارياً هو الآن محقّق أو مدعٍ عام أو قاضٍ أو هيئة محلّفين أو سجّاناً أو جلاّداً. وشجب ويزلي برودن، رئيس تحرير الواشنطن تايمز، اقتراح بوش بأنه "عدالة مجلس عسكري"

وأعلن بأنه سيكون أقل استخفافاً من إصدار بوش "أمراً لجنرالاته بإطلاق النار على كل من يعتقدون بأنه بحاجة إلى أن يُطلق عليه النار" في أفغانستان بدلاً من الإدعاء بأن هذه المحاكم "نصر لسيادة القانون"[44].

إن الأمر الذي أصدره بوش لا يوفر أية حقوق للمتهمين. وبدلاً من ذلك، ستكون كافة الإجراءات مرهونة بتقدير بوش والقضاة الذين سيختارهم من المؤيدين لحكم الإعدام. وهذا يختلف بدرجة كبيرة عن النظام المعمول به في المحاكم العسكرية الأميركية، الذي يوفر للمتهمين حقّ الاستئناف. كما تجاهل أمر بوش بشكل صارخ قراراً مشهوراً أصدرته المحكمة العليا قضى بعدم دستورية تعليق إبراهام لينْكولن للحصانة الشخصية أثناء الحرب الأهلية. وقضت المحكمة في العام 1866 بأن لا يعتمد الرئيس على المحاكم العسكرية ما لم "تقفَل المحاكم المدنية ويكون من المستحيل الإشراف على القضاء الجنائي"[45].

جرى تطبيق القرار في البداية على قرابة 600 شخص اعتقلوا في أفغانستان أثناء الاجتياح الأميركي. وتم نقل هؤلاء الأفراد إلى قاعدة غوانتنامو البحرية في كوبا حيث وُضعوا في ظروف قاسية بعض الشيء.

وفي أبريل 2002، كشف البنتاغون عن أن شخصاً محتجَزاً في غوانتنامو هو في الواقع مواطن أميركي. فقد اعتُقل ياسر حمدي – وهو من أصل سعودي وُلد في لويزيانا – في أفغانستان من قِبل قوات التحالف الشمالي وسُلّم إلى الجيش الأميركي. أنكر حمدي أنه كان من المقاتلين. وصرّحت عائلته بأنه ذهب إلى أفغانستان في عمل دعوي. ووكل والدا حمدي محامياً لولدهما، ولكنّ إدارة بوش أصرّت على إبقاء حمدي في الحبس الانفرادي.

وفي 10 يونيو 2002، ادّعى الرئيس امتلاك صلاحيات أوسع. ففي ذلك اليوم، أعلن المدّعي العام أشكروفت أثناء زيارة لموسكو بأن حكومة الولايات المتحدة حدّدت مواطناً أميركياً اعتُقل في شيكاغو على أنه عدو مقاتل. تم نقل خوسيه باديلا، وهو من أصل بورتوريكي نشأ في شيكاغو وأمضى فترة من الوقت في سجون فلوريدا، إلى سجن عسكري بعد أن أدرك الفيدراليون بأنهم لا يملكون أي دليل يبرّر اعتقاله. وصف أشكروفت الموقوف باديلا بأنه شخص

يخطط لتفجير "قنبلة قذرة" والتسبب في "قتل وإصابة أعداد كبيرة من النــاس". ومع أن أشكروفت وصف باديلا بأنه "تدرّب مع العدو [في باكستان]، ودرس كيفية إعداد أجهزة التفجير وأجهزة نشر الأشعة"، فقد اعتــرف المســؤولون الفيدراليون في وقت لاحق بأن هذه الدراسة "تألفت بدرجة كبيرة من بحــوث أجراها على الإنترنت"[46]. وكان أشكروفت محط ســخرية كــبيرة بســبب مبالغاته.

جرى اعتقال باديلا في 8 مايو عندما سافر إلى شــيكاغو انطلاقــاً مــن باكستان. جرّدت إدارةُ بوش باديلا من كافة حقوقه واحتجزتــه في ســجن عسكري في ساوث كارولينا. وبوصفه واحداً من الأعداء المقــاتلين، لم يكــن باديلا يملك الحق بالاستئناف أو الطعن في شرعية وضــعه. وحــذّر القاضــي الفيدرالي مايكل ميوكازي في 2003 من أنه في حال استمرّت إدارة بــوش في منع باديلا من كافة حقوقه القانونية، "فسوف تحلّ الديكتاتورية علينا، وتحكمنا الدبابات"[47].

وفي 3 يوليو 2003، أعلنت إدارة بوش عن أن ستة من المحتجَزين سيحاكَمون أمام محاكم عسكرية[48]. وسيُضطر محامو الــدفاع إلى دفــع آلاف الــدولارات للحكومة من أجل الحصول على تصريح أمني قبل أن يُسمح لهم بتمثيل وكلائهم. وكما أشارت نيويورك تايمز، سيحتاج وكلاء الدفاع إلى "مصارحة محامي الإدعاء قبل أسبوع على بدء المحاكمة بكل ما لديهم من أدلّة، وهو ما يعتبر تناقضاً صارخاً مع المحاكم المدنية"[49]. وأعلنت الجمعية الوطنية لوكلاء الدفاع الجنــائي بأنــه لا يمكنها التوصية بأن يعمل أي من أعضائها كمحامٍ للدفاع بسبب القيود الكــثيرة والتعجيزية التي فرضتها الحكومة.

في يناير 2004، تقدم ثلاثة محامين عسكريين تم توكيلهم للدفاع عن المحتجَزين في غوانتنامو بطعن إلى المحكمة العليا مؤكدين فيه على أن نظام بــوش "ســيوجد حفرة قانونية سوداء... وفي ظل هذا النظام الملكي، قد لا يتوفر للأشخاص الــذين يقعون في الحفرة إمكانية للطعن في الصلاحية القضائية للمحــاكم العســكرية أو أهليتها أو حتى دستوريتها"[50]. كما ولّدت خطط المحاكمة التي أعدّها بوش رسالة

بعث بها 175 عضواً في البرلمان البريطاني، حذّروا من أن "ممارسة السلطة التنفيذية بدون توفر إمكانية لإجراء مراجعة قضائية يهدد حجر الزاوية في وجودنا كدول، وعلى وجه التحديد سيادة القانون"[51].

يبدو أن معايير بوش الخاصة بوصف الناس بأنهم أعداء مقاتلون مبهمة إن لم تكن متناقضة. ففي 17 يوليو 2003، سُئل بوش أثناء مؤتمر صحفي عقده في بريطانيا عما إذا كانت تعليقاته بشأن "الأشخاص الأشرار" المحتجَزين في غوانتنامو "ستغذّي شكوكهم بأن الولايات المتحدة تعتبرهم أبرياء إلى أن تثبت إدانتهم في محاكمة عادلة، وحرّة، وعلنية". أجاب بوش "حسن، أجل - دعني أقول بأن هؤلاء مقاتلون غير شرعيين. فقد اعتُقلوا وهم على أرض المعركة يساعدون طالبان ويؤيدونها. وأنا لا أسعى إلى محاكمتهم أمام كاميراتكم أو صحفكم"[52].

لكن بعد مرور أربعة شهور، وأثناء مقابلة مع دافيد فروست من محطة بي بي سي، برّر بوش عمليات الاحتجاز في غوانتنامو بالإعلان عن أنهم "كانوا غير مقاتلين وغير شرعيين اعتُقلوا وهم على أرض المعركة"[53]. وفي مؤتمر صحفي عقده في لندن في 20 نوفمبر، أعلن بوش بأن "هؤلاء غير المقاتلين وغير الشرعيين اعتُقلوا وهم في أرض المعركة، وتجري معاملتهم بطريقة إنسانية"[54]. والبيت الأبيض يصحح في بعض الأحيان ما جاء في خطابات بوش وتعليقاته ولكنه لم يعقّب بشيء على هذه التصريحات.

إذا كان يوجد شخص يمكن أن يوصف بأنه غير مقاتل فقط، فكيف يمكن لبوش أن يبرر احتجازه إلى أجل غير محدد وحرمانه من حقوقه القانونية لأنه "عدو مقاتل"؟ ربما افترض بوش بأن اعتبار شخص ما بأنه مقاتل يصبح محلّ نظر عندما يُصنَّف رسمياً على أنه عدوّ. فقد أدان بوش، في تعليق أدلى به في يناير 2002، كافة الأشخاص المحتجَزين في غوانتنامو قائلاً "هؤلاء قتلة. هؤلاء إرهابيون... والشيء الوحيد الذي يعرفونه عن الدول هو متى يجدون دولة تمرّ في مرحلة ضعف لكي يستولوا عليها كما يفعل الطفيلي"[55].

أعادت إدارة بوش في ملخص الدعوى الذي قدّمته إلى المحكمة العليا في يناير

2004 القول بأنه من حق الرئيس أن يصنّف مواطنين أميركيين بأنهم أعداء مقاتلون ويلغي كافة حقوقهم. وحث المدّعي العام ثيودور أولسون، الموكل من قبل إدارة بوش، المحكمة على الاحتفاظ بهذه الصلاحية لأن أي قرار تصدره إحدى المحاكم الفيدرالية الابتدائية يحرم بوش من امتيازه "سيقوّض من سلطات الرئيس الدستورية في حماية الأمّة"[56]. ففي نظر إدارة بوش، "السلطات الدستورية لحماية الأمّة" تلغي بشكل تلقائي باقي الدستور.

جادلت إدارةُ بوش المحكمةَ العليا بأن محكمة فيدرالية يمكن أن "تشترط على الجيش فقط الإشارة إلى بعض الأدلة التي تدعم وصف الإدارة [للأعداء المقاتلين]"[57]. "فالإشارة" ليست معايير عالية للبراهين. وهي تزعم بأنه لا ينبغي أن يكون من حق القاضي الفيدرالي تفحّص الدليل الذي يتقدم به الجيش. وبعبارة أخرى، يتطلب الأمر مجرّد مذكّرة لتبرير حبس شخص إلى أمد غير محدد وبدون فرصة للهروب[58].

استمعت المحكمة العليا للحجج الشفهية في قضيتين لأعداء مقاتلين في 28 أبريل 2004. سعى فرانك دونْهام، الذي يمثل حمدي، إلى عقد جلسة استماع حُرم منها عميله طوال السنتين اللتين أمضاهما محتجَزاً في سجن تابع للبحرية في نورْفولك، بولاية فرجينيا[59]. لقد رفضت إدارة بوش السماح لحمدي بأي نوع من الاتصال بمحامٍ قانوني إلاّ بعد وقت قصير من جلسة الاستماع التي عقدتها المحكمة العليا. وقال دونهام بأن الجيش الأميركي منعه من كشف أي شيء في المحكمة مما قاله له حمدي.

واشتكى دونهام من أن عبارة "عدو مقاتل" مبهمة وقال "لم نجد لها تعريفاً في أية حالة، ولم نجد لها تعريفاً في أية وضعية، ولم يجرِ تعريفها في أي تشريع أو من قِبل أي شيء تضمنته هذه القضية". بدا القاضي سكاليا ساخطاً من طلب دونهام الحصول على إيضاح وقال "أفترض بأنها تعني شخصاً حمل السلاح في وجه القوات المسلّحة للولايات المتحدة. أليس ذلك - في الحقيقة، أعني، هل ينبغي علينا المراوغة حول معنى تلك الكلمة؟" أوضح دونهام بأن مسألة ما إذا كان حمدي يقاتل القوات الأميركية هي موضع خلاف.

ناقش بول كليمنت، من وزارة العدل، القضية مدافعاً عن إدارة بوش، فأشار ثلاث مرّات إلى أنه لا يزال هناك 10000 جندي أميركي في أفغانستان. قال كليمنت "من الأمور التي أجدها جديرة بالملاحظة حاجتنا إلى مواجهة هذا السؤال في الوقت الذي لا يزال فيه جنودنا على الأرض في هذه القضية". غير أن القضية لم تكن في ما إذا كان ينبغي إطلاق سراح حمدي لكي يقاتل في أفغانستان، ولكن المسألة هي في الحقوق التي يملكها المواطن الأميركي. أشار كليمنت إلى أنه ما من أحد يملك حق التشكيك في سلطة بوش إلى أن تعلن الحكومة الوقف التام للعمليات القتالية.

شدّد كليمنت مراراً على أنه "لا توجد مصلحة لجيش الولايات المتحدة في احتجاز أي فرد ليس عدواً مقاتلاً أو لا يمثّل تهديداً مستمرّاً". لكن غالباً ما كان الرئيس بوش والعديد من المسؤولين الآخرين يتباهون بعدد المقاتلين الأعداء الذين يجري احتجازهم، مشيرين بذلك إلى أن العدد الإجمالي يمثل برهاناً على أن الولايات المتحدة تفوز في الحرب. وبعد أن يوصف شخص بأنه عدو مقاتل، لا يعود في مقدور الحكومة إطلاق سراحه من غير أن تعترف بأنها ارتكبت خطأً.

أبدى العديد من القضاة قلقهم من انعدام وجود إجراءات قضائية منصفة يمكن لحمدي - أو لأي مواطن أميركي آخر - أن ينعم بها في ظل النظام الجديد لإدارة بوش. ووجّه القاضي برايز سؤالاً إلى كليمنت حول ما "إذا كان شخصاً ما يعارض أمراً هامّاً يحق له المثول أمام شخص يمكنه اتخاذ قرار حيادي ولديه فرصة تقديم البراهين والحجج"، فردّ كليمنت بقوله "دعني أقول بوضوح تام بأن هؤلاء الأفراد مثلوا أمام محكمة عسكرية". وفسّر حديثه بالقول "ربما لا يبدو الأمر كما لو أنها إجراءات قضائية تقليدية منصفة... لكنّ سير التحقيقات نفسه [في غوانتنامو] يوفر الفرصة للفرد لكي يشرح بأن الأمر برمّته خطأ". وتساءل القاضي غينسبيرغ قائلاً "إذا كان هناك شخص محتجَز، أليس من حقّه أن يرافع أمام المحكمة بنفسه وبكلماته الخاصة؟" فردّ كليمنت بالقول "سنحت له الفرصة لشرح قضيته بكلماته الخاصة". وعندها سأل القاضي ستيفنز "أثناء الاستجواب؟" فأكّد كليمنت "أثناء الاستجواب".

غير أن عمليات الاستجواب التي أضفى عليها كليمنت صفة الكمال لا تشبه الإدلاء بشهادة في مكتب أحد المحامين. وكما قال أحد المسؤولين الحكوميين الذين أشرفوا على اعتقال ونقل الإرهابيين المتَّهمين في 2002، "إذا لم تنتهك الحقوق الإنسانية لأحد الأشخاص في وقت ما، فعلى الأرجح أنك لا تقوم بعملك"[60]. وأشارت الواشنطن بوست، التي أجرت مقابلات مع عشرة من مسؤولي الأمن القومي الأميركي، إلى أنه "في حين تشجب حكومة الولايات المتحدة في العلن استخدام التعذيب، نجد أن كلاً من مسؤولي الأمن القومي الحاليين الذين قابلناهم دافع عن استخدام العنف ضد الأسرى بوصفه أمراً عادلاً وضرورياً". وقد تلقّى المشتبَه في أنهم أعضاء في القاعدة معاملة قاسية على وجه الخصوص: "غالباً ما يجري "تليين" الأسرى على يد أفراد الشرطة العسكرية وجنود من القوات الخاصة التابعة للجيش الأميركي الذين يعملون على ضربهم واحتجازهم في غرف صغيرة. والإرهابيون المزعومون تعصَب أعينهم عادة ويُلقى بهم نحو الجدران، ويُوثقون في وضعيات مؤلمة، ويتم تعريضهم لضجيج مرتفع ويُمنعون من النوم"[61]. ومثل هذه الظروف والمعاملة يمكن أن تعيق قدرة المحتجَز على شرح قضيته حتى أمام أكثر المحقّقين حيادية وانفتاحاً.

ردّ المحامي دونهام على الوصف الوردي لإدارة بوش لهذه القضية بالقول "هنا، لا وجود للقانون. وإذا كان هناك قانون أصلاً، فهو التعريف الخاص بالموظف الحكومي لما تعنيه عبارة 'العدو المقاتل'. لا تخدعوا أنفسكم بالاعتقاد بأن العبارة تعني شخصاً خارجاً من أرض المعركة، لأنهم سبق أن استخدموها في شيكاغو، وفي نيويورك، وفي إنديانا".

كما استمعت المحكمة لقضية خوسيه باديلا[62]. ودراسة المحكمة لهذه القضية جاءت مناقضة بشكل ما لقرار أصدره الكونغرس في العام 2001 والذي جاء فيه "يصرِّح للرئيس باستخدام كافّة أشكال القوة الضرورية والمناسبة ضدّ الأشخاص الذين يتبيّن له بأنهم خططوا، لشنّ هجمات إرهابية أو رخصوا بها أو شاركوا فيها أو أعانوا على تنفيذها". ووجّه القاضي برايز سؤالاً إلى كليمنت عما إذا كانت عبارة "ضرورية ومناسبة" تعني أي نوع من القيود على سلطات

إدارة بوش، فأجاب كليمنت، "لن أفسّر بالتأكيد الترخيص باستخدام القوة الذي تشير إليه عبارة "ضرورية ومناسبة" على أنه دعوة إلى تطبيق شكل من أشكال الإدارة القضائية على سلطة شنّ الحرب التي في يد الموظف الحكومي". ربما فاجأ كليمنت بعض القضاة بإعلانه عن أنه سيكون لدى إدارة بوش الصلاحية نفسها لاحتجاز باديلا حتى ولو لم يمرّر الكونغرس قرار الحرب، مشيراً إلى "الرئيس حاز على تلك الصلاحية في العاشر من سبتمبر" من العام 2001.

أكّد كليمنت على أن باديلا أشبه بشخص تم إلقاء القبض عليه في أفغانستان، في ما يختص بمسألة الصلاحية التي تمتلكها الحكومة عليه. وأصرّ على أنه "عندما تكون الحكومة على قدم الاستعداد للحرب، هنا - يتعين عليك أن تثق في قدرة الموظف الإداري على إصدار الأحكام العسكرية المثلى". ووضعت جنيفر مارتينز، التي تمثل باديلا، القضية ضمن الإطار التالي: "طلبت الحكومة اليوم من هذه المحكمة إصدار حكم موسع يسمح للرئيس بامتلاك سلطة مطلقة في سَجن أي أميركي، في أي مكان وزمان، وبدون محاكمة، بمجرد وصفه بأنه 'عدو مقاتل'". وأكّدت مارتينز على أن المسائل التي تشتمل عليها هذه القضية "تدخل في صلب ما تمثّله الديموقراطية، وهو أنه لا يمكن للحكومة أخذ المواطنين في هذا البلد من الشارع والزجّ بهم في السجن إلى الأبد وبدون محاكمة".

أثناء جلسة الاستماع في قضية باديلا، عادت المحكمة إلى السؤال عن كيفية معاملة الحكومة للأعداء المقاتلين، فوجّه القاضي إلى كليمنت السؤال التالي "هل يوجد أي شيء في القانون يختصر طريقة الاستجواب التي يمكن نشرها؟" لمّح كليمنت إلى معاهدة دولية وإلى قانون فيدرالي، وهو مرسوم حماية ضحايا التعذيب (الذي جرى سنّه للسماح للأشخاص بمقاضاة الحكومات الأجنبية). وأضاف كليمنت بأن القانون "لا ينطبق في الواقع على الولايات المتحدة. ولذلك فأنا متأكد من وجود أساس آخر لرفع دعوى خاصة ضد الولايات المتحدة". وبعد ذلك، سعى كليمنت إلى إعادة التأكيد على أن الحكومة تعترف بأن التعذيب ليس طريقة رشيدة، وقال "إذا قمت بذلك، فقد

تحصل على معلومات بطريقة أسرع، لكنك ستتساءل عن مدى موثوقية المعلومات التي حصلت عليها".

عاد القاضي غينسبيرغ إلى القضية بعد ذلك ببضع دقائق، وتساءل عن القضايا التي يعلن فيها الموظف الإداري عن أن "التعذيب البسيط... سيساعد في الحصول على هذه المعلومات"، فأجاب كليمنت بسرعة "حسن، إن الموظف الإداري لن يفعل ذلك". وعندها سأل غينسبيرغ "هل الأمر منوط بحسن نيّة الموظف الإداري؟ هل توجد أية مراقبة قضائية؟" فردّ كليمنت "حسن، هذه حالة توجد فيها إجراءات قضائية في المحاكم الجزائية. ولذلك ستبقى مفتوحة إذا تطلب الأمر ذلك". غير أن إدارة بوش أغلقت المحاكم بعناد أمام أي شخص مصنّف على أنه عدو مقاتل - بصرف النظر عن أية مزاعم بشأن سوء المعاملة.

لم يبدأ تقديم الحجج الشفهية في المحكمة العليا حول مسائل الأعداء المقاتلين إلاّ قبيل ساعات من بثّ محطة سي بي أس الإخبارية الصور المذهلة لإساءة معاملة المحتجَزين العراقيين وتعذيبهم. وبناء على طلب الجنرال ريتشارد مايرز، رئيس هيئة الأركان المشتركة، أرجأت المحطة بثّ الصور لمدة أسبوعين. (سنناقش فضيحة تعذيب العراقيين بإسهاب في الفصل 16). ربما كان كليمنت سيواجَه بأسئلة أكثر شدّة لو أنه مثل أمام المحكمة بعد إثارة فضيحة التعذيب. وفي 19 مايو، دعا النائب الديموقراطي عن ولاية متشيغان جون كونيرز، الكونغرس إلى فتح تحقيق حول ما إذا كانت وزارة العدل عمدت إلى تضليل المحكمة العليا عن قصد في قضية استخدام التعذيب مع المحتجَزين.

سعت إدارة بوش باستمرار إلى إثارة الإرباك حول هذه المسألة - مدّعية بأن فرض أية حدود على صلاحية الرئيس سيؤدي إلى جعل أميركا بدون دفاعات. لكن توجد طرق لتصنيف الأعداء تغنينا عن الحاجة إلى إعطاء الرئيس صلاحيات مطلقة. فالمسألة ليست في ما إذا كان يجدر إطلاق سراح المشتبه في أنهم إرهابيون، ولكنها مسألة لها علاقة بالمعايير التي ينبغي أن تحكم قضية احتجازهم، وبالحقوق الإجرائية التي ينبغي أن يتمتعوا بها. ولن يكون صعباً على الكونغرس وضع معايير قانونية لتبرير احتجاز العديد من الأشخاص المعتقَلين في أفغانستان بناء على أدلة

أقل من تلك المطلوبة لاعتقال شخص في أميركا مشتبه بارتكابه جرائم خطيرة مماثلة. ولو أن الكونغرس أجاز قانوناً يضع معايير وإجراءات لمثل هذه الحالات، لكانت قضية الأعداء المقاتلين أقل خطورة على دستور الولايات المتحدة. لكنّ إدارة بوش أمسكت بالقضية باكراً، وتناسى الكونغرس المسألة.

إن القدرة على وصف شخص بأنه عدو مقاتل تعني صلاحية إلغاء كافة حقوقه. فإذا سُمح للرئيس بانتقاء واختيار الأشخاص الذين سيتمتعون بحقوق دستورية والأشخاص الذين يمكن أن يُلقى بهم في السجن إلى الأبد من غير أن تتسنّى لهم رؤية محامٍ، فلن تكون الحقوق الدستورية كما كانت عليه سابقاً. ولذلك، لا يمكن منح بوش صلاحية إلغاء كافة حقوق أي شخص يختاره - بناء على تأكيده الذي لا يقوم على دليل - بدون تعريض حقوق الجميع للخطر.

وعلّق ستيوارت تايلور من ناشونال جورنال، والذي يعتبر أحد أكثر الكتّاب القانونيين المرموقين في واشنطن، على هذه المسألة فقال "إن تعامل الإدارة مع قضايا الأعداء المقاتلين غير شرعي وتُشتم منه رائحة الطغيان. وبناء على نظرة الإدارة إلى القانون، لا يمكن للمحكمة أن تتدخل حتى ولو كان بوش سيأمر بإعدام المحتجَزين في غوانتنامو الذين يزيد عددهم على 600 شخص"[64]. إن من السذاجة الافتراض بأن صلاحيات بوش الديكتاتورية لا تشكل خطراً على الأميركيين العاديين باعتبار أنه لن يستخدمها إلاّ ضد الأشخاص الأشرار. فنادراً ما تبدأ الديكتاتورية بتصريحات علنية عن مخططات لإساءات مستقبلية. وبدلاً من ذلك، تتّبع نمطاً تدريجياً، فتنال من الحقوق شيئاً فشيئاً وتمنح نفسها الامتياز تلو الآخر.

يُتوقع من المحكمة العليا أن تصدر حكمها في القضيتين اللتين تتضمنان تسمية أشخاص بأنهم أعداء مقاتلون بنهاية يونيو 2004. وعندها، إما سيتم كبح صلاحيات الرئيس أو تدشينها. لقد كرّر كبار المسؤولين في الإدارة القول في أكثر من مناسبة بأنها مسألة وقت قبل أن يحدث هجوم إرهابي آخر. وفي حال دشّنت المحكمة العليا صلاحيات الرئيس، فقد ينتج عن هجوم كبير ثانٍ جولةٌ من الإساءات ستجعل الأفعال التي تلت 9/11 أشبه بنزهة لكلّية الحقوق.

الخلاصة

لا تزال جهود المراقبة الفيدرالية الهادفة إلى محاربة الإرهاب بعيدة عن تحقيق النجاح. ولسوء الحظ، يبدو أن كل عمل فاشل يعني طلب الحصول على مزيد من الصلاحيات وإنشاء برامج جديدة - كما لو كان كل فشل يخوّل الحكومة حق التدخل أكثر في حياة الناس. والحماقات التي ترتكبها الحكومة تدفع بالإسفين الذي يستخدمه السياسيون من أجل المزيد من التفتيت لحقوق المواطنين. ولو أن الوكالات الفيدرالية لم تفشل على جميع الأصعدة قبل 9/11، لما كان في مقدور الرئيس بوش أن يطالب بامتيازاته من أجل تدمير حقوق أي شخص بناء على حكمه الخاص.

يعرف الرئيس بوش كيف أن وجود سلطات غير محدودة في يد الحكومة يهدّد كل شخص في المجتمع. ففي 12 مارس 2004 قال بوش "كل امرأة في العراق باتت في وضع أفضل الآن لأن غرف الاغتصاب والتعذيب التي أنشأها صدام حسين أُقفلت إلى الأبد"[65]. ومع أن نسبة ضئيلة جداً من النساء العراقيات هوجمن بشراسة في غرف الاغتصاب، فإن مجرّد وجود مثل هذه الأماكن كان بمثابة سيف مسلّط على رقابهنّ. ووضْع الناس تحت رحمة الصلاحيات المطلقة لمسؤولي الحكومة يتسبب دائماً في نتائج مرعبة. فإذا كان بوش يعترف بذلك، فلماذا لا يعترف أيضاً بأن صلاحية تصنيف الناس بأنهم "أعداء مقاتلون" يعرّض حرّية كل أميركي للخطر؟

اخترع بوش صلاحية تصنيف الناس بأنهم أعداء مقاتلون وسلَبهم حقوقهم القانونية من مرسوم بسيط. وإذا سُمح لهذه الصلاحية بالاستمرار، فالمسألة لن تعدو عن كونها مجرّد وقت قبل أن يصدر بوش أو الرؤساء الذين سيأتون من بعده مراسيم جديدة تلغي حقوق مجموعات أخرى. ومتى تم القبول بالمقدمة التي تلغي الحقوق على أنها المسار الذي يوصل إلى برّ الأمان، فإن انعدام كفاءة الحكومة - الفشل في منع الهجمات - يصبح المغتصب المروّع للدستور. لقد تسبب مرسوم المواطنة في حدوث جريمة "الإرهاب المحلّي" الجديدة - التي تعرّف بأنها أعمال عنف أو تصرفات مخيفة خاصة يُقصَد منها "التأثير في سياسة

الحكومة من خلال التخويف أو الإكراه". ويمكن أن تكون مسألة وقت قبل أن يأمر الرئيس بتجريد حماة البيئة المتطرفين أو المعارضين للإجهاض أو حملة الأسلحة الذين يتلاقون ويطلقون النار ويتحدثون عن كراهيتهم لواشنطن، من كافة حقوقهم القانونية.

يتحدث بوش عن صلاحيته في توصيف الناس بالأعداء المقاتلين كما لو كانت مسألة وجوب محاربة الحكومة للشرّ مسألة بسيطة. غير أن عبقرية الآباء المؤسسين تجلّت في الاعتراف بأن وجود الشرّ لا يبرّر السلطة المطلقة ولا يقدّسها. لقد وُضع الدستور على يد جيل من الرجال الذين خاضوا حرباً ليس فقط ضدّ قوة أجنبية وحسب، بل وخاضوا حرباً أهلية ضد الأمر الواقع في العديد من الأماكن، والفضل للمتعاطفين مع 'توري' المنتشرين في العديد من المستعمرات. والدستور لم يُوضع من أجل الأيام المشرقة والإبحار السلس، ولكنه صِيغ من أجل الأوقات العصيبة، مع وضع العديد من البنود الهادفة إلى التعامل مع أية أخطار قاتلة تهدّد بقاء الأمّة. وادّعاء بوش بأنه لم يعد في مقدوره التقيّد بالدستور إهانة للآباء المؤسسين الذين اجتازوا اختبارات أقسى بكثير في زمانهم من الاختبارات التي مرّت بها أميركا بعد 9/11.

الفصل الرابع عشر

حماية الديموقراطية من الحرّية

لم يفعل الكونغرس الكثير من أجل التحقق من الإساءات التي ارتكبها الفرع التنفيذي أثناء ولاية بوش. ومعظم عمليات الإمساك بالسلطة التي قام بها بوش إما أنها أسدلت ستاراً من الصمت أو أثارت التهليل في مقرّ الكونغرس. فقد تراجعت مهابة رقابة مجلس الكونغرس بشكل حادّ، ووصلت إلى قعر جديد في العصر الحديث.

وبدلاً من القيام بالمهامّ الرقابية، كرّس العديد من أعضاء الكونغرس أنفسهم لمهمة الحدّ من مشاركة الأميركيين في العملية السياسية. ففي مطلع العام 2002، أقرّ الكونغرس أخيراً قانون تمويل الحملات الانتخابية الذي يسعى إلى رفع مستوى السياسة الأميركية بالقوة. والإصلاح الذي قام بها الكونغرس سيحمي سمعة الحكومة ويجعل الطبقة الحاكمة أكثر حصانة في السنين القادمة.

إن مصدر مشكلة الحملات الانتخابية، في نظر العديد من أصحاب المناصب، هو انتشار ما يُعرف بالمال اليسير – المال الذي لا تحدّه قيود فيدرالية إن من حيث مقدار التبرعات نظير كل لجنة عمل فردية أو سياسية. وسبق أن قال ثيودور أولسون، مساعد المدعي العام لدى بوش، للمحكمة العليا بأن المال اليسير "إشارة لطيفة إلى المال الذي يلتف حول النظام... أي المال الذي يُحظَر تخصيصه للانتخابات الفيدرالية"[1]. غير أن مفهوم "المال اليسير" هو في حدّ ذاته أحجية مبنية على الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن يكون لدى السياسيين سلطة مطلقة على أي شيء يمكن أن يؤثر في إعادة انتخابهم.

وفي الوقت الذي فرض فيه الكونغرس قيوداً جديدة على النشاط السياسي للمواطنين، ضاعف الكونغرس من مقدار المال الذي يمكن التبرّع به للمرشحين بطريقة قانونية (وهو ما يُعرف بالمال العسير). وخلال جولة الانتخابات الأخيرة، ذهب ما نسبته 90 في المئة من المال العسير إلى الأعضاء الذين يشغلون مقاعد في الكونغرس[2]. أي أن شاغلي المناصب حصلوا على حوالى عشرة أضعاف ما حصل عليه منافسوهم لأنهم أصلاً في موضع يمكّنهم من مكافأة المانحين.

يساعد الانحيازُ لصالح شاغلي المناصب في المساهمات التي تقدّم للحملات الانتخابية أعضاءَ الكونغرس في تجنّب أعباء التنقلات. ومع أن العديد من الأميركيين سخروا من إعلان الحكومة العراقية في العام 2002 بأنه أُعيد انتخاب صدام حسين بدون أي معارضة، لكن الحقيقة هي أن مقاعد معظم أعضاء الكونغرس مضمونة بالمثل. وكما أشارت الوول جورنال في العام 2002، "بعد الإحصاء الأخير للسكان، اجتمع الناس في المجالس التشريعية في الولايات التي ترسم مقاطعات أعضاء الكونغرس - في ما يبدو أنه انعكاس للتغييرات الديموغرافية ولكن بغرض دفع البرامج السياسية غالباً - بحيث شكّلوا أغلبية ساحقة لصالح هذا الطرف أو ذاك، مما أبقى على حوالى 40 سباقاً فقط لكي يتبارى فيه الحزبان، أي أقل من ثلث عدد المقاعد التي كانت تجري المنافسة عليها قبل عشر سنين، وفقاً لتقديرات شارلي كوك"[3]. ففي انتخابات العام 2002، هُزم أربعة فقط من شاغلي المقاعد في الكونغرس أمام منافسيهم من خارج المجلس[4]. وعادة ما تكون نسبة إعادة انتخابات شاغلي المقاعد في الكونغرس في حدود 98 في المئة.

ومع أن كافة أعضاء الكونغرس يُعاد انتخابهم تقريباً، فانتصاراتهم تفقد بريقها غالباً بسبب ضروب الإذلال الذي يعانون منه أثناء مسيرتهم نحو البقاء في السلطة. إن العنصر الأكثر ثورية في "مرسوم إصلاح حملات الحزبين" هو حظر الأمر الواقع المفروض على معظم الإعلانات التي تتناول المسائل الخلافية في المحطات الإذاعية والتلفزيونية أثناء الموسم الانتخابي. وبفضل المرسوم الجديد، يمكن أن يكون الكشف عن إساءة استخدام أعضاء الكونغرس أو الرؤساء لصلاحياتهم أثناء سعيهم للحصول على فترة ولاية ثانية، جريمة فيدرالية - مع أنه عادة ما تكون تلك الفترة

الوحيدة التي يمكن تحدّي سلطاتهم فيها. يحصر المرسومُ "الاتصالاتِ الانتخابية" للمجموعات غير الربحية، والشركات، وغيرها من الجماعات، ضمن مهلة 30 يوماً من موعد الانتخابات الأولية أو 60 يوماً من موعد إجراء الانتخابات العامّة. وعبارة "الاتصالات الانتخابية" تحظى بتعريف واسع بما يكفي لخنق كافة المسائل تقريباً التي يمكن أن تؤثر سلباً على مجموع الأصوات التي تصبّ في مصلحة عضو في الكونغرس أو رئيس حالي. وبما أنه سيكون من غير اللائق أن يمنع الكونغرس على وجه التحديد الإعلانات التي تنتقد السياسيين الذين يشغلون مناصب في الدولة، فقد حظر من الناحية العملية كافة الإعلانات التي تتناول المسائل السياسية على المحطات الإذاعية والتلفزيونية.

إن قائمة الحقوق ليست غامضة في هذا الشأن. فالتعديل الأول ينص على أنه "لا ينبغي على الكونغرس أن يسنّ قانوناً... يختصر حرّية التعبير أو الصحافة". غير أن الكونغرس تجاهل هذا الأمر الصريح وفرض قيوداً خانقة على "الاتصالات الانتخابية".

وعلى غرار مجموعة من ممثلين هواة يؤدّون مسرحية لشكسبير في بلدة صغيرة، صرّح العضو تلو الآخر في الكونغرس بالدافع السامي الذي يدعوه إلى الطعن بالتعديل الأول أثناء النقاش الذي أدّى إلى تمرير المشروع. حتى أن النائب الجمهوري كريس شايز عن ولاية كونتيكت إدّعى بأن القيود انتصار في الواقع لحرّية التعبير عندما قال "إن التشريع الإصلاحي الذي نقترحه اليوم يعزّز من قيم التعديل الأول. وهو سيضمن تحلّي الموظفين المنتخَبين بمزيد من التجاوب مع أصوات ناخبيهم، وعدم ظهورهم في مظهر الممتنّ للأموال الضخمة فقط. وكما سيقوله لكم ناخبوكم بالتأكيد، فإن وقف مدّ المال اليسير سيحسن من فرص وصولهم إلى الحكومة – ويعزّز حقوقهم التي كفلها التعديل الأول – عبر السماح لهم في المشاركة في العملية"[5]. وهكذا، أصبحت "قيم التعديل الأول" بديلاً 'أورويلياً' لحرّية التعبير.

كما أصرّ النائب الجمهوري زاك وامب عن ولاية تينيسي على القول بأن القيود المفروضة على الانتقادات الموجَّهة إلى أعضاء الكونغرس نصر لحرّية التعبير،

بقوله "إننا بحاجة إلى الدفاع عن التعديل الأول والتعامل مع هذه المجموعات التي تتلاعب بالسياسة أثناء الانتخابات كما نعامل المرشحين أنفسهم"[6]. لقد نسي الآباء المؤسسون إدراج حاشية للتعديل الأول يشيرون فيها إلى الحاجة إلى الكشف الكامل عن سياسة التعبير الفيدرالية.

يتحدث العديد من أعضاء الكونغرس كما لو كانوا يملكون حقاً غير محدود في تنظيم تصرّفات كل شخص يرغب في انتقادهم أو إسكاته. فقد امتدح النائب الديموقراطي جيم دايفيس اقتراحاً يقول "بإخضاع هؤلاء الأشخاص الذين يسعون إلى التأثير في نتيجة الانتخابات للمعايير ذاتها التي يخضع لها الآن المرشحون لنيل مقاعد في الكونغرس عندما ينفقون أموالهم من أجل التأثير على الانتخابات. ستكون هناك مصارحة تامّة تسمح للناخبين بالحكم على من يدلي بالتصريحات، وأنا أعتقد بأن ذلك سيجبر الناس على التوقف عن القيام بهذه التصرفات الخدّاعة التي تثير المشاعر"[7].

لكن لا دايفيس ولا أي عضو آخر في الكونغرس اقترح سنّ تشريعات لمنع الأعضاء الحاليين من إلقاء خطب حماسية خدّاعة أو توجيه الاتهامات إلى معارضيهم أو المنظمات التي يحتقرونها. في الواقع، لم تظهر أية دراسة بأن "الإعلانات المستقلّة حول المسائل الخلافية" أو "الإعلانات التي تحمل في طيّاتها تهجمات" أكثر خداعاً من الإعلانات التي ينشرها المرشحون لنيل مقاعد في الكونغرس.

أصرّ بعض الأعضاء على أن الكونغرس، بخيانته لقائمة الحقوق، سيستعيد ثقة الأميركيين بالحكومة. فقد قالت النائبة الديموقراطية نانسي بيلوزي "لدينا اليوم فرصة لإرسال فالنتاين إلى الشعب الأميركي؛ لكي يقول لهم بأن أمره يهمّنا؛ وأن ما يفكر فيه يعنينا؛ وأنه يتوجب عليه أن يثق بالحكومة"[8]. وقال النائب الديموقراطي جون لويس "يتعين علينا تمرير [مرسوم إصلاح تمويل الحملات] من أجل التخفيف من حدّة الاستهتار المتنامي لدى الناس... وآن الأوان لاستعادة ثقة الناس بحكومتهم"[9].

ما من شيء أثار غضب العديد من أعضاء مجلس الشيوخ مثل الإعلانات السلبية. فقد قال السيناتور الجمهوري جون ماكاين، المحبب إلى وسائل الإعلام،

"أنا آمل بأننا لن نسمح بصرف انتباهنا بعيداً عن القضايا الحقيقية التي بين أيدينا – كيف نزيد من فحوى الجدال في انتخاباتنا ونوفر للناس خيارات حقيقية. فلا أحد يستفيد من الإعلانات السلبية، كما أنها لا تساعد الحوار السياسي الدائر في البلاد"[10]. وأثناء الحملة الانتخابية للحصول على الترشيح الرئاسي في ديسمبر 1999، قال ماكاين، "إذا كان في مقدوري التفكير في طريقة على نحو دستوري، فسوف أمنع الإعلانات السلبية"[11].

وأعلن السيناتور جايمس جيفوردس (الجمهوري/الديموقراطي)، الذي تخلّى عن الحزب الذي ساعده في نيل مقعد في مجلس الشيوخ، بأن "قضية الإعلانات المفتعلة تفسد نظامنا الانتخابي ولا تقدّم معلومات جيدة، عن المرشحين، إلى الناخبين. يمكن للشعب أن يفرّق بين الاتصالات الانتخابية وبين أنواع الاتصالات الأخرى التي تهدف حصراً إلى توعية الرأي العام بشأن إحدى القضايا"[12]. ووعد السيناتور الديموقراطي كريستوفر دود بأن مشروع الإصلاح الانتخابي "سيكون له تأثير نهائي في وضع حدٍّ لهذه الإعلانات التي تستند إلى القضايا التي تدمّر سمعة الأشخاص وتدمّر كل وسيلة لفهم حقيقة شأن تلك الحملة المعينة. وإلى هذا الحدّ، سيجني الجميع فائدة – لكن ليس بالقدر الذي يجنيه المرشح، في نظري، غير أن جمهور الناخبين هم الذين سيعرفون المزيد عن المواقف التي يدافع الناس عنها، بدلاً من معرفة ما تكرهه مجموعة تروّج لقضية معينة بشأن أحد المرشحين"[13]. وشدّد السيناتور الديموقراطي بول ويلْستون على هذا الموقف قائلاً "أعتقد بأن الإعلانات المدافعة عن القضايا كابوس. وأعتقد بأنه ينبغي علينا جميعاً أن نكرهها... [بتمرير هذا التشريع]، يمكننا نزع بعض من هذا السمّ من التلفاز"[14]. كما شجب أعضاء مجلس الشيوخ الديموقراطيون الإعلانات الهجومية بوصفها مكافئة "الكوكايين الكراك"، و"إطلاق النار العشوائي" و"تلوّث الهواء"[15].

ومع أن العديد من الجمهوريين عارضوا هذا المشروع بثبات، وبعض أعضاء الكونغرس قاوموا بعناد فرض قيود على حرّية التعبير، غير أن البيت البيض قوّض أركان المعارضة داخل حزبه. فقبل ساعة من بدء المجلس مناقشاته حول المشروع، أعلن الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض، آري فلايشر، في 14 فبراير 2002 بأن

الجهود التي يبذلها المعارضون الجمهوريون تعمل على إفشال مشروع يوافق "رأي الرئيس، ويحسن النظام". وقال فلايشر بأنه في حال تمت المصادقة على المشروع "فأنا أعتقد بأنه في وسعكم أن تشكروا الرئيس جورج دبليو بوش"[16]. وأشارت الواشنطن بوست إلى أن "أفعال البيت الأبيض أثبتت بأنها نقطة تحوّل في تمرير الكونغرس لمشروع الإصلاحي الخاص بتمويل الحملات". وأسرّ مسؤول رفيع في إدارة بوش بالقول بأن "الرئيس بوش واقعي جداً في ما يتعلّق بهذه المسألة. وهو يعرف بأنها قضية ينبغي التعامل معها، من الناحيتين الجوهرية والسياسية"[17].

وقّع بوش على القانون في 27 مارس 2002، ورحّب بوش بحقيقة أن القانون "يشترط متطلبات جديدة للكشف عن المعلومات ويدفع في اتجاه تسريع الامتثال للقوانين الموجودة، وهو ما سيشجّع على الانسياب الحرّ والوصول السريع للمعلومات إلى الشعب في ما يتعلّق بنشاطات المجموعات والأفراد في العملية السياسية". ولسوء الحظ، فإن بوش، كما يدلّ على ذلك هوَسه بالسرّية، لا يرعى المعايير نفسها في ما يتعلّق "بالانسياب الحرّ والسلس للمعلومات" في ما يختص بالنشاطات الخاصة بالحكومة. وصرّح بوش بأن "كافة الناخبين الأميركيين سيستفيدون من هذه التدابير التي تقوّي ديموقراطيتنا".

لكنّ بوش أقرّ بأن "المشروع يتضمن بعض العيوب. فهناك بعض البنود التي تثير مخاوف دستورية جدّية... وأنا أعتقد بأن الحرّية الفردية في المشاركة في الانتخابات ينبغي توسيعها، لا التقليل منها؛ وعندما تُفرض القيود على الحرّيات الفردية، فسوف تثار الأسئلة بالاستناد إلى التعديل الأول. كما أن لديّ بعض التحفظات بشأن دستورية الحظر الواسع على إعلانات القضايا... وأتوقع من المحاكم أن تحلّ هذه الإشكاليات القانونية المشروعة بما يتلاءم والقانون"[18]. وفسّر بوش أداءه لليمين بأنه يعفيه من واجب نقض مشروع قانون يعتبره غير دستوري. بدا الأمر كما لو كان بوش يعتقد بوجود بند نجاة سرّي يعفيه من القيام بأي شيء قد يقلّل من تصنيفه في استطلاعات الرأي. وتعليق بوش - الذي يقول فيه "عندما تُفرض القيود على الحرّيات الفردية، فسوف تثار الأسئلة بالاستناد إلى التعديل الأول" - يجعله متفرّجاً بريئاً. فتوقيع بوش على مرسوم يعتبره غير دستوري

ويقترح بأن يحلّ القضاة المشكلة ليس أقل استهتاراً من سائق مخمور يعفي نفسه من القيادة المتهوّرة لأنه في مقدور شاحنات القطر أن تنقل أية سيارة يصطدم بهـــا في طريق عودته إلى مترله.

سرعان ما طعنت إحدى المحاكم الفيدرالية بالقانون الجديد. وانتهت القضـــية في أحضان المحكمة العليا التي استمعت إلى الحجج الشفهية في 8 ســـبتمبر 2003. أرسلت إدارة بوش مدّعيها العام، ثيودور أولسون، لكي يقنع القضاة بأن المرســـوم دستوري.

كانت الحرّية الغذائية هدفاً رئيسياً للقانون الجديد. فالعديد من شاغلي المقاعد كانوا يتألّمون من عبء جمع الأموال. سرد أولسون قصصاً محزنة لأعضاء في مجلس الشيوخ "كانوا يصفون ما يعنيه ذلك، وجبات الإفطار، وولائم الغداء، وحفـــلات الاستقبال، ومآدب العشاء، ودورة تمويل الحملة الـــتي لا تنتـــهي"[19]. ردّ عليـــه رينْكويست، كبير القضاة، بعنف قائلاً "أنا لا أعتقد بأنه يمكن اعتبار ذلك أساســـاً مسوّغاً لفرض القيود، وأنت تعرف بأننا سئمنا من الحاجة إلى المشاركة في وجبات الإفطار والغداء تلك". افترض بعض مؤيّدي القانون الجديد بأنه إذا لم يكن أعضاء الكونغرس كثيري الانشغال بجمع الأموال، فقد يشرعون في قراءة مشاريع القوانين التي يصوّتون عليها وربما يصبحون متحمّسين للإشراف عليها. ومثل هذه السذاجة ستؤثر في النفوس لو لم تكن مؤيدة للتضحية بحرّية بعض الأشخاص في توفير الراحة لأشخاص آخرين.

في 10 ديسمبر 2003، أيّدت المحكمة العليا معظم البنـــود الـــتي جـــاءت في القانون بنسبة 5 إلى 4 أصوات. أما الحظر على إعلانات القضايا فلم يمسّ. ووفّـــر قرار الغالبية جدالات لا نهاية لها حول "الاتصالات الانتخابية". و لم يتكرّم القـــرار ويشرح لماذا ينبغي أن يمتلك الأميركيون إمكانية غير مقيّدة للحصول على أشـــرطة الفيديو البهيمية على نطاق أوسع من إمكانية حصولهم على المعلومـــات المتعلّقـــة بحكّامهم وبما يفعلونه بهم.

توصلت غالبية القضاة إلى أن القيود الجديدة المتفشية كانت مبرّرة من أجـــل التقليل من الفساد في النظام السياسي الأميركي أو التقليل من مظاهر هذا الفساد.

سخر قرار المحكمة "مما يسمّى "بالدفاع عن القضايا" - كما لو كان أي تعليق على السياسة العامّة خلال الموسم الانتخابي مشبوهاً بطبيعته. برّرت المحكمة التوسيع الكبير في القيود الفيدرالية على التعبير بأن "توفّر الكلمات السحرية أو غيابها لا يمكنه التمييز بوضوح بين الكلام الانتخابي وإعلانات القضايا الحقيقية". وأشارت المحكمة بأن قراراتها السابقة التي تُعفي "الدفاع عن الصحافة" من القيود "لم تساعد الجهود التشريعية في محاربة الفساد الحقيقي أو الظاهر".

ما من شكّ في أن الاتصالات العامّة "التي تؤيّد مرشحاً لنيل منصب فيدرالي أو تهاجمه... لها تأثير كبير على الانتخابات الفيدرالية. ومثل هذه الإعلانات كانت قوة تحفيزية أساسية خلف رسالة مرسوم إصلاح حملات الحزبين"، كما أشارت المحكمة. وأعلنت المحكمة بأن "أي شكل من أشكال الاتصالات العامّة التي تشجع أو تهاجم مرشحاً لمنصب فيدرالي محدد بوضوح تؤثر بشكل مباشر في الانتخابات التي يشارك فيها". ولذلك، اعتبرت المحكمة بأنه من حق أعضاء الكونغرس أن يفرضوا قيوداً على هذه الاتصالات. وعلّلت المحكمة ذلك بقولها "لقد سنّ الكونغرس بنود 'الاتصالات الانتخابية' لأنه عرف بأن اختبار الدفاع عن التعبير كان غير ملائم على نحو محزن في تصوير الاتصالات المصمَّمة من أجل التأثير على انتخابات المرشَّح". لكن من خوّل الكونغرس حق "تصوير" كل شيء يراد منه التأثير على الانتخابات؟ فهل تعتقد المحكمة العليا بأنه يحق لشاغلي مقاعد الكونغرس السيطرة على عقول الناخبين؟

أيّدت المحكمة، باسم محاربة الفساد، قمع الجهود الهادفة إلى رفع مستوى مشاركة الأميركيين في السياسة. وجاء في القرار "بما أن تسجيل الناخبين، وتحديد الناخبين، وشعار 'عبّر عن دوافعك بالتصويت'، والنشاط العام للحملة، تعود بحملها بفوائد جوهرية على المرشحين الفيدراليين، فتمويل هذه النشاطات يوجد مخاطرة كبيرة تهدّد ببروز الفساد الفعلي أو الظاهري"[20].

قضت المحكمة العليا بأنه يمكن تجريم إعلانات القضايا التي تسبق الانتخابات حتى "ولو لم يكن المعلنون يحثّون المشاهد على التصويت لصالح مرشح معين أو ضدّه من خلال العديد من الكلمات التي يُقصد منها التأثير في الانتخابات".

وشجبت المحكمة "الإعلانات التهكّمية" ولكنها لم تعرّف ما تعنيه كلمة "تهكّمية". وعلّق بول جاكوب، رئيس منظمة تيم ليميتس، وهي مجموعة غير ربحية تسعى إلى محاربة الفساد عبر إنهاء حالة الاستمرار في شغل المقاعد التي يتمتع بها أعضاء الكونغرس، على ذلك بقوله "ربما يكون وصف إعلان ما بأنه 'تهكّمي' شبيهاً بتصنيف شخص على أنه 'عدو مقاتل' - باعتبار أن كافة الحقوق الدستورية ستُفقد حينها"[21]. لقد ضحّت المحكمة العليا بالحرّية من أجل العدالة - في هذه الحالة، حماية السياسيين من الانتقاد الذي يُحتمل أن يكون غير منصف.

تجاهلت وسائل الإعلام بدرجة كبيرة القضايا الفلسفية العميقة للقرار أثناء تغطيتها للحدث. وبالمقابل، صوّرت معظم العناوين الرئيسية القرار على أنه نصر على التغاضي عن المصالح الخاصّة. وأعلن القاضي كلارانس توماس بحقّ بأن القرار "يؤيد ما يمكن وصفه فقط بأنه الملخّص الأكثر أهمية لحرّيات التعبير وغيرها منذ الحرب الأهلية"[22].

وفي تعبير عن رأي نبيل مخالف للقرار، حذّر القاضي سكاليا من أن القانون "ينفذ إلى صميم ما أراد التعديل الأول أن يحميه: الحق في انتقاد الحكومة"[23]. وأعلن سكاليا بأن "هذا التشريع يحظر انتقاد أعضاء الكونغرس من قبل تلك الجماعات الأكثر قدرة على الإدلاء بمثل هذه الانتقادات بصوت مسموع: الأحزاب السياسية الوطنية، والمؤسسات التجارية منها وغير الربحية". وألمح سكاليا إلى أن بعض أعضاء الكونغرس "الذين صوّتوا لصالح هذا التشريع إنما قاموا بذلك ليس من أجل التوصل إلى حملات 'أكثر عدالة'، وإنما من أجل إسكات الانتقاد لسجلاّتهم وتسهيل إعادة انتخابهم". وأوضح سكاليا كيف يسعى التشريع إلى تحصين مواقع الطبقة الحاكمة فقال:

> يهدف التشريع الحالي إلى فرض حظر على أنواع معينة من التعبير الذي يطال الحملات والذي يؤذي شاغلي المناصب على وجه الخصوص. فهل من الصدف، في رأيك، أن يجمع شاغلو المناصب من "المال العسير" - ذلك النوع من التمويل غير المقيد بوجه عام بهذا التشريع - حوالى ثلاثة أضعاف ما يجمعه منافسوهم؟... أو أن تمنح جماعاتُ الضغط (التي تسعى إلى مساندة شاغلي المناصب) 92 في المئة من أموالها على شكل مساهمات "عسيرة"؟

أثناء تقديم الحجج الشفهية، أصرّ المدّعي العام أولسون على وجـوب عـدم ارتياب القضاة بسبب توفير القانون إجراءات حمائية إضافية لشاغلي المناصب لأنه "سيكون من الصعب تطوير مخطط يمكن أن يكون أفضـل بالنسـبة إلى شـاغلي المناصب" من القانون السابق[24]. وأشار سكاليا إلى أنه "في حين ركّزت ملخصات دعاوى [إدارة بوش] وحججها التي أدلت بها أمام هذه المحكمة على 'مظهر الفساد المرعب'، فإن أكثر عبارات التعاطف التي سمعناها في النقاشات التي دارت حـول هذا التشريع كانت على صلة بما يسمى الإعلانات الهجومية، التي يحميها الدستور بكل تأكيد".

وأشار سكاليا إلى كيفية مهاجمة القرار لكل من حرّية التعبير وحرّية المشاركة فقال "تعتبر حرّية المشاركة مع الآخرين من أجل نشر الأفكار - لا مجرّد الغنـاء أو التحدث بصوت واحد، وإنما بتجميع الموارد المالية من أجل أغراض التعبير - جزءاً من حرّية التعبير". وصوّر سكاليا هذه القضية السامية أمام المحكمة علـى الشـكل التالي: "يهدف التشريع إلى منع توجيه الانتقاد إلى الحكومة"[25]. وباتت المحافظـة على سمعة الحكومة الآن أكثر أهمية من حقوق المواطنين.

رحّب سيث واكسمان، وهو أحد المدّعين السابقين الذين جادلوا لمصـلحة القانون أمام المحكمة العليا، بالقرار وقـال "إن الكـونغرس لا يقيّـده التعـديل الأول"[26]. لكن إذا لم يكن الكونغرس مقيّداً بالتعديل الأول، فما الذي يمكنه لجم سلطاته؟

يوضح تحليل قانوني كيف أن القانون الجديد يهـذّب الحـديث السياسـي الأميركي عبر قمع الانتقاد:

> مع بدء فترة الثلاثين يوماً قبل الجولـة الأولى للانتخابـات الأوليـة أو للانتخابات الحزبية... يوم 14 ديسمبر 2003... سيحرّم الفصـلُ 203 التلميحات الإذاعية إلى الرئيس في سلسلة من عمليـات التعتـيم الـتي ستستمرّ بالتفشي في البلاد، فتحجب كل منفذ إذاعي، حيثما كان، يصل بثّه إلى 50000 شخص في انتخابات أولية أو حزبية قادمة لغاية 8 يوليو 2004.

... سوف يشمل هذا التعتيم البلاد بأسرها في 31 يوليو أي قبل 30 يوماً قبل مؤتمر الحزب الجمهوري الذي يمتد من 30 أغسطس إلى 2 سبتمبر... وسوف يستمر بعد ذلك بدون انقطاع طوال الستين يوماً المتبقية لحين موعد الانتخابات في 2 نوفمبر. وبالتالي، سيتم تجريم أي اتحاد أو مؤسسة أو منظمة غير ربحية، في الفترة الممتدة بين 31 يوليو 2004 وحتى انتهاء الانتخابات، تعمد إلى بث إعلان يحمل أية "إشارة" إلى الرئيس "بالاسم" أو "بالصورة" أو "بالرسم" أو بأية وسيلة "لا تحتمل اللبْس" في أي مكان في الولايات المتحدة[27].

يحمي القانون المواطنين من التعرّض لمجموعة ضخمة من الرسائل. وأشار التحليل القانوني إلى أن المرسوم يحظر نشر إعلانات قبل الانتخابات "تدعو أحد أعضاء الكونغرس إلى دعم تشريع وشيك أو معارضته أو تطلب من المشاهدين أو المستمعين حثّ ذلك العضو على القيام بذلك؛ أو تساعد في توعية الجمهور أو التعبير عن رأي بشأن الأصوات التي يملكها عضو في الكونغرس أو تقدّم اقتراحات تشريعية أو تردّ بشكل مباشر على عضو في الكونغرس وجّه انتقادات إلى منظمة مستقلة أو إلى نشاطاتها أو سياساتها أو تشجع مرشحين على الالتزام، في حال تم انتخابهم، بدعم أو معارضة تشريع أو سياسات معينة"[28]. يشمل حظر إعلانات القضايا كافة الأصعدة، بحيث بات يكمّم أفواه الاتحاد الوطني لحرّية الإجهاض، وجمعية الحياة الأميركية، وجمعية الرماية الوطنية، وحملة برادلي لحظر الأسلحة، والاتحاد الأميركي للحرّيات المدنية.

في 11 مارس 2004، تقدمت لجنة الانتخابات الفيدرالية باقتراح قوانين شاملة يمكن أن تعيد تصنيف آلاف من المنظمات غير الربحية على أنها "تجمّعات سياسية" في حال أنفقت أكثر من ألف دولار على أي نوع من النشاطات المرتبطة بانتخابات رئاسية أو نيابية. واشتكى "التحالف من أجل حماية المنظمات غير الربحية"، وهو منظمة تضم 600 عضو ينتمون إلى الطيف الإيديولوجي، قائلاً "بناء على القوانين المقترحة، سيُحظَر على المنظمات غير الربحية من الناحية العملية انتقاد الرئيس بوش أو مدحه إلى ما بعد انتهاء انتخابات نوفمبر"[29]. والتشريعات

المقترَحة تتميز بقدر من الشمول بحيث أن "كنيسة... لن يمكنها نشر بطاقة تقرير تشريعي خلال السنة الانتخابية... ويتعين على الجمعية الوطنية لتطوير الملوّنين أن توقف حملاتها لتسجيل الناخبين في العام 2004"، كما ذكر التحالف[30]. تقدمت مجموعة من 120 نائباً ديموقراطياً باحتجاج إلى لجنة الانتخابات الفيدرالية قالت فيه "لا يوجد على الإطلاق أية قضية مرفوعة إلى الكونغرس أو سجلّ تقدمت به لجنة، لدعم أية فكرة تشير إلى أن المنظمات المعفاة من دفع الضرائب وغيرها من المجموعات المستقلة تهدّد شرعية حكومتنا عندما تنتقد سياساتها"[31].

وحذّر تحالف آخر من أن القوانين المقترحة "تشكّل واحدة من بين أسوأ الاعتداءات على حرّيات التعبير والمشاركة التي سبق أن تم اقتراحها في الولايات المتحدة". واشتكى التحالف من أن "القوانين المقترحة توضح بأن الحكومة الفيدرالية ربما تفسر على نحو انتقائي أية اتصالات يجريها التحالف وتشير إلى مواقف أحد المرشحين من سياسة تتعلق بتعاطي المخدرات، على أنها 'معارضة' أو حتى 'عدائية' لذلك المرشح". ويمكن لهذا الأمر أن "يُسكت عملنا ويضع حدّاً للحرب على المخدرات التي تمولها الحكومة"[32].

اقترحت لجنة الانتخابات الفيدرالية تحديد "الهدف الرئيسي" من المنظمة غير الربحية - لمعرفة إن كانت لجنة سياسية فيدرالية فعلاً - بناء على فحص للنشاطات التي قامت بها في فترة أربع سنين ونصف. أثار ذلك المخاوف من تطبيق لمرسوم إصلاح الحملات للعام 2002 بأثر رجعي. وفي حال صنّفت اللجنةُ منظمةً غير ربحية على أنها "لجنة سياسية"، فسوف تواجه زيادة كبيرة في التقارير التي ينبغي عليها رفعها وفي الأعباء التنظيمية، وبقيود على مانحي الأموال لها. وستكون هناك وفرة في العقوبات الجنائية الجديدة التي تتدلّى فوق رؤوس مسؤولي المنظمة ومانحيها.

سارع الفريق القانوني لدى بوش إلى استخدام القانون الجديد بهدف منع المجموعات الخاصة من انتقاد الرئيس في أي وقت خلال السنة الانتخابية. وفي مطلع العام 2004، أطلق الجناح اليساري والمجموعات المناهضة للحرب حملة إعلانية تنتقد بوش وسجلّه. وجّهت اللجنة الوطنية الجمهورية في 5 مارس 2004 تحذيراً رسمياً

إلى 250 محطة تلفزيونية من عرض تلك الإعلانات. وأكّد كبير محامي اللجنة، جيل هولتزْمان فوغل على أن الإعلانات التي تنشرها MoveOn.org تنتهك مرسوم تمويل الحملات الجديد. قال فوغل "من الآن وحتى نوفمبر، ستشارك الأمّة في نقاش يبرز قيادة الرئيس بوش القوية والثابتة في مقابل الآخرين الذين يسعون إلى التهجم على الرئيس والاشتراك في حملة سلبية شرسة". وألمح فوغل إلى أن بقاء المحطات سيكون على المحك: "فبما أنها حصلت على ترخيص بالبثّ من لجنة الاتصالات الفيدرالية، فهي تتحمّل المسؤولية أمام جمهور المشاهدين والوكالة التي منحتها الرخصة بوجوب الامتناع عن الاشتراك في أي نشاط غير قانوني". وفسّر فوغل ذلك قائلاً بأنه بناء على قانون الحملات الجديد، "أي مجموعة تنفق أو تجمع أكثر من 1000 دولار في سنة واحدة 'بغرض التأثير في أية انتخابات لنيل منصب فيدرالي' يتعين أن تُسجَّل على أنها لجنة سياسية فيدرالية" لدى لجنة الانتخابات الفيدرالية[33]. وأكد فوغل على عدم قدرة MoveOn.org على استخدام "المال اليسير" في حملتها الإعلانية غير القانونية.

وبعد مرور بضعة أيام، تقدّمت حملة إعادة انتخاب بوش بطلب رسمي إلى لجنة الانتخابات الفيدرالية من أجل فتح تحقيق في نشاطات ميديا فاند، وهي مجموعة أخرى تذيع إعلانات تنتقد بوش. وأدان المستشار القانوني، توم جوزيفياك، لدى حملة بوش الإعلانات واصفاً إيّاها بأنها "محاولة لنسف الحظر الذي فُرض بموجب مشروع قانون إصلاح تمويل الحملات"[34]. وشجب جايمس جوردان، المتحدث باسم المنظمة ادّعاء حملة بوش واصفاً إيّاه "بالكذب، وتعمّد إساءة تفسير القانون. وهذا ليس أكثر من استخفاف ومحاولة مكشوفة لتخويف المانحين وإسكات الأصوات المخالفة"[35]. وفي 5 أبريل، شجّع مارك راكيكوت، رئيس حملة بوش، مؤيّديه على الاتصال بلجنة الانتخابات الفيدرالية من أجل حثّها على اتخاذ إجراءات صارمة في حق الحملات الإعلانية التي تنتقد الرئيس[36]. ولّدت مناشدة راكيكوت 66000 رسالة إلكترونية تلقّتها الوكالة.

لكن في 13 مايو، صوّت لجنة الانتخابات الفيدرالية لصالح تأجيل فرض القيود على مجموعات مثل MoveOn.org وميديا فاند إلى ما بعد الانتخابات

الحالية. ورفض الوكالة اتخاذ إجراءات صارمة في حق "المال اليسير" وصفته صحيفة نيويورك تايمز "بالمخزي" وهي حذّرت من أن ذلك "سيطلق العنان لسيل جديد من التبرعات غير المنضبطة الهادفة إلى تلويث حملة انتخاب الرئيس"[37].

وفي الوقت الذي ضغط فيه الجمهوريون على لجنة الانتخابات الفيدرالية من أجل حصر نشاطات المجموعات الجديدة، ألحوا إلى أنهم قد يتقدمون بدعاوى قضائية مباشرة إلى وزارة العدل. يتضمن قانون الحملات الجديد المعاقبة بالسجن على كافة الجرائم السابقة التي كانت عقوبتها إنزال غرامات مالية فقط. وأشارت ذي هيل في 25 مارس إلى أن "بعض النشطاء الجمهوريين، بمن فيهم أحد كبار مستشاري بوش، قالوا بأنهم يتوقّعون التقدّم بشكاوى مباشرة إلى وزارة العدل"[38]. واقترح بعض الجمهوريين بأن المحاكمة الجنائية ستكون ملائمة في حق كبار مانحي المجموعات الجديدة.

وفي الوقت الذي سعت فيه اللجنة الوطنية الجمهورية إلى منع إعلانات MoveOn.org، كان بوش يتنقّل في البلاد مستعيناً بماكينات جمع الأموال المموّلة من قبل دافعي الضرائب. فالرئيس يملك الحق في إرسال المئات من الأميركيين بواسطة الخداع لكي يلقوا حتفهم في حروب أجنبية، ولكن المواطنين الأميركيين لا يملكون حق فضح أكاذيب الرئيس خلال الفترة التي يسعى فيها إلى تجديد سلطته عليهم.

وفي الوقت الذي سعت فيه حملة بوش واللجنة الوطنية الجمهورية إلى استخدام قانون فيدرالي من أجل ضرب المنتقدين وحملهم على لزوم الصمت، بدأت حملة إعادة انتخاب الرئيس بعرض إعلانات تلفزيونية تمتدح قيادة بوش وتظهر رجلاً ميتاً أثناء إخراجه من بين ركام مركز التجارة العالمي. ولو أن مجموعة خاصة عرضت إعلاناً يتضمن الصور نفسها لكن بتعليق مختلف ينتقد بوش، لعمد محامو الرئيس إلى استخدام القانون الجديد في مسعاهم لطمس هذه الإعلانات.

تلميع مظهر الفساد

من خلال حظر ذكر أسماء السياسيين في الإعلانات التي تذاع قبل الانتخابات، يصبح من الصعوبة بمكان بفضل هذا المرسوم، تعريف الأميركيين

بالشخص المسؤول عما قامت به الحكومة. يمكن أن تكون جريمة فيدرالية قيام مجموعة خاصة بعرض إعلان في شهري سبتمبر وأكتوبر من هذا العام تشير فيه إلى عضو في الكونغرس صوّت لصالح مرسوم المواطنة. وحتى عرض "شاهد قبر" في إعلان تلفزيوني - مكتوب عليه بالخط العريض - "النائب سميث صوّت لصالح مرسوم المواطنة" - يمكن أن يحكم عليه بأنه غير قانوني. وبصرف النظر عن مقدار الصلاحيات التي ينعم بها مرسومُ المواطنة على الحكومة، يمكن أن يكون جريمة جنائية الإعلان عن عضو في الكونغرس دعم هذا المرسوم. وبالمثل، سيُعتبر أي إعلان تلفزيوني يُعرض في أكتوبر ويصوّر بطريقة هادئة تصريحات المدّعي العام أشكروفت المجنونة، غير قانوني - لأنه سيصنَّف على أنه هجم غير منصف على حملة إعادة انتخاب الرئيس. مع أنه يُحظَر على المجموعات المستقلّة أن تنتقد أعضاء الكونغرس، نجد أن لدى أعضاء الكونغرس حرّية غير محدودة في مهاجمة مثل هذه المجموعات ومهاجمة أي شخص كما يشاؤون. وأشار بول جاكوب إلى أنه يمكن لعضو حالي في الكونغرس "عرض إعلانات في فترة الانتخابات ينتقد فيها إحدى المجموعات ويشوّه الحقائق بدرجة كبيرة. ومع أن الإعلانات التي يذيعها أعضاء الكونغرس تلوّث سمعة المنظمة بلا رحمة، فسوف يقف غستابو التعبير الفيدرالي بالمرصاد للتأكد من عدم السماح للمجموعة سليطة اللسان ببثّ إعلان واحد يجرؤ على الإشارة إلى عضو نافذ في الكونغرس بالاسم أو لا قدّر الله، إظهار إعجابه بالملكية"[39]. إنها فكرة الكونغرس أن يجري اللعب على أرض مستوية.

يشتكي أعضاء الكونغرس من إعلانات القضايا "السامّة". ولكن ما من إعلان قضية واحد أثّر على الأميركيين مثل الفيلم الذي يصوّر دبابات مكتب التحقيقات الفيدرالي وهي تحطم منزل 'برانش دافيديان' في واكو بولاية تكساس. وما من "إعلان قضية" هزّ مشاعر العديد من الناس مثل الصورة الفوتوغرافية لعميل فيدرالي وهو يوجّه بندقيّته نصف الآلية إلى الطفل إليان غونزالس المرعوب والذي يبلغ من العمر ست سنوات، والذي أرسلت إليه المدّعية العامّة جانيت رينو 130 من رجال المباحث لاعتقاله في منتصف ليلة 22 من أبريل من العام 2000.

تضحّي المحكمة العليا بالحرّية من أجل حماية الأميركيين من "الإعلانات

الكاذبة"، ولكنها لا تحرّك ساكناً لكبح جماح السياسيين الدجّالين. وماذا عن الحرب الزائفة؟ وماذا عن إدارة أمن النقل المتصنّعة؟ وماذا عن الجهود الزائفة الأخرى التي تُبذل باسم محاربة الإرهاب؟ وماذا عن المعونات الزراعية الزائفة؟

بصرف النظر عن الأعمال الزائفة التي يختلقها السياسيون، بات جميع المنتقدين بحاجة إلى إجراء فحص للطهارة. ولكي نكون أكثر دقّة، فإن المحكمة العليا توافق على فرض حظر شامل على أي شكل من أشكال الانتقاد بسبب احتمال أن يكون مُوجّه الانتقاد غير طاهر. والرقابة لا تُعتبر رقابة إذا كان لها صفة "الإصلاح" - وإذا وعد المسؤولون الحكوميون بتوفير الحماية من الإعلانات التلفزيونية التي يمكن أن تثير مشاعر الأشخاص الذين يشاهدون إعادة عرض ساينْفيلد. يفترض بحرّية التعبير أن تكون أكبر مسبب للإيذاء في الوقت الذي يمكن أن تكون فيه الأكثر قوة.

تفترض المحكمة العليا بأن الانتقاد القاسي للسياسيين هو الذي يتسبب في ظهور الفساد، لا أن الفساد هو الذي يتسبب في تعالي صيحات الانتقاد. وقرار المحكمة العليل يتجاهل كيف أن أفعال أعضاء الكونغرس والرئيس تُفسد الديموقراطية الأميركية. ولكنها بالمقابل تقبل ضمناً بمقولة أن المشكلة تكمن في أن الحكومة والحكّام لا يحظون بالاحترام الكافي. إن المشكلة هي في ما تقوله الجهات الخارجية، أي ما يمكن للمواطنين أن يقولوه، لا في ما يفعله المسؤولون الحكوميون. وبدلاً من جعل الحكومة أقل فساداً، يسمح المرسوم بإنزال عقوبات قاسية في حق المواطنين الذين يتهمون حكّامهم بالفساد.

لقد تصرّف الكونغرس كما لو أن سيل الإعلانات السلبية يكافئ حالة طوارئ تستدعي ردّاً قاسياً. في أثناء الدورة الانتخابية للعام 2000، بلغ إجمالي ما أُنفق على الحملات الانتخابية لكافة أعضاء الكونغرس وعلى السباق الرئاسي حوالى 2.5 مليار دولار. وخلال تلك الفترة الزمنية - الممتدة من أوائل العام 1999 وحتى نهاية 2000 تقريباً - أنفقت الحكومة الفيدرالية أكثر من 4 ترليونات دولار. أي أن إنفاق الحكومة الفيدرالية فاق مقدار ما أُنفق من أجل التأثير على من سيتولّى المناصب بأكثر من ألف وخمسمائة ضعف.

ولكي نجري مقارنة أكثر دقّة، علينا أن نحسب مقدار ما أُنفق من أموال على إعلانات القضايا أثناء حملة العام 2000. فاستناداً إلى مركز السياسات المتجاوبة، تم إنفاق 204 ملايين دولار على إعلانات القضايا في الشهور السبعة التي سبقت انتخابات العام 2000[40]. وبالكاد يتجاوز هذا الرقم الميزانية السنوية الحالية للعلاقات الشخصية الخاصة في برنامج فيدرالي وحيد - مثل الحملة الإعلانية التي تحذّر من المخدرات والتي يديرها قيصر المخدرات.

والخط القاعدي الأفضل هو تحديد مقدار ما أُنفق على إعلانات القضايا مقابل ما أنفقه السياسيون من أموال الضرائب في سعيهم إلى تجديد مدة ولايتهم. فبفضل المرسوم الزراعي، سيحصل المزارعون على أكثر من 180 مليار دولار على شكل إعانات. وبما أنه لا يوجد أي مبرّر اقتصادي للبرامج الزراعية، فمن العدل أن نعتبر تلك الإعانات بمثابة مساهمات قسرية في حملات إعادة انتخاب شاغلي المناصب. فالرئيس بوش لا يتوقف عن كيل المديح للفوائد المزعومة التي سيوفرها برنامج ميديكير للمسنّين والتي تعادل 400 مليار دولار. وهذا الرقم لوحده يوازي حوالى ألفي ضعف مقدار ما أُنفق على إعلانات القضايا في دورة الانتخابات الرئاسية الأخيرة. في استطاعة السياسيين أن يصادروا بالقوة مصادر تمويل الناس لكي يستخدموها في تغطية مصاريف حملاتهم الخاصة في الوقت الذي يمنعون فيه الناس من إنفاق أموالهم الخاصة على فضح عمليات استيلاء السياسيين على المال.

لا توجد طريقة لتطهير السياسة الأميركية بدون إجراء تخفيض كبير في قدرة السياسيين على شراء الأصوات. وهذا هو جوهر الفساد، وما من شيء في مرسوم إصلاح الحملات في حدود مسافة مئة مليون ميل من ملامسة هذه القدرة. والمشكلة الأساسية مع الحكومة الفيدرالية هي في أن صلاحياتها شبه مطلقة. ومرسوم إصلاح الحملات يوسّع من تلك الصلاحيات عبر إسكات الأصوات التي تنتقد الحكومة.

وفي حين يصوّر أعضاء الكونغرس مرسوم إصلاح الحملات على أنه ضربة موجّهة ضد المصالح الخاصة الجشعة، لم يكن هناك أي اعتراف بأن الحكومة نفسها هي المصلحة الخاصة الأكثر قوة والأكثر خطورة. وباسم كبح جماح المصالح الخاصة، زاد الكونغرس من صعوبة كبح جماح سلطة الحكومة.

إنها جنحة أن يدلي مواطن بتصريح كاذب ينال من عميل فيدرالي. لكنّ التصريحات التي يدلي بها أعضاء الكونغرس والرئيس إلى الشعب الأميركي تملك الحصانة من الناحية الفعلية من أية محاكمة. ونحن الآن نعيش في وضع يملك فيه السياسيون الحق بحكم الأمر الواقع في الكذب على الشعب، ومع ذلك يمكن أن يتحول المواطنون إلى مجرمين إن هم أنفقوا أكثر من ألف دولار على بثّ إعلانات تكشف الأضاليل خلال الموسم الانتخابي.

وفي الوقت الذي سنّ فيه الكونغرس قانوناً لقمع حرّية التعبير لكي يقلّل من "مظاهر الفساد"، عمل مجلس النوّاب على ترسيخ نظام يشجّع على الفساد بشكل خاص. يتمتع أعضاء المجلس "بهدنة أخلاقية" منذ العام 1997، والتي تمنع من الناحية العملية فتح أي تحقيق في القضايا الأخلاقية أو الجنائية أو أية إساءات أخرى يرتكبها أعضاء المجلس[41]. وبعد عقْد من المعارك السياسية الشرسة حول إساءات مزعومة، بدءاً بالناطق باسم المجلس، النائب الديموقراطي جيم رايت وانتهاء بالناطق باسم المجلس، النائب الجمهوري نيوت غينْريتش، تلاعب قادة الجمهوريين والديموقراطيين بالنظام من أجل منع إثارة المزيد من القضايا الخلافية. لقد جرى "إصلاح" قواعد الحملات الأخلاقية لمنع المواطنين أو المجموعات غير الرسمية من التقدم بشكاوى ضد أعضاء المجلس بدعوى سوء السلوك. وبالمقابل، يمكن لأعضاء الكونغرس فقط التقدم بشكاوى تتعلّق بالسلوك الأخلاقي ضد أعضاء آخرين. وقد اتفق قادة الجمهوريين والديموقراطيين في الكونغرس على عدم السماح برفع أي شكوى من هذا النوع. وعلّق السياسي الجمهوري السابق، تريفور بوتر، الذي يرأس حالياً المركز القانوني للحملات، على ذلك بالقول "إن عملية الإشراف على الأخلاقيات مشلولة تماماً"[42]. وتحسّر توم فيتون، رئيس "المراقب القضائي" قائلاً "بدلاً من تغيير النظام وإنشاء نظام أخلاقي صارم كما وُعدنا، عمل الجمهوريون على امتداد السنوات العشر الأخيرة على استئصال العملية الأخلاقية"[43].

إذا كان الكونغرس والمحكمة العليا يرغبان فعلاً في التقليل من "مظاهر الفساد"، فهناك خطوة وحيدة سهلة لذلك وتتمثل في تطبيق مرسوم حرّية المعلومات على كافّة المراسلات التي تجري بين أعضاء الكونغرس والمانحين. لكن

الكونغرس أعفى نفسه من هذا المرسوم. فهذا الإصلاح البسيط سيصنع الأعاجيب في إثبات أن أعضاء الكونغرس لن يتأثروا على نحو غير مناسب بالأشخاص والمجموعات التي تقدم لهم الملايين من الدولارات.

إن حظر إعلانات القضايا ليس أكثر من نزع أحادي الجانب للأسلحة السياسية من قِبل ضحايا الحكومة الفيدرالية. فالكونغرس جرّم الكشف عن إساءاته. وبالمقابل، يمكن للمجموعات أن تنتقد الكونغرس فقط في الأوقات التي يكون فيها معظم الناخبين مشغولين بأشياء أخرى. وفي معظم الجولات الانتخابية، نجد أن الأمّيين من الناحية السياسية يشكّلون الكتلة الانتخابية الوحيدة الأكبر في البلاد. والحظر على إعلانات القضايا سيساعد في زيادة عدد الأميركيين الذين لا يملكون مفتاح اللّغز إلى أقصى حدّ.

لقد قضت المحكمة العليا من الناحية الفعلية بأن الشعب الأميركي سيحظى بخدمة أفضل إذا قلّت الانتقاد التي توجَّه إلى حكّامه. وهذا ليس مذهباً يناسب المواطنين الأحرار. وكما قال القاضي سكاليا في معرض كلامه المخالف لقرار المحكمة، "تفيد مقدمة التعديل الأول بأن الشعب الأميركي ليس قطيعاً من الخرفان ولا مجموعة من الأغبياء، وبالتالي فأبناؤه قادرون تماماً على التمعن في كل من جوهر الكلام الذي يُلقى على مسامعهم ومن مصدره المباشر والبعيد. وإذا كنت تلك المقدمة خاطئة، فهذا يعني أن على ديموقراطيتنا أن تتغلّب على مشكلة أكبر بكثير من مشكلة تأثير الثروة المتراكمة"[44].

الخلاصة

لقد أدار الكونغرس، وبوش، والمحكمة العليا عقارب الساعة إلى الوراء إلى عصر ما قبل الملك جورج الثالث. ففي العام 1734، اعتُقل بيتر زينغر ووُجِّهت إليه تهمة التشهير المثير للفتنة بسبب المقالات التي كانت تنشرها صحيفته والتي كانت تهاجم إساءات الحاكم المستعمر لولاية نيويورك، وليام كوسبي. أمضى زينغر ثمانية شهور في السجن قبل أن تصل قضيته إلى المحكمة. توقّعت السلطات إدانة سهلة، لأن المبدأ الذي كان سائداً في ذلك الوقت في ما يتعلّق بانتقاد المسؤولين الحكوميين

كان، "كلما كبرت الحقيقة، كلما زاد التشهير". غير أن هيئة محلّفين شجاعة في نيويورك ألغت القانون وحكمت ببراءته، وساعدت بالتالي في وضع المبدأ الذي يقول "إن الحقيقة دفاع منيع ضدّ التشهير". أطلق الحكم الذي صدر في حق زينغر سيلاً من الكلام الحرّ وساعد في تمهيد الطريق أمام اندلاع الثورة الأميركية.

والآن، وبفضل مرسوم إصلاح حملات الحزبين، باتت الحرّية التي يتمتع بها الأميركيون في انتقاد حكّامهم أقل من الحرّية التي كانت تتمتع بها المستعمرات في انتقاد الحكّام الملكيّين قبل اندلاع الثورة. وحتى لو نشر ائتلاف من المواطنين إعلاناً يكشف بصدق أفعال أعضاء الكونغرس وصوّت أثناء الموسم الانتخابي، فقد بات صنيعهم هذا بمثابة جريمة فيدرالية.

يبدو أن الموقف الذي اتخذه بوش، والكونغرس، والمحكمة العليا، يشير إلى أن حرّية التعبير منحة تُنعِم بها الحكومة على المحكومين. وبما أن حرّية التعبير منحة، فمن حق الحكومة أن تفرض قيوداً على استخدامها متى شاءت وبالقدر الذي تشاء.

ربما نسيت المؤسسة السياسية في واشنطن كيف ظهرت الحكومة الفيدرالية إلى حيّز الوجود. فقد أعلن تقرير أعدّه مجلس الشيوخ في العام 1937 بأن "الدستور... هو ميثاق الشعب للسلطات الممنوحة لأولئك الذين يحكمونه"[45]. وقد شدد إعلان الاستقلال على هذه الكلمة باعترافه بأن الحقوق سابقة لوجود الحكومة ولا يجوز لأحد أن يفرّط فيها. والمواطنون في عصر الثورة، بمحاربتهم للجيوش البريطانية وإلحاقهم الهزيمة بها، سمحوا بتأسيس حكومة جديدة في واشنطن فقط بعد أن تعهّدت الحكومة بشكل جدّي باحترام حقوق المواطنين التي سبقت وجودها. وكانت السلطات الممنوحة للحكومة مقيدة بدرجة كبيرة لأن الأميركيين رفضوا استبدال الملك جورج بأسياد جدد.

من أعطى حكّامنا الحقّ في إملاء متى يُوجَّه لهم الانتقاد وكيفية توجيهه؟ وحقيقة أن الكونغرس سيصادق، وأن بوش سيوقّع، وأن المحكمة العليا ستؤيد الحظر المفروض على إعلانات القضايا هو في حدّ ذاته برهان على الفساد العميق في واشنطن. والعضو السابق في الكونغرس، توم كوبورن، حذّر بدقّة بالغة في مذكراته

التي نشرها في العام 2003 قائلاً "في واشنطن، السلطة مثل المورفين. فهي تعتّم على المَشاهد، وتعيق القدرة على إصدار الأحكام، وتحمل السياسيين على اتخاذ قرارات تضرّ بشخصياتهم وبالآلية التي تعمل بموجبها ديموقراطيتنا"[46]. وقانون إصلاح الحملات يظهر مقدار الضرر الذي سيلحقه بوش، والكونغرس، والمحكمة العليا بحرّيات الأميركيين من أجل المحافظة على هيبة الحكومة.

ومع توفّر هذه المعدلات الجامدة لإعادة انتخاب أعضاء الكونغرس الحاليين، يمكن أن يعمل الإصلاح فقط على الزيادة الهامشية لأمن وظائفهم. غير أن المسألة الحقيقية هي في حقّ الحكّام في التملّق. فلماذا لا تصنف بشكل رسمي كافة الانتقادات التي توجَّه إلى شاغلي المناصب على أنها خيانات للذات الملكية لننتهي بذلك من الإدعاء بوجود الحرّية؟

وعلى الرغم من الرقابة الاستباقية الجديدة الصارمة على نحو مفجع، يبقى جمهور الناخبين الأميركيين معرّضاً للأكاذيب والإساءات. وقد أشارت النيويورك تايمز في عددها الصادر في 25 مايو 2004 إلى أن مشاهدي التلفاز يرون "حشداً من المبالغات المتلفَزة، وعمليات الحذف، وإساءة تصوير الشخصيات" في جانب كل من بوش والمرشَّح الديموقراطي للرئاسة، جون كيري. فحملة بوش تنشر إعلانات تدّعي زوراً بأن كيري خطّط لرفع الضرائب بمقدار 900 مليار دولار في الأيام المئة الأولى التي ستلي تولّيه لمنصب الرئاسة، في حين تنشر حملة كيري إعلانات تدّعي زوراً بأن بوش "يقول بأن إرسال الوظائف إلى خارج الولايات المتحدة أمر منطقي بالنسبة إلى أميركا"[47]. غير أن لجنة الانتخابات الفيدرالية لا تملك أية صلاحيات قضائية بالتحكم بمحتوى هذه الإعلانات. ومن الواضح أن المرشحين لمنصب الرئيس هم الوحيدون الذين يملكون حقّ خداع الشعب الأميركي.

إن المحافظة على الثقة بالحكومة ليست أكثر أهمية من المحافظة على الحرّية. ونحن لا نستطيع أن "نطهّر ديموقراطيتنا" بجعل الخطاب السياسي أكثر عرضة للإجراءات التنظيمية من تنظيم الهدر الخطير. فهل أصبحت "الحكومة الجيدة" شيئاً لا يزيد عن "لا تزعج المواطنين" - بمنعها الأقاويل التي قد تثير القلق في نفوس الناس بشأن تصرّفات حكّامهم؟

الفصل الخامس عشر

سخافات أفغانية

يعتبر جورج دبليو بوش الرئيس الأول للولايات المتحدة الذي يهاجم نظاماً أجنبياً ويطيح به بسبب السياسات المتَّبعة في مدارسه الإعدادية. في الواقع، لم يكن ذلك المبرّر لشنّ حرب على حركة طالبان في الوقت الذي بدأت به القوات الأميركية هجومها. لكن في الشهور التي أعقبت الحرب، عمل بوش باستمرار على تحويل الحرب إلى قصة ستثير البهجة في نفوس أمهات لاعبي كرة القدم والأمّيين من الناحية السياسية.

كان امتداح فتح أبواب المدارس أمام الفتيات جزءاً من جهد لاستغلال الحرب الأفغانية على أنها دليل على العظمة الأخلاقية الأميركية وعلى قيادة بوش الخيّرة. سعت إدارة بوش إلى جعل الأميركيين ينظرون إلى هذه الحرب على أنها صنيع جيد يتّسم بالفخامة، بدلاً من النظر إليها على أنها عمليات قصف، وقتل، وتخريب كما هو معروف.

سنتكلم في هذا الفصل بإيجاز عن القليل من الخرافات الأفغانية التي روّجت لها إدارة بوش.

أكذوبة نووية

عشية الانتصار العسكري الأميركي، حذّر الرئيس بوش أميركا في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في 29 يناير 2002 بقوله "أكّدت لنا اكتشافاتنا في أفغانستان أسوأ ما لدينا من مخاوف... لقد عثرنا على مخططات لمنشآت نووية

أميركية لتوليد الطاقة... وما وجدناه في أفغانستان يؤكد لنا بأن الحرب أبعد ما تكون عن النهاية هناك، وحربنا ضدّ الإرهاب لا تزال في بدايتها"[1].

كانت الأخبار التي تتحدث عن أن تنظيم القاعدة كان يستهدف مفاعلات نووية أميركية التصريح الأبرز في خطاب بوش. وأعطى مسؤولون كبار في وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي وصفاً موجزاً لوسائل الإعلام في واشنطن عشية إلقاء بوش لخطابه، حيث عملوا على تضخيم التهديد بأن مقاتلي تنظيم القاعدة الذين يتمركزون في أفغانستان كانوا يستهدفون منشآت نووية لتوليد الطاقة في الولايات المتحدة[2]. جعلت هذه الأخبار من التهديد الإرهابي أكثر توعّداً بالشؤم وربما وفّرت الدعم لسياسة الحرب الاستباقية التي اتّبعها بوش.

وبعد سنتين على ذلك التاريخ، اعترفت إدارة بوش بأن تصريح الرئيس كان غير صحيح وأنه لم يتم العثور في أفغانستان على أية مخططات لمنشآت نووية أميركية لتوليد الطاقة. وقال موظف رفيع المستوى في إدارة بوش للوول ستريت جورنال "لا يوجد أساس إضافي للّغة المستخدمة في الخطاب المذكور"[3]. وعلّق إدوارد ماكافيغان، المفوض التنظيمي للطاقة النووية، والذي سبق أن أدلى بشهادته في العام 2002 حول هذه القضية في جلسة استماع مغلقة في مجلس النواب، قائلاً بأن بوش "حظي بخدمة سيّئة من كاتب خطابات"[4].

عندما بدأ الحديث يكثر عن أن قصة المنشآت النووية لتوليد الطاقة كانت خدعة، رفض مسؤول واحد على الأقل في البيت الأبيض رفع الراية البيضاء. وأشارت نيكْليونيكس ويك إلى أن المتحدث باسم مجلس الأمن القومي، سين ماكورماك، أنكر أن يكون بوش قد ادّعى العثور على مخططات لمنشآت نووية لتوليد الطاقة في أفغانستان. وقال ماكورماك لنيكْليونيكس ويك "إننا نلتزم بما جاء في خطاب الرئيس"[5]. وأكّد ماكورماك على أن كلمة أفغانستان لم تظهر في تلك الجملة، بالرغم من أن كلمة أفغانستان ذُكرت في الجمل التي سبقت الحديث عن العثور على مخططات لمنشآت نووية أميركية لتوليد الطاقة وفي الجمل التي تلتها. وكشف ماكورماك عن أن تعليق بوش لم يكن أكثر من إشارة إلى احتمال أن

يكون الإرهابيون قد دخلوا إلى مواقع الوب الخاصة بالمنشآت النووية الأميركية لتوليد الطاقة. وقال أيضاً "بالنسبة إلى الكلمات التي وردت في خطاب الرئيس، لم نشأ في تلك الفترة أن نتحدث إلى الناس عما نعرفه بشأن قدرة القاعدة على الدخول إلى الإنترنت وتحميل المعلومات من الشبكة". غير أن مكتب التحقيقات الفيدرالي كشف قبل ذلك بعدّة شهور عن أن مدبّري هجمات 9/11 كانوا يستخدمون الإنترنت بشكل روتيني في تبادل الاتصالات في ما بينهم.

انتشرت الأخبار التي تقول بأن المزاعم النووية الأفغانية لبوش كانت كاذبة في وسائل الإعلام لمدة يوم أو يومين ثم اختفت بعد ذلك. ولم يُظهر أي شخص تقريباً في مجلس النواب أي اهتمام في إجراء تحقيق بالحادثة.

القيام بذلك من أجل فتيات المدارس

قرّرت الماكينة السياسية للبيت الأبيض بأن هزيمة حركة طالبان لم تكن كافية، وأن الحرب بحاجة إلى هدف عظيم يبرّرها. ووجدت إدارة بوش ذلك الهدف في التحاق الفتيات بالمدارس. وسعى بوش باستمرار إلى إعطاء عمليات القصف لأفغانستان موافقة لجنة التحذير من التهديد الشخصي.

من الممارسات البربرية العديدة لحركة طالبان، منعها الفتيات من الالتحاق بالمدارس. وبعد الانتصار الأميركي، باتت المدارس في معظم أجزاء أفغانستان – مؤقتاً على الأقل – مفتوحة بشكل رسمي أمام الفتيات.

عمل بوش على استغلال قضية المدارس كلما سنحت له الفرصة:

- "أودّ أن أذكّركم جميعاً بأنه، نتيجة لعملنا العسكري في أفغانستان... بات في مقدور العديد من صغار الفتيات الذهاب إلى المدرسة وذلك للمرّة الأولى. وأنا فخور جداً بالعطف الذي أبدته أميركا. وأنا فخور جداً بقوتنا، ولكنني فخور أيضاً بعطف هذه الأمّة العظيمة"[(6)]. (2 أبريل 2002)
- "هناك فتيات تذهبن إلى المدرسة للمرّة الأولى، والفضل في ذلك يعود إلى الحكومة القوية – إلى جيش الولايات المتحدة القوي وإلى أصدقائنا وحلفائنا"[(7)]. (7 أغسطس 2002)

- "سنستمرّ في مساعدة الشعب الأفغاني في شقّ الطرقات، وترميم المستشفيات، وتعليم أطفاله كافّة "[8]. (1 مايو 2003)

يمكن اعتبار "أسطورة مدارس الفتيات" تمثيلية في معظم أجزاء أفغانستان. فتقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن 3 في المئة فقط من الفتيات الأفغانيات التحقن بالمدارس في بعض الأقاليم الجنوبية (حيث يذهب كافة الصبيان تقريباً إلى المدارس)[9]. وإذا نظرنا إلى مجمل البلاد، نجد أن عدد الصبيان الذين يذهبون إلى المدارس يزيد على عدد الفتيات بأكثر من الضعف. وأشارت منظمة مراقبة حقوق الإنسان إلى أن "الملايين من الفتيات – أي ما يزيد كثيراً على العدد الحالي الملتحق بالمدارس – لا يذهبن إلى المدارس"[10]. كما أن العديد من الفتيات تعرّضن لاعتداءات، والعديد من مشعلي الحرائق تسببوا في إفراغ بعض الصفوف الدراسية من التلميذات[11].

وحتى في الأماكن التي تذهب فيها الفتيات إلى المدارس، من النادر أن يتابعن دراستهنّ بعد استكمالهنّ المرحلة الإعدادية، في حين أنه من الشائع أن يحصل الصبيان على سنوات إضافية من الدراسة بعد تلك المرحلة. وأشارت الواشنطن بوست في العام 2003 إلى أن "فكرة دراسة الفتيات بعد الصف السادس أكثر إثارة للخلاف، وخصوصاً في المناطق الريفية التقليدية التي تغالي في المحرّمات الاجتماعية والجنسية الموجودة قبل تولّي طالبان للسلطة في العام 1996"[12].

اتخذت الحكومة الأفغانية إجراءات صارمة في العام 2003 لكي تخفّض عدد الفتيات في المدارس. كما أن العديد من الفتيات يُجبَرن على الزواج في سنّ مبكّرة. وأشار تقرير لوزارة الخارجية الأميركية تم نشره مؤخراً إلى أن "النظم الحكومية تحظر على النساء المتزوجات الالتحاق بصفوف المدارس الثانوية... وأن وزارة التعليم أمرت بتطبيق هذا القانون في كافّة المناطق. وفي العام 2003، تم طرد الآلاف من الشابّات من مدارسهنّ لأنهنّ متزوجات... ويقول المدافعون عن هذا التشريع بأن ذلك يحمي الفتيات في المدارس من سماع "قصص الزواج" من رفيقاتهنّ المتزوجات"[13].

تحرير المرأة الزائف

في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في 29 يناير 2002، أعلن بوش، وكان يعدّد إنجازات اجتياح أفغانستان، بأن "أمهات وبنات أفغانستان كنّ أسيرات في منازلهنّ... واليوم أصبحن أحراراً"[14].

غير أنه لا يزال يتعين على النساء الأفغانيات أن يختبرن الخلاص الذي يتحدث عنه بوش. فقد أشار تقرير أعدته الأمم المتحدة في يناير 2003 تناول الأوضاع السائدة في المناطق الريفية من أفغانستان إلى أن "وضع النساء لم يتغيّر نحو الأحسن منذ إزالة طالبان"[15].

وأشارت وزارة الخارجية في تقرير نُشر في فبراير 2004 حول الأوضاع في أفغانستان[16] إلى الشوائب التالية في المساواة في الحقوق بين الأفغان:

> وضعت قوات الشرطة في كابل النساء قيد الاعتقال في السجن، نزولاً عند طلب أفراد عائلاتهنّ، بسبب تحدّيهنّ رغبات العائلة في اختيار أزواجهنّ.
>
> يعمل زعماء القبائل على حل قضايا جرائم القتل بأمر المدَّعى عليهم بتوفير فتيات صغار لعائلات الضحايا، على سبيل التكفير عن الجرائم التي ارتكبوها.
>
> في بعض المناطق، يُحظَر على النساء مغادرة منازلهنّ إلاّ في صحبة أقرباء من الذكور.
>
> تستبعد بعض السلطات المحلّية النساء من كافة أشكال التوظيف خارج منازلهنّ، باستثناء عمل النساء التقليدي في الزراعة.

في إقليم هيرات، أغلق إسماعيل خان، أحد أمراء الحرب، كافّة محلات تزيين الشعر النسائية وحظر على النساء العمل كمزيّنات للشعر. كما منعت حكومة إقليم ناغارْهار كافّة الممثلات من العمل في محطات الراديو والتلفزيون[17].

وأشار المحرّر نيكولاس كريستوف، في صحيفة نيويورك تايمز، والذي زار أفغانستان في مطلع العام 2004 إلى أن "العديد من الأفغانيات لا زلن أسيرات في منازلهنّ... وكان لارتفاع حالات قطع الطريق والاغتصاب أثر مدمّر على النساء

على وجه الخصوص. وبما أن الطريق غير آمنة حتى في أثناء النهار، فالفتيات لا تجرؤن على الذهاب إلى المدارس أو إلى أمهاتهنّ في مراكز الرعاية الصحية"[18]. وقال أحد عمّال الإغاثة الدوليين بأنه في أثناء حقبة طالبان، "كانت المرأة تُجلد بالسياط إذا ذهبت إلى السوق وأظهرت ولو جزءاً بسيطاً من جسمها، أما الآن فهي تتعرّض للاغتصاب"[19]. واستشهدت وزارة الخارجية بتقارير تفيد بأن "النساء والفتيات الراشدات لا يمكنهنّ الخروج بمفردهنّ، وأنهنّ إذا فعلن ذلك، فإنهنّ يرتدين 'البيوركا' مخافة التعرّض للتحرّش أو العنف"[20]. وعلّقت جودي بنيامين، وهي استشارية سابقة في مسائل الجنس (الجندر) لدى الحكومة الأميركية في كابل، بالقول "لقد تحسنت الفرص القانونية، غير أن الحياة اليومية بالنسبة إلى النساء لم تتحسّن، حتى في كابل"[21]. وقالت نانسيس ليندْبورغ، التي تعمل مع إحدى المنظمات غير الحكومية في أفغانستان، بأنه خارج محيط كابل، "في كل مكان أذهب إليه، من قندوز إلى قندهار، لا أرى أي تغيّر في أوضاع معظم النساء، والأمن تداعى بالنسبة إلى الجميع منذ العام 2002"[22].

الثناء على البربرية

يستمرّ بوش في تضخيم حجم التنانين التي يزعم بأنه قتلها، مثل فارس في القصة A Connecticut Yankee in King Arthur's Court لمارك تواين. ففي خطاب ألقاه في لُويزْفيل، بولاية كنتاكي، في 2 سبتمبر 2002، تباهى بوش بالقول "دخلنا إلى أفغانستان لكي نحرّر الناس من براثن أحد أكثر الأنظمة بربرية في التاريخ"[23]. كان ذلك رفعاً لشأن طالبان، لأن بوش عادة ما يصنّفهم بأنهم "النظام الأكثر بربرية في التاريخ المعاصر".

تميّزت حركة طالبان بالوحشية وقتلت عشرات الآلاف من المدنيين إبّان حكمها الذي امتدّ لفترة خمس سنوات لمعظم أرجاء أفغانستان. وسنة بعد أخرى، أصبحت طالبان أقلّ تعطّشاً للدماء من التحالف الشمالي، الذي حكم معظم أقاليم أفغانستان في منتصف التسعينات والذي تسببت فصائله في مقتل أكثر من 25000 مدني في مدينة كابل لوحدها[24]. لكن وحشية طالبان لم تصل إلى مستوى وحشية

الجيش السوفياتي الذي قتل ما بين مليون ومليوني أفغاني في الفترة الممتدة بين عامي 1979 و1989.

هناك العديد من الحكومات التي ارتكبت مجازر أشدّ هولاً من تلك التي ارتكبتها طالبان. فقد اختفى ثلاثة ملايين من أبناء كوريا الشمالية بسبب القمع الوحشي الذي تمارسه الحكومة هناك وبسبب انهيار القطاع الزراعي. كما قُتل أكثر من مليون شخص على أيدي القوات الحكومية والمنظمات شبه العسكرية الهائجة أثناء عمليات التطهير العرقي التي شهدتها رواندا وبوروندي في العام 1994. وقتل الخمير الحمر حوالى ثلاثة ملايين كمبودي بدءاً من العام 1975 - أي قرابة ثلث عدد السكان. كما أن سجلّ طالبان المخيف لا يقارَن مع سجل ألمانيا في عهد هتلر أو روسيا في عهد ستالين أو الصين في عهد ماو. وأعمال طالبان تبدو بسيطة بالمقارنة مع ما قام به العديد من الفاتحين في التاريخ القديم - من القبائل الرحّل المنغولية إلى الصليبيين في العصور الوسطى.

الضحايا على يد الأميركيين لا يُحسب لها حساب

إن بربرية طالبان لا تعفي أميركا من إساءاتها. وعلى الرغم من أن إدارة بوش تستمرّ في تصوير هزيمة الولايات المتحدة لطالبان على أنها نصر للحقوق الإنسانية، غير أن الجيش الأميركي يحرص باستمرار على التعمية على إساءاته في حق المدنيين الأفغان.

تسعى إدارة بوش باستمرار إلى تجاهل، أفعال القوات الأميركية أو الاستهانة بها أو التستّر عليها والتي تؤدي إلى مقتل مدنيين أفغان أبرياء. فبعد أن قتلت الولايات المتحدة 15 طفلاً أفغانياً في حادثتي قصف منفصلتين في ديسمبر 2003، طالبت الحكومة الأفغانية، والأمم المتحدة، ومنظمات أخرى بإجراء تحقيق علني. غير أن الجيش الأميركي أجرى تحقيقه الخاص في حادثة قُتل فيها تسعة أطفال ووجد أنه لا يُلام على ذلك. كانت النتائج فائقة السرّية، لكن بالاستناد إلى برايان هيلْفيرتي المتحدث باسم الجيش الأميركي، "قال الضابط المسؤول عن إجراء التحقيق بأننا استخدمنا القواعد المناسبة للاشتباك و لم نتبع قانون النزاعات"[25].

أدانت منظمة مراقبة حقوق الإنسان الممارسات الأميركية في تقرير نشرته في مارس 2004، مشيرة إلى أن "المدنيين يجري احتجازهم في ثقب قانوني أسود – بدون محاكمة، وبدون استشارة قانونية، وبدون زيارات عائلية، وبدون إجراءات حمائية قانونية"[26]. وأعلن التقرير عن "وجود دليل قاطع يشير إلى أن الأميركيين ارتكبوا أعمالاً في حق المحتجَزين ترقى إلى التعذيب أو الوحشية أو اللاإنسانية أو المعاملة المهينة". وتم تصنيف حالتي وفاة لاثنين من الأفغان كانا محتجَزَين في قاعدة باغرام الجوية، رسمياً من قبل أطبّاء عسكريين كجريمتي قتل نتجتا عن "إصابات نتجت عن استخدام قوة وحشية".

وعلى غرار فضيحة إساءة معاملة السجناء في السجن العراقي التي تفجّرت في أبريل ومايو 2004، تحوّلت الإساءات المزعومة في حق السجناء الأفغان إلى قضية ساخنة مرّة أخرى. فقد أشارت نيويورك تايمز إلى أن رجلين كانا محتجَزَين في قاعدة باغرام الجوية أعلن بأنهما "تعرّضا لعمليات تعذيب وإلى الإذلال الجنسي من جانب سجّانيهم الأميركيين، وقالا بأنهما احتُجزا في زنزانتين انفراديتين، ووُضعت قلنسوة سوداء على رأس كل منهما، وأن أيديهما كانت تعلّق في السقف في بعض الأحيان"[27]. ومنعت القوات الأميركية أي شخص – بما في ذلك الحكومة الأفغانية والصليب الأحمر – من زيارة المحتجَزين في 20 سجناً صغيراً موزعاً في مختلف أرجاء أفغانستان.

أفغانستان الخالية من الأفيون

جنت حكومة طالبان أرباحاً طائلة من الضرائب التي كانت تفرضها على مزارعي الخشخاش إلى أن حظرت في سبتمبر 2000 زراعة هذا المحصول لأنه حرام في الإسلام، ليتراجع إنتاج الخشخاش بنسبة 95 في المئة في السنة التالية. ومن المعروف أن الخشخاش يُستخدم في صنع الأفيون والهيروين.

قطع بوش على نفسه عهداً بأن المخدرات الأفغانية لن تعود إلى تمويل الأفعال السيّئة. وزعم في 15 نوفمبر 2001 بأن "حكومة الطالبان والقاعدة – الطرف الشرّير – يستخدمان تجارة الهيروين من أجل تمويل الجرائم التي يرتكبانها. وأحد

أهدافنا هو التأكد من أن أفغانستان لن تُستخدم لهذا الغرض مجدداً"[28].

انتهى الحظر الذي فرضته طالبان على زراعة الخشخاش مع سقوط نظامها. وسعت الحكومة الأفغانية التي عيّنتها الولايات المتحدة إلى اتخاذ عدة تدابير بهدف خنق إنتاج الخشخاش، بما في ذلك مكافأة المزارعين على تدمير محاصيلهم وامتناعهم عن زراعة الخشخاش مجدداً، وفي حالات معدودة، كانت ترسل جنودها لقتل المزارعين. وتباهى رئيس إدارة مكافحة المخدرات الأميركية، آسا هوتشنسون بأن إنتاج الخشخاش الأفغاني سيتدنّى إلى نسبة 30 في المئة في العام 2002[29]. وبدلاً من حصول ذلك، ارتفع مستوى الإنتاج بمقدار عشرين ضعفاً[30]، ثم ارتفع مجدداً في العام 2003.

تساعد المعونات الغذائية المجانية التي تصل من الخارج في زيادة إنتاج الخشخاش. فقد أشارت الواشنطن بوست في يوليو 2003 إلى أنه "بالنظر إلى أن مجموعات لجان الإغاثة جعلت الطعام متوفراً بكثرة، عمد بعض المزارعين إلى إطعام عائلاتهم من القمح الممنوح لهم، وابقوا حقولهم خالية لزراعة الخشخاش. ففي إقليم فارياب الشمالي، قال عمال برنامج الغذاء العالمي بأنهم لاحظوا بأن الزراعة الأكثر كثافة لمحصول الخشخاش كانت في المناطق التي يتم توزيع القمح فيها بكميات كبيرة"[31]. وتقدّر الأمم المتحدة بأنه يمكن للمزارعين أن يجنوا أرباحاً من زراعة الخشخاش تزيد على الأرباح التي يجنونها من زراعة القمح بمقدار أربعين ضعفاً تقريباً. كما أن الهبات الغذائية أدّت إلى انخفاض سعر القمح الذي يُزرع في أفغانستان، مما يزيد من صعوبة عيش المزارعين ما لم يتحوّلوا إلى زراعة الخشخاش.

يمكن أن يصل أجر العامل في حقول الخشخاش أو في مختبرات تصنيع المخدرات إلى 10 دولارات في اليوم، وهو أجر يفوق أجور كافّة الوظائف الأخرى. واشتكى مسؤول في الأمم المتحدة يعمل في بداخشنان في أفغانستان من أن العمل قد توقّف في "كافة مشاريع الأمم المتحدة تقريباً لعدم توفّر العمالة اللازمة. فالناس يعملون في زراعة الخشخاش، وهذا ما أدّى إلى توقف أعمال البناء، ومشاريع المدارس. لقد تأثر الجميع من جرّاء ذلك"[32].

هناك العديد من أمراء الحرب المتحالفين مع الحكومة الأميركية وحتى بعض الجنود في القوات المسلحة الأفغانية التابعة للحكومة والتي تلقّت تدريبات على يد أميركيين، متورطين في تجارة المخدّرات. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن إنتاج الأفيون يوفر قرابة نصف الناتج المحلّي الأفغاني. وحذّر الصندوق من "وجود احتمالات خطيرة من أن تنزلق أفغانستان على نحو مطّرد لتصبح 'دولة مخدرات' حيث باتت المؤسسات الشرعية كافّة مخترَقة بواسطة سلطة مهرّبي المخدرات وثروتهم"[33]. ووجد مسح أجرته الأمم المتحدة أن حوالى 70 في المئة من المزارعين ينوون رفع إنتاجهم من الخشخاش في العام 2004.

ومن ناحية أخرى، ربما قدّم الانبعاث الجديد لإنتاج الأفيون في 2002 ما هو أكثر من المعونات الخارجية في درء المجاعة عن أفغانستان. فقد نكث العديد من البلدان الأجنبية، بمن فيهم الولايات المتحدة، بدرجة كبيرة بوعودها بشأن توفير مساعدات ضخمة وعاجلة لأفغانستان بعد سقوط نظام طالبان. وتقدّر الأمم المتحدة بأن الأفيون درّ أموالاً على أفغانستان في العام 2002 فاقت مجموع ما قدّم إليها من مساعدات خارجية في ذلك العام. ومعظم الأموال العائدة إلى تجارة الأفيون تنتهي في الجيوب الخاصة، في حين يتم صرف معظم المساعدات الدولية في إنشاء البيروقراطيات الحكومية الجديدة، وفي تسمين المستشارين الأميركيين، وفي توظيف عملاء تطبيق القانون لكي يحلّوا محل فرقة الجهاد التابعة لطالبان.

في مؤتمر للمانحين الدوليين عُقد في برلين في مارس 2004، طالب الرئيس الأفغاني حامد كرزاي بضرورة شنّ "حرب مقدّسة" ضدّ "أمراء الحرب وزراعة الخشخاش". وحذّر كرزاي من أن أفغانستان لن تكون آمنة "ما لم يكن المجتمع خالياً من المخدّرات والمجموعات المسلّحة غير المسؤولة"[34]. لكن يوجد القليل من الأسباب التي تجعلنا نتوقع بأن اتّخاذ إجراءات صارمة وعلى نطاق واسع في حقّ المزارعين يمكن أن توفّر حرّية أكبر من الحرّية التي وفّرتها الإجراءات الصارمة التي اتخذتها تايلاند.

سراب الجيش الأفغاني

في 14 أغسطس 2003، تباهى بوش بالقول "كما أننا ساعدنا في بناء جيش أفغاني وطني"[35]. من الناحية التقنية، لم يكن تصريح بوش كاذباً. فالولايات المتحدة، إلى جانب فرنسا وبريطانيا، درّبت جيشاً أفغانياً مؤلفاً من سبعة آلاف جندي تقريباً، جميعهم يرتدون البزّة الرسمية مزيّنة بشارة الجيش الأفغاني الوطني، وجميع عناصره يملكون (أو كانوا يملكون) أحذية وجوارب قدّمها لهم الجيش.

غير أنه لا صلة لهذا الجيش في إعادة الاستقرار إلى البلاد أو حمايته من غزوات الإرهابيين القادمين من باكستان أو غيرها. وقد فرّ لغاية الآن حوالى نصف الجنود المدرَّبين، والخبراء يقدّرون بأن بناء جيش قوامه سبعون ألف جندي يتطلّب سبع سنين أخرى[36]. ولدى أمراء الحرب مئة ألف رجل يأتمرون بإمرهم[37] - أي ما يزيد على عشرة أضعاف عدد مقاتلي الجيش الأفغاني. ولا تزال الولايات المتحدة تقدّم الأموال لبعض أمراء الحرب على الرغم من سجلاتهم العريقة في تجارة المخدرات واحتقارهم للحكومة الأفغانية المركزية.

يبدو الجنود الأفغان في بعض الأحيان كما لو أنهم لعنة نزلت على أبناء الريف. فقد أشارت منظمة مراقبة حقوق الإنسان إلى أن "الجنود ورجال الشرطة التابعين للحكومة يجتاحون المنازل الخاصة في أجزاء عديدة من المنطقة [الجنوبية]، وفي أجزاء من كابل نفسها، في الليل عادة، وينهبون المدنيين ويعتدون عليهم. وسواء بالقوة أم بالخديعة، يدخل الجنود ورجال الشرطة إلى البيوت ويبقون أهاليها رهائن لمدّة ساعات، يرعبونهم بأسلحتهم، ويسرقون مقتنياتهم الثمينة، ويغتصبون النساء والفتيات أحياناً. وعلى الطرقات وعند نقاط التفتيش الرسمية وغير الرسمية المنتشرة، يبتزّ الجنود ورجال الشرطة المحلّيون المال من المدنيين تحت التهديد بالضرب أو الاعتقال"[38].

الطالبان هُزمت إلى الأبد

في الخطاب الذي ألقاه في 30 نوفمبر 2003، في الجنود الأميركيين في فورت كارسون بولاية كولورادو، قال بوش "بالتعاون مع ائتلاف جيد، ذهب جيشنا إلى أفغانستان، ودمّر مخيمات التدريب التابعة للقاعدة، وأنهى وجود طالبان إلى الأبد"[39].

وبعد وقت قصير من التصريح الذي أدلى به بوش، شنّ الجيش الأميركي عملية العاصفة الثلجية الجبلية من أجل محاربة عناصر الطالبان والإرهابيين في الجزء الجنوبي من أفغانستان. حققت العملية نجاحاً مذهلاً في "إنهاء وجود طالبان إلى الأبد" لدرجة أنها دفعت بالولايات المتحدة إلى إرسال تعزيزات من آلاف الجنود وشنّت عملية العاصفة الجبلية في مارس 2004[40].

وعلى الطريق الرئيسية في إقليم زابول، "أقام عناصر الطالبان حواجز على الطريق في وضح النهار. وكانوا يفتّشون العربات بدقّة بحثاً عن أهداف محتملة بهدف القتل أو الاختطاف. تم اختطاف أربعة مهندسين يعملون على تلك الطريق، كما قُتل 15 عاملاً أفغانياً يعملون لدى الحكومة المركزية في الشهور الثلاثة الماضية"، وذلك بالاستناد إلى تقرير نشرته غلوب أند مايل الكندية في فبراير 2004[41].

لا تزال طالبان تشكّل خطراً مميتاً بالنسبة إلى العديد من الأفغان الذين يسعون إلى التقدم بالبلاد وإشاعة الاستقرار فيها. وحتى مارس 2004، لا تزال طالبان والجماعات الأخرى تسيطر على ثلث أراضي أفغانستان تقريباً، وعلى وجه الخصوص في المناطق الجنوبية المجاورة لباكستان. وأدلى الجنرال جايمس جونز، القائد الأميركي لقوات حلف الناتو في أفغانستان، بشهادته أمام الكونغرس في يناير 2004، والتي قال فيها بأن قوات العدو "تملك بعض القدرة العسكرية على إضعاف معنوياتنا من الناحية النفسية"[42]. وحذّر البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة في مارس 2004 من أن أفغانستان قد تصبح "أرضاً خصبة للإرهابيين" مرّة أخرى ما لم تحصل على مساعدات دولية أكبر بكثير[43].

طريق سريعة لا تؤدي إلى مكان

في 16 ديسمبر 2003، اجتمع أعيان من حكومة الولايات المتحدة، والحكومة الأفغانية المؤقتة، والأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى من أجل حضور حفل قص شريط طريق سريعة شقت مؤخراً. وأدلى الرئيس بوش بتصريح من واشنطن يفتخر فيه بأن "المرحلة الأولى من تعبيد الجزء الذي يربط كابل بقندهار من الطريق السريعة قد اكتملت بكلفة أقل من الميزانية المخصَّصة للمشروع وقبل المهلة المحددة.

وهذه الطريق الجديدة تختصر زمن الرحلة بين كابل وقندهار إلى خمس ساعات. وستعمل على تعزيز الوحدة السياسية بين أقاليم أفغانستان، وتسهيل التجارة عبر تسهيل وصول المنتجات إلى الأسواق، وتوفير سبيل للشعب الأفغاني للحصول على الرعاية الطبّية والفرص التعليمية"[44].

إن حديث عن تنفيذ مشروع "بكلفة أقل من الميزانية المخصصة" غير عادي، فقد أنفقت حكومة الولايات المتحدة أكثر من ثلاثة أضعاف المبلغ الذي المرصود أصلاً (270 مليون دولار بدلاً من 80 مليوناً)[45]. ومن ناحية أخرى، إذا قارنّا هذه الكلفة بكلفة الإنفاق الزائد على احتلال العراق مقابل التوقعات التي سبقت الحرب، سنجد أن كلفة هذه الطريق السريعة التي نُفّذت في أفغانستان كانت أقل من الميزانية المخصصة وأنها صفقة مربحة.

وعلى الرغم من أنه جرى تصوير هذا الإعلان وهذا الاحتفال في وسائل الإعلام الأميركية على نطاق واسع بأنه نصر لإدارة بوش، فالحقيقة كانت أقل مدعاة للفرح. فقد أشارت لوس أنجلوس تايمز إلى الأمر "لقد تطلّب الأمر مئات من الجنود الأميركيين والأفغان، المدعومين بالطوافات الهجومية، والأسلحة المضادّة للدبابات، والقنّاصة، والكلاب التي تشتمّ رائحة المتفجرات، من أجل تأمين سلامة الرئيس حامد كرزاي أثناء قص الشريط على الطريق السريعة كابول – قندهار". وقبل حفل التوقيع، "أقام الجنود حواجز على الطرقات لتوقيف المارّة في كِلا الاتجاهين لأكثر من أربع ساعات. وكانت تلك فترة كافية لكي يصل الأعيان في مواكب شديدة الحراسة وعلى متن طائرات الشينوك، للاحتفال بعمل أُنجز على الوجه المطلوب والإسراع في العودة إلى أرض أكثر أمناً في كابل العاصمة، التي تبعد إلى الشمال الشرقي مسافة 40 كيلومتراً"[46].

باتت الرحلة من كابل إلى قندهار أسرع بكثير الآن – ما لم يتم قتل شخص أو اختطافه في الطريق. وتباهى أندرو ناتْسيوس، مدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، بالقول "بأننا شقينا هذه الطريق في منطقة حربية"[47]. غير أن الطريق لا تقدّم شيئاً من أجل إنهاء الحرب. ومع أن الطريق في حدّ ذاتها تطوّر شاسع عن الطريق المرعبة والمملوءة بالحفر التي كانت الولايات المتحدة قد شقتها في

الستينات، فقد أشارت شيكاغو تريبيون إلى "أن كامل الطريق باستثناء 65 كيلومتراً منها خارج متناول وكالات الأمم المتحدة وعمّال الإغاثة الدوليين" بسبب المخاطر الكبيرة من احتمال حدوث هجمات[48]. ويمكن لمعدّلات الجريمة المرتفعة أن تجعل الطريق شديدة الخطورة حتى على سائقي سيارات الأجرة الأفغان.

الشعب الأفغاني أصبح حرّاً

لا يملّ الرئيس بوش من تذكير المستمعين بأن الشعب الأفغاني، على غرار الأميركيين، شعب حرّ. وفي خطاب ألقاه في شارلستون بولاية ساوث كارولينا في 5 فبراير 2004، قال بوش "بفضل الولايات المتحدة وأصدقائنا، وبفضل شجاعة العديد من مواطنينا، لم تعد أفغانستان ملاذاً للإرهاب. أفغانستان بلد حرّ"[49]. والنجم الآخر للأفغان في واحد من أكثر خطوط جمع التبرعات المحبَّبة لبوش: "خمسون مليون شخص في هذين البلدين [أفغانستان والعراق] عاشوا مرّة تحت حكم الطغيان، واليوم، أصبحوا يعيشون في أكناف الحرّية"[50]. وفي 17 سبتمبر 2003، أكّد بوش على أن الولايات المتحدة حرّرت... الشعب الأفغاني من القمع والخوف"[51].

يتطلّب الأمر أكثر من إلغاء عمليات تنفيذ الإعدام الأسبوعية العامة في ملعب كرة القدم في كابل لجعل الأفغان أحراراً. ولو كان تحرير الناس يمثل بساطة إسقاط حكومة سيّئة، لكانت معظم الشعوب في العالم حرّة منذ زمن طويل.

ربما يفترض بوش بأن الشعب الأفغاني حرّ لأن حاكمه خاتم في إصبع الولايات المتحدة. فالحكومة المركزية الأفغانية (التي لا سلطة لها تقريباً خارج كابل) يرأسها رجل يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه ألعوبة في يد حكومة الولايات المتحدة. وأشارت التايم في مارس 2004 إلى أنه بالنظر إلى "الخوف من الاغتيال، نادراً ما يغادر حامد كرزاي القصر، ولا يرى أبداً البلد الذي يُزعَم بأنه يحكمه"[52]. وكرزاي محاط دائماً بحرّاس شخصيين من الجنود الأميركيين.

واستناداً إلى تقرير نُشر في نيويورك تايمز في 17 أبريل 2004، فإن سفير الولايات المتحدة زلمي خليل زاد يسيطر على كرزاي[53]. وأشارت التايم كيف يبدأ نهار رأس السلطة في كابل:

"إذن، ماذا ننوي أن نصنع اليوم؟" يسأل رئيسُ أفغانستان، حامد كرزاي، سفيرَ الولايات المتحدة زلمي خليل زاد، أثناء جلوسهما في مكتب السيد كرزاي.

يشرح السيد خليل زاد برحابة صدر بأنهما سيحضران حفلاً لإطلاق حملة "تشجير" كابل – زراعة وبذر 850000 شجرة – احتفالاً بالسنة الأفغانية الجديدة.

ربما يكون السيد كرزاي البشوش رئيس أفغانستان، لكن السفير خليل زاد، دمث الخلُق، يبدو أكثر شبهاً برئيسه التنفيذي. وبتحكّمه بكل من المفارز العسكرية والكرم الأميركي، أوجد المبعوث المولود في أفغانستان مقعداً بديلاً للسلطة منذ وصوله يوم عيد الشكر. وبتنقّلاته المكّوكية بين السفارة الأميركية والقصر الرئاسي، حيث يوفر الأميركيون الحراسة للسيد كرزاي، يبدو أن أحد المكانين امتداد للآخر.

في هذه الأثناء، تخضع معظم أقاليم أفغانستان لسيطرة أمراء الحرب الذين طالما نهبوا واستغلّوا كل ما يقع تحت سلطانهم.

يوفر ادّعاء بوش بأن الأفغان شعب حرّ فهماً أعمق لمفهوم بوش للحرّية من فهم المعاناة اليومية للشعب الأفغاني على يد حكومته. فقد أشارت وزارة الخارجية الأميركية إلى أن "الاعتقالات وعمليات الحجز التعسفية مشكلات خطيرة... وإجراءات اقتياد الأشخاص إلى الحبس وتقديمهم للعدالة لا تتبع أي نظام معمول به بشكل رسمي... والمهل التي تحدّد الحدّ الأقصى لبقاء الأشخاص قيد الاعتقال قبل المحاكمة لا تُحترم... وهناك تقارير موثوقة تشير إلى تعرّض بعض المحتجَزين للتعذيب من أجل انتزاع الاعترافات منهم أثناء انتظار المحاكمة". وفي ما يتعلّق بالجانب المشرق للأوضاع، أشارت وزارة الخارجية إلى أنه "سُمح للمدَّعى عليهم بتوكيل محامين في بعض الحالات"[54].

تحاكي الحرّيةُ الأفغانية حرّية بوش. فالحكومة الأفغانية أنشأت محكمة الأمن القومي لمحاكمة الإرهابيين ومناقشة القضايا الأخرى ولكنها لم تكشف عن أية تفاصيل حول كيفية عمل هذه المحكمة. يمكن للمحكمة الجديدة أن توفر مظهراً

لمحكمة تقليدية مع السماح بأقصى قدر من التلاعب السياسي بالتهم والأحكـــام. كما رفعت حكومة كرزاي عدد القضاة في المحكمة الأفغانية العليا من 9 إلى 137.

إن حرّية الأفغان في الانخراط في العمل السياسي يثير سرور الحكومة. والقرارات الرسمية التي أصدرتها الحكومة في أكتوبر 2003 تقضي بوجوب تسجيل كافة الأحزاب السياسية "لدى وزارة العدل وتشترط سعي الأحزاب السياسية إلى تحقيق الأهداف التي تتماشى مع تعاليم الإسلام"[55]. وفي حال رفضت الحكومة الترخيص لحزب سياســـي، يصبح الحزب غير قانوني ويمكن اعتقال أعضائه بوصفهم مجرمين.

هناك تضخيم في الحرّية بالنسبة إلى بعض الأفغان الذين لم يعاكسهم الحـــظ بالعيش قريباً بما يكفي من كبار المسؤولين الحكوميين. فقد أشارت وزارة الخارجية إلى أن "القوات الحكومية هدمت المنازل وأجبرت السكان على الانتقال بعيداً عـــن منازل كبار المسؤولين الحكوميين والمنشآت الحكومية الأخرى، بدون أية مراجعات قضائية. وفي سبتمبر، دمّرت قوات الشرطة، بقيادة سلانغاي رئيس شرطة كابـــل، منازل أكثر من 30 عائلة في كابل". ومنذ يونيو 2003، أجـــرت لجنـــة حقـــوق الإنسان الأفغانية المستقلّة "تحقيقات وسجّلت حوالى 300 حالة تـــدمير اعتباطيـــة للمنازل على يد قوات الشرطة"[56].

إن حرّية التعبير وحرّية الصحافة متناثرة في العديد من أجزاء أفغانستان. وأشارت وزارة الخارجية إلى أن "التخويف من جانب الحكومة ومراقبتها للصحفيين تســـتمرّ في منع المناقشات العلنية والمفتوحة لمختلف القضايا السياسية... وتسيطر الحكومـــة علـــى الجهات التي تفرض قيوداً مشدّدة على الصحافيين. فأعضاء جهـــاز الاســـتخبارات، ومديرية الأمن الوطني، يراقبون باستمرار منازل الصحفيين، ويلاحقونهم في الشـــوارع، ويزورون مكاتبهم، ويهدّدونهم من أجل التوقف عن نشر مقالات نقديـــة". ولهـــذه التهديدات أثر بالغ لأن جهاز الاستخبارات الأفغاني يملك سجوناً خاصة به، منفصـــلة بالكامل عن أعين القضاء. وقد اعتقلت الشرطة وحققت مع اثنين من كبار المحرّرين في إحدى المجلاّت الأسبوعية، أفتاب، بعد أن "انتقدت كبار القادة في التحالف الشـــمالي، ودعت إلى إنشاء حكومة علمانية، وشكّكت في أخلاقيات الزعماء الإسلاميين"[57]. ثم عمدت الحكومة إلى إغلاق هذه المجلّة.

تمسك الحكومة والقوات السياسية بخناق وسائل الإعلام الإذاعية وتسيطر كذلك على معظم الصحافة المكتوبة. وأشارت وزارة الخارجية إلى أن "الدولة تملك ما لا يقل عن 35 نشرة وكافّة وسائل الإعلام الإلكترونية تقريباً. كما أن كافة الصحف الأخرى لا تصدر إلاّ على فترات متباعدة وهي مناصرة في أغلب الأحيان للسلطات في الأقاليم المختلفة. ويعمل بعض المسؤولين الحكوميين، من خلال الروابط مع الأحزاب السياسية، على مرافق اتصالات خاصة بهم"[58]. وبالنظر إلى معدّل الأمّية المرتفع في أفغانستان، يضمن احتكار الحكومة لوسائل الإعلام سماعَ القلة من الناس للنقد – على الأقل ذلك الذي يطال حكّامهم.

كما تفرض الحكومة رقابتها باسم الإسلام. فقد حظرت المحكمة العليا "محطات التلفزة الكبلية، واصفة محتواها بأنه معادٍ للقيم الأخلاقية للمجتمع الإسلامي. وعقب تحقيق أجرته وزارة الإعلام والثقافة الأفغانية في أبريل، خفّفت من الحظر على معظم المحطات الإخبارية والرياضية الكبلية... غير أنها منعت الشركات الكبلية من بثّ القنوات التي تعرض الأفلام والموسيقى الغربية"[59].

لا تزال الحرّيات الأخرى تنتظر ريثما تزدهر في أفغانستان. فقد أشارت وزارة الخارجية إلى أن "السلطات" في باغام وشقر دارا اعتقلت موسيقيين وأشخاصاً كانوا يرقصون وضربتهم"[60].

في مطلع العام 2004، بالغ بوش في مديح الدستور المؤقت الذي وافق عليه مجلس "لويا جيرغا" في أفغانستان. وقال بوش في مؤتمر رؤساء البلديات في 23 ينـاير بأنه "بات لدى أفغانستان الآن دستور يتكلم عن حرّية المعتقد ويتكلم عن حقوق المرأة... إن الديموقراطية تزدهر"[61]. وفي خطاب ألقاه في 22 يناير، استبشر بوش خيراً "بكتابة الشعب الأفغاني دستوراً يضمن إجراء انتخابات حرّة، ويضمن الحرّيات، والمشاركة الكاملة للنساء في الحكومة. إن الأمور تتغيّر. إن الحرّية قوية"[62].

غير أن تأثير هذا الدستور الأفغاني الجديد على الأفغاني العادي لا يختلف كثيراً عن التأثير الذي كان للدستور الذي وضعه ستالين في العام 1936، والذي نادى بكرم بجملة من الحرّيات، على المواطن السوفياتي العادي. يتألف الدستور في معظمه من لائحة بتطلّعات تبدو إيجابية – مثل شعارات العلاقات العامّة التي

تطلقها لوبيات واشنطن طوال الوقت أمام العملاء الأجانب. وبالتالي، فالدستور لم يقم بما هو أكثر من الظهور المنتظم في خطابات بوش.

الخلاصة

طالما أن طالبان لم تعد إلى كابل منتصرة، ففي استطاعة بوش الاستمرار في تصوير الاجتياح الأميركي لأفغانستان كواحد من أعظم الانتصارات الإنسانية في التاريخ. يعمل بوش على تضخيم حجم انتصاره على طالبان لا لكي يبدو كفاتح عسكري عظيم وحسب، بل وكمخلّص لجزء من الإنسانية. يلعب بوش على أوتار جهل الأميركيين الذين يتذكّرون على نحو تقريبي الصور التي كانت تبثّها محطات التلفزة والتي تظهر الانتصارات التي حققها الجنود الأميركيون والتي لا يتبعها سوى القليل من التفاصيل، هذا إن وُجد، عما يحصل في أفغانستان منذ أواخر العام 2001.

سُمح لبوش بتحويل الحرب إلى تجربة "شعور جيد" بالنسبة إلى الأميركيين غير المطّلعين أو السذّج. وتحدث السياسيون ووسائل الإعلام كما لو كانت الديموقراطية التأثير التالي للاجتياح الأميركي. جرى تقديم النصر الذي أحرزته الولايات المتحدة على أنه نصر لحقوق الإنسان والديموقراطية - وبالتالي لا تعود هناك حاجة للمراوغة بشأن حفنة من المشكلات المزمنة.

بعد أن ألحقت الولاياتُ المتحدة وحلفاؤها الهزيمة بطالبان، بات من حق الرئيس تشويه حقيقة النصر وفقاً للطريقة التي يراها. وكلما زادت عظمة النصر في أفغانستان، كلما بدا اجتياح العراق أكثر جاذبية. لكن لا توجد أكاذيب سياسية بيضاء حول الحرب. وكل كذبة يتم التسامح فيها بشأن إحدى الحروب، ستصبح دعوة مطبوعة من أجل شنّ حرب أخرى.

يمكن للمرء أن يأمل بحماس بأن ينعم الشعب الأفغاني الذي طالت معاناته بالحرّية والازدهار بدون الحاجة إلى الاستماع إلى سخافات بوش التي تشرح كيف أن التدخل الأميركي منحهم أرض الميعاد.

الفصل السادس عشر

العراق

القبضة الحديدية للحرّية

الحريّة تعمّ العراق

– جورج بوش، روزويل، نيومكسيكو، 22 يناير 2004[1]

في 24 مارس 2004، استضاف الرئيس بوش الحضور في العشاء السنوي الذي أقامه "مراسلو الإذاعة والتلفزيون" لحضور عرض شرائحي خفيف الظل بعنوان "ألبوم البيت الأبيض في عام الانتخابات". أظهرت إحدى مجموعات الشرائح التقديمية بوش على شكل شخص مرتبك وهو يحبو على ركبتيه، يراقب الناس من خلف الستارة، ويحرك الكراسي في البيت البيضوي. داعب بوش الحشد قائلاً "لا بدّ وأن أسلحة الدمار الشامل تلك مخبأة في مكان ما... كلا، لا توجد أية أسلحة هناك... ربما أسفل ذلك الشيء"[2].

تلقّت إيماءات الرئيس الضحك والثناء من صميم القلب من جانب الحكومة ووسائل الإعلام ذات المقام الرفيع. تلخّص هذه الملاحظة الساخرة للرئيس، بالنسبة إلى بوش والعديد من المذيعين، الحيلة الكبرى التي ساقت البلاد إلى الدخول في حرب، باتت الآن نكتة كبرى. إن حقيقة مقتل قرابة 600 أميركي في العراق لم تضعف من معنويات النخبة في واشنطن.

ربما كانت الحرب التي شنّها بوش على العراق أعظم إساءاته لاستخدام السلطة. غير أن حرب العراق أكبر بكثير من جورج بوش، بصرف النظر عما إذا

كان الرئيس الحالي سيتقاعد في مزرعته في وقت مبكر من هذا العام. لقد أحدث بوش جملة من السوابق التي تهدّد الأمن الأميركي والسلم العالمي.

أسلحة الدمار الشامل المزعجة تلك

في الفترة التي سبقت الاجتياح الأميركي، ما من قضية جرى التأكيد عليها مثل ادعاء امتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل. كان بوش وفريقه في غاية التحديد بشأن كمّيات تلك الأسلحة وأنواعها، حتى أن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد صرّح بأن الولايات المتحدة عرفت أين خبّأ النظام العراقي تلك الكميات الكبيرة الأسلحة. وفي الخطاب الذي ألقاه في 17 مارس 2003، الذي أعطى فيه صدام مهلة 48 ساعة لكي يتنازل عن الحكم، قال بوش "إن المعلومات الاستخبارية التي جمعتها حكوماتنا والحكومات الأخرى لا تدع مجالاً للشك بأن النظام العراقي مستمرّ في امتلاك وإخفاء البعض من أكثر أنواع الأسلحة التي تم اختراعها فتكاً"[3]. وبرّر بوش اجتياح العراق عبر اللجوء إلى استصدار قرار من مجلس الأمن "يفوّض"، على حدّ قوله، الولايات المتحدة والحكومات الأخرى "حق استخدام القوة في تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل". وقبل ذلك بيوم واحد، أعلن نائب الرئيس ديك تشيني عبر التلفزيون الوطني "بأننا نعتقد بأن [صدام] أعاد، في الواقع، بناء ترسانته من الأسلحة النووية"[4].

وطوال السنة التالية، حارب بوش بعناد من أجل الدفاع عن ادّعائه بوجود أسلحة دمار شامل في العراق، واستمرّ في إثارة البلبلة حول القضية وإثارة أحاديث سامية حول مواضيع أخرى. واستمرّ بوش باستخدام شعوذاته الشفهية المعتادة بطريقة أكثر دماثة من "بغداد بوب"، المتحدث باسم شعبة العلاقات العامّة لدى نظام صدام الذي كان يعلن باستمرار عن انتصارات عسكرية عراقية كبيرة.

في 29 مايو 2003، وأثناء تبادله الحديث مع الصحافيين، سُئل بوش عن كيفية تبرير شنّ الحرب بعدما لم يتمّ العثور على أسلحة دمار شامل. فاجأ بوش المستمعين عندما قال "لقد عثرنا على أسلحة دمار شامل. لقد عثرنا على مختبرات بيولوجية... إنها غير شرعية... إنها تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة، وقد

اكتشفنا لغاية الآن مختبرين... لكن بالنسبة إلى من يقول بأننا لم نعثر على معدّات تصنيع مواد محظورة أو أسلحة محظورة، أقول لهم إنهم مخطئون. لقد عثرنا عليها". وخلص خبراء في وكالة الاستخبارات المركزية في وقت لاحق إلى أن "المختبرات البيولوجية" المتنقّلة المزعومة كانت تُستخدم في الواقع في إنتاج الهيدروجين اللازمة لتصنيع قذائف المدفعية العراقية أثناء الحرب العراقية الإيرانية[5]. ومقطورات الشاحنات لم تفِ في الواقع "بالتقديرات المتحفظة" لوزير الخارجية كولن باول عندما أكّد أمام مجلس الأمن في فبراير الماضي بأن "لدى العراق، اليوم، ما بين 100 و500 طن من عوامل الأسلحة الكيميائية"[7].

في 10 يوليو 2003، عندما سأله أحد المراسلين عما إذا كان الفشل في العثور على أسلحة دمار شامل قد أضرّ بمصداقية الولايات المتحدة، أجاب بوش "لست واثقاً تماماً مما يعنيه ذلك. أعني، كان لدى العراق برنامج لتصنيع الأسلحة. وقد أظهرت استخباراتنا طوال عقد أنه كان لديهم برنامج لتصنيع الأسلحة. وأنا مقتنع تماماً بأننا مع مرور الوقت سنكتشف بأنه كان لديهم برنامج لتصنيع الأسلحة". وبعد ذلك، انتقل بوش إلى أرضية أسمى عندما قال:

> تعتمد مصداقية هذا البلد على رغبتنا القوية في جعل العالم أكثر أمناً – والعالم الآن أصبح أكثر أمناً بعد اتخاذنا لقرارنا؛ والرغبة القوية في التأكد من أن البلدان الحرة أكثر أمناً – بلداننا الحرّة أصبحت الآن أكثر أمناً؛ والرغبة القوية في نشر الحرّية. والشعب العراقي أصبح الآن حرّاً وهو يتعلّم عادات الحرّية والمسؤوليات المصاحبة للحرّية[8].

بدا كلام بوش كما لو أن التركيز على أسلحة الدمار الشامل يعوق تقدّم الحرّية.

في الخطاب الذي ألقاه في 17 يونيو 2003 في فيرجينيا الشمالية، قال بوش بلهجة ساخرة، "أعرف بأن هناك الكثير من الأفكار التاريخية المعتدلة هنا، ولكن هناك أمر واحد أكيد: [صدام] لم يعد خطراً على العالم الحرّ بعد الآن، وشعب العراق أصبح حرّاً"[9]. وفي خطاب ألقاه في نيوجرسي قبل ذلك بيوم، شجب بوش "علماء التاريخ الذين يتميزون بأفكار معتدلة"[10]. بالنسبة إلى نظرة بوش العالمية،

أصحاب الأفكار المعتدلة هم الأشخاص العاجزون على الارتفاع فوق مستوى التاريخ، أشخاص من أصحاب العقول التافهة، غارقون في مراوغات قديمة غير ذات صلة.

في خطابه الإذاعي الأسبوعي الذي ألقاه في 21 يونيو 2003، ألقى بوش باللائمة على صدام في اختفاء أسلحة الدمار الشامل عندما قال "لأكثر من عقد، عمل صدام حسين جاهداً من أجل إخفاء أسلحته عن العالم. وفي الأيام الأخيرة لنظامه، تم نهب الوثائق ومواقع الأسلحة المشبوهة وإشعال النار فيها... ونحن عازمون على اكتشاف المدى الحقيقي لبرامج الأسلحة لدى صدام حسين، مهما تطلّب ذلك من وقت"[11]. وخصص بوش 600 مليون دولار لفِرق المفتّشين من أجل تمشيط العراق بحثاً عن البراهين.

أمام الحشود حيث يكون في مأمن من صيحات الاستهزاء والاستهجان، يمكن لبوش أن يدعي تحقيق النجاح. فأثناء حديثه في احتفال عسكري للمجنّدين في 1 يوليو 2003، تباهى بوش بقوله "لقد أنهينا نظاماً كان يمتلك أسلحة دمار شامل"[12].

وفي مؤتمر صحفي عقده في 2 يوليو، سأله أحد المراسلين عما إذا "إذا كان يوجد تعارض بين ما وصفتْه الوكالات الاستخبارية ووصفتَه أنت وكبار موظفيك بأنه تهديد من صدام حسين، وبين ما هو جارٍ فعلاً على الأرض؟" أجاب بوش "لكن صدام حسين أظهر ذلك عندما استخدمَ الأسلحة الكيميائية. ثم عمد إلى المماطلة بعدم السماح للناس بالتحقق من وجود تلك الأسلحة. لقد كانت في حوزته، والأمر مجرّد وقت. إنها مسألة وقت. ذاك الرجل كان خطراً على أميركا"[13]. لكنّ صدام لم يسمح لمفتّشي الأمم المتحدة بالدخول إلى العراق في أواخر العام 2002 ومطلع العام 2003.

في 3 يوليو 2003، وأثناء مقابلة مع صحافي أفريقي، سئل بوش عن أسلحة الدمار الشامل المفقودة، فأجاب الرئيس "لقد وجدنا مختبراً بيولوجياً، وهو نفس المختبر الذي حظرته الأمم المتحدة. والأمر مجرّد مسألة وقت"[14]. وبمرور الوقت، أصبح المختبران البيولوجيان اللذان عُثر عليهما في أواخر مايو مختبراً واحداً،

ووصف رئيس المفتشين عن الأسلحة لدى إدارة بوش في العراق التهمة الكاذبة بأنها "فشل ذريع"[15].

نشبت الخلافات بشأن أسلحة الدمار الشامل المفقودة. وخاضت مستشارة الأمن القومي كوندوليسا رايس السباق ضد أولئك الذين عارضوا اجتياح العراق. ففي الخطاب الذي ألقته أمام الجمعية الوطنية للصحفيين السود، عبّرت رايس عن احتقارها للفكرة القائلة بأن هناك بلداناً لا ينبغي تحريرها وقالت "لقد سمعنا هذه المقولة من قبل. وإننا كشعب، ينبغي أن نكون، أكثر من أي طرف آخر، على استعداد لرفضها. كانت تلك الفكرة خاطئة في العام 1963 في برمينغْهام كما هي خاطئة في بغداد في العام 2003 وباقي بلدان الشرق الأوسط"[16]. لكنّ حقيقة أن منظمة الكلان قامت بتفجير كنيسة للسود في بيرمنغهام سنة 1963 لا تبرّر قصف بوش لبغداد بعد ذلك بأربعين عاماً.

وفي الخطاب الذي ألقاه في غرفة التجارة في نيوهامبشر في 9 أكتوبر 2003، برّر بوش عملية الاجتياح بقوله "لقد وجد المفتشون دليلاً على وجود شبكة خفيّة من المختبرات البيولوجية، وأعمالاً تصميمية متطورة لصواريخ محظورة طويلة المدى، وحملة واسعة لإخفاء البرامج غير الشرعية... ولا مجال للإنكار بأن صدام حسين كان مخادعاً ويشكل خطراً"[17]. غير أن "الأعمال التصميمية المتطورة" تألفت ببساطة من مخططات ومعلومات أخرى احتوت على مجموعة من الأقراص الحاسوبية[18]. ولم يكن ذلك أكثر من خيال علمي لأحد المهندسين – بالكاد كان يشكل خطراً أكثر من شخبطات طالب في الصف الرابع على هامش دفتر ملاحظاته.

إن الرفض القاطع للإفشاء عن مكان أسلحة الدمار الشامل أثار مجموعة من الأسئلة الأخرى. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده في 28 أكتوبر 2003، سئل بوش عن شعار "المهمة أنجزت" الضخم المعلّق على متن حاملة الطائرات يو أس أس إبراهام لينْكولن بعد تحليقه بالطائرة وإلقائه خطاب النصر في 1 مايو 2003. أجاب بوش بأن "لافتة 'المهمة أُنجزت' وضعها بالطبع أفراد من طاقم الحاملة، أرادوا من خلالها القول بأن مهمتهم أُنجزت. إنني أعرف بأنها نُسبت بطريقة ما إلى رجل بارع في فريقي – لكنها لم تكن بتلك البراعة بالمناسبة"[19].

كان الشعار مماثلاً لشعار "وظائف ونمو" من حيث التصميم، ونسق، الحروف، والخلفية، والحجم والذي عُلّق في المكان الذي ألقى فيه بوش خطابه في أوهايو قبل ذلك بأسبوع واحد. وبعد مرور أيام على الخطاب الذي ألقاه بوش على ظهر الحاملة، أشارت الواشنطن بوست إلى أن "مساعدي بوش يقولون بأنه وقع الخيار على هذا الشعار للإشارة من ناحية إلى تحوّل الرئاسة نحو الشؤون المحلّية في حملته الانتخابية"[20]. وبعد التعليق الذي أدلى به بوش في 28 أكتوبر عن الشعار، أكّد المتحدث باسم البيت الأبيض دان بارليت على أن الشعار جاء ثمرة جهد قام به البحارة الذين طلبوا من البيت الأبيض حينها السماح لهم بكتابة الشعار. وعمل البيت الأبيض على تصميم الشعار وتسليمه إلى الحاملة. غير أن بوش كان محقّاً في أن الشعار لم يعلّقه الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض آري فلايشر.

في المقابلة التي أجراها بوش في 12 نوفمبر 2003، طرح عليه دافيد فروست من محطة البي بي سي السؤال التالي: "هل تعتقد بأنك كنت ضحية فشل استخباراتي بطريقة ما؟"، فأجاب بوش "كلا على الإطلاق. أعتقد بأن معلوماتنا الاستخباراتية كانت دقيقة". ومن ثَمّ أشار بوش إلى أنه أرسل فريقاً إلى العراق "من أجل العثور على الأسلحة أو النيّة في صنعها"[21]. لكنّ بوش لم يذكر تعريفه "للنيّة في صنع الأسلحة".

لقد عمل مسؤولون آخرون في الإدارة باستمرار على تفحص مدى سذاجة الرأي العام في موضوع أسلحة الدمار الشامل. ففي مقابلة أجرتها معه محطة السي أن أن في 7 ديسمبر 2003، تم سؤال أندرو كارد، رئيس موظفي البيت الأبيض، عن أسلحة الدمار الشامل: "هل كانت الولايات المتحدة ذاهبة إلى الحرب بناء على معلومات استخباراتية خاطئة؟" تكلم كارد عن بعض الجرائم التي ارتكبها صدام ثم تجاهل القضية: "لذلك، أعتقد بأنه مسألة للنقاش"[22].

وفي المقابلة التي أجراها في 16 ديسمبر 2003 مع محطة أي بي سي نيوز، ألحّت دايان سُوير على بوش لكي يجيب عما إذا كان ذهب إلى الحرب بناء على دليل خاطئ، فردّ بوش بالإصرار على أن صدام سعى إلى امتلاك أسلحة.

تساءلت سوير بطريقة تنمّ عن الشك قائلة "لكنّ القول على وجه القطع بأنه كان هناك أسلحة دمار شامل مقابل القول باحتمال أنه كان يسعى إلى امتلاك تلك الأسلحة لا يزال –".

أجاب بوش "وما هو الفرق؟".

أجابت سوير "جيد –".

قال بوش "هناك احتمال بأنه كان متمتعاً بالقدرة على امتلاك الأسلحة. ولو أنه امتلك تلك الأسلحة، لكن سيشكل خطراً. وهذا ما أحاول أن أشرحه لك"[23].

وفي خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه في 20 يناير 2004، برّر بوش سبب شنّه للحرب قائلاً "بأننا لو فشلنا في التحرّك، لكانت برامج السديكتاتور الهادفة إلى أسلحة الدمار الشامل لا تزال مستمرّة لغاية الآن"[24]. غير أن التحقيقات التي تلت الحرب لم تجد أي دليل على أن تلك البرامج كانت تحقق أي تقدم هام أو تشكل أي تهديد. لقد زعم بوش بأن المفتشين اكتشفوا "عشرات من الأنشطة في برامج مرتبطة بأسلحة الدمار الشامل". غير أن المذكّرة لا تعدو عن كونها في بعض الأحيان مجرّد مذكّرة. وبصرف النظر عن عدد المذكّرات التي عثر عليها المحققون الأميركيون، لم يكن يوجد ما يبرّر قيام بوش بنشر الخوف عندما قال للأميركيين في سبتمبر 2002 بأن "كل يوم يمرّ يمكن أن يكون ذلك اليوم الذي يعطي فيه النظام العراقي جرثومة الأنثراكس أو الفي إكس أحد غازات الأعصاب – أو يوماً ما سلاحاً نووياً لحليف إرهابي"[25].

بعد أيام على إلقائه خطاب حالة الاتحاد، أدلى دافيد كاي – وهو الشخص الذي اختاره بوش ليرأس مهمة البحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق – بشهادته أمام الكونغرس والتي قال فيها "كنا جميعاً خاطئين تقريباً"، في ما يتعلّق بامتلاك العراق لأسلحة دمار شامل[26]. يعود اختيار كاي لكي يترأس بعثة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في جانب منه إلى دفاعه المخلص عن القرار بشنّ الحرب، والشهادة التي أدلى بها ارتدّت سلباً على بوش. وأكّد الناطق باسم البيت الأبيض، سكوت ماكليلان، لوسائل الإعلام بأن إدارة بوش لا تزال تعتقد بأن صدام كان

يملك أسلحة دمار شامل "أجل، نحن نعتقد بإمكانية العثور عليها. ونحن نعتقد بأن الحقيقة ستظهر"[27].

لقد دخل أشكروفت إلى المعمعة، ملخّصاً المشكلة بطريقة جعلت جورج بوش أشبه برود سكولار. ففي حديثه المتعالي أثناء جولة أوروبية، ادّعى أشكروفت بأن الحرب ضدّ صدام كانت مبرَّرة بسبب استخدام هذا الديكتاتور "للكيمياء الشرّيرة" و"البيولوجيا الشرّيرة"[28]. ووضع أشكروفت المسألة الخلافية برمّتها في عبارات أصولية، تسوّغ ربما اجتياحاً أميركياً لأي بلد يكره بوش قائدَه وتدرّس في صفوفه الثانوية مادّة الكيمياء.

عهد بوش لكوندوليسا رايس بالمشاركة في البرامج الحوارية في أواخر يناير للردّ على العاصفة الآخذة في التجمّع والتي أثارتها مفاجآت كاي غير المتوقعة. قالت رايس لأحد المذيعين التلفزيونيين "لا يمكن لأحد الوثوق بالنية الحسنة لصدام حسين عندما يقول بأنه لا يملك جرثومة الأنتراكس أو الغازات السامّة. حتى أنه لم يحاول قول ذلك"[29]. غير أن صدام كان أكثر نزاهة في موضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية من بوش. فتقرير الحكومة العراقية الذي تألف من 12000 صفحة والذي قدّمته إلى الأمم المتحدة في أواخر العام 2002 كان أكثر دقة على الأرجح من أي تصريح علني أدلى به بوش أو أي موظف كبير في إدارته في تلك الفترة. وفي مقابلة تلفزيونية أخرى، ساعدت رايس الأميركيين على رؤية الصورة الكبيرة: "ما لدينا يثبت بأنه توجد اختلافات بين ما كنا نعرف أنه يحدث خفية وبين ما وجدناه على الأرض. لكن ذلك ليس بالأمر المفاجئ في بلد مغلَق وسرّي مثل العراق، بلد كان يبذل قصارى جهده لخداع الأمم المتحدة، وخداع العالم"[30]. لكن ماذا كان بوش وكبار موظفيه يعملون في تلك الفترة؟

استند قرار اجتياح العراق على القليل من الأدلة أو لم يستند إلى شيء منها والتي جرى تصويرها على أنها برهان على شجاعة بوش. ففي الخطاب الذي ألقاه في شارلستون بولاية ساوث كارولينا في 5 فبراير 2004، ظلّ بوش يهنّئ نفسه على شجاعته في الهجوم على بلد أجنبي بناء على مزاعم كاذبة: "عندما تكون رئيساً للأركان، عليك أن تكون على استعداد لاتخاذ قرارات صعبة والعمل على تنفيذها"[31].

وفي 8 فبراير 2004، كشف بوش عن أن اجتياح العراق كان مبرَّراً لأن صدام "كان يملك القدرة على صنع الأسلحة على أقل تقدير"[32]. وهذا أشبه بتبرير عملية إغارة على منزل أحد الأشخاص لأنه يعيش في وضع يمكّنه من شراء البارود وعلب الصفيح.

سعى بوش إلى تفادي المسؤولية عبر الإصرار على أن الكونغرس كان مذنباً مثله. ففي الخطاب الذي ألقاه أمام الجنود في فورت كامبل، بولاية كنتاكي في 18 مارس 2004، قال بوش "بالنسبة إلى العراق، اطّلعت إدارتي على المعلومات الاستخبارية، ورأت فيها خطراً. كما أن أعضاء مجلس الكونغرس اطّلعوا على المعلومات الاستخبارية، ورأوا فيها خطراً"[33]. غير أن دفاع "الإطلاع - الرؤية" لا يعدو عن كونه حيلة لأن إدارة بوش قدّمت معلومات كاذبة للكونغرس. فقد كشف السيناتور الديموقراطي بيل نيلسون في ديسمبر 2003 عن أنه في مسعى من إدارة بوش إلى الحصول على تأييد للمجهود الحربي، قبل التصويت عليه من قِبل الكونغرس، ذكرت لأعضاء مجلس الشيوخ في جلسة مغلقة بأن صدام يملك القدرة على إرسال مركبات جوّية بدون طيّار يمكنها رشّ جرثومة الأنتراكس (الجمرة الخبيثة) أو أية موادّ كيميائية أخرى فوق المدن الواقعة على الساحل الشرقي. وعلّق نيلسون قائلاً بأن المفتشين عن الأسلحة "لم يجدوا أي شيء يشبه مركبة جوّية بدون طيّار لديها تلك القدرة"[34]. بدا ذلك الخطر وشيكاً وأكثر تحديداً من تصريحات بوش العلنية. وأشار نيلسون إلى أن خطر المركبات الجوّية التي تعمل بدون طيّار والمحمّلة بجرثومة الجمرة الخبيثة القادرة على نشر الدمار في المدن الأميركية كان يتناقض مع المعلومات الاستخبارية الأخرى التي حصل عليها أعضاء مجلس الشيوخ[35]. في قانون العقود Contract Law، غالباً ما يكون التمثيل المخادع وسيلة لإلغاء العقد. لكنّ بوش افترض بأن موافقة الكونغرس لا يمكن الرجوع عنها، بصرف النظر عن الأكاذيب التي ساعدت في الحصول عليها. (لكنّ الكونغرس قام بعمل خجول قبل الحرب وبعدها بسنة، وحصل على 92 صفحة سرّية تتكلم عن احتمال امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل المزعومة في خريف العام 2002. وأشارت الواشنطن بوست إلى أنه "لم يتجاوز ستةٌ من أعضاء مجلس

الشيوخ وحفنة من أعضاء مجلس النواب قراءةَ الصفحة الخامسة من الملخص التنفيذي لتقديرات الاستخبارات القومية"[36]).

في الخطاب الذي ألقاه في 19 مارس 2004 في الذكرى السنوية الأولى للاجتياح، قال بوش "إنه لأمر جيد أن تصل سنوات من العمل على تطوير أسلحة لا حصر لها على يد الديكتاتور إلى نهايتها". غير أن الدلائل تشير إلى أن العراقيين أوقفوا تطوير الأسلحة البيولوجية والكيميائية بعد وقت قصير من انتهاء حرب العام 1991. وخلص المفتش عن الأسلحة دافيد كاي إلى أن العراق تخلّص من مخزوناته من الأسلحة بحلول منتصف التسعينات. وبعد ذلك، سعى بوش إلى وصف المنتقدين بأنهم أعداء للإنسانية أو ربما أنصار للطاغية: "من يحسد الشعب العراقي على التحرير الذي طال انتظاره؟"[37].

يدّعي بوش بأن الحرب التي شنّها على العراق زادت من مصداقية حكومة الولايات المتحدة. وقد أكّد باستمرار لمشاهديه في مطلع العام 2004 على أن "هذا البلد قوي ومؤمن بقضية الحرّية. وما من عدوّ أو صديق يشكّ في كلمة أميركا"[38]. في ذلك الوقت، أظهرت استطلاعات الرأي الدولية تراجعاً حاداً في مصداقية الولايات المتحدة في كافّة البلدان تقريباً التي أُجريت فيها تلك الاستطلاعات[39].

في أبريل 2004، نُشر الكتاب خطة هجوم لبوب وودوارد، المحرّر في الواشنطن بوست، وقد احتوى على موادّ مستقاة من المقابلات الشخصية التي أجراها وودوارد مع بوش قبل عدة شهور. وجّه وودوارد سؤالاً إلى بوش عن الفشل في العثور على أسلحة دمار شامل، فردّ بوش "لا أريد أن يقول الناس 'آه، لقد قلنا لكم ذلك'. أريد من الناس أن يعرفوا بأن هناك عملية قيد التنفيذ". وأكّد بوش على أنه ما من أحد حثّه على الاعتراف علناً بعدم العثور على أسلحة دمار شامل – ثم توجّه بالنصح إلى وودوارد قائلاً "ولكنك تسير في فلك غير الذي أسير به. فلك أكثر نخبوية".

ردّ وودوارد بالقول "هناك الكثير من المجموعات التجارية".

فردّ بوش "الواقعية هي أن تكون قادراً على فهم طبيعة صدام حسين،

وتاريخه، والأذى الذي يُحتمل أن يلحقه بأميركا". وبعد ذلك، عمد إلى حسم المسألة فقال "إن الشخص الذي يرغب من الرئيس في الوقوف والإعلان عن أن [العراق لا يملك أسلحة دمار شامل] علانية هو الشخص الذي يرغب في القول 'ألم يكن يجدر القيام بذلك'. وما من شك في رأيي في أنه كان لا بدّ لنا من القيام بذلك". حتى أن بوش وجّه السؤال إلى وودوارد قائلاً "لماذا تنوي مناقشة هذه المسألة في كتابك؟ وما شأن هذه المناقشة به؟" شرح وودوارد بأن قضية عدم التمكن من العثور على أسلحة دمار شامل "أثارت سؤالاً هامّاً" في الفترة التي أعقبت الحرب[40].

في 2 مارس 2004، وفي التعليقات التي أدلى بها إلى الموظفين الفيدراليين الذين كانوا يحتفلون بالذكرى السنوية الأولى لإنشاء وزارة الأمن الداخلي، برّر بوش مجدداً اجتياح العراق وقال "أميركا لن تسمح للإرهابيين والأنظمة الخارجة على القانون بتهديد أمّتنا والعالم بواسطة أخطر التكنولوجيات في العالم"[41]. مثّل ذلك تغييراً في اللازمة التي كان بوش يصرّ عليها في العام 2002 والتي يقول فيها "لا يمكننا السماح لأكثر الأنظمة خطراً في العالم بتهديدنا بواسطة الأسلحة الأكثر خطراً في العالم"[42]. والآن، بات مجرّد الاشتباه في أن دولة قد تملك "تكنولوجيات خطرة" يعدّ كافياً لتبرير الهجوم عليه.

كما عرض بوش معايير جديدة لتبرير القرار بشنّ الحرب "لقد علّمني يوم الحادي عشر من سبتمبر درساً لن أنساه. يتعين على أميركا أن تواجه الأخطار قبل أن تتجسّد بشكل كامل"[43]. قبل اجتياح العراق، صوّر بوش خطر صدام بالفظيع لدرجة أنه "لم يكن في وسعنا الانتظار ريثما نحصل على الدليل القاطع - دخان المدافع - الذي قد يظهر في صورة غمامة تعقب انفجاراً ذرّياً"[44]. والآن، بات يدّعي بأن الحرب مبرّرة ضد أخطار احتمالية - إن لم تكن وهمية. فإلى أي مدى ينبغي أن تتجسد الأخطار بما يكفي لتبرير المبادرة إلى قتل عدد كبير من الأجانب؟

إن معايير بوش الخاصة بالحرب الاستباقية أخطر بكثير من الأكاذيب القديمة. فبوش يدّعي بأن الحرب ضدّ العراق كانت مبرّرة وفقاً لمعايير أدنى بكثير من الدليل، ومعايير أدنى بكثير من الخطر، مما ادّعى بوجوده أصلاً. ووفقاً لمعايير "عدم

التجسّد بالكامل"، يمكن لبوش الإعلان بأن هناك العشرات من البلدان التي تشكل خطراً على الولايات المتحدة يبرّر مهاجمتها - لا حاجة إلى توفّر أي دليل. إنه المكافئ في صنع الحرب لسلطة الرئيس في وصف أي شخص بالعدو المقاتل وتجريده من كافّة حقوقه.

لم يظهر بوش ولا ذرّة ندم على الأكاذيب التي أطلقها قبل الحرب، كما لم يعترف بأي أسف على الاستمرار في تضليل الشعب الأميركي والعالم. فأثناء مؤتمر صحفي عُقد في 13 أبريل 2004، سأل أحدُ المراسلين بوش عما إذا كان من "الانتقاد المنصف" القول "بأنك لم تعترف بخطئك يوماً" في قضايا مثل "أسلحة الدمار الشامل في العراق؟" لم يتردّد في اعتقاده بطهارة براءته وردّ على السائل قائلاً "الناس يعرفون موقفي، أعني في ما يتعلّق بالعراق. كنت واضحاً جداً بشأن ما آمنت به. وأنا بالطبع أودّ أن أعرف لماذا لم نعثر بعد على أسلحة دمار شامل"[45]. وحقيقة أن بوش كان واضحاً ومنسجماً مع نفسه جعلت مزاعمه الكاذبة غير ذات صلة[46].

يعتقد البعض بأن بوش حصل على معلومات خاطئة من مساعديه أو موظفيه في الفترة التي سبقت اجتياح العراق وأنه لا يتحمّل أي لوم بسبب تصريحاته الكاذبة. غير أن بوش يقول أكاذيب الآن بمثل حجم وبريق الأكاذيب التي كان يقولها قبل اجتياحه للعراق.

لقد سعى بوش إلى إسكات الجدل القائم بشأن أسلحة الدمار الشامل الضائعة عبر تعيين لجنة للتحقيق في المشكلة. واشترط بوش أن تنهي اللجنة تقريرها في مارس 2005 - بحيث لا تتوفر للأسف معلومات للناخبين في انتخابات نوفمبر[47]. وصف بوش إنشاء لجنة "مستقلّة" بأنه برهان على إخلاصه لمعرفة الحقيقة حول العراق. لكن السيناتور الديموقراطي روبرت بيرد سخر من تلك الفكرة قائلاً:

> تخضع اللجنة لإشراف البيت الأبيض بنسبة 100 في المئة. فمن الذي أصدر المرسوم بإنشاء هذه اللجنة؟ إنه الرئيس. ومن الذي ستقدم له الهيئةُ النصحَ والمساعدة؟ إنه الرئيس. ومن الذي يملك سلطة تحديد التقارير السرّية التي يمكن للجنة رؤيتها؟ إنه الرئيس. ومن الذي يقرّر إن كان سيُسمح للكونغرس بالإطلاع على تقرير اللجنة؟ إنه الرئيس[48].

لا تملك اللجنة حق استدعاء الموظفين. فقد نصّ الأمر الذي أصدره بوش بشأن تشكيل اللجنة على أنه "يمكن للرئيس في أي وقت أن يعدّل في القواعد الأمنية أو الإجراءات التي تتبعها اللجنة من أجل توفير الحماية للمعلومات السرّية"[49]. ومن غير المرجح أن تحصل اللجنة التي أمر بوش بتشكيلها على المعلومات التي يطفئ بوش بريقها.

وقع اختيار بوش على السيناتور الجمهوري جون ماكاين كأحد أعضاء اللجنة السبعة. وفي اليوم الذي أعلن فيه بوش عن تعيين ماكاين، قال ماكاين "أعتقد بأن رئيس الولايات المتحدة لن يتلاعب في أي نوع من أنواع المعلومات من أجل تحقيق مكاسب سياسية أو أي شيء آخر"[50]. كما أمر بوش بتعيين لورنس سيلْبرمان كمساعد لرئيس اللجنة. كان سيلبرمان منخرطاً بشكل بارز في الجهود التي بذلها المحافظون من أجل إقالة الرئيس كلينتون من منصبه أثناء فضيحة مونيكا لوِينسْكي. وعلّق آيفو دادْلر، المستشار السابق لمجلس الأمن القومي والعضو في معهد بروكلين، بقوله "هذه أسوأ الوظائف التي رأيتها سوءاً من حيث التحضير منذ زمن بعيد. وأعضاء اللجنة الذين سمّاهم لا يعرفون أي شيء عن الموضوع"[51]. وعندما سئل عن أسلحة الدمار الشامل المفقودة في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 13 أبريل 2004، ردّ بوش "لهذا السبب أنشأنا هذه اللجنة المستقلة. وأنا أتطلّع إلى معرفة الحقيقة بشأن المكان الذي توجد فيها على وجه التحديد"[52]. لكنّ الهدف من اللجنة هو تأخير الإعلان عن الحقيقة، لا كشفها. ويبدو أن بوش يعتقد بأن في مقدوره تحييد المسألة بواسطة لجنة ذات استقلالية لا تختلف كثيراً عن استقلالية مجموعة الموظفين المقيمين في البيت الأبيض.

كما أن تأكيدات بوش على وجود أسلحة دمار شامل مشكوك فيها لأنه كان عازماً على العثور على أية ذريعة لمهاجمة العراق. فقد قال بول أونيل، وزير الخزانة السابق، في يناير 2004، "منذ البداية، كانت هناك قناعة بأن صدام حسين رجل سيّئ وأنه ينبغي الإطاحة به. وكانت ملاحقة صدام الموضوع الأول في الأيام العشرة الأولى التي تلت تولّي الحكم - أي قبل ثمانية شهور من 9/11"[53]. وكان بوش واضحاً في الاجتماع الأول الذي عقدته وزارته بأنه يرغب في ذريعة لاجتياح

العراق: "كان الأمر برمّته متعلّقاً بالتوصل إلى طريقة للقيام بذلك. كان ذلك الانطباع العام. فالرئيس يقول 'توصلوا إلى طريقة لكي نقوم بذلك'"[54]. صُعق أونيل لأن أحداً ممن حضروا في مطلع العام 2001 اجتماع مجلس الأمن القومي لم يكلّف نفسه عناء التساؤل عن السبب الذي يدعو الولايات المتحدة إلى اجتياح العراق. وفي مايو 2003، شرح نائب وزير الدفاع بول وولفويتز لصحفي متعاطف بأن فريق بوش شدّد على أسلحة الدمار الشامل "لأسباب تتعلّق بالبيروقراطية... لأنه كان السبب الوحيد الذي يمكن للجميع أن يوافقوا عليه"[55].

حرّية القبضة الحديدية لبوش

منذ البداية، غمر بوش حديثه عن الهجوم على العراق بالكلام المسهب عن الحرّية. فقد أُطلق على الاجتياح اسم عمليّة حرّية العراق، وتكاليف الاحتلال يجري سدادها من صندوق حرّية العراق. وكان بوش يقول لمستمعيه باستمرار بأن الولايات المتحدة "تحرّر" بلداً أجنبياً وتطلق سراح 25 مليون عراقي. وأعلن بوش في يوليو 2003 بأنه بالنظر إلى العمليات التي تقوم بها الولايات المتحدة في العراق، فإن الناس "سيعرفون أن كلمة 'الحرّية' و'أميركا' مترادفتان"[56]. والابتهال المستمر بالحرّية أضفى هالة من القدسية على الحرب - على الأقل في أذهان عشرات الملايين من الأميركيين الذين لا يقرؤون أبداً صحفاً جيدة.

كان العديد من العراقيين مرتبكين بسبب وعود بوش بالحرّية. ففي الوقت الذي دخلت فيه القوات الأميركية إلى بغداد، كانت المستشفيات تعيش أوضاعاً مزرية، وتعاني من نقص في جميع المستلزمات الطبّية (لأن العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق منذ العام 1990 وإلى العام 2003، نزولاً عند رغبة حكومة الولايات المتحدة، دمّرت نظام الرعاية الصحية العراقي)[57]. وقد احتلّ الجنود الأميركيون المستشفيات لكنهم لم يوفّروا لها سوى إمدادات قليلة. غير أن الجنود الأميركيين فرضوا قانون "ممنوع التدخين" داخل المستشفيات. وفسّر النقيب جون مارغوليس، القائد الأميركي، ذلك بقوله "هذه هي الحرّية، والحرّية يمكن أن تعني أشياء مختلفة، وهي في هذه الحالة تعني بأننا سنعمل على فرض قيمنا عليهم"[58].

في نوفمبر 2003، استمرّ البيت الأبيض في كيل المديح لحقيقة أن العـراقيين باتوا يملكون أموالاً ورقية جديدة تمكّنهم من شراء منتجاتهم من الرمّان. ففي مقابلة مع صحفيين إنكليز في 14 نوفمبر 2003، قال بوش "على الصعيد الإنساني، تمكّنـا في فترة سبعة شهور من إدخال عملة جديدة إلى النظام، وهو أمر ملفـت عنـدما تفكر فيه"[59]. وبعد ذلك بخمسة أيام، في مقابلة مع أحد الصـحفيين العـرب في لندن، تباهى بوش بالقول "باتوا يملكون عملة جديدة، وهذا أمر يصعب تحقيقـه. لكننا نقوم بأشياء جيدة، ونحرز تقدماً ثابتاً في إحلال تلك العملة"[60]. كانت تلك عملة بدون تغطية - عملة تملك قيمة فقط بسبب إملاء الجيش الأميركي المحتـل. وحقيقة أن العراقيين استخدموا العملة الجديدة لم يكن أكثر قبولاً بسلطة الولايات المتحدة منه بالامتناع عن التدخين في المستشفيات في ظل وجود جنود أميركـيين مدجَّجين بالأسلحة.

في 2 يوليو 2003، عندما سئل عن الهجمات المستمرة على الجنود الأميركيين، قال بوش بطريقة ساخرة "جوابي هو: أحضروهم. لدينا من القوة ما يكفي للتعامل مع الوضع الأمني"[61]. لكن هجمات العراقيين ازدادت شراسة، مما أدّى إلى مقتـل المئات من الأميركيين في الشهور التالية.

يتحدث بوش بحماس كبير عن "عمليات ركل القفا" الواحدة تلو الأخـرى. ففي 21 يونيو 2003، امتدح بوش عملية ضربة الجزيرة، وعملية عقرب الصحراء، اللتين استهدفتا المنظمات الإرهابية و"الموالين لحزب البعث"[62]. وفي خطاب إذاعي ألقاه في 13 سبتمبر 2003، امتدح بوش الجنود الأميركيين الذين ينفـذون عمليـة الشارع الطويل، "الذين يلاحقون أعداءنا ويعثرون عليهم في أي مكان يختبئون فيه ويخططون فيه"[63]. وفي خطاب إذاعي ألقاه في 1 نوفمبر 2003، أثنى بوش علـى "عملية بؤرة اللبلاب، لقد أدّت سلسلة من الغارات الهجومية التي شنتها فرقة المشاة الرابعة في ما يزيد قليلاً عن شهر إلى أسر أكثر من 100 من أفراد النظام السابق... وفي عمليات أخرى، صادر جنودنا مئات من الأسلحة"[64]. إن التباهي بمصـادرة مئات من الأسلحة في بلد يعجّ بملايين البنادق غير مقنع. وبعد ذلك بستة شـهور، تحدّث بوش بفخر لمستمعيه على إحدى المحطات الإذاعية عن عملية العزيمة اليقظـة

في الفلّوجة وعملية السيف الحازم في جنوب العراق[65].

يصف بوش في بعض الأحيان كل عراقي لا يخضع للاحتلال العسكري بأنه إرهابي. ففي 11 نوفمبر 2003، تباهى بوش أمام جمهور من المحافظين في واشنطن بأنه "في الشهر الأخير فقط، قمنا بألف وخمسمائة غارة على الإرهابيين"[66]. وهذا يعني أن كل من يستهدفه الجيش الأميركي تُطلَق عليه صفة الإرهابي تلقائياً.

في خطاب إذاعي ألقاه في 6 مارس 2004، تباهى بوش بأنه "قبل سنة من الآن، كان القانون الوحيد السائد في العراق نزوة رجل وحشي. وعندما يدخل القانون الجديد إلى حيّز التنفيذ، سيعيش العراقيون، للمرّة الأولى منذ عقود، في ظل حماية واضحة من القوانين المكتوبة"[67]. لكن في هذه الأثناء، يعيش العراقي ويموت وفقاً لنزوات الجنود الأميركيين. صحيح أن لدى العراقيين قوانين مكتوبة، ولكنها ملغية وفارغة في مواجهة الجيش الأميركي.

يتبع العديد من الأساليب العسكرية الأميركية نمط اليد القاسية التي يستخدمها الإسرائيليون في الأراضي المحتلّة. فقد أشار اللواء الأميركي مايكل فاين في يوليو 2003 بأنه سافر برفقة ضباط أميركيين آخرين "إلى إسرائيل مؤخراً لتلقّي الدروس من نظرائهم بشأن كيفية شنّ العمليات في المناطق العمرانية (المأهولة)"[68]. كما عبّر الضباط الأميركيون عن اهتمامهم بالبرمجيات الإسرائيلية "التي تعلّم الجنود كيفية التصرف في الضفة الغربية وقطاع غزّة"[69]. وهذه ليست الدروس الوحيدة المستقاة: فقد أشارت نيويورك تايمز في ديسمبر 2003 إلى أن "الجنود الأميركيين يهدمون المباني التي يعتقدون بأن المهاجمين العراقيين يستخدمونها. وقد بدأوا بسجن أقارب الفدائيين المشتبَه بهم، على أمل الضغط على المتمرّدين لكي يسلّموا أنفسهم"[70].

عقب مقتل أحد الجنود الأميركيين بقذيفة صاروخية في بلدة أبو حشمة، دمّرت إحدى الطائرات الأميركية المنزل الذي كان يختبئ فيه المهاجمون بقذيفة زنتها 230 كيلوغراماً، واعتقل الجنود الأميركيون "ثمانية من شيوخ العشائر، ورئيس البلدية، ورئيس الشرطة، ومعظم أعضاء مجلس البلدية"[71]. وعلّق اللواء دارون رايت بالقول "لقد دمّرنا المكان فعلاً"[72]. واحتجزت القوات الأميركية

7000 مواطن بمحاصرة المنطقة التي يعيشون فيها بالأسلاك الشائكة بطول ثمانية كيلومترات. ووضعت لافتات على السياج تُعلم الساكنين بأن "هذا السياج من أجل حمايتكم. لا تقتربوا منه أو تحاول اجتيازه، وإلاّ فسوف نطلق النار عليكم".

كان يُطلب من كل عراقي ذكر يتراوح سنّه بين 18 و65 عاماً الحصول على بطاقة هويّة عليها صورته الفوتوغرافية، واسمه، ووصف لسيارته. وكل ذكر لا يحمل هذه البطاقة يُمنع من دخول بلدته أو الخروج منها. كما أن الكتابة على الهوية كانت باللغة الإنكليزية فقط، مما جعل قلّة من العراقيين يفهمون ما تعنيه شارات عبوديتهم. واشتكى أحد العراقيين المحبَطين بالقول بأنه "لا أرى أي اختلاف بيننا وبين الفلسطينيين. ولم نكن نتوقّع حدوث أمر مثل هذا بعد سقوط صدام"[73]. ووصفت النيويورك تايمز القيود المفروضة على سكان القرى بالقول "يشتكي سكان القرى من أن قراهم تبقى مغلقة لمدة 15 ساعة في اليوم، مما يعني أنهم ليسوا قادرين على الذهاب إلى المساجد من أجل أداء صلواتهم في الصباح والمساء. وهم يقولون بأن حظر التجوال لا يوفر لهم الوقت الكافي للوقوف في صفوف الانتظار طوال النهار من أجل شراء الوقود والعودة إلى المنزل قبل إقفال البوابات مساءً. لكن فقدان الكرامة هو الموضوع الذي يتكلم عنه القرويون معظم الوقت"[74]. وشرح النقيب تود براون، أحد القادة العسكريين الأميركيين الذين حاصرت جنودهم قرية أبو حشمة، الأمر بقوله "عليك أن تفهم عقليّة العربي. إن الأمر الوحيد الذي يفهمونه هو القوة – القوة، والفخر، وحفظ ماء الوجه"[75].

في 19 مارس 2004، في الذكرى السنوية الأولى للاجتياح، قال بوش "إنه لأمر جيد أن الرجال والنساء في الشرق الأوسط الذين ينظرون إلى العراق يرون ما هو شكل الحياة في بلد حرّ"[76]. غير أن الشرق أوسطيين يرون حرّية بوش، لا الحرّية الأميركية العريقة. وبدلاً من وضع الأساس للحقوق الفردية لشعب مقهور، أوجدت القوات الأميركية شعباً يصنَّف على أنه "عدو مقاتل".

لقد أشارت النيويورك تايمز في 7 مارس إلى أن "لدى العراق جيلاً جديداً من الرجال المفقودين. لكن بدلاً من أن ينتهوا في قبور جماعية أو في قاع نهر دجلة، كما كان يحصل غالباً أثناء فترة الحكم السابق، يجري احتجازهم في مكان ما في

السجون الأميركية"[77]. وهناك أكثر من 10000 رجل وصبي محتجَزين، تتـراوح أعمارهم بين 11 و75 عاماً. بعضهم محتجَز للاشتباه بأنه زرع عبوات ناسـفة أو هاجم القوات الأميركية. لكن التايمز أشارت إلى أن الضباط الأميركيين "يعترفـون بأن معظم الأشخاص المعتقَلين لا يشكّلون خطراً على الأرجح"[78].

تعمل الطرق التي تتّبعها الولايات المتحدة على زيادة الشعور بالخوف لـدى السكان المهزومين. وغالباً ما يساق الرجال المعتقَلون "في منتصف الليل، والأكياس في رؤوسهم من غير تقديم أية تفسيرات. وقال العديد من الأشخاص بأنهم عنـدما سألوا الجنود عن المكان الذي يأخذون أفراد عائلاتهم إليه، كـان يُطلـب منـهم السكوت"، كما أشارت التايمز[79]. وقد أدّت إحدى الغارات الأميركية إلى إغلاق المدارس لأنه تم اعتقال معظم المدرّسين فيها.

كما أُفيد عن اعتقال العديد من العراقيين لأنهم أطلقـوا النـار في الهـواء في الاحتفالات التي تقام بمناسبة الأعراس، وهي ممارسة شائعة في ذلك البلد. واعتُقـل عراقيون آخرون لأن الجنود الذين كانوا يقتحمون البيوت فجأة وجدوا أسلحة في منازلهم. وأصرّ اللواء مارك كيميت، مساعد مدير العمليات في القوات العسـكرية المحتلة، على القول بأن الجيش الأميركي "حذر" في تنفيذ مهماته: "نحن لا نرغب في اعتقال قرية بأكملها والعثور على بندقية واحدة"[80]. واشتكى عادل علاّمي، وهو محامٍ يعمل لدى منظمة حقوق الإنسان في العراق، من أن "العراق تحوّل إلى معتقل غوانتنامو كبير"[81]. والحق الوحيد الذي يملكه معظم المحتجَزين هو توسّل زوجاتهم وأمّهاتهم أمام بوابات السجن من أجل إطلاق سراحهم.

التحرير مقابل العقوبات الجماعية

في خطاب النصر الذي ألقاه في 1 مايو 2003 على ظهر حاملـة الطـائرات إبرهام لينكولن، قال بوش "عندما ينظر المدنيون العراقيون في وجوه جنودنا، فإنهم يرون القوة، واللطافة، والعزيمة الجيدة". وافتخر بوش على وجه الخصـوص بأنـه "بالأساليب الجديدة والأسلحة الدقيقة، يمكننا تحقيق أهدافنا العسكرية بدون توجيه العنف ضدّ المدنيين"[82]. لكن هذه الأساليب الدقيقة لا تعيق الضباط الأميركـيين

عن إنزال عقوبة جماعية بمدينة عراقية بأكملها. ففي 29 مارس 2004، قُتل أربعة متعاقدين أمنيّين وتم التمثيل بجثثهم بوحشية في شوارع الفلّوجة، وهي مدينة لها ماضٍ طويل في معاداة القوات الأميركية.

أعلنت مجموعة عراقية تُعرف بكتائب الشهيد أحمد ياسين مسؤوليتها عن العملية. وجاء في التصريح الذي أدلت به المجموعة "هذه هديّة من سكان الفلّوجة إلى شعب فلسطين وعائلة الشيخ أحمد ياسين الذي اغتيل على يد الصهاينة المجرمين"[83]. وكان ياسين، القائد الروحي لحركة حماس، قد قُتل قبل ذلك بأسبوع بعد أن أطلقت طوافة إسرائيلية عليه صاروخاً أثناء مغادرته أحد المساجد على كرسيّه المدولب. وبعد أن أعطى الزعيمُ الإسرائيلي أرييل شارون موافقته على قتل ياسين، خشي العديد من الخبراء من أن يؤدي الهجوم إلى مزيد من إثارة مشاعر العرب ضدّ كل من إسرائيل والولايات المتحدة. وعلّق جوان كول، البروفسور في مادّة التاريخ بجامعة ميتشيغان، على ذلك بقوله "كما أن الإسرائيليين ومؤيديهم من الأميركيين ساعدوا في جرّ الولايات المتحدة إلى حرب العراق، فقد ساهموا أيضاً في إلهاب مشاعر العراقيين ضد الولايات المتحدة من خلال الاستخدامات المذهلة لإرهاب الدولة ضدّ الفلسطينيين. وكافّة الانتفاضات السنّية والشيعية التي حدثت في العراق في الأسبوع الماضي أشعلتها العملية العنيفة التي نفذها شارون، والتي أدّت إلى مقتل ياسين، وهو مُقعَد كان يمكن إلقاء القبض عليه بسهولة"[84].

بعد قتل الأميركيين الأربعة، جرى سحب جثثهم في شوارع الفلّوجة، المليئة بالحشود المبتهجة. وأُفيد عن إعطاء بوش الأمر التالي: "أريد رؤوساً تتدحرج"[85]. وأعلن اللواء مارك كيميت عن أن الردّ الأميركي "سيكون شاملاً. وسوف نستعيد السيطرة على المدينة وتهدئتها"[86].

لقد سعت إدارة بوش إلى إعطاء مثال على كيفية قمع مدينة متمرّدة. وسرعان ما فرضت القوات الأميركية الحصار على المدينة. وأشارت صحيفة الغارديان البريطانية إلى أن "الجنود الأميركيين كانوا يطلبون من السكان المغادرة قبل حلول الظلام وإلاّ فسوف يُقتلون، مما دفع الناس إلى الهرب بكل ما أمكنهم حمله، حيث أُوقفوا عند نقطة تفتيش للجيش الأميركي عند طرف المدينة والتي لم

تسمح لهم بالخروج، واحتجزتهم في ما كانوا ينظرون إلى مغيب الشمس"[87].
وأدلى المقدّم بريثان بيرن في قوات المارينز في 11 أبريل بأن "ما هو آتٍ هو تدمير القوات المعارضة للتحالف في الفلّوجة... أمامهم خياران: إما الخضوع أو الموت"[88].

جرى قصف المدينة بالطائرات الأميركية من طراز أف - 16 وأي سي - 130 سبكتر، وتم القاء 4000 قذيفة على أهداف مختارة. وجرى تحذير السكان من أنهم سيتعرضون للقتل إن هم خرجوا من منازلهم، ووفى القنّاصة الأميركيون بهذا الوعد مرّات عديدة. واستقال العديد من الأعضاء العرب في مجلس الحكم من مناصبهم ومجلس الحكم هذا هو عبارة عن واجهة اختار أعضاءها المسؤولون الأميركيون من أجل إضفاء الشرعية على الاحتلال - منددين "بالعقوبة الجماعية" لسكّان الفلّوجة. وبثّت محطة الجزيرة، وهي محطة فضائية عربية، صور المجزرة التي خلّفها الهجوم العسكري على المدنيين، مما ساعد في إثارة الغضب وشجّع على معارضة الاحتلال في كافّة أنحاء العراق. وطالب المسؤولون في الجيش الأميركي بطرد مراسلي الجزيرة من الفلّوجة كشرط لوقف إطلاق النار[89].

تم التوصل إلي وقف هش لإطلاق النار في أواخر أبريل، وأعلن الرئيس بوش عن أن "معظم أجزاء الفلّوجة قد عادت إلى الحياة الطبيعية". لكن أكبر مستشفيات المدينة دُمّرت بفعل القذائف الأميركية وقُتل أكثر من 400 عراقي خلال عملية الثأر الأميركية لمقتل أربعة متعاقدين أميركيين.

ربما ترضي الإجراءاتُ الصارمة والوحشية غرور بوش، ولكن الكراهية التي تولّدها ربما تقضي على الجهود الأميركية. وصرّح اللواء شارلز زواناك، آمر الفرقة 82 المحمولة جواً في مايو 2004 بأنه يعتقد بأن الولايات المتحدة تخسر على الصعيد "الإستراتيجي"، مع أن القوات الأميركية تحقق الفوز في معظم المعارك التكتيكية[90]. كما حذّر العقيد بول هيوغيز، الذي أشرف على التخطيط الإستراتيجي لسلطة الاحتلال العسكري في 2003، من أنه "ما لم نضمن الانسجام في سياساتنا، فسوف نخسر على الصعيد الاستراتيجي". وحذّر هيوغيز من خطر "الفوز في كل معركة وخسارة الحرب، لأننا لا نفهم الحرب التي تورّطنا فيها"[91].

التّعذيب: "لؤلؤة العلاقات الشخصية"[92]

لطالما تفاخر بوش بمعارضته للتعذيب. وكان بوش قد صرّح في 26 يونيو 2003، في اليوم العالمي لدعم ضحايا التعذيب بأن "الولايات المتحدة ملتزمة بتخليص العالم أجمع من عمليات التعذيب، ونحن نقود هذه الحرب بتقديم أنفسنا كنموذج"[93]. ومع توالي الشهور بعد سقوط بغداد وعدم العثور على أسلحة دمار شامل، أثار بوش على نحو متزايد استخدام صدّام للتعذيب كتبرير للاجتياح الأميركي، حيث أتى على ذكر صدام أو عمليات التعذيب التي كانت تقوم بها الحكومة العراقية في أكثر من 20 مرّة في خطاباته:

- في 8 أكتوبر 2003: "بات العراق خالياً من غرف الاغتصاب وحجرات التعذيب".
- 12 يناير 2004: "هناك أمر واحد أكيد: لن تكون هناك أية مقابر جماعية أو غرف تعذيب أو غرف اغتصاب"[94].
- 4 فبراير 2004: يقبع صدام حسين الآن في الزنزانة سجيناً، ولم يعدْ الرجال العراقيون والنساء العراقيات يُسقْن إلى حجرات التعذيب وغرف الاغتصاب"[95].

جرى إعلام بوش في يناير 2004 بأن الجيش بدأ تحقيقاً في عمليات الإساءة التي قام بها جنود أميركيون في حق محتجَزين عراقيين.

وفي 28 أبريل، بثّت محطة سي بي أس صوراً فوتوغرافية لعمليات إساءة للمساجين، بما في ذلك إجبارهم على محاكاة العمليات الجنسية، وتكديسهم وهم عراة، وتنفيذ عمليات إعدام وهمية بالصّعق الكهربائي، وتعرّضهم لاستهزاء الجنود الأميركيين. وبعد ذلك بأيام قلائل، نشرت ذي نيويوركر مقتطفات من تقرير أعدّه اللواء أنطونيو تاغوبا، وصفت الإساءات التي ارتُكبت في حق المساجين على يد أميركيين في أبو غريب، أسوأ سجون صدام، بما في ذلك:

> إضاءة أنوار؛ وصبّ سائل فوسفوري على المساجين؛ صبّ المياه الباردة على المحتجَزين وهم عراة؛ ضرب المحتجَزين بعصا مكنسة على الكرسي؛ تهديد

المحتجَزين الذكور بالاغتصاب... وممارسة اللواط بشمعة وربما بعصا مكنسة، واستخدام الكلاب في تخويف المحتجَزين مع التهديد بإطلاقها، وعضّ أحد المحتجَزين في واقعة واحدة[96].

تم رفع التقرير الذي أعدّه تاغوبا في أوائل مارس 2004. غير أن المسؤولين في البنتاغون لم يقرأوه إلاّ بعد نشر الصور الفوتوغرافية في أواخر أبريل.

وبما أن عدداً من الرهائن الأميركيين كانوا محتجَزين في العراق في أوائل أبريل ومنتصفه، فقد ناشد رئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال ريتشارد مايرز، محطة سي بي أس شخصياً لكي تؤجل نشر الصور الفوتوغرافية. امتنعت المحطة عن بثّ الصور لمدة لا تقلّ عن أسبوعين. وفي الوقت الذي أرجأت فيه سي بي أس تفجير قصتها، استمرّ بوش بالتباهي بمدى حسن معاملة الجنود الأميركيين للعراقيين وكيف أن توقف أعمال التعذيب أمر مدهش.

في خطاب إذاعي عن العراق ألقاه في 1 مايو 2004، عبّر بوش عن اعتزازه بأنه "على المستوى القضائي الأساسي، لم يعد الناس يختفون داخل السجون السياسية، وحجرات التعذيب، والقبور الجماعية – لأن الديكتاتور السابق نفسه أصبح في السجن"[97]. وفي خطابه الإذاعي التالي الذي ألقاه في 8 مايو، سعى بوش إلى شرح طريقة التعذيب التي يمارسها الجنود الأميركيون في السجون العراقية، مشدّداً على أن الذين قاموا بها يشكلون "عدداً صغيراً من الجنود الأميركيين. لقد أوكلت إلى هؤلاء مهمة الإشراف علي العراقيين الذين يحتجزهم الأميركيون، والقيام بذلك بطريقة محترمة وإنسانية، بما ينسجم والقانون الأميركي واتفاقيات جنيف"[98]. لكن التقارير تشير إلى أن البنتاغون سمح علناً باستخدام بعض التقنيات القاسية في معاملة المعتقلين.

في الواقع، إن فضيحة التعذيب نتجت عن أحد أكثر مراسيم بوش سخافة. ففي مطلع العام 2002، أصدر بوش أمراً يمكن أن يحول دون تطبيق مرسوم جرائم الحرب على العديد من الأعمال التي يقوم بها المسؤولون الأميركيون ضدّ تنظيم القاعدة وحركة طالبان[99]. يطبق مرسوم جرائم الحرب، الذي سُن في العام 1996، على كافّة الأميركيين، وقد عرّف جرائم الحرب في جانب منه بأنها أعمال تعتبر

"خروقات جسيمة" لاتفاقيات جنيف في معاملة السجناء. ونصح ألبرتو غونزاليس، مستشار البيت الأبيض، الرئيسَ بوش قائلاً "إن طبيعة الحرب الحديثة تعلّق أهمية خاصة على عوامل أخرى، مثل القدرة على الحصول على المعلومات بسرعة من الإرهابيين المعتقَلين والرّاعين لهم من أجل تجنّب المزيد من الأعمال الوحشية التي تُرتكب في حق المدنيين الأميركيين. وفي رأيي، سيؤدي هذا المذهب الجديد إلى إبطال القيود الصارمة التي وضعتها اتفاقيات جنيف على عمليات استجواب المعتقلين الأعداء وأبطل بعض من فقراتها". أشار غونزاليس إلى أن الإقرار الرسمي بأن اتفاقيات جنيف لم تعد تطبّق سيساعد الرئيس على "المحافظة على مرونته". وأعلن بوش أن تنظيم القاعدة وقوات طالبان لا يحظيا بحماية اتفاقيات جنيف. وحثّ غونزاليس على إصدار مثل هذا القرار، لأنه "يقلل بدرجة كبيرة من خطر رفع دعاوى جنائية محلّية بناء على مرسوم جرائم الحرب... ومن الصعب التوقع بدافع المدّعين والاستشاريين المستقلّين الذين ربما يقرّرون في المستقبل متابعة تهم لا داعي لها بالاستناد إلى الفقرة 2441 [مرسوم جرائم الحرب]". وأشارت النيوزويك، التي كانت السبّاقة إلى نشر هذه المذكّرات، إلى "توفّر شيء من المنطق يدعو إلى الاعتقاد بأن محاميّ الإدارة قلقون من أن [مرسوم جرائم الحرب] يمكن أن يُستخدم حتى في أفغانستان أو غوانتنامو أو في أي مكان آخر. لقد وقّع بوش على أمر توجيهي سرّي "يسمح لوكالة الاستخبارات المركزية بإنشاء مراكز اعتقال سرّية خارج الولايات المتحدة، وباستجواب الأشخاص المحتجَزين فيها باستخدام أساليب قاسية غير مسبوقة[100].

تمت صياغة السياسة التي تتّبعها إدارة بوش وفقاً لتحليل قانوني قام به جون يو وروبرت ديلاهونتي، العضوان في مكتب الاستشارات القانونية التابع لوزارة العدل. نصح يو وديلاهونتي البنتاغون "بأن بوش قد يجادل بأن حكومة طالبان في أفغانستان كانت 'دولة فاشلة' وأن جنودها بالتالي لا يستحقون الإجراءاتَ الحمائية وفقاً للاتفاقيات، كما جاء في تلخيص نيويورك تايمز للوثيقة السرّية[101]".

من الواضح أن مقدار الحقوق التي يمتلكها الفرد يتوقف على نوع الحكومة التي يعيش تحت حكمها - أو لكي نكون أكثر دقّة، يتوقف على ما إذا كانت حكومة

الولايات المتحدة تحتقرها بوصفها "دولة فاشلة". ومع ذلك، لم يشرح أحد كيف أن اعتراض الحكومة الأميركية على نظام أجنبي يمكن أن يعطي رخصة بتعذيب الأشخاص الذين يعيشون على الأراضي الخاضعة لذلك النظام.

لقد أشارت نيوزويك إلى أن "مذكّرة أعدّتها وزارة العدل لوكالة الاستخبارات المركزية في خريف العام 2001 وضعت تفسيراً ضيّقاً للاتفاقية الدولية الخاصة بمحاربة التعذيب، يسمح للوكالة باستخدام نطاق شامل من الأساليب – 'بما في ذلك الحرمان من النوم، واستخدام أشكال التخويف ونشر عوامل الإجهاد' – في استجواب المشتبه بانتمائهم إلى القاعدة"[102]. تتضمن إحدى الطرق الشائعة المقنعة وضع رأس المحتجَز تحت الماء وحمله على الاعتقاد بأنه سيغرق. وأشارت النيوزويك إلى أن الخبراء قاموا بتطوير "مجموعة من 72 نقطة من أجل التسبب بالإجهاد والإكراه" في خليج غوانتنامو، بما في ذلك "استخدام درجات الحرارة شديدة الارتفاع والانخفاض، والحرمان من الطعام، وتغطية الرأس لعدة أيام، وترك المحتجز عارياً في الطقس البارد، ووضعه في زنزانة مظلمة لأكثر من ثلاثين يوماً، وتهديده بالكلاب (من غير أن تعضّه). كما أنها سمحت باستخدام محدود 'لوضعيات مجهدة' مصممة من أجل تعريض المحتجَزين لمستويات متصاعدة من الألم". وبعد أن أفضت عمليات الاستجواب القاسية إلى تحقيق نتائج في أفغانستان وخليج غوانتنامو، عمد وزير الدفاع "إلى وضعها موضع التنفيذ واستخدامها في العراق، مع أنه كان من المفترض أن تخضع الحرب لاتفاقيات جنيف"، وذلك استناداً إلى النيوزويك[103].

بعد نشر صور التعذيب في أبو غريب، سعى بوش إلى التخفيف من حدّة الجدل عبر إجراء مقابلة مع محطة الحرّة الفضائية، وهي محطة عربية تملكها حكومة الولايات المتحدة وتشرف عليها. وبدلاً من الاعتذار عن الإساءات الجسيمة، أصرّ بوش على القول بأن الفضيحة برهنت عن **تفوّق الديموقراطية**: "كما أنه من المهم أن يعرف الشعب العراقي بأن كل شيء في الديموقراطية ليس مثالياً، وقد حدثت هذه الأخطاء. لكن في الديموقراطية أيضاً، سيتم التحقيق في هذه الأخطاء، وسيتم تقديم أشخاص إلى العدالة. فنحن مجتمع منفتح... وهذا يتناقض بشكل صارخ مع

الحياة تحت حكم صدام حسين، فكل المتمرّسين في عمليات التعذيب لم يجرِ تقديمهم إلى العدالة أبّان حكمه". وربما يعتقد بوش بأن التعذيب في عهد صدام كان شرّاً دائماً لأنه كان في خدمة الطغيان، في حين أن التعذيب الأميركي وفقاً لتعريفه دفاعٌ عن الحرّية. وأكّد بوش على "أنه لا يوجد لدينا ما نخفيه. فنحن نؤمن بالشفافية، لأننا مجتمع حرّ. وهذا ما تقوم به المجتمعات الحرّة، التي تتصدّى للمشكلات، إن وجدت، بشكل صريح ودون حرج. وهذا ما يجري فعلاً". وبعد ذلك بدقيقة واحدة، أعلن بوش عن أن نتائج التحقيق الشامل ستكون "وجدنا أن قلّة [من الجنود الأميركيين] سعوا إلى وقف مسيرة التقدم نحو الحرّية والديموقراطية"[104]. غير أن البنتاغون لم يبدأ تحقيقاً جدّياً في ما يتعلّق بتعذيب المحتجَزين في العراق إلاّ بعد أن بدا واضحاً أن الصور الفوتوغرافية ستتسرّب إلى عامّة الناس.

في الخطاب الذي ألقاه في الكلّية الحربية التابعة للجيش في 24 مايو، كرّر بوش تأكيده على أن الإساءات التي ارتُكبت في أبو غريب تضمنت أفعالاً قام بها "حفنة من الجنود الأميركيين الذين تغاضوا عن بلدنا وتغاضوا عن قيمنا"[105]. لكن لغاية أواخر شهر مايو، كان البنتاغون يحقق بشكل رسمي في وفاة 37 رجلاً أثناء احتجازهم على يد القوات الأميركية في أفغانستان والعراق. واستهدف أحد التحقيقات المستجوِبين في الحرس الوطني الذين "أقدموا على خنق أعداد كبيرة من المحتجَزين في محاولة لانتزاع معلومات منهم" في ربيع العام 2003[106]. وأشارت الدنفر بوست في أواخر مايو إلى أنه "نتج عن عمليات استجواب لسجناء خمس حالات وفاة في أربعة مواقع مختلفة للاستجواب، ولم يتم البدء بأية إجراءات قضائية في هذه الحالات". عمد الأشخاص التابعون للجيش الأميركي إلى إساءة معاملة المحتجَزين "عبر تجريدهم من ثيابهم، وضربهم وصدمهم باستخدام جهاز مولّد للصدمات"، وذلك استناداً إلى تحقيق أجراه البنتاغون. لقد فُرض على الأميركيين الذين أُدينوا بارتكاب هذه الأعمال عقوبات خفيفة، تضمنت منعهم من زيارة أحد مقاهي الإنترنت المحلّية[107].

تم إرسال بعض الجنود التابعين لاستخبارات الجيش من أجل إجراء عمليات

الاستجواب في سجن أبو غريب مع أنهم "لم يتلقّوا سوى يوم واحد من التدريب على كيفية انتزاع المعلومات من السجناء ذوي القيمة العالية"، كما أفادت بالتيمور صن. وانتظر العديد من المحتجَزين لعدّة شهور قبل خضوعهم للاستجواب. وطوّر حرّاس السجن والمحقّقون لغة خاصة بهم. وقال أحد الجنود بأن المسؤولين في استخبارات الجيش كانوا "يلقون السجين الذي يرفض التحدث على الأرض، ويقول أحد رجال الشرطة العسكرية 'يبدو أنني سألعب دور راعي البقر معه' أو 'يبدو أنه بحاجة إلى بعض 'ممارسات الغرب الوحشية"، – وهي كناية عن الضرب"[108].

اشتكى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد أثناء جلسة استماع أمام مجلس الشيوخ في أوائل مايو من أن "الشعب [في العراق] يتجول بكاميراته الرقمية ويلتقط هذه الصور الفوتوغرافية التي لا تصدَّق ثم يمرّرها، في انتهاك للقانون، إلى وسائل الإعلام، من أجل مفاجأتنا، في حين أنها لم تصل حتى إلى البنتاغون"[109]. لكن "جريمة" التقاط الصور وتهريبها ليست المكافئ الأخلاقي للتعذيب نفسه.

لقد شجب بعض المؤيدين لبوش الانتقادات التي تعالت بسبب الإساءات التي تُرتكب في السجون. ففي لجنة استماع للجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ في 10 مايو 2004، اشتكى السيناتور الجمهوري عن ولاية أوكلاهوما جايمس إنهوف، بغضب قائلاً "على الأرجح أنني لست الشخص الوحيد الأكثر استياء بسبب هذه الجرائم". وشرح إنهوف لماذا حصل المحتجَزون على المعاملة التي يستحقّونها بالقول "هؤلاء السجناء، كما تعرف، ليسوا هناك بسبب انتهاكهم لقوانين السير. إذا كانوا في العنبر 1 – أ أو 1 – ب، هؤلاء السجناء قتلة، إرهابيون، متمرّدون. وعلى الأرجح أن أيدي العديد منهم ملطخة بدماء الأميركيين، ومع ذلك نجد أنفسنا مستائين من طريقة التعامل مع هؤلاء الأفراد"[110]. واشتكى السيناتور الديموقراطي عن ولاية إنديانا إيفان باي، بالرغم أنه لم يكن متعصباً مثل إنهوف، من أن الفضيحة "تنفذ مباشرة إلى صميم أملنا في الفوز بالحرب ضدّ الإرهاب وأملنا في ما نودّ إنجازه في العراق. ولهذا السبب نحن متفوقون على أعدائنا من الناحية الأخلاقية... نحن لا نعذّب الناس. نحن ندافع عن الحرّية"[111].

نعوش وأخطاء في الحسابات

حظرت إدارة بوش على وسائل الإعلام أخذ الصور في قاعدة دوفر الجوية للنعوش العائدة للجنود الذين قُتلوا في العراق. وبرّر المتحدث باسم البيت الأبيض، ترينت دوفي، هذا المنع بالقول "الرسالة هي أنه يتعين أن يكون لحساسيات وخصوصيات عائلات القتلى الأولوية القصوى"[112]. لكنّ تصرفات الإدارة الأخرى احتقرت رغبات عائلات الجنود القتلى. فقد أشارت النيوزويك إلى أنه "مضت سنة، استناداً إلى آرمي تايمز، والجيش يضع كافة العراقيل الممكنة أمام أفراد العائلات الذين يرغبون في الذهاب إلى دوفر من أجل استقبال أحبّائهم. وإحدى العائلات طلبت على وجه الخصوص تغطية وسائل الإعلام لعملية الدفن في آرلنغتون، ولكن طلبها رُفض"[113]. وعلّق روبرت هوديرن، المحرّر في آرمي تايمز، على ذلك بالقول "إن الجيش قلق جداً من أنه سيحارب بدون دعم الشعب الأميركي لدرجة أنه سيبذل أقصى ما يمكنه للحدّ من نشر المعلومات أو الصور التي يخشى من أنها ستتسبب بتآكل هذا الدعم"[114].

يمكن أن يكون منع التقاط صور للنعوش تعبيراً عن القيم العائلية التي يؤمن بها بوش. فعشية اجتياح العراق، أدلت والدة بوش، السيدة الأولى السابقة باربرا بوش، بتعليق أثناء مقابلة تلفزيونية جاء فيه "لماذا يجدر بنا سماع أشياء عن الأكفان والقتلى وعن عددهم، وما هو اليوم الذي سيبدأ فيه الاجتياح؟... المسألة غير ذات صلة، لذلك، لماذا يتعين عليّ أن أبدّد أفكاري الجميلة على شيء مثل هذا؟"[115].

ربما بسبب عدم توفر صور لنعوش القتلى، عانى شخص واحد على الأقل من كبار المسؤولين في إدارة بوش من مشكلة في متابعة حصيلة ضحايا الحرب. ففي شهادته التي أدلى بها أمام الكونغرس في 29 أبريل 2004، تم سؤال بول وولفويتز عن عدد الجنود الأميركيين الذين قُتلوا في العراق، فأجاب وولفويتز "500 جندي تقريباً، منهم - يمكنني الحصول على الأرقام الحقيقية - حوالى 350 قُتلوا أثناء الاشتباكات". حتى تاريخ إدلاء وولفويتز بشهادته، بلغ عدد الجنود العراقيين الذين قُتلوا في العراق 722 جندياً، بمن فيهم 521 جندياً قُتلوا في الاشتباكات[116]. وعلّق مورين داود، الكاتب في صحيفة ذي نيويورك تايمز، على ذلك بالقول "ماذا يمكنك

أن تقول بشأن نائب وزير الدفاع الذي كان شديد التحمس لاجتياح العراق لدرجة أنه أُطلق عليه لقب وولفويتز الجزيرة العربية، وكثير التفاؤل في القدرة على إعادة رسم الشرق الأوسط لدرجة أنه أبقى وزارة الخارجية بعيداً عن عملية الاحتلال ثم عمد إلى سحقها، والذي لم يكلّف نفسه عناء متابعة أعداد اليافعين الأميركيين الذين قضوا نتيجة لأوهامه؟"[117].

حرّية الصحافة على نمط بوش

توضح سياسةُ الولايات المتحدة في العراق الحرّيةَ التي يؤمن بها بوش. ففي مقابلة مع المحطة التلفزيونية التي تمتلكها حكومة الولايات المتحدة وتديرها في الشرق الأوسط في 29 يناير 2004، قال بوش "أعترف بأنه لن تتبع كل الحكومات في صياغتها لمجتمعاتها الحرّة رؤية أميركا"[118]. فبوش يرى الحرّية شيئاً تصوغه الحكومة – أو ربما شيئاً تفرضه الحكومة على شعب متخلّف. وهو يصف الحرّية كما لو كانت مؤسسة تعمل "من الأعلى إلى الأسفل" – شيئاً يفرضه الحكّام الخيّرون الذين يتحلّون بالحكمة، على الشعب الطيّب من أجل صالحه العام.

وكبرهان على إخلاصه لنشر الحرّية في الشرق الأوسط، تباهى بوش بزيادة الأموال المخصصة لإحدى البيروقراطيات الفيدرالية التي جرى استحداثها للتدخل في شؤون الدول الأجنبية. ففي 12 مارس 2004، قال بوش بأن "زخم الحرّية بدأ يعلو في الشرق الأوسط... وقد اقترحتُ مضاعفة الميزانية المخصصة للمنح الوطنية للديموقراطية لتصبح 80 مليون دولار. وسنعمل على التركيز على عملها الجديد المتمثل في إجراء انتخابات حرّة، وفتح أسواق حرّة، والتشجيع على حرّية التعبير وإنشاء نقابات العمال الحرّة في الشرق الأوسط"[119]. وصف بوش هذا الاندفاع في الحملة الدعائية للولايات المتحدة بأنه نصر للحرّية: "عبر الإذاعة والتلفزيون، نحن ننشر رسالة التسامح والحقيقة باللّغتين العربية والفارسية من أجل إيصالها إلى عشرات الملايين من الأشخاص بناء على تلك المبادرة. ونحن نتابع استراتيجية تقدّمية للحرّية – وهذه هي الطريقة التي أرغب في استخدامها في وصف تلك الرسالة، إستراتيجية تقدّمية للحرّية في الشرق الأوسط"[120].

بالنسبة إلى بوش، أفضل طريقة للتوصل إلى حرّية الصحافة هي في التأثير على العراقيين والمسلمين الآخرين بواسطة المزيد من الدعاية التي تموّلها حكومة الولايات المتحدة:

> إن حرّية الصحافة وحرّية انتقال الأفكار أساسان جوهريان للحرّية. ولكي نخترق دعاية الكراهية التي تملأ موجات الأثير في العالم الإسلامي وللتشجيع على الدخول في نقاشات صريحة،... نحن نقول لشعوب الشرق الأوسط الحقيقة بشأن قيم الولايات المتحدة وسياساتها، لأن الحقيقة تخدم دائماً قضية الحرّية[121].

مثل هذه الإذاعات تمثّل الحرّية لأنها خاضعة لإشراف حكومة الولايات المتحدة – التي يرى فيها بوش مرادفاً للحرّية. غير أن إخلاص بوش لحرية الصحافة لا يمتد بحيث يطال الصحف أو المذيعين الذين ينتقدون الجيش الأميركي، وهو الذي عمد إلى وقف عمليات محطة تلفزيونية عربية مستقلة بكل قسوة في العراق لأنها انتقدت حكومة جيش التحالف.

تسعير حرب الطُعم والتغيير

رفض بوش توفير أية تقديرات لكلفة الحرب قبل الاجتياح. ففي مؤتمر صحفي عُقد في 10 مارس 2003، طرح إيد شين من لوس أنجلوس تايمز بكل أدب السؤال التالي: "في ما يتعلّق بالكلفة المالية للحرب، يبدو أن الإدارة وزنت بالتأكيد تكاليف كافة السيناريوهات. إذا كان الحال كذلك، لِمَ لا تقدّم بعضاً من هذه التقديرات إلى الشعب الأميركي لكي يعرف ما ينبغي عليه أن يتوقّعه، سيدي؟" ردّ بوش بأسلوب مراوغ "سنفعل، إيد. سنقدم تلك التقديرات على شكل ملحق للنفقات. ونحن لسنا بحاجة إلى إنفاق كل المال، كما تعرف. علينا أن نطلب المال من الكونغرس، وفي الوقت المناسب، سنطلب ملحقاً إضافياً... بدلالة التقديرات بالدولارات، حسن، سنعْلمك بذلك هنا في وقت قريب جداً"[122]. وبرفضه الكشف عن أية تقديرات لكلفة الحرب، فهو يمنع بذلك بعض الأميركيين من معرفة أن الحرب لن تكون مغامرة رخيصة في سبيل مجد أخلاقي. وبعد أيام قلائل

على عبور الجنود الأميركيين حدود العراق، أرسل بوش فاتورة بلغت قيمتـــها 63 مليار دولار.

وصفت إدارة بوش عملية إعادة بناء العراق بأنها خالية من أيـــة تكـــاليف. وأعلن أندرو ناتسيوس، رئيس الوكالة الأميركية للتنمية الدوليـــة، في 23 أبريـــل 2003 عن أن "القسط المتوجب على الولايات المتحدة سيكون 1.7 مليـــار دولار. ولا توجد لدينا خطط لمزيد من التمويل لهـــذه العمليـــة"[123]. وقـــال وولفـــويتز للكونغرس في 27 مارس بأنه "يمكن للعراق تمويل خطط إعادة إعماره بنفسه، وفي وقت قريب جداً"[124]. ومن ناحية أخرى، توقع خبراء الميزانية في البنتاغون بـــأن تصل كلفة السنة الأولى للاجتياح والاحتلال إلى 95 مليار دولار كحدٍّ أقصى.

وسرعان ما ثبت أن الحرب والاحتلال أعلى كلفة بكثير مما توقع به ناتسيوس أو وولفويتز. وبحلول العام 2004، كانت إدارة بوش قد سعت إلى الحصول علـــى أكثر من 150 مليار دولار من أجل تمويل العمليات في العراق[125]. لكن سرعان ما أجرت الإدارة تعديلات من أجل التقليل من تقديرات الكلفة على طريقة بـــوش. وتمت إزالة كافّة آثار توقعات ناتسيوس التي كانت تشير إلى أن الكلفة ستبلغ 1.7 مليار دولار من موقع وب وكالة التنمية الدولية (إيد) وموقع وب البيت الأبيض. وأشارت الوكالة إلى أن إزالة هذه التقديرات "تعكس التصـــريحات والشـــهادات الحالية حول كلفة إعادة إعمار العراق"[126]. إن مبلـــغ 150 مليـــار دولار الـــذي خصصته الحكومة الفيدرالية أصلاً من أجل تغطية تكاليف احتلالها للعراق أكبر، في قيمته الاسمية، من كلفة بناء البنية التحتية لنظام الطرق السريعة التي تربط الولايات في الولايات المتحدة في الفترة الممتدة بين أواخر الخمسينات ومطلع السبعينات.

السيادة المزيّفة

أكبر برهان على أن بوش محرّر عظيم وأن الولايات المتحدة حرّرت الشـــعب العراقي هو خطة نقل السيادة بشكل رسمي إلى الشعب العراقـــي. ففـــي المـــؤتمر الصحفي الذي عُقد في 13 أبريل 2004، أعلن بوش عن أنه "في الثلاثين من يونيو عندما يُرفع علم العراق الحرّ، سيتولّى المسؤولون العراقيون كافّـــة المســـؤوليات في

وزارات الحكومة... وأحد الالتزامات المحورية لهذه الرسالة هو نقل السيادة مجدداً إلى الشعب العراقي. لقد حدّدنا مهلة لذلك والتي تصادف يوم الثلاثين من يونيو. ومن المهم أن نلتزم بتلك المهلة. ولن نتراجع عن تعهّداتنا"[127].

غير أن السيادة العراقية، على غرار الحرّية العراقية، مظهر كاذب. سيكون للشعب العراقي حكومة ذاتية – والدليل على ذلك أن الجيش الأميركي سيذكّرهم على الدوام بأن لديهم حكومة ذاتية. فحكومة الولايات المتحدة لا تنوي السماح للعراقيين بحكم أنفسهم في أية طريقة لا تتلاءم مع مصالح إدارة بوش وطلباتها. وعندما تم سؤال وولفويتز في 2 أبريل 2004، عن تأثير موعد تسليم السيادة الذي يصادف في الثلاثين من يونيو على الجيش الأميركي، أجاب "لن يكون هناك أي اختلاف في وضعنا العسكري في الأول من يوليو عما كان عليه في الثلاثين من يونيو، باستثناء أننا سنكون هناك بناء على دعوة من حكومة العراق المستقلّة"[128]. وهذه سيادة شبيهة بالسيادة التي منحها السوفيات لدول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد أوضح المسؤولون في الحكومة الأميركية بأنهم ينوون الاحتفاظ بأربع عشرة قاعدة عسكرية دائمة في العراق. وسيتم إفهام العراقيين بأن السيادة تعني "افعل ما نأمرك به ولن يلحق بك أذى"[129].

من الواضح أن بوش يعرّف الحكومة الذاتية لبلد أجنبي بأنها منحة أميركية سخيّة. وهذه حالة أخرى يفترض فيها بوش بأن الشعب غبي بما يكفي للانخداع بتسمية زائفة. يعتقد بوش بأن في إمكانه إثبات أن الحرب أُعلنت باسم الحرّية، وإثبات أن الشعب العراقي أصبح الآن حرّاً، عبر وجود واجهة لتسليم السلطة – بالعثور ببساطة على مجموعة جديدة تظهر في الواجهة. لا توجد حكومة عراقية يمكن أن تُنقل السيادة إليها. كما أن العديد من العراقيين لم يعترفوا بسيادة الولايات المتحدة عليهم (كمقابل لامتلاك القوة الكافية لقمعهم). وسخر البروفسور في جامعة ميتشيغان رشيد خالدي من مزاعم بوش قائلاً "السلطة السيادية ستبقى حكراً على القوة العسكرية في البلاد، والتي هي الولايات المتحدة. ومن المضحك... الحديث عن نقل السيادة"[130]. وعلّق البروفسور جوان كول بقوله إن تسليم السيادة "لم يكن أكثر من حركة بهلوانية إعلانية لصالح حملة بوش الانتخابية"[131].

العودة إلى التجنيد

ربما يعاني الأميركيون عما قريب من جرعة كبيرة من العبودية العسكرية من أجل تسديد ثمن الحملة الصليبية لتحرير العالم التي يرأسها بوش. بدءاً من العام 1973، كان يُطلب من الأميركيين الذكور تسجيل أسمائهم لدى مجلس الخدمة الانتقائية لدى بلوغهم سنّ الثامنة عشرة. والآن، تقترب القوات العسكرية الأميركية من نقطة الإنهاك، وهناك حماس في واشنطن من أجل العودة إلى التجنيد الإلزامي. فقبل بضعة أسابيع من اجتياح بوش للعراق، اقترح جهاز الخدمة الانتقائية التابع للبنتاغون إجبار النساء على تسجيل أسمائهنّ من أجل الخدمة العسكرية وزيادة سنّ الذين يُسمح لهم بالتطوع من 25 إلى 34 عاماً. كما اقترح جهاز الخدمة الشباب الأميركي على إعلام الحكومة رسمياً عن أية مهارة اكتسبوها ويمكن أن تعود بالفائدة على الجيش أو الوكالات الأخرى. وسوف يضيف الجهاز هذه المعلومات إلى قاعدة بيانات تعمل على توفير "جردة قومية كاملة وحيدة تُعتبر الأكثر دقّة بالشباب الأميركي الذي يمتلك مهارات خاصة"[132].

توجد تكهنات متزايدة بأن بوش قد يقترح العودة إلى التجنيد في حال فاز في الانتخابات. فعندما سئل سكوت ماكليلان، عما إذا كان الرئيس يدعم العودة إلى قانون التجنيد، أجاب "هذا أمر غير مطروح على بساط البحث في الوقت الحالي"[133]. وحثّ السيناتور الجمهوري عن ولاية نبراسكا شوك هاغل إدارة بوش على "البدء بدراسة واقعية معمّقة" لقانون التجنيد للمساعدة في خوض "حرب جيليّة" ضدّ الإرهاب[134].

العراق والحرب التي يشنّها بوش ضدّ الإرهاب

يتميّز الموجز التعليمي الديني لبوش بالبساطة والخطورة الشديدة. ففي الخطاب السنوي الذي ألقاه في 19 مارس 2004، أعلن بوش عن أنه "لا توجد أرض حيادية في الحرب بين الحضارة والرعب، لأنه لا توجد أرض حيادية بين الخير والشرّ، وبين الحرّية والعبودية، وبين الحياة والموت... يشعر الإرهابيون بالامتعاض ليس بسبب سياساتنا وحسب، بل وبسبب وجود دول حرّة. وما من تنازل يمكن أن يخفّف من

كراهيتهم. وما من تسوية يمكن أن تشبع رغباهم التي لا نهاية لها". والنتيجة المنطقية لتفكير بوش ستكون حرب إبادة ضدّ الشرّ.

لا يمكن لبوش الاعتراف بأن سياسات الولايات المتحدة يمكن أن توجد إرهابيين جدداً بدون إبطال معظم – إن لم نقل كل – ما يقوم به. ولذلك، نجد بوش يفترض بدلاً من ذلك بأن الأشخاص الذين يصفهم بالإرهابيين، مهووسين بالإجرام ولا علاج لهم – وأنه ما من شيء يمكن القيام به للتأثير على سلوكهم باستثناء قتلهم أو أسرهم. وهذا يسمح لبوش بإعفاء نفسه من أي عمل قد يزيد من كراهية الأجانب للولايات المتحدة وبالتالي يزيد من عدد الأشخاص العازمين على قتل الأميركيين. وبصرف النظر عن عدد العراقيين الأبرياء الذين قتلهم الجنود الأميركيون، يقع بوش خارج دائرة اللوم بسبب أية موجة كراهية من الأجانب.

في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 13 أبريل 2004، قال بوش "إن العنف الذي نراه في العراق أمر مألوف. وإن الإرهابيون الذين يأخذون رهائن أو يزرعون قنابل بجانب الطريق بالقرب من بغداد يخدمون إيديولوجيا الجريمة نفسها التي تقتل الناس الأبرياء في القطارات في مدريد، وتقتل الأطفال في الحافلات في القدس، وتفجّر نادياً ليلياً في بالي، وتقطع رأس صحافي شابّ لأنه يهودي"[135]. ثم أكّد بوش على أنها "إيديولوجيا القتل نفسها" التي تقف وراء الهجوم الذي شُنّ في العام 1983 على الجنود الأميركيين في بيروت، والهجوم على المدمّرة الأميركية كول في أكتوبر 2000، وهجمات 9/11. ومع إدراج المثال عن العبوات التي تُزرع بجانب الطريق، يصف بوش كافة العراقيين الذين قاوموا الهيمنة الأميركية بأنهم مماثلون لمدبّري هجمات 9/11. قال بوش "كل ما تقدم عمل ناتج عن إيديولوجيا سياسية متعصبة. وخدّام هذه الإيديولوجيا يسعون إلى الاستبداد بالشرق الأوسط وسواه. وهم يسعون إلى قمع النساء واضطهادهنّ"[136]. وبالتالي، يعمل بوش على حمل الناس على الاعتقاد بأن كل من يقاوم السلطة الأميركية في العراق هو معادٍ للنساء، ومعادٍ للحضارة، ومعادٍ لكافة الأشياء الجيدة. وهذا هو جوهر بوش ما بعد 9/11: كل مَن لا يخضع يُعتبر تجسيداً لكافة الشرور. وبقدر ما يصف بوش ذلك بالصراع الطاهر بين الخير والشرّ، بقدر ما يقدّم نفسه على أنه القائد الأعلى للخير.

لقد ادّعى بوش بوجود فوائد سامية من اجتياح العراق عندما قال "بالمساعدة على تأمين عراق حرّ، فإن الأميركيين الذين يخدمون في ذلك البلد يحمون رفاقهم المواطنين... وقبل كل شيء، يعتبر إلحاق الهزيمة بالعنف والإرهاب في العراق أمراً حيوياً من أجل إلحاق الهزيمة بالعنف والإرهاب في الأماكن الأخرى، وهو بالتالي حيوي من أجل سلامة الشعب الأميركي"[137]. إنه لأمر تافه أن يجري الإدعاء بأن العنف السائد في العراق على علاقة بأحداث العنف التي تقع في الأماكن الأخرى من العالم. فالعراق لم يكن مرتعاً للإرهاب قبل أن تجتاحه الولايات المتحدة. وقد حوّل بوش بلداً بحجم كاليفورنيا إلى أكبر مخيم لتدريب الإرهابيين في العالم. والأفعال التي تقوم بها القوات الأميركية توجد أفضل الإعلانات التي تدعوا إلى الانضمام إلى المجموعات الإرهابية. وعندما يدّعي بوش بأن الأميركيين أكثر أمناً نتيجة للإطاحة بصدام، فمن المفترض أنه لا يعني بذلك أكثر من نصف مليون شخص مع أفراد عائلاتهم الذين يخدمون في العراق - أشخاص حياتهم اليومية مليئة بالخوف، إن لم يكن بالرعب، على حياة أحبّتهم.

في الخطاب السنوي الذي ألقاه في 19 مارس 2004، أعلن بوش عن أن أحد "طموحات الإرهابيين النهائية تتمثل بالسيطرة على الناس في الشرق الأوسط. غير أنه بعد أسابيع قليلة، أيّد وإلى جانبه أرييل شارون في الروز غاردن في البيت الأبيض، فكرة السماح لإسرائيل بالاحتفاظ بشكل دائم بالكثير من أراضي الضفة الغربية. فالاعتداءات التي يرتكبها الإسرائيليون على حقوق الإنسان - بما في ذلك تعذيب المدنيين الأبرياء وقتلهم، وإغلاق البلدات والقرى، ومصادرة الأراضي، وتدمير آلاف المنازل العائدة إلى السكان - هي محط شجب في مختلف دول العالم[138]. ومن المؤكّد أن يثير القرار الذي اتخذه بوش المزيد من الكراهية في نفوس العرب ويساعد في تدمير أية مصداقية ربما زرعتها الولايات المتحدة في أذهان بعض العرب بسبب الإطاحة بصدام. وربما يعتقد بوش بأن تأثير قراره بتأييد خطة شارون - الذي يخرق سياسة الولايات المتحدة منذ حرب العام 1967 عندما استولت إسرائيل على الأراضي المحتلّة، والذي يتعارض مع العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي - يمكن تصحيحه إما بتمويل المزيد من الحملات الدعائية التي

تشرف عليها حكومة الولايات المتحدة في العالم العربي، أو بقمع المزيد من محطات التلفزة العربية.

العراق مقابل الحرب على الإرهاب

في يناير 2004، نشرت الكلّية الحربية التابعة للجيش تقريراً أعدّه البروفسور جيفري ريكورد خلص إلى أن الحرب في العراق تقوّض أسس الحرب التي تُشنّ ضدّ تنظيم القاعدة. وحذّر ريكورد من أن "الحرب العالمية على الإرهاب كما تعرَّف وتُشَنّ حالياً غير مميزة وطموحة على نحو خطير، وبناء على ذلك... ينبغي أن يصار إلى تعديل معالمها". وخلص ريكورد إلى أن حملة مكافحة الإرهاب التي تشنّها إدارة بوش "تفتقر إلى التركيز من الناحية الإستراتيجية، وتعد بما هو أكثر مما يمكنها تحقيقه، وتهدّد بتبديد الاحتياطات العسكرية الأميركية في بحث يائس ولا نهاية له عن الأمن المطلق"[139]. واستنتج ريكورد بأن معظم "الأهداف المعلَنة" للحرب العالمية على الإرهاب - مثل "استئصال الإرهاب بوصفه وسيلة للحرب غير النظامية" - "غير واقعية وتحكم على الولايات المتحدة بسعي ميؤوس منه لتحقيق الأمن المطلق. وبوصفها كذلك، فإن أهداف الحرب العالمية على الإرهاب غير معززة أيضاً على الصعيد السياسي، والمالي، والعسكري"[140].

> والنتيجة هي حرب اختيارية ووقائية لا داعي لها ضدّ عراق مهزوم، أوجدت جبهة جديدة في الشرق الأوسط للإرهاب الأصولي، وحوّلت الانتباه والموارد بعيداً عن تأمين البرّ الأميركي ضدّ مزيد من الاعتداءات التي يقوم بها تنظيم القاعدة الذي لا يمكن ردعه.
>
> وعلاوة على ذلك، فإنه بقدر ما يتم توجيه الحرب العالمية على الإرهاب بوصفها ظاهرة للإرهاب، كمقابل للمنظمات الإرهابية في حدّ ذاتها، بقدر ما تهيّئ أميركا نفسها للإخفاق الإستراتيجي. فالإرهاب ملاذ لليأس السياسي والعجز العسكري. وبوصفه كذلك، نجد أنه من الصعب أن يختفي[141].

يعتقد ريكورد بأن تبرير "استراتيجية الحرّية التقدمية" في حالة العراق بأنها زائفة بوجه خاص: "إن الثمرة السياسية المحتملة لشرق أوسط ديموقراطي ومزدهر، إن وُجدت، تكمن بشكل شبه مؤكّد في المستقبل البعيد جداً. و لم يحصل أن تم شرح الأساس الذي تستند إليه نظرية الدومينو الديموقراطية"[142].

الخلاصة

في 22 يناير 2004، برّر بوش الحرب التي شنّها على العراق بأنه توجد مجتمعاً حرّاً: "المجتمعات الحرّة لا تفرّخ الإرهاب، والمجتمعات الحرّة دول مسالمة"[143]. إن سجلّ بوش الخاص كرئيس للولايات المتحدة يدحض هذا المذهب. لكن إذا نظرنا إلى الأمر من ناحية أخرى، نجد أن التجربة الأميركية المعاصرة تؤكّد نظريته. وبقدر ما تنحرف الولايات المتحدة عن رؤى الآباء المؤسسين للحرّية، بقدر ما تصبح حكومة الولايات المتحدة داعية إلى الحرب. وبقدر ما يسيء بوش استخدام صلاحياته التنفيذية، ويخوّف الكونغرس وينحّيه جانباً، ويعطّل المحاكم، ويخدع الشعب الأميركي – بقدر ما ينتقص من أميركا كدولة حرّة، وبقدر ما يجعل منها دولة تفتعل الحروب.

يستنجد بوش باستمرار بالمثالية من أجل تقديس حياة الأميركيين في برنامج عمله السياسي. وهو صرّح في مطلع العام 2004 قائلاً "أنا أعرف الأدب الذي يتحلّى به شعبنا، وأنا أعرف استعداد المواطن الأميركي لخدمة قضية أكبر من نفسه"[144]. غير أن الموت في سبيل أكاذيب بوش لا ينبغي أن يُعتبر قضية سامية. ومن الموضوعات التي يتحدث عنها بوش باستمرار "الخدمة قضية عظيمة" – سياسي جشع يشجّع كل شخص على التضحية بنفسه لكي يتسنّى له توسيع صلاحياته.

في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 13 أبريل 2004، صرّح بوش بأنه "بوصفنا القوة الأعظم على وجه الأرض، يتوجّب علينا أن نساعد في نشر الحرّية". لقد امتدح بوش كيف تجري التضحية بالجنود الأميركيين "باسم الأمن لأميركا والحرّية للعالم"[145]. وعندما أدلى بوش بقسم تولّي الرئاسة في 20 يناير 2001، لم يصبح

مخوّلاً بإرسال الأميركيين إلى الخارج لكي يموتوا من أجل "الحرّية العالمية". والدستور الأميركي لا يجعل من الأميركيين بيادق تتم التضحية بها من أجل إثبات العظمة الأخلاقية للرئيس.

سيكون القبول بأن ادعاءات بوش الكاذبة بشأن أسلحة الدمار الشامل كانت ببساطة" فشلاً استخباراتياً" بمثابة فشل عميق للشعب الأميركي. لقد كان بوش عازماً على إثارة الشعب الأمريكي من أجل الدخول في الحرب – بتخويفهم، ومداهنتهم، والمبالغة الدائمة في تقدير حجم الأخطار، والإدعاء بأنه أشدّ يقيناً من التقارير الاستخباراتية التي قام بإعدادها خيرة الخبراء لدى الحكومة. وحقيقة أن بوش قال ببساطة أكاذيب جديدة ومختلفة، تسببت في سوء تفسير جديد ومختلف بعد أن عاد التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل خالي الوفاض، ما هي إلاّ برهان على استحقاق تصريحاته الأولى للّوم الأخلاقي. لقد أظهر بوش سوء نيّة لا حدود له – متبوعاً باستقامة لا حدود لها بعد افتضاح أكاذيبه.

لا يزال بوش يتوقع حصوله على الترحاب والاحترام لشجاعته في "اتخاذ قرار صعب" – بالرغم من كذبه على الشعب الأميركي. ويبدو الأمر كما لو أنه كلما قُتل المزيد من الأميركيين بسبب حماقة بوش، كلما كان من الصعب إنكار عظمته. وبصرف النظر عن مقدار مساعي بوش لتشويه الحرب على العراق أو استغلالها، سيدفع الشعب الأميركي المزيد ثمناً لهذا الكارثة لسنوات عديدة قادمة.

الخلاصة

إننا في عاصمة أقوى دولة على وجه الأرض، لكننا نعترف بمحدودية كافة القوى الأرضية.

- جورج دبليو بوش، 5 فبراير 2004[1]

بعد وقت قصير من وقوع هجمات 9/11، أدلى الرئيس بوش بالتصريح التالي "الديكتاتورية جحيم، ما من شكّ في ذلك"[2].

منذ يناير 2001، وأميركا تعاني من كبش فداء تلو كبش آخر لحرّية بوش. إن بوش لا يكنّ احتراماً لحرّية الاحتجاج على وجوده، ولا يكنّ احتراماً للحرّية من الخضوع للتفتيش بدون مبرّر، ولا يكنّ احتراماً لحقّ الناس في عدم بقائهم قيد الاعتقال إلى الأبد بدون توجيه أية تهم. وبما أنه مخلص لسرّية الحكومة، فالأميركيون مجبرون على القبول بما يقوله عندما يدعي بأنه يدافع عن الحرّية.

إن العديد من حماقات إدارة بوش وإخفاقاتها نابعة من نظرة الرئيس إلى دوره السامي. ففي العام 2002، قال بوش "أنا القائد - أترون، أنا لست بحاجة إلى تقديم تفسير... إنه لأمر مثير عندما تكون الرئيس... وأنا لا أشعر بأنني مدين إلى أحد بتقديم تفسير"[4]. وامتيازاته تمتدّ - في ذهنه على الأقل - لتصل إلى حدّ إعطاء الأوامر بالمسير إلى مئات الملايين من الأميركيين. ففي خطاب ألقاه في 29 أكتوبر 2003، أعلن بوش بأنه "يتعين على الرئيس أن يضع أهدافاً تليق بأمّة عظيمة. ونحن

أمّة عظيمة. ولذلك، يتعين عليّ أن أضع أهدافاً كبيرة"[5]. غير أن معظم الأميركيين الذين يتجرّؤون على الدخول إلى مقصورة التصويت لا يسعون إلى انتخاب شخص يفرض أهدافه عليهم. وقد وصف بوش نفسه في أبريل 2004 بأنه "صانع القرار النهائي في هذا البلد"[6]. لكن بوش ليس صانع القرار النهائي لأميركا. ربما يكون كذلك بالنسبة إلى الحكومة الفيدرالية، لكن فقط ضمن حدود القانون الفيدرالي ودستور الولايات المتحدة.

أوهام مخلّص العالم

لقد انحرفنا بعيداً عن رؤى الآباء المؤسسين وحكمتهم. فلا واشنطن، ولا جيفرسون، ولا ماديسون أرادوا من رئيس الولايات المتحدة أن يصبح رئيس قسم التعذيب. وبصرف النظر عما إذا كان بوش على معرفة بالإساءات التي ارتكبها عملاؤه في مختلف أقطار العالم، فهو مسؤول عن نتائج مذهبه القائم على الاستقامة المطلقة وتقديس السلطة المطلقة - التي طالت على الأقل العراقيين أو الأفغان أو التعساء بما فيه الكفاية لكي يُشتبَه بأنهم يمثلون شيئاً.

إن بوش رجل خطر، ويعود ذلك جزئياً إلى التفويض الذي يعتقد بأنه ممنوح له من الله. ففي الوقت الذي بدأ فيه باجتياح العراق، قال بوش "كنت أصلّي لكي أحصل على القوة اللازمة لتنفيذ مشيئة الله... وفي حالتي، أنا أصلّي لكي أكون جيداً قدر الإمكان"[7]. ويبدو أن المعتقدات الدينية الخاصة ببوش تغذّي تعصّبه واعتقاده بأن كل معارضة لجهوده هي شرّ في حدّ ذاتها.

إن الحماس التبشيري لإدارة بوش لمحاربة الإرهاب خطر على أميركا وعلى العالم. وقد قال وزير الدفاع دونالد رامسفيلد لخرّيجي كلّية وست بوينت في 29 مايو 2004 "بأننا أقرب إلى بداية هذا الصراع مع *التمرّد العالمي* منّا إلى نهايته"[8]. فاستخدام رامسفيلد لعبارة "*التمرّد العالمي*" كمرادف للإرهاب ينبغي أن يطلق صفارة الإنذار. فاحتلال العراق أصبح بمثابة مستنقع، ويعود ذلك جزئياً إلى افتراض بوش بأن كل شخص يقاوم السلطة الأميركية يعني تلقائياً بأنه إرهابي. والتوسع في هذا الافتراض بحيث يشمل العالم سيضمن اندلاع نزاعات لا نهاية لها

تؤدي، في نهاية المطاف، إلى هزيمة منكرة للولايات المتحدة.

سيتطلب الأمر ما هو أكثر من سحق الكفّار لكي تصبح أميركا آمنة. فأميركا بحاجة إلى سياسة مرنة لمكافحة الإرهاب. وينبغي علينا التوقف عن تفريخ أعداء جدد في وقت الحكومة فيه غير مؤهلة لحماية الأميركيين من الأعداء الحاليين.

وعلى غرار المواطنين من أبناء الإمبراطورية الرومانية الغابرة، يتجاهل العديد من الأميركيين الإساءات التي تُرتكب على جبهة الوطن طالما أن حكومتهم تدّعي بأنها تحرز انتصارات في الخارج. لكن كم يبلغ عدد الحروب التي لا داعي لها والتي يمكن أن تنجو منها الحرّية الأميركية؟ يتعين علينا الاعتراف بأن كل اجتياح "لتحرير" بلد أجنبي يضع حقوقنا وحرّياتنا في خطر عظيم. فالعادات الاستعمارية، ما إن يتم تنميتها والرفع من شأنها، لن تكون مقتصرة على الأراضي التي تقع خارج حدودنا القومية.

وكلما أصبح بوش أكثر عجرفة وادّعاءً بالصلاح في موضوع نشر الديموقراطية، كلما أصبحت الجمهورية الأميركية صورة ممسوخة لرؤيا الآباء المؤسسين الذين لم يقصدوا السماح للرؤساء "برهْن" حقوق الأميركيين من أجل تحقيق انتصارات خارجية. وبدلاً من ترأس حملة صليبية لفرض الديموقراطية بالقوة على باقي بلدان العالم، يتعين على الأميركيين التعرّف على العيوب الخطيرة التي تشكو منها حكومتهم.

دروس بوش

ما أسهل تحوّل الإرهاب إلى برنامج لمنح الرخص للسياسيين. وكلما كان فشل الحكومة أكثر سوءاً، كلما زادت سذاجة الملايين من الناس. وأحد أكثر دروس رئاسة بوش وضوحاً هو مدى سهولة استغلال السياسيين لإخفاقات الحكومة في توسيع صلاحياتها. وربما لا توجد حدود للإمعان في الكذب السياسي عندما تفشل الحكومة في المرّة القادمة في منع حدوث هجوم إرهابي.

إن مخططات بوش المحافظة والرحيمة لا تزيد كثيراً على دثار مخملي للقبضة الحديدية. يدعي المحافظون الرحيمون بأن الدولة لا تجمع مالها بالإكراه والتهديدات القاسية الموجَّهة إلى دافعي الضرائب. وبما أنه صودف امتلاك الحكومة لكل هذه الأموال في خزائنها، فلما لا تستخدمه في القيام ببعض الأعمال المفيدة؟ أصبحت الإعانات رموزاً للكرم بدلاً من كونها إعادة توزيع للثروة بالقوة. والمحافظون الرحيمون يصوّرون الحكومة كجرن معمودية مليء بالعظمة الأخلاقية، بدلاً من تصويرها على أنها مصدر للفساد، والتلاعب، والإذلال.

ولا تختلف المبادئ المحافظة الرحيمة التي يؤمن بها بوش عن الأوصاف التي كان يطلقها الرئيس كلينتون باستمرار على الحكومة بأنها محرّك للرُّقيّ نحو الأعلى. كل من بوش وكلينتون استفاد بدرجة كبيرة من الثرثرة حول القضايا الأخلاقية والظهور بمظهر أخلاقي، بصرف النظر عما إذا كانت سياسة كل منهما تنمّ عن المسؤولية أو النزاهة. وحديث بوش عن الفضيلة والرحمة كافٍ لإقناع العديد من الناخبين بأن السياسي رجل صالح.

إن سوابق بوش أهم بكثير من نواياه. وهذه السوابق، التي ترسخت بعد 9/11، لن تختفي في حال تم إلقاء القبض على أسامة بن لادن أو إذا أصبح العراق جنّة عدن مرّة أخرى. فقد أصبح الأميركيون أكثر تبجيلاً للحكومة الفيدرالية بعد أحداث 9/11. وعلى الرغم من تبدّد بعض من هذه الليونة، فالحكومة مستمرّة في السعي إلى امتلاك صلاحيات جديدة. ويتعين على الأميركيين التوقف عن خداع أنفسهم بأنهم يتمتعون بالمناعة من التدهور السياسي الذي أثبت التاريخ بأنه كان مصير معظم الأمم في معظم العصور.

الشرعية

في نظر العديد من الناس، حُسم النزاع في مسألة شرعية رئاسة بوش بشكل نهائي عندما أصدرت المحكمة العليا حكمها في ديسمبر 2000 بشأن احتساب أصوات ولاية فلوريدا. لكن قبل أن يصبح رئيساً، كان يُشترط على بوش أن

يؤدّي اليمين ويتعهد بصيانة الدستور. وربما اعتبر بوش ذلك القسم بأنه تمتمات لا معنى لها أكثر من التحقق من استمارة الموافقة في برنامج برمجيات جديد. وعلى غرار العديد من سياسيي واشنطن الآخرين، يتصرّف بوش كما لو كان حقّه في الحكم غير قابل للنقض طوال مدّة ولايته.

تتقدم مسيرة المَلَكية في أميركا في قفزات وارتدادات تحت حكم بوش. وقد آن الأوان لكي ننتبه إلى الدروس التي علّمنا إيّاها أجدادنا الإنكليز. فمنذ أكثر من 350 عاماً، أثناء محاكمة الملك تشارلز الأول، إحدى التهم الرئيسة التي وُجِّهت إلى الملك كانت انتهاكه لقانون العفو. وكان البرلمان قد سمح للملك بالاستمرار في الحكم شريطة موافقته على قانون العفو والتوقف عن اضطهاد الشعب الإنكليزي. لقد امتنع الملك عن ذلك وتمسك بالسلطة وأمعن في أعماله الوحشية. وبعد عدة عقود، وجدت الثورة المجيدة في بريطانيا في العام 1688 أن الملك يخسر حقه في الحكم إذا انتهك قسَم التتويج.

ينبغي علينا ألاّ نعامل الرئيس وأعضاء الكونغرس بطريقة أقل تشككاً من الطريقة التي تعامل بها الشعب الإنكليزي مع ملوكه قبل حوالى ثلاثمائة سنة. ماذا ستصبح الحكومة التمثيلية عندما يُسمح للرئيس ولأعضاء الكونغرس باحتقار تعهدهم باحترام الدستور؟ إن انتهاكهم للقسم الذي أدلوا به عندما تبوّؤوا مناصبهم عن علم يعني فقدانهم لشرعيتهم. والبديل الوحيد هو الافتراض بأن كل من يفوز في الانتخابات يحق له امتلاك أقصى ما يستطيع من سلطات في السنوات التالية.

الانتخابات والسنوات الأربع التالية

قبل أربع سنوات تقريباً، أصبحت أميركا والعالم في حالة شلل أثناء ترقّب نتائج الاقتراع في فلوريدا. ولسوء الحظ، سيحظى أمر أشد ضرراً بكثير بانتباه أقل بكثير. وبفضل مرسوم إصلاح حملات الحزبين، ستعمل الحكومة الفيدرالية على إسكات العديد، إن لم نقل معظم، إعلانات القضايا التي تنتقد القادة السياسيين والتي تذيعها مجموعات المواطنين على محطات الإذاعة والتلفزة. وكلما زاد حجم

الرقابة، كلما كانت نتائج انتخابات العام 2004 أقل شرعية. وبقدر ما يذعن المواطنون للحكومة التي تسكت أصواتَ منتقدي الحكام، كلما أصبح الأميركيون أقل أهلية للحصول على حكومة تمثلهم.

برّرت المحكمة العليا تقييد حرّية التعبير من أجل منع "مظاهر الفساد". لكن السؤال الأهم هو: ما هو مقدار "مظاهر الديموقراطية" التي تحتاج إليه واشنطن من أجل تخليد سلطتها على الشعب الأميركي؟ وما هو عدد الإيماءات التي يحتاج الحكام إلى القيام بها لكي يحملوا الأميركيين على الاعتقاد بأنهم لا يزالون يسيطرون على الحكومة الفيدرالية؟

وبصرف النظر عمن سيفوز في انتخابات نوفمبر، على الأرجح أن يكون لأميركا رئيس سيّئ يقودها في السنوات الأربع القادمة. وليس هناك ما يشير إلى أن أياً من مرشحَي الحزبين سيعرف أو يفهم لماذا ستجلب سياسة التدخل الخارجية الأسى لأميركا والنزاعات للعالم، أو لماذا لا يتآلف النمو الثابت للسلطة الفيدرالية مع الحرّية الأميركية.

ما من أحد يحقّ له امتلاك هذا القدر من السلطة، التي سيحصل عليها الفائز في انتخابات نوفمبر، على الشعب الأميركي. كما لا يملك المرشح الفائز الحقّ في إشعال حروب خارجية لا داعي لها أو إطلاق العنان لوزارة العدل لكي تستهدف المجموعات المختلفة. وكلما زادت السلطات التي يحصل السياسي عليها، كلما أصبح أقل جدارة بالثقة عادة. والتحول إلى رجل يُعتبر الأقوى في العالم نادراً ما يترافق مع القداسة.

في فبراير 2004، أيّد الرئيس جورج دبليو بوش تعديلاً دستورياً لحظر زواج الشاذّين جنسياً. وهذا ما أفرح العديد من مؤيديه المحافظين. لكن ما نحتاج إليه فعلاً هو تعديل دستوري يحمل الحكومة الفيدرالية على الامتثال للدستور. وطالما أن في إمكان الرئيس، والكونغرس، والوكالات الفيدرالية الدوس على ميثاق الحقوق بدون عقاب، فلن تكون كافة الإصلاحات أكثر من نفحة دخان. وفي هذه الحالة، سيكون في حوزة الحكومة من السلطات لفرض القوانين لانتزاع الأموال أكثر مما لدى المواطنين لإجبار الحكومة على احترام حقوقهم. وطالما أنه يُسمح للحكام

باحتقار القيود المحقّة لسلطاتهم، كلما قلّت منجـزات المـداورة علـى انتخـاب الديكتاتوريين.

سيتضح في حال أُعيد انتخاب الرئيس، أنه كلما أصبح الشعب الأميركي أقل استخفافاً، كلما أصبح بوش أقل خطورة. وإذا فاز بوش بولايـة رئاسـية ثانية، فسوف يكون في المقدور كبح جماح مخططاته الفخمة إذا مـا قوبلـت تصريحاته حول "الخير مقابل الشرّ" بصيحات الاستهجان والضحك، بدلاً مـن التبجيل والإذعان. وفي هذه الحالة، يصبح بوش مؤهلاً للتحدث عن الحرّية بقدر ما يحقّ لسلفه الرئيس كلينتون التحدث عن العفة. فبوش يلطّخ الحرّية في كـل مرّة يتحدث فيها عن تأييده لها.

أسئلة تتعلق بانتخابات نوفمبر

ينبغي أن يسأل الأميركيون أنفسهم: هل أنتم أكثر حرّية مما كنتم عليـه قبل أربع سنوات؟ من الواضح أن الجواب هو النفـي - مـا لم يكـن المـرء يوازي بين مراقبة الحكومة المتفشـية واعتقالاتهـا الجماعيـة السـرّية وبـين التحرّر.

كما ينبغي عليهم أن يسألوا أنفسهم: هل أنتم أكثر أمناً مما كنـتم عليـه قبل أربع سنوات؟ من الواضح أيضاً أن الجواب هـو النفـي. فهنـاك مـن المخاوف من احتمال وقوع هجمات إرهابية الآن أكثر مما كان يـوم تـولّى جورج بوش سدّة الرئاسة. فالسياسة الخارجية التي ينتهجها بوش، وخصوصـاً اجتياح العراق، تضاعف عدد الأشخاص الذين تتملّكهم فورة غضب إجرامية تجاه أميركا.

لم يجنِ الأميركيون أية فوائد من حرّياتهم الضائعة. والتضحية بالحرّية سـتزيد فقط من سهولة خداع الحكومات للشعب وقمعه.

يتعين على الأميركيين قطع الأمل بمجيء سياسي على صهوة حصان أبيض يحل كافة المشاكل التي تعاني منها البلاد دفعة واحدة. وقد آن الأوان لكي يتمتع الأميركيون بما يكفي من النضج لكي يدركوا بأنه ما من أحد سوف يـأتي -

بمعنى أن البرامج والسياسات الحكومية التي تحتوي على عيوب مهلكة لا يمكن إصلاحها من قبل شخص يدّعي بأنه أكثر اهتماماً أو أكثر ذكاءً أو يحمل (أو لا يحمل) شهادة ماجستير في إدارة الأعمال. وينبغي على الأميركيين التوقف عن النظر إلى رئيسهم كمخلّص وأن ينظروا إليه بدلاً من ذلك على أنه يد مستأجرة، وُضعت على جدول رواتب الموظفين لفترة زمنية محددة من أجل القيام بمهامّ معينة.

إن محاولة وضع حدّ لسوء إدارة الحكم في واشنطن بالاقتصار على تغيير الحزب السياسي الحاكم أشبه بسعي مدمن على شرب الكحول إلى حلّ مشكلته عبر التحوّل من شرب الويسكي إلى شرب الروم. سيتطلّب الأمر ما هو أكثر من تغيير الأطباء الدجّالين لحل مشكلات الجمهورية الأميركية.

إذا كان الأميركيون يرغبون في أن يكون لديهم قادة أفضل، يتعين عليهم أن يصبحوا مواطنين أفضل. والانتخابات لن يمكنها حماية حرّيات الناس ما لم يفهم الناخبون كيف تعمل الحكومة على التعدّي على حقوقهم. ومن الحماقة توقّع سيطرة المواطنين على الحكومة عندما يتوقع المواطنون قيام الحكومة بفرض سيطرتها بطريقة خيّرة على حياتهم. ولن يصبح الساسة أكثر نزاهة ما لم يصبح الأميركيون أقل سذاجة. وكلما تسامح المواطنون بمزيد من الأكاذيب، كلما زادت الإساءات التي سيعانون منها.

جرى تعويد الناس على أن يتوقّعوا من الحكومة أكثر مما يتوقّعون من الحرّية. فكم بقي من تعلّق الأميركيين بالحرّية وإخلاصهم لها؟ ربما يوجد من الأميركيين الذين يكرّرون قسم الولاء الآن أكثر مما كان يوجد قبل أن يصبح بوش رئيساً – لكن بات هناك عدد أقل من الأميركيين القلقين بشأن سحق الحكومة لحقوقهم. ربما يوجد المزيد من الأميركيين الذين يلصقون صورة العلم الأميركي على سياراتهم – لكن يوجد عدد أقل من الأميركيين الذين يدعمون حق الناس في معارضة سياسات الحكومة علناً. يوجد المزيد من الأميركيين الذين يحترمون الرئيس – لكن يوجد القليل من الأميركيين الذين يتذكّرون

تحذيرات الآباء المؤسسين بشأن الطبيعة المفسدة للسلطة السياسية.

ليست القضية في تحديد الحزب الذي ينبغي أن يتولّى الحكم، ولكن في ما إذا كان ينبغي على واشنطن كبح جماح الشعب الأميركي. وربما سيجعل مرسوم مواطنة جديد أو أي قانون كاسح في المستقبل، الأميركيين يعون في نهاية الأمر مخاطر من سيكونون مخلّصيهم. إن عجرفة السلطة هي أفضل أمل لبقاء الحرّية.

المصادر

الفصل الأول: المقدمة

1. "Remarks at the Iftaar Dinner," *Public Papers of the Presidents*, October 28, 2003.
2. "President Discusses War on Terrorism," White House Office of the Press Secretary, November 8, 2001.
3. "President's Radio Address," White House Office of the Press Secretary, December 20, 2003.
4. Bob Woodward, "Interview with the President," *Washington Post*, April 22, 2004. (The interview occurred on December 10, 2003.)
5. Dexter Filkins, "Tough New Tactics by U.S. Tighten Grip on Iraq Towns," *New York Times*, December 7, 2003.
6. Ken Auletta, "Fortress Bush; How the White House Keeps the Press under Control," *New Yorker*, January 19, 2004.
7. Shaun Waterman, "Al Qaeda Still Poses Risk to America, Legislators Say," *Washington Times*, January 5, 2004.

الفصل الثاني: أحداث الحادي عشر من سبتمبر التقديس والتورية

1. "Address Before a Joint Session of the Congress on the State of the Union," *Public Papers of the Presidents*, January 29, 2002.
2. Will Lester, "9/11 Images Said Inappropriate by Voters," Associated Press, March 12, 2004.
3. Howard Kurtz and Dan Balz, "TV Ads Portray Bush Tackling Tough Times," *Washington Post*, March 4, 2004.
4. Dan Froomkin, "Ads Raise Issue of Bush Testimony," washingtonpost.com, March 5, 2004.
5. Scot J. Paltrow, "Government Accounts of 9/11 Reveal Gaps, Inconsistencies," *Wall Street Journal*, March 22, 2004.
6. Ibid.
7. Ibid.
8. Ibid.
9. Ibid.
10. Ibid.
11. "Remarks on the Terrorist Attacks at Barksdale Air Force Base, Louisiana," *Public Papers of the Presidents*, September 11, 2001.
12. Bob Woodward, *Bush at War* (New York: Simon & Schuster, 2002), 19.
13. Paltrow, "Government Accounts of 9/11 Reveal Gaps, Inconsistencies."

14. "Statement by the President in His Address to the Nation," White House Office of the Press Secretary, September 11, 2001.
15. Stephen Barr, "Survey Finds Americans Looking Favorably on Government and Its Workers," *Washington Post,* October 11, 2001.
16. Pamela Paul, "Faith in Institutions; Americans Find New Hope in Their Government," *American Demographics,* January 2002.
17. Ibid.
18. R. W. Apple, "Bush Presidency Seems to Gain Legitimacy," *New York Times,* September 16, 2001.
19. Francine Kiefer, "Antiterror War Speeds the Maturing of a President," *Christian Science Monitor,* January 2, 2002.
20. Ibid.
21. Chuck Raasch, "God, Government Both Offer Comfort in These Times of Stress," Gannett News Service, October 18, 2001.
22. Bernard Weinraub, "In Movies, Terrorism Is Making Government Look Good," *New York Times,* October 10, 2001.
23. Tom Shoop, "Bold Government; America Has Regained Its Love of Big Government. But Can the Romance Last?" *Government Executive,* February 2002.
24. Michael Kilian, "Attacks Awakened Nation's Patriotism, Mrs. Bush Says," *Chicago Tribune,* November 9, 2001.
25. Woodward, *Bush at War,* 277.
26. Charles Babington, "Bush: U.S. Must 'Rid the World of Evil,'" *Washington Post,* September 14, 2001.
27. "Remarks by President George W. Bush to Employees of the Federal Bureau of Investigation," Federal News Service, September 25, 2001.
28. "Remarks by the President upon Arrival on the South Lawn," White House Office of the Press Secretary, September 16, 2001.
29. "President Visits Logan High School in Lacrosse," White House Office of the Press Secretary, May 8, 2002.
30. "Remarks to Employees of Albers Manufacturing Company in O'Fallon," *Public Papers of the Presidents,* March 18, 2002.
31. "Remarks on the Citizens Corps in Knoxville," *Public Papers of the Presidents,* April 8 2002.
32. "Remarks at a Dinner for Gubernatorial Candidate Bill Simon in Los Angeles," *Public Papers of the Presidents,* April 29, 2002.
33. "Remarks at a Luncheon for Gubernatorial Candidate Bill Simon in Santa Clara, California," *Public Papers of the Presidents,* April 30, 2002.
34. "Remarks at the Republican Party of Florida Majority Dinner in Orlando, Florida," *Public Papers of the Presidents,* June 21, 2002.
35. "Remarks at East Literature Magnet School in Nashville," *Public Papers of the Presidents,* September 17, 2002.
36. "Investigators Think Terrorist Ordered Crash of Flight 93," Associated Press, August 9, 2003.
37. William Brunch, "Three Minute Discrepancy in Tape," *Philadelphia Daily News,* September 16, 2002.
38. Ibid.
39. Dan Balz and Bob Woodward, "America's Chaotic Road to War," *Washington Post,* January 27, 2002.
40. For detailed outtakes from the joint inquiry's staff reports and initial comprehensive report, see James Bovard, *Terrorism and Tyranny* (New York: Palgrave, 2003), 40–63.
41. "Commissioner: Bush Deliberately Delayed Inquiry Report Until After Iraq War," United Press International, July 28, 2003.

42. "Appendix—Access Limitations Encountered by the Joint Inquiry," Report of the Joint Inquiry into the Terrorist Attacks of September 11th," athttp://news.findlaw.com/usatoday/docs/911rpt/
43. Michael Isikoff, "The Informant Who Lived With the Hijackers," *Newsweek*, September 16, 2002.
44. "Appendix—Access Limitations Encountered by the Joint Inquiry." Quotes in following paragraphs are also from this source.
45. Michael Boyd, "Bureaucracy, Politics, Incompetence . . . Plus a Lot of Drivel," February 2, 2004. Posted at the website of his consulting firm, http://www.aviationplanning.com.
46. Ibid.
47. "The Ad Campaign: A Focus on the President's Leadership," *New York Times*, March 4, 2004.
48. The transcript is available at Limbaugh's website: http://www.rushlimbaugh.com/home/daily/site_030904/content/see_i_told_you_so.guest.html.
49. Breitweiser's comments were posted at http://tomflocco.com/modules.php?name=News&file=article&sid=42.
50. Adam Entous, "Bush Defends His Sept. 11 Ads, Economic Policies," Reuters News Service, March 6, 2004.
51. "Bush's Remarks Following His Cabinet Meeting," Federal News Service, March 23, 2004.
52. Dana Milbank and Walter Pincus, "Declassified Memo Said Al Qaeda Was in U.S.," *Washington Post*, April 11, 2004.
53. "Text: President's Daily Brief on Aug. 6, 2001," *Washington Post*, April 11, 2004.
54. "Bush Plays Down Importance of Pre-9/11 Intelligence Memo," Associated Press, April 12, 2004.
55. "Excerpts—Bush: 'Had I Known, We Would Have Acted,'" *Washington Post*, April 12, 2004.
56. Fred Kaplan, "The Out-of-Towner," *Slate*, April 14, 2004.
57. Walter Pincus, "9/11 Panel Seeks Author of Brief," *Washington Post*, April 13, 2004.
58. Dana Milbank and Mike Allen, "Bush Gave No Sign of Worry in August 2001," *Washington Post*, April 11, 2004.
59. *Ibid.*
60. Quoted in "Clarke: 'White House is Papering Over the Facts,'" CNN.com, March 23, 2004.
61. Staff Statement No. 10, "Threats and Responses in 2001," National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, April 2004.
62. David Johnston and Jim Dwyer, "Pre-9/11 Files Show Warnings Were More Dire and Persistent," *New York Times*, April 18, 2004.
63. Maureen Dowd, "Head Spook Sputters," *New York Times*, April 15, 2004.
64. Kaplan, "The Out-of-Towner."
65. Bradley Graham, "Pentagon Crash Scenario Was Rejected for Military Exercise," *Washington Post*, April 14, 2004.
66. Steve Fainaru, "Clues Pointed to Changing Terrorist Tactics," *Washington Post*, May 19, 2002.
67. Dan Eggen and Dana Milbank, "9/11 Panel Questions Bush and Cheney," *Washington Post*, April 30, 2004.
68. "Bush Says He Answered Every Question from Sept 11 Panel," Agence France Presse, April 29, 2004.
69. Dan Eggen and Dana Milbank, "9/11 Panel Questions Bush and Cheney."
70. Shaun Waterman, "Truth Squad," *American Prospect*, April 2004.
71. Eggen and Milbank, "9/11 Panel Questions Bush and Cheney."
72. "Transcript: 9/11 Commission Hearing," Federal Document Clearing House, April 13, 2004.

73. Ibid.
74. "Text of Bush's Press Conference," Washingtonpost.com, April 13, 2004.
75. Philip Shenon, "Early Warnings on Moussaoui Are Detailed," *New York Times*, October 18, 2002.
76. "The FBI's Handling of the Phoenix Electronic Communication and Investigation of Zacarias Moussaoui Prior to September 11, 2001: Statement of Eleanor Hill," Joint Intelligence Committee investigation, September 24, 2002.
77. "FISA Implementation Failures," Interim Report on FBI Oversight in the 107th Congress by the Senate Judiciary Committee: Senator Patrick Leahy, Senator Charles Grassley, and Senator Arlen Specter, February 2003.
78. Dan Eggen, "Publicizing Arrest Could Have Halted Sept. 11 Hijackers," *Washington Post*, April 17, 2004.
79. Ibid.
80. Philip Shenon and Lowell Bergman, "9/11 Panel Is Said to Offer Harsh Review of Ashcroft," *New York Times*, April 13, 2004.
81. Staff Statement No. 9, "Law Enforcement, Counterterrorism, and Intelligence Collection in the United States Prior to 9/11," National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, April 2004.
82. Staff Statement No. 12, "Reforming Law Enforcement, Counterterrorism, and Intelligence Collection in the United States," National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, April 2004.
83. "Transcript: 9/11 Commission Hearing," Federal Document Clearing House, April 13, 2004.
84. "Attorney General John Ashcroft Testimony before the Commerce, Justice, State and Judiciary Subcommittee of the Senate Appropriations Committee April 1, 2003," Justice Department Office of Public Affairs, April 1, 2003.
85. "Transcript: 9/11 Commission Hearing," Federal Document Clearing House, April 13, 2004.
86. Eric Lichtblau and Charles Piller, "War on Terrorism Highlights FBI's Computer Woes," *Los Angeles Times*, July 28, 2002.
87. Ibid.
88. Staff Statement No. 9, "Law Enforcement, Counterterrorism, and Intelligence Collection in the United States Prior to 9/11."
89. Ibid.
90. Ibid.
91. Ibid.
92. Ibid.
93. "Transcript: 9/11 Commission Hearing," Federal Document Clearing House, April 13, 2004.
94. Staff Statement No. 9, "Law Enforcement, Counterterrorism, and Intelligence Collection in the United States Prior to 9/11."
95. Shenon and Bergman, "9/11 Panel Is Said to Offer Harsh Review of Ashcroft."
96. Ibid.
97. "Transcript: 9/11 Commission Hearing," Federal Document Clearing House, April 13, 2004.
98. Ibid.
99. Eric Lichtblau and David Sanger, "Bush Was Warned of Possible Attack in U.S., Officials Say," *New York Times*, April 10, 2004.
100. "Transcript: 9/11 Commission Hearing," Federal Document Clearing House, April 13, 2004.
101. Maureen Dowd, "Sorry, Right Number," *New York Times*, February 29, 2004.
102. "Extraordinary Measures," *Newsweek*, February 18, 2004.

الفصل الثالث: حرب على الاعتراض؟

1. "Remarks at Concord Middle School in Concord, North Carolina," *Public Papers of the Presidents*, April 11, 2001.
2. "Hearing of the Senate Judiciary Committee—Subject: The Department of Justice and Terrorism," Federal News Service, December 6, 2001.
3. *Free Speech under Fire: The ACLU Challenge to "Protest Zones,"* American Civil Liberties Union, September 23, 2003.
4. Milan Simonich, "Judge Clears Bush Opponent," *Pittsburgh Post-Gazette*, November 1, 2002.
5. Dave Lindorff, "Keeping Dissent Invisible," *Salon*, October 16, 2003.
6. Ibid.
7. Ron Hutcheson, "Protests Tightly Restricted," *Tallahassee Democrat*, February 23, 2003.
8. Editorial, "See No Protest," *St. Petersburg Times*, October 28, 2003.
9. Bruce Rushton, "Hell No, They Won't Go," *Phoenix New Times*, April 23, 2003.
10. Ibid.
11. *Freedom under Fire: Dissent in Post-9/11 America*, American Civil Liberties Union, 2003.
12. "Remarks by the President at Columbia, South Carolina, Welcome," White House Office of the Press Secretary, October 24, 2002.
13. "Protester Brett Bursey, Who Has Been Arrested Again for Protesting Outside of a Free-Speech Zone at a Presidential Appearance," *All Things Considered*, National Public Radio, July 25, 2003.
14. Henry Eichel, "Speech Zone Case Pulls Eyes to S.C.," *Charlotte Observer*, August 31, 2003.
15. Chris Haire, "America is a Free Speech Zone," *MetroBEAT*, October 21, 2003.
16. Eichel, "Speech Zone Case."
17. "Reporter's Notebook," *White House Weekly*, November 12, 2003.
18. Clif LeBlanc, "Critics Say Ruling Threatens Free Speech," *The State* (Columbia, S.C.), January 11, 2004.
19. Henry Eichel, "Restricted Presidential Access Trial Wraps Up," *Charlotte Observer*, November 14, 2003.
20. All statements in this paragraph from http://homepage.ntlworld.com/jksonc/docs/bursey-docket-dsc-03cr309.html#d75. This superb web page was constructed by Charles Judson Harwood, Jr.
21. Henry Eichel, "Bush Protester Gets $500 Fine," *Charlotte Observer*, January 7, 2004.
22. All statements in this paragraph from http://homepage.ntlworld.com/jksonc/docs/bursey-docket-dsc-03cr309.html#d75.
23. Clif LeBlanc, "Bursey Found Guilty," *The State* (Columbia, S.C.), January 6, 2004.
24. Eichel, "Bush Protester Gets $500 Fine."
25. LeBlanc, "Bursey Found Guilty."
26. Ibid.
27. Charles Levendosky, "Keeping the Protesters Out of Sight and out of Hearing," *International Herald Tribune*, November 6, 2003.
28. "Protester Brett Bursey, Who Has Been Arrested Again," *All Things Considered*.
29. "Secret Service Ordered Local Police to Restrict Anti-Bush Protesters at Rallies, ACLU Charges in Unprecedented Nationwide Lawsuit," American Civil Liberties Union press release, September 23, 2003.
30. Mark Riley, "Say What You Like, But Don't Expect Bush to Hear," *Sydney Morning Herald*, October 20, 2003.
31. Mark Phillips, "Presidential Protest Switches from Rowdy Violence to Silent Vigil," *Courier Mail* (Queensland, Australia), October 25, 2003.

32. Adam Harvey, "Mister Untouchable—The Secrets of George Bush's High-Security Visit," *Sunday Telegraph* (Sydney, Australia), October 26, 2003.
33. Jennifer Hewett, "Life Squeezed Out of Choreographed Set Piece," *Australian Financial Review,* October 24, 2003.
34. Patrick Sawer, "Yard Fury over Bush Visit," *Evening Standard* (London), November 10, 2003.
35. "President Bush Discusses Iraq Policy at Whitehall Palace in London," White House Office of Press Secretary, November 19, 2003.
36. "US Urged to Investigate Excessive Use of Force in Iraq Shootings," Agence France Presse, June 18, 2003.
37. Jack Douglas, "U.S. Security Memos Warn of Little Things," *Fort Worth Star-Telegram,* May 25, 2003.
38. Ian Hoffman, Sean Holstege, and Josh Richman, "State Monitored War Protesters," *Oakland Tribune,* May 20, 2003.
39. "Domestic Security Enhancement Act of 2003—Section-by-Section Analysis," Justice Department, January 9, 2003.
40. Michelle Goldberg, "Outlawing Dissent," *Salon,* February 11, 2004.
41. "Remarks of Attorney General John Ashcroft," Justice Department Office of Public Affairs, May 30, 2002.
42. Mark Wagenveld, "25 Years Ago, Before Watergate, a Burglary Changed History," *Philadelphia Inquirer,* March 10, 1996.
43. *COINTELPRO: The FBI's Covert Action Programs against American Citizens,* final report of the Senate Committee to Study Governmental Operations with respect to Intelligence Activities, Book III, April 23 (under authority of the order of April 14), 1976.
44. "Tactics Used During Protests and Demonstrations," *FBI Intelligence Bulletin #89,* October 15, 2003.
45. Ibid.
46. Eric Lichtblau and Charles Piller, "War on Terrorism Highlights FBI's Computer Woes," *Los Angeles Times,* July 28, 2002.
47. "Tactics Used during Protests and Demonstrations."
48. Ibid.
49. Eric Lichtblau, "F.B.I. Scrutinizes Antiwar Rallies," *New York Times,* November 23, 2003.
50. Ibid.
51. Jim Lobe, "FBI Plans for Antiwar Movement Spur Opposition," *Antiwar.com,* November 26, 2003.
52. Nat Hentoff, "J. Edgar Hoover Back at the 'New' FBI," *Village Voice,* December 4, 2003.
53. Lichtblau, "F.B.I. Scrutinizes Antiwar Rallies."
54. *Intelligence Activities and the Rights of Americans,* report of the Senate Select Committee to Study Governmental Operations with Respect to Intelligence Activities, April 14, 1976.
55. "Response to Media Misinterpretation of its Law Enforcement Sensitive Intelligence Bulletin, dated 10/15/2003," Federal Bureau of Investigation, November 25, 2003.
56. Jim Lobe, "Feds Back off Case Targeting Antiwar Activists," *Antiwar.com,* February 11, 2004.
57. Jeff Eckhoff and Mark Seibert, "Fourth Activist in D.M. Ordered to Testify," *Des Moines Register,* February 6, 2004.
58. Lobe, "Feds Back off Case."
59. Ryan J. Foley, "Feds Win Right to War Protesters' Records," Associated Press, February 7, 2004.
60. Janet Elliott, "Presence of Army Agents Stirs Furor," *Houston Chronicle,* February 13, 2004.
61. Eric Allen, "Army Intelligence Agents Inquire about UT Islam Conference," News 8 Austin, February 12, 2004.
62. Robert Block and Gary Fields, "Is Military Creeping into Domestic Spying and Enforcement?" *Wall Street Journal,* March 9, 2004.

63. *COINTELPRO: The FBI's Covert Action Programs.*

الفصل الرابع: الفولاذ الأجوف

1. "Bush Remarks to Los Angeles World Affairs Council," White House Office of the Press Secretary, May 29, 2001.
2. "Address of the President to the Joint Session of Congress," White House Office of the Press Secretary, February 27, 2001.
3. "Remarks by the President to the World Bank," White House Office of the Press Secretary, July 17, 2001.
4. "Remarks on Signing the Trade Act of 2002," *Public Papers of the Presidents,* August 12, 2002.
5. Neil King Jr., and Robert Guy Matthews, "So Far, Steel Tariffs Do Little of What President Envisioned," *Wall Street Journal,* September 13, 2002.
6. Greg Rushford, "Bush Steps in a Steel Trap," *Wall Street Journal,* March 6, 2002.
7. See James Bovard, *The Fair Trade Fraud* (New York: St. Martin's Press, 1991).
8. "Remarks Prior to a Meeting with the Senate Education Working Group and an Exchange with Reporters," *Public Papers of the Presidents,* June 5, 2001.
9. Greg Rushford, "Paul O'Neill's Steel Cover-Up," *Rushford Report,* April 2002. Rushford filed a Freedom of Information Act (FOIA) request for the report. The Treasury Department delayed responding for five months (even though the FOIA requires responses within 20 business days). The bureaucrats finally sent Rushford 84 sanitized pages from the report, with almost all the information blacked out—but only after Bush announced new tariffs.
10. Rushford, "Bush Steps in a Steel Trap."
11. Ron Suskind, *The Price of Loyalty* (New York: Simon & Schuster, 2004), 220.
12. Ibid.
13. Ibid., 216.
14. "President Announces Temporary Safeguards for Steel Industry," White House Office of the Press Secretary, March 5, 2002.
15. "President Bush Welcomes President Mubarak to White House," White House Office of the Press Secretary, March 5, 2002.
16. Greg Rushford, "Pinocchio Bob," *Rushford Report,* April 2002.
17. "Letter to the Speaker of the House and the President of the Senate," *Public Papers of the Presidents,* July 5, 1983.
18. Paula Stern, "VRAs Seen Costly for Steel Users," *American Metal Market,* June 5, 1989.
19. David Tarr and Morris Morke, "Aggregate Costs to the United States of Tariffs and Quotas on Imports: General Tariff Cuts and Removal of Quotas on Automobiles, Steel, Sugar and Textiles," U.S. Federal Trade Commission, 1984.
20. Mike Allen and Jonathan Weisman, "Steel Tariffs Appear to Have Backfired on Bush," *Washington Post,* September 19, 2003.
21. Editorial, "Man of Steel?," *Wall Street Journal,* March 4, 2002.
22. George Will, "Bending for Steel," *Washington Post,* March 7, 2002.
23. Warren Vieth, "Steel Prices Stoke Tariff Backlash," *Los Angeles Times,* June 24, 2002.
24. Neil King, Jr. and Robert Guy Matthews, "U.S. Feels the Pain of Steel Tariffs," *Wall Street Journal,* May 31, 2002.
25. "American Institute for International Steel Calls on Bush Administration to End Steel Tariffs; ITC Report Reveals Tariffs Cost Steel Consumers Over $1 Billion," American Institute for International Steel, press release, September 22, 2003.
26. "Automotive Parts Manufacturers and Other Steel-Consuming Industries Urge Termination of Steel Tariffs," Motor and Equipment Manufacturers Association, press release, October 1, 2003.

27. Alexander's July 17, 2003 speech in the Senate was posted at http://alexander.senate.gov/news/205533.html.
28. Editorial, "Bush's Steel Opening," *Wall Street Journal*, November 11, 2003.
29. Allen and Weisman, "Steel Tariffs Appear to Have Backfired on Bush."
30. "American Institute for International Steel Calls on Bush Administration to End Steel Tariffs."
31. Allen and Weisman, "Steel Tariffs Appear to Have Backfired on Bush."
32. King and Matthews, "So Far, Steel Tariffs Do Little of What President Envisioned."
33. Warren Vieth, "In the End, Bush Was Pressed," *Los Angeles Times*, December 5, 2003.
34. "Statement on Signing the Proclamation to Provide for the Termination of Action Taken with Regard to Imports of Certain Steel Products," *Public Papers of the Presidents*, December 4, 2003.
35. Ibid.
36. Suskind, *The Price of Loyalty*, 220.
37. "Interview with Trevor Kavanagh of the *Sun*," *Public Papers of the Presidents*, November 17, 2003.
38. "Statement on Signing the Proclamation."
39. "Remarks Prior to Discussions with King Abdullah II of Jordan and an Exchange with Reporters," *Public Papers of the Presidents*, December 4, 2003.
40. Vieth, "In the End, Bush Was Pressed."
41. "2002 Annual Report—The Fruits of Free Trade," Federal Reserve Bank of Dallas, 2002.
42. Information available at http://otexa.ita.doc.gov/fr2003/cat349649sg.htm.
43. U.S. International Trade Commission—2004 Tariff Database, available at http://dataweb.usitc.gov/scripts/tariff2004.asp.
44. Kristi Ellis and Scott Malone, "Bush Imparts Quotas on Some China Imports," *WWD*, November 19, 2003.
45. Evelyn Iritani and Warren Vieth, "China Adds Threat to U.S. Trade Tensions," *Los Angeles Times*, November 21, 2003.
46. "The President's News Conference With Prime Minister Tony Blair of the United Kingdom in London," *Public Papers of the Presidents*, November 20, 2003.
47. "Breast Size: Bigger Isn't Always Better," *Arizona Republic*, September 12, 2003.
48. Heather Scott, "US to Impose Safeguards to Stem China Textile Imports," *Main Wire*, November 19, 2003.
49. Edmund L. Andrews, "U.S. Moves to Limit Textile Imports from China," *New York Times*, November 19, 2003.
50. "Message to the Congress Transmitting Notification of Intention to Enter into a Free Trade Agreement with Singapore," *Public Papers of the Presidents*, February 3, 2003.
51. Evelyn Iritani, "Australia Pact a Win for U.S. Farm Interests," *Los Angeles Times*, February 9, 2004.
52. "Bush's 'Economic Coalition of the Willing,'" *Rushford Report*, August 2003.
53. "Proclamation 7564—World Trade Week, 2002," *Public Papers of the Presidents*, May 17, 2002.
54. "Remarks at the Swearing—In Ceremony for Ann M. Veneman as Secretary of Agriculture," *Public Papers of the Presidents*, March 2, 2001.

الفصل الخامس: جريمة الاحتيال 101

1. "Radio Address by the President to the Nation," White House Office of the Press Secretary, March 2, 2002.
2. "Remarks in Johnson City, Texas, Upon Signing the Elementary and Secondary Education Bill," *Public Papers of the Presidents*, April 11, 1965.

3. Abigail Thernstrom and Stephan Thernstrom, *No Excuses: Closing the Racial Gap in Learning* (New York: Simon & Schuster, 2003), 215 .
4. Edward B. Fiske, "Commission on Education Warns 'Tide of Mediocrity' Imperils U.S.," *New York Times*, April 27, 1983.
5. Kirk A. Johnson, Ph.D., and Krista Kafer, "Why More Money Will Not Solve America's Education Crisis," Heritage Foundation, June 11, 2001.
6. "The Nation's Mayors Applaud President Clinton's bold New Initiatives That Will Better Prepare Our Cities for the 21st Century," U.S. Conference of Mayors, press release, February 4, 1999.
7. Richard Lee Colvin, "Experts Attack Math Teaching Programs," *Los Angeles Times*, November 18, 1999.
8. William McGurn, "Philadelphia Dims Edison's Light," *Wall Street Journal*, March 20, 2002.
9. "National Press Club Luncheon with Education Secretary Rod Paige," Federal News Service, September 24, 2003.
10. "Federal Education Funding: Multiple Programs and Lack of Data Raise Efficiency and Effectiveness Concerns," General Accounting Office, November 6, 1997.
11. "Remarks on Submitting the Education Plan to Congress," *Public Papers of the Presidents*, January 23, 2001.
12. "The President's Radio Address," *Public Papers of the Presidents*, July 7, 2001.
13. Andrew Rudalevige, "The Politics of No Child Left Behind," *Education Next*, Fall 2003.
14. Paul Gigot, "Beltway 101: Teddy Takes George to School," *Wall Street Journal*, May 4, 2001.
15. "Remarks at the Summit on the 21st Century Workforce," *Public Papers of the Presidents*, June 20, 2001.
16. "Remarks at Highland Park Elementary School in Landover, Maryland," *Public Papers of the Presidents*, July 7, 2003.
17. "National Press Club Luncheon with Education Secretary Rod Paige," Federal News Service, September 24, 2003.
18. Lawrence A. Uzzell, "Education Reform Fails the Test," *Wall Street Journal*, May 10, 1989.
19. Sam Dillon, "States Cut Test Standards to Avoid Sanctions," *New York Times*, May 22, 2003.
20. Matthew Meritt, "Schools Improve as Standards Go Down," *Star-Gazette* (Elmira, NY), May 21, 2003.
21. Editorial, "Bye-bye, MSPAP, hello, MSA," *Baltimore Sun*, March 5, 2003.
22. Brian Friel, "Making the Grade?" *National Journal*, September 13, 2003.
23. Rosalind S. Helderman and Ylan Q. Mui, "Comparing Schools' Progress Difficult," *Washington Post*, September 25, 2003.
24. Deann Smith, "School board votes to keep test standards," *Kansas City Star*, April 17, 2003.
25. Mike Bowler, "No Complaint Left Unvented," *Baltimore Sun*, March 21, 2004.
26. Thernstrom and Thernstrom, *No Excuses*, 242.
27. Ann Doss Helms, "Top N.C. Students May Be Losing Out," *Charlotte Observer*, January 8, 2004.
28. Alexandra Starr, "Why Johnny Can't Fail," *Business Week*, November 25, 2002.
29. Seanna Adcox, "Educators: AYP Results Misleading," *Post and Courier* (Charleston, S.C.), September 26, 2003.
30. Diane Rado and Darnell Little, "Schools Toying with Test Results," *Chicago Tribune*, September 28, 2003.
31. Adcox, "Educators: AYP Results Misleading."
32. Rado and Little, "Schools Toying with Test Results."

33. "Address before a Joint Session of the Congress on the State of the Union," *Public Papers of the Presidents*, January 20, 2004.
34. Daniel Golden, "Initiative to Leave No Child Behind Leaves Out Gifted," *Wall Street Journal*, December 29, 2003.
35. Ibid.
36. Diana Jean Schemo, "Schools, Facing Tight Budgets, Leave Gifted Programs Behind," *New York Times*, March 2, 2004.
37. Golden, "Initiative to Leave No Child Behind Leaves Out Gifted."
38. Schemo, "Schools, Facing Tight Budgets, Leave Gifted Programs Behind."
39. Dana Milbank, "Bush Urges Wide Use of School Vouchers," *Washington Post*, July 2, 2002.
40. Perry Bacon, "Struggle of the Classes," *Time*, September 22, 2003.
41. Terrence Stutz, "34 Low-Rated Schools Could Lose Students," *Dallas Morning News*, January 7, 2004.
42. Nanette Asimov, "Few Parents Seize Chance to Transfer Schools," *San Francisco Chronicle*, October 9, 2003.
43. Editorial, "No School Left Unpunished," *San Jose Mercury News*, October 20, 2003.
44. Michael Dobbs, "School Choice, Limited Options," *Washington Post*, December 22, 2003.
45. Ibid.
46. Kate Grossman and Art Golab, "Plenty of Grumbling over Reform Law," *Chicago Sun-Times*, December 19, 2003.
47. "Tutoring Services Court Students with Gifts," Associated Press, December 26, 2003.
48. Sam Dillon, "For Children Being Left Behind, Private Tutors Face Rocky Start," *New York Times*, April 16, 2004.
49. Lori Higgins, Chastity Pratt, and Peggy Walsh Sarnecki, "Kids Are Missing Out on Tutoring," *Detroit Free Press*, February 21, 2004.
50. William Howell, "Fumbling for an Exit Key: Parents, Choice, and the Future of No Child Left Behind," Pioneer Institute, 2004.
51. "Remarks on Submitting the Education Plan to Congress," *Public Papers of the Presidents*, January 23, 2001.
52. Phyllis Schafly, "Children Left Behind Despite Bush Education Act," *San Diego Union Tribune*, October, 24, 2003.
53. Erik W. Robelen, "Unsafe Label Will Trigger School Choice," *Education Week*, October 23, 2002.
54. Diane Stepp, "Police See Increase in School Crime," *Atlanta Journal-Constitution*, February 12, 2004.
55. Sam Dillon, "Threshold for Dangerous Schools Under New Law Is Too High, Critics Say," *New York Times*, September 28, 2003.
56. John J. Sanko, "Dangerous 'Schools Bill Clears Committee," *Rocky Mountain News*, April 15, 2004.
57. "Persistently Dangerous Schools: No Child Left Behind Update," Research and Educational Services, New York State United Teachers, August 12, 2003.
58. Elissa Gootman, "List of 'Dangerous' Schools Lists Few, Puzzling Many," *New York Times*, August 19, 2003.
59. Amy Hetzner and Sarah Carr, "Few Schools May Be Called Dangerous," *Milwaukee Journal Sentinel*, June 23, 2003.
60. Greg Toppo, "'Persistently Dangerous,'" *USA Today*, March 10, 2003.
61. Laura Diamond, "School Not a 'Danger' Despite Safety Record," *Florida Times-Union* (Jacksonville, FL), October 11, 2003.
62. Editorial, "State's Safe School Definition Is Laughable," *Sacramento Bee*, July 21, 2003.

63. Editorial, "Tell Truth on School Crime," *Los Angeles Times*, July 11, 2003.
64. Duke Helfand, "School Danger Narrowly Defined," *Los Angeles Times*, July 8, 2003.
65. Ibid.
66. Scott Stephens, "'Dangerous' Label Scares Educators," *Cleveland Plain Dealer*, July 27, 2003.
67. "Schools Not 'Persistently Dangerous' Despite Danger," Associated Press, November 9, 2003.
68. Jake Wagman, "No School Is Likely to Meet Definition of 'Persistently Dangerous;' State Panel Planned It that Way," *St. Louis Post Dispatch*, April 17, 2003.
69. Charles J. Dean, "No Alabama Schools Persistently Dangerous," *Birmingham News*, December 8, 2003.
70. Erik W. Robelen, "Unsafe Label Will Trigger School Choice," *Education Week*, October 23, 2002.
71. Nirvi Shah, "No School in Fla. Expected to Make 'Unsafe' List," *Palm Beach Post*, June 8, 2003.
72. Duke Helfand, "School Danger Narrowly Defined," *Los Angeles Times*, July 8, 2003.
73. Erik W. Robelen, "States Report Few Schools as Dangerous," *Education Week*, September 24, 2003.
74. "States Decide How Dangerous is Too Dangerous, Few Schools Labeled," *School Violence Alert*, September 04, 2003.
75. Jennifer K. Covino, "Fighting Danger," District Administrator, January 2004.
76. Anjetta McQueen, "Report Derides Education in Texas," Associated Press, October 24, 2000.
77. Kate Snow, "Bush Hopes to Bring Texas Education Agenda to National Level," Cable News Network, September 1, 2000.
78. Sarah Schmidt, "Measuring Up," *National Post* (Canada), November 19, 2002.
79. Todd Gillman, "Houston Dropout Rate Questions Bedevil Paige," *Dallas Morning News*, September 14, 2003.
80. Zanto Peabody, Julie Mason, and Alan Bernstein, "Paige's Methods at HISD Reassessed," *Houston Chronicle*, August 3, 2003.
81. Lou Dubose, "Beyond Belief," *LA Weekly*, September 19, 2003.
82. Sydney Schanberg, "Bush's New Federal Math Leaves Kids Far Behind." *Village Voice*, September 23, 2003.
83. Michael Dobbs, "Education 'Miracle' Has a Math Problem," *Washington Post*, November 8, 2003.
84. Diana Jean Schemo, "For Houston Schools, College Claims Exceed Reality," *New York Times*, August 28, 2003.
85. Melanie Markley, "Turning a Paige," *Houston Chronicle*, January 19, 2001.
86. Dobbs, "Education 'Miracle' Has a Math Problem."
87. Sarah Schmidt, "Measuring Up."
88. Zanto Peabody, "Tests Show HISD 'Achievement Gap' Back," *Houston Chronicle*, July 24, 2003.
89. Ibid.
90. Karen Brandon, "Critics Call into Question Success of Texas Schools," *Chicago Tribune*, March 5, 2001.
91. Todd J. Gillman, "Houston Dropout Rate Questions Bedevil Paige," *Dallas Morning News*, September 14, 2003.
92. "National Press Club Luncheon with Education Secretary Rod Paige," Federal News Service, September 24, 2003.
93. Daniel Golden, "Initiative to Leave No Child Behind Leaves Out Gifted," *Wall Street Journal*, December 29, 2003.
94. "National Press Club Luncheion with Education Secretary Rod Paige," Federal News Service, September 24, 2003.

95. "Remarks of Secretary Paige before The American Enterprise Institute," Department of Education Office of Public Affairs, January 7, 2004.
96. Thernstrom and Thernstrom, *No Excuses*, 13.
97. John Welbes, "Minnesota Worst in U.S. for Black-White Test Gap," *St. Paul Pioneer Press*, August 14, 2003.
98. Thernstrom and Thernstrom, *No Excuses*, 14.
99. Stuart Taylor Jr., "Stuck at the Racial Gap," *Legal Times*, October 27, 2003.
100. Thernstrom and Thernstrom, *No Excuses*, 84.
101. Nathan Glazer, "Will Anything Work?," *New Republic*, October 13, 2003.
102. Thernstrom and Thernstrom, *No Excuses*, 126.
103. Ibid., 143.
104. Rona Marech, "Why Do Black Students Lag Behind?" *San Francisco Chronicle*, February 5, 2001.
105. Courtland Milloy, "A Challenging Analysis of Black America," *Washington Post*, March 21, 2003.
106. Paul Peterson, "Ticket to Nowhere," *Education Next*, Spring 2003.
107. Ibid.
108. "Bush: Reading the 'New Civil Right,'" United Press International, April 3, 2002.
109. Amy Goldstein, "Bush Outlines education Sequel," *Washington Post*, April 3, 2003.
110. "President Announces Early Childhood Initiative," White House Office of the Press Secretary, April 2, 2002.
111. Thernstrom and Thernstrom, *No Excuses*, 221.
112. "Address Before a Joint Session of the Congress on the State of the Union," *Public Papers of the Presidents*, January 20, 2004.
113. "Remarks to the United States Conference of Mayors," *Public Papers of the Presidents*, January 23, 2004.
114. Michael A. Fletcher, "Education Law Reaches Milestone Amid Discord," *Washington Post*, January 8, 2003.
115. Kirk A. Johnson and Krista Kafer, "Why More Money Will Not Solve America's Education Crisis," Heritage Foundation, June 11, 2001.
116. Stuart Butler, "The Folly of an Education Spending Race," Heritage Foundation, February 24, 1999.
117. "U.S. Education: Less Bang for Buck," Associated Press, September 16, 2003.
118. Rod Paige, "More Spending Is Not Answer," *USA Today*, January 10, 2003.
119. "No Education Funding Left Behind," *Washington Post*, October 24, 2003.
120. Dan Balz, "House Republicans' Ratings on Education Are Slipping, Pollster Says," *Washington Post*, April 22, 2002.
121. Mike Allen, "Bush Touts 9% Rise in Funds for Poor Students," *Washington Post*, January 5, 2003.
122. Memo from Rep. Deborah Pryce and Rep. John Boehner to members of House Republican Conference, Subject: "Education Outreach and Communications," January 27, 2004.
123. "National Press Club Luncheon with Education Secretary Rod Paige," Federal News Service, September 24, 2003.
124. See, for instance, James S. Coleman and Thomas Hoffer, *Public and Private High Schools* (New York: Basic Books, 1987).
125. Isabel Lyman, "Home Schooling and Histrionics," Cato.org, May 31, 2000.
126. Jay Mathews and Rosalind S. Helderman, "Educators Decry Law's Intrusion, Not Its Cost," *Washington Post*, February 9, 2004.
127. Diana Jean Schemo, "14 States Ask U.S. to Revise Some Education Law Rules," *New York Times*, March 25, 2004.

128. Robert Pear, "Education Chief Calls Union 'Terrorist,' Then Recants," *New York Times,* February 24, 2004.

الفصل السادس: أمريكوربس والإصلاح الأخلاقي

1. "Remarks in a Discussion on Community Service in Philadelphia, Pennsylvania," *Public Papers of the Presidents,* March 12, 2002.
2. "Remarks by President Bush at 2002 'Congress of Tomorrow' Republican Retreat Luncheon," White House Office of the Press Secretary, February 1, 2002.
3. "President Discusses War on Terrorism," White House Office of the Press Secretary, November 8, 2001.
4. James Bovard, *Feeling Your Pain: The Explosion and Abuse of Government Power in the Clinton-Gore Years* (New York: Palgrave, 2000), 7–25.
5. See, for instance, "Remarks at Vandenberg Elementary School in Southfield," *Public Papers of the Presidents,* May 6, 2002, and "Remarks at the Iowa State Fair in Des Moines, Iowa," *Public Papers of the Presidents,* August 14, 2002. During the 1990s, conservative congressmen were furious when Clinton would refer to AmeriCorps members as volunteers.
6. See the comments of Corporation for National and Community Service chief executive officer David Eisner, "Urban Institute Forum: Volunteer Management Capacity," Federal News Service, February 18, 2004.
7. Public Meeting of the Board of Directors of the Corporation for National and Community Service, Washington, D.C., September 9, 1999.
8. Les Lenkowsky, "Sowing the Seeds of Trust," Corporation for National and Community Service, October 26, 2001.
9. "Gun Locks Will be Given Out," *Times-Picayune* (New Orleans), January 19, 2002.
10. Garrett Ordower, "Americorps Volunteers Preserve Farm," *Chicago Daily Herald,* October 27, 2003.
11. "New Highway Name Honors Sacajawea," *Idaho Falls Post Register,* January 31, 2004.
12. Rachel Tuinstra, "Gay Youth Invited to First 'Pink Prom' in Snohomish County," *Seattle Times,* May 1, 2004.
13. John Monahan, "Students Study Super Bowl Sewage Surge," *Telegram & Gazette,* January 18, 2002.
14. Brian Meyer, "Volunteers to Help Undo Winter's Wrath," *Buffalo News,* February 7, 2002.
15. News First Online, KOAA-TV, Colorado Springs/Pueblo, March 2, 2004.
16. Marti Davis, "Program's Aim is to Provide Fresh Vegetables to Needy," *Knoxville News-Sentinel,* February 20, 2002.
17. Editorial, "Give Smoking Survey a Chance," *Wisconsin Rapids Daily Tribune* (Wisconsin Rapids, WI), May 11, 2004.
18. "Communities in Schools making progress in Cabell County," *Herald-Dispatch* (Huntington, W.Va.), November 30, 2003.
19. "Puppet Shows Teach Children Fire Safety," *State Journal-Register* (Springfield, IL), March 6, 2004.
20. Robert C. Gabordi, "Citizen-Times Staff Breaking the Rules to Help Stop Child Abuse," *Asheville Citizen-Times* (North Carolina), March 28, 2004.
21. "AmeriCorps Helps Congress Build America," States News Service, March 26, 2004.
22. Sara Harvey, "AmeriCorps Group Learns Lessons in Ambler Class," *Greenville News* (Greenville, S.C.), March 4, 2004.
23. Angelia Davis, "AmeriCorps Crew Pushes Forward with Mission," *Greenville News,* January 22, 2004 .

24. "Executive Order 13331—National and Community Service Programs," *Public Papers of the Presidents*, February 27, 2004.
25. Fiscal Year 2004 Budget, Performance and Management Assessments, "AmeriCorps," Office of Management and Budget, February 2003. at http://www.whitehouse.gov/omb/budget/fy2004/pma.html.
26. Office of Management and Budget, "Other Independent Agencies Part Assessments," February 2004.
27. General Accounting Office, "National Service Programs: Two AmeriCorps Programs' Funding and Benefits," February 2000.
28. "Remarks in a Discussion on Community Service in Philadelphia, Pennsylvania," *Public Papers of the Presidents*, March 12, 2002.
29. "President Thanks Leaders for Commitment to Service," White House Office of the Press Secretary, December 10, 2002.
30. "Fact Sheet: President Bush Celebrates USA Freedom Corps One-Year Anniversary," White House Office of the Press Secretary, January 30, 2003.
31. "The National Service Trust: Internal Control Weaknesses," Corporation for National and Community Service Office of Inspector General Report 03–007, July 24, 2003.
32. U.S. General Accounting Office, "Preliminary Observations on the National Service Trust and AmeriCorps," April 10, 2003.
33. Editorial, "The AmeriCorps Follies," *Wall Street Journal*, July 30, 2003.
34. David Skinner, "Loving AmeriCorps to Death," *Slate*, June 20, 2003.
35. Ibid.
36. John Bridgeland, "Let Volunteer Corps Help Out Even More," *The Baltimore Sun*, October 30, 2003.
37. Christopher Lee, "$411,655 in Bonuses at AmeriCorps's Parent Agency Decried," *Washington Post*, August 15, 2003.
38. Ibid.
39. "Mr. President: 'Please Be a Citizen, Not a Spectator on AmeriCorps Funding'," PR Newswire, July 25, 2003.
40. Sasha Talcott, "Quality of Life at Stake in AmeriCorps Funding, Mayor Says," *Boston Globe*, July 19, 2003.
41. "Newsweek Guest Essay: Senator John McCain," PR Newswire, September 7, 2003.
42. John McCain, "Putting the 'National' in National Service," *Washington Monthly*, November 2001.
43. E. J. Dionne, "Save AmeriCorps, Mr. President," *Washington Post*, June 27, 2003.
44. Press Release, "Chairman Walsh Statement against Additional FY'03 Funding to Cover AmeriCorps Mismanagement," Office of Rep. James Walsh, July 10, 2003.
45. "President's 2005 Budget Would Engage Record Number of Americans in Service," Corporation for National Service, February 2, 2004.
46. "Executive Order 13331—National and Community Service Programs," *Public Papers of the Presidents*, February 27, 2004.
47. "Address Before a Joint Session of the Congress on the State of the Union," *Public Papers of the Presidents*, January 29, 2002.
48. "Remarks in a Discussion on Community Service in Philadelphia, Pennsylvania," *Public Papers of the Presidents*, March 12, 2002.
49. Dana Milbank, "Should History Record the Unvarnished Bush?" *Washington Post*, April 16, 2002.
50. "Special Supplement: The Full Text of Clinton's FY 1995 Budget Submitted to Congress Feb. 7, 1994. Analytical Perspectives: Generational Accounting," *Daily Report for Executives*, February 10, 1994, d90.
51. Susan J. Ellis, "The Wrong Way to Encourage Volunteerism," *Chronicle of Philanthropy*, February 21, 2002.

52. "A Call to Service," White House, 2002.
53. Editorial, "What Is Operation TIPS?" *Washington Post*, July 14, 2002.
54. Adam Clymer, "Worker Corps to Be Formed To Report Odd Activity," *New York Times*, July 26, 2002
55. "President's Radio Address," White House Office of the Press Secretary, December 20, 2003.
56. "Fact Sheet: USA Freedom Corps Celebrates Two-Year Anniversary," White House Office of the Press Secretary, January 29, 2004.
57. Ian Wilhelm, "Stepping Up to Serve Charity," *Chronicle of Philanthropy*, January 8, 2004.
58. "Volunteering in the United States, 2003 Technical Note," Bureau of Labor Statistics, December 2003.
59. Author interview with BLS analyst Stephanie Borass, May 24, 2004.
60. "Volunteering in the United States, 2003."
61. "Giving and Volunteering," Independent Sector, 2001.
62. Thomas Kostigen, "Volunteerism Rise as Financial Gifts Slip," *CBS MarketWatch*, October 14, 2002 .
63. "A New Definition for Volunteering and Giving Among the 45+ Population Finds Thirty Percent Are More Inclined to Volunteer Since 9/11," American Associated of Retired Persons, November 18, 2003.
64. Siobhan Gorman, "Shaken, Not Stirred," *National Journal*, September 13, 2003.
65. Editorial, "The AmeriCorps Follies," *Wall Street Journal*, July 30, 2003.
66. Editorial, "More AmeriCorps Follies," *Wall Street Journal*, August 7, 2003.

الفصل السابع: الإخفاق الزراعي التام لبوش

1. Editorial, "Making Hay," *The New Republic*, May 9, 2002.
2. See data on large family farms at http://www.ers.usda.gov/Data/farmfinancialmgmt/typlbal.htm. Most of the "farms" included in the government's official definition are gentleman farmers, hobby farmers, or "tax farmers."
3. Richard E. Cohen and Corine Hegland, "Farm Bill Winners and Losers," *National Journal*, May 11, 2002.
4. David Rogers, "House GOP Plans a Farm-Spending Bill That Would Clean Out Budget Surpluses," *Wall Street Journal*, September 7, 2001.
5. Elizabeth Becker, "White House Criticizes Republican Farm Bill," *New York Times*, October 4, 2001.
6. Elizabeth Becker, "Bush Gives Tight-Fisted Support to Bigger Farm Subsidies," *New York Times*, November 29, 2001.
7. Environmental Working Group. www.ewg.org/farm/findings.php.
8. Editorial, "Prairie Plutocrats," *Wall Street Journal*, February 1, 2002.
9. Mark Arax and Eric Bailey, "Some Farmers Growing Rich on Government Crop Subsidies," *Los Angeles Times*, June 10, 2002.
10. Brian M. Riedl and John E. Frydenlund, "At the Federal Trough: Farm Subsidies for the Rich and Famous," Heritage Foundation, November 26, 2001. (This report was based in part on research by the Environmental Working Group).
11. John Lancaster, "Farm Aid Benefits Lawmakers," *Washington Post*, September 1, 2001.
12. Editorial, "Farm Foolery," *Wall Street Journal*, January 22, 2002.
13. See James Bovard, *The Farm Fiasco* (San Francisco: ICS Press, 1989).
14. Press Release, "Carnahan Urges Farm Bill Conferees to Protect Rice and Cotton Farmers," Office of Sen. Jean Carnhan, February 20, 2002.
15. Press Release, "Ag Talk—House and Senate Farm Bill Negotiations," Office of Rep. Charles Stenholm, March 8, 2002.

16. See I Kings 3:16–27.
17. Press Release, "Excerpts from Sen. Lugar's Floor Statement on the Farm Bill," Office of Sen. Richard Lugar, May 7, 2002.
18. Jeff Flake, "Bloat Watch," *Wall Street Journal,* May 2, 2002.
19. Ibid.
20. Philip Brasher, "Critics Decry Farm Bill Price Tag," Associated Press, May 7, 2002.
21. Richard E. Cohen and Corine Hegland, "Farm Bill Winners and Losers," *National Journal,* May 11, 2002.
22. Mike Allen, "Bush Signs Bill Providing Big Farm Subsidy Increases," *Washington Post,* May 14, 2002.
23. Ibid.
24. Ibid.
25. "Remarks by the President Upon Signing the Farm Bill," Office of the White House Press Secretary, May 13, 2002.
26. Greg Ip, "Federal Reserve Report Shows Rich Dominate 'Investor Class,'" *Wall Street Journal,* January 23, 2003.
27. "Capitol Hill Hearing Testimony, House Agriculture Committee, State of Dairy Industry, Testimony of Constance Tipton of the International Dairy Foods Association," Federal Document Clearing House Congressional Testimony, May 20, 2003.
28. Dan Morgan, "GOP Rejects Move To Alter Farm Bill," *Washington Post,* July 12, 2002.
29. Roger Thurow and Scott Kilman, "U.S. Subsidies Create Cotton Glut That Hurts Foreign Cotton Farms," *Wall Street Journal,* June 26, 2002.
30. "USDA Needs to Better Ensure Protection of Highly Erodible Cropland and Wetlands," General Accounting Office, April 2003.
31. "Remarks at Mount Rushmore National Memorial in Keystone, South Dakota," *Public Papers of the Presidents,* August 15, 2002.
32. Aaron Lukas, "A Sticky State of Affairs," *National Review Online,* February 12, 2004.
33. Ibid.
34. Ibid.
35. "Milk powder supplies flood storage space," Associated Press, June 30, 2002.
36. "Capitol Hill Hearing Testimony, House Agriculture Committee, State of Dairy Industry, Testimony of Constance Tipton of the International Dairy Foods Association," Federal Document Clearing House Congressional Testimony, May 20, 2003.
37. Press Release, "National Dairy Council—3-A-Day of Dairy Battles Calcium Crisis in America," National Dairy Council, February 24, 2003.
38. Michael Doyle, "Dairy Farmers Claim Federal Policy Aggravates Woes," *Modesto Bee,* May 21, 2003.
39. Ibid.
40. "Capitol Hill Hearing Testimony, House Agriculture Committee, State of Dairy Industry, Testimony of Constance Tipton of the International Dairy Foods Association," Federal Document Clearing House Congressional Testimony, May 20, 2003.
41. "2002 Annual Report—The Fruits of Free Trade," Federal Reserve Bank of Dallas, 2002.
42. "Remarks by the President at Milwaukee, Wisconsin Welcome Klotsche Center," Office of the White House Press Secretary, August 14, 2002.
43. See "Congressional Decision Needed on Necessity of Federal Wool Program," General Accounting Office, 1982.
44. James Bovard, "This Farm Program Is Just Plain Nuts," *Wall Street Journal,* August 30, 1995.
45. Dan Morgan, "Subsidies Boosted In Farm Bill Deal," *Washington Post,* April 27, 2002.
46. Roger Thurow and Scott Kilman, "U.S. Subsidies Create Cotton Glut That Hurts Foreign Cotton Farms," *Wall Street Journal,* June 26, 2002.

47. Amadou Toumani Touré and Blaise Compaoré, "Your Farm Subsidies Are Strangling Us," *New York Times*, July 11, 2003.
48. Warren Vieth, "U.S. Exports Misery to Africa With Farm Bill," *Los Angeles Times*, May 27, 2002.
49. Greg Rushford, "What Really Happened in Cancun," *Rushford Report*, October 2003.
50. Ibid.
51. "Changes Made to Market Access Program, but Questions Remain on Economic Impact," General Accounting Office, April 1999.
52. "Fact Sheet: Market Access Program," U.S. Department of Agriculture, June 2003.
53. Farm Security and Rural Investment Act of 2002, Public Law No. 107–171, May 13, 2002.
54. "Remarks at the World Pork Expo in Des Moines, Iowa," *Public Papers of the Presidents*, June 7, 2002.
55. Editorial, *New York Times*, July 21, 1930.

الفصل الثامن: الإنفاق بوصفه رعاية

1. Editorial, "Crying Wolfensohn," *Wall Street Journal*, March 6, 2002.
2. "Remarks on Compassionate Conservatism in San Jose, California," *Public Papers of the Presidents*," April 30, 2002.
3. George Gedda, "Rebirth for U.S. Foreign Aid Program," *Seattle Post-Intelligencer*, February 16, 2003.
4. "75 percent of foreign aid to Bangladesh lost in corruption: study," Agence France Presse, March 29, 2003.
5. Allan H. Meltzer and Bruce Rich, "World Bank Drain," *Washington Times*, January 13, 2003.
6. Basildon Peta, "Africa's Leaders 'Stole $140bn'," *Independent* (UK), June 14, 2002.
7. Marian L. Tupy, "Aiding Is Not Abetting," *National Review* Online (www.nationalreview.com), February 19, 2004.
8. Laurence Davison, "Kicking Tires around the world," MAR/Hedge October 2003.
9. Lael Brainard, "Compassionate Conservatism Confronts Global Poverty," *Washington Quarterly*, Spring 2003.
10. "How to Prevent the Millennium Challenge Account from Becoming Like Traditional Foreign Aid," Heritage Foundation, July 14, 2003.
11. William Easterly, "The World Bank, the IMF, and the Poor," *Economic Intuition*, Summer 2001.
12. Aleberto Alesina and Beatrice Weder, "Do Corrupt Governments Receive Less Foreign Aid?," National Bureau of Economic Research Working Paper No. 7108, May 1999.
13. Alberto Alesina and Beatrice Weder, "Do Corrupt Governments Receive Less Foreign Aid?" *American Economic Review*, 2002.
14. P. T. Bauer, *Reality and Rhetoric* (Cambridge: Harvard University Press, 1984), p. 104.
15. Paul Blustein, "Bush Seeks Foreign Aid Boost; Plan Counters Overseas Critics," *Washington Post*, March 15, 2002.
16. Martha Brant, "West Wing Story: Bush and Bono," *Newsweek* Web Exclusive, March 20, 2002.
17. Elisabeth Bumiller, "Diplomatic Two-Steps In Latin America Trip," *New York Times*, March 25, 2002.
18. Ibid.
19. "Interview With Radio Programas de Peru," *Public Papers of the Presidents*, March 20, 2002.
20. Elisabeth Bumiller, "Bush, in Monterrey, Speaks of Conditional Global Aid," *New York Times*, March 23, 2002.

21. "Remarks to the United Nations Financing for Development Conference in Monterrey, Mexico," *Public Papers of the Presidents*, March 22, 2002.
22. Ibid.
23. Paul Blustein, "Bush Shift on Foreign Aid Strengthens U.S. Position at Summit," *Washington Post*, March 16, 2002.
24. "Spreading Democracy, Defending Freedom Are Bush's Goals, Rice Says; Outlines Administration Foreign Policy in Lecture at Reagan Library," White House Office of the Press Secretary, February 26, 2004.
25. "Countries Eligible for New U.S. Aid to Be Selected in May; Those Selected May Submit Funding Proposals, State's Larson Says," State Department Office of Public Affairs, March 10, 2004.
26. "Interview with Latin American and American Spanish Language Journalists," *Public Papers of the Presidents*, March 19, 2002.
27. "Interview with African Journalists," *Public Papers of the Presidents*, October 2, 2003 (italics added).
28. "Countries Eligible for New U.S. Aid to Be Selected in May" (italics added).
29. "Chief Israeli Prosecutor Files Recommendation in Sharon Corruption Scandal," Agence France Presse, March 28, 2004.
30. For complaints about Egyptian corruption, see, for instance, Acil Tabbara, "World Bank urges Egypt to Speed Up Reform to Attract Investment," Agence France Presse, December 3, 2003.
31. "Musharraf Asks Foreign Banks to Return Pakistan's 'Looted Wealth,'" Agence France Presse, April 22, 2004.
32. "Remarks at the Inter-American Development Bank," *Public Papers of the Presidents*, March 14, 2002.
33. William Easterly, "The Failure of Development," *Financial Times*, July 4, 2001.
34. William Easterly, "Tired Old Mantras at Monterrey," *Wall Street Journal*, March 18, 2002.
35. Jon Sawyer, "U.S. Wrestles with Notion that Massive Aid Can Stop Terrorism," *St. Louis Post-Dispatch*, December 3, 2001.
36. Harold Brumm, "Aid, Policies, and Growth: Bauer Was Right," *Cato Journal*, Fall 2003.
37. The website for the HUD Office of Inspector General, provides ample evidence of HUD debacles.
38. "Proclamation 7685—National Homeownership Month, 2003," *Public Papers of the Presidents*, June 16, 2003.
39. Richard W. Stevenson, "Bush Visits Pennsylvania to Promote Homeowning," *New York Times*, March 16, 2004.
40. Brian Collins, "HUD Taking Another Look at Downpayment Assistance Programs," *National Mortgage News*, December 2, 2002. Also, Gloria Irwin, "Programs 'gift' down payments," *Akron Beacon Journal*, August 24, 2003.
41. "New Study of Claims on FHA Loans with Down Payment Gifts," *Mortgage Banking*, November 1, 2003.
42. "A Home Of Your Own: Expanding Opportunities for All Americans," White House Office of the Press Secretary, June 17, 2002.
43. Cory Reiss, "House Passes Harris' First Bill," *Sarasota Herald-Tribune*, October 2, 2003.
44. Posting by congressional staffer Norm Singleton, LewRockwell.com Blog, December 16, 2003.
45. "Remarks by the President at Signing of the American Dream Downpayment Act," White House Office of the Press Secretary, December 16, 2003.

46. Ibid.
47. David E. Sanger, "Bush Calls Transformed Area a Model Program for Housing," *New York Times*, June 18, 2002.
48. "Speaker Hastert Touts Law Closing the Homeownership Gap for Minorities," U.S. Newswire, October 1, 2003.
49. Brian Collins, "Homeownership Rate Hits New Record High," *National Mortgage News*, February 9, 2004.
50. "Remarks to the United States Conference of Mayors," *Public Papers of the Presidents*, January 26, 2004.
51. "President Calls on Senate to Pass American Dream Downpayment Act—Remarks by the President on Housing and the Economy," White House Office of the Press Secretary, October 15, 2003 (italics added).
52. Albert R. Karr, "Fed Study Challenges Notion of Bias against Minorities in Mortgage Lending," *Wall Street Journal*, January 26, 1995.
53. Cindy Loose, "Racial Disparity Found in Credit Rating," *Washington Post*, September 21, 1999.
54. "Remarks in a Discussion on Health Care Access," *Public Papers of the Presidents*, March 16, 2004.
55. Julie Kosterlitz, "Home Sweet Home?" *National Journal*, March 6, 2004.
56. "Dismantling the Barriers to Homeownership," White House Office of the Press Secretary, March 26, 2004.
57. Lew Sichelman, "Bush to Offer Zero Down FHA Loan," *Realty Times*, January 20, 2004.
58. Lew Sichelman, "Bush to Offer Zero Down FHAs," *National Mortgage News*, January 26, 2004.
59. Ibid. (italics added).
60. Julie Kosterlitz, "Home Sweet Home?" *National Journal*, March 6, 2004.
61. Daniel Taylor, "Zero Down, Then What?" *Baltimore Sun*, February 22, 2004.
62. D'Vera Cohn, "For Lower-Income Buyers, A Surge in Homeownership," *Washington Post*, December 24, 2002.
63. Lew Sichelman, "Bush to Offer Zero Down FHAs" (italics added).
64. Ibid. (italics added).
65. William Lilley III and Timothy B. Clark, "Federal Programs Spur Abandonment of Housing in Major Cities," *National Journal*, January 1, 1972.
66. *Congressional Record*, April 29, 1975, p. 12267.
67. "Families HUD Abandoned," National Training and Information Center, May 2002.
68. Inez Killingsworth, "FHA, Turning an American Dream into a Neighborhood Nightmare," National Housing Institute, July 2002.
69. Ron Paul, "Compassionate Conservatives' American Dream," LewRockwell.com, October 1, 2003. (Reprint of Paul's statement for the Congressional Record).
70. Julie Kosterlitz, "Home Sweet Home?" *National Journal*, March 6, 2004.
71. http://www.truthandpolitics.org/comp-fed-outlays.php.
72. John F. Dickerson, "Can We Afford All This?" *Time Magazine*, December 8, 2003.
73. "Remarks at the Engelwood Neighborhood Center in Orlando," *Public Papers of the Presidents*, November 13, 2003.
74. Robert Novak, "Hammering Fellow Republicans," *Washington Post*, November 27, 2003.
75. "As GOP Wary of Medicare Number, Frist Unconcerned," National Journal's Congress Daily, January 30, 2004.
76. Robert Pear, "Medicare Law's Costs and Benefits Are Elusive," *New York Times*, December 9, 2003.

77. Tony Pugh, "Bush Administration Ordered Medicare Plan Cost Estimates Withheld," Knight Ridder Newspapers, March 11, 2004.
78. Amy Goldstein, "HHS Actuary Feels Bush Aide Put Hold on Medicare Data," *Washington Post*, March 19, 2004.
79. Sheryl Gay Stolberg and Robert Pear, "Mysterious Fax Adds to Intrigue over the Medicare Bill's Cost," *New York Times*, March 18, 2004.
80. Sheryl Gay Stolberg, "Senate Democrats Claim Medicare Chief Broke Law," *New York Times*, March 19, 2004.
81. Vicki Kemper, "Medicare Secrecy Inquiry Is Silenced," *Los Angeles Times*, April 2, 2004.
82. Tony Pugh, "Report: Medicare Official Defied Court Rulings," *Knight Ridder Newspapers*, May 3, 2004.
83. Stolberg and Pear, "Mysterious Fax Adds to Intrigue."
84. "Remarks at the Engelwood Neighborhood Center in Orlando," *Public Papers of the Presidents*, November 13, 2003.
85. http://www.ncpa.org/pub/ba/ba463/.
86. "Ron Paul on Medicare Plunder," *Texas Straight Talk*, November 25, 2003.
87. Jon Frandsen, "Bush, GOP Leaders Work Furiously to Save Medicare Bill," Gannett News Service, November 22, 2003.
88. Jonathan E. Kaplan, "'Me too, pal,' Says Bush, Hanging Up," *The Hill*, December 3, 2003.
89. Ibid.
90. "Remarks Following a Meeting with Congressional Leaders," *Public Papers of the Presidents*, November 17, 2003.
91. "Remarks on the 38th Anniversary of Medicare," *Public Papers of the Presidents*, July 30, 2003.
91. Ana M. Aizcorbe, Arthur B. Kennickell, and Kevin B. Moore, "Recent Changes in U.S. Family Finances: Evidence from the 1998 and 2001 Survey of Consumer Finances," *Federal Reserve Bulletin*, January 2003.
93. Brian M. Riedl and William W. Beach, "New Medicare Drug Entitlement's Huge New Tax on Working Americans," Heritage Foundation, July 30, 2003.
94. "Remarks on the 38th Anniversary of Medicare."
95. Robert Pear, "White House's Medicare Videos Are Ruled Illegal," *New York Times*, May 20, 2004.
96. Ibid.
97. Amy Goldstein and Helen Dewar, "GOP Still Seeking Afterglow of Vote on Drug Benefits," *Washington Post*, February 29, 2004.
98. Amy Goldstein, "Dire Report on Medicare Finances," *Washington Post*, March 24, 2004.
99. Ibid.
100. Ibid.
101. Edmund L. Andrews and Robert Pear, "Entitlement Costs Are Expected to Soar," *New York Times*, March 19, 2004.
102. Deroy Murdock, "Kill the Medicare Drug Law," Scripps Howard News Service, April 3, 2004.
103. Jennifer Warner, "Support Dwindling for New Medicare Law," WedMD, April 2, 2004.
104. Goldstein and Dewar, "GOP Still Seeking Afterglow of Vote on Drug Benefits."
105. Wickard v. Filburn, 317 U.S. 111 (1942).
106. Mike Allen and Kathy Sawyer, "Return to Moon May Be on Agenda," *Washington Post*, December 5, 2003
107. "Address of the President to the Joint Session of Congress," White House Office of the Press Secretary, February 27, 2001.

الفصل التاسع: المكاسب السياسية لعقوبة لا جدوى منها

1. www.issues2000.org/George_W__Bush_Drugs.htm.
2. Terry Robinson and Kent Berridge, "Addiction," *Annual Review of Psychology*, January 2003.
3. "Terror Alert," *PBS NewsHour*, February 7, 2003.
4. "DEA, USMS Venture Busts Head Shops in Nationwide Sweep," *Marshals Monitor* (U.S. Marshals Service), March 2003.
5. Ibid.
6. "Remarks of Attorney General John Ashcroft, 'Operation Pipe Dreams,'" Department of Justice, February 24, 2003
7. Dean Kuipers, "Tommy Chong's New Joint," *San Diego City Beat*, December 10, 2003.
8. Editorial, "Reefer Madness; Ridding America of Bongs Shows Wrong Priorities," *Pittsburgh Post-Gazette*, March 5, 2003.
9. Torsten Ove, "Delay Requested in Chong Term," *Pittsburgh Post-Gazette*, October 16, 2003.
10. "Actor-Comedian Tommy Chong to Stay in Prison While Awaiting Appeal," Associated Press, October 29, 2003.
11. Jacob Sullum, "Tainted by Drugs; The War on Pipes and Dancing," *Reason*, June 2003.
12. Yuval Shavit, "Sales Still High for Ithaca Head Shops," *Cornell Daily Sun*, October 8, 2003.
13. Corey Fram, "DEA Visit to Potsdam Part of Ongoing Probe, 'Fact Finding Mission," *Watertown Daily Times* (New York), October 29, 2003.
14. Ellis Henican, "Limbaugh in the Shadow of His Own Words," *Newsday*, October 3, 2003.
15. Dana Milbank, "Novak Leak Column Has Familiar Sound," *Washington Post*, October 7, 2003.
16. "U.S. Rep. Ron Paul's Comments on the Persecution of Pain Doctors," *DrugSense Weekly*, February 20, 2004.
17. Frank Owen, "The DEA's War on Pain Doctors," *Village Voice*, November 5, 2003.
18. Marc Kaufman, "Worried Pain Doctors Decry Prosecutions," *Washington Post*, December 29, 2003.
19. Owen, "The DEA's War on Pain Doctors."
20. Ronald Fraser, "The DEA's Disastrous War against Pain-Treating Drugs," *Roanoke Times*, November 2, 2003.
21. Kaufman, "Worried Pain Doctors Decry Prosecutions."
22. Cited in Sally Satel, "Limbaugh's Addiction Blurs Benefits of Drug," *York Daily Record* (Penn.), November 16, 2003.
23. Owen, "The DEA's War on Pain Doctors."
24. Jane Spencer, "Crackdown on Drugs Hits Chronic-Pain Patients," *Wall Street Journal*, March 16, 2004.
25. "National D.A.R.E. Day, 2002," *Public Papers of the Presidents*, April 10, 2002.
26. "National D.A.R.E. Day, 2003," *Public Papers of the Presidents*, April 9, 2003.
27. "National D.A.R.E. Day 2004," White House Office of the Press Secretary, April 7, 2004.
28. www.surgeongeneral.gov/library/youthviolence/chapter5/sec4.html.
29. Panel on Juvenile Crime: Prevention, Treatment, and Control, Committee on Law and Justice, and Board on Children, Youth, and Families, National Research Council, and Institute of Medicine, *Juvenile Crime, Juvenile Justice* (Washington: National Academy Press, 2001).

30. Lenny Savino, "D.A.R.E. Program Said Ineffective," *Detroit Free Press*, September 6, 2001.
31. General Accounting Office, "Youth Illicit Drug Use Prevention: DARE Long-Term Evaluations and Federal Efforts to Identify Effective Programs," January 16, 2003.
32. Ibid.
33. "Address before a Joint Session of the Congress on the State of the Union," *Public Papers of the Presidents*, January 20, 2004.
34. Chuck McCutcheon, "At Urging of Drug Czar, Schools Look at Wider Drug Testing—But Cautiously," *Newhouse News Service*, January 14, 2004.
35. Marsha Rosenbaum, "No 'Silver Bullet,'" *AlterNet*, January 28, 2004.
36. "Some Schools Testing Students for Tobacco Use," Join Together Online, October 8, 2002.
37. Dana Milbank and Mike Allen, "Many Gaps in Bush's Guard Records; Released Papers Do Not Document Ala. Service," *Washington Post*, February 14, 2004.
38. Rosenbaum, "No 'Silver Bullet.'"
39. Sylvia A. Smith, "Drug War's Finances Probed," *Journal Gazette* (Fort Wayne, Ind.), February 16, 2003.
40. "U.S. Representative Ernest Istook (R-Okla.) Holds Hearing on Office of National Drug Policy and Youth Anti-Drug Ads," *FDCH Political Transcripts*, June 20, 2002.
41. Damon Chappie, "Move Would Let Drug Czar Campaign," *Roll Call*, May 22, 2003.
42. Ibid.
43. "ONDCP Reauthorization Becomes Lightning Rod for Controversy," *Alcoholism & Drug Abuse Weekly*, June 9, 2003.
44. Peter Wallsten and Phil Long, "Judge: In Rehab, Privacy Laws Apply," *Miami Herald*, October 1, 2002.
45. Doris Bloodsworth and Pedro Ruz Gutierrez, "Judge Shuts Down Investigation of Noelle Bush," *Orlando Sentinel*, October 1, 2002.
46. Wallsten and Long, "Judge: In Rehab, Privacy Laws Apply."
47. Mike Schneider, "Judge: Drug Rehab Center Does Not Have to Cooperate in Case against Jeb Bush's Daughter," Associated Press, October 1, 2002.
48. Wallsten and Long, "Judge: In Rehab, Privacy Laws Apply."
49. Arianna Huffington, "A Crack House Divided," Alternet.Org, September 16, 2002.
50. Michelle Goldberg, "For Noelle Bush, a Different Kind of Justice," *Salon*, September 20, 2002. Goldberg notes that 20,000 people were convicted of drug felonies in Florida in 2000, and a third of them were served time.
51. Mike Schneider, "Noelle Bush to Serve 10 Days in Jail for Drug Program Violations," Associated Press, October 18, 2002.
52. Wallsten and Long, "Judge: In Rehab, Privacy Laws Apply."
53. Stephen Heath, "Unmoved by Tears," *Bradenton Herald* (Florida), May 7, 2002.
54. "Township with Dearth of Jobs, Sewer Lines Eagerly Awaits New Prison," Associated Press, July 3, 2000.
55. The headline was cited in a letter to the editor a few weeks later. See Bill Harper, "Prison Growth Shameful," *Lexington Herald-Leader*, August 11, 2001.
56. Bill Sizemore, "Drugs, Not Violence, Are the Fuel for Prison," *Virginian-Pilot* (Norfolk, Va.), June 6, 2001.
57. Fox Butterfield, "States Easing Stringent Laws on Prison Time," *New York Times*, September 2, 2001.
58. James Bovard, "Pork Barrel Prisons: Who Profits from the War on Drugs?" *Playboy*, February 2002.
59. Nicholas Kulish, "Counted in Census, Convicts Bring Funds to Small Towns," *Wall Street Journal*, August 9, 2001.

60. Frances Robles, "Bolivian Growers Want to Reverse Coca-Eradication," *Miami Herald*, October 29, 2003.
61. Kevin G. Hall, "Bolivian Farmers Use Bombs, Traps to Thwart Anti-Drug Troops," *Sun News* (Myrtle Beach, S.C.), February 9, 2004.
62. Duncan Campbell, "Washington Threatens to Cut Aid If Coca-Growers' Leader Becomes His Country's New President," *Guardian* (U.K.), July 15, 2002.
63. Sebastian Rotella and Natalia Tarnawiecki, "U.S. Role in Peru Plane Downing Adds to Mystery," *Los Angeles Times*, April 22, 2001.
64. James Risen, "Interruption of Effort to Down Drug Planes Is Disclosed," *New York Times*, January 8, 2004.
65. "U.S. Says Mexican Marijuana, Opium Poppy Production Goes Up," Associated Press, April 6, 2004.
66. Christopher Johnson, "Deaths Rise in Thailand's Anti-Drug War," *Japan Today*, March 7, 2003.
67. Alan Sipress, "Thailand's Drug War Leaves Over 1,000 Dead," *Washington Post*, March 9, 2003.
68. Pasuk Phongpaichit and Chris Baker, "Slaughter in the Name of a Drug War," *NewYork Times*, May 24, 2003.
69. "A U.S. State Dept. Look at the War On Drugs," *The Nation* (Thailand), February 27, 2004.
70. Seth Mydans, "Thais Blame Police for Deadly War on Drugs," *New York Times*, April 8, 2003.
71. Amy Kazmin, "Human Rights Alarm Over Bloody Drugs Crackdown," *Financial Times*, December 27, 2003.
72. Meryam Dabhoiwala, Researcher, Asian Legal Resource Center. Available at www.article2.org/mainfile.php/0203/84/.
73. "Arrest Your Friends, Minister Tells Governors," *Phuket Gazette* (Thailand), March 6, 2003.
74. Ibid.
75. Meryam Dabhoiwala, "A Chronology of Thailand's War on Drugs," Asian Legal Resource Centre.
76. Amy Kazmin and William Barnes, "Thailand Hails Victory in War on Dealers," *Financial Times*, May 1, 2003.
77. Robert Horn and Ban Rai, " The Killing Season," *Time Asia*, March 10, 2003.
78. Meryam Dabhoiwala, ""A Chronology of Thailand's War on Drugs."
79. Vijay Joshi, "Thai Premier Denies Killings in Drug War," Associated Press, May 7, 2003.
80. "Fact Sheet: Major Non-NATO Ally (MNNA) Status for Thailand," U.S. Embassy, Bangkok Thailand, October 2003.
81. "Joint Statement between the United States of America and the Kingdom of Thailand," *Public Papers of the Presidents*, June 11, 2003.
82. Editorial, "PM Thaksin's Politics of Total Supremacy," *The Nation* (Thailand), June 15, 2003.
83. "Thai Government Denies Being Blacklisted by US As Drug State," Xinhau News Agency, September 18, 2003.
84. "Remarks at the Royal Thai Army Headquarters in Bangkok," *Public Papers of the Presidents*, October 27, 2003.
85. Nirmal Ghosh, "Thai Police Launch 'Final' Blitz on Drugs," *Straits Times* (Singapore), November 30, 2003.
86. Nirmal Ghosh, "Thaksin Declares Victory in War on Drug Trade," *Straits Times* (Singapore), December 2, 2003.
87. John Aglionby, "The War on YAA-BAA," *Guardian* (U.K.), December 4, 2003.

88. "Royal Message: King Wants Drug Toll Explained," *The Nation* (Thailand), December 5, 2003.
89. "Drug-War Deaths: 'Police Have Dragged Feet,'" *The Nation* (Thailand), December 7, 2003.
90. Kazmin, "Human Rights Alarm over Bloody Drugs Crackdown."
91. "Thai Rights Commissioner Concerned over Thousands of Drug-War Arrests," Agence France Presse, December 11, 2003.
92. Amy Kazmin, "Amnesty Denounces 'Murder Spree' in Thai War on Drugs," *Financial Times*, November 7, 2003.
93. www.state.gov/g/inl/rls/nrcrpt/2003/vol1/html/29830.htm.
94. For an analysis of state terrorism, see Bovard, *Terrorism & Tyranny*, pp. 225–240.
95. "Patterns of Global Terrorism - 2003," State Department Office of the Coordinator for Counterterrorism, April 29, 2004.
96. Mary Longmore, "Thailand's War on Drugs Pushes Supplies into Cambodia, Laos, India," *The Nation* (Thailand), May 9, 2003.
97. "Thaksin to Lead New War on Drugs," *Straits Times* (Singapore), February 29, 2004.
98. "Another Drug War during School Break," *The Nation* (Thailand), February 29, 2004.
99. "National D.A.R.E. Day 2004," White House Office of the Press Secretary, April 7, 2004.
100. "Press Availability with Asa Hutchinson, Director, Drug Enforcement Agency," Federal News Service, August 20, 2001.

الفصل العاشر: عندما تعمل الحكومة في الخفاء

1. "Remarks at Oak Mountain State Park in Birmingham, Alabama," *Public Papers of the Presidents*, June 25, 2001.
2. Cited in "'Every Thing Secret Degenerates': The FBI's Use of Murderers as Informants," House Government Reform Committee, November 2003.
3. "Memorandum on the Congressional Subpoena for Executive Branch Documents," *Public Papers of the Presidents*, December 12, 2001 (italics added).
4. Glen Johnson, "Bush Halts Inquiry of FBI and Stirs Up a Firestorm," *Boston Globe*, December 14, 2001.
5. Robert Novak, "The Arrogance of Power," *Washington Post*, January 21, 2002.
6. "Opening Statement of Chairman Dan Burton - Committee on Government Reform" - "The History of Congressional Access to Deliberative Justice Department Documents," Federal News Service, February 6, 2002.
7. "'Every Thing Secret Degenerates': The FBI's Use of Murderers as Informants," House Government Reform Committee, November 2003.
8. Fox Butterfield, "Used Killers as Informants, Report Says," *New York Times*, November 21, 2003.
9. Alexander Bolton, "House GOP Challenges Bush on Records' Gag," *The Hill*, April 24, 2002.
10. "Remarks of Attorney General John Ashcroft," Justice Department Office of Public Affairs, May 30, 2002.
11. Editorial, "The Ethics of Deceit," *Las Vegas Review Journal*, December 24, 1997.
12. Phyllis Schlafly, "Secrecy is a Losing Ploy," Copley News Service, March 13, 2002.
13. Timothy W. Maier, "Bush Team Thumbs Its Nose at FOIA," *Insight on the News*, April 29, 2002.
14. Neely Tucker, "Suit Versus Cheney Is Dismissed," *Washington Post*, December 10, 2002.

15. John Heilprin, "Judge Says Bush Administration's View of Executive Privilege is Too Expansive," Associated Press, July 12, 2002.
16. "Cheney's Energy Task Force Is Told to Turn Over Papers," Associated Press, October 17, 2002.
17. Neely Tucker, "Judge Orders White House Papers' Release," *Washington Post*, October 18, 2002.
18. Ibid.
19. "Judges Question Bush Administration's Attempt to Block Lawsuit against Cheney," *San Jose Mercury News*, April 17, 2003.
20. "Supreme Court to Hear Bush Appeal on Energy Secrets," Sierra Club, December 15, 2003.
21. "Statement of Mark Corallo, Director of Public Affairs, Regarding the Supreme Court's Grant of Certiorari in the National Energy Policy Development Group Case," Justice Department Office of Public Affairs, December 15, 2003.
22. Linda Greenhouse, "Administration Says a 'Zone of Autonomy' Justifies Its Secrecy on Energy Task Force," *New York Times*, April 25, 2004.
23. Ibid.
24. Ibid.
25. "Oral Arguments in the Case of Vice President Richard Cheney versus U.S. District Court for the District of Colombia, Re: Vice President Cheney's Energy Task Force Proceedings," Federal News Service, April 27, 2004.
26. David G. Savage, "Justices Appear to Support Cheney Task Force Secrecy," *Los Angeles Times*, April 28, 2004.
27. "Late Night Political Humor," *The Frontrunner*, April 29, 2004.
28. "Prepared Remarks of Attorney General John Ashcroft World Economic Forum at Davos, Switzerland," Justice Department Office of Public Affairs, January 22, 2004.
29. Shelly Strom, "Freedom of Info Attack Directed from the Top," *Business Journal of Portland*, May 10, 2002.
30. http://www.fas.org/sgp/clinton/reno.html
31. http://www.usdoj.gov/oip/annual_report/2001/01foiapg7.htm
32. Attorney General John Ashcroft, "Memorandum on the Freedom of Information Act," Justice Department Office of Public Affairs, October 12, 2001.
33. Christopher Lee, "Agencies Fall Behind on Information Requests," *Washington Post*, September 28, 2002.
34. Ibid.
35. Linda Gasparello, "Survey Finds Mixed Agency Response to Ashcroft and Card Memos," *White House Weekly*, April 15, 2003.
36. "Freedom of Information Act: Agency Views on Changes Resulting from New Administration Policy," General Accounting Office, September 3, 2003.
37. *Detroit Free Press, et al., v. John Ashcroft*, No. 02–1437, 2002 FED App. 0291P, August 26, 2002.
38. Josh Meyer, "U.S. Ordered to Disclose Names of Detainees in Sept. 11 Inquiry," *Los Angeles Times*, August 3, 2002.
39. Charles Lane, "Secrecy Allowed On 9/11 Detention," *Washington Post*, January 13, 2004.
40. Ibid.
41. Ibid.
42. "Summary of Annual FOIA Reports for Fiscal Year 2002," U.S. Department of Justice, September 3, 2003.
43. Chuck McCutcheon, "What's the Problem? Sorry, That's Classified," Newhouse News Service, May 26, 2003.
44. Carl M. Cannon, "For the Record," *National Journal*, January 12, 2002.
45. Jonathan Turley, "An Odious Roadblock to History," *Los Angeles Times*, May 5, 2002.

46. Adam Clymer, "Government Openness at Issue as Bush Holds onto Records," *New York Times*, January 3, 2003.
47. "Press Availability with President Bush," White House Office of the Press Secretary, November 2, 2001.
48. "Press Briefing by Ari Fleischer," White House Office of the Press Secretary, November 1, 2001.
49. Linda Gasparello, "House Moves to Rescind Bush Order on Papers," *White House Weekly*, April 30, 2002.
50. Jonathan Turley, "An Odious Roadblock to History."
51. Cannon, "For the Record."
52. Ibid.
53. Ibid.
54. Charles Lewis, "Freedom of Information Under Attack," Center for Public Integrity, 2002.
55. Adam Clymer, "House Panel Seeks Release of Presidential Papers," *New York Times*, October 10, 2002.
56. "Clinton to Release Papers Years Ahead of Schedule," *American Libraries*, March 1, 2003.
57. Dana Milbank and Mike Allen, "Release of Documents Is Delayed," *Washington Post*, March 26, 2003.
58. Bruce Craig, "NCH Washington Update," National Coalition for History, April 16, 2004.
59. Sheryl Gay Stolberg and Felicia Lee, "Bush Nominee for Archivist Is Criticized for His Secrecy," *New York Times*, April 20, 2004.
60. George Lardner, "Bush Picks Weinstein as Archivist," *Washington Post*, April 20, 2004.
61. http://www.constitution.org/cons/virg1798.htm.
62. "Attorney General Ashcroft Transcript News Conference with FBI Director Mueller Regarding Terrorist Tapes," Justice Department Office of Public Affairs, January 17, 2002.
63. "Remarks to Employees at The Timken Company in Canton, Ohio," *Public Papers of the Presidents*, April 24, 2004.
64. "Text of Bush's Press Conference," Washingtonpost.com, April 13, 2004.
65. Jim Hoagland, "The Limits of Lying," *Washington Post*, March 21, 2002.
66. David Sarasohn, "It's None of Your Business, America," Newhouse News Service, March 11, 2002.

الفصل الحادي عشر: تصرّفات في المطارات تثير الضحك

1. "TSA Displays Many Deadly Weapons Confiscated At Airports," *Bulletin's Frontrunner*, August 29, 2003. For an extensive discussion of TSA, see James Bovard, *Terrorism and Tyranny* (New York: Palgrave, 2003), 169–206.
2. "Box Cutters Still Bypass Airport Security," ABCNews.com, September 13, 2003.
3. Ibid.
4. "Efforts to Measure Effectiveness and Address Challenges: Statement of Cathleen A. Berrick, Director Homeland Security and Justice Issues," General Accounting Office, November 5, 2003.
5. Chris Strohm, "TSA Falls Short in Evaluating Aviation Security Programs," *Government Executive Magazine*, November 5, 2003.
6. "Uncle Sam Wants You," CBS News, March 4, 2002.
7. "Transportation Security Administration's Checked Baggage Screener Training and Certification: A Letter Report," Department of Homeland Security Office of Inspector General, August 29, 2003.
8. Ibid.

9. Audrey Hudson, "Airport Screeners' Tests Assailed," *Washington Times*, October 10, 2003.
10. "TSA Intelligence Lapses Exposed by 'Box Cutter Kid,'" *Airport Security Report*, November 5, 2003.
11. Sara Kehaulani Goo and David Snyder, "Student Charged in Airport Scheme," *Washington Post*, October 21, 2003.
12. "TSA Intelligence Lapses Exposed by 'Box Cutter Kid.'"
13. Ibid.
14. Ibid.
15. Kehaulani Goo and Snyder, "Student Charged in Airport Scheme."
16. "Mark Hatfield, Transportation Security Administration, Discusses Nathaniel Heatwole's Breaches and Changes Being Made," *Today Show*, NBC News Transcripts, October 21, 2003.
17. "TSA Intelligence Lapses Exposed by 'Box Cutter Kid.'"
18. Julie Hirschfeld Davis, "Box-Cutter 'Sting' Has Admirers on Capitol Hill," *Baltimore Sun*, October 22, 2003.
19. Sara Kehaulani Goo, "TSA to Check Plane Inspections," *Washington Post*, October 22, 2003.
20. Brian Witte, "Charge Reduced for Student Who Hid Box Cutters on Planes," Associated Press, April 13, 2004.
21. "Woman Eludes Security at Midway Airport," Associated Press, August 3, 2003.
22. "Breach Report," *Airport Security Report*, August 12, 2003.
23. "Breach Report," *Airport Security Report*, December 3, 2003.
24. "Breach Report," *Airport Security Report*, January 14, 2004.
25. Ibid.
26. Ibid.
27. "Breach Report," *Airport Security Report*, January 28, 2004.
28. Stacey Stowe, "Knife in Trash Can Leads to Connecticut Airport Evacuation," *New York Times*, January 21, 2004.
29. "Hartford Airport Briefly Evacuated after Discovery of 'Cutting Instrument,'" Associated Press, January 20, 2004.
30. "Suspect X-ray Delays Flights at T.F. Green," *Providence Journal*, January 28, 2004.
31. "Security Breach Spurs Airport Near Capital to Evacuate 200," *Orlando Sentinel*, February 11, 2004.
32. Mitchel Maddux, "False Alarm Clears Terminal at Newark Airport," *The Record* (Bergen County, N.J.), February 20, 2004.
33. "Security Breach Delays Flights," *Orange County Register* (Calif.), March 27, 2004.
34. "Airport Evacuated In Security Breach," *Albuquerque Journal* (New Mex.), April 2, 2004.
35. Jeff Ristine and Joe Hughes, "Rescreenings Hold up Lindbergh Departures," *San Diego Union-Tribune*, April 3, 2004.
36. Stephen Kiehl, "Security Breach at BWI is Probed," *Baltimore Sun*, April 6, 2004.
37. Denver Airport Concourse Sealed Off When FBI Agent Misplaces Gun," TBO.com, October 4, 2003.
38. "Prohibited Weapons Dominate Threats at Airports Worldwide," *Airport Security Report*, January 14, 2004.
39. See, for instance, "Airport Security Screener Charged with Stealing Cash from Bag," Associated Press, July 10, 2003.
40. Roddy Stinson, "Big Wad of Cash Could Trigger 'Seizures' at Airport," *San Antonio Express-News* (Tex.), December 2, 2003.
41. "Prepared Remarks of Attorney General John Ashcroft—Press Briefing with FBI Director Mueller, FBI Headquarters," U.S. Department of Justice, September 27, 2001.

42. James Bovard, *Lost Rights: The Destruction of American Liberty* (New York: St. Martin's, 1994), 10–17.
43. "TSA Takes Heat for Background Check Miscues," *Access Control & Security Systems*, February 11, 2004.
44. Philip Shenon, "Report Faults Lax Controls on Screeners At Airports," *New York Times*, February 6, 2004.
45. "Airport Screener Sentenced for Stealing Jewelry from Baggage," Associated Press, April 13, 2004.
46. "Breach Report," *Airport Security Report*, December 17, 2003.
47. "Security Scare: LAX Terminal Evacuated," CNN.com, April 17, 2004.
48. Dylan Rivera, "Package Concerns Close Airport Checkpoint," *Portland Oregonian*, January 6, 2004.
49. Helen Kennedy, "Airport Security Rubs It In," *Daily News*, January 13, 2004.
50. "Breach Report," *Airport Security Report*, December 3, 2003.
51. "TSA Intelligence Lapses Exposed by 'Box Cutter Kid.'"
52. "Box Cutters Still Bypass Airport Security," ABCNEWS.com, September 13, 2003.
53. Sara Kehaulani Goo, "U.S. Is Slow to Upgrade Airport Security Systems," *Washington Post*, December 8, 2003.
54. Laura Parker, "Weapons in Luggage Will Now Bring Hefty Fines," *USA Today*, February 19, 2004.
55. Mary Lou Pickel, "Silverware Rules Relaxed for Airlines," Cox News Service, September 19, 2003.
56. Federal Register, February 25, 2002, p. 8344. (The regulation was promulgated on February 17, 2002.)
57. "Prohibited Weapons Dominate Threats At Airports Worldwide," *Airport Security Report*, January 14, 2004.
58. Laura Parker, "Weapons in Luggage Will Now Bring Hefty Fines."
59. Joe Sharkey, "Airport Hurdles and the Nonflying Nuns," *New York Times*, March 2, 2004.
60. Keith Alexander, "Expect Airport Security Delays This Summer," *Washington Post*, May 18, 2004.
61. Alan Levin, "Lawmakers Add Pressure to Let Pilots Have Guns," *USA Today*, May 3, 2002.
62. Jonathan D. Salant, "Emergency Number for Air Passengers Considered," *Memphis Commercial Appeal*, May 20, 2002.
63. Mark Murray, "Air Marshals Train to Tackle Terrorism," *National Journal*, June 4, 2002.
64. See Bovard, *Terrorism and Tyranny*, pp. 190–194.
65. Blake Morrison, "Air Marshals' Skills Doubted," *USA Today*, May 24, 2002.
66. See, for instance, Jennifer Ginsberg, "Yeager Screeners Miss Gun; Hand Search Failed to Detect Forgotten Firearm in Carry-on," *Charleston Gazette* (W. Va.), April 14, 2004.
67. Richard Simon and Ricardo Alonso-Zaldivar, "Senate Approves Arming Pilots," *Los Angeles Times*, September 6, 2002.
68. Tracy Price, "Where Are the Armed Pilots?" *Washington Times*, December 12, 2003.
69. Sara Kehaulani Goo, "TSA Faulted for Restricting Information," *Washington Post*, October 10, 2003.
70. Ibid.
71. Jeff Johnson, "TSA's Email Threat 'Last Straw' for Congressman," CNSNews.com, January 26, 2004.
72. Denise Marois, "TSA E-Mail Prompts Ire on Hill Over FFDO Program," *Aviation Daily*, January 29, 2004.
73. Author interview with pilot who wished to remain anonymous, February 4, 2004.
74. Audrey Hudson, "Few Commercial Pilots Apply for Firearm Training," *Washington Times*, February 4, 2004.

75. Ibid.
76. Johnson, "TSA's Email Threat 'Last Straw' for Congressman."
77. Leslie Miller, "Pilots Say Government Regulations Discouraging Them from Carrying Guns in Cockpit," Associated Press, March 12, 2004.
78. Chris Woodyard and Marilyn Adams," Hot Time for Flying Leads to Security Delays," *USA Today*, June 30, 2003.
79. "Overtaxed Checkpoints Cause Problems at Major Airports," *The Bulletin's Frontrunner*, June 30, 2003.
80. "TSA's Performance Fuels Critics of Its Security Role," *Airport Security Report*, July 16, 2003.
81. Sara Kehaulani Goo, "Air Travelers Should Plan for Long Holiday Lines, TSA Says," *Washington Post*, November 6, 2003.
82. Eric Gillin, "For Air Travelers, a Happy Thanksgiving," TheStreet.com, December 5, 2003.
83. Steve Tetreault, "Action on Airport Lines Promised," *Las Vegas Review-Journal*, February 19, 2004.
84. Chris Jones, "Mess at McCarran: Airport Cures also Have to Wait," *Las Vegas Review-Journal*, February 18, 2004.
85. Gregory Richards, "Clark Says Comments about TSA Taken the Wrong Way," *Florida Times-Union* (Jacksonville), April 8, 2004.
86. Todd J. Gillman, "Airports Weigh Private Security; Long Lines Prompt Unhappiness with Government Screening," *Dallas Morning News*, March 26, 2004.
87. Sara Kehaulani Goo, "Screening Easier for Air Travelers," *Washington Post*, January 15, 2004.
88. "Aviation Security: Passenger and Baggage Screening; Testimony by: Ms. Cathleen Berrick, Director, Homeland Security and Justice Division, U.S. General Accounting Office," Federal Document Clearing House Congressional Testimony, February 12, 2004.
89. Ibid.
90. Sara Kehaulani Goo, "Contractors Complain of TSA Limits," *Washington Post*, November 21, 2003.
91. Ibid.
92. "Private Screening Projects Lack Flexibility, Executives Say," *Airport Security Report*, December 3, 2003.
93. "Efforts to Measure Effectiveness and Address Challenges: Statement of Cathleen A. Berrick, Director Homeland Security and Justice Issues," General Accounting Office, November 5, 2003.
94. Ken Kaye, "Airports Consider Going Back to Private Screeners," *Sun-Sentinel* (Fort Lauderdale, Fla.), February 15, 2004.
95. Tom Ramstack, "Federal Screeners May Get the Gate," *Washington Times*, March 25, 2004.
96. "Airports to Receive Provisions for Private Screening Firms," *Airport Security Report*, May 5, 2004.
97. "Panel I of a Hearing of the Subcommittee on Aviation of the House Committee on Transportation and Infrastructure; Subject: Airport Screener Privatization Program," Federal News Service, April 22, 2004.
98. Editorial, "Money Well Spent?" *Washington Post*, May 2, 2004.
99. "Panel I of a Hearing of the Subcommittee on Aviation."
100. Ibid.
101. "Mark Hatfield Jr. of the Transportation Security Administration Discusses Airport Security," NBC News Transcripts *(Today Show)*, April 23, 2004.
102. "Proclamation 7559—National Defense Transportation Day and National Transportation Week, 2002," *Public Papers of the Presidents*, May 10, 2002.

103. Leslie Miller, "Screener Shortages Troubling Airports," Associated Press, February 12, 2004.
104. Quoted at his website, http://www.aviationplanning.com/.

الفصل الثاني عشر: جون أشكروفت، ملك "الحرّية المنظّمة"

1. "Prepared Remarks of Attorney General Ashcroft at the Federalist Society National Convention," Justice Department Office of Public Affairs, November 15, 2003.
2. "Justice: From the Ashes of 9/11: Big Bad John," *National Journal*, January 25, 2003.
3. John Ashcroft, "Welcoming Big Brother," *Washington Times*, August 12, 1997.
4. "Committee: Senate Judiciary; Headline: War Against Terrorism; Testimony by: John Ashcroft, Attorney General," Federal Document Clearing House Congressional Testimony, March 4, 2003.
5. Siobhan Gorman, "The Ashcroft Doctrine," *National Journal*, December 21, 2002.
6. "John Ashcroft; the US Attorney General Talks About His Job and Himself," CBS News Transcripts, June 29, 2003.
7. "Remarks of Attorney General John Ashcroft on Protecting Life and Liberty—Memphis, Tennessee," Justice Department Office of Public Affairs, September 18, 2003.
8. Quoted in Federalist Paper #84. See Alexander Hamilton, James Madison, John Jay, *The Federalist Papers* (New York: New American Library, 1961 [originally published in 1787]), p. 512.
9. Federal News Service, "Senate Judiciary Committee Hearing on War on Terrorism," December 6, 2001 (italics added).
10. "The September 11 Detainees: A Review of the Treatment of Aliens Held on Immigration Charges in Connection with the Investigation of the September 11 Attacks," Justice Department Office of Inspector General, June 2003.
11. Richard A. Serrano, "Ashcroft Denies Wide Detainee Abuse," *Los Angeles Times*, October 17, 2001.
12. Neil A. Lewis, "Detentions After Attacks Pass 1,000, U.S. Says," *New York Times*, October 30, 2001.
13. "News Conference with Attorney General Ashcroft," Justice Department Office of Public Affairs, November 27, 2001.
14. Federal News Service, "Senate Judiciary Committee Hearing on War on Terrorism."
15. *County of Riverside v. McLaughlin*, 500 U.S. 44 (1991).
16. "The September 11 Detainees: A Review of the Treatment of Aliens Held."
17. Jess Bravin and Gary Fields, "Report Criticizes U.S. Detentions of Illegal Aliens after Sept. 11," *Wall Street Journal*, June 3, 2003.
18. Ibid.
19. "Ashcroft: Detentions Broke No Laws," United Press International, June 5, 2003.
20. David Sarasohn, "Patriot Act Powers Send Up a Red Flag," *Sunday Oregonian*, July 20, 2003.
21. "Prepared Remarks of Attorney General Ashcroft—'The Proven Tactics in the Fight against Crime,'" Justice Department Office of Public Affairs, September 15, 2003.
22. "Supplemental Report on September 11 Detainees' Allegations of Abuse at the Metropolitan Detention Center in Brooklyn, New York," Justice Department Office of Inspector General, December 2003.
23. Ibid.
24. Dan Eggen, "Tapes Show Abuse of 9/11 Detainees," *Washington Post*, December 19, 2003.

25. "Statement of Mark Corallo, Director of Public Affairs on the Inspector General's Report," Justice Department Office of Public Affairs, December 18, 2003.
26. Attorney General Ashcroft Speaks about the Patriot Act—Prepared remarks to the American Enterprise Institute," Justice Department Office of Public Affairs, August 19, 2003
27. For a detailed explanation of Carnivore, see James Bovard, *Terrorism & Tyranny*, pp. 133–37.
28. Dan Eggen and Susan Schmidt, "Data Show Different Spy Game Since 9/11," *Washington Post*, May 1, 2004.
29. Ibid.
30. Russell Feingold, "Real Perils in Business Record Subpoenas," *Washington Post*, January 15, 2004.
31. Uniting and Strengthening America by Providing Appropriate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (USA Patriot Act) Act of 2001, October 26, 2001, Sec. 213.
32. Walter Shapiro, "Patriot Act Perhaps Not as Popular as Poll Implies," *USA Today*, August 20, 2003.
33. Sullivan, "Amid Criticism."
34. Ibid.
35. Thomas Ginsberg, "Ashcroft: Patriot Act Is Effective," *Philadelphia Inquirer*, August 21, 2003.
36. Jim Ragsdale, "Ashcroft brings Patriot Act defense to Twin Cities," *Saint Paul Pioneer Press*, September 20, 2003.
37. Jon Ward, "Ashcroft Defends Patriot Act in Visit," *Washington Times*, June 18, 2003.
38. Eric Lichtblau, "Ashcroft Criticized for Talks on Terror," *New York Times*, August 22, 2003.
39. Howard Kurtz, "The Scribes of Buzz: They're All Antennae," *Washington Post*, September 15, 2003.
40. Ibid.
41. Darin Oswald, "Ashcroft Defends Patriot Act in Boise," *Idaho Statesman*, August 26, 2003.
42. Howard Altman, "Pretzel Logic," *Philadelphia City Paper*, August 28, 2003.
43. Press Release, "Ashcroft Speeches Should Be More Accessible to the Public and Media," Society of Professional Journalists, September 18, 2003.
44. Carolina Bolado, "FBI Probes Library Goers' Records," *The State* (Columbia, SC), June 29, 2002.
45. "Patriot FOIA: The Government's Response," American Civil Liberties Union, April 2003. At http://www.aclu.org/patriot_foia/foia3.html
46. Carla Hayden, "Ashcroft's Secret Searches Worry Librarians," *Newsday*, September 18, 2003.
47. "Prepared Remarks of Attorney General John Ashcroft," World Economic Forum—Davos, Switzerland," Justice Department Office of Public Affairs, January 22, 2004.
48. Ibid.
49. Press Release, "Three Former Federal Bureau of Prison Guards Sentenced for Violating Inmates' Civil Rights," U.S. Department of Justice, November 21, 2003. (This case involved abuses unrelated to terrorism.)
50. Thomas B. Edsall and Walter Pincus, "FEC Fines Ashcroft's Senate Bid For Breach," *Washington Post*, December 17, 2003.
51. David Goldstein, "Ashcroft Investigated over Violation Allegations," *Kansas City Star*, May 1, 2004.
52. David Shepardson, "Ashcroft Praises Aid from Hmimssa," *Detroit News*, April 18, 2003.
53. David Shepardson, "Ashcroft Sanctioned for Violating Gag Order in Detroit Terror Trial," *Detroit News*, December 16, 2003.

54. David Shepardson, "Ashcroft Got Gag Warning," *Detroit News*, September 19, 2003.
55. David Ashenfelter, "Terror Case Prosecutor Is Probed on Conduct," *Detroit Free Press*, January 17, 2004.
56. Shannon McCaffrey, "Suit Against Ashcroft Claims Department has Bungled War on Terror," Knight Ridder News Service, February 18, 2004.
57. David Ashenfelter, "Cracks Develop in Detroit Terror Case," *Philadelphia Inquirer*, February 1, 2004.
58. Federal News Service, "Senate Judiciary Committee Hearing on War on Terrorism," December 6, 2001.

الفصل الثالث عشر: الإساءة والاحتيال باسم محاربة الإرهاب

1. Robert Block, Gary Fields, and Jo Wrighton, "U.S. 'Terror' List Still Lacking," *Wall Street Journal*, January 2, 2004.
2. Greta Wodele, "Incomplete Databases Contributed to Terrorism, Panel Says," *National Journal's Technology Daily*, January 26, 2004.
3. "Address Before a Joint Session of the Congress on the State of the Union," *Public Papers of the Presidents*, January 28, 2003.
4. "Letter to Congressional Leaders Transmitting a Report Required by the Enhanced Border Security and Visa Entry Reform Act of 2002," *Public Papers of the Presidents*, March 25, 2003.
5. Dan Eggen, "GAO Criticizes System for Tracking Terrorists," *Washington Post*, April 30, 2003.
6. Mimi Hall, "Terrorist Risk Lists Leave Gap, Even Now," *USA Today*, August 11, 2003.
7. Ibid.
8. "New Terrorist Screening Center Established," Justice Department Office of Public Affairs, September 16, 2003.
9. Ibid.
10. Ibid.
11. Ibid.
12. Block, Fields, and Wrighton, "U.S. 'Terror' List Still Lacking."
13. Ibid.
14. Ibid.
15. Ibid.
16. Shaun Waterman, "U.S. Gets One Terror List at Last," United Press International, March 26, 2004.
17. Michael Isikoff, "Show Me the Money," *Newsweek*, December 1, 2003.
18. Sam Stanton and Emily Bazar, "Patriot Act's Broad Brush," *Sacramento Bee*, December 21, 2003.
19. Ibid.
20. John Solomon, "More Agents Track Castro than Bin Laden," Associated Press, April 29, 2004.
21. Nancy San Martin, "More Focus on Cuba Embargo than Terror Trail Is Questioned," *Miami Herald*, April 30, 2004.
22. Ibid.
23. "Transcript of Pentagon Briefing on Poindexter's 'TIA' Program," Declan McCullagh's Politech, November 24, 2002.
24. Michael Sniffen, "Controversial Terror Research Lives On," Associated Press, February 23, 2004.
25. Michael J. Sniffen, "Privacy Protecting Programs Killed," Associated Press, March 15, 2004.

26. Eric Wieffering, "New Federal Air Passenger Screening Program Set to Start This Summer," *Minneapolis Star Tribune*, January 25, 2004.
27. Sara Kehaulani Goo, "Fliers to Be Rated for Risk Level," *Washington Post*, September 9, 2003.
28. Editorial, "Betraying One's Passengers," *New York Times*, September 23, 2003.
29. Goo, "Fliers to Be Rated for Risk Level."
30. Paul Marks, "Screening System Stirs Concerns of Misuse," *Hartford Courant*, January 17, 2004.
31. Ryan Singel, "JetBlue Data to Fuel CAPPS Test," Wired.com, September 16, 2004.
32. Anita Ramasastry, "Government Reports Highlight Problems in Airline Safety," CNN.com, March 19, 2004.
33. "TSA Kicks Off Privacy Education Program," U.S. Newswire, March 8, 2004.
34. Matthew L. Wald, "Airline Gave Government Information on Passengers," *New York Times*, January 18, 2004.
35. Harvey Simon, "Deadline Nears for GAO Report on Effectiveness of CAPPS II," *Aviation Week's Homeland Security & Defense*, January 22, 2004.
36. "Aviation Security: Computer-Assisted Passenger Prescreening System Faces Significant Implementation Challenges," General Accounting Office, February 13, 2004.
37. Wieffering, "New Federal Air Passenger Screening Program Set to Start."
38. Jon Hilkevitch, "Travelers Face Extra Scrutiny at Airports," *Chicago Tribune*, January 13, 2004.
39. "Military Order—Detention, Treatment, and Trial of Certain Non-Citizens in the War Against Terrorism," White House Office of the Press Secretary, November 13, 2001.
40. Ibid.
41. Karen Branch-Brioso, "Bush Plan Draws Criticism from Civil Libertarians," *St. Louis Post-Dispatch*, November 18, 2001.
42. Michael Ratner, "Moving Toward a Police State or Have We Arrived?," HumanRights-Now.org, November 20, 2001.
43. Jamie Dettmer, "Media MIA in Fight for Civil Liberties," *Insight on the News*, November 23, 2001.
44. Ibid.
45. *Ex Parte Milligan*, 71 U.S. (4 Wall.) 2 (1866).
46. Dan Eggen, "Ashcroft's High Profile, Motives Raise White House Concerns," *Washington Post*, June 17, 2002.
47. Dan Mihalopoulos, "U.S. Rebuked Over Padilla," *Chicago Tribune*, March 12, 2003.
48. Neil A. Lewis, "Rules for Terror Tribunals May Deter Some Defense Lawyers," *New York Times*, July 13, 2003.
49. Ibid.
50. Neil A. Lewis, "Bush's Power to Plan Trial of Detainees Is Challenged," *New York Times*, January 16, 2004.
51. Ibid.
52. "The President's News Conference with Prime Minister Tony Blair of the United Kingdom," *Public Papers of the Presidents*, July 17, 2003.
53. "Interview with Sir David Frost of BBC Television," *Public Papers of the Presidents*, November 12, 2003. Emphasis added.
54. "The President's News Conference with Prime Minister Tony Blair."
55. "Bush Meets Karzai on U.S. Soil," Australian Broadcasting Corporation, January 29, 2002.
56. Eric Lichtblau, "U.S. Reasserts Right to Declare Citizens to Be Enemy Combatants," *New York Times*, January 8, 2004.
57. Quoted in Brief of the Cato Institute as Amicus Curiae in support of Petitioners, Yaser Esam Hamdi and Esam Fouad Hamdi v. Donald Rumsfeld, et al., Supreme Court of the United States, February 2004. The brief was written by Timothy Lynch.

58. Ibid.
59. "Oral Arguments in the Case of Yaser Esam Hamdi and Esam Fouad Hamdi versus Donald H. Rumsfeld, Et al.—Re: Detention of American Citizens as 'Enemy Combatants,'" Federal News Service, April 28, 2004. Quotes from the Supreme Court case in the following paragraphs are also from this source.
60. Dana Priest and Barton Gellman, "U.S. Decries Abuse but Defends Interrogations," *Washington Post,* December 26, 2002.
61. Ibid.
62. "Oral Arguments in the Case of Donald H. Rumsfeld versus Jose Padilla and Donna R. Newman—Detention of American Citizens as 'Enemy Combatants,'" Federal News Service, April 28, 2004. Quotes from the Padilla case in the following paragraphs are from this source.
63. Ibid.
64. Stuart Taylor, "Lawless in the Dungeon," *National Journal,* January 12, 2004.
65. "Remarks on Efforts To Globally Promote Women's Human Rights," *Public Papers of the Presidents,* March 12, 2004.

الفصل الرابع عشر: حماية الديموقراطية من الحرّية

1. From the oral arguments before the Supreme Court on September 8, 2003: http://www.supremecourtus.gov/oral_arguments/argument_transcripts/02–1674.pdf.
2. Paul Jacob, "The Right to Shut Up and Pay Your Taxes," TownHall.com, December 14, 2003.
3. John Harwood, "In Midterm Election, Money Is Raining on Strange Places," *Wall Street Journal,* November 1, 2002.
4. Fred Hiatt, "Time to Draw the Line," *Washington Post,* May 3, 2004.
5. Congressional Record, February 13, 2002, p. H 351.
6. Ibid., p. H 343.
7. Ibid., p. H 345.
8. Ibid., p. H 347.
9. Ibid., p. H 342.
10. http://www.supremecourtus.gov/opinions/03pdf/02–1674.pdf.
11. "McCain Vows to Keep Campaign Clean," Associated Press, December 22, 1999.
12. Congressional Record, March 23, 2001, p. S 2813.
13. Congressional Record, March 29, 2001, p. S 3113.
14. http://www.supremecourtus.gov/opinions/03pdf/02–1674.pdf.
15. Ibid.
16. Mike Allen and Dana Milbank, "President's Politics of Pragmatism Helped Undermine GOP Opposition," *Washington Post,* February 15, 2002.
17. Ibid.
18. "President Signs Campaign Finance Reform Act—Statement by the President," White House Office of the Press Secretary, March 27, 2002.
19. http://www.supremecourtus.gov/oral_arguments/argument_transcripts/02–1674.pdf
20. http://www.supremecourtus.gov/opinions/03pdf/02–1674.pdf.
21. Jacob, "The Right to Shut Up and Pay Your Taxes."
22. http://www.supremecourtus.gov/opinions/03pdf/02–1674.pdf.
23. http://www.supremecourtus.gov/opinions/03pdf/02–1674.pdf.
24. http://www.supremecourtus.gov/oral_arguments/argument_transcripts/02–1674.pdf.
25. Ibid.
26. Steve Chapman, "Outlawing Political Speech," *Baltimore Sun,* December 16, 2003. (First printed in the *Chicago Tribune*).

27. Nat Hentoff, "Supreme Court's Gag Rule on Us," *Village Voice*, February 3, 2004.
28. Ibid.
29. Luiza Ch. Savage, "Nonprofits Opposing Campaign Law," *New York Sun*, April 14, 2004.
30. Press Release, "Federal Election Commission Action Would Severely Restrict Nonprofit Advocacy, Says National Committee for Responsive Philanthropy," U.S. Newswire, April 14, 2004.
31. Gregory L. Giroux, "Proposed FEC Redefinition of 'Political Committee' Draws Broad Opposition," *Congressional Quarterly Today*, April 9, 2004.
32. Comments of the Drug Policy Alliance, Submitted to the Federal Election Commission, April 5, 2004.
33. "Republican National Committee Letter Requesting that Television Stations Pull Illegal MoveOn.org Ads," U.S. Newswire, March 5, 2004.
34. Liz Sidoti and Sharon Theimer, "Bush Campaign Seeks Probe of Election Ads," Associated Press, March 9, 2004.
35. Ibid.
36. Sharon Theimer, "Bush Campaign Targets Kerry's Soft Money," April 5, 2004.
37. Editorial, "Craven Referee," *New York Times*, May 14, 2004.
38. Sam Dealey, "GOP Mulls Criminal Referrals," *The Hill*, March 25, 2004.
39. Jacob, "The Right to Shut Up and Pay Your Taxes,"
40. "News Alert: Campaign Finance and Lobbying," The Center for Responsive Politics, March 12, 2001.
41. Charles Babington and Dan Morgan, "A Fraying Truce on Ethics Charges," *Washington Post*, March 17, 2004.
42. Ibid.
43. Ibid.
44. http://www.supremecourtus.gov/opinions/03pdf/02–1674.pdf.
45. U.S. Congress, Senate Judiciary Committee, *Reorganization of the Federal Judiciary: Adverse Report from the Senate Committee on the Judiciary Submitted to Accompany S. 1392*, June 7, 1937 (Washington: Government Printing Office, 1937), 8.
46. Quoted in Paul Jacob, "Coburn Shoots Straight," Townhall.com, November 16, 2003. The title of Coburn's memoir, co-authored with John Hart, is *Breach of Trust: How Washington Turns Outsiders into Insiders* (Nashville: Thomas Nelson Books, 2003).
47. Jim Rutenberg, "Campaign Ads Are Under Fire for Inaccuracy," *New York Times*, May 25, 2004.

الفصل الخامس عشر: سخافات أمنية

1. "Address before a Joint Session of the Congress on the State of the Union," *Public Papers of the Presidents*, January 29, 2002.
2. H. Josef Hebert, "Bush Officials Say High Alert May Be Needed for Years with Terrorists Possibly Lurking in U.S.," Associated Press, February 1, 2002.
3. Robert Block and Greg Hitt, "White House Backs Away From Bush '02 Nuclear-Terror Warning," *Wall Street Journal*, February 10, 2004.
4. Matthew Wald, "Nuclear Official Says Bush Erred on Details of Threat to Reactors," *New York Times*, February 10, 2004.
5. Tom Harrison, "Questions Surface over White House Claim in 2002," *Nucleonics Week*, February 12, 2004.
6. "Remarks at a Fundraiser for Gubernatorial Candidate Mike Fisher in Philadelphia, Pennsylvania," *Public Papers of the Presidents*, April 2, 2002.
7. "Remarks at Madison Central High School in Madison, Mississippi," *Public Papers of the Presidents*, August 7, 2002.

8. "Address to the Nation on Iraq From the U.S.S. Abraham Lincoln," *Public Papers of the Presidents*, May 1, 2003. (Italics added)
9. Kimberly Sevcik, "What Liberation?" *Mother Jones*, July 2003.
10. "'Killing You Is a Very Easy Thing for Us': Human Rights Abuses in Southeast Afghanistan," Human Rights Watch, July 2003.
11. Sevcik, "What Liberation?"
12. Pamela Constable, "Attacks Beset Afghan Girls' Schools," *Washington Post*, September 8, 2003.
13. "Afghanistan—Country Reports on Human Rights Practices—2003," U.S. State Department, February 25, 2004.
14. "Address before a Joint Session of the Congress on the State of the Union," *Public Papers of the Presidents*, January 29, 2002.
15. Sevcik, "What Liberation?"
16. "Afghanistan—Country Reports on Human Rights Practices—2003," U.S. State Department.
17. "Province Bans Female Performers on Airwaves," *Los Angeles Times*, April 18, 2004.
18. Nicholas Kristof, "Abandoning Afghanistan," *International Herald Tribune*, February 17, 2004.
19. Kate Allen, "Reality Check," *Guardian* (U.K.), February 25, 2004.
20. "Afghanistan—Country Reports on Human Rights Practices—2003," U.S. State Department.
21. Seymour Hersh, "The Other War," *New Yorker*, April 12, 2004.
22. Ibid.
23. "Remarks to the Community in Louisville, Kentucky," *Public Papers of the Presidents*, September 5, 2002
24. Jonathan Stele, "Our Afghan Warlords," *Guardian* (UK), October 6, 2001.
25. "US 'not to blame' for Afghan raid," BBC News, March 10, 2004.
26. Afghanistan: Abuses by U.S. Forces," Human Rights Watch, March 8, 2004.
27. Douglas Jehl and David Rohde, "Afghan Deaths Linked to Unit at Iraq Prison," *New York Times*, May 24, 2004.
28. "Remarks with President Putin and a Question-and-Answer Session with Crawford High School Students in Crawford," *Public Papers of the Presidents*, November 15, 2001.
29. Susan Schmidt, "DEA to Bolster Presence Along Mexican Border," *Washington Post*, August 10, 2002.
30. Ibid.
31. April Witt, "Afghan Poppies Proliferate," *Washington Post*, July 10, 2003.
32. Ibid.
33. "Opium Crop Clouds Afghan Recovery," BBC News, September 22, 2003.
34. "Afghanistan: Drugs of War," *Guardian* (London), April 8, 2004.
35. "Remarks at the Marine Corps Air Station in Miramar, California," *Public Papers of the Presidents*, August 14, 2003.
36. Thomas F. Eagleton, "Kabul Is an Oasis—and a Mirage," *St. Louis Post-Dispatch*, December 4, 2003.
37. Ann Scott Tyson, "Desertions Deplete Afghan Army," *Christian Science Monitor*, December 17, 2003.
38. "'Killing You Is a Very Easy Thing For Us': Human Rights Abuses in Southeast Afghanistan," Human Rights Watch, July 2003.
39. "Remarks to the Troops in Fort Carson, Colorado," *Public Papers of the Presidents*, November 24, 2003.
40. Pamela Constable, "U.S. Launches New Operation in Afghanistan," *Washington Post*, March 14, 2004.

41. Hamida Ghafour, "Taliban Lurches Back to Power," *Globe and Mail* (Canada), February 28, 2004.
42. Bradley Graham, "NATO Faces Afghan Test, General Warns," *Washington Post*, January 28, 2004.
43. "Afghanistan's Elections Postponed Until September," U.N. Newswire, March 29, 2004.
44. "Statement on Completion of the Kabul-Kandahar Highway," *Public Papers of the Presidents*, December 16, 2003.
45. Kathy Gannon, "Road Rage," *New Yorker*, March 22, 2004.
46. Paul Watson, "Afghanistan Marks a Milepost on Long Road Back to Security," *Los Angeles Times*, December 17, 2003.
47. Pamela Constable, "'A Road to Afghanistan's Future,'" *Washington Post*, December 17, 2003.
48. Matthew Fisher, "Security Tight as New Highway Opens," *Calgary Herald*, December 17, 2003.
49. "Remarks at the Port of Charleston, South Carolina," *Public Papers of the Presidents*, February 5, 2004.
50. "Remarks at a Bush-Cheney Luncheon in New Orleans," *Public Papers of the Presidents*, January 15, 2004.
51. "Letter to the Speaker of the House of Representatives Transmitting a Supplemental Appropriations Request for Ongoing Military and Intelligence Operations in Iraq, Afghanistan, and Elsewhere," *Public Papers of the Presidents*, September 17, 2003.
52. Tim McGirk and Michael Ware, "Remember Afghanistan?" *Time*, February 29, 2004.
53. Amy Waldman, "In Afghanistan, U.S. Envoy Sits In Seat of Power," *New York Times*, April 17, 2004.
54. "Afghanistan—Country Reports on Human Rights Practices—2003," U.S. State Department.
55. Ibid.
56. Ibid.
57. Ibid.
58. Ibid.
59. Ibid.
60. Ibid.
61. "Remarks to the United States Conference of Mayors," *Public Papers of the Presidents*, January 23, 2004.
62. "Remarks in Roswell, New Mexico," *Public Papers of the Presidents*, January 22, 2004.

الفصل السادس عشر العراق - القبضة الحديدية للحرّية

1. "Remarks in Roswell, New Mexico," *Public Papers of the Presidents*, January 26, 2004.
2. Paul Farhi, "Democrats Call Bush's Comedy Skit Tasteless," *Washington Post*, March 26, 2004.
3. "President Says Saddam Hussein Must Leave Iraq Within 48 Hours," White House Office of the Press Secretary, March 17, 2003.
4. Dana Milbank, "U.S. Officials Make It Clear: Exile or War," *Washington Post*, March 17, 2003.
5. Barton Gellman, "Iraq's Arsenal Was Only on Paper," *Washington Post*, January 7, 2004.
6. Dana Milbank, "For Bush, Facts Are Malleable—Presidential Tradition Of Embroidering Key Assertions Continues," *Washington Post*, October 22, 2002.
7. "Transcript of Powell's U.N. Presentation," CNN.com, February 5, 2003.
8. "Remarks Prior to Discussions with President Yoweri Kaguta Museveni of Uganda," *Public Papers of the Presidents*, June 10, 2003.

9. "Remarks at Northern Virginia Community College in Annandale, Virginia," *Public Papers of the Presidents*, June 17, 2003.
10. "Remarks to the Business Community in Elizabeth, New Jersey," *Public Papers of the Presidents*, June 16, 2003.
11. "The President's Radio Address," *Public Papers of the Presidents*, June 21, 2003.
12. "Remarks at a Reenlistment Ceremony on the 30th Anniversary of the All-Volunteer Force," *Public Papers of the Presidents*, July 1, 2003.
13. "Remarks Announcing the Nomination of Randall Tobias To Be Global AIDS Coordinator and an Exchange With Reporters," *Public Papers of the Presidents*, July 2, 2003.
14. "Interview With CNN International," *Public Papers of the Presidents*, July 3, 2003.
15. Barton Gellman, "Iraq's Arsenal Was Only on Paper," *Washington Post*, January 7, 2004
16. David Rennie, "Critics of US Policy are Racist, Says Rice," *The Telegraph* (U.K.), September 8, 2003.
17. "Remarks to the Greater Manchester Chamber of Commerce in Manchester, New Hampshire," *Public Papers of the Presidents*, October 9, 2003.
18. Gellman, "Iraq's Arsenal Was Only on Paper."
19. "The President's News Conference," *Public Papers of the Presidents*, October 28, 2003.
20. Editorial, "An Unfinished Mission," *Washington Post*, May 4, 2003.
21. "Interview With Sir David Frost of BBC Television," *Public Papers of the Presidents*, November 12, 2003.
22. "CNN Late Edition with Wolf Blitzer," CNN, December 7, 2003.
23. "Excerpts From Interview With President Bush—Part 2," ABC News, December 16, 2003.
24. "Address Before a Joint Session of the Congress on the State of the Union," *Public Papers of the Presidents*, January 20, 2004.
25. Walter Pincus and Dana Priest, "Bush, Aides Ignored CIA Caveats on Iraq," *Washington Post*, February 7, 2004.
26. John Diamond, "Kay: 'We were almost all wrong.'" *USA Today*, January 28,2004.
27. Richard W. Stevenson, "Iraq Illicit Arms Gone Before War, Departing Inspector States," *New York Times*, January 24, 2004.
28. William J. Kole, "Ashcroft: War Justified Even Without WMD," Associated Press, January 26, 2004.
29. David Stout, "Bush Aide Leads White House Offensive on Iraqi Weapons," *New York Times*, January 29, 2004.
30. Dana Priest and Walter Pincus, "Hill Probers Fault Iraq Intelligence," *Washington Post*, January 30, 2004.
31. "Remarks at the Port of Charleston, South Carolina," *Public Papers of the Presidents*, February 5, 2004.
32. Dana Milbank, "President Revises Rationale For War," *Washington Post*, February 8, 2004.
33. "Remarks to Military Personnel at Fort Campbell, Kentucky," *Public Papers of the Presidents*, March 18, 2004.
34. John McCarthy, "Senators Were Told Iraqi Weapons Could Hit U.S.," *Florida Today*, December 15, 2003.
35. Ibid.
36. Dana Priest, "Congressional Oversight of Intelligence Criticized," *Washington Post*, April 27, 2004.
37. "Transcript: Bush Speaks on Iraq Anniversary," Washingtonpost.com, March 19, 2004.
38. "Remarks at a Bush-Cheney Luncheon in Santa Clara, California," *Public Papers of the Presidents*, March 4, 2004.
39. "Poll: Global Distrust Of U.S.," CBS News/Associated Press, March 16, 2004.

40. Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon and Schuster, 2004), 422–23.
41. "Remarks on the Anniversary of the United States Department of Homeland Security," *Public Papers of the Presidents*, March 2, 2004.
42. "Remarks at a Luncheon for Governor Bob Taft in Columbus," *Public Papers of the Presidents*, May 10, 2002.
43. "Remarks at a Bush-Cheney Reception in Houston, Texas," *Public Papers of the Presidents*, March 8, 2004.
44. "Remarks on the Iraq Threat to America," *Public Papers of the Presidents*, October 7, 2002.
45. "Text of Bush's Press Conference," Washingtonpost.com, April 13, 2004.
46. William Saletan, "Trust, Don't Verify," *Slate*, April 14, 2004.
47. Milbank, "President Revises Rationale For War."
48. Robert Byrd, Congressional Record, March 3, 2004, p. S 2072.
49. "Executive Order 13328—Commission on the Intelligence Capabilities of the United States Regarding Weapons of Mass Destruction," *Public Papers of the Presidents*, February 6, 2004.
50. Sergio Bustos, "McCain Seen as Legitimizing Presence on Panel," *USA Today*, February 6, 2004.
51. Stephen J. Hedges, "Bush Sets Narrow Limits on Inquiry," *Chicago Tribune*, February 8, 2004.
52. "Text of Bush's Press Conference," Washingtonpost.com, April 13, 2004.
53. "Bush Sought 'Way' To Invade Iraq?" CBS News, January 11, 2004.
54. Ibid.
55. Paul Krugman, "Waggy Dog Stories," *New York Times*, May 30, 2003.
56. "Interview With African Print Journalists," *Public Papers of the Presidents*, July 3, 2003.
57. For an extended discussion of sanctions on Iraq, see James Bovard, *Terrorism & Tyranny*, 290–98.
58. Jamie Wilson, "ER, Baghdad-style," *Guardian*, August 11, 2003.
59. "Interview With British Journalists," *Public Papers of the Presidents*, November 14, 2003.
60. "Interview With Abdul Rahman Al-Rashed of Al-Sharq Al-Awsat in London," *Public Papers of the Presidents*, November 19, 2003.
61. "Remarks Announcing the Nomination of Randall Tobias To Be Global AIDS Coordinator and an Exchange With Reporters," *Public Papers of the Presidents*, July 2, 2003.
62. "The President's Radio Address," *Public Papers of the Presidents*, June 21, 2003.
63. "The President's Radio Address," *Public Papers of the Presidents*, September 13, 2003.
64. "The President's Radio Address," *Public Papers of the Presidents*, November 1, 2003.
65. "President's Weekly Radio Address," White House Office of the Press Secretary, April 10, 2004.
66. "Remarks at the Heritage Foundation President's Club Luncheon," *Public Papers of the Presidents*, November 11, 2003.
67. "The President's Radio Address," *Public Papers of the Presidents*, March 6, 2004.
68. Dexter Filkins, "Tough New Tactics by U.S. Tighten Grip on Iraq Towns," *New York Times*, December 7, 2003.
69. Matthew Rosenberg, "U.S. May Study Israel Occupation Tactics," Associated Press, September 18, 2003.
70. Filkins, "Tough New Tactics by U.S."
71. Ibid.
72. Ibid.
73. Ibid.
74. Ibid.
75. Ibid.

76. "Transcript: Bush Speaks on Iraq Anniversary," Washingtonpost.com, March 19, 2004.
77. Jeffrey Gettleman, "As U.S. Detains Iraqis, Families Plead for News," *New York Times*, March 7, 2004.
78. Ibid.
79. Ibid.
80. Ibid.
81. Ibid.
82. "Address to the Nation on Iraq from the U.S.S. Abraham Lincoln," *Public Papers of the Presidents*, May 1, 2003.
83. P. Mitchell Prothero, "Fallujah Quiet as It Awaits U.S. Response," United Press International, April 2, 2004.
84. Juan Cole, "US-Appointed Iraqi Government Close to Collapse?" Antiwar.com, April 10, 2004.
85. Paul Krugman, "Snares and Delusions," *New York Times*, April 13, 2004.
86. Prothero, "Fallujah Quiet as It Awaits U.S. response."
87. Jo Wilding, "US Snipers Shoot Anything that Moves," *Guardian* (UK), April 18, 2004.
88. "U.S. to Insurgents: 'Submit or Die,'" Associated Press, April 11, 2004.
89. Arthur Neslen, "Reality Television," *Guardian* (UK), April 21, 2004.
90. Thomas E. Ricks, "Dissension Grows In Senior Ranks On War Strategy," *Washington Post*, May 9, 2004.
91. Ibid.
92. Quoted in Maureen Dowd, "World of Hurt," New York Times, May 9, 2004. The phrase comes from Rep. Tom Dole (R-Okla.).
93. "Statement on United Nations International Day in Support of Victims of Torture," *Public Papers of the Presidents*, June 26, 2003.
94. William Saletan, "Rape Rooms: A Chronology," *Slate*, May 5, 2004.
95. Ibid.
96. "Seymour M. Hersh, "Torture at Abu Ghraib," *The New Yorker*, April 30, 2004.
97. "President's Radio Address," White House Office of the Press Secretary, May 1, 2004.
98. "President's Radio Address," White House Office of the Press Secretary, May 8, 2004.
99. John Barry, Michael Hirsh and Michael Isikoff, "The Roots of Torture," *Newsweek*, May 24, 2004.
100. Ibid.
101. Douglas Jehl, Steven Lee Myers, and Eric Schmitt, "G.I.'s Prison Abuse More Widespread, Says Army Survey," *New York Times*, May 26, 2004.
102. Barry, et al. "The Roots of Turture."
103. Ibid.
104. "Interview with Alhurra Television," *Public Papers of the Presidents*, May 5, 2004.
105. "Bush's Remarks on Iraq at the Army War College," Washingtonpost.com, May 24, 2004.
106. Miles Moffeit, "Wider Iraqi abuse shown," *Denver Post*, May 26, 2004.
107. Ibid.
108. Todd Richissin, "Soldiers' Warnings Ignored," *Baltimore Sun*, May 9, 2004.
109. Dowd, "World of Hurt."
110. "Senator 'Outraged by Outrage' at Prison Abuse," Reuters News Service, May 11, 2004.
111. Jennifer C. Kerr, "Pentagon to Give Congress Abuse Photos," Associated Press, May 9, 2004.
112. Anne E. Kornblut and Bryan Bender, "Pentagon to Review Photo Ban," *Boston Globe*, April 24, 2004.
113. Jonathan Alter, "Yes, We Can Handle the Truth," *Newsweek*, May 3, 2004.
114. Ibid.
115. Frank Rich, "The Spoils of War Coverage," *New York Times*, April 13, 2003.
116. Maureen Dowd, "Wolfie's Fuzzy Math," *New York Times*, May 2, 2004.

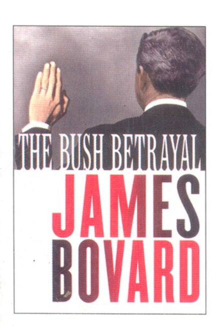
117. Ibid.
118. "Interview with Mouafac Harb of the Middle East Television Network," *Public Papers of the Presidents*, January 29, 2004.
119. "Remarks on Efforts To Globally Promote Women's Human Rights," *Public Papers of the Presidents*, March 12, 2004.
120. Ibid.
121. "Remarks at the 'Churchill and the Great Republic' Exhibit," *Public Papers of the Presidents*, February 4, 2004.
122. "The President's News Conference," *Public Papers of the Presidents*, March 6, 2003.
123. Dana Milbank and Robin Wright, "Off the Mark on Cost of War, Reception by Iraqis," *Washington Post*, March 19, 2004.
124. Ibid.
125. Ibid.
126. Ibid.
127. "Text of Bush's Press Conference," Washingtonpost.com, April 13, 2004.
128. "DoD News: Deputy Secretary Wolfowitz Stakeout Following Operations and Intelligence Brief," Department of Defense, Office of Public Affairs, April 2, 2004.
129. Joseph Stromberg, April 28, 2004 posting at http://blog.lewrockwell.com/lewrw/archives/2004_04.html
130. Arshad Mohammed, "Iraq Sovereignty Handover Seen as Largely Symbolic," Reuters News Service, April 14, 2004.
131. http://www.juancole.com, April 10, 2004.
132. Eric Rosenberg, "Registering Women for Draft is Posed," *Arizona Daily Star* (Tuscon), May 2, 2004.
133. "White House Pressed on Military Draft," Washingtonpost.com, April 23, 2004.
134. Rosenberg, "Registering Women for Draft."
135. "Text of Bush's Press Conference," Washingtonpost.com, April 13, 2004.
136. Ibid.
137. Ibid.
138. See Bovard, *Terrorism & Tyranny*, 257–88.
139. Thomas E. Ricks, "Study Published by Army Criticizes War on Terror's Scope," *Washington Post*, January 12, 2004.
140. Jeffrey Record, "Bounding the Global War on Terrorism," U.S. Army War College, December 2003.
141. Ibid.
142. Ricks, "Study Published by Army."
143. "Remarks in Roswell, New Mexico," *Public Papers of the Presidents*, January 22, 2004.
144. Ibid.
145. "Text of Bush's Press Conference," Washingtonpost.com, April 13, 2004.

الخلاصة

1. "Remarks at the National Prayer Breakfast," *Public Papers of the Presidents*, February 5, 2004.
2. "Remarks Prior to a Meeting With Virginia Gubernatorial Candidate Mark Earley and an Exchange With Reporters," *Public Papers of the Presidents*, July 26, 2001.
3. Gene Lyons, "For Bush Administration Powers Increasing," *Arkansas Democrat-Gazette*, November 28, 2001.
4. Bob Woodward, *Bush at War* (New York: Simon and Schuster, 2003), p. 145–46.
5. "Remarks at the Dedication of the Oak Cliff Bible Fellowship Youth Education Center in Dallas, Texas," *Public Papers of the Presidents*, October 29, 2003.

6. "Text of Bush's Press Conference," Washingtonpost.com, April 13, 2004.
7. William Hamilton, "Bush Began to Plan War Three Months After 9/11," *Washington Post*, April 17, 2004.
8. Larry Fine, "Rumsfeld Says 'War on Terror' Just Beginning," Reuters News Service, May 29, 2004.]

palgrave macmillan
مكتبة مدبولي
Madbouli Bookshop
الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers



في شهر يناير من العام 2001، تولّى جورج دبليو بوش رئاسة الولايات المتحدة، فوعد بتحقيق السلام، والإزدهار، وتوفير معنى جديد للنزاهة. وفي كتاب **خيانة بوش**، يوضح جايمس بوفارد بطريقة مفعمة بالحيوية كيف أن الرئيس تخلّى عن الوعود التي قطعها أثناء حملته الإنتخابية، ونكث بالقسم الذي تعهّد فيه بصيانة الدستور، وأعطانا بدلاً من ذلك بلداً غارقاً في الحرب، وغارقاً في الديون، ومسخّراً لخدمة المصالح الخاصّة للشركات الكبيرة والحق الديني. وعلى العكس من التهجمات الحزبية – والليبرالية غالباً– على إدارة بوش، يقدّم بوفارد تحليلاً مفصلاً من منظور محافظ ومتحرّر. وهذا ما يجعل استنتاجاته في كتاب **خيانة بوش** أكثر دقة.

وبتفصيل مذهل، يغطي بوفارد أكثر من أي كاتب آخر الأسس التي قامت عليها رئاسة بوش. فهو يفضح أكاذيب بوش قبل اجتياحه للعراق وأثناءه وبعده، ويبيّن، بطريقة أبعد ما تكون عن المألوف، الصفات الدائمة التي تنمّ عن عدم الأمانة، والتي تميّز كافّة أوجه رئاسته. يفضح كتاب **خيانة بوش** كيف أن قانون «لا طفل نهمله وراءنا» يعمل على تدنّي المعايير التعليمية في مختلف أرجاء البلاد، وكيف أن الحرب العقيمة التي يشنّها بوش على المخدّرات تعاقب الملايين من الأميركيين الأبرياء بآلام لا مبرّر لها، وأن بوش، على الرغم من كونه أسوأ مبذّر عرفه الشعب الأميركي، لم ينجح في جعل أميركا مكاناً أكثر أمناً للعيش فيه، وأن كل أميركي يدفع الآن ثمن ذلك.

بدءاً بالفشل الكبير لقانون «المواطنة» والخسارة التدريجية للحرّيات المدنية، والتخبّط في الحرب على الإرهاب والمستنقع الحالي والمكلف في العراق، يبيّن بوفارد سلسلة الأكاذيب التي أوصلت أميركا إلى الهاوية.

عمل المؤلف على جمع وتنظيم كمية هائلة من المعلومات، ولكنه يقدّمها بطريقة سهلة... وهو كتاب محرِج نشر في الوقت المناسب، وهو موثّق بطريقة بعيدة عن الخطأ... دليل هام، وضروري بالتأكيد لمعرفة القضايا المعقدة التي يتعين علينا الآن المجاهدة من أجل حلّها.

—مارتن سيف، ذي واشنطن تايمز

موثّق بشكل دقيق... هذا الكلام الصاخب الموجه ضدّ «ادّعاء الإستقامة» لدى بوش قد يغضب القرّاء.

—بابليشر ويكلي



نقد لاذع للحرب على الإرهاب... بوفارد سوط مسلّط على الحزبين... وغيظه الشديد من عدم جدارة ... يجعل الصفحات تمرّ بسرعة.

—إدموند كارنفايل، ذي بوسطن غلوب

وثيقة تاريخية موجزة ودقيقة لما حصل ولما قد يصيب حرّيتنا نتيجة للسلطة المفرطة لل...

—جيم غريشار، LewRockwell.com



ISBN 9953-29-690-1
9789953296906

مكتبة مدبولي
Madbouli Bookshop
6 ميدان طلعت حرب – القاهرة
ت: 756421

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers
www.asp.com.lb
ص. ب. 5574-13 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان
هاتف: 785107/8 (1-961+) فاكس: 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb